



T. C.
MILLI KUTUPHANESİ
RAGİP P. 25
MÜHÜR NO: 502
400

RAĞIP P.
Ka. N.

502



٧٢٧
٥٠٨
٤٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم . وبه تفتي
المحمد الذي اعلا منار الفقه في الانام . وجعلهم سراجا وهاجا
في دجا الظلام . ومرجعا لا يضح الحلال والحرام . وخصم
بكونهم ورثة الانبيا في بيان احكام النوازل من الاحكام
وانفذ لهم الكلمة ان صاروا احكام الحكماء . **والصلاة** والركن
على سيدنا محمد سيد الانبيا والرسول الكرام . وعلى الروايات
الكامل النخام . **وبعد** فيقول الفقير الى الله تعالى ابراهيم
ابن حسين بن پيرى زاده الخنوف لطف الله به لما كانت الاشياء
والنظائر من الكتب التي لم يسبق لها نظير . وقد جمعت من
نقايس الفروع المجمع الفقير . حتى صارت عمدة الناظر وذخيرة
ذوي البصائر . غير ان فيها المطلق والمجمل والعام والروايات
الضعيفة وخلاف منقول مذهب الامام . **اجبت** عند
ذلك ان اعيد المطلق منها في الباب . وافضل ما اجمعه المخطا
وانصر على ما هو منقول الامام والاصحاب . واذكر الروايات في
غالب ما قال فيه انه لم يقف فيه على رواية مع زيادات في
المستثنيات . وانته على عدم صحة استثناء بعض المستثنيات
وايضا الراجح والمعتمد من الروايات . واذيل بعض الابواب
بالفوائد المهمة . وبعضها اعنونه بالفرايد المفردات
وليس في ذلك قول ولا تحريم . وانما انا معبر وسفير . والله

استل ان يقبل لي العثرات . ويعفو عني الخطايا والزلات
ويحسن ان توسم هذه الكتابة **بعمة ذوى البصائر محل**
مهمات الاشياء والنظائر قال بسم الله الرحمن الرحيم فالوفاي
الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم لان الزيادة في البناء تدل على
الزيادة في المعنى ونوقض بان حذرا بلغ من حاذر **واجيب**
بان القاعة اكثرية لاكلية قال الحمد لله على ما انعم محمد الله
على ما انعم عليه من جعله اهلا لفهم دقائق فروع شريعة
سيد الانام . ومرجعا في كشف النقاب عن مهمات الحلال والحرام
واعلا ذكره في مجالس الذكر والقضاة والحكام قال وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم الصلاة عليه فرض
العمرة واحدة وواجبة عند سماع اسمه الشريف واعتمده
جماعة من علمائنا ولا يصلي على غير الانبيا الا بتعاضد من صلي
على غيره اثم ويكره وهو الصحيح وفي المستصفي وحديث صلي
الله على ال ابي وفي الصلاة حقه فله ان يصلي على غيره ابدا
اما الغير فلا انتهى وجعل العلماء للصلاة ثلاث معاني لكن
لا نعلم انها بطريق الحقيقة او بطريق المجاز او في البعض بالحقيقة
او في البعض بالمجاز ويكون من قبيل العموم المشترك وعموم
المجاز والجمع بين الحقيقة والمجاز والله اعلم **قال** بعض شراح
القدوري من المتأخرين وقال شيخنا شهاب الدين احمد
الخطابي اصل معنى الصلاة الالغطف الجسماني لانها مأخوذة
من الصلوة على ما حققه في شروح الكشاف ثم استعمل
في الرحمة والدعاء لما فيها من التقطف المعنوي **قال**
وبعد فان الفقه اشرف العلوم قدرا قال العلامة العيني
في شرح البخاري انما ثبت فضل الفقه في الدين على سائر العلوم
لانه يقود الى خشية الله تعالى والترام طاعته وفي الحكم
الفقه العلم بالشيء والفهم له وغلب على علم الفقه لسيادته
وشرفه وفضله على سائر انواع العلوم وفي شرح ابن ماجه

للسيوطي ومن ثم عظم شأنه في القية الداعية المنذر حتى
فضل واحد منهم على الف عابد لان نفعه يعم الاشخاص والاصناف
اليوم الدين قال واعظمها اجرا دنيا واخرى فرق العلماء
بين الاجر والثواب وسنينه قريبا قال واهله قوام الله
وقوامه اى اهله حقيقة العاملون به سرا وجهرا الحافظون
انفسهم عن الاغراض والامراض **قال** في المصباح قام بالامر
يقوم به قياما فهو قوام وقاير واستقام الامر وهذا قوام
بالفتح والكسر وتقلب الواو يا جواز مع الكسرة اى عماده
الذي يقوم به وينظم قال **والهم** المفرع في الدنيا والاخرة
لانهم انما صاحب الشرع في بيان الحايث وصدقه والصحيح
وضده وحضوا به اهل الفقه وتفزع اليهم العامة للسؤال
دنيا واخرى قال خصوصا ان اصحابنا رحمهم الله طرخصون
السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس في الفقه
عيال على ابي حنيفة ولقد انصف الشافعي حيث قال من
اراد ان يتبحر في الفقه فليتنظر الى كتب ابي حنيفة كما نقله
ابن وهبان عن حرملة والذي نقله بعض الشافعية من اراد
ان يتبحر في الفقه فهو عيال على ابي حنيفة لانه ممن وفق له
الفقه هذه رواية حرملة عنه ورواية الربيع عنه الناس
عيال في الفقه على ابي حنيفة ما رايت اى علمت لانه لم يدرك
احدا فقه منه وجاعته ايضا من لم ينظر في كتبه لم يتبحر
في العلم ولا يتفقه قال وهو كالصديق رضي الله عنه له
اجر واجرم دون الفقه والفقه الخ لان الصديق رضي
الله عنه اول من جمع القرآن ثم دون بعه فالامام رحمه الله
مثله في الاجر والاصل ما روى عنه صلعم من سنن الاسلام
سنة حسنة فله اجرها واجرم من عمل بها الي يوم القيامة
قال في البحر العميق قوله فله اجرها واجرم من عمل بها الصواب
اجره بتذكير الضمير وهو عايد الى صاحب الطريقة اى له

في الحديث

اجر عمله واجرم من عمل بسنته وظن بعض الناس ان الضمير
عايد الى السنة **قال** التوربشتي وفي عامة نسخ المصايح
فله اجرها وهو غير سد يدرواية ومعنى وقد توهم فيه
بعض المتأخرين من رواية الصحيحين وليس ذلك من رواية
الشيخين في شئ انتهى **قال** الطيبي جوابه ان الاضافة تكفي
في استقامتها اذ في ملابسة فان السنة الحسنة لما كانت سببا
في ثبوت اجر عاملها اضيف الاجر اليها بهذه الملابسة كما
اذا رايت بنا رقيقا قلت هذا بنا الامير وان المضاف مخدوف
اى فله اجر عملها فتكون من اضافة المصدر الى المفعول انتهى
وفي شرح البخاري للامام العيني الثواب هو الحاصل باصول
الشرع والحاصل بالكلمات المكملات يسمى اجرا لان الثواب
لغة بذل العين والاجر بذل المنفعة والمنفعة تابعة للعين
وقد يطلق الاجر ويراد به الثواب وبالعكس انتهى وفي
نهاية النهاية لابن السخنة ابو حنيفة اول من دون علم
الشرعية لم يسبقه احد من قبله لان الصحابة والتابعين
رضي الله عنهم لم يضعوا في علم الشرعية ابوابا مبيتة ولا
كتابا مرتبة وانما كانوا يعتمدون على قوة فهمهم ويجعلون
قلوبهم صنا ديق علمهم فبدا بالظهار ثم بالصلوة ثم
بساير العبادات على الولا ثم المعاملات ثم ختم بكتب الوارث
وقال بعض الشافعية وتبعه مالك في موطأته وكتبه التي اشار
اليها الشافعي هي كت ظاهرا لرواية اى الفروع التي فرعها
الامام وجمعها الامام محمد الجامع الصغير والكبير والمبسوط
والزيادات والسير الكبير **قال** علماءنا اذا كانت الواقعة
مختلفا فيها فالافضل والمختار للمجتهد ان ياخذ بالدلائل
وينظر الى الراجح عنده والمقلد ياخذ بالتصنيف الاخير
وهو السير الا ان يختار المشايخ المتأخرون خلافة فيجب
العقل به ولو كان قول زفر وفي شرح الوهبانية من السير

السيد الكبير آخر مصنف صنفه محمد في الفقه وفي حيازة اليك
الجامع الصغير آخر التصنيفين انتهى وللإمام محمد مصنفات
أخرى من تصنيف الإمام وهي المسماة بغير ظاهرا الرواية
أو بغير رواية الأصول **وذكر** بعض فضلا مصر الجلة النقلة
فأولا ذلك عن المرحوم علي أفندي قنالي زاده ما نصه علم
أن مسایل اصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات الأولى مسایل
الأصول وتسمى ظاهرا الرواية أيضا وهي مسایل مروية عن
اصحاب المذهب وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وشمس
العلماء الثلاثة ويلحق بهم زفر والحسن بن زياد وغيرهما
من أخذ عن أبي حنيفة لكن الغالب الشائع في ظاهرا الرواية
أن يكون قول الثلاثة وقال بعضهم أن هذه المسایل التي
سميت مسایل الأصول وظاهرا الرواية وهي ما وجد في
كتب محمد التي هي المبسوط والزيادات والجامع الصغير
والسير وإنما سميت بظاهرا الرواية لأنها مروية عن محمد
روايات الثقات فهي ثابتة عنه أما متواترة أو مشهورة
عنه الثانية مسایل النوادر وهي مسایل مروية عن اصحاب
المذهب المذكورين لكن لا في الكتب المذكورة بل في كتب غير
الكتب التي نسبت إلى محمد كالكيسانيات والهارونيات
والجرجانيات والرقيات برواية مفردة مثل رواية ابن
سماعة ورواية معلى بن منصور وغيرها من مسایل معينة
وأما قيل لها غير ظاهرا الرواية لأنها لم ترو عن محمد روايات
ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى وأما في كتب غير محمد
ككتاب المجد للحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الأمامي لأبي
يوسف والأمامي جمع أملا وهو أن يقعد العالم وحوله تلامذ
بالحبار والقراطيس فيكلم العالم بما فتحه الله تعالى عليه من ظه
قلبه في العلم وتكنبه التلامذة ثم يجمعون ما يكتبون فيصير
كتابا فيسونه الأملا والأمامي وكان ذلك عادة السلف من

الفقهاء

الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم فأنه
لذهاب العلم والعلماء إلى الله المصير وعلمنا الشافعية
يسمون مثله فقلية الثالثة الفتاوى والواقعات وهي
مسایل استند عليها المجتهدون والمتأخرون منهم لما سئلوا
عن ذلك ولم يجدوا فيها رواية عن اصحاب المذهب المتقدمين
وهي اصحاب أبي يوسف ومحمد واصحاب اصحابهما وهم جرجان
وهم كثيرون وموضع معرفتهم كتب الطبقات لأصحابنا
وكتب التواريخ فمن اصحاب أبي يوسف ومحمد مثل عصام
ابن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الجرجاني
وأبي حفص البخاري وغيرهم ومن اصحاب اصحابهم ومن
بعدهم مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونضر بن يحيى
وأبي نصر القاسم بن سلام وقد يتفق لهم أن يخالفوا اصحابنا
المذهب للدلائل وأسباب ظهرت لهم بعدهم وأول كتاب
جمع في فتاوىهم فيما بلغنا كتاب النوازل للفقهاء أبي الليث
السرقي فإنه جمع صور فتاوى جماعة من المشايخ بقوله
سئل نضر بن يحيى في رجل كذا وكذا وهكذا ثم جمع المشايخ
بعده كتب أخرى مجموع النوازل والواقعات للتأطفي والواقعات
للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه المسایل في كتبهم
مختلطة غير مميزة كما في جامع قاضي خان والخالصة وميز
بعضهم كما في كتاب المحيط لرضي الدين السرخسي فإنه ذكر
أولا مسایل الأصول ثم مسایل الفتاوى ونعم ما فعل **واعلم**
أن من كتب مسایل الأصول كتاب الكافي للحاكم الشهيد هو
كتاب معتمد في نقل المذهب شرحه جماعة من المشايخ
منهم الإمام شمس الأئمة السرخسي وهو المشهور بمسوط
السرخسي **واعلم** أن نسخ المبسوط المروية عن محمد
متعددة وأظهرها مسوط أبي سليمان الجرجاني وشرح
المسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الإسلام أبي بكر

المعروف بنحو اهزاده ويسمى المبسوط الكبير وشمس الائمة
الحلواني وغيرها واوردها مختلطة بكلامهم من غير تمييز
لكلام محمد كما فعله شراح الجامع الصغير مثل فخر الاسلام
وقاضي خان في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غير انتهى
قال الاول معرفة القواعد التي ترد اليها وفرعوا الاحكام عليها
القاعدة في الاصطلاح بمعنى الضابط وهي الامر الكلي المنطبق
على جميع جزئياته واحكام الشرع الاثار التي تثبت به من
الجواز والفساد والحل والحرمه والوجوب والفرض وغير
ذلك كما في المستصفي قال وبها يرتقى الفقيه الى درجته الاجتهاد
ولو في الفتوى الفقيه من يدقق النظر في مسائل الشرع ولو
في ثلاث مسائل معادلتها ومشايخنا يطلقون على من لم يكن
له اجتهاد متفقه كما في القنية واقره الشيخ قاسم عليه
وزاد في المبتهج وان حفظ الوفا من المسائل والمراد بالاخبار
احد الاجتهادين وهو المجتهد في المذهب وعرف بائنه
المتكمن من تخرجه الوجوه على منصوص امامه او المتبحر من مذهب
امامه المتكمن من ترجيح قول له على اخر اطلقهما وفي هذا الشا
اشارة الى ان المؤلف قد بلغ هذه المرتبة في الفتوى وزيادة
وهو في الحقيقة قد من الله تعالى عليه بالاطلاع على جبايا
الزوايا وكان من جملة الحفاظ المطلعين وفيه اشارة الى
جواز تركية النفس ومثل ذلك يجوز لان للانسان ان يركي
نفسه اذا احتاج اليه كما نص عليه في الثاثة رخانية من
التركية **وذكر** الامام العيني ان الفتوى هي الرياسة في
الحقيقة وذر من تقدم اليها بغير علم دل عليه الحديث انتهى
قال واكثر فروعها ظفرت بها في كتب غريبة الكتب الغربية
التي ذكرها هي الكتب المتداولة بين المناخرين فما وجد الغزاة
الا ان يقال وجه الغزاة ان ما وقع له من حجة جمعها لم
يتفق لغيره رحمه الله غير ان العلامة محمد بن الوليد بن

الشحة

الشحة والدا الشيخ عبد البر قال انه جمع من شروح الهدية
ثمانية عشر شرحا ومن الفتاوى نحو من اربعين ورايت
له شرحا على الهداية وشرحا على النقاية لم يكمل وله
سعة الاطلاع وقد احاد فيما كنهه رحمه الله تعالى قال
الا اني بحمد الله وقوته لا انتقل الا الصحيح المصنف
اقول غالبا والافقد ترك القول الصحيح ونقل الضعيف
في اماكن عديدة بنهنا عليها بل وقع له انه يحكي خلافا المنقول
فيجب التنبيه له والتنبيه عليه عند الاقراء والافنا وقل من
يدرك ذلك وشمل باطلاقة ما اتفق على تصحيحه وما اختلف
فيه وما اختلفه المتأخرون ولو كان خلافا ظاهر الرواية
او قول زفر **تكميل** قال في الطراز المذهب فاقتلغ حاشية
الزردوي قوله هو الصحيح يقتضي ان يكون غيره غير صحيح
ولفظة الاصح تقتضي ان يكون غيرها صحيحا اقول ينبغي
ان يقيد ذلك بالغالب لا فاوجدا مقابل الاصح الرواية
الشاذة كما في شرح المجمع قال وان كان مفرعا على قول
ضعيف او رواية ضعيفة اقول مقتضى قوله او رواية
ضعيفة ان القول غير الرواية ولم يعرف ذلك الا ان يكون
المراد بالقول اقوال بعض المشايخ المخرجه فلا بعد والله اعلم
قال فثبت على ذلك غالبا لئلا يعمل بذلك لان العمل بالمرجوح
خلاف الاجماع وليس لاحد ان يفتي ببعض الاقوال المهمجة
كما في شرح السمرقندي الا ان ينص على الاخذ به كما في النفع
الوسايل والغياشية **تمت** هل يجوز للانسان العمل
بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له راي اما
اذا كان عاميا فلم اراه لكن مقتضى تقييده بذي الراي
انه لا يجوز للعامة ذلك والله اعلم **قال** في خزانة الروايات
عن دستور السالكين العالم الذي يعرف معنى النصوص
والاخبار وهو من اهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان

كان مخالفا لمذهبه انتهى **وفي** نهاية النهاية لابن الشحنة
اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون
ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حقيقيا بالعمل به
فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد
حكى ذلك ابن عبد البر عن ابي حنيفة وغيره من الائمة انتهى
فمن لم يطلع على المزيد من الدخول وهي خارجة ظاهر كلام
المؤلف ان بمازاده من المستثنيات ثبت بالضوابط ما
خرج وما دخل ولم يبق هناك شي والحق انه لا رافع لهذا
الظن لا ناراينا ما يزيد على ما زاده كما سطرناه في محله
ولعمري ان هذا الامر لا يمكن الا بعد الا حاطة بجميع فروغ
المذهب وكتبه ولذا قال رحمه الله تعالى ومن هنا يعلم انه
لا يحل الاقناع من القواعد والضوابط وانما على المفتي
حكاية النقل الصريح كما صرحوا به قال وها انا اذكر
الكثير التي نقلت منها مولفاتي الفقهية اقول اشار بهذا
الى ان عزو الفايده الى مفيدها من الاموال المطلوبة **قال**
ابن جماعة في منسكه الكبير صح عن سفين الثوري انه قال
نسبة الفايده الى مفيدها من الصدقة العلم وشكره وان
السكوت عن ذلك من الكذب في العلم وكفره قال والمبسوط
شرح الكافي قال العلامة الطرسوسي مبسوط ابي سهل
شمس الائمة السرخسي لا يعمل بما يخالفه ولا يركن اليه ولا
يفتي ولا يقول الا عليه انتهى وقد رايت في المدينة المنورة
عام ثلاثة وسبعين والالف وهو نسخة العلامة محمد بن الشحنة
والد الشيخ عبد البر الحنفي قال والحائنة المراد به فناوي
قاضي خان وعادته رحمه الله تعالى الترام ما كثر فيه الا قول
الاقتصار على قول او قولين وتقديم ما هو الاظهر والافتتاح
بما هو الاشهر هكذا قاله بعض الفضلاء وفي اخر المصنفي اذا
ذكر ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول والاخر لا الوسط

قال الفخر الاول في القواعد الكلية الصواب الاغلبية
كما لا يخفى ثم رايت ذكر ان المقرر في الاربعة مذاهب ان
قواعد الفقه اكثرية لا كلية فله الحمد والمنة قال
لا ثواب الا بالنية اي لا ثواب للعمل الا بالنية وهو وضو
او اكل او شربا او وطيا او نوما لانها زينة الاعمال والنية
ولهذا قال صلعم نية المرء خير من عمله لان العمل له نهاية
والنية لا نهاية لها فالمسلم وان قل عمله اذا مات على الاسلام
فانه يخلد في الجنة اما قبل العذاب او بعده فلا يبقى في النار
خالدا والكافر وان كثر عمله فانه يخلد في النار ولو كان
هذا يستحق بالعمل لكان لكل واحد منهما نهاية ولكن
التخليد منهما يكون بالنية لان نية المسلم هو الاسلام على
الابد ونية الكافر هو الكفر على الابد فيسقى كل واحد
منهما ببقاء نية كذا في كفاية الشعبي قال وقد ارادوا
بالاجماع للاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتي الاخذ
يكون مرادا واما لانه مشترك ولا عموم له عندنا لكن نية
معرض الاثبات لا في معرض النفي كما في الظهيرية وفي الغاية
للاكل من الوصية وعامة اصحابنا انه لا عموم للمشارك لا
في النفي ولا في الاثبات وزاد في المعراج ولا للمقتضى قال
العيني ويجب هنا حمله على احد التوعين وفي شرح ابن
الشحنة قوله عملية انما الاعمال بالنية ظاهر متروك
لان الاعمال توجد من غير نية فاحتجج الى اضمار فيحتمل
جواز الاعمال بالنيات ويحتمل ثواب الاعمال بالنيات
وليس احدهما اولى من الاخر فوقف على الدليل او تقول
تقدير الثواب اولى لانه متفق على رادته ويلزم من انتفا
الصحة الثواب دون العكس فكان ما ذهبنا اليه اقل
تقدير فكان اولى ونقول تقدير الصحة يودي الى نسخ
الكتاب بخبر الواحد وهو مستمع والله اعلم **قال**

والفعل اطلقه فشمّل الحيض والتقاس لانه من الوسائل
مع ما بعدة قال وازالة النجاسة الحقيقية من الثوب
للصلاة وغيرها فان النية ليست بشرط فيها الاتفاق كما
قاله الاكل في شرح المشارق وفي شرح الطحاوي الاصل عند
ان كل طهارة بالما تجوز بغير النية كالغسل والوضوء وغسل
النجاسة انتهى قول لان الما ظهور بطبعه فاذا لاقى الجنس
طهره قصد به اولا كالماء والطعام في الارواء والاشباع
كما في المستصفي واستثنوا من ذلك ما اذا قوضا بالنبيذ
او السور المشكوك في طهوريته قال ولا يشترط للثواب صحة
العبادة بل يثاب على نيته وان كانت فاسدة اقول مقتضى
قوله ولا يشترط للثواب صحة العبادة ان يقول بل يثاب على
عبادته لانه المنفردون الثواب على النية فقط والذي في
شرح الهداية اذا قوضا بما نجس ولم يعلم بالنجاسة وصلى
فضلته فاسدة ويثاب على ذلك انتهى فقد افاد بظاهره
انه يثاب على صلواته ويدل عليه ما في مخارقات النوازل
واما الثواب فيتعلق بصحة عزيمته وهو الاخلاص فان
من قوضا بما نجس ولم يعلم به حتى صلى لم تجز صلواته في الحكم
لفقد شرطه وهو الطهارة ولكن يستحق الثواب بصحة عزيمته
وعدم تقصيره فيه انتهى وشمّل باطلاقة الحج ولقائل ان
يقول يمنع ذلك لان الفساد فيه مفسر بالنقصان الفاحش
لا البطلان ولم يقع الا فيما هو شبيه بالركن الذي هو الاحرام
اما الاركان فهي سالمة ولذا امرنا بالالتيان بها كما مر قال
واما الزكاة فلا يصح اداؤها بالنية اي زكاة المال قال
في خزنة الاكمل للبلد اذا كانت خراجية فادى العشر نظامه
انها عشرية ولم ينو الخراج وقع الموقع قال وخرج من شرطها
ها اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط عنه
اقول يشكّل على القول بسقوطها بالتصدق بالنصاب لتحققها

وهي عبادة بلانية مع التزام كل عبادة موقوفة على النية
لكن رايت شيخ مشايخنا اجاب بما فيه الكفاية حيث قال
فيما كتبه على هامش العيني قوله او تصدق بكله عطف على
الحبر فيلزم كونه اعني التصديق بالنصاب قائما مقام النية
التي لا بد فيها من تحقيق معنى العبادة **فاز قيل** اذا كان
تحقق معنى العبادة موقوفا على النية فكيف يمكن بالتصدق
اجيب بان حقيقة الصدقة يستلزم النية اذ هي دفع
المال الى الفقير على وجه القرية فم يلزم الاكفا بمطلق
النية دون نية الزكاة المفروضة بخصوصها انتهى ثم
رايت في شرح الاسبيجاني ما نصه ولا تجوز الزكاة عن
اخراجها الابنية مخالطة لاجراجه اياها لان الزكاة عبادة
محصنة فلا تجوز الا بالنية قياسا على الصوم والصلاة
وهذا اذا تصدق بقدر الزكاة فيحتاج الى النية لاسقاط
الزكاة عن الباقي واما اذا تصدق بجميع ماله لا يحتاج فيه الى
النية ويكون قدر الزكاة نية عن الزكاة والباقي صدقة تطوع
والله اعلم قال انما تبطل الاقوال فيه اشارة ان المشينة لا تبطل
الاوامر كما في العادية وغيرها وفي الذخيرة من الطلاق وفي
الفناوي ان كلمة ان شاء الله تعالى اذا دخلت على الامر لا ترفع حكمه
وفي الجامع ما يدل على انها ترفع حكم الامر ايضا وذكر في
العناق ان الاستثنا في الامر باطل والفرق ان الايجاب
يقع ملزم ما بحيث لا يقدر على ابطاله بعد ذلك فيحتاج الى
الاستثنا فيه حتى لا يلزمه حكم الايجاب والامر لا يقع لازما
فانه يقدر على ابطاله بعزل المأمور فلا يحتاج الى الاستثناء
فيه وفي التمرناشي وفي النوادر ان الاستثنا في الامر باطل
وفي الاسبيجاني هذا قول محمد في غير رواية الاصول وفي
الظاهر يصح انتهى قال واما الضحيا فلا بد فيها من النية عند
الشرع عند الذبح **قال** البرجند فاقلا عن قاضي خان اذا

إذا اشترى شاة بنية الاضحية ففي ظاهر الرواية لا تصير
اضحية ما لم يوجهها بلسانه وعن ابي حنيفة وهو قول ابي
يوسف انها تصير اضحية بمجرد النية وبه اخذ بعض المناظر
وان لم ينو التضحية عند الشراء ثم نواها بعده لم يذكر في ظاهر
الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انها تصير اضحية وبه
ناخذ ولم يفرق همها بين الفقير والغني انتهى وبهذا ظهر
ان قول المؤلف فلا بد فيها من النية عند الشراء عدول عن
المعتمد والظاهر انه فهم ذلك من قولهم الاضحية اذا عينت
لا تسقط بمضى المدة وفسروا التقيين كما في شرح الطحاوي الصغير
بنص والتقيين هو النية عند الشراء والقول اذا كان في ملكه
ففي الشرايين مجرد النية ولا يحتاج الى القول واذا كان في
ملكه فما لم يقل اضحية بها لا تتقين عليه انتهى وفي الشرح الكبير
فاذا تقينت ثم مضى الوقت لا يجوز الذبح ولكن يتصدق
بعينها حية واذا ذبح لا يحل له الاكل فيصدق باللم وقيمة
التقصان قال واما العتق فعندنا ليس بعبادة وضعا قال
في البرجندی قال بعض العلماء لا يعتق اذا اعتق لغير وجه الله لكانا
نقول الاعناق اثبات العتق وهو يقع للعبد فلا يكون عبادة
اذا العمل لله تعالى على وجه مخصوص ولذا يصح من الذمي لكانا
اريد باثبات هذا النفع للعبد وجه الله تعالى يصير قربة
ويحصل به ثواب عظيم كذا في مبسوط صدر الاسلام انتهى
وفي شرح المشارق للاكمال العتق فيه معنى القربة لانه
قربة محضة فروعى جهة غيرها لتسوية الشرع الى الاعناق
فجرى بذلك مجرى صلواتهم وهباتهم وفي الينابيع الاعناق
تارة يكون قربة بان اعتق عبده لوجه الله تعالى وعن كفارة
وجبت عليه وتارة يكون مباحا ولا يكون قربة كما اذا
اعتق ولم يخطر بباله شيء او اعتقه لوجه زيد وعمرو قربة
يكون معصية كما اذا اعتق لوجه الشيطان او الصنم كذا في

الثانافارخانية قال واما الوقف فليس بعبادة وضعا ولا اكمل
المجلس قربة وهو لا يصح من الكافرين ونص الحضايق على صحة
من الكافر فيحمل على خلاف الرواية او المحل وهو الظاهر
قال بدليل صحة من الكافر فان نوى القربة فله الثواب اي
للمسلم والا فاقى ثواب للكافر وقد قال علماء واثواب العمل
في الاخرى عبادة عما اوجبه الله للعبد جزا العمل سوا كان
الذي اوجبه جزا العمل كالحور العين والماكولات والمشروبات
والملبوسات اوجسما نيا كالفرح والظل الممدود ونحو مما لا
عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر كما في شرح
الجواهر قال وهو ان يقصد اعفاف نفسه وتخصينها وحصول
ولدا اطلق ذلك وقيد بما اذا جامع امراته ونوى ان يرزقه
الله تعالى ولدا يذكر الله ويتعلم العلم او القران ويكترامة
محمد صلعم كما في كفاية الشعبي وفي المصنف قالوا ابو جري
ايتانه اهله وقيل ما خلق مباح احب من النكاح وبعض من
الطلاق قال واما المعاوضات وفي نسخة المعاملات انواع
فالبيع لا يتوقف عليها قال المحصيري في شرح الجامع الكبير
النية في المعاوضات ليست بركن فلا يصير بترك النية على الامر
مخالفا فيبقى حكم عقده موقوفا على التقدير الا في لفظ الحرام
فانه كناية ولا يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق اقول ظاهر
الواقعات انه يحتاج الى النية حيث قال قال رجل لامرأته انت
على حرام والحرام عنده طلاق لكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق
لانه لما كان عنده طلاقا كان هذا نية الطلاق قال
وقالوا ان الماموم اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجنابة بنية الذكر
لا يجرم عليه مع انه يجرم عليه قراتها في الصلاة اقول عدم
الحرمية في صلاة الجنابة لكونه ما مور بقرأة الذكر وقد اتي
به اما في الصلاة فهو ما مور بعدم القراءة فلذلك حرم عليه
لترك الاستماع والانصات قال قالوا في المودع اذا لبس

ثوب الوديعه ثم تزعه ومن نيته ان يعود الى لبسه لم يترأ
من الضمان هذا عجيب من المؤلف حيث قال قالوا المشعرة بان
ذلك قول علمائنا كافة مع علمه بان ذلك قول صاحب الظهيرية
وتخرجه وقد نقله عنه فيما ياتي ونضه وعندى المودع
اذا ليس قميص الوديعه بغير اذن المودع فترعه بالليل للنوم
فسرق القميص في الليل فان كان من قصده ان يلبس القميص
من الغد لا يعد هذا ترك الخلاف والعود الى الغد حتى
ضمن وان كان من قصده ان لا يلبس من الغد كان هذا ترك
الخلاف حتى لا يضمن انتهى قال ترك النهي لا يحتاج الى نية الخروج
عن عمدة النهي قال في الاسرار عند الكلام على الاحرام المحظور
بالاسلام انواع المعاصي لا يخاطب الانسان فيها بمنع ولا كف
ولا نية انما عليه ان لا يفعل فاذا دعت نفسه وجب الكف
لانه واجب بنفسه ولكن للاحتراز عن الوقوع في الحرمة
اذ لو كان واجبا مقصودا وقد وجب الله تعالى لما تاد الابنية
كالامر بفعل الله تعالى قال ويكون مقبلا وصائما وكافرا
بالنية لانها ترك العمل كما في الزيلعي اى ترك اعتقاد الاملام
قال رحمه الله الثانية الامور بمقاصدها اى لا عبرة بخلاف
ما قصده في الحكم قال وذكر قاضي خان في فتاواه ان بيع العصد
من تجده خمر ان قصده التجارة لا يجرم اما الكراهة فالظاهر
ان ذلك مكروه كما قالوا في نظير ذلك قال في الوالوجية
رجل له عبد امره ان يبيعه من فاسق يعلم انه يعصى الله
سبحانه غالباً يكره هذا البيع لانه اعانة على المعصية انتهى
وفي خزائن الفتاوى رجل اجر بيته ليتقد فيه ناراً او بيعة
او كنيسة او بيتاع الخمر لا بأس به وكذا اكل موضع تعلقت
المعصية بفعل فاعل انتهى قال اذا قال عند فتح الفقاع
المشتري صلى على محمد قالوا يكون انما قيد الاثم بالفتح للمشتري
وقيد في الوسيط منتخب المحيط بما اذا اراد بذلك اعلام

المشتري

المشتري جودة متاعه حيث قال الناجر لوفتح متاعه لمشتريه
وسبح الله تعالى وصلى على نبيه واراد بذلك اعلام المشتري
جودة متاعه وكذلك الفقاع عند الفقاع لا اله الا الله
او يقول صل على محمد يا ثم لانه ياخذ بذلك ثمنا واطلق
ذلك في الملتقط حيث قال الفقاع اذا قال عند فتح الفقاع
صلى الله على محمد او قال ذلك في طريقه يا ثم ولا يوجرو به
اخذاً لفقاه ابو الليث وزاد في قاضي خان الحارس وعل
ذلك باثنيهما ياخذان لذلك عوضاً بخلاف العالم والغازي
فانهما يثابان انتهى وفي شرح التحفة لانه ياخذ لذلك
ثمنا ويرغب المشتري انتهى وفي الخلاصة لانه ياخذ
بذلك ثمناً قلت وهذا اندفع ما وقع في كلام بعضهم
من انه ياخذ على ذلك اجراى في صورة ما اذا كان مستاجراً
ليبيع الفقاع قال اذا قال المسلم للذي اطال الله تعاقبنا
قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقاءه لعله ان يسلم او يودي
الجزية عن ذل وصغار فلا بأس اقول لم يتعرض المؤلف لصورة
ما اذا لم ينوشيا قال في الملتقطات لا يجوز وفي التمهين في
نظير ذلك لم يعتبر الاطلاق حيث قال قال رجل هذا الخمر على
حرام ثم شرهها اخلف ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
تعالى في قول احدهما تجب الكفارة لانه بمنزلة قوله والله لا
اشربها وفي قول اخر لا تجب لانه صادق في قوله والخمر
للفقوى ان اراد به التحريم تجب الكفارة وان اراد بالاجتناب
لا تجب وان لم ينوشيا فكذلك لانه امكن تصحيحه اخيراً
قال او لمنفعة المسلمين والقوة لاهل الاسلام بسبب اخذ
الجزية قال رجل اسك المصحف في بيته ولا يقرأ ان نوى
الخير والبركة لا يؤثم ويرجى له الثواب البركة والخير الكثير
الدائم لانه من البركة كما في المستصفي قال اكل فوق الشبع
حرام بقصد الشهوة فيه اشارة الى ان الزائد الحرام كاض

عليه الزيلعي قال وان قصد به التقوى على الصوم و
الاكل لضعف فمستحب علله في المبني بقوله لان اسبابه
القوى مذموم شرعا ولهذا من نزل ضعيفا على انسان
فلم يضعفه فلا باس ان يجبر بالشكاية عنه لقوله تعالى
لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم يعني منع حجة
منه في القرى انتهى وفي الخلاصة اذا اكل اكثر من حاجته
لينقيا قال الحسن البصري لا باس به قال اذا توسل العبد
فانه لا يكره والا يكره اطلق الكتاب فمثل اخبار الرسول وكتب
ابي حنيفة وغيرها وقيد عدم الكراهة بما اذا قصد الحفظ
لان المكروه ترك التعظيم وليس في حفظها ترك التعظيم
كذا في المتلفطات قال وما عدا الايمان لم اره صريحا
لكنه خرج على الايمان ومنه ما في منية المفتي عطف عند
الذبح فقال الحمد لله ولم ينو التسمية لم يخرج ذبح وسمى ولم
تحضره النية جاز انتهى وفي خزانه الاكل يقع عن التسمية
نوى ولم ينو قال والنية لا تحتاج الى نية قال الامدي في
شرح القدوري فان قيل النية عمل فلا بد لها من نية اخرى
فربكنا يستل **اجيب** عنه بان النية ليست من الاعمال
لان الاعمال هي حركات البدن والنية خيرة القلب وليست
من الاعمال ويبد عليه قوله عليه السلام نية المرء خير من
عمله فاذا كانت النية عملا يكون المعنى عمل المؤمن خير من عمله
وهذا لا معنى له انتهى قال والاذا كان قول صرح الامدي
في شرح القدوري بنص واعلم ان كثير الاعمال كالسبيح
وساير الاذكار والطلاقة لا تحتاج الى نية التقرب به وقال
في الذخيرة اسم الذكر عام يتناول الدعاء والتسبيح والتليل
ويتناول الوعظ والقراءة والقران ذكر وهو اشرف وقال
تعالى ولذكر الله اكبر قال ابن عباس رضي الله عنه اي وللذخيرة
القران اكبر انتهى قال رحمه الله تعالى لان السنة لا بد لها من

الشروع فيها في الوقت الخاي على احد القولين والا فالقابل
بانها مجزية لا يشترط لها الوقت فلا يظهر بعد الا اذا وافق
على اشتراط الوقت والله اعلم قال لان النية لم تشرع الا بنية
مبتدأة اقول يعكز على هذا التقليل ما قالوه واختاروه من انه
اذا شرع في اربع قبل الطلوع ثم اقر الشفع الذي بعده بعد
الطلوع ينوب عن سنة الفجر هو المختار كما في خزانه الفتاوى
اقول قد اختلف المشايخ في هذه المسئلة بعضهم جعل الاصح
الاجز او بعضهم جعل الاصح عدم الاجز اقاله في المعراج قال
وينبغي ان تلقى الصيامات السنونة بالصلاة السنونة ولم ار
من نبه عليه اقول ان اراد بالصيامات السنونة صوم الايام
البيض والاشنين فهي من قسم التطوع والتطوع لا يحتاج الى
الاضافة قال الغزنوي عند الكلام على النية بما نضه ان ينوي
الصوم والمضاف اليه ولو اقتصر على نية الصوم من غير ان
يضيفه الى شي اخرج في شهر رمضان والنذر المعين وصوم
الذخيرة قال ولو نوى الظهر ثلاثا او حنسا صحت وتلفو
نية التعيين اطلق ذلك وقيد في الذخيرة بقوله واذا
نوى الظهر وسلم على راس الرابعة جاز ظهره ولغت نيته
قال وفي الثاثر خاتمة صلى الظهر ونوى ان هذا ظهر يوم
الثلاثا فبين انه من يوم الاربعاء جاز ظهره لانه نوى صلاة
بعينها كما في عمدة الفتاوى وزاد في الوالوجية وهو صلاة
الظهر في وقت بعينه وهو يوم الثلاثاء الا انه غلط في تعيين
الوقت وفي الذخيرة ولو نوى ظهر يومه وهو ينظره يوم
الخميس فاذا هو يوم الاربعاء صحت نيته ولو شرع في صلاة
ما عليه انها سبئية فاذا هي احدية لا يصح شرعه ولو
شرع على ظن انها احدية فاذا هي سبئية يصح شرعه انتهى
والفرق بين مسئلة الثاثر خاتمة وما في الذخيرة ان الجواز
في صورة الادا وعدم الجواز في صورة القضاء قال ومثله الصلوة

اي من حيث الحظا في التعيين ادا وقضا كما هو ظاهر غير انه
نص هنا على مثال القضاء دون الاداء الذي تصح بالمثالة
قنامله وفي خزانه الاكل لو كان عليه قضا يوم الجمعة
فصام عن يوم الخميس ظنا منه انه يوم الخميس لم يخرج اما
لو نوى ما عليه ولكن ظن انه يوم الخميس اجزاء قال
ولو قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب
يدعي شيئا لعله بخلاف عكسه والاشارة هنا تكفي لانها لم
تكن اشارة الى الامام انما هي الى الشاب والشيخ اشار بهذا
الى ان عدم الصحة في العكس لا لغوت ما هو المعتبر وهو
الموصوف كما في صورة ما لو اقتدى بزيد ثم علم انه عمر وفان
لا يصح اقتداؤه لانه ما صلى بالذي اقتدى به وانما لم يعتبر
الاشارة هنا واعتبرت الصفة لان الصفة لم تذكر على
وجه التعريف وانما ذكرت على وجه الشرط وفي التنف
صلى خلف رجل وظن انه زيد لم يكن دخلا في صلته في
قول الجميع وكذلك لو نوى انه لا يصلي الا خلف من على يده
ولم ير الصلاة خلف غيرهم فائتم برجل ظن انه على مذهبه
فاذا هو من غيرهم لا تجزئ صلته لنيته على ما ذكرنا قال
وعند البعض نية الطهارة تكفي قال في القم وفي التجنيس
النية المشروطة هي نية التطهير هو الصحيح قال اذا بان
انهم اكثر لان فيهم من لم ينو الصلاة عليه وهو الزايد اقول
هذا واضح انما اذا كان اما اذا كان مقتديا وقال صلى
على ما صلى عليه الامام وهم عشرة فظهور انهم اكثر من ذلك
لا يضره وينبغي ان يقيد عدم الاجزأ بما اذا قال صلى على
العشرة الموقى مثلا اما اذا قال صلى على هؤلاء العشرة فبان
انهم اكثر فلا كلام في الجواز لوجود الاشارة والله اعلم قال
مسئلة ليس لنا من ينوي خلاف ما يودي الاعلى قول محمد في الجمعة
فانه يصلي اربعا لكن ينوي الجمعة حتى لو نوى التطهر لا يصح

كما في المستصفي وفي معراج الدراية ويكون محرزا ثواب
الجمعة عنده لانه ادرك بعضها وانما يصلي اربعا احتياطا
ولهذا يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ويقعد في الثالثة
لا محالة احتياطا كما ذكره المحبوني في جامعهم وفي التمرقاشي
ينال فضيلة الجماعة بالاجماع وهذا هو الصحيح اما في صلاة
العيد فيصليها عيدا في الاصح ولم ار الفرق ثم رايته في الجوهر
منصوصا عليه وعله بان صلاة العيد لا بد لها بخلاف
الجمعة وفيها من التراخي ويجوز فيها اقتداء القام بالقاعد
عندها خلافا للمحد وقيل يجوز عند الكل هو الصحيح كذا في
الفناوي فينبغي التنبيه له والله اعلم قال قالوا ولو تيمم
لدخول المسجد والاذان والاقامة لا يودي به الصلاة
مع وجود نية التيمم في ضمن ذلك لانه في الحاصل نوى التيمم
لذلك لعلمنا ان نية نفس الفعل ليست بمعتبرة بل لا بد وان
ينوى به المقصود من الطهارة والصلاة ولو صلاة الجنائز
وسجدة التلاوة ثم رايته في الاجناس ما يدل على جواز الصلاة
بذلك التيمم حيث قال اذا قال الاخر علمني التيمم فنيمم يريد
بذلك تعليم الرجل ولا ينوي به الصلاة لا يجزئيه وقد
ذكر في الاصل وفي المجرى قال ابو حنيفة ولو نوى بالتيمم
التطهير جاز وان لم ينو بذلك التيمم والتطهير لم يجز وقال
في كتاب الاصل املا قال ابو حنيفة ولو نوى به التيمم
والطهور اجزاء انتهى وأشار بقوله قالوا انه قول العامة
كما نص عليه في الظهيرية وقال ابو بكر سعيد البلخي لو تيمم
لدخول المسجد ولمس المصحف ثم صلى به الفرض جاز انتهى وعلل
في كفاية الحبيب لعدم الجواز كونه لا يحتاج الى الطهارة قال
وفي التيمم لقراءة القران روايتان والذي في الظهيرية اختلف
المشايع فيه قال بعضهم يجوز لان القراءة جزء من اجزاء الصلاة
لانه ليس للصلاة فيها بد وقيل لا يجوز وهو الصحيح قال

اما اذا كان جنبا فقيم لها جازله ان يصلي به كما في البدائع
ونص ايضا في غاية البيان على الجواز ويؤخذ من العلة وجه
الفرق وهو ان الطهارة من الجنابة شرط لصحة كونها قرينة
بخلاف الطهارة من الحدث فانها لا تحتاج اليها وهو العلة
ايضا في جواز عدم الصلاة بالتميم للذكر ودخول المسجد كما
نص عليه في كفاية المجيب ثم رايت الفرق في البدائع وهو
ان الوضوء لدخول المسجد وليس المصحف ليس من اجز الصلاة
ولا عبادة مقصودة بنفسه فيقع ظهورا لما اوقعه هو لا
غير والله اعلم قال حتى لو نوى الفرض بجزية الذي في المعراج
عن المجتبي لا بجزية وتقل عن مبسوط شيخ الاسلام والمجيط
لو نوى بلفظ الفرض لا بجزية لان الفرائض متنوعة اما
لو نوى فرض الوقت في الوقت بجزية ونقل عنها ايضا لو
نوى بالظهور بدون ذكر اليوم او الوقت لا بجزية لان ربما
كان عليه ظهر صلاة فائنة فلا يتعين ثم نقل عن فتاوى
العتابي ولو نوى الظهر لا غير قبل لا بجزية والاصح انه بجزية
قال وان لم ينو ذلك الخ كان الصواب في التعبير وان كان
لا يعلم ان بعضها فرضا وبعضها سنة كما في التجنيس فنامله
قال وعلى هذه الشروط كلها لا يشترطها نية الفرض لقولهم
انما يراعى حصولها لا تحصيلها اي يراعى وجودها كيف ما
كانت الوجودها قصد كالمسمى للجمعة باي طريق حصل يصلح
لم يحصل لاداء الجمعة كما في شرح المقدمة وغيره قال
ويبين ان تكون صلاة الجنابة كذلك لانها لا تكون الا
فرضا اقول هذا عجيب من المؤلف مع علمه بما قال علماءنا من
ان المكلف في صلاة الجنابة ينوي الصلاة لله تعالى والدعا
للميت كما في السنن وفي الفزنوي يقول صلى الله صلاة الجنابة
اربع تكبيرات انتهى فهذا نص في عدم اشتراط التنصيص
على الفرضية في ذلك قال ولم ارا ايضا حكم نية فرض العين

في فرض العين وفرض الكفاية الظاهر عدم الاشتراط بدليل
سكوت اصحاب المتون عند مدارك الصلاة وفرايضها
عن عدد ذلك منها ومنهم ايضا على ان الفرض في العين
ان ينوى الظهر مثلا قال ولا شك انها جائزة لا فرض
لقولهم بسقوط الفرض بالاولى قال في السراج لو صلى ونقر
في صلاة تيميد ويكون الفرض هو الثاني كذا في الفوائد
وقال في المجتبي ويلزمه ان يعيد الصلاة والمفرضة هي
الاولى ويعتبر في حق سقوط الترتيب كما اذا طاف جنبا ثم
قلت وهذا عندهما اما عند ابي يوسف والشافعي الفرض
هي الثانية انتهى وفي مناسك الطبرلسي قال يمشي الائمة الشريف
والاصح ان المعتد به هو الثاني والاول ينسخ بالثاني انتهى
قال واما على القول بان الفرض يسقط بهما فلا يخفى في اشتراط
نية الفريضة اقول وعلى القول بانها جائزة يشترط في الفريضة
بدليل قولهم تعاد فتامله فان ظاهرا قال والخامس بيان
الاخلاص صرح الزيلعي بان المصلح يحتاج الى نية الاخلاص
فيها ولم ار من اوضحه اقول هذا غريب من المؤلف قال في المعراج
امرنا بالعبادة ولا وجود لها بدون الاخلاص المأمور به
والاخلاص جعل افعاله لله تعالى وذلك لا يؤذ الا يكونان
الابالنية انتهى وقال العلامة العيني في شرح البخاري
الاخلاص في الطاعة ترك الريا ومعدنه القلب قال
ولا ريب في الفرض في حق سقوط الواجب اشار الى ان الريا
لا يبطل الفرض وان كان الاخلاص من جملة الفرائض قال
في مختارات النوازل واذا صلى ربا وسعة تجوز الصلاة في
الحكم لوجود شرائطه واركانه ولكن لا يستحق الثواب
والذي في الذخيرة خلافه قال الفقيه ابو الليث في النوازل
قال بعض مشايخنا الريا لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا
هو المذهب المستقيم ان الريا لا يفوت اصل الثواب

سبحان

وانما يفوت تصاعف الثواب انتهى قال لكن ذكر وافي
كتاب الاضحية بان البدنة تجزى عن سبعة ان كان الكل يريد
القربة وجه الاستدراك ان الشركة في الصلاة لم يقربها
الا بصحة الصلاة وسقوطها وفي الاضحية بعدم الصحة
والاجزا وذلك ان الاشتراك الذي في الصلاة ليس الا في
اوصافها دون ذاتها بخلاف الاضحية فان الاشتراك واقع
في ذاتها والله اعلم قال الصلاة لا رضنا المحضوم لا يفيد
لم يتعرض المؤلف لكون ذلك جائزا او غير جائز وظاهر مخارقات
النوازل ان ذلك لا يجوز حيث قال ينبغي ان لا يفعل ذلك
ولعل ذلك من القائلين انتهى وفي الولو الجمية لانه اذا
صلى لوجه الله تعالى فان كان له خصم لم تجزئته وهي
خصمه عفو اخذ من حسنة ودفع اليه في الاخرة نوى او
لم ينو ان لم يكن له خصم او كان وحري بينهما عفو لم يدفع
اليه من حسنة شي نوى او لم ينو انتهى قال فعلى هذا الو
ذبحها اضحية لله تعالى لا يجزئ به بالاولى ووجه ذلك ظاهر
لقولهم اذا كانوا اقل من سبعة ونصيب احد هراقل من
السبع لا يجوز عن الكل لانعدام وصف القربة في البعض
كافي الحجر الزاخر قال وينبغي ان يحرم اقول نص في خزانة
الاكمل على ذلك حيث قال وكذا الودج في الاضحية باسم
وباسم فلان لا يوكل اما لو قال بسم الله سام فلان ارجوان
لا يكون ميتة انتهى قال وقال اسماعيل الزاهد على انه لا يكفر
تتم كلامه كما في الذخيرة لانا لانسى الظن بالمسلم ان
يتقرب الى الادمي بالحرقول يوخذ من هذا ان العبد اذا فعل
شيا من القرب بقصد ادمي انه كفر باتفاق المشايخ والله اعلم
قال وفي الثا ثا ر خانية لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في
قلبه الريا فهو على ما افتتح اى اسس قال في مخارقات النوازل
لان التحرز عما يعرض عليه غير ممكن اقول يوخذ من هذا ان الغرض

اذا افتتحه خالصا ثم دخل قلبه الريا ان صلاته كاملة من
حيث الثواب فيحتاج المؤلف للجواب عن قوله لا يدخل الغرض
في حق السقوط اما الثواب فلا لانه اطلق والله اعلم قال
لا يدخل الصوم هكذا وقع مطلقا وقد ذلك بالفرض في خزانة
المفتيين وزاد في الولو الجمية وصوم التطوع فالاطلاق
هو الصواب وفي المستغنى لا يدخل الريا في الصوم مطلقا
لقوله عليه الصلاة والسلام حكاية عن الله عز وجل الصوا
لى وانا اجزى به فنفى شركة الغير ولم يذكر سائر الطاعات
فيدخل فيها الريا انتهى وفي الذخيرة عن الواقعات معنى
لا يدخله الريا انه لا يبطل الثواب الذي وعد الله تعالى
المقيم الفريضة بدخول الريا في نفسه وفي شرح العيني على
البخاري قيل لا يدخله الريا بفعله ويدخله بقوله بان اخبر
انه صائم فكان دخول الريا فيه من جهة الاخبار بخلاف
بقية الاعمال فان الريا قد يدخلها مجرد فعلها **قلت**
فيه نظرا لان دخول الريا وعدم دخوله بالنظر الى ذات
الفعل والاخبار ليس منه فافهم قال وظاهره ان الحاج
اذا خرج تاجرا فلا اجر له اقول ظاهر كلامه انه لم يقف على
نقل يشمل ذلك في الحكم قال في الذخيرة اذا سعى يوم الجمعة
في المصر يريد اقامة الجمعة واقامة حوايج له في المصر معظ
مقصود اقامة الجمعة ينال ثواب السعي الى الجمعة وان كان
قصده اقامة الحوايج لا غيرا وكان معظم مقصوده اقامة
الحوايج لا ينال ثواب السعي الى الجمعة انتهى فلان في شمول
الحكم الحج والله اعلم قال ثم رايته كتب الشافعية حكاية التور
فمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار فضلى بهلة النية
تجزئ به صلاته ولا يستحق الدينار ولم ار مثله لاصحابنا وينبغي
على قواعدنا ان يكون كذلك اقول قوله ولم ار مثله لانه
اراد به الحكم فغير سديد لان قوله بل افتى المتقدمون

صرح في المسئلة قال في الايضاح معللا بقوله ولا يجوز
الاستيجار على الطائعات كلها كالامامة والاذان لان الفرية
اذا حصلت وقعت على الفاعل ولهذا يعتبر كونه اهلا للفرية
فلا يجوز اخذ الاحق من غيره كالصوم والصلاة فكذلك
لو استاجرته لينفرو عنه لان الغزو قرينة يقع عن الفاعل
وقد ورد في الحديث عن رسول الله صلعم مثل من يغزو
من امتي وياخذ المجدل كام موسى ترصعه وتأخذ عليه اجرا
قال ولم ارحم ما اذا نوى الصوم والحجبة اقول الظاهر
عدم الصحة للصوم بائيل ما قالوه فيما اذا كان في رمضان
ولم ينوا الصوم ولا الفطر وفيما اذا سمع في النية وهوان
كان من رمضان فهو صائم ولا يصوم ان كان من شعبان
لانهم عللوا بانهم لا يصير صائما لانه لم يقطع عزيمته على
الصوم والجامع ان كلا من نوى الحجبة مع الصوم نوى
عدم الصوم وفي فتح القدير جواز الصوم وصحته وعلل
بعلة غير قرينة ولم ينقله عن احد والظاهر انه مخرج له
وقد علمت ما قلنا عنهم والله اعلم ووقع في بعض النسخ الصوم
والجمعة فاحذره فان المصحح ما ذكرناه قال قالوا واعتل

الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الحنابة ارتفعت جنبته وحصل
ثواب غسل الجمعة افاد بظاهرة ان حجة المسجد وكفى الاحرام
اذا اذرتما في صلاة ما كما قالوا انه ينال ثوابهما كما هنا ولم
ارض قرض له والله اعلم في رأيي شرح الجامع الكبير للمصيري
ما يفيد ذلك حيث قال الشرط براعي وجوده للمشروط لا
بعينه وما شرط لا لعينه يجوز ان ينوب الواحد عن نفسه
وعن غيره لحصول المقصود كالصوم في الاعتكاف شرط له
وينوب صوم رمضان عنه فيقع عن نفسه وعنه وصلاة
الغرض تقع عن نفسها وعن حجة المسجد والغسل عن الجنابة
والحيض يقع عن نفسه وعن الظهارة للصلاة قال

قال في السراج الوهاج ولو نوى صلاة في فرض كالظهر والعم
لم يصح اتفاقا المراد ان صلاة الظهر فاتته ودخل وقت
العصر يصلي اربع ركعات فان نوى الظهر والعصر لم يصير
شارعا في واحدة منهما ولا يناقض ما يتناقض عن السراج ايضا
قال ولو نوى في الصوم القضا والكفارة كان عن القضا
استحسانا كما في الخلاصة وفي التجنيس ولو نوى قضي رمضان
وكفارة اليمين لا يصير شارعا في واحد منهما بالاجماع للفقهاء
ولكن يصير متظوعا ولو افسد لا يلزمه القضا لانه شرع
فيه على قصد اسقاط الواجب ذكره في الصوم قال ولو نوى
كفارة الظهار وكفارة اليمين جعله لايهما يشاء قال الاكل
في خزائنه من كتاب التحري ولو نوى صوم ظهار وصوم كفا
عليه لم يكن صائما عن واحد قال ولو نوى مكتوبة وصلاة
جنازة فهي عن المكتوبة قال في الاجناس بعد قوله فهي عن
المكتوبة قال في الجامع الكبير لا يكون داخل في واحد منهما
وهذا بنا على قول محمد وفي التحريم الاصح انه يصير شارعا
في الظهار عند بعضهم قال فان كان في الصوم فله الخيار
ككفارة الظهار وكفارة اليمين اقول ليس هذا خاصا بالصوم
بل له الخيار في جعله من ايها شاء كما لو تصدق بدرهم
ونواه من كفارة اليمين وكفارة الظهار كما في الخلاصة قال
واما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة اولى اقول انقض هذا
الاصل بما قاله في خزائنه الاكل ولو تصدق بصدقة على
مسكين ينوي كفا زكاة وكفا تطوعا فهي زكاة عند ابن
يوسف وعند محمد تكون نفلا اما لو نوى زكاة وصدقة
من جهة اخرى تكون نفلا بالاجماع كما في الصوم انتهى وقوله
فالزكاة اولى اقول الذي نص عليه في الحاوي خلاف ذلك
حيث قال ولو تصدق بدرهم عن الزكاة وكفارة اليمين
او الظهار تقع نفلا قال واما في الصلاة فيقدم الاقوى ايضا

ان اراد مطلق الصلاة فالتمتع غير صحيح لما في الظهيرية
ولو نوى نافلة وجنابة فهي نافلة وفي الثالث رخصة ولو
نوى الاقناب بالامام في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة
جميعا فبعضهم جرد ذلك ورجحوا فيه الجمعة بالاقتداء قال
ولذا قال في السراج الزهاج ولو نوى مكتوبتين فهي للتي
دخل وقتها اي جازية والاخرى لم تجب كما اذا نوى في
وقت الظهر الظهر والعصر ففي ظهره وفي ما اذا كانت
حاضرتين لصلاة الظهر والعصر بعرفة وصلاة المغرب
والعشاء بمزدلفة من الاولى الظاهر الظاهر لانه وقتها عارة
والله اعلم قال ولو نوى فائتة ووقتيه فهي للفايتة اقول
ولا مخالفة بين هذا وبين قوله ولو نوى مكتوبتين كما قد
يتوهم قال في الخلاصة ناقلا عن الجامع الكبير رجل فاته
الظهر فدخل وقت العصر فصلى اربع ركعات بنوى
الظهر والعصر جميعا لا يصير شارعا في واحدة منهما
وفي المنقح ان كان في الوقت سعة يصير شارعا في الظهر
انتهى وفي منية المفتي ظهر وعصر من يومين لا يدري
الاولى كبر لهما لا يصير شارعا في واحد وقوله رحمه الله
تعا الا ان يكون في اخر الوقت اي بان خاف ذهاب وقت
الحاضرة ان بدا بها فانه يحزبه عن الحاضرة حتى يكون
عليه قضا الفائتة كما في الاجناس قال بقى ما اذا كبر للتحريمة
ناويا للتحريمة والركوع اقول مقتضى ما في عمدة الفتاوى
وقوعه عن الافتتاح ونصه فاذا ادرك الامام في الركوع
فكبير يريد تكبير الركوع ان كبر وهو قائم جاز لان نيته
لفق فبقى التكبير حال القيام وان كبر وهو راكع لا لفظ
القيام انتهى وفي خزانة الاكمل لو ادرك الامام في الركوع
فكبير للافتتاح ثم كبر للركوع اجزاه اما لو كبر واحدة ونوى
الركوع وركع لم تجز صلاة اقول الظاهر ان المراد ان شرك

بينهما والا فكيف يكون شارعا بلا سبق قيام بقدر التكبيرة
في هذه الحالة فامله قال وما اذا طاف للقرض والوداع
قلت هو للقرض لا في وقت طواف الوداع بعد تمام القرض
فتبينه ملغاة قال واما اذا نوى فائتين كما اذا نوى بركن
الفجر للتحية والسنة اجزائه عنهما اقول ويؤيده ما قالوا في
بنوى الركوع وسجدة التلاوة فانه يحزبه عنهما كما في الرضة
قال ولم ار ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين
صومه وعن يوم عرفة اذا وافقه اقول ويقع في التحريم
وشرحه ما يقتضى وقوعه عنهما لانه يحزبه في الواجبين
ففي غيرهما من باب اولي ونصه لو قال لله على ان اصوم اليوم
الذي يقدم فيه فلان تقدم في رمضان فصامه اجزاه
من رمضان ولم يلزمه شي اخر بالنذر لانه لا يمكنه ان
يصرفه عن الجهة المشروعة الى جهة اخرى والنذر قد
يعلق بمحل بعينه فلا يلزمه غيره انتهى فامله فانه يفيد
ذلك والله اعلم وفي التنية لو قال لله على ان اصوم اليوم
الذي يقدم فيه فلان تقدم في يوم نواه تطوعا ينوب عن
النذر ولا يلزمه تنية التطوع شي كرمضان مع النذر
المعين انتهى ثم رايت في خزانة الاكمل ما نصه لو قال
الله على ان اصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهارة شهرين
متتابعين احدهما رجب اجزاه بخلاف ما لو قال احدهما
رمضان ولو نذر صوم جميع عمره ثم وجب صيام شهرين
من ظهارة فصام عنهما وكذا لو وجب صوم شهر بعينه ثم قضيه
فيه صوم رمضان جاز من غير ان يلزمه شي اخر انتهى
قال واما المقداد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام
لو احرم نذرا ونفلا او فرضا وتطوعا كان تطوعا عندهما
في الاصح اقول هذا خلاف المنقول في الكتب قال الطرابلسي
ولو نوى فريضة وتطوعا فهو عن الفرض عند محمد وكنا

عند ابي يوسف على الاصح انتهى وفي شرح الجامع الكبير
لا ين مازه ولو نوى حجة الاسلام والتطوع انه يكون
عن حجة الاسلام لان ههنا نذافت النيتان وبطلنا جميعا
فبقى مجرد الاحرام والاحرام في حق من عليه حجة الاسلام
انتهى وفي خزنة الاكل رجل عليه حجة الاسلام فاهل حجة
ينوى حجة الاسلام والنفل جميعا فهي عن حجة الاسلام
بالاجماع انتهى وفي الولوالجية يقع عن حجة الاسلام في
القولين جميعا اما عند ابي يوسف فلان الفرض اقوى
واما عند محمد فلانه تبطل الجهتين فبقى اصل النية
وباصل النية تنادي حجة الاسلام وفي البحر العميق ولو
نوى حجة الاسلام والتطوع فهو حجة الاسلام عند محمد وكذا
عند ابي يوسف على الاصح لانه الاقوى قال وان نوى ولو
يكبر لا يكون خارجا هذا الاينافي ما ياتي عن خزنة الاكل
عند الثامل قال وهكذا روى عن ابي حنيفة وابي يوسف
كذا في الخلاصة اقول صارت المسئلة اتفافية قال في المعراج
معللا لذلك لانه بالاقبال على تحقيق ما نواه باق على عزمه
ونيته الى ان يوجد ما يقطعه انتهى قال فهو نية ثامة اي
يكون ذلك منه نية كما في الوسط وبه سقط ما قاله القوي
فنامله قال وينبغي ان تكون في اول السن عند غسل اليدين
الى الرسغين اقول نص على هذا البرجدي حيث قال
الاظهر ان يقربها باول سنن الوضوء ويستديمها الى غسل
الوجه الذي هو الركن انتهى وظاهر كلامه انه في المسئلة
خلافه ولم نره قال ولم ار وقت نية الامامة للثواب وينبغي
ان يكون وقت اقتداء احديه ظاهر ولو اقتدى به في اثنا
الصلاة اقول ووجه ذلك ظاهر لانه قبل اقتداء احديه
هو منفرد وبعده امام الا انه ينبغي استثنائه الامامة
للنساء لانهم قالوا تشترط النية في حق النساء وقت الشروع

لا بعده بدون حضورهن وقيل يشترط حضورهن
قال والا فضل ان ينوى الاقندا عند افتتاح الامام اي
بعد ما قال الامام الله اكبر حتى يكون معتقدا بالمصلي قال
وان نوى حين وقف عالما بانه لم يشترط جازاي جازت
نيته للاقندا عند عامة المشايخ ونقل في الذخيرة عن
بعض المشايخ وكثير من ائمة بخارا عدم الجواز ثم قال
يشكل على قول ابي حنيفة في تكبيرة الافتتاح في حق
المعتدي ان يكون مع تكبيرة الامام والشروع في الصلاة
يعتمد تقديم النية لا بد وان يقع نية المعتدي قبل تكبيرة
فيكون قبل تكبيرة الامام اذ تكبيرة المعتدي تقع مقارنة
لتكبيرة الامام وسيل تخم الدين عن الامام يقوم في المحراب
ينوى القوم الاقندا به قبل تكبيرة هل يجوز نيتهم قال
نيتهم الاقندا به قبل تكبيرة ليس الا قصد هم متابعتهم
اياهم في الاداء في هذه الصلاة اذا شرع فيها وهذا تقدير
النية على العمل متصلا بالعمل وهو المشروع والمشروط انتهى
قال وان نوى ذلك على ظن انه شرع ولم يشترط اختلف
فيه قبل لا يجوز حتى لو نوى الصلاة وكبر مع ذلك الظن
لا يكون معتقدا فانامله والمراد من قول صاحب البرازين
شرع اي نوى الاقندا والا كان خلاف المنقول قال
ولو دفعها بلا نية ثم نوى بوجه الخ قال وهو ركن فيه او
شترط على القولين اقول هذا التردد لم نره لاحد غير المؤلف
بل الذي رايناه في المناسك انه شبيه بالركن لانه شرط
او ركن صرف والله اعلم وفي شرح الخلاطي الاحرام سبب
لالتزام الاداء من غير ان يتصل به الاداء فيكون شرطا
ابتداء بمنزلة الطهارة للصلاة وان اعطي له حكم الركان
انها ولهذا يصح الاحرام بالتحج قبل الشرايح ويكون مستدما
الى الفراغ منه وهذا حد شرط العبادة لاحد ركنها انتهى قال

وفي البنية افصح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فامتها على نية
التطوع اخراثة عن المكتوبة اي فالصلاة هي المكتوبة
لان قران العزيمة بجميع الاداء معتذر فسقط اعتبار
فصار الشرط قران العزيمة باول جزء العبادة كما في الذخيرة
قال والفتوى على قول ابى يوسف وعصام قال في الولوجية
لان هذا امر فاجش قال وعلى هذا الخلاف في الطلاق
اي للمتقدمين والمتأخرين كما في الولوجية يعني اذا قال
نسا اهل الدنيا طواقي او قال نسا اهل الري طواقي او
قال نسا اهل بغداد وهو من اهل بغداد لا تطلق امراته
عند ابى يوسف الا ان ينوها قال لان هذا امر عام وعند
محمد روايتان وروى ابن سماعة عنه انه تطلق امراته
من غير النية وروى هشام عنه انه لا تطلق امراته الا ان
ينوها لانه لا يريد امرأة معينة عادة وقال في الذخيرة
ووجه عدم الوقوع في قوله نسا اهل الري نسا اهل الدنيا
انه لو وقع الطلاق على امراته انما يقع اذا اعتبر هذا الكلام
انشاء في حق الكل لا بد وان يتوقف على اجازتهم واجازة
اهل الدنيا متعذرة انتهى وفي مختصر المحيط ولو قال نسا
اهل الدنيا طواقي او قال عبدا اهل الدنيا احرار لا تطلق
ولا تفتق الا ان ينوي وعليه الفتوى ولو قال ولد ادم
كلهم احرار لا يعتق عبده بالاتفاق انتهى وفي المحيط بعد
قوله الا ان ينوي لانه لا يريد امراته وعبد نفسه عادة
وبه اخذ عصام بن يوسف وعليه الفتوى قال وخرج عن
هذا الاصل اليمين الحاي عدم اشتراط التلفظ مع نية
القلب في العبادات مساييل يشترط فيها التلفظ مع النية هذا
مقتضى كونها خارجة عن الاصل والحال انه لا يشترط فيها
الا التلفظ فقط دون النية لانها من اعمال اللسان فلا
حاجة حينئذ الى قوله وخرج لانها لم تدخل قال

صدق ديانة وقضا على الصحيح الذي في الذخيرة صدق
ديانة باتفاق الروايات ويدين في القضا في رواية ابى
سليمان لانه وصفها بطلاق واقع والطلاق لا يخض
بايقاع زوج دون زوج فيصدق في ذلك انتهى قال
الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط في نية القلب
التلفظ في جميع العبادات ثم قال وخرج عن هذا الاصل
مساييل منها النذر لا يكفي في ايجابه النية بل لا بد من التلفظ
الحال انه من اعمال اللسان حتى اذا اراد ان يقول لله عجل
صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر كان عليه صوم
شهر وكذا الطلاق والعناق قال في الولوجية حديث
ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والعناق والنكاح
والنذر في معنى الطلاق والعناق لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه
قال واما الطلاق والعناق فلا يقعان بالنية بل لا بد من
التلفظ الا في مسئلة في فتاوى قاضي خان لرجل له امراته
عمرة وزينب فقال يا زينب فاجابته عمرة فقال انت
طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي اجابته ان كانت امراته
وان لم تكن امراته بطل لانه خرج الجواب جوابا للكلام
التي اجابته وان قال نويت زينب طلقت زينب انتهى
فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية اقول الا وجه
ان الطلاق وقع على زينب بالاقرار قال العلامة العيني في
مختصر الظهيرية قال يا زينب فاجابته عمرة فقال ان طالق
طلقت عمرة بالخطاب وزينب بالاقرار ولو قال لعمرة
حين اجابته انت زينب قالت نعم قال طالق لم يقع شي
انتهى ولو مثل بما قاله في المشرع كان اظهر حيث قال
اذا قال عمرة طالق وله امراته بهذا الاسم فقال لعمرة
اخرى اسمها عمرة عنيتها باليمين طلقت تلك بارادته
وهذه بظاهر لفظه ومثله في الزيلعي من الظهار قال

قالهم رفوع اي غير مواخذه والنوسواس الالقا الخفية
النفس واختلف النخاة في لفظه هل هو مصدر او وصف
على قولين كما في اكام المرجان قال وان عزم اثم اثم العزم الغم
هو ارادة الفعل والقطع عليه قال لا اثم العمل بالجوارح اي
اثم على هه بالمعصية لا اثم ما لو عمل بها لان اثم اثم ان اثم
عزم و اثم عمل الجوارح قال في الواقعات عزم عليه على معنى
الاصرار وبهذا اندفع ما قد بوهم خلاف ذلك من اطلاقه
صاحب الملتقط حيث قال وان هم بسينة وعزم عليها
واصر اثم اي اثم اثم العزم ومقتضى كلامه انه اذا فعل ما
عزم عليه اثم اثم ان كان بض عليه المالكية وهو ظاهر الوجه
والمواخذه في العزم ثابتة واليه مال الشيخ ابو منصور شمس
الائمة الحلواني قال الا ان يكون امر اثم مجرد العزم كالكفر
لان عزمه فعل لانه مجرد عزمه يكفر ولا يحتاج معه الى شئ
اخر بخلاف بقية المعاصي فتامله قال الثاني التمييز فلا يفتح
عبادة صبي غير مميز ولا مجنون وهذا مقيد لما نقله صاحب
المشرع عن الغاية مطلقا حيث قال اعتكاف الصبي وصومه
وصلاته وحجه صحيح شرعي بلا خلاف واجره له دون ابويه
قال ذلك في الفتاوى قال الثالث العلم بالمنوى اذا كان فرضا
اي بصفته قال الا في الحج يعني احرام الحج وهو شرط شديده
بالركن فامله فلا استثناء في التحقيق قال في المعراج الاحرام المبهم
يصلح وسيلة لانه شرط يراعى وجوده لا وجوده بصفة النية
كالوضوء يجوز به الصلاة وان لم يقع لها فاكتفى به المبهم فاذا
التحق به التعيين امكن الحاقه بابتداء وجوده فيصح كالأحرام
لا ينوي لاجحة ولا عمرة قال ولو نوى قطع الصلاة لم يتطل
وكذا سائر العبادات قال في شرح الطحاوى اذا نوى السفر
لا يكون مجرد النية مسافرا ما لم يخرج من عمران المصر لانه نوى
العمل فلا يصير عاملا ما لم يعمل كالصائم اذا نوى الاقطارا

يصير

يصير مفطرا ما لم يفطر انتهى وفي قاضي خان مسافرا قوما
مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الإقامة لا لتحقيق الإقامة بل
ليتم صلاة المقيمين لا يصير مقيما ولا ينقلب فرضه ارجعا قال
وفي خزنة الاكمل لو افتتح الصلاة بنية الفرض ثم غير نيته
في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا بقصد و ارادته
وقدم المؤلف خلافا قال في الوالوجية رجل صلى ثلاث ركعات
ثم اقام المؤذن فاراد ان يصلي مع الامام فالحيلة ان يقعد في
الرابعة حتى تنقلب هذه الصلاة نفلا عند ابي حنيفة و ابي
يوسف ويصلي مع الامام انتهى وفي التجنيس فالحيلة في ذلك
ان يودي الرابعة قاعدا حتى تنقلب هذه الصلاة عند ابي
حنيفة و ابي يوسف نفلا ثم يصلي مع الامام قال واما نية
الحيازة في الوديعه فلم ارها صريحة الخ اقول راينا النقل بعدم
وجوب الضمان بمجرد النية قال في النهاية اذا اخذ بعض
الوديعه لينفقه في حاجته ثم بداله فردة الى موضعه ثم ضاع
الوديعه فلا ضمان عليه لانه وضعه حفظ فلا يكون موجبا
للضمان عليه فبقى مجرد نية الانفاق في حاجته وبمجرد النية لا
يصير ضامنا كما لو نوى غصب مال انسان واستدل بحديث
ان الله تعالى تجاوز لامتى ما حدثت به انفسهم ما لم يعملوا
قاعدة في الايمان قال تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء
لان العام وضع للعموم والشمول فكان العموم حقا له باصل الوضع
ولكنه يحتمل الخصوص فانه يذكر لفظ العموم ويراد به الخصوص
ولكنه خلاف اصل الوضع فيجرى المجاز فان نوى الخصوص
فقد نوى المجاز فلا يصدق قضا لانه خلاف الظاهر ويصدق
ديانة لان الله تعالى مطلع على ما في ضميره لا القاضى كذا في المحيط
اقول زاد في الوالوجية العرف في تخصيص العام كالنية والمقضي
لا يجوز تخصيصه بالنية وكذا بالعرف قال وما قاله الحنفى
مخلص لمن خلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب مطلقا اقول

والذي في خزانة الفتاوى فان كان الحالف مظلوما يفتى بقوله
الحضاف قال واما تميم الخاص بالنية فلم اره لان اقول نصر عليه
في الظهيرية بما صورته ولو نذر صوم غد ونوى كل ما دار غد
لا تصح نيته لان النية انما تعمل في الملفوظ ولو قال صوم يوم
ونوى كل ما دار صحت نيته وكذا صوم خميس انتهى وفي خزانة
الاكل ولو قال ان يتزوج النساء فاليمين على واحدة وكذا
ان اشترت العبيد اما اذا قال ان تزوجت نسا فعلى ثلاث
ولو قال في المسيلة الاولى نوى بنى ادم كهن لم يجز انتهى
وفي الذخيرة ولو قال اي امرأة اتزوجها فهي طالق يقع على
امرأة واحدة الا ان ينوى العموم هكذا قيل وقال في التاخر
بعد قوله الا ان ينوى العموم هكذا قيل وينبغي ان لا تصح نية
العموم فيه انتهى اقول وهو الظاهر ثم رايت المؤلف نقل كلامه
حيث قال قال في الوالوجية رجل قال اي امرأة اتزوجها فهي طالق
فمذا يقع على امرأة واحدة الا ان ينوى جميع النساء لان اللفظ
لامرأة واحدة ثم قال ووجه ان الوصف للفاعل لانها انتهى ثم رايت
في التجميع رجل قال اي امرأة اتزوجها فهي طالق وهذا على امرأة
واحدة الا ان ينوى الزوج جميع النساء لان اللفظ لامرأة واحدة
والعرف لجميع النساء في بعض المواضع فيقع على امرأة واحدة الا
ان ينوى هذا اذا قال بالعربية انتهى وفي المحيط الرضوى
من الايمان ولو قال اية امرأة اتزوجها فهي طالق فهذا يقع على
امرأة واحدة الا ان ينوى جميع النساء لان اللفظ لامرأة واحدة
لغة الا ان العرف في بعض المواضع لجميع النساء فلا ينصرف الى
جميع النساء الا بالنية قاعدة وفيها ايضا اليمين على نية الحالف
ان كان مظلوما وعلى نية المستحلف ان كان ظالما كما في الخلاصة
قال في مختارات النوازل وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد وظاهر صنيع
المؤلف انه يصدق قضا بخلاف القاعدة الاولى قال في السراج
الوهاج فان كان ظالما ثم في يمينه لانه توصل باليمين الى ظلم

غيره وان كان مظلوما فهو لم يقطع بيمينه حقا وان نوى خلاف
الظاهر فلا ياثم في يمينه هذا اذا كان على امرأه وان كان
على المستقبل فعلى نية الحالف لانه هو العاقد فستفقد بيمينه
على ما نوى انتهى وفي خزانة الروايات اما في المستقبل فعلى نية
الحالف لانه ليس للمستحلف الاستحلاف في المستقبل فلم يكن
الحالف ظالما ووقع في خزانة الفتاوى ما يدل على انه لا يصدق
قضا حيث قال رجل طلبه السلطان لياخذ بتممة فاخذ رجلا
واراد استحلافه بانك ما تعلم من غرماه لياخذ منهم حقا
لا يسعه ان يخلف وهو يعلم ولكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل
الذي يطلبه السلطان وينوى غيره وهذا صحيح عند الحنفية
وان لم يصح في ظاهرها روايات واصل هذا ان نية المحضوض
من العام هل تصح فان كان الحالف مظلوما يفتى بقول الحضاف
ثم قال رجل ادعى على انسان ما لا فلقه القاضي ما له عليك كذا
بعد ما انكر فحلف واشار باصبعه في كفه الى رجل اخر انه ليس له
عليه حتى صدق ديانته لا قضا ثم قال وان كان اليمين بالطلاق
والعتاق ونحو ذلك تقبيل فيه نية الحالف اذا لم ينو خلاف الظاهر
ظالما او مظلوما انتهى وفي البرازية بعد ذلك التفصيل المذكور
وفي الديانة يصدق في الاحوال كلها بخلاف ومفناه ان الحق
يفتية انك غير حائث بهذه النية لكن القاضي يحكم بالحنث ولا
يصدق كما اذا استفتى فيما استقرض من رجل واوفاه هل يبرأ
يفتى بالبراءة لكن اذا سمعه القاضي يقضى بالمال الا ان يبرهن
على الايضا انتهى وفي الذخيرة القاضي يستحلف المدعى عليه بالله
الذي لا اله الا هو الطالب الغالب الذي يعلم من السر ما يعلم من
العلاية ما لهذا كذا وكان يمينا واحدة اذ ليس للقاضي استحلاف
المدعى عليه في حضومة واحدة اكثر من يمين واحدة ثم اخلف
المشايع ان القاضي لا ي معنى ذكر هذه الروايد في اليمين
فبعضهم قال ليكون ذلك ابلغ في المنع عن اليمين الفاجرة وبعضهم

قالوا يقع الا من من التحريف فانه لو اقتصر على قوله بالله
والله يخاف من ان يذكر الله مجرورا بالتحريف يريد الاله من
الله او يذكره مقصورا بقوله من الابتلاء فنذكر هذه الزوائد
نفيا للتبديل والتحريف انتهى ونقل ذلك في المحيط الرصوي ايضا
قال ولم ار الا ان حكم ما اذا كلفه معنى عليه او مجنون او سكران
اقول دخل هذا في عموم قول علمائنا رحمهم الله تعالى اذا فعل الخوف
عليه وهو معنى عليه او مجنون او تدمر الكفاة لتحقق الشرط اي
السبب حقيقة كما في فتح القدير وغيره ورايت في قاضي خان
ما نضه ولو جعل طلاق امراته بيد رجل فجن المجهول اليه
وطلق قال محمد ان كان لا يعقل ما يقول لم يقع طلاقه انتهى
وفي شرح الجمع الفعل الحقيقي لا يصير بعد ما فعل وهو
معنى عليه او مجنون لتحقق الشرط حينئذ انتهى قول فغلي
هذا الحث بكلامه لا عبار عليه فامله القامحة الثالثة
التيقن لا يزول بالشك والشك في عرف الفقهاء غير ما قاله
اهل اللغة والمعنى من الشك في سور الحمار والبغل التوقف
كما في التجريد قال ودليها ما رواه مسلم الخ قال العلامة
ابن الشحنة بنه النبي صلعم على ان الاصل في اليقين لا يترك حكمه
بالشك بل ييقن مثله وهو وجدان الحدث من صوت او ريح
قال قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بتخر او بلا تخر
ظهر اي على تخر يخرج المشايخ لهذا من السير الكبير وما جحد المحقق
صحيح لا عبار عليه ولذلك قال الشيخ عمر بن محمد واما القصة
وما بعدها فلان النجاسة باقية ايضا وانما جاز الانتفاع
لوقوع الشك في الموجود ابقيت النجاسة فيه ام لا وفي
خزانة الاكمل اذا اشتبه موضع النجاسة على ثوبه ذكر
الطحاوي انه يغسل كله وقيل اذا غسل شيئا منه فله ان
يصل فيه كما لو اصاب بول حمار الحنطة في الدياسة فان بعض
اصحابنا قالوا يجمع فيغسل قفيز منها ثم يخلط فيجف الكل

فيحكم بالحل وقال ابو جعفر يصلي على موضع منه وينوي
انه الطاهر انتهى قال ومن يتيقن بالطهارة وشك في الحدث
فهو مستطهر وفي مختارات النوازل وعلى هذا الطلاق والطلاق
وغيرها قاعدة قال الاصل براءة الذمة للعبد ونذكر المراد
من الذمة في كلام علمائنا مفضلا فيما ياتي عند الكلام على
الدين فراجعه قال فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمفصوب
فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة الا اذا قامت البينة
قال في الخلاصة ناقلا عن الاصل اقام المفصوب منه البينة
ان قيمة المفصوب كذا و اقام الغاصب البينة انه كذا فيبينة
المالك اولى فان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب اقامة البينة
فقال المالك اخطئه ولا اريد البينة له ذلك انتهى قال
ولو ادعى المشتري ان اللحم ميتة او ذبيحة مجوسى وانكر البائع
لم اره الا ان قال في مختارات النوازل ما يدل على ذلك بنص
ولو اشترى لحما وقبضه فاخبره مسلم ثقة انه ذبيحة المجوسى
لا ينبغي ان ياكله ولا يطعمه لآخره انه احب با مردني ولكن
لا يرد به الى صاحبه لان قول الواحد ليس بحجة في ابطال حق
العباد انتهى افاد بظاهره ان لو كان المخبر ثمان كان للمشتري
الرد ومفرغ على قبول قوله والله اعلم ثم رايت في تهذيب
القلاسي ما نضه وليس له ان يرد الى بايعه ما لم يحكم بالحكم
له انتهى قال وما زاد عليه بكرة هذا قول البعض وقال
بعضهم لا يكره لكن لا يقضى بعد صلاة الفجر ولا بعد صلاة
العصر ويقرا في الركعات كلها القامحة والسورة قال
شك في صلاة هل صلاحها اعاد في الوقت اي وجوب بدليل
قول صاحب الذخيرة فعليه ان يعيد لان سبب الوجوب
قائم وانما لا يعمل هذا السبب بشرط الادا قبله وفيه شك
واحتمال وقيد الاعادة بالوقت لانه اذا شك بعد خروج
الوقت لاشي عليه لان سبب الوجوب قد فات وانما يجب

قالوا يقع الا من من التحريف فانه لو اقتصر على قوله بالله
والله يخاف من ان يذكر الله مجرورا بالخفض يريد الاله من
المهو او يذكره مقصورا بقوله من الابتلاء فنذكر هذه الزوائد
نقيا للتبديل والتحريف انتهى ونقل ذلك في المحيط الرضوي ايضا
قال ولم ار الا ان حكم ما اذا كلفه معنى عليه او مجنون او سكران
اقول دخل هذا في عموم قول علمائنا رحمهم الله تعالى اذا فعل الخوف
عليه وهو معنى عليه او مجنوننا تلمزه الكفاة لتحقق الشطاي
السبب حقيقة كما في فتح القدير وغيره ورايت في قاضي خان
ما نصه ولو جعل طلاق امراته بيد رجل فجن المحمول اليه
وطلق قال محمد ان كان لا يعقل ما يقول لم يقع طلاقه انتهى
وفي شرح الجمع الفعل الحقيقي لا يصير بعد ما فعل وهو
معنى عليه او مجنون لتحقق الشرط حينئذ انتهى قول فعلى
هذا الحث بكلامه لا عبار عليه فامله القاعدة الثالثة
اليقين لا يزول بالشك والشك في عرف الفقهاء غير ما قاله
اهل اللغة والمعنى من الشك في سور الحمار والنفل التوقف
كما في التجريد قال ودليها ما رواه مسلم الخ قال العلامة
ابن الشحنة بنه النبي صلعم على ان الاصل في اليقين لا يترد حكمه
بالشك بل ييقن مثله وهو وجدان الحدث من صوت او ريح
قال قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بخر او بلا خر
ظهر اى على تخريج المشايخ لهذا من السير الكبير وما جده المحقق
صحيح لا عبار عليه ولذلك قال الشيخ عمر بن مجاهد واما القصة
وما بعدها فلان النجاسة باقية ايضا وانما جاز الانتفاع
لوقوع الشك في الموجود ابقيت النجاسة فيه ام لا وفي
خراتة الاكمل اذا اشتبه موضع النجاسة على ثوبه ذكر
الطحاوى انه يفصل كله وقيل اذا غسل شيئا منه فله ان
يصل فيه كما لو اصاب بول حمار الخنطة في الدياسة فان بعض
اصحابنا قالوا يجمع فيفصل فقير منها ثم يخلط فيجف الكل

فيحكم بالحل وقال ابو جعفر يصلى على موضع منه وينوى
انه الطاهر انتهى قال ومن يتقرب بالطهارة وشك في الحدث
فهو متطهر وفي مختارات النوازل وعلى هذا الطلاق والعتاق
وغيرها قاعدة قال الاصل براءة الذمة للعبد ونذكر المراد
من الذمة في كلام علمائنا مفضلا فيما ياتي عند الكلام على
الدين فراجعه قال فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمفصوب
فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة الا اذا قامت البينة
قال في الخلاصة ناقلا عن الاصل اقام المفصوب منه البينة
ان قيمة المفصوب كذا واقام الغاصب البينة انه كذا فيبينة
المالك اولى فان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب اقامة البينة
فقال المالك احلفه ولا اريد البينة له ذلك انتهى قال
ولو ادعى المشتري ان اللحم ميتة او ذبيحة مجوسى وانكر البائع
لم اره الا ان قال في مختارات النوازل ما يدل على ذلك بنص
ولو اشترى لحما وقبضه فاخبره مسلم ثقة انه ذبيحة المجوسى
لا ينبغي ان ياكله ولا يطعمه لآخر لانه اخبر با مردى بنى ولكن
لا يرد به الى صاحبه لان قول الواحد ليس بحجة في ابطال حق
العباد انتهى افاد بظاهره ان لو كان المخبر اثنان كان للمشتري
الرد ومفرغ على قبول قوله والله اعلم ثم رايت في تهذيب
القلاشى ما نصه وليس له ان يرد الى بايعه ما لم يحكم به الحاكم
له انتهى قال وما زاد عليه بكرة هذا قول البعض وقال
بعضهم لا يكره لكن لا يقضى بعد صلاة الفجر ولا بعد صلاة
العصر ويقرا في الركعات كلها الفاتحة والسورة قال
شك في صلاة هل صلاها اعادة في الوقت اى وجوبا بدليل
قول صاحب الذخيرة فعليه ان يعيد لان سبب الوجوب
قائم وانما لا يعمل هذا السبب بشرط الادا قبله وفيه شك
واحتمال وقيد الاعادة بالوقت لانه اذا شك بعد خروج
الوقت لا شئ عليه لان سبب الوجوب قد فات وانما يجب

التضا بشرط عدم الادا قبله وقد شك فيه انتهى
تمتة وفي الذخيرة ايضا من الزكاة سيل عبدالله بن المبار
عن رجل شك في الزكاة فلم يدر ازاها ام لا قال يعيد
فرقابين هذا وبين ما اذا شك في صلته بعد ذهاب وقتها
فلم يدر اصلها ام لا فانه لا يعيد انتهى قال شك انه طلق
واحدة او اكثر بنى على الاقل كما ذكره الا سيجابى الا ان يستيقن
بالاكثر او يكون اكثر ظنه على خلافه وفي خزانه الاكل ولو
شك انه طلق واحدة او ثلاثه فهي واحدة حتى يستيقن او
يكون اكثر ظنه على خلافه وعند ابى يوسف اخذ بالاكثر
عند شكه انتهى ولم يذكر المؤلف ما اذا استوى ظنه قال في
خزانه الاكل عن ابى يوسف اذا لم يدر ان حلف بواحدة ام
ثلاث يتجرى الصواب وان استوى ظنه فيهما ياخذ بالثلاث
قال وان اخبره عدول حضر واذلك المجلس بانها واحدة
وصدقهم اخذ بقولهم ان كانوا عدولا وعزمه الاول لم
يجرمها عليه هذا كلامهم ويعبر عليه ما في الفتاوى للثناورخانية
عن قر ولوان فقيها قال لامرأة انت طالق البتة وهو امر
ثلاثا مضى رايه فيما بينه وبينها وعزم على انهما حرمت عليه
ثم راي بعد ذلك انهما تطلقه رجعية امضى رايه الذي كان
عزم عليه ولا يرد لها الا ان تكون زوجته برأى حدث من
بعد بخلاف ما اذا قضى القاضى بخلاف رايه الذي كان عزم
عليه وكذلك لو كان في الابتداء يرى انهما تطلقه رجعية
فعرزم على انهما امراته ثم راي بعد ذلك انهما ثلاث تطلقات
لم يجرم عليه ولو كان في الابتداء لم يعزم على ذلك ولم يعض
رايه حتى رايها ثلاثا لم يسعه المقام معها وكذلك لو كان
في الابتداء يرى انهما ثلاث تطلقات الا انه لم يعزم عليه
ولم يمضى رايه حتى رايها رجعية وسعه ذلك ولا يجرمها راي
اخر بعد ذلك انتهى قال كقولها بالتقضى بالمباشرة الفاحشة

طلاقا

خلافا لمحمد قال في الحقائق قال في الفتاوى العتابية روي
عن اصحابنا انه لا ينقض ما لم يظهر شي هو الصحيح وفي الفتاوى
سوا كان من قبل القبل او الدبر والذي المتون خلافه
قال وهذا فروع لم ارها الا ان لو كان عليه دين وشك في
قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اى ما غلب على ظنه
وبقى ما اذا لم يقع له يقين على شي والذي يظهر في الخلاص
ان يراجع الدين في قدره ويعمل بما قاله وهو الاحوط وقد
قال علماء وفاقى الطلاق لو تيقن بالطلاق وشك في العدة
امر بالاحتياط في جعله ثلاثا وان كان لا يلزمه في الحكم الا
واحدة كما في كفاية المجيب ثم رايته في صلح الذخيرة تفصيلا
واذا كان لرجل على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه
المطلوب في ذلك على ثوب او حنطة فهو جائز واما اذا كان
صالحه على دراهم فالقياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز
لان الصلح جائز من وجهين وان كان المصالح به اكثر من بدل
الصلح او مثله وفسد من وجه وهو ان يكون المصالح عنه
اقل فربح جانب الجواز بخلاف ما اذا اشترى والمسيلة بها
بحيث لا يجوز قال اذا شك فيما تدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه
اى يجب كما في الملتقطات قال ولا يحلف احترازاً عن الوقوع
في الحرام وهو اليمين الكاذبة قال وان كان اكبر رايه ان الله
مخفى لا يحلف وان انه مبطل ساع له الحلف ان كان اى اكبر
رايه انه ليس عليه الحق وسعه ذلك اعتبار الغالب كما في
الولوا الجمية قال حلف ونسئ انه بالله او بالطلاق او بالعق
خلفه باطل الا ان يذكروه كما في الذخيرة عن فتاوى ماورا
النهر عن ابى نصر الدبوسى وفي الخزانه رجل يعلم انه كان
حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدرى انه كان بالغا
وقت اليمين ام لم يكن فتزوج لا يثبت لانه شك في صحة اليمين
انتهى وفي الذخيرة لا تحت عليه ما لم يعلم انه مدرك

قاعدة الاصل العدم قال وفي القنية افترقا وقالت افترقا
بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها لانها تنكر شرط
نصف المهر انتهى قال في خزنة الاكل ولو طلقها وانكر الدخول
بها فله ان يراجعها اذا كانت حاملا والا فلا رجعة له انتهى
شبهه قال ليس الاصل العدم مطلقا وانما هو في الصفات
العارضة وفي الصفات الاصلية فالاصل الوجود ومن ذلك
قاله في شرح الجامع الكبير كل شرط يوجد بوجود الاصل كالنكاح
والبكارة فالقول قول البائع لانه عرف شوته فكان منكرا
وكل شرط لا يوجد بوجود الاصل كالحياطة ونحوها فالقول
قول المشتري لانه عرف عدمه قال ولو اشتراه على انه خبز
او كاتب وانكر وجود ذلك الوصف فالقول له الخبز للمشتري
وشرط الكرخي يمين المشتري وهو الصحيح كما في شرح الزيلعي
للسرخسي ومن ذلك كما في خزنة الاكل قال كل جاريتي حتى
الاجارية حبازة ثم قال هذه حبازة لا يصدق الابينة و
الفتاوى العنابية كل جاريتي حتى حرة الاولاد لا يثبت والا
حبازة ثم قال المولى هذه ام ولد او حبازة لا يصدق لان هذه
صفات عارضية فلا يصدق الابحية والحجة في الشيب النساء
مع يمين المولى وكون الولد في حجرها فليس بحجة انتهى قاعدة
الاصلة اضافة الحارث الى اقربا وقاته قال في الوالوجية من
الدعوى الاصل في الحوادث ان يحكم بحدوثها الاقرب ما ظهر
اذا لم يتضمن الحكم بحدوثها للحال نقض ما هو ثابت لان الحكم
بحدوثها الاقرب ما ظهر ثابت باستصحاب الحال لا بدليل
او جب الحدوث للحال والثابت باستصحاب الحال لا يصلح
لنقض ما هو ثابت قال راي في توبه مجاسة وقد صلى فيه
ولا يدري متى اصابه بعيدا من اخر حدث هذا عندنا بالجماع
اذا كانت قدرا اما اذا كانت دما فقد قال في خزنة الاكل
عن ابن حنيفة في توبه دم لا يدري متى اصابه وهو اكثر من

قدر الدرهم لا يجب عليه اعادة شئ من صلواته حتى يعلم انه
صلى وهو فيه وهذا يخالف البرعنده وفي رواية ابن المبارك
عنه يعيد صلاة يوم وليلة قال فالقول للمشتري في اخذ
زاد في خزنة الاكل المال حيث قال رجل اشترى عبدا ثم
جاره فقال قطعت يد هذا العبد وهو عند البائع او المتكلم
ماله فانه لا يصدق والضمان للمشتري وكذا الوصي لو قال
بعد ما كبر اليتيم قد كنت بعث عبد اليتيم وهلك ثمنه عند
وانفقته عليه وهو نفقة مثله فهو مصدق ان كان العبد
هالكا اما لو كان قائما وكذب الورثة فلا يصدق انتهى قال
لومات مسلم وحقته نصرانية فجات مسلمة بعد موته فقالت
اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول لهم
كما ذكره الزيلعي قال في شرح الجامع الكبير ولا ميراث لها ولا
يحمل الحال حكما لا الحال ظاهر في دلالة على الماضي فيتمسك
به في معرفة الماضي في الدفع لا في الاستحقاق والورثة لا يصدقون
انتهى اقول بخلاف ما اذا مات الرجل فقالت امراته قد كان
طلقتي ثلاثا في مرض الموت ومات وانا في العدة ولى الميراث
فقالت الورثة طلقك في صحته ولا ميراث لك فالقول قولها
وفي الوالوجية كما لو قالت طلقني وهو نايم وقالت الورثة
طلقك في اليقظة كالقول قولها والله اعلم زاد في خزنة الاكل
صدق ولم تطلق اما لو كانت امة وقالت اعتقت فحياته
لم تصدق ولم يقبل قول مولاه فيه وكذلك لو كانت كافرة
فادعت الاسلام اما لو لم يعرف منها كفر ولا راق فادعت التوبة
انها كانت كذلك وقالت هي ما زلت على حالتي هذه حرة
مسلمة فالقول قولها قال فالصحيح ان القول للقاصر اقول
فصل في خزنة الاكل بينما اذا كان المدفوع قائما او هالكا
ففي صورة ما اذا كان هالكا القول للقاضي واذا كان قائما
ترد الى المقضى عليه في قولهم جميعا قال وكذا الوكيل بالبيع

اذا قال بعث الخ الذي يتبادر من ظاهر العبارة ان مناط
كون القول للوكيل هلاك العبد وكونه للموكل عدم هلاكه
والذي تقيد به خزانة الاكل غير ذلك حيث قال ولو امر رجلا
ببيع عبده ثم قال له عزلتك فقال الوكيل قد بعثت واخذت
التمن وهلك التم في يده ينظر ان كان العبد هلكا فالقول
قول الوكيل وان كان قائما فالقول قول الموكل ويسترد العبد
اما لو قال الوكيل قد بعته واخذت ثمنه وهلك في يدي ثم
قال الموكل عزلتك فالقول قول الوكيل قائما كان البيع او هلكا
والعزم ياتي في الوكالة انتهى قال فالقول لها الخ اعلم ان هذا
مقيد بما اذا اعتق او لا ثم قطعت الخ اما لو قال قطعت
يدك ثم اعتقتك واستمكنت مالك ثم اعتقتك واخذت
مالك ثم اعتقتك ولم يكن العتق ظاهرا قبله وانما يظهره
بهذا القول فالقول قول الموالي بلا خلاف كما في خزانة الاكل
قال الزرافة المختار رجل اكلها عندهم قال الاسيوطي ولم يذكرها
احد من المالكية والحنفية وقواعدها تقتضي حل اكلها اقول لم
نثر في كتب المذهب التي بايدنا حكمها الا ان صاحب المغرب
نصر على انها من السباع والسباع حرام عندنا اكلها قاعدة
الاصلح في الاشيا الاباحة وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف
الخ قال ابن الضيا في المشرع ناقلا عن المصنف نبض والصحيح
مذهب اهل السنة في الاشيا التوقف حتى يرد الشرع قاعدة
الاصلح في الابضاع التحريم قال لم يسعه ان يتجرى للويطي
ولا للبيع وان كان الغلبة للحلال لان نسيان المنعقة لا يقع
في الغالب فلو قلنا باحرمة احتياط لا يودي الى الخرج كما في
الولواجية قال الا واحدة لم يسعه ان يقر بها حتى يعلم ان غيرها
مطلقة يتعين لجواز ان تكون الحية هي المطلقة كما في الولواجية
قال اذا اخبر بذلك لم يستخلف الخ قال في الولواجية وجدت
الدعوى من المرأة او لم توجد حقا لله كما قال ولا ينبغي ان

يطاها لان القاضى لم يقض له بعلم ولكن يراى كما في خزانة
الاكل وزاد في الولواجية ولا ينفذ قضاؤه قال ولا يجوز الخ
في الفروج ولا محل بالضرورة كما في خزانة الاكل قاعدة
الاصل في الكلام الحقيقة اى الاصل فيه ان يكون مستملا
في حقيقته الا اذا قدرت الحقيقة حمل على المجاز الممكن اذا
كان لا يصح الا بالحمل عليه كما في الزيلعي من الصرف قلت
سوا كان المتكلم يعرف ذلك ام لا كما هو ظاهر كلام غلامنا
قال ومنها لو وقف على ولده او وصى لولد زيد لا يدخل
ولد ولده ان كان له ولد لصلبه لان اسم الولد عند الاطلاق
يتناول ولد الصلب ولا يتناول ولد الولد لان المطلق من
الاسماى يتناول المطلق من المسميات وولد الانسان نطقا
ولده لصلبه لانه تولد منه بلا واسطه فكان ولدا مقيدا
والمقيد لا يدخل تحت المطلق الا بدليل فبيما اذا لم يكن
له ولد لصلبه وجد الدليل وهو صيانة تصرفه لانه اذا
لم يكن له ولد لصلبه ولم يحمل على ولد الابن يلغو تصرفه
ومثل هذا الدليل لم يوجد فيما اذا كان له ولد لصلبه كما
في الفتاوى قال فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد
الابن اى ان لم يوجد اما اذا وجد ثم لم يبق واحد من ذلك
فان الغلة تصرف الى الفقرا ولا تصرف الى ولد الولد كما في
الدخيرة ثم قوله استحقه ولد الابن اى لا يشاركه من دونه
من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن
دونه من البطون كالحال في حق ما بين الاول والثاني ولو
عدم البطن الاول والثاني او وجد البطن الثالث والرابع
ومن دونه اشترك البطن الثالث ومن دونه من البطون
وان كثرت لان البطن الثالث قد خشي نفعه كالبطن الرابع
والخامس الا ترى انك اذا نسبت الى الاب الاصل تذكر
الوساطة فتقول وولد ولد فلان فنذكر ثلاثة اباؤا والثلاثة

جمع صحيح والبعد اذا غش تعلق الحكم بنفس الانتساب انتهى
قال واختلفت ولد البنات فظاهر الرواية عدم الدخول
وصحح ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد
الصلب ولا يدخل فيه ولد البنات فظاهر الرواية لان اولاد
البنات ينسبون الى ابايهم لا الى ابا امهاتهم بخلاف ولد
الابن واختلف ايضا فيما لو قال ارضي هذه صدقة موفقة
على ولدي وولد ولدي ولم يزد على هذا يدخل فيه ولده
لصلبه واولاد اولاد بنيه يشتركون في الغلة وهل يدخل
فيه ولد البنات قال هلال يدخل وقال علي الرازي وكذا
لو كان الوقف بصيغة وقف على اولاده واولاد اولاده
ان اولاد البنات لا يدخلون على ظاهر الرواية لان اولاد
البنات ليسوا با اولاد اولاده لانهم ينسبون الى الاب لا الى
الام كما في الولو الجية وفي منية المفتي وفي يفتي وفي المحيط
ولا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لان اولاد البنات
ليسوا با اولاد اولادهم مطلقا لانهم ينسبون الى الاب لا الى
الام انتهى واعتمد في التجسس على عدم الدخول وجعله ظاهر
الرواية ايضا واعتمد المناخر الشيخ قاسم الحنفى وقال هو
الذي يفتي به وفي التمر تاشي وفي الوقفات لا يدخل في ظاهر
الرواية وفيه ايضا قد فمحسنا فللوالدين والمولودين
علوا او سفلوا ان يخاصموا وعن محمد لا خصومة لاولاد
البنات لانهم منسوبون الى ابيهم وهو رواية الحسن عن
ابن حنيفة واما ما قال ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن الشيخ
فهو محث منها ولا يعول عليه عند المقابلة لما قاله نقله
المذهب بل ولا يسوغ لاحد الاخذ به لان المقرر عن المتأخرين
ان من اختلف في المسئلة ان العبرة بما قاله الاكثر والاكثر
على عدم الدخول والله اعلم الا عند انقراض اولاد الاولاد
يفتى بدخول اولاد البنات كما في خزانة الاكمل ووقف هلال

وما قاله الحنفى من الدخول يردده ظاهر الرواية لان ما
قاله رواية ولا عمل عليها مع ظاهر الرواية كما يعرف ذلك
اهل الدراية والاماساغ للاكثر مخالفة الامام الحنفى
كما هو دأبهم معه وقولهم حقه امام كبير اقول يعلم من
هذا حكم من كانت امه شريفة من جهة نسبها قال في البدائع
قوله ان الولد ينسب الى ابيه او الى امه قلنا نعم وينت الرجل
ولده حقيقة فكان ولده حقيقة بواسطة حتى تثبت جميع
احكام الاولاد في حقه كما تثبت في اولاد البنين الا ان النسبة
الى الامهات مہجورة عادة فلا ينسب اولاد البنات الى اباؤ
الامهات بواسطة بل لا تدخل في النسبة المضافة واولاد
فاطمة رضي الله عنهما لم تهجر نسبتهم اليها فينسبون الى
رسول الله صلعم بواسطة وقيل انهم خصوا بالنسبة الى
النبي صلعم تشريفا واكراما لهم وقد روى بعض مشايخنا
شمس الائمة الحلواني في هذا حديثا عن رسول الله صلعم
انه قال كل بنو بنت بنو ابيهم الا اولاد فاطمة فانهم اولاد
انتهى وفي خزانة الاكمل اختلف العلماء في ان يقال لها ابن رسول
الله توسعا او وصفا قال بعض اصحابنا المحققون هما ابنا
رسول الله كما ورد النصوص نحو اولادنا اكبادنا قمتي على
الارض قال ذلك فيهما فكانا مخصوصين بذلك لا يقاس
ذلك على اولاد بنات الامة فان هناك عرفناه بالنسب وبه
اندفع ما قاله في انفع الوسائل من ان اسم الولد لاولاد البنات
محاز وهو الاظهر وفي الظهيرية الذرية الفرع المتولد من
الاصل والاب والام اصلان للولد ومعنى الاصل في جانب
الام ابين لان ما الفحل مستهلكا بالحضانة في ارحام الامهات
وفي المسئلة حكايته يحيى بن يعمر بالفتح فان الحجاج امر به ذب
يوم فادخله عليه وهم يقتله فقال له لتقران على اية من
كتاب الله تعالى ان العلوية من ذرية رسول الله صلعم او

لاقتلتك ولا اريد قوله تعالى انا وانا ابناكم فتلا عليه
قوله تعالى من ذريته داود وسليمان الى ان قال وزكريا
ويحيى وعيسى ويحيى من ذرية نوح من قبل الام فبنت الحجاج
ورده بجميل انتهى والحاصل ما ذكرناه ان اولاد البنات لا
يتشرفون بشرف امهم لان الحسب خاص بالاب غاية الامر
انه يقال لهم انهم من النسل والذرية فقط في رواية هلال
والحضاف وهو احد الروايتين والذي عليه غالب المشايخ
ان الذرية والنسل خاص باولاد الولد دون اولاد البنات
وعليه الفتوى قال هذا في المفرد اما اذا وقف على اولاده
دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد اي يصف
الى اولاده واولاد اولاده ابدا ما ناسلوا ولا يصف الى الفزا
ما دام واحد منهم وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل ثم
قوله كذا الطبقات بلفظ الولد اي بان قال على ولد
وولد وولدي وولد وولدي فالقياس ان يختص به البطون
كلها وان سفلوا ما ذكرنا ان البعد اذا خش يعتبر مجرد التسمية
وسقط اعتبار الاقرب كما في الفتاوى وفي الحضاف ولو
وقف على اولاده ولم يكن لفلان الاولاد واحد فله النصف
من الغلة وكذلك لو كان لفلان اولاد فما توالا واحد اكانه
النصف من الغلة والنصف للمساكين **تمه** النافذة والحافد
ولد الولد كما في الخلاطى الفايذة الاولى يستثنى منها مسایل
اقول هذا الاستثناء يقع في كلام من سبق وانما هو من صنيع
المولف لما راي الحكم في هذه المسایل بيا في قولهم اليقين لا يزول
بالشك جعل ذلك مستثنا من القاعدة جمعاً بين الكلامين
والحق ان القواعد اغلبيه فلا تحتاج الى الاستثناء قال وان
اشترك الظن اجزاه لان امره محمول على السداد حتى يظهر
الحظا زاد في الذخيرة وقد علم في الابتداء ان قصده الشروع في
صلاة الامام فهو على الصواب حتى يظهر الخطا وفيها عن

فتاوى اهل سمرقند بان شك في تمام وضو امامه جازئ
صلاته ما لم يستيقن انه ترك بعض اعضاءه سهوا او عمدا
لان الظاهر انه لم يترك والله اعلم قال وحاصله ان الظن
عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون التردد بين
وجود الشيء وعدمه سواء استويا او تزخ احدهما
اقول قد وقع التصريح بذلك في الاصل قال في الذخيرة من
مسایل الفطر ومعنى الشك استواء الظنين هكذا ذكر محمد
في الاصل وفي بعض الشروح المعتمدة ناقلا عن المحيط ما
نصه واما اذا شك في غروب الشمس فالشك تساوى
الظنين فافطر ثم تبين ان الشمس ما غربت لزمه الكفارة
هكذا قال الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر وفي السراج الوهاج
اذا شك المقتدى هل كبر قبل الامام او بعده فانه يحكم
باكبر رايه فان استوى الظن فانه يحزيه حملا لامره على
الصواب كذا في الفتاوى وبه ظهران ما قاله العلامة الاقفا
في شرحه للهداية الشك تساوى الطرفين والظن عبارة عن
رجحان احد الطرفين لغة واصطلاحاً اصولياً واصطلاحاً
فقهياً **تمه** قال في الروضة قال ابو العباس سوا الظن
مباح عند ظهور علامة السوء ومحرم عند ظهور علامة
حسنة وحرام تحقيق الظن والظنون غير اليقين فلذلك
لا يقطع الحكم بالظن لكن يباح عند علامة السوانتى
قال وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو يمتنى عليه
الاحكام قال في غاية البيان غلبة الظن قائمة مقام العلم في
العبادات انتهى وفي المستصفى غلبة الظن اقيمت مقام
العلم في مواضع كما في المهاجرة والشهادة والتجريم وغير ذلك
انتهى وفي النهاية وغالب الراى كالتحقيق في وجوب العمل
باخبار الاحاد والاي الماولة والمخصوصه والبيان القاعدة
الرابعة المشتقة تجلب التيسير اي تكون سبباً للتيسير

قال العلماء يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع ومحققا
قال شارح الجامع الصغير في حد الرخصة ما وضع على الحلف
فعله لعذر مع قيام المحرمية في حق المعذورات انتهى قال في خزائن
الاكل عن ابن عمر من لم يقبل رخص الله كان عليه من الاثم
مثل جبل عرفات واما تتبع رخص المذاهب ففسق قال
العلامة القهستاني في شرح النقاية واعلم ان من جعل الحق
متوددا كالمعتزلة اثبت للعامة الخيارات من كل مذهب ما يراه
ومن جعله واحدا كعلمائنا الزم العامة اماما واحدا كما في الكف
ولو اخذ من كل مذهب مباحة صار فاسقا تاما كما في شرح
الطحاوي للفقهاء سعيد بن مسعود انتهى وفي جامع الفناوي
يجوز للحنفي ان ينقل الى الشافعي وبالعكس لكن بالكلية اما في
مسئلة واحدة فلا يمكن كما لو خرج دم من بدن حتى وسال
فلا يجوز له ان يصل قبل ان يغسله اقتدا بمذهب الشافعي
في هذه المسئلة فان صلى بطلت صلواته انتهى وفي المبتهني
والقنية واللفظ للمبتهني عامي حنفي اقتصد ولم يعد الطهارة
واقتردي بالشافعي في حق هذا الحكم لا يسوغ له ذلك ويضع
لو فعل ذلك ابتلى بالجرب والقروح بحيث يشق عليه الوضوء
لكل مكتوبة ليس له ان ياخذ مذهب الشافعي ولكن ان كان
يضره الماء ينيم ويصلي انتهى وفيما يجب على هذه الامة في حق
الائمة الاربعة لمولانا سيد علي بن ميمون اعلم ايها السائل
انه يجب على كل واحد منا متابعة امامه في جميع ما بلغه
ومن لم يفعل فهو عاص لله ورسوله قال واعلم ان اسباب
التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر وهو نوعان
منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة ايام ولياليها وهو القصر
والفطر الخ وزاد في المستصفي وحرمة خروج الحرة بغير
محرم قال في الظهيرية المسافر اذا بكر في اليوم ومشي الى
وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل فيها للاستراحة وبات

فيها ثم بكر في اليوم الثاني ومشي الى ما بعد الزوال حتى بلغ
المقصد وقت الزوال هل يصير مسافرا بعد ما وصل وهل
يباح له الفطر قال بعضهم لا قال شمس الائمة الحلواني الصحيح
انه يصير مسافرا انتهى قال والجمعة والعيد قال في المستصفي
والخطبة لا تقوم مقام شطر الصلاة وقاويل الاثر انها في
حكم الثواب كشرط الصلاة ولهذا لا يشترط لها استقبال
القبلة ولا يقطعها الكلام قال بمعنى ان الاتمام لم يبق مشروطا
حتى اتم به اي يستحق العقوبة لا العقوبة قطعا كما في المستصفي
فانهم فانه نافع قل من ذكره وفي المحيط في الخطا ثم وهو
ترك الاحتياط وان لم يكن فيه اثم الفعل ذكره في الايمان
قال السادسة عموم البلوى الامر الذي يعم به البلوى كونه
فما يحتاج اليه الخاص والعام قاله شمس الائمة وفي الكشف
ما يعم به البلوى اي ما تمس الحاجة اليه في عموم الاحوال قال
وبول ترشش على الثوب قد روي لا يبرأى ان تضع على بدن
او ثوبه اما اذا انضح في الماء فانه يجسه ولا يعفى عنه وهذا
اذا كان لا يبرأى اثره وان كان يبرأى اثره فلا بد من غسله وكان
يجب زاده على قدر الدرهم منع الصلاة فان صلى معه اعاد
كما في السراج الوهاج قال والقول بطهارة المسك وان كان
اصله دما قال الشيخ عبد البر بن الشحنة في الالغاز قال ابن
وهان المسك حلال يוכל في الطعام ويجعل في الادوية
ولا يقال بان المسك دم لانه وان كان دما فقد استحال
فيصير ظاهرا كذا في فناوي قاضي خان وقال انه راى في
بعض الكتب ان المسك والعنبر ليسا بطاهرين لان المسك
من دابة حية والعنبر خرد دابة في البحر وهذا القول لا
يعول عليه ولا يلتفت اليه كما صرح به قاضي خان واما
العنبر فالصحيح انه عين في البحر بمنزلة عين الفير وكلاهما
ظاهر من طيب الطيب وقد صح ان رسول الله صلعم

تطيب بظيب فيه مسك اقول والمقرانه كان يرى في مفارقة
وبيضة المسك قال والزباد وان كان عرق حيوان محرم الاكل
قال في خزنة الروايات ناقلا عن جواهر الفتاوى الزباد
ظاهر ولا يقال بانه عرق الهرة فانه مكروه لانه وان
كان عرق الا انه تغير وضار طاهرا بلا كراهة وفي شرح
المذاهب سمعت جماعة من الثقات من اهل الخبرة بهذا
يقولون انه عرق سنور فعلى هذا يكون طاهرا وفي المنهاجية
من مختصر المسائل المسك طاهر لانه وان كان دما لكنه تغير
وصار كرماد العذرة وكذا الزباد طاهر وكذا العنبر انتهى
وبهذا علمت ان ما وقع في النسخ وشرح المسئلة ليس بمنقول
المذهب بل حكاية ما اطلعنا عليه من حيث السماع لا الرواية
والله اعلم قال واستقط نظم القرآن عن المصلي يجوز بالفارسية
قال في الحاوي القدسي وقرأة القرآن في الصلاة بغير العربية
وان اختلفوا فيها ولكن لا خلاف عندنا في ان اصابة العربية
فيها فريضة اذا تركها مع القدرة في مقدار ما يجوز به الصلاة
تفسد صلاته وفي المصنف وقالوا الشرط عنده ان لا يجزم
سماحها ويدين بانه معنى العربية انتهى وقد حلت كثير
من الكتب عن هذا القيد وفي الولوجية التكبير عبادة لله
تعالى لا يجب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية اقرب
الاجابة فلا يقع غيرها من الالسة في الرضا بها والمحبة لها
موضع كلام العرب انتهى فمررت في بعض كتبنا ما نصه وري
الفضيلة للسان العرب على ساير الالسن قال النبي صلعم افضل
الالسن العربية ولهذا نزل جبريل بالقران بلغتهم وهولسا
سيد المرسلين محمد صلعم وقد قيل ان هذا السان اهل
الجنة فيكون افضل من ساير الالسن ولان القران المحجة على
العرب والعجم والعجم لا يفهمون بالعربية الا بعد تعلمهم
العربية فكان تعلم العربية فريضة وان لم يكن فرض عين

فلا اقل من ان يكون فرض كفاية واما غيره من الالسن
لا يكون مذموما لان مبناه على تعلم الفقه وربما كان تعلمه
بلسان اليسر من لسان العربية ولهذا اجوزا بوحقيقة القرأة
في الصلاة بالفارسية ولسان اخر انتهى وقال في المصنف
وباي لسان سوى الفارسية هو الصحيح اقول هذا التصحيح
لا ينافي ما قاله ابو بكر الرازي انه رجح اني قولها في القرأة
وعليه الاعتماد كذا في الوسيط للعيني قال وسقط فرض
الطمانينة في الركوع والسجود اقول كون الامام يرى العلم
فرضا واستقطه لاجل الضرورة فيه نظر لان الصحيح ان
ذلك واجب قال ابن امير الحاج بعد ان نقل الاحاديث
ان طاهرا ما قاله الطحاوي في شرح الآثار يفيد اتفاق
علمائنا الثلاثة على افتراض الاطمينان في الركوع والسجود
وهل المراد بالفرض على هذا الفرض بالمعنى المصطلح المشهور
وهو الفرض على عملا او الفرض العملي الذي هو الواجب
فظاهر كلام الطحاوي الاول والثاني هو الموافق لاصول
المذهب انتهى قال وباحة رعي حشيش الحرم للحاج
هذا قول ابى يوسف خلا فالهما وحكاية في الجمع مطلقا
عنه وقيد المؤلف بالحاج والله اعلم وفي بعض الشرح
وما قاله ابو يوسف رخصة حسنة في موضعها قال
ومن ذلك افتى المتأخرون بالرد بخيار الفين الفاحش
الصواب بعض المتأخرين كاستاذ الامام ابى على النسفي
وابى اليسر وابى بكر الذرنجري والامام جمال الدين الرافعي
كما في مختصر الظهيرية ثم قال وغيرهم من مشايخنا كانوا
يفتون بالرد على كل حال قال واما مطلقا او اذا كان في غيره
يعنى اذا اشترى شيئا صار مغبونا غنينا فاحساله ان يرده
على البائع بحكم الفين واليه اشار محمد في الصلح وكان
القاضي على النسفي يحكى عن استاذه انه كان يقول في المسئلة

روايتان عن اصحابنا وكان يفتي برواية الرد رقبا بالمثل
والذي اختاره ابو اليسر ومن ذكر بعده انه لا يحكم بالرد
الا اذا وجد الغرور وهو الصحيح كما في مختصر الظهيرية
وبهذا يظهر ان تردد المؤلف ليس في محله الا ان يقال هذا
من باب حكاية الخلاف المرحوم قال ونية اباحة الفطر
هذا تكرار لانه قدم ذكرها في اول القاعدة قال ومنه
جواز النكاح من غير نظر ظاهره يوذن بان الرواية شرط
في الاصل ولم نر من قال بغير سنية ذلك والله اعلم الفايده
الثانية تخفيفات الشرع انواع يعلم تفصيلها من فروعها
قال وتأخير الصلاة عن وقتها في حق من يشتغل بانفاذ عرق
ومخوف كالتقياد الاعمى وزاد في منية المفتي المسافر خاف
الشراق اي قطاع الطريق له تأخير الوقتية وكذا القابلة
اذا خافت على الولد انتهى وزاد في الناظر خائفة عن النسبية
المسافر اذا نذت دابته وكذا الخوف الراعي على غنمه الذي
انتهى القاعدة الخامسة الضرر يزال اصلها قوله عليه الصلاة
والسلام لا ضرر ولا ضرار بالبناء على الفتح فيما رواه ابو
حمزة اوجه دراية وخبر لا محذوف اي في ديننا وشرعنا
والاظهار ان هذا نفي معناه نهى وزاد في العناية في الاسلام
اي لا ايد او اجزا يعني متقد يا عن مقدار حقه في الاقتصار
لان الضرر بمعنى المضارة وهو ان تضر من ضرر قال
وزادت الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها
قالوا يخرج ما لو كان الميت نبيا فانه لا يحل اكله للمضطر لان
حرمته اعظم في نظر الشرع من مهجة المضطر اقول في
الذخيرة ما يفيد ان حرمة المحي اعظم من الميت ونصه وفي
فتاوى ابى الليث امرأة حامل ما لان علم ان ما في بطنها حي
فانه يشق بطنها من الشق الايسر وكذلك لو كان اكثر رايم
انه حي يشق بطنها انتهى وفي شرح العيون اذا عرف حياته

بالاضطراب

بالاضطراب والحركات ففيه تسبب حياة ذي الروح
فلا باس به انتهى وفي قاضي خان واذا اعترض الولد في
بطن الحامل ولم يجد واسبيلا لاستخراج الولد الا بقطع
الولد اربا اربالا انه قتل النفس المحرم لصيانة نفس اخرى
من غير تعدي منه وذلك باطل انتهى ثم رتب الملتقط
من الكراهة معللا لما نقلناه عن قاضي خان في مسألة موت
المرأة الحامل بان حرمة المحي فوق حرمة الميت انتهى وفي
المحيط لان سبب ذلك الى احيا نفس محترمة بترك تعظيم
الادمي وحرمة وترك التعظيم اهون من اتلاق الادمي انتهى
قال ولكن ذكر اصحابنا ما يفيد فاهم قالوا كره على قتل غيره
لا يرض له فان قتله اثم لان مفسدة قتل نفسه احق من مفسدة
قتل غيره اقول ليس في هذا ما يفيد ذلك بل هذا من وادي
من ابتلى ببليتين والذي وقع في الولو الجية يقتضى الجوان
من حيث الاطلاق ونصه قال قبيل النكاح وان وجد لحم
الانسان وصيد ايدج الصيد ولا ياكل لحم الانسان لانهما المتويا
في الحرمة لان لحم الانسان حرام حقا للشرع وحقا للصيد والصيد
حرام حقا للشرع لا غير فكان الاول اولى انتهى وفي خزائن
الاكل عن العيون لو اصاب لحم انسان وصيد اقل لقياس
ان ياكل لحم الانسان ولا يذبح الصيد لاكله وفي الاستحسان
ياكل الصيد ويدع لحم الانسان انتهى اقول الذي يظهر
لي ان كون المحي اعظم حرمة من الميت فيما اذا كان مثله اما
الانبيا فحرمته غير زائلة فافتراقنا مله قال ويعني عن تين
المتوضي اذا اصابها من الماء المستعمل على رواية الجاسم للفرد
اقول هذه رواية الحسن عن الامام وهي غير ما حوذيها قال
في الحقايق وذكر في التحفة ان مشايخ بلخ منقوا الخلاف بين
اصحابنا ومشايخ العراق قالوا انه ظاهر غير ظهور بلا خلاف
بين اصحابنا واخبار المحققون من مشايخنا ما قال مشايخ العراق

فانه هو الاشهر عن ابي حنيفة وهو الاقرب فانه ما طاهر
 لا في عضو طاهر انتهى اقول قد خلى من هذا التحريم غالب
 الشروح فاغتمه ثم رايت في المصنف في مقالة ابي يوسف
 قال في الاسلام لما استعمل طاهر عند اصحابنا جميعا وهو
 المختار عندنا وبه يفتى وهو ظاهر الرواية وما ذكر في النظم
 خلاف ظاهر الرواية قال وفرع الشافعية عليهما ان المحجور
 لا يجوز تزويجه اكثر من واحدة لا ندفاع الحاجة بهما ولم اراه
 لما يتخذه اقول وقع في احكام الاوصياء ما يفيد ذلك حيث قال
 ولو اشترى الوصي مستولداً بالنكاح قال محمد لا ينفذ هذا
 البيع على المعتوه هو القياس وفي الاستحسان ينفذ على
 المعتوه ووجه الاستحسان ان فيه نظر للمعتوه حيث دخل
 في ملكه من يطاوه ومن يقوم بخدمته ثم هذه اشفق عليه
 من غيرها واهدى الى خدمته فيكون شراؤها من ولاية
 الوصي لكن لما اندفعت الحاجة بالواحدة لم يكن للوصي شراكل
 مستولداً بالنكاح لو كان له منكوحات لا يملك الوصي شرا
 واحدهما قال في المحيط والمحققون من مشايخنا قالوا وجه
 القياس قوي لا ندفاع الحاجة بالمنكوحة فيكون شراؤها
 ضرراً على المعتوه وقال ايضا روى في الامالي رجوع محمد
 الى الاستحسان **قلت** فينبذ يكون الاستحسان من الاقوى
 لكونها وفاقية والله سبحانه اعلم ثم رايت في المحيط الرضوي
 ما يفيد جواز تزويجه اكثر من واحدة حيث قال ولو اشترى
 ام ولد ابنه المعتوه نفذ عليه في الواحدة استحسانا وهو
 قول ابي يوسف ولا ينفذ قياسا وهو قول محمد لانه لو نفذ
 على المعتوه صارت ام ولد له وفيه اتوا المالمية فلم يكن
 التصرف واقعا بصفة النظر لها ان فيه نظر للمعتوه لانه
 مع تمكنه ان ينفع بها وطيا واستمناعا واستحسانا واشفقا
 وصار كالوزوجه امرأة بماله بل اولى لان هناك لا يملك

استحسانا

استحسانا واستقلالها وهما عليك وهذه المنفعة حاصلة
 بالواحدة فلا حاجة له فيما زاد عليها فلا ينفذ الشرا عليه فيما
 زاد على الواحد بخلاف النكاح لانه يختص بعدد شرعا نصا
 انتهى فنامله قال **تذييل** يقرب من هذا ما جاز لغذر
 بطل بزواله وعلى هذا فروع كثيرة لا تحصى قال وينبغي
 ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان
 الاصل مريضا فصح بعد الاشهاد او سافرا فقدم ان يبطل
 الاشهاد على القول بانها لا يجوز الابعوت الاصل او مرضه
 او سفره وفي نسخة وينبغي ان يخرج اقول وعلى كلا النسختين
 فالتمس غير صحيح لان المنقول ان العبرة بغيبة الاصول
 وقت الاداء الا وقت الاشهاد قال في الوالوجية الاصول اذا
 اشهدوا الفروع على شهادتهم وكلاهم في المصنف على الاصول
 وشهد الفروع جازت شهادتهم لان العبرة لوقت الاداء لا وقت
 الاشهاد فيشترط فيه الاصول وقت الاداء انتهى قال
الثالثة الضرر لا يزال بالضرر قال ومن فروعها عدم وجوب
 العارة على الشريك اي لا يجبر عليها قال وانما يقال لمريدها
 انفق واجس العين الى استيفاء قيمة البناء الخ اي مبنيا كما
 في شرح الطحاوي قال فالاول ان كان بغير اذن القاضى
 والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد اي الرجوع بما انفق ان كان
 باذنه وقوله وهو المعتمد اي الذي استحسنه بعض المتأخرين
 وذكر الامام ابو عبد الله الدامغانى ان بنى بغير امر القاضى
 رجع بما انفق لا بقيمة البناء بخلاف وان بنى بامر القاضى
 رجع بقيمة البناء وفي رواية اخرى يرجع بما انفق كما في العادة
 والذخيرة وفي الخلاصة وفي البناء المشترك اذا كان احدهما
 غائبا وهدم باذن القاضى او هدم بغير اذنه لكن بنى باذن
 القاضى فهذا بمنزلة اذن الشريك لو كان حاضرا ويرجع عليه
 بما انفق لو حضر قال **تبديله** يتحمل الضرر الخاص لاجل

دفع ضرر عام قال الزبلي من احكام الحايض المايل كقطع اليد
المستاكله وقتيد بالخاص لما قاله في الولوالجية ولو لحق الضرر
بالخاص لدفع الضرر عن الخاص لا يجوز انتهى ولم يذكر العكس
لكن ذكره في القنية من اخر الشرب بنص له ضيعة مرتفعة
لا تسقى سحيا الا وقت المد يجوز له ان يسد النهر او ذنوبه
رضي الا ساقل ليسقيمها ولا يكلف نصب الدالية لان فيها
حرجا عظيما والضرر العام يسير ومثله عن ابو برة انتهى
قال ومنها بيع مال المديون المحبوس عندها لقضاء دينه
للضرر عن الغرما وهو المعتمد سوا كان عرضا او عقارا قال
في الولوالجية واذا ثبت ولاية ذلك للقاضي بيده بالعروض
اولا فان لم يف من العروض الذين يشتغل ببيع العقارات
وياق ان شاء الله تعالى بقية المسائل التي للقاضي ان يفعلها
في مال الغايب عند قوله ينصب القاضي وصيا في مواضع
قال لقضاء دينه دفعا للضرر عن الغرما وهو المعتمد **تنبيه**
قال ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف
الدين قال في العتابية ولا يجس الوالدان للولد بالدين
وكذا الاجداد الا رواية عن ابى يوسف اذا تمرد اقال
ومنها جواز شق بطن الميتة لخراج الولد اذا كانت ترى
حياته وقد امر ابو حنيفة بذلك فعاش الولد اقول وكذا
امر محمد كما قاله في شرح العيون وعلله بانه اذا عرف حيا
بالاضطراب والحركات ففيه تسبب حياة ذي روح
فلا باس به انتهى وفي التحفة فان كان غالب الظن انه ولد
حي مدة يعيش فانه يشق بطنها لان فيه احيا الادمى
بترك تعظيم الادمى وترك التعظيم اهون من مباشرة تسبب
الموت انتهى قال بخلاف ما اذا ابتلع لؤلؤة فمات فانه لا يشق
بطنه لان حرمة الادمى اعظم من حرمة المال والمثله لكن
عند استهلاك المبتلع والمراد من قوله قالوا المتأخرون

لان المسيلة مروية عن محمد كما في الخلاصة بنص روى
عن محمد ثم رايت في تجريد الكرماني ما نصه سيل محمد عن
رجل ابتلع درة لرجل فمات المبتلع ولم يدع مالا لا يشق
بطنه وعليه القيمة لان شق بطنه مثله وذلك حرام فضا
لحق الله وحلقه فاما حق صاحب الدرّة فلا يبطل بل هو دين
في ذمته انتهى وذكر في فصل الحيطان انه يشق ويخرج الدية
كذا في التاثير خانية وفي مختصر المحيط وذكر الجرجاني في
كتاب الحيطان رواية عن اصحابنا انه يشق بطنه وعلى هذا
فغامة ابتلعت لؤلؤة الغير وبقولنا عند استهلاك المبتلع
خرج ما اذا ابتلع دنانير غيره ثم مات فان بطنه يشق كنية
الخلاصة قبيل الصرف وفي تلخيص الكبرى ولو بلغ عشرة
دراهم ومات يشق كما شق بطن حامل لموت وهذا نص
اصحابنا وفي الامالي جعل هذا جواب محمد رحمه الله تعالى
فان قيل المثلة موجودة هنا فلماذا اجزتم ارتكابها
هنا دون المسيلة الاولى **اجيب** بان اللؤلؤة بعد البلع
تتلف دون الدراهم فلذلك اختلف الحكم وقد نص على
علته في الخلاصة وفي الخلاصة ايضا من السرقة اذا اكل
دنانير بعد ما دخل وخرج لم يقطع وغرم مثلها قال
وسوى الشافعية بينهما في جواز الشق اشار بهذا الى ان
مذهبنا خلاف ذلك اقول وهو صحيح كما يعلم مما نقلناه
مفصلا خلافا لمن ظن خلاف ذلك فتأمله قال وفي شرح
منية المصلي تصحيح اخر انه يصلح في بيته قايما وهو الاظهر
وقال في الولوالجية الاصح انه يخرج الى الجماعة والله اعلم
وهذا كما اختلف فيه التصحيح فيعمل بما شا والله اعلم قال
ولو اضطرب المحرم وعنده ميتة وصيد اكلها دونه على الفخذ
وهو قول ابى حنيفة ومحمد لان في اكل الصيد ارتكاب محظور
محظور الذبح واكل الميتة لانه ميتة حكما وقال ابو يوسف

ياكل الميتة ويكفر لانه مباح الصيد قال وفي البرازية
لو كان مذبوحا فالصيد اولى اتفاقا اي اذا ذبح المحرم صيدا
فهو اولى من الميتة في قول محمد رحمه الله تعالى لانه ميتة حكما
والاخر ميتة حقيقة وحكما كذا في الوالوجية ففي نقل الاتفاق
على هذا نظر الا ان يقال من حفظ حجة على من لم يحفظ قال
ومنه الكذب مفسدة محرمة اي صريحا كما هو ظاهر الاطلاق
الا في ثلاثة مواضع وقد بعضهم ذلك بما اذا كان على وجه
التقرير كما نقله المؤلف فيما تقدم وهو محجوج بما في خزائن
الاكمل نقلا عن الامام محمد رحمه الله تعالى لو ادركت في جوف
الليل يجب ان تقول بلسانها قد فسخت النكاح وتشهد اذا
اصبحت وتقول قد رايت الدم الان ويسعيها ذلك الكذب لانه
لو قالت رايت الدم الليل وفسخت النكاح لم تصدق وتراد
سادسة قال في الوالوجية من الوكالة الموكل الذي الدراهم
للوكيل وقال اشترى لي بمئة الدينارين جارية بمائة دينار
صار مخالفا وتسميته الدينارين محمول على وجه التزويج
والمدح فلذا يقال اشترى هذا الفرس فانه كذا وكذا اشارة
الى الحار مدحاله وترغيبا فيه لا تحقيقا فهذا كذلك في
سابعة فيما اذا خاف الواقف ان يبطله قاض فانه يكتب في
صك الوقف وقد قضى به قاض وعلله بانه كذب منع البطل
من الابطال كما في العمادية والرابعة ذكرها المؤلف في الدعوى
والخامسة في الوصايا بنهنا على ذلك في محله وفي المحيط الرضوي
والتقرير بالكذب لغير حاجة وضرورة لاجاس به وقيل بكرة
القاعدة السادسة من الخامسة وفي بعض النسخ الرابعة من
الخامسة قال الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت او
خاصة وفروعها كثيرة في كتب الفروع وجعل المؤلف الضرورة
غير الحاجة ولم يرد ذلك لغيره قال ومن ذلك جواز السلم
على خلاف القياس وفي المستصفي من الزكاة الاستحسان

اقسام منها ما ثبت بالسنة كالسلم ومنها ما ثبت بالإجماع
كالاستصحاب ومنها ما ثبت بالضرورة كظهير الحياض
ومنها ما ثبت بالقياس الخفي وانه كثير الظاهر قال
ومنها الاقناب بصحة بيع الوفا قول في هذا العقد ثمانية
اقوال والذي عليه بعض المحققين انه صحيح في بعض الاحكام
ووفاء في بعض الاحكام ورهن في بعض الاحكام ولذلك
قال في الصيرفية باع نصف كرمه من اخريع الوفا وخر
البايع والمشتري كل باهله الى الكرم فاخذ كل نصفه هل
اذا تقايلا واعطاه ثمن ما اشتراه له ان يطالبه بما غل
من الغلات قال نعم ان اخذها المشتري بغير رضى البايع
وبرضاه لانه في الغياثية المشتري شرا جازا اذا
باع ما اشتراه بيعا با تا او وفاق لا يجوز كذا الفتى المتأخر
من غير خلاف وفيها عن فوايد نجم الدين النسفي عن شيخه
اذا اختلفا المتعاقدان فادعى المشتري بيعا با تا وادعى
البايع جازا فالقول قول البايع لان المشتري يدعى زورا
ملكه منه والبايع ينكر كذا الفتى اولا ثم الفتى ثانيا القول
قول مدعى البات وقال في الملتقط الاول قياسا وهذا
استحسانا وصدور في العمادية بان القول للبايع ثم قال
ذكر السيد الامام ناصر الدين ان عندنا في هذا الاختلاف
القول قول البات اذا لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان
الثمن نقصانا كثيرا ثم قال كان جده يفتي ان القول للبايع
وله وجه حسن ثم الفتى بان القول للمشتري موافقة لائمة
بخاري انتهى وفي عمدة الفناوى اذا ادعى احدهما بيع الوفا
والاخر بيعا با تا واقاما البينة فبينة الوفا اولى لانه
خلاف الظاهر والله اعلم قال يجوز للمحتاج الاستقراض
بالربح اي اذا كان مجال اليه لكن على الوجه الذي ذكره
القاضي لا مطلقا كما توهمه بعض من لا اخلاق له ولا يعول

قال في حاوي القنية لا باس بالبيع التي يفعلها الناس
للخز عن الربا **عك** هي مكروهة وذكر البقال في تفسيره
ان عند محمد مكروه وعند ابي يوسف لا باس به وعند ابي
حنيفة مثله قال البرزغري خلاف محمد في العقد بعد العرض
اما اذا باع ثم دفع الدراهم لا باس به بالاتفاق انتهى وفي
خزانة القناوي رجل طلب من رجل دراهم ليقرضه يد
دوازاده فاحيلة في ذلك ان يبيع القرض من المستقرض
سلعة بثمن موجل ويدفع السلعة الى المستقرض ثم ان
المستقرض يبيعها غيره باقل مما اشترى ثم ذلك الغير يبيعها
من المقرض بما اشترى لتصل السلعة اليه بقيمتها وياخذ
الثمن ويدفعه الى المستقرض فيحصل المستقرض الى القرض
ويجعل الربح للمقرض فهذه الحيلة العينية التي ذكرها محمد
رحمه الله تعالى وعن ابي يوسف العينية جائزة ما جورة
اجرة لكان الفرار من الحرام انتهى القاعدة السادسة
العادة محكمة اي هي المرجع عند النزاع لانها دليل بيني
عليه الحكم وقال في المشرع عند قول المؤلف ويفسد
بشرط لا يقتضيه العقد الثابت بالعرف ثابت بدليل
شرعي انتهى وفي المبسوط الثابت بالعرف كالثابت بالعرف
فيما هو المقصود من الغصب وفي غاية البيان العرف ملك
اي ربح واقوى من الحقيقة اللغوية انتهى وفي القنية
وليس المفتى ولا للقاضي ان يحكم على ظاهر المذهب وترك
العرف والعادة من ذلك ونقله عنه في خزانة الروايات
قال واصليها قوله صلعم ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن قال العلامة لم اجده مرفوعا في شيء من الكتب اصلا
ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال
وانما هو من قول ابن مسعود موقوفا عليه اخرج احمد في
سنده والله اعلم قال في المقاصد والعلامة الدبيع

رواه الامام احمد في كتاب السنة لا المسند عن ابن
مسعود موقوفا وهو حسن وكذا اخرج الزوار والهي
والطبراني وابو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية ورواه
من رواه للامام احمد في المسند انتهى وفي المنصف سنبل
النبي صلعم عن الخيرة يتعاطاها الجيران ان يكون ربا فقال
ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال فاما المنصو
على كيله او وزنه فلا اعتبار به عند ابي حنيفة ومحمد
وابي يوسف فيد بالمنصوص عليه لانه اذا كان موزونا
بالعرف يخرج عن كونه موزونا بالصفة بالعرف كما في
شرح المجمع عن المبسوط قال الثالث لم اربما تثبت العاد
بالاهد للقاضي المقنضية للقبول اقول ظاهر ما في الايضاح
يفيد ان ذلك لا يثبت الا بعد النكرار حيث قال وقد
كان يتعاهد ذلك قبل التولية لسبق ما يدل على الهدا
ثانيا للمودة لا لكونه اهدا لاجل القضا بمعونة ان الهدا
لو كانت له حضومة وجب ردها حيث وجد ما يوقع
في التهمة قال ومنها البطالة في المدارس كايام الاعياد
ويوم عاشوراء وشهر رمضان في درس الفقه لم ارها
صريحة في كلامهم فينبغي ان تلحق ببطالة القاضي ه
اقول قوله ينبغي غير ظاهر بدليل ما في حاوي القنية فاقتلا
عن **اسبغ** اذا قدر الواقف للدرس لكل يوم مبلغا ولم يترك
بعض يوم في كل اسبوع قايلا لانه يوم الجمعة او يومه
الثلاثا حرمة لنا لا يجمل له ان ياخذ ما قدر فيها من اجر
فيصرف اجره بين اليومين الى مصارف المدرسة من المرة
وعينها بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبلغا يجمل له ذلك
وان لم يدرس فيها للعرف بخلاف غيرهما من ايام الاسبوع
حيث لا يجمل له ان ياخذ اجرة يوم لم يدرس فيه وان لم
يقدر اجرة للعرف انتهى وفي الذخيرة فاقتلا عن الفقيه

ابى الليث حيث قال ومن اخذ من طلبه العلم في يوم لا درس
فيه ارجوان يكون جائزا وفي الثاقبا ركانية ناقلا عن الحارث
اذا كان مشتغلا بالكتابة والتدريس وفي عمدة الفناوي
طلب العلم لا يتعلم ولكنه يشتغل بكتابة الفقه لنفسه
يستحق الوظيفة وزاد في خزانه الاكل وكذا اما يحتاج اليه
اما لو اشتغل بغيره لا يسعه ان ياخذ وظيفته انتهى وفي
الثاقبا ركانية سيل يوسف بن محمد عن غيبة المنفق
اذا كان شهرا او شهرين هل يحرم عليه حيث قال الا خلا
انها اذا كانت مشاهرة انما تحرم عليه واما ما يكون
من سنة الى سنة فيجل له اذا كان حاضرا وقد اقام اكثر
السنة انتهى فهذا كله دال على جواز صرف الوظيفة لغير
بمذة الغيبة انتهى وفي خزانه الاكل لا يجوز اخذ غلة
المدرسة حتى يكون سكناه فيها اكثر مما في داره واكثر
ثقله فيها ويستغل بالقرأة اما من قرأ فيها كل يوم سبعا
وسكن داره لا يسعه اخذ غلتها انتهى فصل في تعارض
العرف مع الشرع الظاهران المراد من الشرع ما قاله الجهميد
لان النصوص عليه من قبل الشارع لا عبرة بالعرف
معه وفي القنية ولا يفتى ولا يحكم على ظاهر المذهب
ويترك العرف انتهى قال وهذا فرعان محرجان لم ارها
الان صريحا احدها لا ياكل لحما لم يحث باكل الميتة اقول
مقتضى ما في الخلاصة والذخيرة الحث حيث قال اذا
اكل لحم انسان يحث لانه لحم حقيقة ولانه ينشأ من ادم
الا انه حرام اكله لكن الحل والحرم من احكام الشرع
فلا سم حقيقة لا يتغير باحكام الشرع انتهى وفي الشرع
ناقلا عن شرح الامام العنابي للجامع الصغير في لحم الخنزير
والادمي اذا كان مسلما ينبغي ان لا يحث لان اكله ليس
بمعتارف ومبني الايمان على العرف ثم قال وهو الصحيح

انتهى

انتهى وجزم في البديع بانه يحث وان لم يكن متعارفا
لكونه متعارفا اطلاقا وتسمية انتهى ثم من الله تعالى
بالظفر بالنقل بالحث باكل لحم الميتة قال في الجوهرية وان
حلف لا ياكل لحما فاي لحم اكله من الحيوان غير السمك فانه
يحث محرمة ومباحه ومطبوخه ومشويه وعلى ابي حالة
اكله فان اكل ميتة او لحم خنزير او لحم انسان حث في جميع
ذلك لانه يسمى لحما انتهى وقال الذاهد لا يحث وعليه
الفتوى وقال السقناقي في شرح الجامع الصغير في لحم
الخنزير والادمي قيل الحالف اذا كان مسلما ينبغي ان لا
يحث لان اكله ليس بمعتارف ومبني الايمان على العرف
ثم قال وهو الصحيح انتهى عن البناية شرح الهداية قال
الثاني حلف لا يطأ فلا يحث بالوطى في الدبر الظاهران
المولف الحق ذلك بما لو حلف ان لا يزني فلا ط لا يحث
وهو على الفرج كما في الخلاصة وفي المحيط الوطى يحتمل
معنيين الوطى بالقدم والوطى بالجماع انتهى وفي الخلاصة
حلف بطلاق امراته ان لا يجامعها فاتها في دبرها ذكر
المسيلة في مجموع النوازل في موضعين واجاب في احد الموضعين
بالحث وفي الاخر بعدم الحث وفي الملتقطات رجل حلف
لا يقرب امراته فاستلقى وجاءت امراته وقضت حاجتها
منه لا يحث لان شرط الحث الوطى وان لم يوجد لانه
في هذه الحالة لا يسمى واطيا وذكر في الحدود انه يحث
وعليه الفتوى وفي تلخيص الكبرى مثله وزاد ولو كان
نايما لا يحث انتهى البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل
منزلة الشرط باللفظ وفي المستصفي العرف والعادة ما
استقر في النفوس من جهة قضايا العقول وتلقنه الطباع
السليمة بالقبول قال ومن هذا القبيل نزول الخان وحول
الحمام والدلال كما في البزازية وفي خزانه الاكل ذكر القدوة

لودفع قطعة الى سقا لشربة ماء من كوز من غير ان يبين
مقدار الما جاز وكذا اذا دفع قطعة الى حمامي من غير ان
يبين مقدار مكته فيه وقد ما يصيب من الما المسخن
او دفع قطعة الى حمام او فساد او حلاق او دلال كل ذلك
جائز استحسانا من غير تكبر من سلف وكذا اذا دفعها الى
بغلي او قعاعى قال وهما سليلان لم ارهما الا منهما لو
جرت عادة المقرض برد ازيد مما افترضه هل يحرم
اقراضه تنزيلا للعادة منزلة الشرط اقول نعم يحرم
لظاهر ما في شرح الطحاوى للاسيجاى حيث قال في الاجازة
المعروف بالعرف كالمشروط باللفظ انتهى وفي الفتاوى
الغياثية ولو تقاموا على بيع الحزرا وعلى الربا لا نفى بالحل
انتهى فهذا صريح في المسئلة وفي الملتقط من الهبة لو اشترى
ثوبا فارحح دانقا لا يقبل الا ان يقول انت في حل وهو لك
انتهى وفي مختصر الظهيرية المديون اذا ادى الدين
اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة تجرى بين الوزنين
جاز واجمعوا ان الدانق في المائة يسير مجرى بين الوزنين
وقدر الدرهم والدرهمين كثير واختلفوا في نصف الدرهم
قال ابو نصر الدبوسى الدرهم في المائة كثير على صاحبه
وفي المشرع ويجب رد مثل الدراهم المستقرضة وزنا
ونقدا وعيارا وجودة قال والعارية اذا شرط فيها
الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره
الزبيلى وجزم به في الجوهرة اقول الذى في الجوهرة حكاه
المخلاف الا انه قدم رواية الضمان بالشرط ومقتضى المجتبى
ان ما في الجوهرة هو المذهب حيث قال وقيل العارية لا
تضمن عندنا اذا اطلقها واذا شرط ضمانها ضمنت وقد
شرط النبي صلعم ضمانها انتهى والذي في البرازية رواية
النوادى كما في الاجناس قال في نوادر ابن رستم رجل قال

لاخر اعرفى غلامك او ثوبك فان ضاع فانا ضامن له
قال لا يضمن والمشروط باطل وفي شرح التلخيص للخلاط
من ضمان الوكيل اشتراط الضمان في موضع الامانة لا يصح
كما ان اشتراط الامانة في موضع الضمان لا يصح لانه غير
حكم الشرع ويؤيد ما في الذخيرة كان الفقيه ابو بكر يقول
الاجير المشترك انما يضمن عنداى حنيفة اذ لم يشترط
عليه الضمان اما اذا شرط عليه الضمان يضمن وكان
الفقيه ابو جعفر يسوى بين شرط الضمان وعدم الشرط
وكان يقول بعدم الضمان لان شرط الضمان في الامانة مخالف
لقضية الشرع فيكون باطلا قال الفقيه ابوالثيب وبه
ناخذ ونحن نفقئ به ايضا اقول والعجب من المؤلف كيف ذكر
القول المفتى به قال ومن فروعه ان المعروف كالمشروط
لو جهز الاب بنته جهازا ودفعه لها ثم ادعى عارية ولا
بينه ففيه اختلاف المشايخ هذا اذا كان النزاع من الاب
مع الزوج اما اذا كان النزاع بين البنت وبقية الورثة
فلا خلاف في كون الجهاز للبنت لما في الوالوجية من
الفرايض جهز الاب ابنته ثم مات وبقية الورثة يطلبون
القسم منها فان كان الاب اشترى لها في صفر او بعد ما
كبرت وسلم لها ذلك في صحته فلا سبيل للورثة عليها
ويكون للابنة خاصة قال وقال قاضى خان وعندي
ان الاب اذا كان من اكرم الناس واشرفهم لم يقبل قوله
اقول القاضى جعل الناس ثلاثة اقسام والذي في الوالوجية
من الاكراه جعل خمسة واسط الناس والاشراف والاجلاء
وكبار العلماء والروسا انتهى والظاهر ان كلام القاضى
شامل لهم لان من ذكره من اكرام الناس فتامله و
خرانة الاكمل رجل اتخذ لابنته جهازا وبعثه الى بيت
زوجها ثم بعد بمدة زعم انه عارية واراد ان يرجع فيه

يُنظر ان سماه جهاز ليس له ان يرجع انتهى اقول وهذا قول
حسن والله اعلم قال وفيه ايضا دخول البردعة والا كاف
في بيع الحمار منى على العرف قال في المجتبى اشترى عبدا اوجاز
دخل ثيابا مثلها في البيع حتى جاز للبايع بتديل ما عليها بلبس
مثلها وقيل لا تدخل الثياب وعلى البائع ستر عور تما بما
شا وفي النزازية باع جارية عليها قلب وقرط ولم يشترط
دخوله وانكر البائع لا يدخل الحلى في البيع فان سلم بالحلى
او سكن عن طلبها وهو يراها كان لها وفي الوالوجية من
الوصية رجل اوصى ان يعتق عبده ولعبده ثياب كسائر
المولى ولهم متاع وغير ذلك لا يكون لهم سوى ما يوارى
عورتهم لان ذلك ملك المولى والعق اثر في تخليص النفس
عن ذل الرق واما الثياب والمتاع فهو باق على ملك المولى
انتهى وفي الملتقط من الهبة واذا تصدق بامة او وهبها
وعليها ثياب وحلى جاز وتكون الثياب والحلى للمتصدق
عليه والموهوب له انتهى اقول والفرق ظاهر واضح لمن له
معرفة بالفقه وفي خزنة الاكل من الاستحسان كومان عن
ام ولد لا يكون لها شي ولكن استحسن ان يسلم لها قميص
ومقنعة وملحفة انتهى قال ومن هذا النوع لو وقف بلدا
على الحرم الشريف وشرط النظر للقاضي هل ينصرف الى
قاضي الحرم او قاضي بلد الواقف ينبغي ان يستخرج من مسئلة
مالو كان اليتيم في بلد وماله في بلد اخر اقول الذي يظهر
ان يكون النظر لقاضي بلد الواقف لانه هو الذي يتناول
عند الاطلاق ولا وجه لما ذكره لان ذلك فيما اذا لم
يعين وهنا قد عين والله اعلم قال **تنبيه** هل المعتز
بنا الاحكام العرف العام او مطلق العرف ولو كان خاصا
المذهب الاول قال في المستصنى التعامل العام اي الشايح
المستفيض والعرف المشترك لا يصح الرجوع اليه مع الزود

انتهى

انتهى وفي محل اخر منه ولا يصلح مقيدا لانه لما كانت
مشتركا صار متعارضا قال ولو دفع الى حائك غير لاعلم
ان يبيعه بالثلث ومشايخ بلخ وخوارزم افتوا بجواز اجارة
الحائك للعرف وبه افتى ابو علي النسفي والفتوى على جواب
الكتاب والحاصل ان المشايخ ارباب الاختيار اختلفوا في
الاتفاق في ذلك قال في الغياثية قال ابو الليث النسيج بالثلث
والربع لا يجوز عند علمائنا لكن مشايخ بلخ استحسنوا ولجا
لتعامل الناس قال وبه نأخذ قال السيد الامام الشهيد
لا نأخذ باستحسان مشايخ بلخ وانما نأخذ بقول اصحابنا
المتقدمين لان التعامل في بلد لا يدل على الجواز عالم يكن على
الاستمرار من الصدر الاول فيكون ذلك دليلا على تقرير
النبى صلعم اياهم على ذلك فيكون شرعاهم فاذا لم يكن كذلك
لا يكون فعلهم حجة الا اذا كان كذلك من الناس كافة في
البلدان كلها فيكون اجماعا واجماع حجة الاترى انهم لو
تعاملوا على بيع الخمر والربا لا يفتى بالحل قال فاقول على
اعتباره ينبغي ان يفتى بان ما يقع في بعض اسواق القاهرة
من خلو الخوايت لازم ويصير الخلو في الحانوت حقا لا
اقول وله تطير يفيد اللزوم والصحة قال في اوقاف الناصية
اراضى حوايت السوق اذا كانت اجارة في ايدي القوم
الذين بنوها فالوقف جائز لانا راينا في ايدي اصحاب البناء
يتبايعونها ويتوارثونها لا يزعمهم السلطان وانما عليهم
غلة ياخذها جري على ذلك الخلف ومضت الدهور
انتهى قال وكذا على اعتبار العرف الخاص قد تقارفت فيها
بالقاهرة التزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها
عرفا قد يارضيه العلماء والحكام قال العلامة العيني في
فتاواه ليس للتزول في الاصل شي يعتمد عليه ولكن العلماء
والحكام مشوا ذلك للضرورة لان الوظيفة التي بيد الشخص

لا يملك رقبة الذي يتناول منه الربيع فاذا لم يملك فكيف
بتزوله لاخر يصح ولا يملك الا الربيع ولا يملك نزول الربيع
الذي ما استحقه في ذلك الوقت فكيف يصح ولكمهم مشوا
ذلك واشترطوا فيه امضا الناظر الذي له النظر العام
لا يبقى فيه نزاع اقول ويؤيد فعل العلماء والعرف ما قاله
الحاكم في كافيته في مسيلة الصلح عن العطا التي ذكرها المؤلف
عن النزازية بعد ان ذكر الحكم فيها عندنا قال وفي قول من
يجيز شرا العطا بالعرض هذا كله جائز فالظاهر ان هذا
مستند العرف في صحة النزول وحل تناول العطا سواء
كان عرضا او غيره ولقائل ان يقول يجوز اخذ المال على
وجه البيع الحاقاله في الجملة بما وقع في حيل التنازل خاتمة
ان المرأة اذا قالت لزوجها اشترت طلاقك منك بكنا
وقال الزوج بعث صح ويقع الطلاق وكذا الوبايع الزوج
منها طلاقها بمال او بايع بضعها بمال فاشترت منه يصح
فيجب البدل ولا مالية في نفسها وعتية وكذا الامالية في
طلاقها ولا عتية ومع ذلك يصح بلفظ البيع انتهى والخالف
وانه رشوة لا يباح اخذها بالعرف لان اخذ الرشوة حرام
بعض الشرع فتأمله وفي كلام المؤلف اشارة اليه قال
فينبغي الجواز وان كان العرف خاصا بمصر ومكة والمدينة
للضرورة قال وانه لو نزل وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع
عليه لا يملك اي اذا اراد النازل الرجوع او المتزول له اما
وجه عدم صحة رجوع النازل فظاهرا لان مجرد النزول
سقط حقه في المتزول عنه وظيفه او غيرها واما عدم
صحة رجوع المتزول له بالمال فلم يظهر لنا وجهه غير ان
نقله من جوبيع العطا مطلقا وبيع الطلاق او على وجه
اسقاط الحق الحاقاله بالوصية بالخدمة والصلح عن
الالف على حسامية فانهم قالوا يجوز اخذ العوض على وجه

المعاط

الاسقاط للحق ولا ريب ان الفارغ يستحق ذلك المتزول فيه
استحقاقا خاصا بالقرير ويؤيده ما في خزانة الاكل وان
مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له بالصلح
فهو جائز انتهى ووجهه ان فيه دلالة على انه لا رجوع
للمشترى على النازل في هذا الوجه هو الذي يطمئن به
القلب لقربه الا ان قول علمائنا لا يورث حق الشفيع في
الشفعة لان حقه لا مالية فيه ولا ثمن وعقد البيع والشرا
عقد خاص يرد على ماله ثمن وله مالية وعن هذا قلنا منع
المنافع باطل حتى ان المشتري اذا اشترى من الشفيع حقه
بمال كان الشرا باطلا ولو كان تسليما للشفعة وابطال الحق
كما في التنازل خاتمة وفي شرح الطحاوي الصغير من القسم لو
بذل الزوج لواحده مالا لتجعل نوبتها لصاحبتها او بذلت
هي المال لصاحبتها لترك نوبتها فانها لا يجوز والمالك
يسترد لان ذلك كله رشوة انتهى اقول هذا يمنع جواز
اخذ العوض ولقائل ان يقول هذا حق جعله الشرع لدفع
الضرر وذا الحق فيه صلة ولا جامع بينهما فافتراق هو
الذي يظهر قال وحكم بموجبه قال في المشرع المراد بالزوج
اللازم المتأخر انتهى وفي شرح التمديسي على المختار عند
قوله فالمالك اذا اداه عتق وان لم يقل المولى اذا اديتها
فانت حر لان موجب الاشياء يثبت عند فامن غير تنصيص
على الموجب كما في البيع اذا صح وقوله بلا خيار وثبت وجهه
وهو خروج الملك من البايع الى المشتري وان لم يوجد
التنصيص على الخروج انتهى وفي المصنف يجوز ان يثبت حقا
بلفظ واحد احدها بصيغته والاخر بموجبه كشر القريب
فانه يملكه بصيغته وقرير بموجبه انتهى قال فاذا اقر
بوقف عقار عند القاصي وشرط فيه شروطا وثبت ذلك
لما وقفه وسلمه الى ناظره تنازعا عند قاض حنفى وحكم

بصحة الوقف ولزومه وموجه لا يكون حكما بالشروط
اقول بل هو حكم بالشروط قال العلامة قاسم فاقلع عن
البدوي ان الحاكم ان لم يذكر اللزوم فقد ذكر الواقف اللزوم
حيث ذكر الشرايط والمتولى وجعل اخره شيئا لا ينقطع
فيكون الحكم حكما بما قاله الواقف ووقفه انتهى وفي فتاوى
قارى الهداية ولا يحكم بالصحة الا اذا ثبت ملكه لما وقفه
وان لم يثبت شي من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف
انتهى قال ويدل عليه قول اصحابنا كما في الهداية ان الحكم
اذا كان لا دليل عليه لم ينفذ اقول وشمل ذلك ما قاله في
جواهر الفتاوى قاضى غير فقيه قضى في فصل مختلف ثم
تبين انه قول واحد من الامة ان لم يوافق مذهبه لا ينفذ
قضاؤه على قول ابي يوسف ومحمد وان وافق فقيه نظر
هكذا ذكره وموضعه الفتاوى الصغرى وان رفع حكم
هذا القاضى الجاهل الذى لا يعلم الفقه الى قاض فقيه
فرده ان علم ان القاضى لا يوافق مذهبه وقد قضى به
فلا عيب عليه اذ ارد قضاء فقد اشار اليه محمد فى الجامع
الكبير وكذا اذا قضى وهو لا يدري بما قضى فانه لا ينفذ
انتهى القاعدة الثانية اذا اجتمع الحرام والحلال غلب الحرام
يعنى اذا قام دليل التحريم ودليل التحليل غلب جانب الحرمة
لا مرولذا قال فى المصنف ان المحرم مع المبيح اذا ورد فالحرم
اولى قال وبمعناها ما اجتمع محرم ومبيح الا غلب المحرم
الاصل ان المحرم مع المبيح اذا اجتمعا فالحرم اولى لان الحرام
واجب الامتناع والمباح جائز الا يتيان كما فى المصنف قال
والاهلى اذا تروى على الوحى فتبج لا يجوز الاضحية به
كما فى الفتاوى التاجية النزول والوثب يقال انراه فتروى
صله فى البدائع بقوله وان البقرة وحشية والثور اهلى
لم تجز لانها الاصل فى الولد لانه يفصل من الام فهو حيوان

متقوم

متقوم يتعلق به الاحكام وليس ينفصل من الاب الاماء
مهيمن لا خطر له ولا يتعلق به حكم ولهذا يتبع الولد الام
فى الرق والحرية الا انه يضاف الولد الى الاب بنى ادم
تشريفا للولد وصيانة له عن الصياع والا فى الاصل ان
يكون مضافا الى الام قال واما اذا كانت الغلبة للمذكاة
فانه يجوز التحريم فيلقى ما ينظر انه حرام ويأكل البقية
وان كان يحد ذكاه اخرى يتيقن لان امور الناس لا تخلو عن
قليل حرام فلوم يجز الا انتفاع بالتحريم لادى الى تعطيل
اموال الناس فيوردى الى حرج عظيم كما فى الولوالجية قال
وسنها لو اخلط وذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يوكف
اى وان كان الزيت غالبا ويحل ما عدا ذلك بان يستصح
به ويبيعه بشرط ان يبين عيبه ويدفع به الجوز ونحوه
لان المغلوب تابع للغالب ولا حكم للتابع كذا فى الولوالجية
قال وينبغي ان يلحق بمسئلة الاوانى الثوب المنسوج لحمته
من حرير وغيره فيحل ان كان الحرير اقل وزنا ومستويا
بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم اربه الان اقول وقع فى الثاثر حاشا
ما يعلم منه حكم ما بحثه قال فى التتمة سئل ابو الفضل عن
العلم فى العمامة فى الموضوعين او ثلثة بحيث لو جمع يزيد على
قد رابع اصابع هل يجمع فقال يجمع وسئل ابو حامد فقال
لا يجمع وسئل على بن احمد فى المنفرد فقال فيه خلاف
انتهى وفى القنية وما كان من الثياب الغالب عليه غير
القر كما تحز ونحوه لا باس به ويكره ما كان ظاهره القر
وكذا ما كان خيط منه قر خرو خيط منه غيره بحيث
يرى كله قر افلا يجوز كما ذكره فى جيب فاما اذا كان خيط
كل واحد مستتبينا كما نظر ان فظاهر المذهب انه لا يجمع
والله اعلم قال وقد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث
ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيرا او قرانا ولو قيل به

اعتبار الغايب لكان حسنا اقول الذي نص عليه في الحاوي
المنع مطلقا حيث قال ولا تمسون كتب التفسير انتهى
وهو مطلق والمطلق يجري على الاطلاق الى ان يقوم
دليل التقييد نصا او دلالة الا ان صاحب الحاوي نقل
كتب الفقه فقال واما كتب الفقه وغيرها فالفضل
المس ايضا لانها لا تخلو عن شي من القرآن انتهى وفي المحيط
ويكره للجنب ومن بمعناه مس كتب التفسير وكذا يكره له
مس كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة والمشايع المتأخر
توسعوا في مس كتب الفقه للمحدث بالكم للضرورة والبلوى
انتهى فهذا دال على الكراهة مطلقا فنامه قال ولا باس
بشر اجوز الدلال الذي بعد الجوز في اخذ من كل الفعنة
وشر الحم السلاخين اذا كان المالك راضيا بذلك عادة
اقول مقتضى التقييد بالرضى ان المالك اذا لم يرض لا يرضى
ولا دلالة لا يجوز وفي مجمع الفناوى ما توأضعه الدلال
والسمار من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليه في
رواية المحيط انتهى وفي تلخيص الكبرى جوز يلقب بالصيا
يوم عيد يوكل وهذا الولم يكن على سبيل القار اما لو كان
فهذا الصنيع حرام قال قالوا التوجع بين من يحل وبين
لا يحل اخلفت النسخ في هذا المحل وقع في بعضها التكرار
وذلك انه قال كحرمة واجنبية ومجوسية ووثنية وطيبة
وفي نسخة وحليلة فلا ريب ان اجنبية تكفي عن ذكر طيبة
وهذه النسخة التي ينبغي اعتمادها لان فيها يحصل الجمع
بين من يحل ومن لا يحل قال ولم ار الا ان حكم ما اذا اشجر
نساجا ينسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا مخالف بزيادة
او نقصان هل يستحق بقدره ولا يستحق اصلا اقول نص
علماءنا عليه قال في الايضاح شرح التجريد قال محمد في
الاصول ولو اسلم غزلا الى حايك ينسجه سباعا في اربع

فعله اكثر من ذلك او اصفر فالرجل بالخيار ان شأضمنه
مثل غزله وان شأ اخذ الثوب واعطاء الاجر الا في
النقصان فانه يعطيه من الاجر بحسب ذلك لان اذا نسج
اكثر فقد زاد في قدر الدرغان ولكنه ادخل بالوصف وهو
الصناعة وان كان اصفر مما امره فقد نقص عدد الدرغان
فيعطيه من الاجر بحسب ذلك وان شأضمنه وكذلك لو
شترط عليه صفيقا فجابه رقيقا او شترط رقيقا فجابه
صفيقا لان خلاف الوصف المرغوب فيثبت له الخيار
قال ولو اوفاه الوصف والذرع وزاد فيه فقد روى
عن محمد ان له الخيار فان شأضمنه وان شأ اخذ الثوب
واعطاء المسمى ولا يزيد الذرع الزايد شيئا لان اذا زاد
في القدر فقد استكثر الغزل زايد على ما امره وربما لا
يكون حاجة اليه فيكون له الخيار ولا يجب له لاجل الزيادة
شي لان من تبرع في العمل قال ومنها الاهدا قالوا لو
اهدى الى القاضى من له عادة بالاهداه قبل القضا
وزاد يرد القاضى الزايد لا الكل كما في فتح القدير فلم
يتعد الى الجائز وظاهر كلامهم انه زاد في القدر اقول
وقع في الدرر والغرر ما يفيد ذلك حيث قال ورددته
الا من ذى رحم محررا ومن اعتاد مهاداته قدر احمد
انتهى قال واما اذا زاد في المعنى كان كانت عادته اهدا
ثوب كنان فاهدى ثوبا حريرا له لان لا صحابنا ونسب
وجوب رد الكل بقدر ما زاد في قيمته لعدم تميزها
اقول لتقابل ان يقول لا وجه لوجوب رد الكل للاكتفا
برد الزوايد في دفع المحذور من حيث القيمة لان القيمة
قائمة مقام العين والزيادة ما كانت الا بها وقد قال
في الخلاصة فيما اذا كان المهدى ينادى بالرد ان يعطيه
قيمة هديته والله اعلم قال محمد لا يقبل اطلق عدم القبول

وقيدته في الخلاصة حيث قال قال محمد لا يقبل للابن ويقبل
للبنات والله اعلم قال واذا وقف على فقرا جيرانه فشهد بذلك
فقيران من جيرانه جازت شهادتهما الا قال في خزانه الاكل
لا احتمال زوال الجواز وكذا اهل الثغور واهل المسجد واهل المحن
وكل ما يقبل الزوال وفي الملتقط اذا اوصى بشي من مال المسجد
جيه فانكرت الورثة جازت شهادته اهل المسجد اذا كانوا عدوا
انتهى قول ما وجه التقييد مع انا نقول به في كل محل فثنيه وفي
البرازية وحدها تقديم ما لا يحفظ اقرا انه الا كذلك وان اختلفا
فبرهان احدهما على القدم والاخر على الحدوث فبينه القدم
اولى وشهادة اهل المسكة في هذا تقبل قال ويحتمل ان ما ذكر
في الوقف محمول على ما اذا كانوا قليلا يحصون هكذا في جميع
ما رايناه من النسخ والظاهر ان ذلك سقط من الاصل والافال
في الظهيرية ونقل عن ابى الليث خلاف ذلك قال في الظهيرية
يحتمل ان ما ذكره في الوقف محمول على ما اذا كان جيرانه كثيرا
لا يحصون وما ذكر في الوصية محمول على ما اذا كانوا قليلا
يحصون انتهى وفي خزانه الاكل ولو شهدا انهما وقف على اولادها
او على ازوجهما او على انفسهما لم تصح وكذا انهما علينا وعلى قوم
اخرين لم تصح الا اذا سما قوما معينين صح في حقهم وحصتها
للفقرا اذا قال لا تقبل نحن ما جعل لنا من ذلك ولو شهدا
انه وقفها على فقرا قرابته وهما من فقرا قرابته لا يقبل الا اذا
قالا لا تقبل ما جعله لنا من ذلك انتهى قال ومنها اذا استنجى
للبول حجر فنام فاجتم فامنى فان توبه لم يطهر بالفرك قال
بعض الشراح الهداية قال ابو اسحاق الحافظ هكذا روى الحسن
عن اصحابنا والذي في الذخيرة كذا روى الحسن عن ابن حنيفة
وقال الفقيه احمد بن ابراهيم وعندى ان المنى اذا خرج من
راس الاحليل على سبيل التدفق ولم ينتشر على راسه انه
يطهر بالفرك لان البول الذي داخل الاحليل غير معتبر ومرو

المنى

المنى عليه غير موثر فاذا انتشر المنى على راس الاحليل لا يكفي
الفرك لان المنى في هذه الصورة صار نجسا بنجاسة البول ونجاسة
لا تزول بالفرك فعلى هذا اذا بال الرجل ولم يجاوز البول ثقب
الاحليل حتى لم يصير راس الاحليل نجسا بالبول ثم احتمل ان يكون في
الفرك انتهى قال وقد يقال يجعل البول الباقي بعد الاستنجاء
نجسا ايضا وجوابه ان التبعية فيما هو لازم له وهو المنى بخلاف
البول ولم ار من نبه عليه اقول قول ابن الهمام رحمه الله تعالى
بانه لا يطهر جسده الا بالفضل لعدم الملبى يفيد ذلك والله اعلم
قال ومنها لو شرط الواقف ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة
فراذلتناظر عليها فظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا
فيما زاد على المشروط كالبيع قال الشيخ عمر بن نجيم صاحب
المهر سبق عن المحيط ان لو اجر اكثر من سنة مخالفا للشرط
فالاجارة غير جائزة يشهد لذلك اقول ظاهر كلام المؤلف
انه لم يقف على نقل في المسئلة عن المتقدمين وقد وقفنا
على النقل منهم قال في خزانه الاكل استاجر حجرة موقوفة
ثلاثين سنة بتغير حنطة فهي باطلة الا في السنة الاولى
ومثله في تلخيص الكبرى مع زيادة عزوه الى ابى جعفر انتهى
فمذا نص في المسئلة ويكفي حجة في العمل قال في فتاوى قارى
الهدى العقدا اذا فسد في بعضه فسد جميعه هذا مستند
ومقولما قال انه ظاهر كلامهم وصورة الافتاسيل عن
وقف عقارات وود وراذا وجرت عشرين هل يصح في هذه
المدة او يصح في ثلاث سنين وتبطل في الباقي فاجاب ان
اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان ارضا واكثر من سنة
ان دار الا يجوز وتفسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا ما اذا
شرط شرطا يتبع ولا يتراد عليه الا لضرورة لا بد منها
والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد
في جميع المدة انتهى ثم قال الشيخ عمر بن نجيم وهذا هو

الموافق لكلامهم عرف ذلك من ممارسه وصرح قاضي
خان في مسيلة صلح الزوجة عن ثمنها وصدقاها بان العقد
اذا فسد في البعض المقارن فسد في الكل انتهى والذي استظهر
العلامة الطرسوسي الفساد فيما زاد قال لانه اذا اجتمع
المسبح والمحرم لم يظهر وجه الاجتماع لانه اما ان يكون مقيما
فالقصر في حقه غير صحيح واما ان يكون مسافرا فالكمال
غير صحيح فثامله قال ولو احرم قاصرا قبلت سفينة دار
اقامته فانه يتم ولو شرع في الصلاة في داره فسارت سفينة
فليس له القصر ولم ارها الان اقول نص عليه في شرحه
الجامع الكبير للعلامة الحصري حيث قال شرع في الصلاة
في السفينة ودخلت السفينة في خلال الصلاة صار فرضه
اربعا افتتح الصلاة في السفينة وهو مقيم فخرجت به السفينة
لا يتحول صلاته الى صلاة السفر انتهى وعلل لذلك في
كفاية الحبيب بنص وانما لم يصل صلاة المسافر من اذا افتتح
الصلاة في السفينة وهو مقيم فسارت به السفينة حتى
خرجت به من المصرو غلب فيها حكم الإقامة وكذلك اذا
افتتحها مسافرا ثم اقام لأن المسافر قد يلزمه صلاة الإقامة
وهو مسافر بان يقتدى بغيره فاذ اجاز ان يلزمه صلاة الإقامة
جاز ان تنتقل صلاته الى صلاة الإقامة ايضا بدخوله
قبل الاتمام او يبقى على حكم الإقامة بخروجه من المصرب قبل
الاطمأن انتهى وله نظير قال في الخلاصة العبد اذا كان مع
مولاه في السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلاة
ينقلب فرضه اربعا حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه
الاعادة انتهى لكن وقع في الظهيرية في اللاحق انه لا يلزم
اتمام الصلاة ونصه اللاحق اذا حدث ودخل مصرة ليقوم
لا يلزمه اتمام الاربع ولا يصير مقيما بدخول المصرد ذكره
البرزوي قال **تنبيه** وليس من القاعدة ما اذا اجتمع

في العبادة الحضر وجانب السفر فانا لا نقبل جانب الحضر
ومقتضاها تغليبها لانه اجتمع المبيح والمحرم اقول ليس هنا
اجتماع مبيح ومحرم لان القصر عزيمية غاية الامران امره
داير بل ان يكون فرضه اربعا او اثنين فزجح جانب
الاثنين لانه الاصل والله اعلم فصل تدخل في هذه
القاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع
والمقتضى قول وفروع ذلك كثيرة منها الصلاة اذا جازت
من وجه وفسدت من وجه اخر يحكم بالفساد احتياطا
وسنها اذا لم يمكنه ادا الوقتية الامع التخفيف في قصر الفرة
والافعال فيرتب ويقنصر على اقل ما تجوز به الصلاة كما
في المجتبى وفي خزنة الفتاوى ولو كان الخيار للمتعاقدين
فاجاز احدها وفسخ الاخر معا فالفسخ اولى قال وان كان
الفريقان سوا او كانت الكفارا اكثر لم يصل عليهم لانه اجتمع
ما يوجب الصلاة وما يوجب الترك لكن ترجح الترك لان
ترك الصلاة على المسلم يباح مجال فكان الميل الى ما يباح
اولى بخلاف ما اذا كانت الغلبة للمسلمين لان الغالب حكم
الكل فلم يجتمع ما يوجب الترك حكما كما في الولوالجية قال
ويغسلون ويكفنون ويدفنون في مقابر المشركين هذا على
لحدى الروايتين وفي الرواية الاخرى يدفنون في مقبرة امة
كما في الولوالجية قال وقد رجحوا المانع على المقتضى في مسيلة
سفل لرجل وعلواخر فان كلا منهما ممنوع من التصرف في
ملكه نحو الاخر قال في شرح التكملة الاصل ان الانسان
يمنع من التصرف في ملكه لتعلق الاحق الغير به كالراهن
فانه يمنع من وطى الجارية المرهونة واستخدامها وان كان
الملك ثابتا له اقول ورجحوا المقتضى في الدار المشتركة حيث
اباحوا للمأخر سكنى الكل وفي الجوهرة وان اشرف في الطريق
زوشنا او ميزابا فان اصابه الطرف الداخل الذي هو في الخط

لم يضمن وان اصابه الطرفان جميعا ضمن النصف وان لم يعلم اي الطرفين اصابه القياس انه لا يضمن الشك وفي الاستحسان يضمن النصف انتهى فهذا يقيد ترجيح مقتضى على المانع والله اعلم ومنها ما قالوه لو شرع في الفرض ثم اقيمت الجماعة فانه يقطع انتهى القاعدة الثالثة لم ارها لاصحابنا لا مجلة ولا مفصلة كما هو ظاهر الاطلاق قال وارجم من كرم الفتاح ان يفتح بها او يثني من مسايلها وهي الايثار في القرب قال في المضمرة القربة ما يتقرب بها الى الله تعالى ويراد بها تعظيم الله تعالى مع ارادة ما وضع له الفعل كبناء الرباطات والمساجد والمسور ونحوها فانه قربه يراد بها وجهه الله تعالى مع ارادة الاحسان بالناس وحصول المنفعة لهم وفي شرح الجواهر القربة عبارة عما يقصد به تعظيم الله تعالى مع تعلق منفعة العبادة كبناء المسجد وهي اعم من الطاعة والطاعة تطلق على ما لا تعظيم فيه لله تعالى والقربة لا تطلق انتهى اقول وقد ظفرنا بفروعها مجد الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهي اقسام منها ما قاله في التنف من كتاب الاضحية من باب الاكل وادبه والفضائل فاؤها الايثار عند القلة انتهى وفي الايضاح شرح التجريد للامام الكرماني واذا اشترك سبعة في بقعة يريدون القربة اجزاهم اختلفت الجهات واتفقت وان ذبح احد هم عن ميت جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو رواية عن ابى يوسف لان الفعل لا يقع عن الميت فصار نصيبه اللحم فلا يجوز الاستحسان ان التقرب عن الميت جائز الا ترى انه يحج عنه ويتصدق بالشيء وقد ذبح النبي صلعم عن امته فاذا جاز كما جبه القربة ثابتة انتهى ومنها الايثار بالمشروب قال في شرح شرعة الاسلام ويتبرك بسور اخيه المسلم لا سيما بسور الكبار من المشايخ والعلماء والزهاد ونحوهم واذا استغنا

قوم اي طلبوا منه السقي بدها بالشيخ ثم بالشباب الا ان يكون الشاب اعلم فيقدم على الشيخ الجاهل في الاكل والشرب والمشى والجلوس وغير ذلك ويكون الشاب هو المتبوع والمقتدى بهم فيسقيهم باجمعهم ويشرب هو في اخر القوم لئلا يتأذى بتقديم نفسه ويدير القدر على الايمن فالايمن لانه احق على لسان الرسول صلعم وفيه دلالة على سنية اختيار الايمن وان كان مفضولا كما في شرح المشارق ولا يعطيه على من في يساره الا باذن صلح الجانب الايمن لما ذكر في صحيح مسلم ان رسول الله صلعم اتى بشراب فشرب منه وعن يمينه اصفر القوم وهو ابن عباس رضي الله عنه وعن يساره اشياخ وقال عليه السلام للفلان اتا اذن لي في ان اعطى هو لا فقال الفلان لا والله واعطاه الفلان انتهى افاد المشارح جواز الايثار بالقربة مع الاولوية بتقديم القوم على نفسه في الشرب اذا طلب منه الشئ وبين عليه الصلاة والسلام بقوله اتا اذن لي وان كان في الجملة اليمنى احق بالتقرب الا ان يؤثر ذلك من كان من الجملة اليسرى ولا ريب ان مقتضى طلب الاذن مشروعية ذلك من غير كراهة لانه عليه الصلاة والسلام لا يستاذن غيره الا فيما هو مشروع بلا كراهة وان جاز ان يكون غيره افضل ومنها الايثار بما الطهار قال في الظهيرية ثلاثة نفر في السفر جنب وحايض ظهر من الحيض وميت معهم من الماء قدر ما يكفي لواحد منهم ان كان المالك لواحد منهم فهو احق به وان كان مباحا قال عامة المشايخ الجنب اولى وقيل غسل الميت اولى اقول مقتضى قوله ان الجنب اولى ان لكل من الجنب والحايض ايثار صاحبه بالما اذا كان ملكا له وان صرفه لغيره وغير الجنب اذا كان مباحا خلافا لاولى ثم رايث في خزائن

المتبين ما يشير الى ما فهمته مع زيادة شئ يعلمه المتامل
وصورة ذلك ثلاثة في السفر جنب وحايض وميت ومهم
قدر ما يكفي لاحدهم فان كان ملكا لاحدهم فهو اولى به
وان كان الماله جميعا لا يصرف الى احدهم ويباح التيم
للكل لان الميت فيه نصيبا وينبغي لهم ان يصرفا نصيبهما
الى الميت وبيتهما وان كان مباحا كان الجنب اولى انتهى
ومنها قال في الخلاصة رجل وابنه في الصحراء او في مغارة
ومعهما من الما ما يكفي لاحدهما فالابن احق بالما قال محمد بن
سليمة يصرف الى الاب هو المختار وحكى في الذخيرة القول
من غير ترجيح الا انه قدم كون الابن احق بالما وعلل له بان
الاب لو كان احق لكان على الابن ان يسقى اياه ومتى سقا
اياهم مات من العطش فيكون هذا اعانة على قتل نفسه
وان شرب هو لم يعن على قتل نفسه فصار كرجلين احدهما
قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه اعظم اثما والله
اعلم اقول فعلى هذا الواثر الابن الاب كان الايثار حراما
والله اعلم ومنها الايثار بالامامة حكي في الجامع الصغير
وغيره من الكتاب ان الامام قدم رضى الله عنه قدم ابا يوسف
في صلاة المغرب يوم النحر فضلى به جماعة قال بعض الشارحين
وهذه المسئلة تدل على شيامنها بيان منزلته عند استاذه
حين قدمه واقتدى به وقال بعض اخر ان الاستاذ اذا
تفرس في بعض اصحابه الخير يقدمه ويعظمه عند الناس
حتى يعظونه كما فعل ابو حنيفة رضى الله عنه اقول يوخذ
منه جواز الايثار بالمحل الاسنى لاداء العبادة المحض المشتملة
على الاجلال والتظيم ويوبى له ما في شرعة الاسلام ولا
يوم الرجل في سلطانه اى حكمه وولايته الا باذنه يعنى اذا
كان الوالى او نايبه او صاحب البيت عالما بما تصعب بالصلاة
فهو اولى لان الامامة بغير الاذن من ذكر يودى الى التباغض

والجماعة شرعت للاجتماع والالفة انتهى وفي خزانة
المتبين من الجنائز ثم الاوليا على ترتيب العصبان الاقرب
قالا قرب فان تسا ووا في القرب فأكبرهم سنا والاقرب
ان يقدم من شا ومنها الايثار بالمكان في الصف قال في
المضمرات عن نصاب الفقه ان سبق احد بالدخول في المسجد
واخذ مكانه في الصف الاول فدخل رجل اكبر منه سنا او
من اهل العلم ينبغي له ان يتأخر ويقدمه تعظيما انتهى
ومثله في الضيا المعنوى وبهذا علم ان ما وقع في النهر
الفايق ان الشافعية ذكروا ان الايثار بالقربة مكروه كما
لو كان في الصف الاول فلما اقيمت اثر غيره وان قواعدنا
لانا باه لا يقول عليه لما علمته من المنقول وفي شرح البخاري
للعلامة العيني قوله اتا ذر في ظاهره انه لو اذن الله لا عطا
ويؤخذ من ذلك جواز الايثار بمثل ذلك قيل انه مشكل
على ما اشتهر من انه لا ايثار بالقرب وانما الايثار المحمود
ما كان من حظوظ النفس دون الطاعات وقد اقتصر
القاضي في النقل عن العلماء على كراهة الايثار بالقرب
بخلاف ما توهمه كثير من الناس انه يحرم الايثار بالقرب
انتهى ومنها الايثار بزمن الواجب قال علما ونا من رمى
بجصاتين احدهما عن نفسه والاخرى لآخر جاز ويكره
ومنها الايثار بما الوضو ثلاثة ميت ورجل وامرأة وهب
لهم رجل قدر ما يكفي لاحدهم فالرجل اولى به لان الميت
ليس من اهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل كما
في خزانة الاكمل اقول علم من قوله الرجل اولى جواز الايثار
ببعض ما الوضو بلا كراهة اما اذا كانا رجلين فالظاهر
الجواز من غير اولوية والله اعلم قال ثم رايته الهبة من
المسنة الحاقول وقع ذلك في قاضي خان وغيره من كتب الهدى
واستدل لكون الايثار افضل بقوله لانه انزل فيه قوله تعالى

يوثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة القاعدة الرابعة
التابع تابع قال في الزلواجية السقط تبع للشاة من وجهه اصل
من وجه لانه وصف من اوصاف الشاة لان مزاييلته توجب
نقصا بالشاة وهذا حد الوصف اصل من حيث انه يقوم
بنفسه بعد المزايلة انتهى قال يدخل فيها قواعد الاولى
لا يفرد بالحكم ما لم يزاييل المستوع ومن ذلك ما لو سرق
صبي حرام يقطع لانه ليس بمال سوا كان يعبر عن نفسه
او لا يعبر وكذلك اذا كان عليه حلى لم يقطع عند ابي حنيفة
لان الحلى تبع له وقال ابو يوسف يقطع كذا في الزلواجية
ومن ذلك لو سرق مصحفا محلي لا يباع تبعة ولا عبدة للتبع
وكذا من سرق انية فيها خمر وقيمة الانية تزيد على النصاب
كما في الجوهرة ومن ذلك ما قالوه في دعوى النسب ان الولد
اصل في النسب لان الام تضاف اليه فيقال ام الولد حرمها
مستفادة من حرية الولد لان الثابت لها حق الحرية وله
حقيقة الحرية كما في المشروع وغيره قال ومنها الشرب
والطريق يدخلان في بيع الارض تبعا لا يفرد بالبيع في
الاظهار وبيعه فاسد لانه مجهول واختلف المشايخ فيما
اذا قال بعتك هذه الارض بالف درهم وبعثت شربها
قال بعضهم لا يجوز لان الشرب صار مقصودا في البيع
وقال بعضهم يجوز لانه بقي بيعا تبعا من حيث لم يذكر له
تمنا حتى لو قال بعتك هذه الارض بالف درهم وبعثت
شربها بماية لا يجوز بلا خلاف لانه صار اصلا من
جميع الوجوه كما في الذخيرة وقال في عمدة القناوى رجل
باع ماء بمجاريه من غير ارض ان كانت عادة يجوز ان ي
قال وخرج عنها ايضا لو قال المديون تركت الاجل او
ابطلته او جعلت المال حالا بانه يبطل كما في الخائبة وما
قال في الذخيرة فيه روايتان قال لا يبطل الاجل كما في قوله

لا حاجة لي لانه يحتمل تركه في ملكه ويحتمل بطلته فلا
يبطل بالشك وفي رواية يبطل لان الترك في مثل هذا ابطال
بحكم العرف يقال فلان تركه حقه ويريدون الا برأى انتهى
اقول وكان القاضي رحمه هذه الرواية قال مع انه صفة تابعة
لموصوفها فلا يفرد بحكم اقول نص علما وانا على منع كون وصفا
بعض الاجل في النكاح ليس بوصف لانه لا يثبت الا بالشرط قال
في شرح الجامع الكبير للمصيرى الاجل ليس بوصف لانه لا
يثبت الا بالشرط قال في شرح الجامع الكبير للمصيرى
الاجل ليس بوصف للمال وكيف يكون صفة له وهو حق
من عليه المال الا ترى ان بعد حلول الاجل يبقى المال
كما كان انتهى وفي الزيلعي من التحالف الاجل ليس بوصف
للمن اذ لو كان وصفا له لذهب عند ذهابه اذ الشئ لا يبقى
بدون وصفه وقالوا ان الاجل من العوارض انتهى ومن رام
زيادة البيان فعليه بكتاب الشفعة قال وما خرج عنه
ما لو اسقط الجودة فانه يصح لانها حقة كما هكذا في نسخة
اخرى وفي بعض النسخ لانها حقة باسقاط كما قال الزاوية
يفتقر في النوايع ما لا يفترق غيرها وكذلك الخلف كما في التيمم
لان النية فيه شرط والحج عن الغير فان الركوب فيه شرط قال
وقريب منها يفترق في الشئ ضمنا ما لا يفترق قصدا وفي الذخيرة
من اخر الفصل الثالث من الهبة وما ثبت حكم الشئ لا يراعى له
من الشروط ما يراعى لما ثبت مقصودا انتهى قال ومنه القائل
اذا استخلف مع ان الامام لم يوله الاستخلاف لم يجز يعني له
حكم ذلك المستخلف بشئ لم ينفذ كما في خزانة الاكل والفصول
بل حكمه موقوف لان الذي فوض الى مستخلفه القضاة التقليد
فلا يملك ان يصير حكم من اناجه بلا اذن فاذا بلا اجازة
كالوكان ما ذوقه بالاستخلاف والله اعلم ومن مهمات
هذه القاعدة ما في الحاوى بنص وان تزوج بشهادة عبيدين

او ميتين او كافرين لم يجز فاذا ادرك الصبيان او اسلم
الكافران او اعتق العبدان وشهدا بذلك عند القاضي
اجزاه قال ولو كان عدلا ففسق انزل عند بعض المشايخ
وذكر ابن كمال باشا مفتي الروم ان الفتوى عليه اقوال
نص في تلخيص الكبرى ان الفتوى على الله يستحق
العزل ولا يعزل فصيح ان المسئلة اختلاف الفتوى فالفتوى
مختير بايها يفتى صح وفي خزائن الاكل من الزكاة اذا جار
المولى انزل وعند بعضهم ان اقرب الجور انزل والاطلاق
بعضهم انزل الحاكم بالجور واما الامير فلا انتهى وفي التمرقا
وروى في النوادر عن اصحابنا الثلاثة انه ينزل بالنسب
وكذا في ادب القاضي للحسن وكذا قاله العراقيون انتهى
قال الثانية لو ابق الماذون المحجور ولو عاد من اباة هل يعود
الاذن لم يذكر محمد والصحيح انه لا يعود كما لو حج صرحا كما
في المشرع وسياتي في باب الحج ان الصحيح انه لا يجز بالاباق
والله اعلم قال لو اذن للابن في قضاء المعراج وقال
الا قطع لا يجوز ان يبتدى الاذن للابن هكذا ذكره
حواهر زاده في مبسوطه وهذا المحمول على اختلاف الرواية
كما في المشرع من الماذون قال وفيه قاضي خان بما في يده
اقول نص قاضي خان وان اذن له في التجارة مع من كان العبد
في يده صح اذنه انتهى ولا تنظر ايها الفطن الى قول الغزالي في
الحج ولم يستثن هذا المؤلف فانه قصور في الاطلاع والله اعلم
القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة
اقول وقع في بعض الكتب ولايته نظرية وفي شرح الجامع
الكبير تصرف القاضي انما ينقد فيما ثبت لعامة المسلمين
اذا كان فيه منفعة لهم اما فيما فيه مضرة فلا فصار
وجوده وعدمه بمنزلة الا ترى انه لو اذن باستهلاك مال
رجل وباستهلاك شئ من بيت المال لا يصح اذنه ولو فعل

لا يكون ضامنا انتهى قال ويجب على الامام ان يتق الله
تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته قال في الملل والنظا
الواجب على الولاة والائمة والسلاطين ايصال الحقوق
الى اربابها ولا يجسونها عنهم على ما يرى في ذلك من التفضيل
قال ولهذا قال ابو يوسف في كتاب الخراج من باب احيا
الموات هذا اسم كتاب الفقه الامام ابو يوسف للخليفة هارون
الرشيدي العباسي وهو موجود الان قال وليس للامام ان يخرج
شيا من يد احد الا بحق ثابت معروف لتقابل ان يقول ليس
هذا بنص في عدم التفوز لانه لا يلزم من منعه وحرمة ذلك
عليه عدم التفوز والذي يفتى به المنع اقتداء بالمشايخ
وسيل شيخ مشايخ العلامة القاضي علي بن محمد جار الله بن
ظهير القرشي المحكي عن بيده وظيفه بالتقرير وهو قائم
بالخدمة ثم ان شخصا تقدي وطلبها من ولي التقرير فقره
فيها فهل يجوز ذلك الشرع الشريف والقانون المحر المنيف
فاجاب الذي اخاره المتأخرون من علمائنا رحمهم
الله تعالى انه لا يجوز عزل احد من اصحاب الوظائف بغير
جحفة سد الباب المضار والمفاسد فحينئذ لا يجوز اخذ الوظيفة
المذكورة من غير جحفة ممن كانت في يده انتهى **واجاب**
مرة اخرى اخاره المتأخرون من علمائنا ان كل ذي وظيفة
واستحقاق لا يجوز عزله بغير جحفة سد الباب لتعادي
والفساد انتهى اقول وهذا الذي يتعين الاقناب به دون
غيره قال والوطا الذي جعل الامام العطاء له لان استحقاق
العطاء باتفاق الامام لا دخل فيه لرضا الغير هذا سند
لمن اشترط امضا من له التقرير للفراغ وافق العلامة قام
الحق بتقديم تقرير الناظر الخاص على الناظر العام اقول
ووجه ظاهر لا عبار عليه قال وبهذا علم ان امر القاضي
لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وصرح في الذخيرة والولوية

وعبرها بان القاضى اذا قرر فراشا للمسجد بغير شرط الواقف
لم يحل للقاضى ذلك ولم يحل للفراش تناول المعلوم اقوال
الذى قاله في الذخيرة هكذا وفي موضع اخر متولى المسجد
اذا استاجر انسانا ليكنس المسجد ويفلق الباب ويفتحه بمال
المسجد يجوز وذكرنا قبل هذا ان المتولى اذا اشترى عبدا
لخدمة المسجد بمال المسجد يجوز وهذه المسئلة دليل على
جواز نصب الخادم بمال المسجد انتهى فاقضار المولى على
احد الوجهين ليس في محله وفي عمدة الفناوى من الاجارة
اذا استاجر رجلا لحمل السراج الى المسجد ولكنسه يجوز
اذا لم يتبرع احد مجانا انتهى اقول فعلى هذا لا تخالف بين
القولين لان من قال بالمنع اراد اذا كان هناك من يتبرع
ومن قال بعدمه اراد ان لم يكن هناك متبرع قال وجه
علم ايضا حرمة احداث المربيات مطلقا وينبغي التفصيل
بالحاجة وعدمها ولذا قال في القنية زاد في وجه الامام
من وقف المسجد ارا وحكم الحكم بذلك لا ينفذ وعن المشايخ
ما يدل على خلافه قال وسيلت عن تقرير القاضى المربيات
بالاوقاف فاجبت بانه ان كان من وقف شرط للفقراء التفرغ
صحيح لكنه ليس بلازم وللناظر الصراف الى غيره وقطع
الاول الا اذا حكم القاضى بعدم تقرير غيره فحينئذ يلزم
وهي اوقاف الحضاف وغيره واستشكله بعض المحققين
بان شرط الحكم سبق الدعوى قول لا اشكال لان فعل
القاضى وامره حكم ولا يشترط فيه الدعوى ولا يسوغ
نقضه بوجه ما يعلم هذا من ما رس النقة والذى يظهر
ويفهم من كلام صاحب المحيط صريح في عدم نفوذ تقرير
غيره فيه لانه قال في القاضى اذا اعطى لبعض القرابة
ان قضى له بذلك وجعله راتبه لهم في الوقف جازو
وصاروا هم اولى من ساير الفقراء وليس لقاضى اخرا ن نقض

ذلك

ذلك لان الاول في موضع الاجتهاد فصار فعل القاضى
كفعل الواقف انتهى وبهذا علم ان ما قاله بعض اهل
الفقلا ت لوالى الحرم الشريف ان يخرج من شام
وظيفته مطلقا ضلال قديم والله اعلم قال ثم سئلت
لو قرر في قايض وقف سكت الواقف عن مصروف قايض
يصح فاجبت بانه لا يصح لما في الثاقا رخانه ان قايض الوقف
لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا اقول
الذى نص عليه الحضاف صرف القايض الى الفقراء قال
جعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل على فقرا قرابته
على ان يبدا باقرهم اليه نسا اورحما فيعطى من غلة الوقف
في كل سنة الف درهم ثم يعطى من يليه بعد ذلك في كل سنة
تسماية درهم ثم الذي يلي هذا يعطى في كل سنة ثلاث
ماية درهم حتى ينتهي الى اخرهم قال هذا جاز فينفذ على
ما شرط من ذلك قلت فاقول ان فضل من غلة هذا
الوقف شى قال يكون الفضل للمساكين من قبل ان يسمي
له شيا من غلة هذا الوقف قد استوفى ما سمي له الواقف
انتهى اقول وجه ذلك لان الواقف قال صدقة موقوفة
وقد نص على ذلك في كتابه في ماكن عديدة والله اعلم
القاعدة السادسة الحدود تدرء بالشبهات اى لا تقام
وهي انواع قال الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت قال
في المصنف الشبهة دلالة الدليل مع تخلف المدلول وعزاه الشبهة
وفي محل اخر منه الشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت كما
قاله المولى قال المرتبة في حق المرهونة في رواية اى
رواية كتاب الحدود وهي المختارة كما اشار اليه المولى
فيما ياتي ونص عليه في حقه قال ومن الشبهة وطى امرة
اخلف في صحة نكاحها ومن ذلك ما اذا زوج الصغير
بمهر لا يتغابن بمثله اخلف المشايخ فيه قيل النكاح فاسد

كافي احكام الصفا وقيل الاصح انه باطل قال الثانية لا
يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف اطلقه وهو
مفيد قال في مختصر الظهيرية رجل قذف امراته المحضنة
بالزنا حتى وجب اللعان ثم صالحها على مال ان لا تطلب
اللعان كان باطلا ولا يجب المال وعفوها بعد الرفع
باطل وقيل الرفع يميز والله اعلم وفي الحاوي فاذا ثبت
الحد لم يجز الاستقاط واذا عفي المقذوف عن القاذف
فعفوه باطل وله ان يطالب بالحد وعن ابي يوسف انه
يجوز عفوه والعفو احسن ويستحب للحاكم ان يندبه الى
العفو وبه فاخذ انتهى وفي الينابيع ولا يصح العفو عن
حد القذف عند علمائنا وله ترك المحضومة وذكر
الطحاوي انه يصح ان يبيح ولا يستخلف فيها اي في
الحدود ولا في دعوى القذف وانما يستخلف في السرقة
لاجل المال كافي خزائن الاكل تنبيه مفيد قال يقبل
قول المترجم في الحدود وكثيرها اي يقبل قول واحد عند
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز الا ان ترجم
له رجلان او رجل وامرأتان لان قول المترجم بدل عن
عبارة الاعجمي كافي شرح الادب قال ومنها لو جن
القاتل بعد الحكم عليه الا اقول اطلق الحكم في خزائن
الاكل في حق المعتوه حيث قال ولو صار القاتل معتوها
سقط عنه القود ويجب الدية استحسنانا انتهى ولم ار
حكم ما لو زال الجنون والعتة هل يعود الحكم الاول
ام لا والله اعلم قال ولا قصاص بقول من قال اقتلني
فقتله اختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص
قال في البرازية وتجعل الاباحة شبهة في درء القصاص
لا استبدال بالمال وقال في التجر يد في الاباحة لا يجب
الدية في اصح الروايتين عن اصحابنا قال السادسة الثالثة

لا يجوز في الحدود ويجوز في القصاص قال العلامة العيني
الشفاعة هي سوال فعل الخير وترك الضرر عن الغير
على سبيل الضراعة انتهى وقال الاكل في حديث اشفقوا
توجروا لا يتناول الحديث الحدود فبقي الشفاعة لارباب
المواجح المباحة كدفع الظلم وتخليص خطا ومثالها وكذا
العفو عن ذنب ليس فيه حد اذ لم يكن المذنب مصرا فان
كان مصرا فلا يجوز حتى يرتدع عن الذنب والاصرار
انتهى وفي قوله المبسوط للسر حتى واذا قضى القاصي مجد
القذف على القاذف ثم عفا المقذوف عنه بعوض وبغير
عوض لم يسقط الحد بعفوه عندنا وذكر ابن عمر ان بشر
ابن الوليد عن ابي يوسف انه يسقط ان يبيح قال اما الفدية
فهل تسقط لم ارها الا ان اقول الظاهر من كلامهم انها لا
تسقط بالشبهة لان وجوبها بطريق الجبر لا الرجعية
سائر الكفارات بخلاف الكفارة في الصوم فان فيها معنى
العقوبة فتندرى بالشبهة لانها وجت لاجل الرجحان
الجبر حصل بايجاب القصاص فتشبهت العقوبات من هذا
الوجه فالتمقت بها فيما هو من خصايصها وهو السقوط بالشبهة
كافي شرح المجمع للمولف وفي المصنف الكفارات من الحقوق
الدائرة بين العبادات والعقوبات وجهة العقوبة راجحة في كفاة
الافطار فتندرى بالشبهات بخلاف سائر الكفارات
القاعدة السابعة الحر لا يدخل تحت اليد اي لا تثبت اليد
عليه حتى لا يقع عليه العصب لانه في يد نفسه لان الاصل
في الادمي ان لا يثبت عليه يد غيره اكراما له حتى لا يكون
مهما ناك القماش والبهائم كافي الزيلعي من الدعوى واما
قولهم بان اليد تثبت على الحر من حيث الزوجية حتى صار
تبعاله لان العصب يقع عليها كما هو ظاهر كلامهم قيد ذلك
بالحر بخلاف الرقيق قال في المحيط في الدعوى صغير لا يتكلم

في يد رجل يدعيه انه ابنه ثبت النسب منه استحسانا
اذ لم يعبر عن نفسه لانه لا يدل على نفسه يد اذ افعة بل في
غيره يد اقصية ونحو ولايته الحافظة كالهيئة العاجمة
لان الادى ما فارق اليها يم الا بالعبارة الناطقة ولهذا
لو ادعى انه عبد يقبل فاذا ادعى البتة اولى ان يقبل لما فيه
من تحصيل النفع للصغير بالترام النفقة والحضانة والتربية
والتشريف والتجمل والنسب قال ولم ار الا حكم ما اذا وطئ
حرة بشبهة فاجلها وماتت بالولادة ويبنى عدم وجوب
ديتها بخلاف ما اذا كانت امة اقول نص في البناية على عدم
وجوب الضمان في صورة الزنا في الشبهة من باب اولى ونص
محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة الرجل يعصب الجارية فيزني
بها ثم يردّها فتجبل فتموت في نفاسها قال ما هو ضامن لقيمتها
يوم علفت وليس عليه في الحرة ضمان قال ابو يوسف ومحمد
لا ضمان عليه في الامة ايضا اذا ماتت من نفاسها بعدما
يردها انتهى قال الصدر الشهيد في شرحه يريد به اذا زني
بها مكرهة او مطاوعة قال محمد مطلقا ولم يقيد بحال الطهارة
وانما قيد بالجبل من الزنا لانه اذا كان من الزوج او من الولي
فلا ضمان عليه قال ومن فروع القاعدة لو طأ وعته حرة
قبده التمر تاشي بالكاملة البالغة على الزنا فلا مهر لها كما في
الحائنية ولو كان الواطئ صبيا فلا حد ولا مهر وهذا ما يقال
لنا وطئ خلا عن الحد والعقرو في الزيلعي من المكاتب الوطئ في
دار الاسلام لا يخلو عن الضمان الجابر والحد الزاجر انتهى
اقول وظاهر كلامهم ان المهر وجب ثم سقط قال في الفتاوى
لا يجب المهر لوجوب احداهما ان رضاها معتبرا في اسقاط حقها
والثاني انه لو ضمن يرجع ولي الصبي عليها كمن امر صييا بشي
ولحقه عمره يرجع وليه على الامر فلا يفيد التضمن والله اعلم
وفي خزانة الاكمل اذا تزوج الصغير بغير اذن الولي وطئ

فلا مهر الا في البكر وكذا عن محمد في زناه بناية اقول ومن
ذلك لو زوج عبك من امة حيث قال بعضهم لا يجب المهر
لانه لو وجب لوجب لنفسه وانه لا يجوز وقال بعضهم يجب
ثم يسقط لانه يجب حقاله وفيه فائدة لو كان عليه دين
يستوفى منه ويقضى دينها قالوا ولا ولا يظهر كذا في شرح
الجامع الكبير قال وخرج عن القاعدة قول اصحابنا اذا تنازع
رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما فهو اولى بكونه دليل على
سبق عقده قال في الوالوجية الا ان يقيم الاخر البينة انه
تزوجها قبله انتهى وفي الثاثر رائية او شهد شهود الحدما
بالدخول واقام الاخر البينة انه تزوجها قبله كان اولى انتهى
وزاد في خزانة الاكمل وان تكن في بيت احدهما ايها اقام البينة
انه اولى فهو احق بهما وان لم يكن لها بينة فلا يهرما اقرت فهي
امراته وان لم تقر بشي فرق بينهما وبينها انتهى وبه علم ان قوله
والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج ليس بواضح لقصور
التعليل فنامله قال فيقال في اصل القاعدة الحرة لا يدخل
تحت يد احد الا الزوجة فانها في يد زوجها هذا بنا على اجله
الاولى في التعليل وقد علمت ما فيه القاعدة الثامنة اذا
اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل
احدهما في الاخر غالبا قال في المبسوط اذا زني الرجل مرات
او قذف مرات او سرق مرات او شرب مرات لا يقيم
عليه الاحد واحد لان مبنى الحدود على التداخل لان
المقصود الزجر وذلك يحصل باقامة حد واحد لان الغلب
في حد القذف حق الله تعالى انتهى وشمل باطلاقة ما اذا كان
المقذوف جماعة بكلمة او كلمات منفردة فانه لا يقيم عليه
الاحد واحد كما في المبسوط والظاهر ان الحكم في البقية
كذلك ولم اره الا ان والله اعلم قال ولو باشر المحرم فيما
دون الفرج ولزمه شاة ثم جامع ومقنضاه الا كنفها

بموجب الجماع ولم اره الان اقول وقع في الطرابلسي التصریح
بما يشمل ذلك بنص المحرم اذا ارتكب محظورات احرامه
مرارا على وجه التحليل والرفض لاحرامه فعليه جزا واحد
لناوله انقطاع الاحرام وان لم يكن على وجه التحليل والرفض
لاحرامه لزمه لكل واحد جزا انتهى **فاز قلت** ما نقله عن
الخانية يدل على ذلك **قلت** ليس فيها ما يدل عليه لانها
في الخانية جامع مرة اخرى وذا فيها اذا باشر محرما لزمه
شاة ثم جامع فنامله قال ولوطاف القادم عن فرض او نذر
دخل فيه طواف القدوم قال الطرابلسي وقد يندرج تحت
الفرض مكي اعتمر فان الطواف الذي ياتي به فرض لعمرته
يجزيه عن طواف القدوم كما في صلاة الفرض اذا ابداهما
اول ما دخل المسجد اجزاه عن التيمم وكذا المفرد اذا ابداه
بالوقوف بعرفة ثم طواف طواف الزيارة يجزيه عن طواف
القدوم انتهى اقول وقع في المتون ما يدل على انه لم
يشرع الا قبل الوقوف حيث قالوا من دخل مكة سقط عنه
طواف القدوم ويمكن ان يجاب بان المراد من السقوط
انه لم يشرع الا تيان به الا بعد الوقوف على وجه الاستقلال
والله اعلم قال وكذا الوقلية وكررها في مجلس واحد الخ
اقول وكذا لو كان رجلين افنحا النطوع وقراسورة واحد
يسجد كل واحد منهما لما كانا قراها وليس على كل واحد منهما
ان يسجد اذا فرغ لما سمع من صاحبه لان المنلوية واحدة
والمكان واحد والموداة الحمل لاجتماع الحرمين لها وان
سهى كل منهما ان يسجدها في الصلاة فلا سجود على واحد
منهما بعد الخروج من الصلاة لان السماعية قد دخلت
في الصلاة بسبب اتحاد السبب وقد سقطت الصلاة
بالخروج منها سقط السماعية ايضا كما في المبسوط قال
قالاولى كوطي جارية ابنة او مكاتبه والمنكوحة فاسد

علاه

علاه في الفتاوى العنابية بقوله لا اتحاد الشبهة قال
ومن الثاني ووطي احد الشريكين الجارية المشتركة ولذا قال في
الولوالجية لم يذكر هذا في شي من الكتب قال الصدر الشهيد
كان والذي يقول يجب لكل ووطي مهران في النصف الجية
ليس له بشبهة ملك فصار بمنزلة جارية الاب لابن قال
ولو ووطي مكاتبه مشتركة مرارا فاحد في نصفه وتقدر
في نصف شريكه والكل لها اي يدفع اليها تستعين بها على
الكتابة وليس لشريكه شي فيها كذات في خزانة الاكل وزاد
فيها اذا ووطي الابن جارية ابيه مرارا ولدعى بشبهة او ووطي
جارية امراته قال والمعتدة اذا ووطيت بشبهة وجب عدة
اخرى لها قال في الينابيع الوطي بشبهة الموجب بعدة اخرى
على انواع منها ان المعتدة اذا زفت الى غير زوجها وقيل
له انما زوجك ثم بان الامر ومنها اذا اطلقها ثلاثا
فعاد فتزوجها في العدة ودخل بها ومنها اذا دخل بها
في العدة وقد اطلقها ثلاثا وقال ظننت انما تحل لي ومنها
اذا اطلقها دون الثلاث بلفظ الكناية فوطيها في العدة
ومنها اذا ووطيت بشبهة وطها زوج فطلقها بعد ذلك
فان في هذه المواضع يجب عليه عدتان ويندخالن ويناد
في مدة واحدة عندنا كما في الدياتين سوا كانا من رجلين
او من رجل واحد من جنس واحد كالمطلقة اذا تزوجت
في عدتها فوطيت وفرق بينهما او من جنسين كالمستوفى عنها
زوجها اذا ووطيت بشبهة القاعة التاسعة اعمال الكلام
اولى من هاله متى مكن فان لم يمكن اهل لان حمل كلام
العاقلة على الصحة واجب ما لم يكن فان عقله ودينه يمنعان
عن التكلم بما هو لغو وعيب كما في شرح الزيارات اما الادراج
في الكلام لتصح التصرف لا يجوز الا لو فتحنا هذا الباب
لا يبقى تصرف مما في عالم الله تعالى فاسد الان ما من

تصرف الا ويصح بادراج شئ فيها لا ترى انه لو قال والله
افعل كذا اليوم او اصوم غدا لا يكون يمينا حتى لا يلزمه
الكفارة ان لم يفعل وان امكن تصحيحه بالحاق النون كذا
في شرح الجامع الكبير للمصيرى قال الحقيقة اذا كانت منفردة
بان لا يتوصل الى معناها الا بمشقة والمجوزة المنيسر الوصول
الى معناها ولكن الناس تركوه قال فالاولى كقوله لامرأة
المعروفة لا يبرها هذه بنتى لم تحرم بذلك ابداى لم تحرم
المرأة اصلا قال في الوالوجية ولو قال لامرأة هذه بنتى من
النسب وثبت عليه ولها نسب معروف لا يفرق بينهما
وكذلك لو قال هي امه وثبت عليه وله ام معروفة لانه
ثبت كذب اقراره بدليل شرعى لغذر الحقيقة في الكبير
حقيقة وفي الصغير شرعا سوا اصرا على هذا القول او كذب
نفسه بان قال غلطت او اهتمت لكن في الاصرار يفرق بينهما
لانه يصير ظاهرا يمنع حقا في الجامع كما في شرح البديع انتهى
وفي خزانة الاكمل لو قال لامرأة هذه ابنتى من نسب وثبت
عليه ولها نسب معروف وقال هي ابنتى ومثلها يولد مثله
وثبت عليه فرق بينهما اما لو اقرت به المرأة لم افرق بينهما
فنامله لا تعجل قال الثانية اى المسئلة الثانية فما اذا كان
اللفظ مشتركا وتقدر العمل أهمل قال ولو اوصى لوالديه
وله معتق ومعتق بطلت على ما هو ظاهر الرواية ووجهها
لان المولى اسم مشترك ويراد به الاهل والاسفل وانما يقع
عليهما لمعنيين مختلفين فان احدهما منم والآخر منم عليه
فكان احدهما بمعنى الفاعل والآخر بمعنى المفعول وبين
الفاعل والمفعول تناف وكذا بين المنم والمنم عليه والفرق
مختلف لان المقصود من الوصية للاعلى المجازاة ومن الوصية
للاسفل زيادة الانعام فبطل العموم لان العام ما يشمل
جمعا بمعنى واحد فكان اسما مشتركا والمشارك لا عموم له

فكان المراد احدهما وذلك مجهول ولا يمكن التعيين لاختلاف
المقصود فبطل كذا في تحريم الحصري ومنه ما اذا وصى
بثمرة بستانه ومات وفيه ثمرة كماله هذه الثمرة لان الثمرة
اسم للموجود حقيقة فلا يتناول المعدوم لا مجازا فاذا
كان في البستان عند موت الموصى صار مستعملا في حقيقة
فلا يتناول المجاز واذا لم يكن فيه ثمرة يتناول المجاز ولا
يجوز الجمع بينهما الا اذا ذكر لفظ ابدا فان يتناولها عملا
بعموم المجاز كما في الزيلعي وغيره قال رجل له امرأتان فقال
لا حداهما انت طالق اربعاً فقالت الثلاث تكفيني فقال
الزوج او قعت الزيادة على فلانة لا يقع على الاخر شئ الخ
اقول ليس الحكم خاصا بصورة ما اذا كان له امرأتان بل الحكم
كذلك لو كان له نسوة اربع وقال لها انت طالق خمسون
تطبيقا فانه يقع عليها الثلاث ولا يقع على غيرها لانه
صرف الى غير المخاطبة ما هو لغو شرعا فلا يعمل قال
ولو جمع بين منكوخته ورجل وقال احداها طالق لا يقع
الطلاق على امراته في قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف
انه يقع لان الرجل ليس محل للطلاق فكان كالبيمة ولا ي
حنيفة ان الرجل محل اضافة الطلاق اليه الا ترى انه لو
اضاف الابانة الى نفسه بان قال لامرأة انا منك باين
ونوى الطلاق صح والابانة طلاق وكذلك حكم الطلاق
وهو الحرمة تثبت في حقه واذا جاز وصف الرجل بالطلاق
لم يكن الضم لغوا من كل وجه كذا في الذخيرة قال ولو جمع
بين امراته واجنبية وقال طلقته احدا كما طلقته امراته ولو
قال احدا كما طالق ولم ينوشيا لا تطلق امراته زادا في كذا
او قال هذه طالق او هذه لم تطلق امراته الا بالبينة لان
الاجنبية محل لذلك خبرا وان لم يكن محلا له انشا وهذه
الصيغة حقيقة اخبار واذا كانت الاجنبية محلا لما

وضعت هذه الصيغة له من طرق الحقيقة صح الضم
فوق الشك انتهى وقال في المسئلة الاولى طلق احداهما
اي طلقت امراته اي من غير نية كما في الاصل كذا في
الذخيرة قال ولو جمع بين امراته وبين ما ليس محل للطلاق
كالهيمه والحجر وقال احد اكا طلق طلقت امراته في قول
ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا تطلق لان كلمة او
اذا دخلت بين الشينين توجب الشك فصارت حق المرأة
كانه قال انت طالق وغير طالق ولهما ان الشك انما يقع
بحكم كلمة او واذا صح ضم غير المنكوحه الى المنكوحه والضم
لا يصح لان عدم المحل في حق المضموم اصلا فصارت المنكوحه
متعينة بلا يقاع كذا في الذخيرة قال الا انه يشك بالرجل
فانه لا يتصف بالطلاق عليه وفي نسخة لا يوصف بالطلاق
عليه وفي خزانه الاكل ولو قال انا باين بمنزلة قوله انا طالق
وقوع اقول هذا يوزن بصحة وصف الرجل بالطلاق من
وجه كما قد مناصر يحا عن الذخيرة وفي مختصر المحيط قال
لامراته انا منك طالق لا يقع الطلاق وان نوى وفي
التمناشي لان الطلاق لا يشترك الزوجان فيه لا يقال
طلق من امراته وليس كذلك التحريم والبيئونه انتهى وفي
المحيط ولو قال لامراته انا منك طالق لا يقع وان نوى
خلافا للشافعي لانه اضاف الطلاق الى غير محله لان الطلاق
المقيد لانه موضوع محل القيد ولا قيد على الرجل لان الحرية
منافية للقيد والملك الا انه سقط اعتبار الثاني هذا
في حقيها ومن ادعى السقوط في حقه فعليه الدليل ولو قال
انا منك باين انا عليك حرام ونوى الطلاق يقع لان
محل الابانة الوصلة ومحل التحريم الحل والحل والحرمه
ثبت مشركا انتهى اقول الذي يظهر ان قول صاحب الذخيرة
ظاهر من حيث وقوع الطلاق لصحة اضافته اليه لا كونه

يتصف

يتصف به فامله والله اعلم قال ومما فرغته على المفاداة
قول الامام الاعظم اذا قال لعنه الاكبر سنا منه هذا ابني
فانه عمله عتقا مجازا عن هذا حررها اهمله قال في
الحقايق ولا يشترط نية العتق وفي التنازع الثبات على
الاقرار ليس بشرط في الروايات الظاهرة ونقل عن شرح
البغدادى انه شرط انتهى اقول ونظيره في الرضاع والله اعلم
قال فلومات العشرة وترك كل ولد اخذ كل نصيب ابيه
اقول هذا كلام غير محرر فلا يعول عليه لانه مخالف لما قاله
المصنف في المسئلة فراجعه قال فصدر مسئلة الحضاف
اقضى اشتراك البطن الاعلى مع الاسفل وصدر مسئلة
السبكي اقضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعد
مبنى على هذا اقول هذه الدعوى مد فوعة بذكر الحضاف
مسئلة الاشتراك وبقوله فاذا مات العاشر استقبلت القسمة
من قبل ان الواقف لما قال على ان يبدا بالبطن الاعلى ثم
بالبطن الذي يليه فهدا بمنزلة قوله على ولد صلبى ثم
قال على ولد ولدى من بعدهم انتهى فلا نزاع ان قوله على ان
يبدا بالبطن الحبيان وتفسير لقوله وولد ولد وبه يبطل
دعوى انه اخراج بعد الدخول وقد نص اصحاب الفناوى
كالخلاصة وغيرها ان الحكم فيما اذا كان الوقف مرتبا
بثم والواو المعقبة ببطنا بعد بطن على السوا وان يبدا بما
بدا به الواقف وعلل للصورتين المذكورتين في الظهيرية
بان مراعات شروط الواقف لازمة والواقف انما جعل
لاولاد واولاده بعد انقراض البطن الاول فكيف يقال
بالاشتراك المودى لا بطل شرط الواقف والاستحقاق
المشروط قدرا وزمنا فامله قال والدليل عليه ان الحضاف
بعد ما قرر نقض القسمة كما ذكرنا **قلت** ليس ما ذكرته في
كلام الحضاف قال قلت فلم كان هذا القول عندك المعول

به وتركت قوله فلما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه
مردودا الى ولده وولد وله ونسله ابداما تناسلوا قال
من قبل انا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيها
بنفسه لا بايه نقلنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم انتهى
اقول كيف يصح الاستدلال بهذا بعد ذكر الامام الخفاف
لموجب نقض القسمة بقوله من قبل ان الامر يؤول الى قوله
وولد وولد الذي هو بمنزلة قوله ثم على ولد وولد ويموت
قوله بظنا بعد بظن وقال انما اقسام الغلة على عدد ولد الولد
فهي اصرح في ان موجب نقض القسمة وجوب العمل بقول
الواقف على وولد وولد وولد المفسر المشروح بعد التلخيص
في كون الواو بمنزلة ثم في الحكم وان لم يرد منه بطلان قوله ومن
مات عن ولد انتقل نصيبه لولده لان العمل بذلك الشرط
في حقه مقيد بزمان وقد انقضت بغناه طبقة ابيه وقد وجب
العمل له بالشرط الثاني المشروط له من الواقف واجب العمل
له به الان ولا بدع في ذلك لان الشروط اذا تعارضت وامكن
العمل بها وجب والا عمل بالاخير منها وسوا في ذلك الواو
وتم كما هو ظاهر لا غبار عليه ودعوى ان الموجب لنقض القسمة
كون ولد الولد دخل في صورة الواو بصدر الكلام بخلاف
ما اذا صدر بتم قول ليس له فيه سند يعتمد عليه وبيان
لقواعد المذهب خصوصا بعد الاتفاق على ان العمل على ما
ناخر من كلام الواقفين اذا تعارضوا ولم يمكن العمل بالاخير
لان مشروح مفسر وفي الشرط المتعارضة يعمل بها ان يمكن
والا اقيمت وكان العمل على الاخير منها والصورة المذكورة
من قبيل الشروط المتعارضة التي يمكن العمل بها فامله
لا تغفل والمراد من قوله لانا وحدنا الخ اي انا نظرت
عند انقراض اهل الطبقة الاولى من ولد الواقف فرأينا
بعضا من ولد الولد يدخل في الوقف بنفسه اي يستحق الغلة

من الوقف بطريق الاصلية يقضي الشرط ببقائه وتحقق
ذلك في ولد من فئته بموت اهل الطبقة الاولى وولد
من مات قبل الواقف من اولاد الواقف وبعضا اخر من
ولد الولد يدخل بواسطة ابيه وهو ولد من مات وترك
من اهل طبقتهم احدا وبنفسه عند فناء طبقة ابيه فقد
ذلك قلنا ينقض القسمة عملا لكل من ولد الداخل بنفسه
لا بابيه والداخل بابيه ونفسه بشرط الواقف في حق كل
من اولاد الاولاد واولاد اولاد ثانيا من غير ان يميز احدا على احد
لان غرض الواقف ضريحا وهو الذي فهمه واقفي مشايخ
الاسلام وعمدة المذهب الذين عليهم المعول وما فهمه
المولف وبجته خالف فيه مشايخه وفات به اغراض
الواقفين بلا مستند عصمنا الله من السرف في القول
والطعن في السلف قال فان قلت قد صدقت ان الخصاص
قد صورها بالواو ولكن ذكر بعد ما يفيد ثم وهو تفديس
البطن الاعلى فاستويا اي في الحكم باتفاق اهل الفناوى
من غير ذكر خلاف في ذلك قال قلت نعم لكن هو اخراج
بعد الدخول في الاولى بخلاف التعبير بتم من اول الكلام
فان البطن الثاني لا يدخل مع البطن الاول اقول لم يقل
احد من علمائنا في ذلك ولا نظيره انه اخرج بعد الدخول
بل جعلوا ذلك من باب ترتيب الحكم في جهة ثبوت الاستحقاق
بين الموقوف عليهم ولم يقل احدا بان فيها اخراجا بعد
الدخول لان ذلك الدخول غير مراد لوجود البيان والتفسير
بعده وقد نصوا على اعتبار تفسيره ومراده لان الغلة تحدث
على ملكه ولان الشروط بمنزلة الاستثناء وقد قال الامام
ان الاستثناء اذا كان موصولا كان بيا فالما هو المراد بالاول
وقيل ترتيب الحكم على الاول فكانه تكلم بالحاصل بعد ثانيا
فيصح كذا في شرح الزيادات للسرخسي فههنا كذلك من

غير فرق قال في الخلاصة ولو قال على ولدي وولد وولد وولد
وذكر البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ولا
يصرف الى الفقرا ما بقي احد من اولاده وان سفل قال الفقيه
ابو جعفر هكذا ذكره هلال في وقفه اذا ذكر ثلاثة بطون
يكون الوقف عليهم وعلى من سفل منهم الاقرب والابعد
فيه سوا الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب او
يقول على ولدي ثم من بعدهم على ولد ولدي او يقول بطنا
بعد بطن الحبيد بما بدأ به الواقف انتهى فانظر رحمك الله
تعالى كيف جعلوا الثلاث الصور على حد سوا وانما لا تفيد
الا الترتيب في الحكم بالاستحقاق بقية المعبر اول واخر او ما
ادعى انه اخرج بعد الدخول فغير منظور اليه مطلقا فاما
قال فان مذهبا العمل بالمتاخر منهما اي اذا تعارض الشرطان
ولم يمكن العمل بمقتضاها ومتى يمكن عملهما كما في المسئلة
الخامسة ومسئلتنا وقال الحصاف في محل اخر وانما ينظر
في هذا الى اخر الكلامين فيعمل عليه وينظر الى شروطه
التي اشترطها في الوقت فتمضي وتنفذ وتجرى غلات الوقف
عليها انتهى فقد افاد ان عند تعارض الشرطين العمل على المتاخر
ولا عمل بهما كما يعمل بشرائطه كما قال وان ذكر ثم من مات عن
ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده وتسلم له
لا ينقض اصلا بعده ولو انقرض اهل البطن الاول اقول يلزم
من هذا الاستنباط والاختيار لفا احد الجزئين المشروطين
لولد الولد في استحقاق الوقف بصريح قول الواقف على ولد
ولدي بلا موجب مع امكان العمل بهما في زمنين ولا عناية
ويلزم منه ايضا حرمان ولد من مات قبل الوقف عند فناء
اهل الطبقة الاولى مع علمه بما نص عليه الحصاف حيث
قال وكذلك يكون حال البطن الثاني كلما مات منهم واحد
رددت نصيبه على ولده ما بقي من البطن الثاني احد فاذا

انقرضوا

انقرضوا تقضوا القسمة وقسمنا الغلة على عدد البطن الثالث
وكذلك كل بطن نصير الغلة لهم فانما اقسم الغلة على عددهم
وانما يرد نصيب من مات منهم وله ولد او ولد ما كان قد
بقي من ذلك البطن احد فاذا انقرضوا قسمنا على عدد البطن
الذي يلونهم فهذا صريح في ان ولد ولد الولد اذا اخذ ما
يخص جده مع اهل طبقة جده في صورة الواو التي هي بمنزلة
ثم بشرط ان من مات عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه اليه
ان طبقة الماخوذ عنه اذا قيدت بنهي من استحقاق ولد
الولد وصار الحق لاهل الطبقة التي تلي جده دونه لانه من
اهل الطبقة النازلة فنامله فانه مهم لم ار من به عليه
فكيف يسوغ للمؤلف القول باستمراره له وهناك دقيقتان اخرى
وهي ان النصيب المنتقل يشترط فيه ان يكون المنتقل عنه
استحققه بنفسه بشرط الواقف الاول حتى لو مات الابن
المنتقل اليه نصيب ابيه لا ينتقل هذا النصيب الى ابنه
لانه ليس بنصيب ابيه بل نصيب جده ونصيب ابيه هو الذي
استحقه ابنه من الوقف بنفسه فنامله فقد جملة كثير من اهل
العصر حتى من كان مخالفا لنا في المذهب قال فالمراد بالاصل
بموجب فرع نفسه لافرع غيره هذا مفرع على ما فهمه وقد رد
اخوه عمر بن نجيم في اجابة السائل حيث قال صريح المنقول
ان قوله بطنا بعد بطن للترتيب لا للتعميم سوا قال بحج الطبقة
العليا منهم الطبقة السفلى اولا ولو قال كان فايد الا تاسيسا
وهذا الترتيب ترتيب لبطن على بطن لافرع على اصله والاول
تسميه بعض العلماء بترتيب جملة على جملة والثاني ترتيب افراد
قاله الشيخ قاسم بن قطلوبغا وهو الظاهر انتهى اقول
لا نزاع لاحد في ظهوره والحاصل ان ما قاله الحصاف واقفي
به هو لا المشايخ هو المذهب وعليه المعول من غير خلاف
بينهم وما قاله ابن نجيم بحث تفرد به وقد علمت ما فيه ومثله

لا يترك المذهب والله ولي الدين وعليه الاعتماد قال
ويدخل في هذه القاعدة الناسيس خير من التاكيد
اقول ومنها كما في الذخيرة من قال لله على ان اضحى بشايتين الا
ان يضربه ما يجب عليه وهذا لان النذر ايجاب والايجاب
ينصرف الى غير الواجب ظاهرا ولكن يحتمل الصرف الى
الواجب تاكيدا له الا ترى ان من قال لله على حجة كانت عليه
حجنان حجة الاسلام الا اذا عني ما هو واجب عليه انتهى قال
فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على الناسيس اقول ليس هذا
على اطلاقه بل يحتمل على التاكيد قال في التقيية لو قال بعه وبعه
من فلان فله بعه من غيره وفي شرح الحصري للجامع ولو
قال والله والله لا اكلم فلا كان يمينين في ظاهر الرواية
لان الاستشهاد بالله قد تعدد وان ائخذ الاسم والعبارة لتعدد
الاستشهاد وذكر ابن سماعه عن محمد انهما يمين واحدة وجعل
واو القسم كابيننا ولانه في العرف يراد بالذكار
التاكيد لانه ابدا الاستشهاد انتهى قال ولذا قال اصحابنا
لو قال لزوجته انت طالق طالق طالق ثلاثا فان قال
اردت التاكيد صدق ديانته لا قضا قال في الثا نارخانية
ذكر محمد في باب الطلاق اذا قال لامرأة ان تزوجك فانت
طالق وطالق وطالق فزوجها وقعت واحدة عن ابى حنيفة
ولو اخر الشرط تقع الثانية انتهى وليس منه ما لو قال لها
انت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقتنا او قال هي
طالق فهي واحدة في القضا لان في المرة الثانية خرج جوابا
فيكون اخبارا عن الايقاع الاول ليحقق جوابا كما في الذخيرة
وفي الملقط ولو كرر لفظه التطلق ثلاث مرات طلق
ثلاثا الا اذا نوى الاخبار عن الاول انتهى فشم القضا
والديانة والله اعلم قال في البحر يد عن ابى حنيفة اذا حلف
بايمان فعليه لكل يمين كفارة والمجلس والمجالس فيه سوا ولو

قال عتبت بالثاني الاول لم يستقم ذلك في اليمين باه اقول
والفرق في شرح الجامع الكبير قال ابو يوسف وقول ابى
حنيفة رحمه الله تعالى احسن ما سمعت في ذلك ان اليمين
اذا كانت بالايجاب فلفظه لفظ خبر فاذا اريد بالثانية
الخبر عن الاول يصح اما القسم فالموجب عليه ليس في لفظه
انما يتعلق بجرمة الاسم فيتعلق بكل اسم ولا يصدق انه اراد
بالثانية الاولى لانه ليس بخبر وانما هو في حكم الموقع انتهى
القاعدة العاشرة الخراج بالضمان اى الانسحاق بخراج
الشي كغلة العبد والذابة ونحو ذلك فزمان ذلك الشئ ان يكون
ذلك الشئ لو تلف تلف من ضمان المستعمل به وبه نقص عمر
ابن عبد العزيز قضاوه حتى قضى بالغلة للبايع وفي معناه
الغنم بالفرور وقد جرى لفظه مجرى المثل واستعمل في كل
مضرة بمقابلة منفعة كما في فتح القدير والمراد من الخراج
ما يخرج من البيع من ملك الانسان وبالضمان المونة قال
ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد
بالبيع كالكسب والغلة وتسلم للمشترى الكسب بدل المنفعة
لا بدل جزو من اجزاها كما في الوالوجية من فصل الرهن وفي
البنائية الكسب الحاصل باستقلال الغاصب ليس بنما وغير
مضمون على الغاصب لانه بدل المنفعة انتهى وفي الحقايق
الروايد المنفصلة والمتصلة تعود الى البايع بالاجماع وفي
الموهوب اذا عادت الى الواهب بالرجوع لا تعود الا للكسب
الحاصلة في يد الموهوب له الى الواهب بالاجماع واكساب
المفصوب ان ضمن الغاصب فللغاصب اجماعا ويتصدق
بها وان استرده المالك فللمالك واكساب المقبوض بشرط
الفاسد اذا رد فللبايع اجماعا الكل من زيادات قاضي
خان وغيره والفناوى الظهيرية والغلة لا تدر وقتا
بعد وقت ومنه غلة الدار والحانوت كما في شرح الجامع

للعلامة الزعفراني وفي الماذون من الاكمل الغلة كلما
يحصل من ربيع الارض او كرايها او اجرة غلام ونحو ذلك
انتهى القاعده الحادية عشر السؤال معاد في الجواب اقول
ظاهر اطلاقهم ان ذلك يجري في جميع الابواب واطلق الاعا
وهي مقيدة قال في شرح الجامع الكبير للحصري الكلام
متى خرج جوابا للسؤال ان كان بقدر ما يحتاج في الجواب
يقنصر على السؤال ويتضمن اعاده ما في السؤال وان زاد
على التقدير المحتاج اليه يصير كلاما مبتدأ مع احتمال انه
جواب لكنه خلاف الظاهر حتى لو قال عنيت به الجواب
يصدق ديانته لا قضا انتهى وفي المحيط من الايمان الجواب
ينقيد بما في السؤال والخطاب فصار كالنص عليه انتهى
قال ومنها من كتاب الطلاق قالت انا طالق فقال نعم تطلق
اطلق ذلك وهو مقيد قال في خزائن الاكمل ولو قالت المرأة
انا طالق فقال الزوج نعم وقع ان نوى طلاقا مستقلا
حتى لو نوى خيرا عما مضى لم يقع والله اعلم وفي فتاوى قاضي
خان امرأة قالت لزوجها طلقني فقال كسبتك يا امرأة قالوا
جوابا يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية قال الاخرى عليك
كذا فادفعها الي فقال استهنز انتم احسنت فهو اقرار عليه
يؤخذ به معناه لك على ذلك زاد في شرح الجامع الكبير ما
لو قيل له اتفرج جميع ما في هذا الصك فقال نعم كان اقرارا
بجميع ما فيه انتهى وفي الذخيرة قول الانسان نعم في موضع
الخطاب يتضمن اعاده ما في الخطاب انتهى وفي خزائن الفتاوى
قال لاخر بعثت عبدي هذا بالف وقال الاخر هو حر لا
يفتق ولو قال فهو حر عتق لانه جواب وعليه الف درهم قال
قال في بئمة الدهر في فتاوى اهل العصر قالت لزوجها اطف
على فقال انت طالق ثلاثا ان اخذت هذا الشئ فقال للزوج
انت طالق ثلاثا ولم يزد هل يتضمن الجواب اعاده ما في

السؤال فيكون تعليقا او يكون تجزيا فقال على يكون تجزيا
ووجهه ظاهر لانها طلبت تعليق الحلف فارسله فكان
تجزيا قال الخلاطي في شرحه بخراي وقع يقال خراجته
يخرها خزا قضاها من باب قتل وخر الشئ بالكسر يخر
من باب علم اي انقضى وفي الذخيرة من اخر الفصل الخامس
وفي نوادر ابن هشام عن ابي يوسف قال اذا قالن لزوجها
طلقتي ان تزوجت فلانة على فقال الرجل انت طالق وهو
ينوي الجواب ومعناه انت طالق ان تزوجت فهذا ليس
بجواب في القضا وفيما بينه وبين ربه وسعه ان يسكت بالنية
وفي الفتاوى الصغرى قالن لزوجها طلقني ثلاثا فقال
الزوج انت طالق قال نصر وقع ثلاث طلاقات عندي
وسيت البلي فقال واحدة عندي وكنيت الى شاذان
فكتب الى ان القول للزوج ان قال نويت جوارها فثلاث
وان قال نويت واحدة فواحدة ولو قال الزوج فعلت
في ثلاث على كل حال انتهى وفي الوالوجية امرأة قالت
لزوجها طلقني فقال لها انت طالق او قال فانت طالق
في واحدة لان هذا ليس بجواب ولو قال قد طلقك فهي
ثلاث لان هذا جواب هكذا في العيون وفي الثاثر خانية
وفي المنقى اذا قالت المرأة طلقني ثلاثا فقال الزوج قد
ابنتك فهذا جواب وهي ثلاث وكذا قوله باين القاعدة
الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول في جميع المسائل الا ما
استثنى قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون
السكوت فيها كالنطق ناملنا ذلك فلم نجد السكوت كالنطق
الا في البعض دون البعض الاخر قال حلف ان لا تزوج
فزوجها ابوها فسكنت خنت يعني لان البكر سكوتها بمنزلة
رضاها بالكلام كما في الفصول العادية عن الجامع الصغير
لقاضي خان وليس هذا مخالف لما قاله العيني في مخضر الظهيرية

حلفت لا نتزوج كالرجل في جميع ما قلنا لان ذلك فيما اذا
كانت بكرة وذا فيما اذا كانت ثيبا واطلاق العيني ليس في
محلّه والذي قالوه في الرجل اذا حلف لا يتزوج فاجازته
النكاح الذي باشره الفضولي لا يحث لان الاجازة لبت
بانثا وروى عن محمد انه لا يحث في يمينه سوا اجاز
بالقول او بالفعل وبه كان يفتي محمد بن سلمة وجماعة
من الائمة كانوا يقولون ان اجاز بالقول يحث في يمينه
وان اجاز بالفعل لا يحث وبه كان يفتي القاضي الامام
ابو عاصم العامري والشيخ الامام برهان الائمة هكذا
ذكر الصدر الشهيد كذا في الوالوجية وفي مختصر الظهير
وان اجاز بالفعل كسوق المهر ومحوه روى ابن سماعه عن
محمد انه لا يحث والى هذا مال اكثر المشايخ منهم السرخي
والامام اسماعيل الزاهدي البخاري وعليه الفتوى قال
الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاجار بزوج
الولي على الخلاف اطلقه وقيد في احكام الصغار بنص
وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكرة الا ان الزوج قد
بني بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل حيارها بسكوت
ولا بقيامها عن المجلس وانما يبطل حيارها اذا رضيت
بالنكاح صريحا او يوجد منها فعل يستدل به على الرضى
وذلك نحو التمكن من الجماع او طلب النفقة وما اشبه ذلك
اما لو اكلت من طعامه او خدمته كما كانت فهي على حيارها
قال خلا فالمشايخ بخاري اى فانها تسمع الا اذا كان الابن
تقاضاه الثمن كما كان في الفيض قال الخامسة والعشرون
راه يبيع عرضا او دارا فنصرف فيه المشتري زمان
اى من زرع او بنا وجاره ساكت قبل له فلو لم يتصرف
فيها المشتري ولكن كان البيع والتسليم قال لا يسقط
الجار بهذا القدر بخلاف ما اختاره المتأخرون فيما اذا

باع وسلم وولده او زوجته حاضرة ساكنة حيث يسقط
بهذا القدر دعواها كذا في القنية وزاد في قاضي خان
او بعض قارب انتهى وبهذا ظهر التصور فيما قال الزيلعي
فراجعه وقيد بالبيع لان الزوجين لو افرقا وفي بيتهما
جارية فنقلتها مع نفسها واستخدمتها منه والزوج عالم
به ساكت ثم اعادها فالقول له لا يده كانت ثابتة ولم
يوجد المزيل كما في القنية قال السابعة والثلاثون وهذا
اخر ما خرج عن القاعدة وزدت الثامنة والثلاثين
والثاسعة والثلاثين والاربعين والحادي والاربعين
قال في عمدة القضاوي اذا حمل الرجل القطن الى منزله هـ
وغزلته امراته وكذا النسيج وكذا اذا عجن فجا انسان
وخبزه وكذا اذا اصبح شاة فجا انسان وذبحها فهو
كالا مرد لالة والفاعل معين له ولا اجر له ولا ضمان في
ذلك والله اعلم القاعدة الثالثة عشر الفرض افضل
من التقل اى ثوابه مطلقا قال الا في سائيل الثانية السلام
افضل من رده الواجب اقضار المولف على هذا القول
يوهم عدم الخلاف وقد حكى الخلاف في ذلك في القضاوي
الصرفية حيث قال اختلفوا ان ثواب السلام اكثر لانه
هو المبتدى بالخير وقيل ثواب الجواب لانه المودى للفرض
انتهج روفه القاعدة الرابعة عشر ما حرم اخذ حرم اعطاء
قال في المصنف كالايجل اكل الحرام لايجل ايكاله اقول ويستثنى
من ذلك ما قالوه بنص ولا باس بدفع المصحف واللوح
للصبيان كما في المنية وغيرها وفي الاجناس من الاشربة
كل شئ مكروه فطلبه والمشى اليه والقعود والكلام في
تقويته مكروه وكل شئ حرام فطلبه والمشى في طلبه والكلام
في تقويته حرام انتهى قال وهل يجزى دفع الصدقة لمن
سال ومعه قوت يومه تردد الاكل في شرح المشارق

فمقتضى أصل القاعدة الحرمية الا ان يقال ان الصدقة ههنا
هبة كالصدق على الفنى اقول وقع في شرح المتخفة النسخ
بما يدل على التحريم ونصه السائل في المسجد ^{قبل} يحرم اعطاؤه
والخيار ان كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين
يدي المصلين ولا يسأل الناس الحافيا يباح اعطاؤه وان
كان يفعل واحد من هذه المسائل يحرم اعطاؤه لانه اعان
على اذى الناس وعلى مباشرة امر مكروه انتهى والملاحظ
رجل تصدق على مساكين يسألون الناس الحافا وياكلون
اسرافا يوجب على ذلك ما لم يعلم ان الذي تصدق عليه
يعينه على هذه الصنعة لانه لوى سدخلته والمعتبر
نيتة الا ترى ان النبي صلعم لما قيل له كثر السؤال فمن يفتي
قال من رقب قلبك عليه انتهى وما تقدم عن الاجناس يدل عليه
ثبته يقرب منها قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
الا في مسيلتين الاولى ادعى دعوى صادقة فانكر الغريم فله
تحليفه الذي في القنية غلب ظنه انه يخلف كاذبا لا يعذر
في التحليف قال الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمى مع انه
يحرم عليه اعطاؤها لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام
فاعطاؤه اياها انما هو الاستمراره على الكفر وهو حرام
والاولى منقولة عندنا ولم ار الثانية اقول رايته في
اثنا المطالعة ما يقتضى انه يكون الاعطاحراما عليه
قال في التجريد الجزية تجب جزا على كفرة انتهى ثم رايته في
المستصفي ما يخالفه حيث قال وليس المقصود من الجزية
اخذ المال وتقرير الكفرة على الكفر بل الدعا الى الدين
باحسن الجهات انتهى وفي المبسوط للسرخسي بنص ياخذ
المسلمون الجزية منه خلفا عن النصرة التي قامت باصراره
على الكفر لان من هو في دار الاسلام فعليه للقيام بنصرة
الدار وابدانهم لا تصلح هذه النصرة لانهم يميلون الى

اهل دار العمادية فيسوسون امر الحرب فيؤخذ المال
ليصرف الى الغزاة الذين يقومون بنصرة الدين انتهى
فهذا التقليل صريح في عدم حرمة الاعطاء والاخذ وان
هذا الفرع ليس من هذا القبيل وفي السراج الوهاج قوله
وجب بدلا عن النصرة في حقنا معناه ان اهل الذمة يصبرون
منا دارا والقيام بنصرة الدار واجب على اهلها فواجب
الشرع عليهم في مواهب جزية عقوبة لهم على كفرهم بدلا
عن القتل وخلفا عن النصرة التي فاتت باصرارهم على الكفر
حقنا انتهى القاعدة الخامسة عشر من استيعاب الشئ قبل
اوانه عوقب بحرمانه وفي الكفاية من استعمل ما اخرج
الشرع بجازي برده وها فروع يفتح بها الفتح قال
ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث بقيد وهو
ان لا يتعلق بالقتل قصاص او كفارة ليخرج الصبي والمجنون
وكذا قتل بالسب كما في شرح الطحاوي للاسيدي وفي
القنية قتل امراته او ذى رحم او محاربه المورث لاجل
الزنايرت منها عندنا خلافا للنشافى انتهى اقول ينبغي
ان يستثنى هذه الصورة ايضا ومنها الطلاق الرجعي
الذي يعقب الرجعة واذا نوى به الا بانته رد عليه قصده
لان من عليه السهو قصد بصلاته قطع الصلاة رد عليه
قصده كما قاله في الكفاية قال ومنها ما ذكره الطحاوي
في مشكل الاثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء
فاخره ليدوم له النظر الى سيده لم يجز له ذلك لانه
منع واجبا عليه ليسي ما يحرم عليه اذا اداه ثقله عنه ليسي
هكذا في غالب النسخ وفي نسخة الا اذا اداه وهو التي يقول
عليها اقول الذي فهمناه من كلام هذا الامام ان المكاتب
اذا قدر على ادائه ما عليه واخره بقصد ان يستقر له ملك
اليد على الدوام وكذلك النظر الى سيده انه منع واجبا

عليه ليبقى له ما حرم حيث لم يورد ما وجب عليه وهو
قادر عليه فموجب ذلك عوقب بالحرمان برده في الرق
يد اكارقة ما لم يورد والله اعلم قررايت في البدائع في المكاتب
ان التدبير والاستيلاء من باب استجمال الحرية فلا يرد
ان الكتابة مثل ذلك فاذا لم يوردى مع القدرة فقد عوقب
بجرمان ما استجملة وبه سقط القول بان ذلك من فروع
ضدها القول وسها اذا تزوج بشرط التحليل عند محمد لان
المشراح عللوا له بانه استعمل ما اخره الشرع فجوزى عنه
كما في شرح المختار قال وخرج منها مسائل الاولى لو قتل
ام الولد سيدها عتقت ولا تحرم قال في شرح الطحاوي
الصغيرة وان قتل مولاها عتقت لان تحت القتل موت
فان كان عمدا يقنص وان كان حظا لاشي عليها لان القيمة
لو وجبت لو جبت للمولى على المولى فلا يجب لنفسه على نفسه
قال الثانية لو قتل المدبر سيد عتق لان موت سيده جعل
شرطا لعنفه وقد وجد لكن يسي في جميع قيمته لانه تعدد
الرد من حيث الصورة لوجود شرط العتق الذي لا يقبل الرد
فرد من حيث المعنى بايجاب السعاية كما في العناية قال
ولكن يسي في جميع قيمته لانه لا وصية للقائل هذا الاطلاق
في محل التقيد قال السرخسي في شرح الزيادات مدير قتل
مولا ولا وارث له عتق ولا شي عليه وعند ابى يوسف يسي
في قيمته انتهى وفي شرح الطحاوي فان قتل مولاها ان
كان عمدا تقتل وان كان حظا فتسعى في جميع قيمتها الا لاجل
الجناية ولكن رد الوصية لانه لا وصية للقائل القاعدة
السادسة عشر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة
الصواب لا عمل للولاية العامة مع الولاية الخاصة قال
الاولى ولاية الاب والجد وهي وصف ذاتي لها اقول لم
ارضا في ذلك الا اني رايت بعض الفروع تدل على ذلك

وسندك

وسندك ذلك اما في ولاية العتق فنص عليه قال في شرح
الطحاوي كل من حصل العتق من جهته ثبت ولا العتق منه
سوا اشترط الولا ا ولم يشترط او تبرأ من الولا قال ونقل
ابن السبكي الاجماع على انها لو عزلت انفسها لم ينفذ لا
اقول المراد من العزل ان يصير الاب والجد نفسه غير ولى
فهدا لا يصح منه لما فيه من خلاف الشرع وقد نص علماونا
ان ما كان على خلاف الشرع لا يعتبر وفي الذخيرة من
فصل بيع الجنس بالجنس ليس للعباد تغيير المنصوص عليه
ولا ينافي ذلك ما قالوه من ان الاب اذا عضل انتقلت الولاية
للابعد على الاصح وفي الولا الجية يتيم له اب وله مال فان كان
الاب مبدرا مسرفا لا تثبت الولاية للاب في مال اليتيم
ويوضع ماله على يد العدل الى وقت الحاجة اولى بلوغ
الصغير ولو مات الاب بعد ذلك واوصى الى رجل فوصى
الاب بعد ذلك واوصى الى رجل فوصى الاب اولى بحق
الصغار من وصى الام لان وصى الاب قائم مقام الاب انتهى
وفي خزائن الاكمل لو فسق الاب جاز له بيع مال ولله الصغير
فيؤخذ منه الثمن فيوضع على يد العدل انتهى فهذا يدل
على صحة نقل الاجماع وكولا انه وصف ذاتي لما قالوا ما ذكرنا
قال وعلى هذا لا يملك القاضى المتصرف في الوقف مع وجود
ناظره ولو من قبله اشار المؤلف بقوله وعلى هذا الخ انه لم
يقف على نقل في المسئلة وتبعه اخوه في ذلك والمسئلة تنقل
في الفناوى الظهيرية بنص قاضى البلد اذا نصب رجلا من اوليا
الوقف بعد ما قلد الحاكم الحكومة فليس للحاكم على الوقف
سبيل حتى لا يملك الاجارة او غيرها انتهى القاعدة السابقة
عشرا عبرة بالظن البين خطأ وهى لا يعتبر الفعل الذي
وقع بالظن وظهر واتضح انه خلاف ما هو الحكم الشرعى
فيه وعكسه اذا ظن ان ما فعله غير معتبر شرعا لفوات

بعض معتبراته ثم ظهر وجود تلك المعتبرات وليس منه
مالواشترى جارية وطلب منه جاره الشفعة فيما فسلها
اليه المشتري على ظن انه تكن له الشفعة فيما اشترى ثم
علم بعد ذلك انه لا شفعة فيها فاراد ان يستردها منه
ليس له ذلك لانه انعقد بينهما بيع تعاط الا اذا كان القا
قضى بغير رضاه وقضاوه لا ينفذ كما في شرح الطحاوي
وفي العتبية ولو ظن ان النكاح الذي بينهما فاسد فقال
ترك النكاح الذي بيني وبينها على ظنه ثم علم ان النكاح
صحيح قال لا يقع الطلاق ذكره في الحاوي وفي المحيط الرضا
من الصرف ان التاوى شرط واجب علينا فيجب تحصيله
بفعلنا اما بوجوده في علم الله تعالى لا يصلح شرط للجواز
الاحكام تبني على افعال العباد تحقيقا لمعنى الابدان انتهى
ظاهرة ان العبرة في الاحكام بما في ظن المكلف قاعدة كلية
الا ان ينص على ما خرج قال وخرج عن القاعدة مسائل
لم يظهر وجه الخروج الا في المسئلة الاولى فتأمله قال
الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه جنس فظهر انه طهر اعد
لانه لما حكم بفساد صلانه بنا على دليل شرعي وهو جارية فلا
ينقلب جازا وان ظهر بخلافه قال في هذه المسائل الاعتبار
لما في ظن المكلف الخ والمسايل اربعة وزدت خامسة وهي
ما في الواقعات المرتبة للخاص رجل قذف امراته ولم يدخل
بها حتى علم انها اخنه من الرضاع لاحد عليه لانه قد فيها
على انها زوجته وقذف الزوج زوجته لا يوجب الحد
فقد قذفها على ظن انه لا يجب عليه الحد انتهى اقول وهي
قال وينبغي انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير محل فبين
انها محل وعكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر
اقول وقع في الصغرى من الرضاع ما يدل على الاختلاف في
ذلك ونصه المطلقة اذا قالت طلقني زوجي ثلاثا ثم

اددت

ارادت ان تزوج نفسها منه ثم اصرت على ذلك او قال
كذبت او اخطات كان والدي يقول لا يجوز النكاح وهكذا
في فتاوى النسفي وقد نص في الرضاع ان المرأة اذا قالت
قبل النكاح هذا الرجل ابني من الرضاع ولم ترجع عن هذا
الاقرار وثبتت على ذلك مع هذا اذا تزوجت بهذا الرجل
يجوز وذكر المشايخ في العلة انها لو اقرت بذلك بعد النكاح
لا تقع الحرمة لان الحرمة ليست اليها كذا قبل النكاح فهذا
تنصيص ان هنا يجوز ان تزوج نفسها منه في جميع هذه
الوجوه وبه يفتى انتهى ولا ريب ان حكم الزوج كذلك
والله اعلم وفسر التمرقاشي الثبات بقوله لان هذا الجاه
محرّم فلا يعمل الا بقرينة وهو الدوام بان يقول ما قلته
حق انتهى وفي الذخيرة من التحري عن ابي يوسف فيمن
اشترى امه ووطئها مرارا ثم استحققت ان وطئها حلال
له ولا يسقط احصانه لانه وطئها وعنده انها ملكة فاعتبر
ما عنده وعلى قول ابي حنيفة ومحمد الوطئ حرام الا انه لا
ثم عليه انتهى فهذا بظاهرة يدل ان عند الامام العبرة في
العقود لما في نفس الامر وعند ابي يوسف بخلاف ذلك
وفي الذخيرة من الايمان من حلف على عين فالبر والام ثم على
علم الخالف انتهى قال ظن ان عليه دينا فبان خلافه رجع
بما ادى اطلقه فمثل ما اذا دفع ازيد بما عليه غلطا قال
القاضي من اخر السلم رجل عليه عشرة دراهم لرجل فوفاه
اثني عشر غلطا قال ابو حنيفة وابو يوسف تكون الزيادة
امانة عند القابض ان هلك لا يجب عليه شي وما توجب
بينهما خمسة اسداس للقابض وسدسها للدافع القاعدة
الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذا ذكر كله وهذا جار
اي في الحكم صيانة للكلام العاقل عن الالتقا وتغليب المحرم
على البيع واعمالا للدليل بالقدر الممكن لانه اذا اقام الدليل

على البعض وهو ما لا يتجزى لو لم يتكامل يودى الى ابطال
الدليل كما في الكفاية قال او طلق نصف المرأة طلق وكذا
لو قال انت طالق بالف فقالت قبلت نصف التطلق
طلقت واحدة اتفاقا لعدم التجزى وكذلك كل ما لا يتجزى
كالدوم وغيره كذا في الوسيط ينتج المحيط للعيني اقول
حتى في صورة الاستثناء ما في الوولو الجية لو قال انت طالق
ثنيتين الا نصفا كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال ثلاثا
الا نصفا كان الاستثناء باطلا ووقع الثلاث لانه اذا شئ
النصف يبقى النصف والنصف يبقى لوقوع الكل فاذا
النصف كالكل في الوقوع وفي الاستثناء اقول وينبغي ان
يقيد الاستثناء بغير صورة ما اذا قال انت طالق ثلاثا
الا نصفين فانه يقع ثنات كما في خزانه الاكل وعلل في
الكافي كون ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله صيانة للكل
العاقل عن الالفاظ تغليباً للحرم على المبيع واعمالاً للدليل والقدر
الممكن لانه اذا قام الدليل على البعض وهو ما لا يتجزى لو لم
يتكامل يودى الى ابطال الدليل قال ومنها النسك
اذا قال احرم بنصف نسك كان محرماً ولم اره لان
صريحاً قال في الفناوى الظهيرية ولو قال على صوم
نصف يوم لم يصح بخلاف نصف ركعة حيث يصح عند
ونصف حج لا يصح انتهى وفي العيون لو قال نصف ركعة
او نصف حجة تلزمه في احدي الروايتين عن ابي يوسف
ولا يلزمه في الرواية الاخرى وفي التجنيس ولو قال له على
نصف ركعة تلزمه تامة وهذا قول ابي يوسف وهو المختار
ومن ذلك العشرة الدراهم في كونها صدقة لا تجزى وتسمية
ما لا يتجزى كتسمية كله كالطلاق وكما لو تزوج نصفها
كما في شرح الجامع للحصيري وفي الزيلعي عن المبسوط لا
تسقط شهادة القاذف ما لم يضرب تمام الحد لان

اقامة الحد تسقط الشهادة والحد لا يتجزى فادونه
لا يكون حدا بل يكون تفريرا وهو لا يسقط الشهادة
عنه انه اذا ضرب صوتا سقطت شهادته انتهى اقول
فعلى احدي الروايتين وعلى ما في الظهيرية والزيلعي
يجب استثناءه من القاعدة فامله ومنها كما في الذخيرة
اذا قال الشفيع سلمت نصف الشفعة بطلت شفيعته
في الكل لان الشفعة لا تجزى في حق التسليم لانه لا يملك
ان ياخذ البعض دون البعض وذكر ما لا يتجزى كذكر
الكل ذكره في الاصل قال وخرج عن القاعدة القنوع عند
ابي حنيفة فانه اذا اعتق بعض عبده لم يعتق كله
اقول هذا الاطلاق في محل القيد لانه يشمل ام الولد وقد
قال في خزانه الاكل لو اعتق نصف ام ولده عتق كلها ولا
سعاية انتهى قال ضابط لا يزيد البعض على الكل الا في
مسئلة واحدة هي اذا قالت انت على كظهر امي فانه صريح
ولو قال كما مي كان كناية اقول لم يظهر وجه الزيادة فامله
ويزاد عليها ما قالوه في القارة اذا ما نث في البير ينزح عشرة
دلو او اذا وقع ذنبها المقطوع نزع الكل كما في الشروح
وفي السراج الوهاج لبن الامة على ظاهر الرواية لا يجوز
بيعه وهي يجوز بيعها القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع
المباشر والمتسبب اصنف الحكم الى المباشر قال فلا ضمان
على حافر البئر تقديراً لان الحفر لا يوجب التلغف بحال ماله
يوجد الدفع الذي هو مباشر ما من الدافع وغيره كما في
الولو الجية قال ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان
فسرق الا انه ياتم كما في مختارات النوازل وفي تلخيص الكبرى
من السرقة يقطع المعين والمباشر في ظاهر الرواية وفي
القتل ليس المعين كما لمباشر انتهى وفي البرازية الوارث
اذا دل السارق على الوديعة لا يضمن قال خرج منها ما

اقول اولها بالذکر القاضی مع الشاهد قال فی المحيط
من الشهادة علی دون المتسبب مع المباشر اذا
اجتمعا فالضمان علی المباشر كالدافع مع الخاف بخلاف
القضای لان الشاهد والقاضی مباشر الا ان القضا صاحب
والشاهد متعد فيبی الضمان علی المسبب للتعدی قال
الخامسة القول بتضمین الساعی وهو قول المناخرین لعلبة الفساد
الصواب قول زفر وأخضاره المناخرون وفي نسخة لعلبة
البغاه قال فی الحاوی الحصري وفي فتاوی النسفی سیل عن
هذه المسئلة قال روى عن زفر رحمه الله تعالى انه یضمن
وقد اخذ به كثير من مشايخنا لما راي فيه المصلحة وهو الخا
السلطان الى ذلك فصار كانه فعل ذلك بنفسه ولهذا
اوجبت القصاص المكر الحامل دون المكر المحمول انتهى
قال السادسة لود فع الى صبي سكيناً ليمسكه فوقع عليه
بجرحه كان علی الدافع الضمان قال فی الوالوجية وتواعطاه
عصى او حديدا او شيئا من السلاح يمسكه وكل ما مره بشي
فقطب به ضمن عاقلة الرجل دية الصبي لان الدافع لما
ناول الصبي السلاح ليمسكه فقد صار مستعملا له في عمل
من اعماله وهو حفظ السلاح ومن استعمل صبيا محجورا
في عمل بغير اذنه ووليه وقلق الصبي من ذلك الاستعمال
كان ضامنا لان استعماله جناية فما يتولد منه مضمونا
عليه وان قتل نفسه لم یضمن لانه تلف بسبب ائتم
الامر في ذلك العمل اقول ويزاد علی المخرج سابقه وثامنة
وهي ادعى علی رجل انه امر فلانا لياخذ منه كذا وقد اخذ
فان كان المدعى علیه سلطانا فالدعوى علیه مسموعة
وان لم يكن فغير مسموعة اذا ادعى الضمان علی المأمور بان
ادعى علی رجل انه فلانا امرنا باخذ كذا من مالي فان كان
الامر سلطانا فدعوى الضمان علی المأمور لا تصح وان لم

يكن سلطانا فدعوى الضمان علیه صحیح انتهى ثم رايت
تاسعة وعاشرة قال فی المبغی بالجمعة من مسایل شتى من
فتح قيد الفرس ان علم انه عائد لا یؤخذ الا بحيلة یضمن
والالا ومن سد فم الثور عند الكدس مخار ایضاً علی
المخار والله اعلم وهذا الخرم ما تيسر جمعه من الكلام علی
بعض المسایل من القواعد فله الحمد علی كل حال ختمت فی
يوم الجمعة الرابع والعشرون من شهر رمضان المعظم
قدرة سنة ثلاثة وثمانين والف وصلى الله علی سيدنا محمد
واله وصحبه اجمعين امين **في الفقه وفروعه**
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وكفى وسلام علی عباده الذين اصطفى **وبعد**
فهذا اوان الشروع فی الكلام علی الفروع قال
كتاب الطهارة وهي انواع كما فی الشروح والوضوء تبع لايجاب
الصلاة متبوع فی حق الجواز كما فی الخلاطی وفي شرح
الامدی علی القدری الذي اتفق علیه جميع الاصحاب
من انه لا واجب فی الوضوء اصلا انتهى وذكر الشيخ علی المقدسي
ان فيه الواجب وذكر اشياء لم یظهر وجه كونها من الواجبات
فی الوضوء والله اعلم قال شرایطها نوعان شروط وجوب
وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث
ای الحقيقي والحكمي والنوم ليس بحدث وانما هو منظمة لحدث
علی الصحيح كما فی القیض وغيره وفي الذخيرة الحايض
اذا جست الدم عن الدور لا تخرج من ان تكون حايضا
وصاحب الجرح السائل اذا منع الدم عن الخروج یخرج
من ان يكون صاحب الجرح السائل والفرق ان قضية
القیاس یقضي ان تخرج المرأة من ان تكون حايضا لانها
الحیض حقيقة كما یخرج صاحب الجرح السائل من ان يكون
صاحب الجرح فعلى هذا المعنى لا يكون صاحب الجرح

السائل واما المستحاضة اذا صنعت الدم عن الخروج هل تخرج من ان تكون مستحاضة فهذه المسئلة المذكورة في موضعين احدها انها تخرج حتى لا يلزمها الوضوء في وقت كل صلاة وفي الاخرى انها لا تخرج انتهى وفي قيمة الدهر قال بعض الناس اذا كان منعه مجيلة لا يعتبر ذلك ولا يكون كالبرء وتنقض طهارتها بخروج الوقت قال الحلواني وهذا ليس بشئ وهي سواء وهو بمنزلة البرء لم يوجد السيلان وذلك ان الانسان انما يمكس بوله بجيلة العصمة بدليل انه لو ترك ما فيه من العصمة والمسك سال وذلك معتبر فكذا هذا انتهى قال ووجود الماء المطلق الظهور الكافي للبليغ في الطهارة فيما اذا كان حدثا اصغرا واكبرا حتى اذا لم يجد ما كافيا يتم بشرطه واما اذا كان جنبا ففيه تفصيل قال في خزائن المفتين مسافر اجب فشرع في الصلاة بالتيتم ثم سبقه الحدث فوجد ما يكفي للوضوء يتوضا به ويبنى وفيها مسافر اجب ومعه من الماء قدر ما يكفي للوضوء يتيمم زاد في شرح الطحاوي لا يتوضا لانه لا فائدة في استعمال هذا الماء اذا لا بد من التيمم فاذا تيمم واحدا بعد ذلك ومعه ما قدر ما يتوضا فانه يتوضا ولا يتيمم لانه بالتيتم الاول خرج من الجنابة الى ان يجد من الماء ما يكفيه للاغتسال وفي خزائن المفتين مسافر اجب فغسل وجهه وذراعيه ورأسه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجنابة وفيها جنب تيمم وصلى ثم احدث فحضرته صلاة العصر ومعه ما يكفي للوضوء فانه يتوضا به لان الجنابة زالت فاذا احدث بعد التيمم ومعه ماء يكفي للوضوء فانه يتوضا به قال والقدرة على استعماله خرج ما اذا كان مقطوع اليدين والرجلين وبوجهه جراحة فانه يصلى بغير طهارة ولا يتيمم ولا يعيد هذا هو الاصح

كما في خزائن المفتين وفي المبثقي ومن كان جميع رأسه مجربا فربط الجبيرة لا يجب المسح عليها لان المسح بعد الغسل ولا بد له وقيل يجب انتهى ومن ذلك ما في الحاوي القدي اذا كان الماشد يد المرارة والحاررة بحيث يخاف منه على نفسه او بعض اعضائه التلغ انتهى وفي المبثقي ابتلى بالجرى والقروح بحيث يشق عليه الوضوء لكل مكتوبة ليس له ان ياخذ مذهب الشافعي ولكن ان كان يضربه الماي يتيمم ويصلي انتهى وفي شرح التلخيص للجامع الكبير ويمنع الصاير من غناء الى الخبر اى فعلى القول بولا التكبير لو صلى ركعة بقول على ثم تحول في الثانية الى ابن عباس منع لانه لو كبر في الثانية ثم قرأ على راي ابن مسعود يصير مواليا بين التكبيرات ولم يقل به احد انتهى فهذا نص المذهب في عدم جواز التلغ في التقليد وفي جامع الفناوى يجوز للمنفق ان ينتقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية اما في مسئلة واحدة فلا يمكن كما لو خرج دم من بدن حنفى وسال فلا يجوز له ان يصلى قبل ان يغسله اقتدا بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فان صلى بطلت صلاته انتهى اقول وجه البطلان تركها من مذهبهين لو يتوفر لكل منهما ما شرطه في المقلد فيه من المعتبرات له فالذهب عدم صحة التلغ في التقليد ومن رام كمال الفائدة فعليه بمولفنا المسمى بغاية التحقيق في منع التلغ قال وعدم الحيض وعدم النفاس حكم النفاس حكم الحيض في جميع الاحكام الا في فصل واحد وهو ان عدتها لا تنقض بالنفاس كذا في شرح الطحاوي للاسيجاى تمت قال في الصيا المعنوى سيل بعض المشايخ عن المرصعة اذا لم تر حياضا فعالجته حتى رأت صفرة في ايام الحيض قال هو حياض تنقض به العلة انتهى اقول وهي كثيرة الوقوع قال وتيجز خطا بالكلية انتهى

قال في خزنة الاكمل قال بعض اصحابنا وجوب الصلاة متعلق باخر الوقت بان بقي مقدار التحريمية من اخر الوقت وقال زفر بمقدار ما يودي فيه الصلاة وغرة الخلاف في الحيض اذا ظهرت والصبى اذا بلغ والكافر اذا السلم والمجنون اذا افاق اخر الوقت ولو سقط الترتيب لصيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح ولو خرج في خلال الوقت لا تفسد على الاصح وهو مؤد لا قاض على الاصح واقتدا المسافر بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع فيه في الوقت لا يصح كذا في المجتبى وفي شرح البديع لا يجب ابناء النائم اول الوقت ويجب اذا ضاق الوقت انتهى ولم تر هذا الفرع في كتب الفروع فاغتمه **تذنيب** من العبادة ما يجب في الوقت ويسقط بمضيه ولا يبقى دينا في الذمة كركن السلام وصلاة الجنائز كما في كفاية الشعبي ورمى الحمار بغروب الشمس اخرايامه والاضحية بانقضاء ايامها كما في الاسرار وغيرها وزدت صلاة العيدين وسجدة التلاوة الصلاة التية وصوم الثلاثة الايام للقران قبل الحج والصلاة على النبي صلعم ونفقة المحارم وخدمة الوالدين وخدمة الزوجة زوجها والمولف عد شرايط الطهارة تسعة ورايت في شرح القدوة للامدي ما يزيد على ذلك ونصه ومن شروط الطهارة سلامة الاعضاء المفروضة ووجود الماء والتراب عند القدرة على استعمالها وطهارتهما والتميز وعدم الحيض والنفاس ودخول الوقت لصاحب العذر وعدم ما يمنع وصول الماء الى البشرة والعلم بكيفية الوضوء لان اقسامها اربعة احدها شروط الوجود الحسي وهو ثلاثة ووجود الماء ووجود اعضا الوضوء وانفا المانع عن استعمال الماء كالثقل ونحوه وثانيها شروط الوجود الشرعي وهو ثلاثة ايضا كون الماء مطلقا وظاهرا وظهورا وثالثها شرط الوجوب

وهو اربعة العقل والبلوغ والاسلام والحدث والجنون قال المطهرات للجاسية خمسة عشر اقول ويتعين زيادة اثنين القطن المملوح الجبس اذا ندف وان كان الكحل والنصف جسا لا يطهر ما اذا كان الجبس شيئا يسيرا بحيث انه يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته الثاني الغسل يموت فيه الفارة يجعله قدر ويصب فيه الماء ويطح حتى يعود الى ما كان هكذا يفعل ثلاثا وعلى هذا الدبس كذا في خزنة الفتاوى قال المانع الطهور القالع اي المزبل لعين الجاسية واثرها اذا كانت مربية وكان يزول اثرها واذا كانت شيئا لا يزول اثرها فزالتها بازالة عينها ويكون ما بقي من الاثر مغفوا عنه وان كان كثيرا عرف ذلك بالاشركذ في الذخيرة قال ومسح المحاجم بالحرق المتلة بالما قال في تلخيص الكبري ثلاث حرق رطبات اجزاء عن غسل ثم قال اصاب جسده بول فبل به ثلاثا ومسح موضع الجاسية فلو كانت البلة منقاة من بده جاز والا فلا انتهى وفي عمدة الفتاوى اذا مسح موضع الحجامه بثلاث حرق رطبات يغني عن الغسل وهذا قول محمد وعندنا يشترط الغسل وهو الاحوط انتهى قال والناز اذا احرق بها قال في خزنة الاكمل واذا احرق النار الدم على راس الشاة جاز ولو طبخ الحنطة بالخمرة قلت لم تطهرها النار وتعلف للطير لا يطهر التنور بالاجماع الا انه اذا اخضر بعد زوال البلة فقد رخص فيه قال والنقوص الفارة اذا ماتت في سمن جامد وكذا اخوها وكذا حكم غير السمن كما في الاسيحيابي على الطحاوي والجامد هو الذي لا ينضم بعصه الى بعض ثور ما حولها فالق واستصحب به واكل ما سواه وان كان ذابيا بجسه ما لم يبلغ القدر الكثير وروى عن ابى يوسف الدهن اذا تجمس يجعله انا فيعلوا الدهن يرفع بشي هكذا يفعل ثلاثا فيطهر كما في فتح القدير والاصير في

فارة وقعت في دن نشا وماتت او شرب الكلب منه والنشا
انتهت غايته قال نجم الدين النسفي يفصل ثلاثا ويجفف في
كل مرة حكاة عن ابي يوسف قال دخول الماء من جانب
وخروجه من اخرى يظهر ذلك الحوض على ما هو المختار
وان لم يخرج مثل ما فيه كما في الفيض وفي خزانه الاكمل
تجس الحوض فيدخل فيه ما يخرج منه بحيث لم تستين
النجاسة فيه يصير طاهرا وان لم يخرج مقدار ما كان في
الحوض وعليه الفتوى قال ابوالكلها نجسة ابوالكل
الخفاش فانه طاهر قال في الخلاصة ليس تجس وفي التناوخا
وبول الخفاش وخرؤه ليس بشئ لانه لا يستطاع الامتاع
عنه انتهى اقول طاهر ما في الخلاصة انه غير طاهر الا انه عفى
عنه للحرج قال واختلف التصحيح في بول الهرة اقول الذي
جزم به في تلخيص الكبرى النجاسة حيث قال بول السنور
نجس اتفاقا حتى لو اصاب ثوبا افسده لو كان فوق درهم
انتهى وفي مختارات النوازل واختلفوا في بول الهرة والفا
قيل نجاسة مغلظة وهو الظاهر وقيل لا يمنع لمكان الفروقة
ذكره في الجامع العتابي انتهى وسور الهرة مكروه تنزيها
على الاصح بخلاف ما يقوله الطحاوي انه كراهة تحريم كافي
المصفي ومرارة كل شئ كبوله اى كل حكم ظهر في البول فهو
الحكم في المرارة كما في الذخيرة قال وجرة البعير كسرفيته
جرة البعير بكسر الجيم وتشديد الراء ما يخرج من جوفه وعله
النجاسة انما وصلت الى جوفه الا ترى ان الماء اذا وصل
الى جوفه فان حكمه حكم بوله كذا هنا كما في الوالوجية قال
الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد اطلقه وهو مفيد بما اذا
كان عليه اما اذا انفصل منه واصاب المصلى منه اكثر
من قدر الدرهم لا يجوز صلته لان دم الشهيد طاهر وفي
حق من ليس بشئ لا يكون طاهرا كما في الاجناس وفي

التناوخا خائبة ناظلا عن الخائبة ولو وقع الشهيد في الماء
القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم قال والدم الباق
في اللحم المهزول اذا قطع حتى سال منه الدم فليس نجس ذكره
في فتاوى ابي الليث كذا في الذخيرة قال في الوالوجية وفيه
نظر لانه اذا لم يكن دما فقد جاوزه والشئ نجس مجاورة
النجس والدم الملتزق باللحم ان كان ملتزقا من الدم السائل
كان نجسا وان لم يكن من الدم السائل كان طاهرا انتهى قال
والباق في العروق بعد الذبح طاهر لانه ليس بمسفوح ولذا
يؤكل اللحم كما في الوالوجية قال والباقي في الكبد لانه بنفسه
دم جامد كما في الذخيرة وفي الحاوي وما اصاب من رش
البول مثل روس الابر والدم ونحوه على ثوب القصا
وما لا ينقض الوضوء من بلة الجرح والقي القليل معفو عنه
وان كثرت قال الجز المنفصل من الحي كميته لاذن المقطوعة
قال في العيون ولو ان رجلا قطعت اذنه قال ابو يوسف لا
باس بان يعيد اذنه الى مكانها ولو صلى واذنه في كفه لم يفسد
صلاته لانها ليست بيلم ثم قال على قياس قول محمد في السن
الساقطة لا يجوز في الاذن ايضا وبه ناخذ وفي مختارات
النوازل من الصيد والاصل ان البايين من الحي حقيقة وحكا
لا يحل والمبان من الحي صورة لاحكامها يحل انتهى قال
والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثرت قال
العلامة بن الشحنة في الالغاز ناظلا عن شرح الوقاية لابن
فرشته يجوز صلته في عادة سنة الى فنه وان جاوز قدر
الدرهم وفي شرحها انه ظاهر المذهب والصحيح منه انه
ليس طاهرا وعن محمد بن نجس لا يجوز الصلاة معه ان زاد على
قدر الدرهم قالوا وهو قول منه الى الله عصب وهذا حق
بسن نفسه ولو كان من غيره لم يجز اتفاقا انتهى وفي البرازية
من الحظر ويجوز صلته مع سنة لامع سن غيره عند الثاني

وقال محمد يجوز مع سن غيره ايضا قالوا والخلاف لا يصح
لان سن الانسان طاهر عندنا لانه لا تخله الحياة فلا
يجبه الموت والله اعلم وفي خزائن الروايات من الكافي
بعد نقل ما عن محمد واني يوسف قال فان قيل عظم الانسا
طاهر عندنا فاني يتصور الخلاف قلنا على ظاهر المذهب
وهو الصحيح لا يتصور الخلاف وهذا الخلاف على الرواية
التي جات ان عظم الانسان نجس وفي الذخيرة من الفصل
الثامن عشر وحكى عن الفقيه ابي جعفر عن محمد في رجل سقط
سنه واثبت سن كلب فتثبت انه لا يجوز ولا يقطع ولو اعا
سنه ثانيا وثبت وقوى ينظر ان امكن قلعه بغير ضرورة
قلعه وان لم يمكن قلعه الا بصغر لا يقطع وتنجس فيه ولا يوم
احد من الناس انتهى وفي خزائن الفناوى كسر عظمه فوصل
بعظم الكلب ولا ينتزع الا بصرر جازت الصلاة وفيها
ويكره ان يدخل في الصلاة وبه غايط لو بول او في يده تصاوت
ويوم الناس لا تتركه امامته انتهى اقول ويمكن الجمع بين هذا
وما تقدم ان المنع لا لعدم الجواز بل لاجل الكراهة اقول
ومن هذا يعلم حكم الوشمة والدق في الايدي ولا ريب في عدم
جواز كونه اما ما يجامع النجاسة المحاصلة في الوشمة والدق
قال في القنية ولو اتخذ في يده وشما ثم تاب لا يلزمه السخا
اقول قوله لا يلزمه السخا يشتر الى انه ما مور بازاله النجاسة
الا ان الضرورة سقطت الازالة ومقتضى قولهم لا يوم
احد انه هنا كذلك فنامله ثم هدمه رايته شرح المثارق
للاكمل رحمه الله تعالى ما نصه الوشم ان تفر زايرة ونحوها
في ظهر الكف او المعصم او الشفة او غيرها من بدن المرأة
حتى يسيل الدم ثم يحشوه بالكحل او النورة فيخضر وهو
حرام ان كان بالاخيار فان فعل بصغيرة فلا تاثم بعد
بلوغها لانها غير مكلفة في وقت العمل قيل ويصير ذلك

الموضع

الموضع نجسا فاني امكن ازالته بالعلاج وجبت وان لم
يمكن الا بالجرح فان خيف منه الهلاك او فوات عضو لم يجب
ازالته وان لم يخف وجبت وبها خيره يومئ والرجل والمرأة
في ذلك سوا انتهى فله الحمد والمند والله اعلم قال وما لا
ينعصر اذا تنجس فلا بد من التحفيف اي بان يترك في كل
مرة حتى ينقطع النقاط وتذهب الندوة ولا يشترط
اللبس ويستثنى من ذلك ما اذا كان المستنجس بساطا
فانهم قالوا اذا جعل في المهر وترك فيه يوما وليلة حتى
جري الماء عليه يطهر كما في الذخيرة وغيرها اقول قد
جعلوا جرى الماء عليه قايما مقام العصر كما نص عليه في
الحاوي قال الا في البدن فان العصر فيه متعذر في مقام
توالي الغسلات مقامه قال الدجاجة اذا ذكث ونشف
ريشها واغليت في الماء قبل شق بطنها صارت نجسة بحيث
لا يطبق الى اكلها لتشربها بالنجاسة وزاد في المجنبى او كرش
وقال لا يطهران ابدا ويجب ان يحنط فيها جدا قال شرف
الايمة وعلى ما ذكر البردوى في المرقاة انه يفسل اللحم
ثلاثا بثلاث مياء فيطهر عند ابي يوسف يجب ان يكون
في الدجاجة والكرش كذلك انتهى واما اذا شويت وتو
فيها بعض الحبوب فتوكل قال في خزائن الفناوى دجاجة
شويت وخرج من بطنها شئ من الحبوب يتنجس موضع الحبوب
ونظيره ان نظف ثلاث مرات بالما الطاهر وتبرد في
كل مرة وكذا البعرة اذا وجدت في جمل مشوى قال
الا انه يحل الهرة اليها فئاكلها اقول ومن ذلك السلم لا يحل
الحمر للتخليل ولكن يحل الخل الى الحمر ولا يقود اباه انظر في
الى البيعة ولكن يقوده الى البيت والمودن يحل السراج
من بيته الى المسجد ولا يحل من المسجد الى بيته كذا في الملنظ
كتاب الصلاة اي الشرعية قال اذا شرع في صلاة

وقطعها قبل اكلها فانه يقضيها الخ لانهما صاروا لازمة
له بالشروع واجبة الاكل فاذا قطعها قضاها وكذا
الصوم وفي المصنفى الشروع يلزم عند ما كالتذرا لان
التذير يلزم لذاته والشروع ليس بملزم لذاته بل لصيانة
ما ادى قال وكذا اذا شرع ظانا ان عليه فرضا ولم يكن
عليه فانه لا قضا عليه ولا اذ الاله شرع مسقطا لوجوب
اقول وتزاد ثانية اذا شرع في الصوم في الكفارة ثم ايسر
فالا فضل ان يتم صوم ذلك اليوم فان افطر فلا يجزئ عليه
القضا عندنا وعند زفر يلزمه القضا في شرح الطحاوي
اقول وقيد في الصغرى جواز الافساد بلا قضا بما اذا
شرع في نفل الصوم ثم تبين له بعد ذلك بما اذا قطع من
ساعته اما اذا مضى عليه فعليه القضا اذا قطعه قال في
المجتبى وكذا الصلاة وفي الحاوى الحصري شرع في صلاة
او صوم على حساب ان عليه ثم تبين انه ليس عليه ومضى
على ذلك ثم افسد قال عليه القضا لانه لما اخذ المضي
وجبت عليه كذا حكى لنا بعض اصحابنا انتهى وفي شرح
الطحاوي ومن فاتته صلاة العيد لم يقضها وكذا اذا
افسدها بعد الشروع فيها لان لا دايها شرايط وقد
فات شرايط الجواز في القضا وروى عن ابى يوسف انه
اذا افسدها يجب عليه القضا انتهى قال ولا اعتبار بنية
الكافر الا اذا قصد السفر ثلاثة ايام ثم اسلم في اثنا المدة
فانه يقصر بنا على قصده السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كما
في الخلاصة هذا على ما هو المختار والا فالامام الجليل الفيض
سوى بينهما يعني كليهما يتم الصلاة اما في الصوم فقالوا اذا
بلغ صبي واسلم كافر ان الصبي اذا بلغ ونوى التطوع قبل
الزوال جاز بخلاف الكافر لانه لم يكن اهل للعبادة اول
النهار واما الصبي فاهل للعبادة تطوعا فيتوقف

اسلم

اسماكه على ان يصير صوما بالنية قبل الزوال انتهى وفي
خزانة الاكمل حايض خرجت الى سفر ثلاث مراحل فطهرت
بعد الرحلتين فانها تصلى صلاة السفر ما لو كان صبيا مكاف
فادركه لم يصل صلاة السفر وكذا المجنون اذا افاق في
بعض سفره والكافر اسلم فيه وقد بقي من سفره اقل
من ثلاثة ايام وقال بعض المناخرين الكافر اذا اسلم
صار مسافرا انتهى قال الدعوة المستجابة يوم الجمعة
في وقت العصر عندنا على قول عامة المشايخ كذا في البيهقي
اقول قال في شرح المشارق للعلامة الاكمل الصحيح انها
ما بين ان يجلس الامام الى ان تنقضي الصلاة كما جازمينا
في هذه الرواية قال كل ذكورات محله لم يات به الخ ومن
ذلك نسي التقوذ حتى بلغ قراءة فاتحة الكتاب ولم يتعود
في اول القراءة فاذا قرأ بعض القران ذهب محل التقوذ فقط
عنه التقوذ كما في الواقيات قال صلى مكشوف الراس يكره
قال في الملتقط ولو صلى حاسر الراس بها ونا بالصلاة
يكره ولو حسر راسه تضرعا لا يكره ايضا وزاد في الثاني
اذا كان محرم وفي خزانة الفناوى صلى مكشوف الراس
وهو يجزئ العامة تدل الا وتضرعا الى الله تعالى يستحب له
ذلك ولا يكره وفي الملتقط يكره ايضا قال كل صلاة ايت
مع ترك واجب او فعل مكره مخربا تقاد وحبوا في الوقت
فان خرج لا تقاد الذي في بيته الدهر انه يومر بالاعادة
مادام الوقت باقيا واذا خرج وقتها لا يومر بالاعادة
ولو عاد يثاب عليها والذي في المجتبى وغيره انها
تقاد لا على وجه الكراهة من غير قيد بزمن وفي شرح
الجامع الصغير للزعفراني ان لبس ثوبا فيه تصاوير الصلاة
معه اشكر اهة ممن صلح حامل صنم لكن الصلاة جائزة
لاستجماع شرايطها واركانها لكن تقاد على غير وجه الكراهة

وهذا هو الحكم في كل صلاة ادبت مع الكراهه انتهى
وقال الشيخ على الطوري المنقول في عامة الكتب انها
تعاد وجوبا في الوقت وبعده والله اعلم قال من جمع
باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان بعذر اقول
ظاهر كلام علماينا انه ينال ثواب الجماعة مطلقا قال في
خزانة الفتاوى من فاتته الجماعة فجمع في بيته مع اهله ينال
ثواب الجماعة انتهى وفي السراجية قوم مختلفوا عن المسجد صلوا
في البيت بجماعة فانهم ينالون فضل الجماعة ولكن دون
ما ينالوا في المسجد انتهى وفي الحاوي القدسي ومن ادرك
ركعة من الرباعية مع الامام لم يكن مصليا تلك الصلاة
مع الامام ولا بالجماعة ولكن يكون مدركا فضيلة الجماعة
ومن صلى وحده يدخل مع الامام الا في العصر وما يودي
مع الامام فاقلة يدرك فضيلة الجماعة انتهى وفي شرح الجامع
الصغير للذاعفرا في بعد ان قال المدرك لركعة مدركا لثواب
الاداء بالجماعة حتى تستحب صلاة الخوف ركعة ركعة ثم قال
ومن المتأخرين من قال لا يدرك فضيلة الصلاة بالجماعة
ولكن ينال فضيلة ادراك الجماعة وفيه نظر من وجوه لكن
فضل صلاة الخوف لازم لا محالة لانها لا تقسم الا لينال
كل واحد من الطائفتين ثواب اذا الصلاة بالجماعة وفي
فضل الجمعة اذا ادرك الجمعة والامام في التشهد عند ابى
حنيفة وابى يوسف فيصل ركعتين وعند محمد انه يصلي
اربعا احتياطا وقوله اذا كان لعذر ومن ذلك ما لو اشغل
عنها كما في بيته الدهر قال يكره ان لا يرتب بين السورة
الا في النافلة لانها مبنية على التسير قال التنكلم بين السنة
والفرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب اي ثوابه انقص من
ادائه قبل التنكلم كما في البيهقي قال يكره ان يخصص لصلاة
مكانا في المسجد لانه اذا فعل ذلك صارت الصلاة في ذلك

المكان طبعا كذا في خزانة الروايات وزاد في بيته الدهر
وان صلى في غيره فمضى ان تكون صلواته في مكانه الذي اصناده
فيشغله ذلك عن المحشوع وفي التمرناشي كان سبيلها الترك
قال وان فعل فسبقه غيره لا يزعمه اي اذا جلس في ذلك
المكان من المسجد احد صار هو احق به من غيره فليس لاحد
ان يزعمه عن ذلك المكان الى ان يقوم منه فاذا ذهب بطل
حقه حينئذ كما في شرح الطحاوي وفي المصنف لو دخل رجل
ولم يجد فيه موضعا يصلي وتم رجل جالس له ان يزعمه انتهى
وفي الزيلعي من الجناية المسجد اذا ضاق على المصلي كان له ان
يزعم القاعد من موضعه حتى يصلي فيه وان كان القاعد
مشتغلا بذكر الله او بقراءة القرآن او بالتدريس او معنكفا
وليس لاحد ان يزعم المصلي عن مكانه الذي سبق اليه لما انه
بني لها واسمه يدل عليه لان المسجد اسم لموضع السجود وفي
الولولجية من بسط المصلي في المسجد او نزل في الخان فجا
اخر فان كان في المكان سعة لا يزاحم الاول وان لم يكن فله
ان يزاحم انتهى وله نظائر وتفصيل ذكرها في السير من
الظهيرية قال يكون شارعا بالتكبير الا اذا اراد التعجب
دون التعظيم اي اذا كبر متعجبا ولم يرد به التعظيم ونوى الافتح
لا يجزيه كما في خزانة الاكمل وفي البناية قال الوبري ياتي
بالتكبير بنية التعظيم لله تعالى وقيل يحصل بنية التعظيم
باختصاص ذكر الله عند الافتح ويكون ذلك بنية لوجود
نية التعظيم قال ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا فوى امامتها
هكذا وقع مطلقا في المتن والذي في شرح الخليلي للخلاطى
وروى الحسن عن ابى حنيفة وهو قوله الاول انها اذا وقفت
خلف الامام جاز اقتداؤها وان لم ينوا امامتها قال الا في
الجمعة والعيدين اكثر مشايخنا على انه لا يصح اقتداؤها
مالم ينوا امامتها كما في شرح الخلاطى قال الا اذا كان في

سنة الجمعة فانه يتمها على الصحيح قال في خزائن المفتين وكذا
سنة الظهر اذا شرع فيها ثم اقيمت الظهر اقول بقي ما لو
قطعها هل يقضيها بعد لم ار الحكم وفي ذكرى انه يقضيها
ثم رايت بعد هذا في الفتاوى الصغرى واذا سلم على راس
الركعتين حكى عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل انه قال
يقضى اربعا وفي البقال انه يقضى ركعتين وقيل لا يقضى
شيا والفتوى على انه يقضى اربعا متى قطعها في اى حال
لانها بمنزلة صلاة وجبت واحدة قال لم يجد الا ثوب حرير
صلى فيه بلا خيار وفي الشف من اللباس ولو ان رجلا صلى في
الحرير والديباج فصلاته جائزة اذا كان ظاهرا غير ان
لبسه حرام وفي شرايط الصلاة منها ولا باس للمرأة بالصلوة
في الديباج والحرير ولا يجلبسها للرجال وان صلى فيها فليس
عليه ان يعيد ان كان نظيفا يستر عورته انتهى وقال في
المتقى ولا تكره الصلاة مع امام يلبس الحرير وقيل يكره
قال فانا المسجد كما مسجد فيصح الاقنعا وان لم تتصل الصفوف
قال في التقي فانا المسجد ما كان على ظلة بابه اذا لم يكن ممرا
لعامة المسلمين وفي شرح الكنز حيزا شى يعطى له حكم كفتنا
الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع بها
وفي شرح الهداية ما يقرب من الشى ياخذ حكمه كفتنا المصله
حكم المصرفة حتى صلاة العيد والجمعة والحرم البير وما قرب
من العامر له حكم العامر في المنع عن الاحياء كذا في المحيطين
وفي الخلاصة وقاضى خان لكل صاحب دار الانتفاع بقنا
داره ما ليس لغيره من القاطنين والمطبخ وربط الدواب
وبنا الدكان والشور وفي تلخيص الكبرى فانا المصرا يعد
لحوارج المصروفنا دار كل شى كذلك انتهى ولم ار حكم دخوله
للحايض والنفساء **تمت** سطح المسجد له حكم حتى لو قام على
سطح المسجد متنديا بالامام صح ولو صعد اليه المعتكف لم

يفسد اعتكافه ولم يجز للحايض والجنب الوقوف عليه
كافي الضياء المعنوى وفي شرح الطحاوى الكبير اذا خرج
المعتكف من المسجد ليصعد على المنارة قيل بانه يفسد اعتكافه
على مذهب ابى حنيفة الا ان يكون باب المنارة في المسجد
وقال بعضهم لا يفسد وان كان بابها خارج المسجد لانها
تبع المسجد انتهى اقول يوحى من هذا جواز الاعتكاف في
فنا المسجد كباب السلام وباب الرحمة وباب جبريل عليه
السلام بالمدينة المنورة شرفها الله تعالى قال والحلا في المسجد
لا يمنع وان وسع صفوفه لان له حكم بقعة واحدة مع تباين
اكتافه وتناهي اطرافه كمكان واحد ولهذا تتحد السجدة وان
تكررت التلاوة في زوايا كافي الشافى لابن الضياء وقال في
خزانة الاكل لو اقتدى في اقصى المسجد الجامع بالامام في
المقصورة ولم تكن الصفوف متصلة جاز عند بعض
الناظرين دون بعضهم الا ان يكون لو نظر اليه ناظرين
انه متقدي بامام المقصورة فيجوز بالاتفاق قال المسافر
اذا لم يقعد على راس الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى الإقامة
قبل ان يقعد الثانية بسجدة قال في الينابيع لو قام الامام الى
الثالثة وهو مسافر فتابعه القوم فسدت صلاتهم وصلوا
الامام انتهى وفي قاضى خان مسافرا قوما فلما صلوا ركعتين
نوى الإقامة لا لتحقيق الإقامة بل ليتم صلاة المقيمين لا
يصير مقيما ولا ينقلب فرضه اربعا انتهى قال وكربيه
شقيقة براسه الايما اشار بهذا الى ان الفرض قد يسقط عند
من ذلك في الحاوى حيث قال كالقيام حال العذر والقراءة
عند الاقنعا والركوع والسجود في الايما والقعدة من الرهن
حالة الاستلقاء انتهى قال واذا كرر اسم النبى صلعم فلا فضل
تكرار الصلاة عليه وان كفاه واحدة فيها هذا بنا على ما صح
في الكافي وصح في المجتبى وجوب التكرار ونقل عن نوح الائمة

في شرح الجامع الصغير استئان الصلاة فيما عدا الاول والله
اعلم وفي الحاوي الصلاة في القعدة الاخيرة واجبة وقال
بعضهم هي فرضة في الصلاة وغيرها وقال
الاكثر انهما فرض عند سماع اسمه كل مرة وهو الاصح انتهى
قلت ووجه ظاهر **تمت** قال العلامة العيني في شرحه
للبخاري ابو حنيفة قائل بطهارة بوله وسائر فضلائه صلعم
ولم ار احدا من فقهاءنا من ذكره قال لا يجوز الاقنذ بالشافعي
في الوتر وان كان لا يقطع لانه ينويه سنة وهو عند ابي حنيفة
واجب حكاه في بيته الدهر عن شرح ابي ذر بنص قد اجمع
اصحابنا انه لا يقنذى انتهى والذي نقله غير واحد جوازه
ما لم يقطع بل نقل في المتنفى الجواز مع القطع ايضا حيث قال
اقنذ الخنفي في الوتر بمن يسلم عند الركعتين لا يسلم معه ويصلي
بقية الوتر لان امامه لم يخرج بالسلام من صلواته على رعيه
لانه مجتهد فيه كما لو اقنذى بامام قد رجع ويرى الامام
عدم نقض الوضوء صح الاقنذ لانه مجتهد فيه وقيل
لا يصح وبه اخذ الاكثر وفي شرح الجامع الصغير للزغفراني
روى مكحول النسفي مصنف كتاب اللوليات في كتاب سماه
الشعاع عن ابي حنيفة ان من رفع يده عند الركوع وعند
رفع الرأس من الركوع تفسد صلواته وجعل ذلك عملا كثيرا
فصلواته فاسدة عندنا لا يصح الاقنذ ابها انتهى اقواله الذي
عليه المتأخرون جواز الاقنذ مع الكراهة والله اعلم قال
القرآن تخرج عن القرآنية بقصد الثنا اطلق القرآن فشمع
ما اذا كان قصة وحكى فيه الخلاف في التاخر خاتمه حيث
قال بعض انما يجوز اذا كان ثنا كسورة الاخلاص اما اذا
كان من القصص فانه لا يجوز كقوله تعالى اقلوا يوسف
فقال تكسد يوسف را تفسد صلواته والصحيح يجوز في الكل
انتهى قال ولو قصد بهما الثنا في الجنائز لم يكره قاله في تلخيص

ولا بأس به ولو قرأ بنية قراءة لا يجوز ان يقرأ انتهى وزاد
في المتنقطات لانها محل الدعاء دون القراءة قال الا اذا
قرأ المصلح قاصدا لثنا فانها تجزئ به اي القراءة كافية له
وقصد لغو لان القراءة اذا كانت في محلها لا تتغير بالقرينة
حتى لو لم يقرأ في الاوليين فقرأ في الاخرين بنية الدعاء لا
يجزئ به كما في البناية وفي الظهيرية تفسد صلواته اقول فيه
اشكال لان الاخرين محل للقراءة وكونها في الاوليين واجب
كانصوا عليه الا ان يقال انها في غير محلها المعين فيزول
الاشكال قال القراءة في الحمام حرام مكروهة وسرا لا
اشار بهذا الى ما وقع في الذخيرة عن القدوري من ان محمدا
اطلق القراءة في الحمام وفي المتنقط لا بأس بقراءة القرآن في
الحمام وعليه الفتوى اذا كان طاهرا والعمرة مستونة انتهى
ومن ذلك ما في تلخيص الكبير ولو لم يشغل قلبه بالمشي والمختر
عمله وهو منتهى القراءة يجوز والا فلا ومن لم يقف على المعنى
يعتبر كونه مجال لو علم لكان قلبه منتهى وفي الحاوي بكرة الصلاة
في الحمام قاصدا فان اتفق الوقت فلا بأس اذا كان الموضع طاهرا
ولم توجد النسا وير قال قراءة الفاتحة لاجل المهمات عقب
المكتوبة بدعة اطلقه وقيد في الصيرفية بالقراءة مع الجان
حيث قال قرأ الفاتحة بعد مكتوبة لاجل مهم ويأس مكروه
سوا كان جبرا او مخافة مع جماعة لانها بدعة لم تنقل عن
الصحابه والتابعين وختم القرآن كذلك افتى انتهى قال
ولا ينبغي تاقيت الدعاء لان ذلك وحفظه يمنع عن الرقة
وكذا الاذكار ولان في التقيين هجر الباقي الا ما اشهر انه كان
المراد منه نفسه كما في الحاوي قال الا في الصلاة فلا يكره
ذلك لانه يخاف ان يجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس
فتفسد صلواته كما في الوالوجية قال يكره الاقنذ في صلاة
الرجائب الخ قال في الحاوي وما روى من الصلاة في الاوقات

الشريفة كليلة القدر و ليلة النصف من شعبان و ليلى
العديد و عرفه و الجمعة و غيرها يصلى فرادى و الافضل
ان لا يعين شيئا منها لوقت منها لما عرف ان تعين صلح الشرح
في الاغلب لم يكن لا نفسها بل لتخريص العامة على اجراء تلك
الاوقات بالعبادة انتهى **تمت** ذكره كتاب الصلاة للفتا
ان يصلى الجمعة بالناس و روى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة
انه ليس للقاضي ذلك اذا لم يورثه و يكتب في مشوره قال
رحم الله تعالى و بهذه الرواية يفى في ديار فاكد في التخييس
وفيه التطوع بعد صلاة العيد لم يذكر انه تطوع في الجنائز
او في بيته و ذكر ابو بكر الوراق الترمذى انه يكره في الجنائز
لان يشبه الستة انتهى اقول قد خلى كثير من الكتب عن هذه العلة
فانهم كتاب الزكاة هي في الشرح عبارة عن ايتاجر من
النصاب الحولى الى الفقير ثم هي عبارة عن فعل الاداء عند
المحققين لانها وصفت بالوجوب الذى هو من صفات الافعال
وعند البعض اسم للمال المودى لانه امرنا بايتنا الزكاة و ايتنا
الايتنا محال انتهى من شرح الخلاطى و في خزانه الاكل يقاتل
على الزكاة كما في الصوم والحج والصلاة انتهى و في شرح الطحا
ومن حال عليه الحول في ماشية فلم يود زكاتها ادى زكاة
الحول الاول منها ثم ينظر الى الباقي منها فان كان نصابا كاملا
يجب والا فلا وكذا هذا في الدراهم والدينار و اموال التجارة
عندنا انتهى زكاة المال حيث المال و زكاة الفطر حيث المال
كما في الملتقط و في خزانه الاكل لو اعطى مسكين واحد صدقة
روس جاز قال الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها فترت
الحاجة في تلخيص الكبرى بقوله ما يحتاج اليه لحفظ و دراسة
وتصحيح من فقه و حديث و اداب لانها كتاب ليس انتهى وحل
له الاخذ في الصحيح كما في الملتقطات قال والمعتمدا ولذلك
قالوا غنى و جبت عليه زكاة و لم يود بهما لم يحل للفقير اخذها

بغير علمه و لو اخذها كان له ان يسترد لو كان قائما و يضمنه
لو كان ثاويا كذا في تلخيص الكبرى و اشار بقوله والمعتمدا
الى ان من امتنع من ادا زكاته و اخذها الامام كرها فوضعها
في اهلها اجزاء لان للامام ولاية اخذ الصدقات فقام
اخذ مقام دفع المالك كذا في شرح الطحاوى قال كل
الصدقات حرام على بنى هاشم زكاة او عمالة الخ اقول هذا
ظاهر الرواية والذى استقر عليه راي الشراح ان الحرمة
كانت في عمده صلح لوصول الخمس اليهم فلما سقط ذلك بموت
حلت لها الصدقة قال الطحاوى بالجواز اخذ انتهى و في
كان لا يجوز في ذلك الوقت انتهى قال والوقف اذا كان موقفا
عليهم كما في الفريض قال وان كان المعجل قد لم يجز و به يفى
اي وان لم تطالبه به حيث كان قادرا قال اودع ما لا و سبه
ثم نذكر لم يجب الزكاة اذا كان المودع من المعارف و في تلخيص
الكبرى و لو اودع رجلا لا يعرفه ثم وجده بعد نسيان فعليه
زكاة ما مضى قال الزكاة واجبة بقدره ميسرة تسقط بهلاك
المال بعد الحول اشار بهذا الى ان الزكاة واجبة في الذمة
لكن المحل هو المال والشئ لا يبقى بعد فوات المحل كالعبد الحرة
اذا مات والشقص الذى فيه الشفعة اذا صار محررا كما في
شرح الخلاطى قال وتحل الصدقة لمن له غلة عقار لا تكفي
وعياله سنة و في خزانه الاكل من له ارض و حوايت لا يدخل
منها ما يكفيه و عياله حلت له الصدقة و انا انظر الى الغلة
الكافية لا الى قيمة ملكه انتهى اقول ومنه يعلم حكم من لم يتر
وجب و وظائف و الله اعلم و في التمر ناشى ستة لا ينبغي
تركها ذكر الحلوانى ينبغي ان لا يوزع الصدقة على جماعة لانه
لا يقع به الاغنا و ذكر الكرخى لا باس به و قيل يكره ذلك
و في جمع الوارد ولى الافضل ان يجمع صدقة نفسه و اولاد
و يصرفه الى واحد و في النوازل و اختلف في تعريف كفاية



الصلاة او صلوات قيل يجوز كما في صدقة الفطر
وقيل لا لانها كفارة فلا يجوز اعطاؤها الى مسكين اقل
من نصف صاع كما في كفارة اليمين واطلق في جمع تفریق
كفارة الصوم والصلاة انتهى وفي خزانة الاكل لو
اعطى مسكين واحد صدقة روس جاز كتاب الصوم
قال في الذخيرة واذا دخل الغبار او الدخان او طعم الادوية
حلقة لا يفسد صومه فيه اشارة انه لو ادخله يفسد
صومه وبه قال بعض المشايخ انتهى وفي شرح الطحاوي
لو دخل الغبار حلقة او الدخان او دخل انفه فوصل الى
الجوف او الدماغ لا يضره لانه لم يصل العين وانما وصل
الاشرو ووصول الاثر لا يضره انتهى قال نذر صوم الابد
فاكل لعذر يفدي لما اكل قال في تلخيص الكبرى لله على صوم
الابد فضعف من صومه لاشغاله بمعيشته فله ان يفطر
ويطعم وفي الظهيرية وان لم يقدر على ذلك لهسرتة اشقر
الله وان لم يقدر لشدة الصيف وحره له ان يفطر وينتظر
زمان الشى فيقضى مكان يوم يوما هذا في حق من لم يقدر
الابد انتهى وفي شرح الطحاوي واعلم بان من افطر في شهر
رمضان بعذر حيص او نفاس او مرض او ما اشبه ذلك من
الامراض والاعذار يجب عليه القضا ولا يجزئ الفدية
الا ان يقع في الياس عن الصوم اما بالكبر او بالموت فحينئذ
يجوز عنه الفدية انتهى وفي التمر تاشي وفي المنقى عن محمد
اوجب على نفسه صوم الابد لم يفد عن يوم العيد وياوم
التشريق في حياته والبلخيون يفدي قال نذر صوم اليوم
الذي يقدم فيه فلان فقدم بعد ما نواه تطوعا ينوب عن النذر
اي يجزيه عنه قال في القنية ولو قال لله على ان اصوم اليوم
الذي يقدم فيه فلان فقدم في يوم نواه تطوعا ينوب عن
النذر ولا يلزمه لنية التطوع شي كرمضان والنذر المعين انتهى

وفي خزانة الاكل لو قال على ان اصوم يوم يقدم فلان
شكر الله واراد به يمينا فقدم في يوم رمضان وهو صائم
لزمه كفارة ولا قضا عليه اما لو لم ينو صوم رمضان فما
صام من يومه بر في يمينه ولا شي مع انه يقع صومه لم يقا
انتهى قال والافضل فطره مطلقا حتى لو صامه عن صوم اخر
وجب عليه يكون مكرها دون الاول في الكراهة كما في خزانة
الاكل قال وان كان من جنسه واجب على التقيين اي كل فرد
فرد هذا راى بعض المشايخ وقول الطرق الاخر لا بد فيه من
كونه قرينة مقصودة وفي المحيط الرضوى اذا نذر لله تعالى
بما هو قرينة مقصودة كالصوم والصلاة يصح ويلزم الوفا
به وان نذر بما ليس بقرينة مقصودة كقيادة المريض وتشيع
الجنائز وقرآءة القران والتسبيح ونحوه لا يصح النذر لانها ليست
بقرينة مقصودة بنفسها على ان الشرع ما ورد بايجابها مقصودا
انتهى وفي المعراج النذر بالشي انما يصح اذا كان من جنسه
واجب لله تعالى او شتم على الواجب قال راى صايبا ياكل
ناسيا يجبره اي يكره ان لا يجبره قال الا اذا كان يضعف عنه
اي يضعف بالصوم وبالاكل يتقوى على سائر الفرائض
يسعه ان لا يجبره فان ما يفعله الصائم ليس بمعصية عند اكثر
العلماء كما في تلخيص الكبرى وفي الملتقط اذا راى صايبا ياكل
ناسيا يجبره الا اذا كان يضعف عنه فاذا اكل يتقوى عليه
لا يجبره وفي خزانة الاكل يمكن ان لا يجبره الا اذا كان راى
به ضعفا لا يتقوى على الصوم الى الليل انتهى وفي الثا ثا خانة
من اصبح في رمضان وهو مقيم لا ينوي الصوم فاكل وشرب
فلا كفارة وفي الذخيرة وقال زفر جيب الكفارة وقال ابو
يوسف ان اكل قبل الزوال فعليه الكفارة وان اكل بعد
فلا كفارة عليه قال في الذخيرة في قولهم وفي شرح الطحاوي
ومن اصبح في رمضان ولم ينو الصوم في الليلة التي قبله ثم

اكل متعمدا او شرب فعليه قضا ذلك ولا كفارة عليه في قول ابن حنيفة لان الكفارة انما تجب بافساد الصوم ولم يوجد لان الصوم لا يجوز الا بالنية وقال ابو يوسف ومحمد ان كان فطانه قبل الزوال فعليه الكفارة لانه كان يمكن ان ينوي فيكون صايما وان كان افطاره بعد الزوال فعليه القضا ولا كفارة عليه بالاجماع كتاب الحج قال يكره الحج على الحمار ذال هذا ان الحمار من جملة الراحلة قاله الولوالجية ولو حج المانور على حمار يكره له ذلك والمحل افضل لان النفقة فيه اكثر وفي حاشية شيخ مشايخنا خص بعضهم الكراهة بخصوص الوقوف على الحمار وعلل بان الشيطان يترامى كثيرا للحمار ومن ثم تندب الاستعاذة من الشيطان عند نهيق الحمار وحالة الوقوف هي افضل مواطن الحج واشرفها نية وبما ذكرناه ولا علمت ان من قال ان الحمار وغيره لا يعد من جملة الراحلة قصور والله اعلم كتاب النكاح قال في بيته الدهر ذكر السرخسي في باب النكاح بغير شهود ان رسول الله صلعم كان مخصوصا بالنكاح بغير شهود انهم وفي فروق المحبوبي ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة لا يصح في الرواية المتخاوة ولو قال لعبد او امته نصفك حر يعتق كله وكذا الطلاق والفرق ان المحرم مع المبيح اذا اجتمعا يغلب المحرم على المبيح بالنسب ما اجتمع الحلال والحرام في شئ الا وقد غلب الحرام الحلال ففي العتاق والطلاق هما محرمان فيكلاهما تغلبا للمحرم والنكاح محل له فيغلب عدم النكاح في النصف الاخر والله اعلم قال مشايخنا اذا اضيف عقد النكاح الى ظهر المرأة او بطنها ان الاشبه بمذهب اصحابنا انه لا ينفقد النكاح انهم وفي خزائن المغنيين جرت العادة بين الناس ان في مجلس العقد يتولى رجلين ان هذا وكيل المرأة بالنكاح ويعقد ولا يجوز للسامعين ان يشهدوا ان هذه منكوحه لان بذلك القول لم تثبت وكالة

لعدم

لعدم الدعوى وقضا القاضى لكن اذا عقدوا ثم حصل لهم العلم بانه وكيل جاز لهم ان يشهدوا ان هذه منكوحه لانه عين العقد ولو حصل للشهود العلم بالتسامع بان وكيل تثبت الوكالة ايضا لان النكاح كما ثبت بالتسامع بالوكالة يثبت بالتسامع ايضا انتهى وفي المعراج المحسب مكارم الاخلاق قاله في المحيط واعتبار الكفاة وقت النكاح لا استمرارها بعد النكاح قال ما ثبت لجماعه فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل وهي ان كل حق لا يجزى اذا ثبت لجماعه ثبت في حق كل واحد كان ليس معه غيره كما في المصنف ذكر المولى ثلاثا وزدت عليها ثلاثا اخر قال في الاجناس وفي كتاب دعوى الاصل اذا قال احد هذين الصبيين ابني اجبر على البيان فان مات قبل البيان فقال واحد من ورثته هذا ابن الميت ثبت نسبه ولا يلتفت الى نحو الباقيين واما في الاملا رواية سليمان لا يثبت النسب حتى تجتمع الورثة كلهم على انه ابن الميت والله اعلم والثانية قال في الولوالجية لو سرق سرقات فرغ بعضهم فقطع فاقطع للكل وسقط الضمان في جميع ذلك وان لم يجامعوا وقال ابو يوسف ومحمد سقط الضمان في حق السرقة التي خوصم فيها انتهى وفي شرح الطحاوي ولو سرق سرقات مختلفة فرغ احدهم وقطع له كان ذلك للسرقة كلها لان الحد طهرة فيندخل بعضه في بعض كما لو زنى مرارا او قذف انا سا او افطر في شهر رمضان مرارا تكفيه كفارة واحدة والثالثة في القنية يجوز لاحد الاوليا المستونين في الدرجة ان ينفرد بالا اعتراض اذا سكت الباقيون وتزاد سابعة قال في الظهيرية فاذا مات الولى وترك مكاتباً وورثه فاراد بعضهم ان يرد المكاتب في الرق بسبب عجزه قبل ان يخطوا جميعا له ذلك انتهى قال والصواب ان الحق اذا كان مالا يجزى فانه يثبت لكل على الكمال فيتصرف احدهم كصرف الكل كما في

التمرقاشي وفي المحيط الرضوي لنا قوله صلعم في الويين
اذا زوجها فالاول احق لانه وجد سبب ثبوت الولاية
في حق كل واحد منهم كمالا وهو القرابة وانما مما لا يتجزى فابنا
الولاية لكل واحد منهم كمالا كما في الامان فان زوجها ولم
يعلم الاول يفرق في الكل لان تصحيح احدهما ليس باولى من
الآخر وقال في التخرير شرح الجامع الكبير من الصيد المحكم
متى تعلق بسبب لا يتجزى فالحكم ايضا لا يتجزى والنكاح
لا يتجزى بل يثبت لكل واحد على سبيل الكمال كاحد الاوليا
في النكاح لان السبب هو القرابة وانما لا يتجزى والنكاح
لا يتجزى وكذلك الامان اذا وجد من جماعة يضاف الى كل
واحد منهم كمالا كالعشرة اذا قتلوا رجلا يقتلون لهذا المعنى
لان القتل لا يتجزى فاصنف الى كل واحد منهم ليظهر من هذا
اذا قتلوا واحدا خطأ فعليه دية واحدة اعتبارا للمحل لان الدية
بل المحل وانه واحد على كل واحد كفارة على حدة لان الكفارة
لا يتجزى والسبب لا يتجزى وهو القتل فاصنف الى كل
واحد منهم كمالا في حق الكفارة انتهى وفي شرح الطحاوي
العفو عن عشر الدم او ثلثه يصير عفوا عن الكل قال
والاستخدام في المملوك مما يتجزى ولذلك قال في خزائن الاكل
عبد بين رجلين استخدمه احدهما فملك لم يضمن وفي البيهقي
خادم مشترك بين الاثنين احدهما غاب بجور للمحاضران
يستخدم بحصته وفي الدابة لا للنفقات في الركوب ولو هلكت
باستعمالها في الركوب وحمل المتاع يضمن بضيب شريكه
هلاك العبد باستخدام احدهما اختلاق المشايخ انتهى
وفي نسخة صحيحة الاستخدام في المملوك مما لا يتجزى والصواب
ما اشتهاه قال الفرق ثلاث عشرة فرقة وتزداد واحدة
قال في خزائن الاكل ولو شهدا على انه طلقها فلا تجوز
فرق بينهما وقال في النصف والفرق بغير طلاق على ستة

عشر وجهها قال سبعة منها تحتاج الى القضا وستة لا
والفرق ان كل فرقة تبتنى على سبب حتى يتوقف على القضا
وكل فرقة تبتنى على سبب جلي لا يتوقف على القضا كما في تليج
المحيوي قال وباباء الزوج عن الاسلام ليس هذا بقيد قال
في الذخيرة وان كان الكافر هو مجوسية والزوج اسلم وعرض
عليها الاسلام فابت ان تسلم فرق بينهما سوا كانت المرأة
كبيرة او صغيرة فاقلة ويكون هذه الفرقة بغير طلاق اجماعا
ولا يقع الا بقضاق القاضي ايضا وفي شرح الخلاطى للتخيض اذا
فرق بابا الزوج وكان صغيرا قيل لا يكون طلاقا لان الشئ
ليس من اهله والاصح انه يكون طلاقا لتقرر السبب كالمجب
قال وفي النكاح الفاسد قال في الذخيرة قال شيخ الاسلام
المذهب عند علمائنا ان النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة او
الرضاع بل يفسد حتى لو وطئها قبل التفريق لا يجب عليه
الحدا شتبه عليه ولم يشتهه نص عليه محمد في الاصل اقول
وتزاد سابعة قال ابو يوسف لو ان امة تزوجت بغير اذن
المولى ثم فسخت النكاح قبل ان يجيز المولى جاز فسختها ولو تزوجت
نفسها من اخر صار فسختها ولو فسح المولى جاز فان وطئها المولى
او باعها او وهبها او قبلها بشهوة صار فسحا علم به او لم يعلم
انتهى من شرح العيون قال النكاح يقبل الفسخ قبل التام لا بعده
والذي ذكره ابن مازة في شرحه على الجامع الكبير بنص عقد
النكاح يحتمل الفسخ في الجملة الا ترى انه يفسخ بعدم الكفارة
وخيار الادراك وخيار العتق انتهى وفي الوالوجية الردة والطلاق
قبل الدخول فسح لا ارتفاع النكاح قبل حصول المقصود فحفل
كان لم يكن وفي الميشتي واذا تجسست امرأة الكافية بحرر وطئها
وافسخ نكاحها انتهى فهذا نص في كون النكاح يقبل الفسخ
لكن وقع في البدايع ما يدفع هذا الثاني حيث قلل الفرقة
في النكاح قد تكون من طريق الفسخ من ضرورة لا مقصودا

اذ النكاح لا يمتثل الفسخ مقصودا عندنا انتهى وياتي
مزيد بيان عند قوله قبل التمام لا بعده قال الا في المسئلة
فيقبله بعد ردة احدها وملك احدها الا قول هذا
المحصرة في حيز المنع لما علمته والله اعلم قال يكمل المهر باربعة
بالدخول وبالخلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه
سابقا وبموت احدها قال في التجنيس رجل قال لامرأته
ان خلوت بك فانت طالق فخلت بها وقع الطلاق وعليه
نصف المهر لان الطلاق وقع عقب الخلوة بلا فصل فلم
يكن متمكنا من الوطى حتى يقيم التمكّن مقام الوطى انتهى
وفي الخلاصة ولم يذكر العدة وينبغي ان لا تجب لانه لا يمكنه
الوطى في تلك الساعة وفي خزائنه الاكمل لودفع امرانه حتى
ذهبت عذرتهم ثم طلقها قبل الخلوة فلها نصف المهر عندنا
حينئذ وعندنا جميع الصداق اما لو ذهبت بدفع اجنبي
تنصف المهر على الزوج ونصفه على الاجنبي انتهى وذكر قبل
هذا رجل عجز عن افضاض امراته البكر فاقضها بالاصبع
يجب ارش الحج مع المهر انتهى قال للزوج ان يضرب امرأته
على ربيعة الحرة وفي نسخة زوجته اى اربعة امور تاديبا
وليس له ان يضرب ضربا فاحشا الضرب الفاحش ان
يكسر العظم او يحرق الجلد او يسوده وان لا يلي ذلك على امرأته
وقيل الفاحش المولم الا ان هذا ليس بصحيح كذا في الثاقبان
من الكفالة انتهى الاول والثاني يخل بما هو المقصود من النكاح
والثالث والرابع معصية كذا في التجنيس قال ينفق النكاح
بما افاد ملك العين للحال الا في لفظ المتعة اقول وتزادما
لو طلب من امرأة زنى فقالت وهبت نفسي وقبل الزنى كما
وان كان ذلك معضرا شهودا كما في تلخيص الكبرى قال تزوجها
على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر لان البكارة لا تنقضي
بالنكاح والمهر مقابل بالبيع لا بالبكارة بخلاف من البيع في

الجارية كما في مخاربات النوازل وفي الكفاية ولو اشترى
امة بشرط انها بكر له ردها لو وجدها بغير هذه الصفة
قلنا قد قيل لا يكون له ولاية الرد اذا اشترى ان عذرا
زالت بالوثبة ولانها بكر لكنها ليست بعذرا والمعتاد بين
الناس انهم يريدون باشتراط البكارة في المشتري صفة
العذرة والحكم هنا تعلق باليجاد بالبكارة وهما قايما انتهى
وفي عمدة الفتاوى ولو قال ما وجدتها بكر او قالت بل كنت
بكر اقول قوله قال في مسند العلامة الاوغاني وفي رواية
لم اجدها عذرا قال لاحد عليه وبه ناخذ انتهى تمتة شك
في امرها فانها تمتن قال بعضهم تو مرحتي بتول على الجدار
فان امكنا ان ترمى بيوها على الجدار فهي بكر والا فهي ثيب قال
بعض تمتن بيضة اديك فان وسعتما فهي ثيب وان لم تسهما
فهي بكر كما في السراج وفي الخلاصة الامتحان بيض الحمام
والديك قال رحمه الله تعالى هل يسع ام لا قال سمعت ثقة
ان الامتحان بيضة الحمامة المقشرة انتهى من البيوع وفي
خزانة الفتاوى وكيف يعرف انها بكر او ثيب قبل ان امكنا
ان تبول على الجدار فبكر والا فثيب وقيل تكسر البيضة
وتصب فرجها فان دخلت فثيب والا فبكر انتهى قال
والعذرة تذهب باشيا فيحسن الظن بهما عذرة المرأة بكارتها
قال وللزوجة ان تطالب الزوج بالوطى لانه حقها ويجبر عليه
في الحكم مرة والزيادة تجب فيما بينه وبين الله لا في الحكم عندنا
وقيل تجب كذا في البدائع ولم يبين حد الزيادة على المرأة
ولا يمكن ان يقال كلما طلت لانه موقوف على شهوتها كما
اوضح رمز قال ينظر الى مجمل مثلها من مثله اى في مثل هذا
المهر كما في مختصر الظهيرية قال واما نصف المسمى فلا يعتد به
على الصحيح وكذا ربعة او خمسة وانما ينظر في ذلك الى
المتعارف لان الثابت عرفا كالثابت شرعا وفي عمدة الفتاوى

اذ تزوج على الف موجد والاجل معلوم لمس لها ان
تطالب قتل محل الاجل وان لم يكن الاجل معلوما فالناجل
باطل ولها ان تطلبه بتجديل المتعارف والباقي بعد الطلاق
وبعد الموت ولو طالبت به بالباقي في الحال يامر القاضى بالتسليم
ولا يجبره ولا يجسه قال الفقير لا يكون كفو للغنية كبيرة او صغيرة
الا ان يكون عالما او شريفا كذا في الملتقط قال في شرح المختار
للسمديسي قال بعضهم اذا كان الرجل ذاهبا كسلطان والعالم
يكون كفوا للعربية والعلوية والاصح انه لا يكون كفوا للعلوية
انتهى مولاة بنى هاشم اذا تزوجت نفسها من مولى العربي يكون
كفوا وكان لمعتقها حق التعرض كذا في شرح الطحاوي قال
لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مراة تطلب
الذي في الملتقط محكي بصيغة وقيل لا ينبغي وقيد كون
المراة تطلب نفسها وتطلب ذلك وفي شرح الطحاوي
الولي اذا امتنع من تزويج الصغيرة وقد وجد لها خاطب
كفو كان للقاضي ان يزوجه الا انه وفي ذلك اضرار
بها انتهى وفي التمرناشي العقد والفسخ داخل في ولاية القاضي
بدليل انه يزوج امة الصغير ويفرق بخيار البلوغ فاذا
كانا داخلين في ولايته فاذا قضى فقد قضى في مجتهده فنفذ
ظاهرا وباطنا كما في تفريقه باللعان وفسخه البع بعد الخالف
وان كان يعلم ان احدهما كاذب انتهى وفي العنابية والقاضي
ان يفسخ بعد الكفاة في صغرها وخيار البلوغ وينصب عمها
خصما قال مجيب من خدع بنت رجل او امراته واخرجهما من
منزله حتى ياتي بها او يعلم موتها كذا في الملتقط وفي الوالدية
من غضب صبيا وغاب عن يده ولا يدري اقتل ام لا يجبس
القاصب حتى يحيى به او يعلم انه قد مات لانه واجب الرد
كالدابة انتهى وفي الذخيرة من الاجارة ولو صنع الصبي
من يدها او وقع فمات او سرق من حلي الصبي او ثيابه

فلا ضمان على الظير انتهى قال فلا يجوز خلوا النكاح عن
الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا في صغيرة زوجها
الاب والجد ومجورة ظاهر المتون انه في الصغيرة باطل
وجزم في النهر بان الحق انه موقوف فتعين ان مراده بلا
يجوز لا ينفذ لان المنقول في المجورة اذا تزوجت بدون
مهر مثلها انه لا يجوز ويخبر الزوج ان شا كل لها مهر مثلها
والا فزق القاضي بينهما كما في الذخيرة واما موكلة المعينة
فقال في الوالدية والظهيرية وغيرها ان المرأة اذا ولكت
رجلا ان يزوجهما بالف درهم فزوجها بخمس اية بخمسة الشهور
ان النكاح موقوف حتى لو رضيت جاز انتهى وفي الثا نار خانية
واذا ولكت المرأة ان يزوجهما من فلان باربعماية درهم
فزوجها الوكيل واقامت معه سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل
زوجها منه بدينار وصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج
يقران المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار ان شات اجازت
النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وان شات ردت له ولها
عليه مهر مثلها بالتمام بلوغ ولا نفقة لها في العدة وان كان
الزوج منكر لذلك ووقع الاختلاف بينهما فكذلك الجواب
ايضا وفي الخانية وان كان الزوج يدعي التوكيل بدينار
تنكر كان القول مع اليمين وهذا امر محتاط فيه وينبغي ان
يشهد على امرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذلك
الولي اذا كانت بالغة يفعل ما يفعل الوكيل انتهى ثم قال
في الظهيرية وهذا دليل على ان الدخول في النكاح الموقوف
يوجب مهر المثل انتهى قلت قال في الوالدية في تعليل
مسئلة من قال لغيره تزوج هذه المرأة فانها حرة فتزوجها
وولدت منه فاذا هي امة لم ياذن مولاهما ضمن الزوج
الاقل من مهر المثل ومن المسمى وقمة الولد اما وجوب الاقل
من مهر المثل ومن المسمى لانه دخل في نكاح موقوف ولان الولد

ولد المغرور وهو حر بالقيمة انتهى قال النكاح لا يقبل
الفسخ بعد التمام هكذا ذكروا اقول يمكن الجمع بينهما لما قد
عن البدائع والمصنف انه يقبل الفسخ لا مقصود ابل لغيره
ومرادهم من كونه لا يقبل الفسخ اي مقصودا كما في ساير
العقود والله اعلم واقول لعل المراد من قولهم قبل التمام
اي قبل اللزوم بدليل ما في المصنف في مقالة الامام جوزان
يكون العقد صحيحا ولا يكون لازما كما اذا نكحت من غير كفو وكما
اذا عقد غير الاب والجد والله اعلم فرأيت في المستصفي
الرد بالغيب فسخ العقد بعد تمامه والنكاح فرأيت في المعراج
بعد التمام واللزوم لا يحتمل الفسخ بالاقالة وكذا ملك لان
النكاح ملك ضروري لا يظهر في حق النقل الى الغير ولا
في حق الانتقال الى الورثة وانما اظهره الشرع في حق الطلاق
فيخلص عن عمدة النكاح عند عدم موافقة الاخلاق وفي
لا يقضى ظهوره في حق الفسخ بعد تمامه لانه لا ضرورة بخلاف
الفسخ بعدم الكفارة او بخيار البلوغ فانه فسخ قبل تمامه
محل فيكون في معنى الامتناع من تمامه وكذلك الفسخ
بخيار العتق فانه امتناع من التزام زيادة الملك **تمت**
قال في الحاوي الحصري وعن ابى بكر للزوج ان يعلق
الباب عليها من الزوار المحارم غير الابوين انتهى وتلخيص
الكبرى والامة اذا قدرت على الكعب بالحنز والحياطة
تومر بالكعب انتهى وزاد في الوالوجية اذا كانت قادرة
على الحنز وغسل الثياب انتهى وبهذا علم من انواع الكعب
الحنز والحياطة وفي المحيط الرضوي من دعوى النكاح
الولي يضم المعتق الصغير والكبير الى نفسه اذا خاف عليهما
وقاء لحقه ليقوم بخدمته انتهى وحد المشناه ان تكون بنت تسع
سنين فصاعدا وعليه الفتوى وعن الفضلي ينبغي للمعتق ان
يفتي في بنت تسع او ثمان انهما حرم الا اذا بلغ السابل وقال انما

عبلة ضجة فحينذ يفتى بالحرمه كذا في الكامل مصنف
في مقالة ابى يوسف انتهى كتاب الطلاق قال في
الحاوي القدسي تعليق الطلاق با مر موجود تجيز وكذا
تعليقه با مر مستحيل واما تعليقه با مر كاي لا محالة او با مر
قد يكون جائزا فلا يقع حتى يوجد ولا يجب على الزوج عقد
امرانه قبل وجوده انتهى وفي شرح الجامع للحصري لو قال
لا جنبيه انت طالق في نكاح فتزوجها لا يقع كما لو قال
انت طالق مع نكاحك انتهى وفي الحاوي انت طالق مع
موتى او موتك ليس بشئ انتهى وفي الذخيرة واذا اشترى
منكوحته ثم طلقها لا يقع الطلاق لان الطلاق انما
يقع في النكاح او في العدة ولا نكاح هنا ولا عدة وفيها
لو قال لها انت طالق واحدة ونصفها او قال واحدة
وربعها واحدة لان ذكر النصف والرابع مضافا الى الواحدة
الموقعة تكون الهاكناية عن المذكور او لا وقد وقعت الاولى
بجملتها فلا ينصورا يقاعها ثانيا انتهى وفي الثا فارخانية
ادعى على امرأة ان هذه امرأتى تزوجتهما في غرة شهر كذا
واقام على ذلك بيينة فاقامت المرأة بيينة انه اقرب هذا
الثا يخرج بثلاثة اشهر انما حرام عليه وانما ليست بامراته
اقرارا صحيحا فهذا دفع صحيح حتى يحلف بالله ما اردت
الطلاق فان نكل تندفع الحضومة عن المرأة والله اعلم
وفي قاضي خان قال لامرأة انت منى ثلاثا ان نوى الطلاق
طلقت ثلاثا وان قال لم انا الطلاق ان كان ذلك في مذكرة
الطلاق لم يصدق قضا وان لم يكن في حال مذكرة الطلاق
قالوا يخشى انه لا يصدق قضا انتهى وفي الوالوجية رجل قال
لامرأة انت ثلاث واضم الطلاق ان اضم بالثلاث الطلاق
لا يقع وان اضم بالثلاث واضم الطلاق يقع فانه شك انه
اقي بالوجه الاول ام بالثاني يوخذ بالوجه الاول حكما

وبالثاني نثرها وثقة احتياطا ومنها ولو قال لامرأة
كوني طالق عن محمد انه قال اراه واقعا وكذلك لو قال
لامته كوني حرة لانه صريح في الطلاق والعناق انتهى
وفي الثاثر خانية ناقلا عن الذخيرة اذا قال لامرأة كوني
غدا طالق لم يصح بخلاف كوني انتهى وفي خزانة الاكمل
قال محمد اطلق اراه واقعا بمنزلة كوني طالق ولم يقع اكثر
من واحدة وان نوى وفي العتبية من النكاح ولو قالت
لا اكون زوجة لك فقال نعم لا يصح انتهى لو قال لامرأته
طلق نفسك فقالت فهم لا تطلق كذا في مخضر الظهيرية
من البيوع قال السكران كالصاحي اى اذا سكر من الخمر وغيره
من الاشرية وهذا اذا سكر بفعل محظور اما اذا سكر بفعل
غير محظور بان اكره على شرب الخمر فشرب وسكر فحكمه في
التصرفات وحكم المجنون سوا قال في العاديه قال في نفاذ
تصرفاته كالتلاق والعناق والاقرار بالدين وتزوج
الصغير والصغيرة والاقراض والاستقراض والهبة
والصدقة اذا قبضه الموهوب والمصدق عليه وبم اخذ
عامة المشايخ قال الا في الاقرار بالحدود والخالصة قال
في التجنيس السكران اذا زنا وشرب في حال سكره حد ولو اقر
بالحدود في حال سكره لم يجد لان الانشا غير محتمل والاقرار
محتمل فاعتبر هذا الاحتمال في الاقرار بالحدود وفي رده
لا غير قال والردة يعنى لا تبين امراته كما في الذخيرة وفي
الخالصة ورايت في موضع عند ابى يوسف ان رده
ردة ويصير كافرا قول ينبغي ان يحتاط في امر الزوجه على
هذه الرواية والله اعلم وفي التنف اذا ارتد في سكره لا
تطلق امرأته حتى يصح فبقال له انك قد كرت في سكرك
فاذا ثبت على ذلك تطلق امرأته والا فلا تطلق انتهى
قال النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق باطلاق

وفي العتق باجرة لان النداء للاستحضار الا اذا خرج على
وجه الصفة عرفا وصفة يمكن اثباتها عن جهته فقوله
يا حري اطلق وصف للمحل واثباتها والصفة توجب التحقيق
في الموصوف كما في شرح التلخيص قال وفي الحدود يازانية
فان كانت زوجته يجب اللعان ومن الاجانب يجب الحدود
احتمل الاستحضار لان الحدود ما يجب لدفع العارض للفظ
وانما يلحقه العار بالنسبة لاثبات الوصف لانه لو تعلق
بالوصف الثابت لا يجب الحد ولانه يتعلق باللفظ ويراد
به الفذف والتعير عرفا ولا كذلك الرد بالعب لان
يتعلق بالحقيقة لا باللفظ كما في شرح التلخيص قال وفي
العتق يا حري اطلق الحكم في ياحرو وهو مقيد بما اذا كان عالما
بانه ملكه لما في البحر الزاخر ولو زاحمته امرأة في الطريق
فقال يا حري ياحرة فبانت امته لا تفتق انتهى وفي الاجناس
لو قال يا عتيق او يا مولاي عتيق ولو قال يا حري انت عتيق
في القضا وقيد بيا حري لانه لو قال لعبد يا ابني لا يفتق كما
في خزانة الاكمل وفي الوالوجية ولو قال يا ابني لا يفتق لان
المقصود اعلام المنادى لا تحقيق معنى النداء فيه ولو قال
يا مالكي لا يفتق لانه ذكر للتعظيم وفي الايضاح قال لعبد
يا ابني لم يفتق وذكر كان الحافظ يقول بان الصحيح العتق
في البتة بالنداء في عن ابى حنيفة يفتق وذكر محمد لا
وهو الصحيح كذا في التمرقاشي قال قطع المشتري بقول
البايع لا يردده لانه للاعلام لا للتحقيق قال في شرح التلخيص
فان اقام المشتري البيعة ان البايع كان للجارية قبل البيع
يا زانية او هذه الزانية فعلت كذا لا يقبل ذلك وليس له
ان يردّها اليه لان النداء للاستحضار واذا قرن بالوصف
الفعل يراد به السبب والمجازاة انتهى قال ولد الملا عنة
لا يفتق نسبه في جميع الاحكام بل نسبه مقطوع من وجه

دون وجه وهو كالموقوف حتى لو ادعاه غيره لا يثبت
نسبه منه والملاعن اذا الكذب نفسه ثبت منه فكان
كالموقوف فيعتبر هذا النسب ثانيا فيما يحتاج فيه كالمسائل
الاربعة كذا في الفناوى الصغرى قال الا في حكمين الارث
والنفقة اى لا يعتبر فيها لان وجودها بحكم نسب ثابت من كل
وجه وليس يحتاج فيه كذا في الصغرى قال الحصري في شرح
الجامع الا ترى ان حرمة المناكحة ثابتة في المخلوق من ماء
الزنا مع انه لا يثبت النسب بحال فهذا اولى قال والصبى
لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت فعرض عليه ميمرا فاني وقع
الطلاق على الصحيح اى فالواقع بالتفريق طلاقا فالبعض
مشايخنا لانه ليس من اهله وقد منا ان الاصح هو الوقوع
لنقرر السبب قال المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للحال
قال في التحرير للحصري التعليلات ليست باسباب في الحال
عندنا وانما تصير سببا عند وجود الشرط قال والمضاف
ينعقد الخ قال في التحرير والفرق بين التعلق والاضافة
ان المعلق بشرط موصوف بصفة تقع بعد وجود الصفة
والمضاف الى وقت موصوف بصفة يقع مقارنا للصفة
لان المعلق بالشرط ليس بسبب قبل وجود الشرط حال
صيروته شرطا ثم يثبت الحكم بعده لان الحكم لا يتقارن
السبب اما الاضافة الى وقت سبب للحال لانعدام كلمة
الشرط وانما يتاخر الحكم الى وقت مخصوص فاذا وجد الوقت
ثبت مقارنا له ولانه ليس بشرط لانعدام كلمة الشرط لكنه في
معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف على وجوده فمن حيث
انه ليس بشرط لا يتاخر الحكم عنه ومن حيث انه في معنى
الشرط لا ينزل في الحال ويقع مقارنا لانه من باب الاضافة
بخلاف المعلق بالشرط قال في التمرقاشي وفي التفريق
قال لعبد اعترق نفسك غدا لم يجز بيعه بعهه انتهى وهذا

لانه موجد للشرط والموجد للشرط ليس بشرط انتهى قال
فاذا قال انت حر غدا لم يملك بيعه اليوم قال في شرح
الطحاوى اذا قال اذا جا غدا فانت حرة بالف فانه يصح ويجل
وطيها قبل القبول كما لو حلف بعقبتها انتهى ولم يجز المولى
فيه خلافا واختلف في الاجارة المضافة الى وقت المستقبل
اذا باعه قبل مجي الوقت المضاف اليه الاجارة هل ينعقد
بيعه فيه روايتان في رواية ينفذ وفي رواية لا ينفذ كما
الحصري وجزم في الوالوجية بالنفوذ وتقص الاجارة
لان الدار ليس في ملكه في الغد وفي شرح الطحاوى ومن
قال لعبد انت حر اليوم او غدا لم يعتق مالم يجي الغد لان
يوقع مولاة عليه العتق اليوم بقوله انت حر اليوم والحجة
في هذا ان القول المضاف الى وقتين ينزل باول الوقتين
والمعلق بالفعلين ينزل باخر الفعلين والمعلق باحد الوقتين
ينزل باخر الوقتين والمعلق باحد الفعلين ينزل باولهما
فاذا جمع بين فعل ووقت فادخل بينهما حرف اوفاء
وجد الفعل ولا يقع وان وجد الوقت اولا لا يقع حتى يجر
الفعل وروى عن ابى يوسف انه قال يتعلق باسببها
وجود اذا قال انت حر اذا قدم فلان وفلان فان لم يقدم
فلا يقع لانه معلق بالفعلين فلا ينزل الا باخرها لان المعلق
بالشرط لا ينزل الا بكامله وكاله اخره ولو قال انت طالق
ان قدم فلان او فلان فقدم احدها يقع الطلاق لانه
علق الطلاق باحدهما وقد وجد ولو قال انت حر اليوم
وغدا يعتق اليوم لانه اوقع العتاق في الوقتين فاذا وقع
في اليوم كان واقعا في الغد واذا وقع في الغد لا يكون
واقعا في اليوم ولو قال انت حر اليوم او غدا يعتق غدا
لانه اوقع العتاق في احد الوقتين فلو اوقعناه في اليوم كان
واقعا في الوقتين لاني احدهما ولو قال انت حر اذا قدم فلا

او اذا جا غدا فان قدم قبل محي غدا عتق وان جاء غدا
فلا لا يعتق حتى يقدم فلان وعلى قول ابى يوسف على
على الرواية التي ذكرنا عتق انتهى وفي الصغرى من العتق
رجل قال هذه امتي ان احثت الي بيعها ابيعها وان بقيت
بعد موتي فهي حرة فباعها جاز كذا الفيت والمشاخ
بسر قند انتهى وفي الثا ثا ر خانية اذا قال لعبد انت
حر على ان بد الى رد ذلك جاز العتق وبطل الشرط
انتهى وفي شرح الطحاوي من الايمان والاستتاء قوله
ان شاء الله او قال الا ان يشا او قال الا ان يبدولي غير
هذا او يقول الا ان اري غير هذا او قال سوى هذا
او نحو انتهى قال وملكه اذا قال اذا جا غدا قال في شرح
الطحاوي ويجوز بيع العبد واخراجه من ملكه في العتق
المعلق بالشرط قبل وجود الشرط لان تعليق العتق
بالشرط لا يزيل ملكه وهو ان يقول اذا دخلت الدار
فانت حر وغير ذلك من الشروط وفي شرح مختصر الطحاوي
للخصاف والمعلق بالشرط لا يقع الا بعد وجوده قال
ولا يجب على قابله اعتزال امراته قبل ان يكون ذلك الشيء
الذي اصنف اليه الطلاق لان الزوجية قائمة قبل
وقوع الطلاق والحمل بهما والحرمة بزوالها ولا نزول
حتى يقع المعلق انتهى قال قالوا الا يصح تعليق باطل بالشرط
بان قال من له الخيار ان لم افعل كذا فقد ابطلت خيارى
كان ذلك باطلا ولا يبطل خياره وكذا في خيار العيب
ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خيارى لا يبطل خياره قال
وقالوا وقال اذا جا غدا فقد ابطلت خيارى او قال
ابطلته غدا جا غدا بطل خياره قال في الحانية ذكر في
المنقاة انه يبطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا
وقف محي لا محالة بخلاف الأول اقول ضليه فلا استثناء

في التحقيق لان التعليق با مر كاي ن تجيز كما هو مقرر قال
القول له ان اختلفا في وجود الشرط لانه متمسك بالأصل
وهو عدم الشرط ولا ينكر وقوع الطلاق وزوال الملك
وهي تدعيه كما في الشروح وفي البرازية فاقلا عن الخبر
جعل امرها بيدها ان لم يعطها كذا في يوم كذا ثم اختلفا في
الاعطاء وعدمه بعد الوقت فالقول له في عدم الطلاق
ولها في حق عدم اخذ ذلك الشيء انتهى وفي الصيرفة
قال ان ذهبت الى بيت امي بغير اذنك فانت طالق فاد
اذنها وانكرت فالقول له لانه ينكر وقوع الطلاق انتهى
وفي البرازية قال ان شربت مسكرا بغير اذن فامر ك
بيدك ثم اختلفا في الاذن فالقول له والبينة لها وفيه من
الخلع طلق امراتي بشرط ان لا تخرج من المنزل شبا فقبل
والزوج يقول انك خرجت وهي تقول لم اخرج فالقول
له كاف فلا يقع في الحث وفي خزانة الاكل طلقتك باف
قال قبلت وقال ما قبلت فالقول قوله اما بعثك طلاقا
بالف فالقول فيه قولها وفيها ولو ادعى الزوج تعليق طلاق
وهي تدعى الارسال فالقول قول الزوج قال الا في سابل
لو علقه بعد وصول نفقتها شهرا فادعا وانكرت فالقول
لها في المال والطلاق على الصحيح كما في الخلاصة اقول
هذا الاستثناء مفرغ عما صح في الفناوى من ان القول
لها فيما اذا اختلفا في وجود الشرط اما على ما اختاره
اهل المتون فلا استثناء الا اذا خصص ذلك بمسئلة
النفقة والذي نقله عن الخلاصة خلاف الذي رايناه
فيها فلينا مل قال كقوله للعبد اذا احتلت فانت حر
فقال احتلت وقع باجاره كذا في المحيط حكى الوقوع بالخطا
في الظهيرية بصيغة التمريض وقدم في قاضي خان القول
بعدم تصديقه وقيد بما اذا كان عمره اربعة عشر سنة

ونضه رجل له امرأة ابنة عشر سنة و غلام على سمنها
ايضا فقال للمرأة ان حضت فانت طالق وقال للغلام
اذا احتلت فانت حرفانه تصدق المرأة ولا يصدق الغلام
وقيل بانه يصدق انتهى قال و فرق بينهما في الخائبة بامكان
النظر الى خروج المنى هذا على رواية هشام وفي رواية
انه يصدق الغلام وهي الاصح لان الاخلام لا يعرف غيره
كالحيض كما في الايمان من المحيط قال في الولو الجية اذا شهد
شاهدان ان هذا الغلام مدرك قبلت شهادتهما وكذا
لو قالوا رايناه يحتمل لانهم شهدوا على امركاين في وقته
وليسوا بمقيمين في ذلك انتهى قال كل امرأة ائروجهماحت
بالمبانة عندها خلا قال الثاني لعموم اللفظ وعند ابي يوسف
لا تطلق لانه الظاهر انه لا يرد هاهنا اليمين كذا في قاضي
خان وفي الوقعات من العناق رجل قال لمكاتبه انت عبد
فانت حر لا تعتق لان في كونه عبدا قصورا فصار كما لو طلق
امرأته طلاقا باينا ثم قال لها انت امراتي فانت طالق لا تطلق
كذاها هنا انتهى وفي القنية ان سكنت في هذه البلدة فامرأته
طالق وله مبانة لا يقع عليها انتهى وفي الذخيرة من الفصل
السادس والعشرين من قال امرأته طالق وله امرأته مبانة
لا يقع الطلاق ومنهم من قال يقع طلاق اخر وهو الاظهر
والاشبه وعلل لكل فليراجع قال يتكرر الجزا بتكرار الشرط
اي في صورة التعليق بصيغه كلما لانها كالشرط باعتبار
ان الحكم يتعلق بالفعل الذي يلي مدخولها لتعلقه بالشرط
وما مصدرية بمعنى الوقت وكل منصوب على الظرفية
والعامل فيها جوابها قال كلما دخلت الدار فكذا اي فانت
طالق ويتكرر الطلاق بتكرار الدخول قال كلما فقدت
عندك فكذا فقعد ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على
القعود وعلى ما يستدام بمنزلة الانشا كما في القاضي وفي

الذخيرة الحث ثلاث مرات لان الدوام على القعود
بمنزلة قعود مستقبل وفيها من الايمان بقيد ذلك بما
اذا كان قاعدا وقت اليمين حيث قال واما القيام والقعود
والركوب والسكنى فهو على ان يمكث ساعة بعد اليمين
انتهى و فرق في الفتح بين ما اذا كان قاعدا وقت اليمين
وبين ما اذا كان واقفا فقعد حيث قال ولهذا الوقال لها
كلما ركبت فانت طالق وهي راكبة فمكثت ساعة يمكثها
التزول فيها طلقت فان مكثت ساعة اخرى كذلك طلقت
اخرى بخلاف ما لو قال كلما ركبت دابة فركب لزمه طلقة
واحدة وان طال مكة لان لفظ ركبت اذا لم يكن الخائف
راكبا يراد به انشا الركوب فلا يحث بالاستمرار وان
كان له حكم الابتداء بخلاف حلف الراكب لا يركب فان يراد
به الاعم من ابتداء الفعل وما في حكمه عرفا انتهى قال
كلما ضربت بك فضر بها بيده طلقت ثنتين وان بكف واحد
فواحدة وان وقعت الاصابع متفرقة لان الاصل في الضرب
هو الكف وان واحد بخلاف الضرب بيديه لان الضرب
اثنين فعلى هذا القياس فافهم كما في الولو الجية قال كلما
طلقتك فطلقها وقع ثنتان طلاق بالتطبيق وطلاق
بقوله كلما طلقتك فانت طالق وهذا وما بعده في المرأة
المدخول بها كما في الذخيرة قال كلما وقع عليك طلاق
فطلقها طلقت ثلاثا الاولى بالتطبيق والثانية والثالثة
بقوله كلما الخ لان الطلاق معلق بالوقوع فيتكرر الطلاق
الا انه لا يتراد على الثلاث فيقتصر الوقوع على الثلاث كما
في الذخيرة قال علقه على زناه فشهدا على اقراره وقع
اي وقع عليها الطلاق ولا يجحد المشهود عليه ولا الشهود
كما في الظهيرية وفي المحيط من الايمان ولو قال ان زويت
ابدا فانت طالق فشهد عدلان على اقرارها بالزناحت

لكن لا يحد وان شهدا على المعاينة لا يحد وان شهدا ربيع
فلم يعدل الا اثنان منهم لا يحد ايضا انتهى وفي البرزانية
من الشهادة رجل قال لرجلين ان ابصرتما هلال رمضان
فعبده حرق شهد انهما راياه لا يعتق العبد ويلزم الناس
الصوم وفي الفصل الرابع من دعوى الولوالجية ولو ان
رجلا حلف على عبده انه لا يزي في ابدا وادعى العبد انه قد
اتى الذي حلف عليه وحنثت وعنتت فاستخلفه على
ذلك بالله ما زينت بعد ما حلفت بعق عبدك هذا ان
لا تزي فان نكل عن اليمين عتق عليه وان حلف فلا تزي
عليه وهل يصير العبد قاذفا للمولى بهذا يجب ان يصير
قاذفا لانه قال وقد اتى الذي حلف عليه وذكره بعض
المواضع انه يصير قاذفا انتهى وفي خزائن الاكل قال ابو
يوسف لو قال ان شربت الخمر فمهلوكي حرق شهد عليه
رجل وامرأتان انه قد شرب الخمر قضى القاضي بالعتق
ولا حد وقال محمد لا يقبل هذا قال للاربع المدخولات
كل امرأة لم اجامعها منكن الليلة فالأخريات طوائف
واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها
تنتين وقوع الثلاث على التي جامعها لكونه جعل بترك
الواحدة شرط لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة تقسيم
وفي التي جامعها وقد شرط طلاقها ثلاث مرار وهو ترك
جماع الثلاث فتطلق هي ثلاثا اما في غيرها فقد وجد
في حق كل واحدة شرط الطلاق مرتين بترك جماع غيرها
فتطلق مرتين قال وان على المعاينة لا اي لا تطلق ولا يحد
الشهود عليه كما في الظهيرية قال كل من علق على صفة يقع
دون وجودها الا اذا قال انت طالق امس فانها تطلق
للحال وفي التمر تاشي انت طالق امس وانه تزوجها اليوم
لا يقع لانه يصح اخبارا ولو تزوجها اول امس طلقت الساعة

لانه لا يصح الا انشا وفي التا فان خانية في غير المدخول
بها عن النوادر اذا قال لها انت طالق امس واليوم فهي
واحدة ولو قال اليوم وامس كانت طالقا تنتين كما قال
لها انت طالق تنتين انتهى اقول وينبغي ان يعقيد ذلك
بهذا والله اعلم وفي خزائن الاكل انت على ظهري امس
فليس يثبت انتهى قال ولم ار الا ان ما اذا علق برويتها الهلا
فراه غيرها وينبغي الوقوع لان المراد وجود الشرط
قال في الذخيرة ولو قال عبده حر ان راي هلال الشهر
الداخل بالكوفة فاهل الهلال وهو بالكوفة وعلم به يحد
في يمينه وان لم يرا الهلال بنفسه واخلفت عبادة المشايخ
في تخرجه المسئلة قال بعضهم شرط الحنث كينونه بالكوفة
يوم يرى الناس الهلال بالعرف الظاهر بين الناس فانهم
يقولون رايينا الهلال ببلدة كذا وان لم يروا بانفسهم ويراد
بها الروية بالعين تذكر ويراد بها العلم بالقلب قال الله تعالى
الم تر الى ربك كيف مد الظل المراد العلم لانه عليه استعمالها
عند الاطلاق في العلم فالاعى يقول راييت الهلال ويريد
العلم والناس يقولون في عاداتهم رايينا الهلال ببلدة كذا
وان لم يروا بانفسهم ويريدون العلم فعند الاطلاق حمل
عليه بحكم غلبة الاستعمال وصار تقدير يمينه ان علمت
الهلال بالكوفة فعبدى حر وان نوى النظر بالعين فهو
على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى في القضا لانه نوى
حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعملة انتهى وفي المحيط
وهذه الحقيقة غير مرادة بالاجماع فصا والمجاز مرادا
عرفا اما الكيتونة بها او العلم الا ان ينوى حقيقة الروية
فتقبل وفي تحرير الحصري ولو لم يصف الى مكان بان قال
ان راييت الهلال فعبده حر فهو على حقيقة الروية لانه لا
عرف عند عدم الاضافة في غيره انتهى اقول وبه ظهر

ان ما قال المؤلف من انه ينبغي ان لا يفسر محله ومن ظن ان ما
في الذخيرة مقويا لما فهمه المؤلف وهم ظاهر لا يلتفت اليه
قال استثناء الكل من الكل باطل اي لا حكم له لانه لا يقع
شي بصير متكلم به فيبقى كلامه الاول كما كان فيقع التلا
وظن بعض اصحابنا ان استثناء الكل رجوع والرجوع عن
الطلاق باطل فلذلك لم يصح وهذا وهم هذا اذا كان
المستثنى بلفظ المستثنى منه او بما يساويه نحو عبيدي
احرار الاعبيدي او الاماليكي اما اذا استثنى بلفظ يكو
اخص منه في المعنوم ولكن في الوجود يساويه نحو عبيد
احرار الا هو لا ولا عبيد له سواهم يصح الاستثناء كما في
النوصيح شرح التنقيح كما في المشرع وفي خزانة الاكمل
عن محمد ساي طوائف الافلاحة وفلان يصح الاستثناء
وكذا في العناق كل امرأة لي طالق الا هذه وليس لغيرها
والله اعلم وفي التا تاريخانية وان كان هذا استثناء الكل من
الكل من حيث الصيغة انتهى وفي السراج الوهاج واختلفوا
في استثناء الكل فقال بعضهم رجوع لانه يبطل كل كلام
وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح
انتهى وفي شرح الاسيماجي الصغير الاستثناء على ضربين
استثناء تقطيل واستثناء تحصيل فاستثناء التحصيل قد
ذكر حكمه في الاقرار واستثناء تقطيل هو قوله ان شاء الله
تعالى وان لم يشا وحكمه تقطيل جميع ما قبله والذي قاله
في الاقرار تقطيل جميع الكلام وصار كأنه لم ينلفظ به انتهى
وفي الظهيرية واستثناء الكل من الكل لفظا لا يقع معنى
يصح لان الاستثناء يرد على اللفظ لا على الحكم انتهى و
الذي يلحق الاستثناء بلفظ فيعتبر فيه صحة الكلام
فاذ صح في الكلام وصار مفيدا انتهى وفي الايمان من شرح
الطحاوي الاستثناء يبطل الحكم سوا كان مقدما على الكلام

او موخرا

او موخرا بعد ان يكون موصولا والاستثناء ان يقول ان شا
الله او الا ان يشاء الله وفي شرح الجامع للملاطحي لو قال
كنت طلقنك امر ان شاء الله يلغو التعليق ويقع الطلاق
واجمع اصحابنا ان الطلاق المعلق بمشية الله لا يقع
واختلفوا في العلة قال ابو يوسف انما لا يقع لانه تعليق
بما لا يوقف عليه لانه يمين لو جرد ركنه وهو ذكر شرط
وجزا الا انه لم يوقف عليه صار بمنزلة التعليق بساير
الشروط التي لا توقف عليها وقال محمد انما لا يقع لان
الاستثناء يبطل الجزا فبطل اليمين لانه يرفع الكلام فرفع
قال في خزانة الاكمل له اربع نسوة قعود اصفا فقال
الوسطان منكن طالق لم تطلق واحدة منهن انتهى وفي
الجنيس رجل حلف فاراد ان يقول في اخره ان شاء الله
فاخذ انسان فهذا يكون استثناء وتأويله اذا ذكر
الاستثناء بعد رفع اليمين موصولا لانه جعل الانقطاع
عقوبا فلم يكن باطلا **تمت** لو طلقها ثلاثا في مرضه ثم
بعد هاتوا ذلك وهي تقول لم تنقض عدتي فعلمها اليمين
اذا طلبها الورثة كما في خزانة الاكمل لو طلق امرأته تطلقه
باينة او تطلقيتين بائنتين ثم وطئها في العدة مع الاقرار
بالحرمة كان عليها ان تستقبل العدة استقبالا لكل وطئ
ويتداخل مع الاول الى ان تنقض الاولى فاذا انقضت
وتعينت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة
الوطئ حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق اخر لان
الاصل ان المعتدة بعد الطلاق يلحقها الطلاق والمفردة
بعد الوطئ لا يلحقها الطلاق واذا وطئ مطلقة ثلاثا
وادعى الشبهة بان قال ظننت انهما تحل في تساقف العدة
لكل وطئ وتداخل مع الاولى الى ان تنقض الاولى
واذا انقضت وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه عدة

الوطى حتى لا تستحق النفقة وان شهد شاهدان على رجل انه طلق امراته ثلاثا بعد ما دخل بها فلم يعد لاجية مضى ايام ثم عد لا وقضى القاضي بالفرقة بينهما وتعتبر العدة من يوم الشهادة لا من يوم القضا كذا في الذخيرة وفيها من العدة النفقة المفروضة تسقط بالنشوز واما المستدانة هل تسقط بالنشوز على روايتين على اصح الروايتين لا تسقط وذكر في الفتاوى امرأة قالت لزوجك انت برى من نفقتي ابدا ما كنت امراتك لا يصح هذا الابراء لان صحة الابراء يعتمد الوجوب او قيام سبب الوجوب ولم يوجد ثبتي من ذلك هنا وسبب وجوب النفقة في المستقبل هو الاحتمال في المستقبل وانه غير موجود في الحال ثم قال في محل اخر اذا ابرأت المرأة زوجها عن النفقة قبل ان تصير نفقتها دينيا في الزمة فانه لا يصح ذلك بالاتفاق واذا شرط في الخلع براءة الزوج عن النفقة صح والفرق هو ان الابراء اذا شرط في الخلع كان ابراء بعوض والابراء بعوض يكون استيفا كما وقعت البراءة عنه لان العوض قائم مقام ما وقعت البراءة عنه والاستيفا قبل الوجوب يصح بالاتفاق انتهى وفي الوالوجية لانهما اذا اخذت نفقة شهر جملة جاز وفي غير الخلع الابراء انما جعل بغير عوض فيكون استقاطا محضا واستقاط النفقة قبل ان تصير دينيا لا يصح انتهى وفي القنية ولو ابرأت زوجها عن النفقة بالطلاق والنكاح قائم والنفقة غير مفروضة على الزوج فهو خلع وان لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح الابراء عنها في ضمن العقد انتهى وفي قاضي خان ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة بما لا بالشرط انتهى وفي البدائع ولو خلعها على نفقة العدة صح ولا تجب نفقة ولو ابرأت الزوج عن النفقة في حال قيام النكاح لا يصح الابراء وتجب

النفقة

النفقة لان النفقة في النكاح تجب شيئا فشيئا على حسب حدوث الزمان يوما فيوما فكان الابراء عنها ابراء قبل الوجوب فلم يصح فاما نفقة العدة فانما تجب عند الخلع وكان الخلع على النفقة ما نفا من وجوبها انتهى اقول استفيد مما ذكرناه ان البراءة في الخلع والطلاق بالمائل لوجه الصحة على ظاهرة يعلمها الفقيه وبه علم ان ما افتى به شيخ الشيوخ في صحة الابراء من النفقة والمهر في صورة ما اذا قال الزوج للزوجة عند طلبها الطلاق ابريني من نفقة العدة والمهر فنقول له ابراتك فقال لها طلاقك بصحة بركاتك صحيح خلافا لمن لا يقول على اذنيه في ذلك حيث قال لا يصح الابراء من نفقة العدة لانها تجب شيئا فشيئا فاحذره وفي الواجبية امرأة خلعت من زوجها بكل حق هو لها عليه فلها النفقة مادامت في العدة لان هذه النفقة لم تكن حقها وقت الخلع وجعل امرائه بمهرها ونفقة عدتها وكل حق هو لها عليه فاقرت وقت الخلع انها حايض وانها غير حامل من زوجها ثم ادعت بعد ذلك في الشهرين من عند الاقرار بانقضاء العدة انها حامل من زوجها وانكر الزوج لا يصح دعواها لانها ما قضت انتهى كتاب العتاق اعلم ان هنا احكاما اربعة العتق والرق لا يتجزيان اجماعا وازالة الملك يتجزى اجماعا والاعتاق مختلف فيه والاختلاف بنا على انه ازالة الملك ام اثبات العتق فاحفظه كذا في المصنف وفي الثنا في رخصة قال محمد في الحجة قال لعبدك انت ولدي الاكبر عتق في القضا ولم يعق ديانة ان لم ينو وفي الخزانة ولو قال انت على مثل ولدي لم يعق اذا لم ينو العتق وقال ابراهيم بن رستم سمعت محمدا يقول لا عتق الا في حصلتين يا حرة يا مولاي يا مولاي قال وهو قول ابى حنيفة انتهى وفي خزانة الاكمل ولو اعتق نصف ام ولده عتق كلها بلا سعاية قال اذا وجبت قيمته على

الإنسان واختلف المقومون فإنه يقضى بالوسط إلا إذا
كاتبه على قيمة نفسه فإنه لا يعتق حتى يودي الأعلی
قال في النهاية من الكتابة لو اختلف المقومون فإن اتفق
اثنان منهم على شيء يجعل ذلك الشيء قيمة له وإن اختلفا
في ذلك فلا يعتق ما لم يودي أقصى القيمتين لأن شرط
العتق لا يثبت إلا بيقين انتهى وفي خزانة الأكل من السرقة
لو اختلف أهل العلم في قيمة المسروق أنه يبلغ عشرة أو
لم يبلغ لم يقطع ولو راها واحد منهم فقال تساوى عشرة
دراهم لم يقطع بقول الواحد حتى يراها أحد منهم انتهى
اختلفا في قيمة يوم اعتق أخذ بقيمة يوم ظهر العتق
وكذا في السعاية ولو كانت قيمة يوم العتق معلومة
لا تعتبر الزيادة والنقصان بعده قال أحد الشريكين العبد
إذا اعتق نصيبه بلا إذن وكان موسرا فإن لشريكه أن يضمه
حصته كلها وإن اختلفا أن يضمه نصف نصيبه ويسعى
العبد في النصف الآخر قال الفقيه لارواية لهذا ولقائل
أن يقول له ذلك ولقائل أن يقول ليس له ذلك كما في
الظهيرية وفي خزانة الأكل ولو باع نصيبه من العتق أو
وهبه على عوض بمنزلة اختياره الضمان غير أنه يكره أياً
بلفظ البيع قيد بيساره وهو أن يكون ما لك مقدار قيمة
ما بقي من العبد ولا يعتبر ما يعتبر في حق الصدقة لأن الواجب
بمنزلة ضمان المتلفات فيعتبر الملك بقدر الضمان والمعتبر
قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق وكذلك حال
العتق في اليسار والاعسار كما في الوالوجية ولو كانت قيمة
يوم العتق معلومة لا تعتبر الزيادة والنقصان بعده كما
في خزانة الأكل وقيد الضمان باليسار حال العتق حتى لو
اعتقه وهو معسر ثم أيسر لا ضمان عليه وإن اختلفا في يساره
واعساره عمل على حاله يوم ظهر العتق كما في خزانة الأكل

واطلق

واطلق المؤلف ملكية الضمان للشريك وقيد في الظهيرية
بنص ولو اختلف الساكن ضمان العتق ثم أراد أن يرجع عن
ذلك له ذلك ما لم يقبل الضمان أو يحكم به الحاكم وهي رواية
ابن سماعه وذكر في الأصل أنه اختار التضمين لم يكن له اختيار
السعاية ولم يذكر التفصيل ومن مثايلها من حمل إطلاق
الأصل على تفصيل ابن سماعه ومنهم من قال في المسألة رواة
ولو اختلف السعاية لم يكن له اختيار التضمين رضي العبد بذلك
أم لا لأن اختيار السعاية بمنزلة الاعتاق على مال وذلك
لا يحتمل الرجوع لأنه في معنى اليمين انتهى وفي خزانة الأكل
صغير بينهما اعتقه أحدهما وهو معسر لشريكه أن يواجر
الصبي ويحتسب أجرته من السعاية إن كان يعقل ويرضى به
انتهى وفي الوالوجية فإن كان شريك المقتق صبياً أو مجنوناً
فلو فيه من الخيار ما ذكرنا غير الاعتاق لأنه لا يملك العتق
عليه فإن لم يكن للصغير ولي نصيب له وليا يختار ما هو الأصل
له وإن لم يكن فالامر موقوف حتى يبلغ انتهى وفي شرح الطحاوي
هذا كله إذا وضع اللفظ في نصيبه وهو أن يقول نصيبى
منك حراً وانت حر ولو قال نصيب صاحبي حر فإنه لا يفتق
بالاجماع قال دعوة الاستيلاء تستند الاستيلاء طلب
الولد والمراد أن الأمة إذا ولدت من سيدها لم تملك ولا
يجوز بيعها لأن الجزئية قد حصلت بين الواطئ والموطوءة
بواسطة الولد وإن ولدت بنكاح فملكها فهي أم ولد
جزئية ثابتة بينهما فنسبة الولد إلى كل واحد منهما كلاكاً في
الزيلي وفي الترخيد الاستيلاء يثبت في نصيب كل واحد
بحصته انتهى ولو اقر بحمل جاريتيه فاسقطت سقطت
يستبين خلقه ولا بعينه لم تصر أم ولد لأنه ليس بولد وإن
استبان بعض خلقه عتقت من جميع المال وله أن يفتق الولد
ما لم يقر بذلك أو يقضى به قاض أو تظاول ذلك كما في

الولوية وفي المجنب وفي تجريد القدرى ويثبت
نسب ولد الجارية من مولاها وان لم يدعيه وفيه لا يصح
اعتناق المجنون وتدييره ويصح استبداده فهذا نص ان
دعوى المولى ليس بشرط لصيرورتهما ام ولد في نفس الامر
وانما يشترط لظهوره والقضا عليه وهكذا في متفرقات
دعوى ط في الجارية ادخلت مني سيدها في فرجها فعلق
فولدت صارت ام ولد قال استاذنا رحمه الله تعالى وانما
نقول في الكتب وادعاء المولى للاحكام الظاهرة في حق
القضا فاما فيما بينه وبين الله تعالى لا يشترط ذلك انتهى
وفي خزانة الاكمل من الشهادة لواعق جارية ولها ولد فلها
ولدها ثبت نسبه منه وعلى الجارية العدة قال والخبر يقهر
على الحال حتى يعتق الولد للحال كما في المحيط والاولى اولى اذا
اجتمعت الدعوات لان دعوى الاستيلاء تستند الى وقت
العلوق فكان دعوى التبايع سابقة معنى فكانت اولى
كما في المستصفي قال الا اذا عجز لا يرد في الرق عنده لانه
استحق العتق كما في الولوية قال فان اعتق ما في بطنها فولدت
تومين الخ قال في التظهيرية ليس له ان يبيع الجارية وله ان يهبها
وفي صورة ما اذا ادبر ما في بطنها ليس له ان يبيعها ولا ان يهبها
ولا يهبها ولا يهبها قال لوضرب بطن امرأة فالت جنينين
فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها وهما ميتان ففي
الاول غرة فقط الغرة حسمية من جنين هو حر وهو ان يكون
الام حرة او كانت امة علق من سيدها او علق من
الفرور فيكون الولد حرا بالقيمة كما في العادية وفي التجريد
قال لامته ما في بطنك حر فترضرب رجل بطنها بعد يوم
فالت جنينها ففيه ما في جنين الحرة غرة عبد او امر قال
وفي ملك اخيه لابييه من الزنا لم يعتق قال الزيلعي من اشري
اخاه من ابيه او عمه من الزنا لا يعتق عليه لانه ينسب اليه

بواسطة نسبه الى اجداد والاب وهي غير ثابتة قال
التدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث قال في المستصفي
التدبير والاستيلاء ديوثان في الرق لانه في الملك حتى يجوز
وطى المدبرة وام الولد انتهى وفي خزانة الاكمل عتق المدبر
محبوب من ثلث المال يوم يموت للمولى انتهى ويصير معنقا
في اخر جزء من اخرجياته كما في شرح التكملة وفي الولوية
ويثبت عتق المدبر بما هو بمعنى الموت نحو ان يرتد ويلحق بدار
الحرب ويقضى القاضي بلماقه انتهى اطلق عتق المدبر من الثلث
سوا كان مدبرا مطلقا او مقيدا كما في الثاثر خانية وفي
تهذيب القلاء نسى ولو قالت انت حر قبل موتي بشهر يصير
مدبرا خلافا لهما انتهى وفي قاضي خان رجل قال لعبد انت
حر قبل موتي بشهر فمات بعد شهر قال بعضهم يعتق من
ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من جميع المال هو الصحيح لان
على قول ابي حنيفة يستند العتق الى اول الشهر قبل الموت
وهو كاف صححا انتهى وفي التمر تاشي والعناق على الاختلاف
في موت فلان انه مستند او يقضى وفي قوله قبل موتك
لشهر يعتق خلافا وفي قوله قبل موته بشهر يعتق بالاجماع
لكن اختلفوا في الاستناد والاقنضا ولا نص في جواز بيع
هذا العبد بعد الشهر وقيل لا يجوز والاكثر على انه يجوز
قاضي خان فخر يجوز وقيل هذا قول ابي حنيفة وعند هالا
يجوز ولو باعه في الشهر فاشتراه ثم مات لتام الشهر لم
يعتق خلافا لهما اقول فله ينفي استثناء هذه الصوة
قال الا في ثلاث مواضع لا يصح الرجوع عنه قال في
الاجناس وفي المدبر المقيد الذي له بيعه لا يجوز رجوعه
كقوله رجعت ذكره في كتاب القضا املا وفي خزانة
الاكمال التدبير المقيد نحو قوله ان مت من مرضي هذا لا يصح
الرجوع عنها بالقول ويصح بالفعل بان باعه اما المطلق

فلا يصح بالقول والفعل اصلا وفيها ولو اوصى بعقوب عبده
بعد موته او قال اعتقوه او قال هو حر بعد موتى بيوم او
باقل او باكثر واوصى لانسان بالف تخلصا في الثلث بخلاف
قوله هو حر بعد موتى بهما او اعتقه في مرضه البتة قيده
به كالنذير وكل عتق بعد الموت غير موقت انتهى ومنه
ازامت وانت في ملكي فانت حر فهذا يكون مدبر امقيدا
فيملك بيعة فاذا مات وهو في ملكه عتق كما في الولو الجية
وفيها من الوصية ولو قال ان مت من مرضي هذا فعلامه
حر فقتل المولى لا يعتق وهو للورثة لانه ما مات بل قتل
لان ما يكون من مرض يسمى موتا عادة قال الثاقب لي
مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تا بيد معنى في النذير على
المخار فيكون مطلقا اي تدبير مطلقا على قول الحسن خلافا
لاني يوسف فانه تدبير مقيد عنده كما في الظهيرية وقا
خان وفي الحاوي الحصري قال لعبدك انت حر ان مت الى
ماية سنة قال ابو يوسف هذا مدبر مقيد وقال الحسن
لا مطلق قال مولانا الصحيح قول اني يوسف انه تدبير مقيد
وفي الاجارة تفسد الى نحو مائة سنة او الى موته او ابا ويحب
مع ذلك اجر المثل كما في الخلاصة عن الصغرى قال
المعتق لا يصح اقراره بالرق هذا معنى قولهم المعتق بعد
ثبوته لا يحتمل النقص كما في الولو الجية وفي كافي الحاكم من
الاقرار واذا اعتق الرجل عبدا ثم اقر هو والعبد انه كان
مملوكا لفلان وادعى فلان ذلك ولم يجر في عتقه حكم
فهما صدقان وهو مملوك لفلان فان كان جراف في عتقه
حكم بحد او قصاص او شئ مما يجوز في الحدود والعقد
وامضى القاضي ذلك فانه لا يرد في الرق قال الا في مسئلة
لو كان المعتق مجهول النسب واقر لرجل وصدق المعتق
فانه يبطل اعناقته اي صار رقيقا للمقر له لانه اقر بامر

محتل وحرته ثابتة باستصحاب الحال فتحتمل البطان ولا
يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه كما في شرح الجامع
للمصيري فامله قال الولو لا يحتمل الا بطل اي ولا العناقته
اما ولا الموالاة ووقت احد البيتين قبل الاخرى كان للثاني
وذلك نقضا للاول لان الثاني اثبت فسخ العقد الاول
بالعقد الثاني فكان الميراث له ولو كان ذلك ولا عناقته
فكان للاول لان ولا العناقته لا يتكرر ولا يحتمل الفسخ فاذا
ثبت من الاول لا يثبت من الثاني انتهى وقال في البدائع لانه
اثبت العتق في وقت لا ينازعه غيره فيه وفي المستصفي الوالا
لحجة كلحمة النسب اي خصلة ووصلة كوصلة النسب قال قلت
الا في مسيلتين احدهما المذكورة فانه يبطل الوالا باقراره
والثانية الخاقول ولها ثالثة خلافة قال في الظهيرية اقر بولا
العناقته للغير وكذبه ذلك الغير ثم اراد ان يقر لغيره هل له
ذلك عند الخليفة ليس له ذلك وعندهما له ذلك وذكر
السرخسي من اقر بولا العبد لغيره بان قال له انت اعتقته وكذا
ذلك الغير ثم ادعاه لنفسه صح لان الوالا اثار الملك يتصور
فيه الانتقال من شخص الى شخص بخلاف النسب على قول اني
حقيقة واما ولا الموالاة فانه يحول قال في الولو الجية ولو
قال اسلمت على يدك وواليتك فقال لا بل اعتقك كانه له
ان يحول ولاءه في قولهم ما لم يعقل عنه لانه اقر بولا الموالاة
وانما تحتمل الفسخ قبل العقل **تمت** واذا باع رجل ولا عناقته
او موالاة بهد فقبضه ثم اعتقه فعتقه باطل لان محل البيع
المال والولا ليس بمال فلم ينعقد البيع فلم يملك البديل بالقبض
كالببيع بالميتة والدم كذا في الولو الجية قال ولو اخلف المولى
مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى قال في خزائن الاكل
لو قال ان فعلت كذا فانت حر فقال فعلته لم يصدق الابينة
اذا كان ذلك من الامور الظاهرة قال في هذه المسائل الاربع

اذا انكرت ذلك الوصف فادعاه فالقول لها اي لا يصدق
لان هذه الاوصاف عارضة وليست بثابتة للمال لان الاصل
عدمها كما في شرح الزيارات قال المدبر اذا خرج من الثلث فانه
لا سعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير فانه
يسعى في قيمته مدبرا اي يقوم بقيمته مدبرا واختلفوا في ذلك
والخيار نصف قيمته لو كان قنا لان الانتفاع بالملوك
نوعان انتفاع بعينه وانتفاع ببدله كما في الوالوجية قال
وفيما اذا قل سيده اي هذه الثانية اقول وتزاد ثالثة
وهي ما اذا هلكت التركة قبل ان تصل الى الورثة فان له
حق السعاية كما في البرحدي فاقتل عن القنية وسيل الرهم
ابن يوسف عن عبد اخذ مولاة في موضع خال وقال اذا انت
اعتقني والاقتل لك فاعتقه مخافة القتل قال يعقق ويسمى
في قيمته كذا في الحاوي الحصري وفي شرح الطحاوي قال
واذا عتقت ام الولد بموت مولاها او بتجملته عتقها فما كان
من مال فهو للمولى ولو اراد ان يجعل لها فانه يوصي به لها
وتصح الوصية لام الولد سواء قال او صيت لها بثلاث مالي
او اوصى بعين من ماله فاما المدبر فكذلك الجواب فيه
الا انه ينظر ان خرجت الوصية ورقبته من ثلث المال كان
له ذلك وان لم يخرج من ثلث المال صرف الوصية كلها الى
الرقبة فاذا فضل الثلث من الرقبة تصرف الوصية الى
الزيادة سواء كانت الوصية بعين مال او ثلث مال مرسلا
واما اذا اوصى للعبد والامة فان قال وصيت له بثلاث ما
او ربع مالي او نحو فانه يجوز لانه تدخل رقبته في الوصية
لان رقبته مال المولى فيملك رقبته بذلك القدر فيعتق
ولو اوصى بعين المال لا يجوز انتمى وفي خزانة الاكل ولو
اوصى ببعض رقبته عتق ذلك القدر وسعى في الباقي
عند ابي حنيفة ولو وهب له رقبته او تصدق عليه بما عتق

من ثلث

من ثلثه ولو اوصى له بثلث ماله صح وعتق ثلثه فان بقي من
الثلث الاكل له وان كان في قيمته فضل عن الثلث يبقى للورثة
تتمة ام الولد لا خلاف انهما مستقومة بالقتل ولا خلاف
في ان المدبر مستقوم كذا في البدايع من العصب وفي خزانة القيا
من البيوع ويجوز بيع ام الولد من نفسها وفي المحيط من ال
ام الولد لا قيمة لها في المعاققات ولها قيمة في الاتلافات
كتاب الايمان قال في المشرع اليمين مشروعة في المعاهدات
والمضومات توكيدا او توسعا للقول وفي الذخيرة يجب
ان يعلم بان الحلف باسم من اسماء الله تعالى يمين وجميع اسماء
الله تعالى في ذلك على السوا تعارف الناس الحلف بها او لم يتعارفوا
هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح انتهى وفي المنظ
يمين اللغو قسمان احدهما ان يحلف على ظن انه صادق
فاذا هو غلط كذا عن ابي حنيفة والثاني ان يصل الى كلام
ولا يريد يميننا ولا يعقد عليه قلبه نحو قولهم والله وبلى
والله ونحوه عن عايشة رضي الله عنها قال محمد بن الحسن
ونه ناخذ انتمى وفي الذخيرة اذا قال دخول الدار على حرام
كان يميننا لانه حرم الحلال على نفسه وتحريم الحلال يمين
عندنا وكذا ثوبى على حرام ان لبسته فعليه الكفارة اما ان
باعه حل له ثمنه كما في خزانة الاكل وفي الصيون عندنا
اذا قال هذا الرقيق حرام على كان يميننا وكذلك اذا قال
كلام فلان على حرام كان يميننا انتهى وفي الثاثير خانية ولو
قال لامرأته وام ولد اتما على حرام ينوى في الحرة اليمين
ام الولد الطلاق فهو يمين فيها انتهى وفي البدايع مبنى
الايمان على العرف ذكرنا وتسمية انتهى وفي القنية قال لها
بسبب المضومة في امه اتريد ان تخرج امي فان خرجت فانت
طالق فلا تاثم خرجت امه لا حاجتها لا بالمضومة لا يقع التلا
وهو على الحال انتهى قال المعركة لا تدخل تحت النكحة الى المعركة

من كل وجه حد وكالمشار اليه وكالمضاف بالكناية فالمشار
اليه داري هذه والمضاف اليه بالكناية داري وعبد
اما المعرفة من وجه تدخل تحت اسم النكرة واما المعروف
بالاسم قولنا محمد بن عبد الله والمضاف الى الاسم نحو قولنا
دار محمد بن عبد الله يدخل تحت اسم النكرة لانه معرفة
من وجه لان التعريف بالاسم والاصافة الى الاسم لا يقطع الفكر
من كل وجه لان المسمى محمد بن عبد الله كثير ولهذا لا يستعمل
فيقال من محمد بن عبد الله فيحتاج الى زيادة تعريف كما في الخبر
قال الا المعرفة في الجراكا في ايمان الظهيرة فانهما تدخل في النكرة
التي في موضع الشرط قال لا يجوز تقيم المشتركة الا في اليمين
حلف لا يكلم مولاه ولما علون واسفلون فايهم كلم حث اي
اذا كلم ثلاثة اما من الاعلى او من الاسفل قال في التحرير الجبري
لانقول الاسم يتناولها بل يتناول احدها الا انه نكرة في
موضع التوقيع ولان المتناهيين لا يجتمعان في الاثبات للاشتراك
اي يجتمعان في محل النفي لعدم الاستحالة الا ترى انه لو قال
قابل في المحل لون لا يتناول الصفرة والحرة في الثوب ولو
قال لا لون في المحل يتفقان انتهى واخبار ابن الهمام ان المشترك
في النفي نعم وصرح بانه المتناهي مستدل بانه نكرة في النفي
والنفي ما سمي اللفظ وضعفه في التقرير بان الحق ان النفي ما
اقتضاه الاثبات والجمع بين المعنيين فالنفي كذلك والافلا
واما سيلة اليمين فلان حقيقة الكلام متروكة بدلالة اليه
الى مجازيها وهو ان يكون المولى من تعلق به عتق وهذا اللفظ
بعمومه يتناول الاعلى والاسفل انتهى وفي المصنف الاب يتناول
القريب والبعيد عند عدمه وهو المجد صريحا لان الجمع
بين الحقيقة والمجاز يجوز عند اختلاف المحل عند البعض
اولاد لالة وقال المؤلف معنى عموم المجاز استعمال اللفظ
في معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من افراده وفي اليمين عموم

المجاز هو ان يحمل الكلام على معنى مجاوز يتناول الحقيقة وهذا
ليس عموم المجاز ولا تراخ في جواز استعمال اللفظ معنى مجازي
يكون المعنى الحقيقي من افراده كما استعمال الدابة عرفا فيما
يدب على الارض ومثال ذلك فيمن اوصى لابنائه مثلا وله
ابنا وابنا ابنا يستحق الجميع عند اني يوسف ومحمد عملا بعموم
المجاز حيث يطلق الابنا على الفريقين انتهى قال بطلن الوصية
للموالي والحالة هذه قال في شرح العيون وجه الروايات الثلاثة
ان اسم المولى شامل للفريقين جميعا وقد رتب الاستحقاق
على اطلاق هذا الاسم والكل داخلون تحت اطلاق هذا الاسم
فصحت الوصية واستحقوا جميعا اذ ليس احد الفريقين اوصى
من الثاني وفي التمرقاشي لو قال لرجل والله لا اكلم جدك وله
جدان فايهما كلم حث فاذا صار عاما صح منه التخصيص
خلاف الظاهر وفيه تخفيف وليس كذلك اذا اوصى بجد فلا
وله جدان لا يصح الوصية لان الجد نكرة في موضع الاثبات فخص
احدهما وهو مجهول فلم تصح انتهى قال لا يكون الجمع للمواحد
الا في مسايل وقف على اولاده هذا الذي راينا في غالب
النسخ والصواب الذي وقع في كلامهم ولده الشامل للذكر
والانثى والواحد والجمع اما صورة اولاد فالذي في الفاضل
وغيره انه اذا قال او قفت على اولادي وله ولد واحد وقت
وجود الغلة كان له نصف الغلة والنصف للفقر او يدخل
فيه الذكر والانثى والظاهر ان المؤلف فهم ان الولد كما يطلق
على الواحد يطلق على الجمع وان هنا كذلك قال حلف ان لا
يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا ياكل ثلثة اربعة
من هذا الجب وليس له فيه الا واحد كما في الوقعات اطلق
الحث وقيد في الوالدية حث قال رجل قال والله لا
الكلم اخوة فلان وله اخ واحد فكله فان كان يعلم حث لانه
ذكر واو الجمع واراد الواحد وان كان لا يعلم لا يثبت لانه

لم يرد الواحد فبقيت اليمين على الجمع كمن حلف لا يأكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيها الا رغيف واحد وهو لا
يعلم لا يحنث وان علم يحنث انتهى ومحمد اعلم ان الاغراض
معتبرة في الايمان فامله قال حلف لا يركب دوابه ولا يكلم
عبده ينصرف الى الثلاثة الا الله ينوي الكل لانه لا يحنث
ان يكون المراد اظهار هجران العبيد نخستهم وكذلك الدواب
فحنث هجران المالك مراد هجرانه ينفي بكلام بعض عبده
وركوب بعض دوابه فصار البعض مراداً وتقيدت به
اليمين الا انه لما ذكر بلفظ الجمع تجب مراعات الجمع في ذلك
البعض واقله ثلاثة كما في شرح الزيادات قال لا يكلم
زوجات فلان واصدقاؤه واخوانه لا يحنث الا بالكل اي
ينصرف الى الكل وان كانوا اكثر من ثلاثة ويتناول الموجود
وقت الحلف ولا بد من بقا تلك النسبة عندها خلافاً لمحمد
رحمه الله تعالى قال حلف لا يكلم فلانا وفلاناً وبنياً أحدهما
اي نوى الحنث باحدهما وان لم يكن له نية اخلفوا فيه
قال صاحب المحيط المختار انه لا يحنث ما لم يكلمهما ونوى
كما في الخلاصة وسنية المفتي وفي الوالوجية هذا اذا حلف
ان لا يكلم هذا وهذا اما اذا حلف لا يكلمهما ونوى
واحداً لا يحنث لانه لا يمكن تصحيح نيته بخلاف قوله هذا
وهذا لان ثمة يمكن تصحيح نيته بخلافه بادخال الجزائين
الشرطين كانه قال ان كلمت فلانا فكلنا وان كلمت فلاناً
فيحنث بكلام واحد منهما والفتوى على هذا وان ذكر في بعض
المواضع على خلاف هذا انتهى قال الا في مسئلة لا يشتري
امراة لا يحنث بالصغيرة وزاد في الوالوجية ان كلمت امراة
فعبدي حرفكلم صبيته لا يحنث ولو قال ان تزوجت فتزوج
صبية حنث لان الصبا مانع من هجران الكلام فلا تراة
الصبية في اليمين المقصودة على الكلام عادة ولا كذلك

النزوح

النزوح انتهى وعمله في الوالوجية في محل اخر ان المرأة
اسم جنس يتناول الكل وفي البرازية انت طالق ان فعلت
كذا وكذا وكذا لا تطلق ما لم يوجد الكل وان كرر حرف الشرط
بان قال ان كلمت وان شربت ان قدم الجزا فاي شي وجد
سها يقع الطلاق وترتفع اليمين وان اخر الطلاق لا يقع
ما لم توجد الامور على قول محمد وعلى قول ابى يوسف اذا
وجد واحد يقع الطلاق وترتفع اليمين انتهى قال
الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض اي الاصل اعتبار
اللفظ ما امكن وعند تعذر اعتبار اللفظ يعتبر الغرض
والمقصود قال في الصيرفية حلف وقال ان كلمت لاحد
عن احد بد رهم عدلى او بنصيف فامرته طالق ثلاثاً
فكفل لرجل عن رجل بعشره دراهم عظمى هل تطلق
قال لانه لم يكفل بما حلف عليه قيل ليس هذا ما تم
في الامتناع عن الكفالة قال لانه مفسر والمعنى في الايمان
الالفاظ دون الاغراض وفي البرازية من الصرف
نص جماعة منا ان المفروض والمقاصد دخل في حيز الاعتبار
ان لم يكن الفرض مشتركاً حتى نص في التقويم ان الفرض
يصلح مخصوصاً قال الا في مسائل حلف لا يشتري بعشرة
حنث باحدى عشر وفي خزائن الروايات عن الظهيرية
رجل قال كم اكلت من تمر حتى فقال خمسة وقد اكل عشرة
لا يكون كاذباً لان الخمسة موجودة فيها وكذلك لو قيل
بكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد اشتراه بمائتين
لا يكون كاذباً ولو حلف بالطلاق والفاق لا يحنث لانه
اشتراه بمائة وزيادة قال حلف لا يخلف حنث بالتعليق
وحنث ايضا اذا قال لامرته ان حلفت بطلاقك فانت
طالق ثم قال لها طالق ان شاء الله تعالى على قول ابى يوسف
تطلق وعلى قول محمد لا تطلق وهذا بناء على ان قوله ان شاء

الله هل هو تطليق عند اني يوسف رحمه الله تعالى لكن لا يقع الطلاق لان مشيئة الله تعالى لا يوقف عليها وعند محمد والفتوى على قول اني يوسف رحمه الله كما في الولو الجية وفي العمادية من الاستئنا اخلاف المشايخ في الطلاق والعتا اذا قرن بالاستئنا هل يتصف الشخص بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقوع اختار مشايخ بلخ انه بار ولا يثبت في يمينه وهكذا روى عن اني حنيفة ومشايخ ما وراء النهر يقولون لا يتصف بكونه موقعا في ظاهر الرواية ولا يصير بارا في يمينه انتهى قال الحالف على عقد لا يثبت الا بالاجاب والقبول وهو كل عقديه بدل مالي كما في الذخيرة قال انت طالق قبل ان اترورك بشهرا واطلق لا ينعقد لان الاضافة لغوا صلا لعدم مالكية الطلاق في الوقت المضاه اليه واعتبار معنى الشرط بعد الاضافة كذا في شرح الحاشية الكبير للحصري قال النية انما تعمل في الملفوظ لان النية لتعيين ما احتمله اللفظ مراد باللفظ فمتى لم يكن اللفظ محتملا لما نوى لا يتعين ما نوى بلفظه ولو تعين تعيين بينه وبين النية لا اثر لها في اثبات الحكم وفروع ذلك في الذخيرة قال الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر الى الخروج الى السفر صح نية ديانة لان الخروج يتنوع الى نوعين يسمى احدهما سفرا واختلف كما لها في الرخصة فاذا نوى احد النوعين صح نية وان نوى السفر الى بغداد لم يصح لان المكان غير مذكور فلم يصح التخصيص كذا في التمرناشي قال السفر المتنوع اقول المتنوع انما هو الخروج قال في الذخيرة الخروج عن نفسه متنوع لغة خروج مديد يسمى سفرا وخروج قصير يسمى خروجا قال وفيما اذا حلف لا ينزول ونوى حبشية او عربية اجري ذلك مجرى الجنس يجوز فيه التخصيص بخلاف ما نوى كوفية او بصرية هكذا

دوى عن محمد كما في الذخيرة وفي المحيط جوز تخصيص الجنس ولم يجوز تخصيص الوصف وجعل الحبشية والعربية جنسا انتهى وأشار بهذا الى محمد رحمه الله تعالى قال لا يدخل المالك لتعريفه قال في التخيير واليمين في جميع ذلك على غيره ولا يدخل هو في اليمين لانه عرف الدار وغيرها بيا الاضافة ولفظه احد غيره فلا تدخل المعرفة فيه فاذا نوى الحالف نفسه هل يدخل اشار محمد في الاصل الى انه يدخل فانه اذا دخلها لا يثبت اذا لم يكن له نية فبنا يدل على انه اذا نوى نفسه يدخل لانه نوى ما يحتمله لفظه قال ولوم يصف يدخل للتكثير الا في الاجزا كاليد والراسخ اي فالحالف لا يدخل في اليمين بل هي على غيره قال في التخيير لان الاشارة تكفي للتعريف حتى لو قال ان قطع هذا اليد احدا وشيخ هذا الراس احدا ومس هذا الراس احدا واشار الى يده او راسه او اضافه بان قال ان قطع يدي او مس احد لا يدخل في هذه اليمين وهو على غيره قال شرط ختمه كون الفاعل فيه صورة المسئلة قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال لغيره ان شمتك في المسجد فعبدى حرشتمه والحالف في المسجد والمشتم خارج المسجد يثبت ولو كان على العكس لا يثبت لان الشتم يتو بالتاتم وحده لانه ذكر المشتم بالسو وان يتم به كذا في شرح الجامع الكبير **فروع** قال في الذخيرة اذا قال لها ان ضربتك فانت طالق فضرب احده فاصابها ذكر مجموع النوازل انه يثبت لان عدم القصد لا يعدم الفعل هكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني وقيل انه لا يثبت لانه لا يتعارف هذا ضربا والزوج لا يقصد بيمينه هكذا ذكر البقالي في فتاويه وهو الاظهر والاشبه قال الشرط متى اعرض على الشرط يقدم المخر كما اذا قال رجل ان دخلت الدار ان كلمت فلانا او اذا كلمت او متى كلمت فلانا ففعبه حر

ولانية لئلا يمين على دخول الدار بعد كلام فلان فاذا
دخل ثم كلم لا يعتق وان كلم ثم دخل يحنث كذا في تحرير
الحصيري وفي الولوالجية فاليمين على دخول الدار بعد كلام
فلان لان هذا الشرط اعترض على الشرط فيقدم الموحى
وهو الكلام فيصير كانه قال ان كلمت فلا فاعبدي حر
اذا دخلت الدار ولو قال هذا كان الكلام شرطا لان عقاد
اليمين والدخول شرط الاخلال فاذا دخل او لام كلمه لا
يعتق لان شرط الاحلال وجد قبل شرط الانعقاد ولا
يعتبر انتهى وفي البرازية انت طالق ان فعلت كذا وكذا الا
تطلق ما لم يوجد الكل وفي القنية قال لها انت طالق ان كل
كذا وشرب كذا وكلم فلانا واخر الجزاعنها لا يقع الطلاق
حتى يجتمع الكل الا ان ينوي شيئا اخر كذا عن ابي القاسم
الصغار انتهى وفي البرازية وان كرر حرف الشرط بان قال
ان كلمت وان شربت ان قدم الجزا فاشي وجد منها يقع
الطلاق وترتفع اليمين وان اخر الطلاق لا يقع ما لم توجد
الامور على قول محمد وعلى قول ابي يوسف اذا وجد واحد
يقع الطلاق وترتفع اليمين انتهى قال مقابلة الجمع بالجمع
تنقسم وبالفرد لا كما اذا قال لثلاث نسوة انتن طالق ثلاثا
يقع على كل واحدة منهن ثلاث تظليقات وهذا جمع مضاف
للمجم كما في الذخيرة قال ووصف الشرط كالشرط الى الاصل
ان اوصاف الشرط تراعى كما ان الشرط يراعى حتى لو قال لامرأة
ان دخلت الدار راكبة فانت طالق فدخلت غير راكبة لا
تطلق ولو قال ان خرجت من باب الدار فاعبدي حر فخرجت
لامرأيتها لا يحنث كذا في شرح الجامع للحصيري قال في الظرفية
ويجعل شرطا للبعذراي للظرفية لغة ومستعملة فيه عرفا
يقال زيد في الدار وثوب في الدار وعند الاطلاق ينصرف
اللفظ اليه الا اذا تعذر بان دخل على ما لا يصلح ان يقال اتصال

حينئذ يجعل على التعليق لما يبينها من المناسبة فان بين الشرط
والجزا اتصال كما بين الظرف والمظروف اتصال كذا في التحرير
للحصيري قال الوقت الموصوف مفرق لا شرط كما اذا وجب
نفسه صوم يوم الخميس فصار يوم الاربعاء وكذلك الصلاة
على هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف يجوز وقال محمد لا يجوز
واجمعوا على انه لو قال لله على ان تصدق بدرهم يوم الخميس
فصدق يوم الاربعاء كذا في شرح الطحاوي ومن ذلك
ما اذا اوجب على نفسه قرية مضافة الى مكان وهو ان
يقول لله على ان اصلي ركعتين بموضع كذا او تصدق بدرهم
مكان كذا فصلى وتصدق ههنا جاز لان قرية الاماكن لا يلزم
بالتذرع عندنا انتهى **تمت** مدة البر ومقدار البرماعة
والساعة عادة في جمع العلوم وفي عرف الفقهاء
اسم لجزء من الزمان غير ممتد وعند المنجيين اسم لجزء ممتد كذا
في التمرناشي وفي قاضي خان ولو حلف لامرأة على ان لا تخرج
الا باذنه فقال لها قد اذنت لك بان تذهبي كلما اردت
فهذا اذن وليس عليها شي حتى ينهها من الخروج وليس لها
ان تخرج حتى ياذن لها بعد النهي كما في الملتقط انتهى كما
الحدود والتعزير قال في الاجناس التعزير وضع في الشرع
صيانة لثلاث نساء حتى لا يتكلم الانسان بما يذهب ما وجه غيره
انتهى وفي الحاوي والتعزير انواع لثبوت مراتب الناس انتهى
وفي شرح الطحاوي ولا يحد في شي من الحدود والتعزير
ولكنه يضرب قايما ويجرد في جميع الحدود والتعزير ويصير
في ازار واحد الا في حد القذف قال من اذى غيره بقولا او
فعل يعزر اقول الاصل في وجوب التعزير ان كل من ارتكب
منكرا او اذى مسلما او معاهدا بغير حق بفعله او بقوله وجب
التعزير كما في شرح الطحاوي ويستثنى من ذلك ما اذا كان
الكذب ظاهرا في قوله كما اذا قال يا كلب يا حمار او يا تيس

او ياقردا ويا ذيب لانه ما قذف وما الحق الشين لان كل واحد يعلم انه كاذب كذا في الفيض وزاد في المنقطات وهو الحق الشين بنفسه حيث كذب وفي الاجناس لوقال له يابن حجام ولم يكن فيه ما قال وابوه ليس بحجام او ابن الاسود وابوه ليس كذلك او قال انت حجام وانت متعد او قال يارسناقي لا يعزر فيه انتهى وفي الشمي وحكي الهندواني انه لا يعزر في زماننا بخويا كلب باخترير لانه يراد به الشتم قال شمس الائمة السرخسي الاصح عندي انه لا يعزر وقيل الا اذا قاله لعالم او علوى يعزر لانه يعد شيئا فيهم وليجهم الاذي انتهى قال ولو بغمر العين وكذا رفع المنديل في السوق ولطم مسلم وفي الحاوي او ذكراهل العلم بالتحقر قال وضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدر ففيها التعزير قال في الخبر ومن زنى بامرأة مينة عزر لانه ارتكب فعلا محرما وليس فيه حد مقدر شرعا وفي البرازية من الاشربة زنى في رمضان وادعى شبهة عزر ولا يجبس المسلم ببيع او باكل الرباعزره والمخنت والناجحة والمغنية يعزرون ويجبسون حتى تموتوا انتهى وعزر كاتب صكوك وخطوط عليها بالزور كما في خزائن الروايات قال وظاهرا اقتصاره انه يعزر على ما فيه الكفاية ولم اره اقول راينا ما يدل على ذلك قال في المبسوط واذا شرب الخمر في نهار رمضان حد حد الخمر يعني ثمانين ثم يجبس حتى يخف عنه الضرب ثم يعزر لا فطره في شهر رمضان لانه بشرب الخمر يلزمه الحد وبمستك حرمة الشهر والصوم يستوجب التعزير كذا في شرح الوهبانية اقول ويستثنى من قول المؤلف كل معصية ما في الاختلاف اقل عن شهادة الخمر ومن التنف ايضا ما لا يوجب التعزير كاليمين الفجوس والبيع الفاسد والاجارة الفاسدة انتهى قال له يافاسق ثم اراد اثباته بالبينة لم يقبل لانه لم يدخل تحت الحكم هذا مذهب علمائنا

وفي الشافي لابن الصيا من الحج الحج لا يدخل تحت الحكم لان ما يدخل هو الذي يجبر الحاكم المحكوم عليه به والحج عبادة والعبادات لا يجبر عليها ولا تدخل تحت الحكم انتهى وذكر الحنابلة انما تقبل والصحيح مذهبنا لوجوه منها ان شاهد المرح يصير فاسقا بارتكاب كبيرة ثبت ذلك بكتاب الله تعالى وهو اظهر الفاحشة من غير ضرورة فلا يثبت المرح بشهادة الفاسق وان كان في اثبات هذا المرح اثبات امر دخل في الحكم وهو دفع المضمومة عن المدعى عليه الام ان هذه الضرورة يمكن دفعها من غير هتك الستر بان يقول شاهد المرح ذلك للمدعى سرا او يقول للقاضي في غير مجلس الحكم فلا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة بخلاف ما اذا ادعى جرحا يدخل تحت الحكم كالزنا وحده القذف فانما اظهر الفاحشة فيها لا يجاب الحد واقامة الحسية فقيل كما في قاضي خان من الشهادة قال التعزير لا يسقط بالتوبة كالحد وفي الجواهر رجل شرب الخمر زنى ثم تاب توبة نصوحا صحيحة ولم يجد عن الشرب والزنا في الدنيا هل يجد له يوم القيامة قال الحدود وحقوق الله تعالى الا انه تعلق به حق الناس وهو الا تزجار فاذا تاب توبة نصوحا ارجوان لا يجد في الآخرة فانه لا يكون اكثر من الكفر والارتداد وانه يزول بالاسلام والتوبة واذا اقيم الحد ود على الزاني والسارق يلزمه ان يتوب منه فيما بينه وبين الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له تب الى الله تعالى ذكره في الاصول انتهى قال والنصف الاسفل على صفة النساء قال الترمذي في هذا منقول عن المايعي قال والصحيح هو الاول الذي لا يكون لان الله تعالى استبعد ذلك واستقيم فقال ما سبقكم بها من احد وسماء خبيثا وتعلمون الجنايات والجنه منزهة عن الجنايات قال واستثنى الشافعية من لزوم

التعزير ذوى الهيات فلا تعزير عليهم واختلفوا في
تفسيره فقيل صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا اذنب
ندم ولم اره لا صحابنا اقول وقع في قاضي خان ما يدل عليه
حيث قال وعن محمد في رجل يشتم الناس وهو محترم وله
مروة يوعظ ولا يجبس وان كان دون ذلك يودب
وان كان شاماً يضرب ويجبس انتهى وفي الولوالجية رجل
يشتم الناس ان كان ذا مروة يوعظ حتى لا يفعل مثل ذلك
فان كان يفعل كذلك يجبس حتى يحدث توبة وان كان شاماً
ضرب وجبس لكي يترك ذلك انتهى وفي خزانة الاكمل من
القضا وان ثبت شتم غير القاضي يعزره ضرباً وجباً
وان كان ذوهينة وهو اول ما فعل لم يضربه ولم يجبسه
انتهى وفي الاجناس عن كفاة الاصل ولو ادعى قبل انسان
شتمية فاحشة او انه ضربه عزراً سواطاً فان رأى القاضي
انه لا يضربه وان يجبسه اياً ما عقوبة فعل وان كان الكلد
عليه رجل له مروة وخطر استحسن ان لا يعزر اذا كان
اول ما فعل وفي نوادر ابن رستم عن محمد وعظ حتى لا يعود
اليه فان عاد الى ذلك وتكرر منه ضرب التعزير وقد
روى عن النبي صلعم تجافوا عن عقوبة ذوى المروة الا في
المحدود وفيه عن ابن رستم قلت لمحمد والمروة عندك من
الدين والصلاة قال نعم انتهى وفي خزائننا في ذكر بكر
ادعى قبل رجل شتمية فاحشة او اثمتها بالبينة فان كان
المدعى عليه رجلاً له خطر ومروة فالقياس ان يعزر وفي
الاستحسان لا انا كان ذلك اول ما فعل فان فعل اي مرة
اخرى علم انه لم يكن ذا مروة والمروة مروة شرعية او
عقلية رسمية انتهى كتاب السير والردة قال في الذخيرة
الرجل يقول لغيره يا كافر الخنازير للفتوى في جنس هذه المسائل
ان القابل بمثل هذه المقالات ان كان اراد الشتم ولا يعتقه

كفر الا يكفر وان كان يعتقد كافراً فخطبه بمذابنا على
اعتقاده انه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافراً فقد
اعتقد دين الاسلام كفراً ومن اعتقد دين الاسلام كفراً
كفر قال لا تصح ردة السكان الا الرده بسبب النبي صلعم
فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية قال في الفتح ولا بد
من تقييده بما اذا كان سكران بسبب محظور ياشره بخناراً
بلا اكرامه والا فهو مجنون قال وبالسحر ولو امرأة لا تقبل
توبة الساحر لكن لا يقبل حتى يقرأ لا طريق الى ثبوت سحر
الامن جهته ويقتل حدا كما في الجواهر في الاصول وفي
الشمي قال ابو حنيفة في المجردي يقبل ولا يقبل قوله انه
اترك السحر واتوب منه قال العيني في منتخب المحيط لانه
جاء به الاثر اذا شهد الشهود انه ساحر واقرب بذلك وكذلك
المرأة الساحرة تقبل ففي المشي انهما لا تقبل ولكن تجبس
وتضرب كما لمرتدة والاول اصح قيده في الولوالجية بما اذا
كانت تعتقد ذلك لانه تصير مرتدة انتهى وفي مخارقات
النوازل والسحر في نفسه حق امر كائن الا انه لا يصلح
الا للشر والضرب باخلق والوسيلة الى الشر فيصير
مذموماً قال وبالزندق اطلق رحمه الله عدم قبول
توبة الزنديق وقيده الشمي حيث قال ولنا في الزنديق
روايتان في رواية لا تقبل توبته كقول مالك وفي رواية
تقبل كقول الشافعي والخلاف في حق الدنيا واما فيما بينه
وبين الله تعالى فنقبل بلا خلاف انتهى وفي فتاوى قارى
الهداية الزنديق من يقول ببقا الدهر ولا يؤمن بالآخرة
ولا بالخالق ويعتقد ان الاموال والحرمة مشترك وقال في
مكان اخر هو ان لا يعتقد الهماً ولا بعثاً ولا حرمة شئ من
الاشياء وفي قبول توبته روايتان والذي ترجح عدم قبول
توبته انتهى والله اعلم بالصواب قال كل مسلم ارتد فانه

يقتل ان لم يتب فان اسلم خلى سبيله واسلامه ان يتبرى
عن الاديان كلها سوى دين الاسلام كما في الذخيرة ولو
تبرى عن الدين الذي انتقل اليه كفاه لحصول المقصود كما في
شرح المجمع عن الشيخ الجليل اذا اتى بكلمة الشهادة وهو يعلم
انه الاسلام يحكم باسلامه وان لم يعلم تفسير هذه الكلمات
لانه اتى بدليل الاسلام كذا في القنية وقال في المجتبى التحيات
في الصلاة ولا بد من معرفة معناها انتهى اقول والفرق ظاهر
للمناسل قال حكم الرده وجوب القتل ان لم يرجع والمغني فيه
ان بنفس الردة صار حربيا لان له نية صاحبة للحرب وقد قام
به الباعث على الحرب وهو الكفر فاقيم ذلك مقام حقيقة
الحرب في وجوب قتله او في اباحته كما في الكافر الاصل كما في
الذخيرة وفي شرح المجمع لابن الضيا وقتل المرتد الى الامام
مطلقا عندنا وهو مذموم في العلماء في المبسوط وان ارتد
ثانيا وثالثا فكذلك يقتل به في كل مرة فاذا اسلم فحسب سبيله
وان كان في الرابعة وعن ابي يوسف لو فعل ذلك مرارا يقتل
عيلة وهو ان ينظر فاذا اظهر كلمة الشرك قتل قتل المرتد
لان ظهر الاستغناء قال وحبط الاعمال مطلقا وهل تبطل
معا قال كثير من المحققين انها تبطل كما في التمر تاشي وفي شرح
الطحاوي بالردة ان سلخ عن دينه وبطل جميع طاعانه وعباداته
وسقط عنه ايضا جميع ما صار ديننا عليه من حقوق الله تعالى
الخواص فيجعل كانه كافر منذ ادم واسلم الان انتهى من كتاب
الحج وفيه من باب سجود التلاوة وما كان من حقوق العباد
لا يسقط عنه بالردة ويؤخذ بذلك كله الا اذا كان ممن
لا يقتل بالردة كالمرأة ونحوها اذا الحقت بدار الحرب نسبت
فضارتا مة يسقط عنها جميع حقوق العباد الا في القصاص
في النفس فانه لا يسقط عنها لانه تبدلت وقيمتها كانت
حرة فضارتا مة في القصاص في النفس انتهى واما اليتيم

فلان

فلان الردة لا تبطل وصف الطهورية كما في الوضوء كما
الحاجة باق لانه مجبور على الاسلام كما في تحفة الفقهاء قال
فلا يجوز للسامع منه ان يروي عنه بعد ووقته كذا في شهادة
الولواجية عليه بانه يسند الحديث اليه وهو في الحال ليس
باهل الرواية عنه ولا يروي عنه وفي خزانة الاكل واذا
فسق المحدث بطل ما سمع الناس منه كما لو ارتد والله اعلم
قال وبينونة امراته مطلقا قال في شرح الطحاوي اذا
ارتد الرجل عن الاسلام والعياذ بالله فانه يستتاب بالرد
بان امراته ويكون فسحا في قول ابي حنيفة وابي يوسف
وقال محمد يكون فرقة بطلاق ولو كانت المرأة هي المرتدة
كانت فرقة بغير طلاق بالاجماع فتراد انا ب واسلم ترفع
تلك البيونة ولم يذكر في ظاهرها الرواية اكثر من هذا انتهى
قال وبطلان وقفة مطلقا اي ولو اسلم بعد ردة كما في
اوقاف الناصحي قال وانما يلحق في حفرة اشار بهذا الى انه
اذ قتل على ردة لا يدفع الى من تدين بدينهم كما في الملتقط
قال المرتد اقيم كفر من الاصل لانه لا يقبل منه الا الاسلام
او السيف اما المرتدة فقالتوا انها كالذمية في الوصية
بالانفاق لانها لا تقتل كذا في شرح الزيادات وفي
الولواجية الكفر من المرتد اغلظ من كفر مشركي العرب
ومشركوا العرب لا يقبل منهم الصلح والذمة لكن ندعوهم
الى الاسلام والاقنلوا وكذا عبدة الاوثان منهم اما اهل
الكتاب منهم فهم كفيرهم من اهل الكتاب يجوز تركهم
على الكفر وبالجزية وابقاؤهم على الكفر بالاستحقاق انتهى
وقد خلى كثير من الشروح عن هذا التفصيل وفي المبسوط
واهل الكتاب من العرب حكمهم حكم غيرهم من اهل الكتاب
حتى يجوز استرقاقهم واخذ الجزية منهم لانهم ليسوا
من العرب الاصل وان توطنوا ارض العرب بل هم في الاصل

من بني اسرائيل انتهى قال ولا تكفر احد من اهل القبلة الا
بحود ما ادخله فيه والذي ادخله في الايمان هو التصديق
بالجنان والاقرار باللسان كما في شرح عقيدة الطحاوي
وفي الاكراه من الذخيرة لوقال عزيز بن الله والمسح ابان الله
حاكيا عنهما لا تبين امراته لان التكلم بالكفر ليس بسبب الفرقة
لعينه ما لم يكن معتقدا لذلك او يقول على وجه الاستخفاف
انتهى وفي شرح الوافي لابن الصيا من لم يرض بحكم الحاكم
وطعن فيه ورده فهي رد يستتاب واما ان طعن في الحاكم
نفسه لا في الحكم فله تعزيره وله ان يصيح عنه انتهى قال
وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفناوي من الفاظ التكفير يرجع
الى ذلك وشمل ما اذا استخف بدينه كما اذا اطلق لفظ
الكفر عمدا ولكنه لم يعتقد الكفر قال بعضهم لا يكفر لان
الكفر يختص بالضمير ولم يعتقد ضميره على الكفر وقال بعضهم
يكفر وهو الصحيح لانه استخف بدينه كما في مختصر الظهيرية
قال لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير اى عود
الى الاسلام اقول كون مجرد الانكار توبة مطلقا غير مراد
بل ذلك مقيد بثلاثة امور قال في الذخيرة بشر بن الوليد
اذا محمد المرتد الردة واقربا لتوحيد وبمعرفة رسول الله
صلعم وبدين الاسلام فهذا منه توبة وفي شرح الطحاوي
ولو شهد الشهود على رجل بالردة وهو ينكر كان ذلك توبة
منه الا ان الشهود اذا كانوا عدولا تبين امراته انتهى قال
اما من لا تقبل توبته فانه يقبل كالردة بسبب النبي صلعم
وكذا اذا سب واحدا من الانبياء والقنل على وجه الحد
ولا توبة له اصلا سوا كان بعد القدرة عليه والشهادة
او جانا تايبا من قبل نفسه كما في النزازية قال وفيه بعض
اختلاف ولكن لا يفتى بما فيه اختلاف لكن يومر قايله
بتجديد النكاح والتوبة احتياطا وما كان خاطيا لا يومر

الا بالاستغفار والرجوع عنه وما كان فيه وجه توبته
وواحد يمغه يميل العالم الى ما يمنع الكفر ولا يريح العجز
على الوجه اللهم الا اذا صرح بما رآه يوجب الكفر فلا يفتى
التاويل قال وسب الشيخين ولعنهما كفر وقيد صاحب الخلاصة
الكفر بسبب الشيخين ولعنهما واطلق المؤلف عدم القبول للتوبة
بسبهما قال الشيخ محمد سراج الدين الحانوتي المصري وذلك
لزيادة فضيلتهما وقد صرح بعضهم بعدم قبول توبته على
المفتي به وظاهر كلام المؤلف ان قتله واجب جدا فلا يستقط
بالتوبة كسائر حقوق الادميين كحد القذف لا يزول بالتوبة
كما في النزازية ورايت بخط شيخ مشايخنا الشيخ محمد بدر الدين
الشهاوي الحنفي المصري على وجه الرضوى عند قوله وسب
احد من الصحابة وبعضه لا يكون كفرا بل يكون كبيرة وسخافة
في العقل فيعزرو وفي الاختيار وسب واحد من الصحابة
وبعضه لا يكون كفرا لكن يضل فان عليا لم يكفر شاتمته
حتى لم يقبله انتهى **قلت** وما ذكره في الظهيرية والذخيرة
والنزازية وغيرها من الكتب فهو مختار ببعض المشايخ وينبغي
التعويل عليه ويكون ذلك خصوصية للشيخين وهما اولي
بهمة المرتبة والمترلة لان لها مزية على سائر الصحابة حتى
انه ورد في الحديث ما طلعت الشمس ولا غربت على احد
بعد النبيين والمرسلين افضل من ابى بكر وعمر رضي الله عنهما
وحيث كان كذلك فمن اطلق عدم الكفر بسبب احد من
الصحابة المراد به غير الشيخين والله اعلم قال اللواتي بزوجه
كفر عند الجمهور اشار الى ان فيه خلافا وفي النزازية استحل
وطى امراته الحايض واللواطة بامرته يكفر وفي النوادر
لا يكفر واه محمد وهو الصحيح في المسيليين انتهى الاستحلال
اتخاذة الشيء حلالا او يمتنى طيبته كذا في شرح الكيداني
وفي البدائع عرف الاستحلال بترك العمل بجبر الاحاد

وفي الذخيرة ولو اطلق كلمة الكفر الا انه لم يعتقد اخلف
جواب المشايخ والاصح انه يكفر لانه مستخف بدينه انتهى
قال الاستمزا بالعلم والعلماء كثر قال ابن الضيا في شرحه
على الكثر قال اصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظره اهانة
او ذكره بما يوجب الاهانة يكفر كما في عمدة الاسلام وذلك
لانهم ورثة الانبياء وقد جا في الحديث الصحيح العلماء ورثة
الانبياء ورايت بخط بعضهم ناقلا عن روضة العلماء
يجوز للجاهل ان يجلس بين العلماء والمتعلمين اتفاقا وان جلس
فواجب على السلطان او القاضي ان يمغه لان هذا استخفاف
او اهانة او حقارة ولو جلس احد من الناس على من العالم
او المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف ظلمت امرته
ولو كان على وجه الحقارة والاهانة يكفر ولو كان على وجه
المزاج يعزر باجماع الائمة انتهى قال ويكفر بانكار اصل
الوتر والاصح اشار بقوله اصل الوتر الى انه انكر وجوب
ذلك لا يكفر كما هو مقرر اقول والظاهر ان صدقة الفطر
وركعتي الطواف كذلك ولم اره الا ان قال وبترك العبادة
تماما او استخفافا وليس منه ما في الولوجية من الشهادة
واذا ترك الرجل الصلاة في الجماعة استخفافا بذلك وفسقا
لا تحوز شهادته اراد بالاستخفاف ان لا يستعظم نفوت
الجماعة كما يفعله العوام لانه ظهر فسقه انتهى وكذا ما في
الكفاية الشعبية المستخف بالصلاة هو الذي اذا ادرك
الجماعة يصلي بالجماعة وان لم يدرك الجماعة لم يهتم لذلك
ولا يخاف العقوبة قال ويكفر بادهاء علم الغيب بان قال
انا اخبر عن اخبار الجن لان اخبارهم يقع عن الغيب والغيب
لا يعلمه الا الله تعالى لان الغيب من علم الله تعالى لا يعلمه كافر
وفي الولوجية وغيرها من كتب المذهب رجل تزوج امرأة
ولم يحضرها شاهد فقال تزوجك بشهادة الله ورسوله

يكفر لانه يعتقد ان النبي صلعم يعلم الغيب اذ لا شهادة من الا
علم له به ومن اعتقد هذا الكفر وبه قال الشيخ ابو القاسم
الصفار انتهى وفي البرازية تزوجها بشهادة الله ورسوله
عليه السلام لا ينعقد ويخاف عليه لانه يوم انه عليه السلام
يعلم الغيب وعنده مفاتيح الغيب الاية واما علم الله تعالى
لخيار عباده بالوحي او الالهام الحق لم يبق بعد الاعلام غيبا
فخرج عن المحصر من المستفادين من تقديم السند والمحصر
بالالة انتهى ومنها عند الكلام على لعن المسلم لان النبي صلعم
نهى عن لعن المسلمين ومن كان من اهل القبلة لا يجل لاحد ان
يلعنه الا رسول الله عليه السلام لانه يعلم من احوال الناس
باعلام الله تعالى اياه ولا يعلم بذلك غيره انتهى وفي خزائن
الاكل في الحديث النبي لما تزوج الربيع بنت معوذ فقالت
جا النبي صلعم فدخل على غداة بني نبي في مجلس على فراشي
وجويريات لنا يضرن بالدفوف ويندن من قتل الى ان
قالت احدا هن في الغزل وينا بني يعلم ما في غد فقال لها
النبي صلعم اسكتي عن هذا وقولي التي كنت تقولين قبل
ذلك والله اعلم بالصواب انتهى اقول ظاهر هذا عدم الكفر
والله اعلم كتاب اللقيط واللقطة والابق والمفقود عن
المولف الكتاب باربعة اشياء ولم يذكر منها الا احكام الابق وذكر
الثلاثة وهو الذي رايناه في غالب النسخ والله اعلم ونذكر
فراهما من اللقطة ذكره الوالوجي في الفصيح حيث قال رجل
وجد جوزة ثم اخرى حتى بلغت عشرة فصار لها قيمة ان وجدها
في موضع واحد فهي كاللقطة لان لها قيمة وان وجدها في
مواضع متفرقة تكملوا فالتحاربا كما للقطة فرق بين هذا
وبين النواة اذا وجدها انسان متفرقة بحيث لو ضمها صار
لها قيمة والفرقان الناس يرمون بالنواة فصارت مساحا بالقر
واما الجوز فلا انتهى وقال في الحصري على الجامع الكبير

يد الملتقط ضعيفة بدليل ان للحاكم ازالتها وتسليمه الى
غيره اذا راي في ذلك مصلحة قال يجعل الجعل لرد الايق
اي يجب شرعا بشرط ان يشهد عند اخذانه انما اخذه
ليرده على الملاك اما اذا ترك الاشهاد فلا يستحق الجعل
فرع انكر المولى ان يكون عبده ابقا فلا جعل للراد لان
يشهد الشهود انه ابق من المالك او يشهدوا على اقرار المولى
انه ابق كما في الذخيرة قال اورده احد الابوين مطلقا اقول
هذا الاطلاق ليس في محله لان الاب اذا كان في عيال وولد
لا يستحق وان لم يكن في عياله يستحق وعلى هذا ساير ذوي
الارحام من الاخ والعمة والحال وغيرهم كما في المشرع
والظهيرية قال والابن الى احدها او احد الزوجين
تلاخر علل له بعضهم بان العادة جرت بان الرد من هولا
تبرعا واصطناعا وعلله بعض اخر بان رد الايق مجرى
مجري الخدمة لابييه واحد الزوجين اذا رد فقد رد عبد
نفسه لمجرى ان الامتناع بينهما عادة كما في المشرع قال
او وصى اليتم او من يعوله وعلل بان الحفظ عليهما وهما
يتوليان ذلك والله اعلم الرضخ واجب كما ان الجعل واجب
كما في الصغيرى كتاب الشركة الشريكان في جميع ما بينهما
اميان مقبول قول كل واحد منهما على صاحبه في ضياع المال
منه وللمدعي في ذلك استخلاف المدعا عليه على ما يدعيه
من ذلك لان القول قول الامين مع يمينه كما في شرح
الطحاوي دين مشترك لثلاثة على اثنان غاب منهم اثنان
وطلب الثالث الحاضر حصته بغير المديون على الدفع كما
في البرازية قال الفتوى على جوازها بالفلوس قال في
المشروع وفي الكافي قال الشيخ ابو الحسن والاسبيطاني
في مبسوطه الصحيح ان عقد الشركة على الفلوس جائز
على قول الكل لانها قد صارت اثما تابا بصطلاح الناس

ولهذا لو اشترى شيئا بفلوس بعينها لم تنعين تلك الفلوس
للمثنية حتى لا يفسد العقد بهلاكها قبل القبض انتهى وفي
الايضاح المشهور عند ابى حنيفة وابى يوسف ان الشركة
والمضاربة بها لا يجوز وعند محمد يجوز وذكر ابو الحسن قول
ابى يوسف مع محمد وروى عن ابى يوسف جواز الشركة
بها ولم يجوز المضاربة وفي المجتبى واما جوازها بالفلوس الناقصة
فقالوا هذا قول محمد لانها لا تنعين بالتعيين واما عندها
فلا يجوز الشركة والمضاربة لان ثمنها يتبدل ساعة فسامع
وتصير سلعة وعن ابى يوسف رحمه الله مثل قول محمد
والاول اقبس واظهر قال ما اشترت اليوم من انواع
التجارة فهي بيني وبينك فقال نعم جاز قال في الايضاح
وكذلك لو لم يقل اليوم وبين صنف من الرقيق وكذلك لو لم
يذكر الصنف ولا الوقت وذكر الثمن وقال ما اشترت بالف
فهو بيني وبينك فذلك جائز والله اعلم قال ولو اشترى
شيئا وقال اشركني فيه فقال اشركك فيه جاز الا ان يكون
قبل قبضه قال في التولية لانه بمنزلة البيع والشراء وتبين
ما اذا كان قبل القبض لان بيع ما لم يقبض غير صحيح وان كان
بعده فان عرف مقدار الثمن جاز وان لم يعرف فله الخيار
اذا عرف وفي الخلاصة الوكيل يملك عزل نفسه اذا موكل
رضى ام سخط بخلاف الشريك فان احد الشريكين لا يملك
فسخ الشركة الا برضى صاحبه **تمت** دار بين اخوين واخوين
لهما زوجات فالاخوة ان يمتنعوا زوجي الاخيتين عن الدخول
فيها اذ لم يكونا محرمين لزواجهما كذا في القنية من الشركة
وسياق في الوقف تفصيل بان يد من هذا والله اعلم كتاب
الوقف الوقف صحيح عند الامام على الصحيح وان حكم حاكم
بلزومه بعد ما صار حادثة لزم ومعنى جوازه جواز صرف
الغلة الى تلك الجملة كما في الذخيرة وفي المشرع عن الذخيرة

اذا قال وقف دارى حال حياتى وبعد وفاى يصير
لازما للحال وكان لزومه تبعا لما بعد الموت وفي التحفة واما
اذا وقف في حال حياته واوصى بذلك بعد وفاته فانه يجوز
بلا خلاف انتهى والتابيد شرط عند الكل على ما عليه الاكثر
هو الصحيح والخلاف فيما اذا وقف وقفا مطلقا لم يبين
احدا او على شخص بعينه ولم يذكر معه اسم الله تعالى ولفظ
الصدقة حتى لو قال هذا موقوف لله او قال هذه صدقة
موقوفة على فلان جاز الوقف اتفاقا كما في شرح المجمع وفي
الظهيرية واذا اشترى الرجل موضعا وجعله طريقا للمسلمين
واشهد عليه فانه يصح ويشترط لتمامه مرور واحد من
المسلمين على قول من يشترط التسليم في الاوقاف انتهى وفي
اوقاف الخصاص رجل جعل داره او بعضها طريقا للمسلمين
واخرجه عن ملكه وابانه فليس له الرجوع في شئ من ذلك
ولا رده الى ملكه وزاد في محل اخر ولا يكون ميراثا انتهى
وفي الننف لو اشترى دارا بمكة او بمكة ويجعلها موقوفة
للحاج والمعتمرين والمجاورين يسكنونها فهو جائز انتهى
وهذا اندفع ما افق به شيخ الشيوخ محمد جار الله بن
ظهيرية الخنفي من عدم صحة وقف بنا منى مطلقا فافهمه
وكذا من افق بجواز مطلقا كشيخ مشايخنا الشيخ قطب الدين
والشيخ محمد تقي الدين بن فهد الخنفي من الجواز مطلقا وقد
وقع منى الاقنا بما قاله مولانا محمد جار الله المذكور لعدم
الاطلاع على ما في الننف ثم اطلعني الله تعالى عليه وقرنته
في الدرس الى ان ظهر الحال فيه فله الحمد والمنة والوقف
يقاس على الوصايا لكن لا مطلقا بل مقيد بما يشبهها وما
يقرب منها لانه قد يشبهها في بعض الحالات ويقاربها
في بعض الحالات كما في الخصاص انتهى قال وان كان من مال
الوقف واطلق فهو وقف اقول هذا خاص بالمتولى غير

الوقف

الوقف اما لو كان الفارس الواقف واطلق فانه لا يكون
وقفا بل هو ملكه قال في الذخيرة وقف ضيعة له على بناء
واولاد هن ابداما تاسلوا واخره على الفقرا ثم غرسه
الوقف فيها شجرة فان غرس من غلة الوقف فالشجرة
لوقف وان غرس من مال نفسه بان قال عند الغرس انه
لوقف فهو للوقف وان لم يذكر شيا فهو ميراث عنه وزاد
في الاسعاف مالو بنا بنا ونصب بابا والعج من الموقوف كيف
اطلق محل التقييد قال وان لنفسه فهو له اي بنا لنفسه
واشهد عليه كذا قيده في القنية قال فان ياذن المتولى
ليرجع فهو وقف ويرجع الباقي على المتولى بما انفق كما في
الذخيرة ويرجع المستاجر في غلة الوقف بما انفق في العمار
كما في قاضي خان وغيره وان عمر فغير اذن المتولى بان كان
غاصبا واجره فانه يرجع عليه بما انفق في العمار ولا يعل
غيره لانه كان متطوعا كما في قاضي خان من اجارة الوقف
وفي الولولجية طاحونة او حمام بين اثنين استاجر بضيب
كل واحد منهما مستاجر على حدة ثم ان المستاجر انفق في ملك
ذلك باذن موجه فاراد ان يرجع على الذي لم يواجر منه
فصيبه قال لا يرجع ويكون في نضيبه متطوعا انتهى قال
وان لنفسه او اطلق رفعه ان لم يضر لانه ملكه وان اضر
ضررا ظاهرا فغرم المتولى من غلته قيمته كما في خزائن الاكل
قال وان اضر فهو المضيع لانه فليتر بص الى خلاصه
يعني اذا كان رفع البناء يخرّب بنا الوقف التقدير بسبب
رفع بنايه او كان قلع الاشجار يخرّب الارض ولا يرضى ان
يملكه للقيم بمال الوقف باقل القيمتين مبنيا او متروعا
ولا يجوز تملكه بلا رضاه فيبقى الى ان يتخلص ملكه وفي
الثاوار خانية عن الخانية ولا يجبر المتولى ان يملكه للوقف
وفي العمادية وما لا يمكن رفعه الا بضرر فهو الذي ضيع

ماله فليترتب الى ان يتخلص من ماله من تحت البناء
ياخذ انتهى وللناظر اجارة ذلك المحل ولا يمنع البناصة
الاجارة اذ لا بد للباني على البناء كما في جامع الفضولين
وفي العمادية لانه لا يملك رفعه قال وفي بعض الكتب
الناظر يملكه باقل القيمتين للوقف متروعا وغير متروعا
بمال الوقف ان كان عنده غلة وهاكفاية وان لم يواجر الوقف
ويودي من اجرة كما في الذخيرة قال الناظر اذا اجرتم مات
فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان
جميع الربيع له فانها تنسخ بموته يعني اذا كان وقفا على قوم
سميين باعيانهم كما اذا مات فلان قبل فلان ذكره هلا
الراي كما في الروضة اما اذا كانت الارض وقفا على فقرا
قراياته ما ناسلوا الاقرب فالاقرب فاجرها الاقرب
عشر سنين ثم مات المورث قبل انقضاء المدة لا تبطل الاجارة
وتصرف اجرة ما بقي الى من يليه من الاقرب وهو في
الظهيرية وغيرها من الكتب فان عجلت الاجرة واقسمها
الموقوف عليهم ثم مات احد هم القياس ان تنقض القسمة
ويكون للذي مات حصته من الاجرة بقدر ما عاش
ولكنما استحسن ولا تنقض القسمة وكذا على هذا لو شرطا
تجيل الاجرة انتهى ومثله في خزانة المفتين وفي خزانة
الاكل وموت المورث لا تنقض الاجارة اذا كان الوقف على
قوم غير معينين ولو مات الوكيل الذي اجرها بامر الواقف
لم تنقض اما اذا كان الوقف على قوم معينين تنقض بموت
الواقف الاجر قياسا وفي الاستحسان لا تنقض الوهيبي
انتهى قال كما حرره ابن وهبان مغزيا الى عدة كتب ولكن اظلا
المتون مخالفة اقول هذا التحريم لا يقضى به على ما عليه
المتون والشروح وغالب الفناوي التي عليها المعول
والمرجع والله اعلم قال الا بشرطين الاول اذن القاضي

قال في الذخيرة لان ولاية الحاكم اعم في مصالح المسلمين
من ولايته في محل اخر منها قال هلال اذا احتاجت
الصدقة الى العمارة وليس في يد القيم ما يعمرها فليس له
ان يستدين عليها لان الدين لا يجب ابتدا الا في الذمة
وليس للوقف ذمة والفقرا وان كان لهم ذمة الا ان
لكثرتهم لا يتصور مطالبتهم فلا يثبت الدين باستدانته
القيم الاعليه ودين عليه لا يملك قضاءه من غلة هي على
الفقراء وعن ابى جعفر ان القياس هذا لكن يترك القياس
فيما فيه ضرورة قال الثانية ان لا يتيسر له اجارة العين
والصرف من اجرتها شمل باطلاقة الاجارة الطويلة
فتى وجد من يستاجر عقود الاتصم الاستدانة كما هو طأ
الاطلاق قال وهل يجوز للتولى ان يشتري باكثر من قيمته
ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الرجح على الوقف
الجواب نعم كما حرره ابن وهبان اقول منشأ هذا التحريم عدم
الوقف على تحرير الحكم من تقدمه كما هو طأ هر كلامه والعجب
من الزين رحمه الله كيف اخاره دون غيره ورضي به مع
ان صاحب الناقا رخانية نقل الحكم واقر قايله عليه حيث
قال سيل ابو يوسف محمد عن المسجد اذا انقض بعض منه
فقال اهل البصر ان لم يهدمه في هذه السنة يكون ضرره
في العام الثاني اكثر فهدمه القيم وبناه من مال المسجد هل
له ذلك قيل له واذا لم يكن للمسجد غلة للحال فاستقرض من
الباني العشرة بثلاثة عشر في السنة وعقد في الزيادة
عقد اشريا وصرف القيم هذا القدر في بنايه ثم جات
السنة الثانية هل يجوز للقيم ان يصرف من غلة المسجد المخب
ثم يضمن من مال نفسه فقال يضمن تلك الزيادة من مال
نفسه انتهى كلامه وهذا الذي نفى به قال واختلفوا
فيما اذا وقف على مدرسة او مسجد وهيا مكا فالبناير قبل

ان يبينه والصحيح الجواز اخذ من السابقة اي قياسا على الوقف
على الولد قال في جامع الفصولين وهنا بطريق الاول
وتصرف الى الفقرا فان بنى المدرسة يصرف اليها في
المستقبل وبيان الاولوية ان بعض المدرسة بل ما هو اهل
فيها موجود وقت ايقافه وهو الموضع بخلاف الوقف على
الاولاد قال اقالة الناظر عقد الاجارة جاز قال الرضا
في شرح الوافي ناقلا عن المحيط قال رايت في بعض الفتاوى
ان المتولى في الوقف يملك الاقالة اذا كان خيرا للوقف
فكذلك الوصي انتهى فعليه كلام المؤلف يحتاج الى التقييد
قال الا في مسيلتين الاولى اذا كان ناظرا كما فهم من تعليم
اقول وقع في الصيرفية التصريح بما يفيد عدم صحة ذلك
حيث قال اذا عزلنا القاضي المتولى وب قال غيره ليس له
ان يفسخ ما اجره الاول انتهى قال الثانية اذا كان الناظر
يجعل الاجرة كما في القنية قال في مختصر الظهيرية من الاقالة
الوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء
المنفعة وقبل الاجر صح سوا كان الاجر عينا او دينا وفي
المخلاصة من الوكالة للوكيل بالبيع ان يأخذ بالتمسك رهنيا
وكفيليا اما الحوالة والاقالة والحط والابرا والتجوزيد
حقه يجوز عندها وعند ابني يوسف لا يجوز والمتوصى
والمتولى والاب كالوكيل قال ولو ابرا المشتري عن الثمن
صح عندها وهذا اذا لم يقبض الثمن اما اذا قبض لا يملك فيه
الحط والاقالة ولا الابرا انتهى فهو كما ترى مقيد كما في
مختصر الظهيرية وفي البرازية من بيع الاب والوصي ما
نصه باعه هو والمتولى بازيد من الثمن فاقاله لا يقع اقاله
وكذا لو اشترى له او للوقف ثم قال ان كان خيرا صح ولا
لا قال استبدال الوقف العام لا يجوز الا في مسایل
قال بعض المتأخرين الاستبدال من باب الاستخلاف

عند ابني يوسف ولهذا يجوز شرط الاستبدال في اصل
الوقف وهو الصحيح ومن باب العقود عند محمد ولهذا لم
يجوز شرط الاستبدال في اصل الوقف والمسائل المستتية
اربعة وزدت خامسة وهي ارض الوقف اذا قل تزولها
لافة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة ولا تفضل غلتها
عن مؤنتها ويكون صلاح الوقف في الاستبدال بارض
اخرى كما في قاضي خان قال الثالثة ان يحدد الغاصب
ولا يتنة وهي في الخانية وذكر في الملنقطات عوض البينة
بنص ولم يقدر على انزاعه من يده انتهى وعلل ذلك بانه
في هذه الحالة صار الوقف مستهلكا والشئ المسبب اذا
صار مستهلكا يجب الاستبدال كالغرس المسبب اذا قتل
والعبد الموصى بخدمته الى الكعبة اذا قتل وفي الملنقطات
ويشترى بهما ما يقوم مقامه ويكون وقفا مكانه وهذا
استحسان اخذ به المشايخ قال الرابعة ان يرغب انسان فيه
بديل اكثر غلة لم ار من عين الكثرة الزيادة والظاهر ان
الامر منوط بما رآه اهل العصر العدول والله اعلم قال
واحسن صنفا اي اعمر محلة قال فيجوز على قول ابني يوسف
وعليه الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية تلميذ الاكل وشيخ
ابن الهمام قال في اجابة السائل قول قارى الهداية والعمل على
قول ابني يوسف معارض بما قال صدر الشريعة ان ابا
يوسف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض
من الربيع ونحو لا نفق به وقد شاهدنا في الاستبدال ما
لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة لا يظال
او قاف المسلمين وعلى تقديره فقد قال في الاسعاف المراد
بالقاضي هو قاضي الجنة المفسر بذي العلم والعمل انتهى
ولعمري ان هذا اعز من الكبريت الاحمر وما ارآه الالفاظ
يذكر فالاحرى فيه السد خوفا من تجاوزة المحك

والله سائل كل انسان اقول ويؤيد هذا ما في قاضي خان
وقف صحيح على قوم سميين خرب ولا ينفع به وهو بعيد
عن القرية لا يرعب احد في عمارته ولا يستاجر اهله يبطل
الوقف ويجوز بيعه وان كان يستاجر اهله بشئ قليل يبقى
اصله وقفا وكذا حانوت هو وقف صحيح في سوق احرق
السوق والحانوت وصار لا ينفع به ولا يستاجر اصله
يخرج من ان يكون وقفا قال في فتح القدير ويجب حفظ
هذا فانه قد خرب الدار وتصير كوما وهي بحيث لو نقل
نقضها استاجر ارضها من بيني او يغرس ولو بقليل فيفعل
عن ذلك ويتبع كلها للوقف مع انه لا يرجع منها الا
النقض فازقلت على هذا يكون مسيلة الرباط التي ذكرناها
مقيدة بما اذا لم تكن ارضه بحيث تستاجر قلت الا لان
الرباط موقوف للسكنى وامتنعت بانهدامها بخلاف هذه
فان المراد وقف الاستقلال للجماعة المسميين انتهى وفي قاضي
خان ارض الوقف اذا قل نزلها لافه وصارت بحيث لا تصلح
للزراعة اولا تفضل غلتها عن مومتها ويكون صلاح
الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولا يثبت
وان لم يكن للمحال ضرورة داعية الى الاستبدال انتهى وفي
فتح القدير والحاصل ان الاستبدال اما عن شرطه الاستبدال
وهو مسيلة الكتاب اولا عن شرط فان كان خروج الوقف
عن انتفاع الموقوف عليهم فينبغي ان لا يختلف فيه كالصوت
المذكورين لقاضي خان وان كان لا لذلك بل تقع ان يمكن
ان يوجد بشئ الوقف ما هو خير منه مع كونه منتفعا به
فينبغي ان لا يجوز لان الواجب ابقاء الوقف على ما كان عليه
دون زيادة اخرى ولانه لا موجب لتجويزه لان الموجب
في الاول الشرط وفي الثاني الضرورة والضرورة في هذا اذا
لا يجب الزيادة فيه بل بنقيه كما كان اتم انتهى اقول

وهذا الذي قاله المحقق هو الصواب قال اجارة الوقف
باقل من اجرة المثل لا يجوز قال في الذخيرة لان فيه ضرورة
ولم اوجه الضرورة ثم رايت صاحب المحيط الرضوي
قال ولا يجوز اجارة الوقف الا باجر المثل لان ما نقص منه
يكون اضرار بالتقرا قال في الحاوي الحصري سيل عن
حانوت اصله وقف وعمارته لآخر قال صاحب العارة
ان استاجر باجر مثله قال لو كانت العارة لورفعت فانه
يستاجر باكثر مما استاجر به كلف لرفع العارة ويخرج من
غيره وان كانت لا تستاجر بذلك ترك الاول انتهى اقول
هذا الترك حق او يتبرع قال شرط الواقف يجب اتباعه
لقوله شرط الواقف كض الشارع في وجوب العمل به
في احكام تقدم بيانها وفي كفاية الشعي حتى ان الشيخ ابا
حفص الكبير اراد ان بيني خانا ويجعله وقفا فقال انظر وا
الى كم يحتاج الى مونة فقالوا ثمانين الفا فصدق بثمانين الف
درهم وقال اني اخاف ان المتولى يخالف شرطي فيدخل النار
وقصدي هذا التقرب الى الله تعالى قال القاضي رحمه الله
ثم مراعات احكام الوقف ومراعات حدوده شديدة لان
في ساير الاشيا يكون المحصم واحدا وفي الوقف يكون خصوصية
كثيرة قال وفي المفهوم والدلالة نحن لانقول بالمفهوم في الوقف
كما هو مقرر ونص عليه الامام الخفاف وافق به العلامة
فاسم قال الا في سائل فانه يجوز فيها مخالفة شرطه لمصلحة
الوقف وهي سبع اقول ينبغي ان يزداد ثامنة وتاسعة
اما الاولى فهي ما اذا شرط ان لا يوجر باكثر من كذا واجر
المثل اكثر من ذلك قال الشيخ محمد سراج الدين الحانوتي مفتي
مصر في فتاويه شرط جواز اجارة الوقف بدون اجر المثل
اذا نابه فائبة او كان دين امارته باقل من ذلك فلا
يجوز وان شرط الواقف ذلك لما فيه من تعريض نزل اجرة

الوقف عن المثل كما نصوا على ان الوقف اذا كان على شخص
وحده وكان مستحقا لريعه بانفراده وكان ناظرا ليس
له ان يوجره بدون اجر المثل انتهى والناسعة قال في خبر
الناظر للشيخ على الطوري الحنفى وقعت حادثة القوي في
وقف شرط في كتاب وقفه ان لا يوجر لمجور ولا ظالم
فاجره الناظر لمن منعه الشرط وعجل الاجرة هل يصح الجواب
انه يصح لان الاصل في الاحكام التعامل والتقييد والظاهر
انه انما منع خوفا من ضياع الغلة على الموقوف عليهم وبالتجمل
امن من الضياع هذا هو الظاهر وليس الظاهر انه منع
خوفا من تورع فندبر اقول والاولى ان الشرط غير معتبر
لما في القنية من الوكالة قوله بعد من فلان لا يمتنع البيع
من غيره ولا يبيع باكثر او من النصراني او من السلطان لا
يعتبر قال الثانية شرط ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة
والناس لا يرغنون في استيجاره وكان في الزيادة نفع
الفقر الخ واد ر على الوقف وظاهر قاضي خان لا بد من
الشرطين وبقي ما لو كان انفع للفقراء ولم يكن اد ر على الوقف
الظاهر المنع اما اذا كان اد ر للوقف فقط فالظاهر من كلام
انه يجوز فتامله قال فلقاضي الخالفة دون الناظر قال
في قاضي خان لان هذا انفع للوقف وللقاضي ولاية النظر
للفقراء والغايب والميت انتهى اقول واذا احتاج القيم
ان يوجر الوقف اجارة طويلة لا يحتاج الى اذن القاضي
قال القاضي والوجه فيه ان يعقد عقودا مترادفة كل عقد
على سنة ويكتب في الصك استاجر فلان بن فلان ارض
كذا او دار كذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا
من غير ان يكون بعضا في بعض فيكون العقد الاول لازما
لانه باجر والثاني غير لازم لانه مضاف وذكر شمس الامة
السرخسي ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احد الروايتين

وهو الصحيح وقالوا القيم اذا احتاج الى تعجيل الاجرة يعقد
بعقد عقودا مترادفة انتهى وفي الحاوي الحصري سيل ابو
القاسم عن اجردار موقوفة عليه خمس سنين قال لا يجوز
لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الالعة عارضة يحتاج
فيها الى تعجيل الاجرة مجال من الاحوال انتهى قال الثالثة
شرط ان يقرب على قبره والتعيين باطل عز البطلان الثالث
ابن الفضل وفي الاخبار انما بطل لان اخذ الاجرة عن القراءة
غير جائز انتهى فاذا وصحة التعيين على المفتي به من حوز اخذ الاجرة
ولو خرج على قول الامام من كراهة القراءة على القبر صح ايضا
لان المختار وهو عدمها كما هو قول محمد كذا في اجابة السائل
وفي الثاقبا رخانية نقلا عن التتمة عن الحسن بن علي عن بن مدرسة
وبني فيها مقبرة لنفسه ووقف صنعة وبني فيها ان ثلاثة
اربعة للمنقطة ورجعه يصرف الى من يقوم بكس المقبرة وفتح
بأبها والى من يقرأ عند قبره ورفع هذا الى الحاكم ففرض فيه بصفة
وجعل اخره للفقراء هل يجزى لمن يقرأ عند قبره اخذ هذا المرسوم
قال نعم قيل له واذا لم يكن هناك قضا قاض وذكر في الوقف جعل
اخره للفقراء هل يجزى لمن يقرأ عند قبره اخذ هذا المرسوم فقال
نعم انتهى اقول هذا صريح في اعتبار شرط التعيين حيث قيد الخ
لمن يقرأ عند قبره والله اعلم وفي قاضي خان وجل اشترى
مصحفا فجعله في المسجد الحرام وفي مسجد اخر وقف ابد الامل
ذلك المسجد والجيران وماز الطريق وابنا السبيل ان يقرأوا
هكذا روى الحسن بن ابي حنيفة وان بداله ان يرجع في ذلك
كان له ذلك ويكون لورثته بعد موته وبه اخذ الحسن بن
ذلك انتهى قال لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط بلا جواز
وكوعزله لا يصير الثاني متوليا اي حياة ظاهرة اقول
ينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن فيه قايمة للوقف اما اذا كان
عزله خيرا للوقف كان له عزله كما في جامع الفصولين ٥

ويؤخذ منه جواز اعطاء النظر لغير المشروط له اذا قبله بلا
اجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك الا باجرم ينظره
في الوقف حيث كان فيه نفع الوقف ويؤيده قول المؤلف فيما يملكه
ويتعين الاقنا في الوقف بما هو النفع كما في الحاوي القدسي
وراي في الذخيرة ما نضه ويخار في الوقف ما هو النفع
والاصح للوقف انتهى ثم بعد مدة رايت ما يؤيد ما نقلته قال
في الحاوي الحصري ناقلا عن وقف الانصاري فان لم يكن
من يتولى من جيران الوقف وقرابته الا برزق ويفعل واحد
غيرهم بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو
الاصح لاهل الوقف واصح للصدقة انتهى قال واذا عزل
القاضي الناظر ثم عزل القاضي فنقدم المخرج الى الثاني ان الاول
عزله بلا سبب لا يعيد اى لا يقبل قوله ولا دعواه بان الاول
عزله بلا حجة ان صح عنده شئ استحق به اخراجه عن ذلك كما
في الذخيرة قال ولكن يامر بان يثبت عنده انه اهل للولاية
فاذا اثبت اهاده في الولاية وظاهر كلامهم ان ذلك على وجه
الوجوب خصوصا اذا كان شروط طاله النظر من قبل الواقف
وفي الاسعاف وهذا الحكم لو اثبت اهليته عند من اخرجه
بتجديد توبة ورجوع عما كان يقتضى اخراجه قال ليس للقاضي
عزل الناظر بمجرد شكايته المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانة
هذا اذا كان من جانب الواقف قال في خزانة الاكمل الولاية
في الوقف للواقف الا ان يكون خائنا فيزعمها القاضي من يده
كيف ما كان وكذلك لو اتهمه في عمارتها وحفظ غلاتها
انتهى وفي اوقاف الناصح الواقف اذا كان غير ما موف
على نفس الوقف او وقف على قوم ولا يوصل اليهم ما شرط
لهم فان القاضي ينزعه من يده ويؤيد غيره ولو ترك عمارته
وفي يده من غلته ما يعمره اجبره القاضي عليه فان فعل والا
اخرجه من يده انتهى وفي الجواهر القيم اذا لم يراع الوقف انه

يعزل بعزل القاضي وهذه اشارة انه لا يعزل بمجرد الخلاف
بل يستحق العزل انتهى اقول يؤخذ من هذا ان الناظر اذا منع
من عارة الكتب الموقوفة للقاضي عزله حيث المخالفة انتهى
وفي خزانة المقيمين اذا زرع القيم لنفسه يخرج من يده
ويدفعه الى من يثق به انتهى اقول يؤخذ من هذا ان الناظر
لو سكن دار الوقف ولو باجر المثل انه يخرج لانهم فضوا على
انه لا يجوز له ان يسكن دارا لوقف ولو باجر المثل كما في
خزانة الاكمل وفي الذخيرة باع المتولى ورق اشجار الثوت
جاز لانه بمنزلة الغلة فلواراد المشتري قلع قوائم الشجر
يبيع لانها ليست بمبيعة ولو امتنع المتولى عن المنع عن قلع
القوائم كان ذلك خيانة منه وان باع القيم شيئا من البناء
يهدم ليهدم او تخله حيه لقطع فالبيع باطل وان هدم المشتري
البناء واصرم النخل فينبغي للقاضي ان يخرج القيم عن هذا الوقف
لانه صار خائنا ولا ينبغي للقاضي ان يامن الخائن بل سبيله ان
يعزله قال اذا عزل الناظر فان شرط له العزل حال الوقف صح
اتفاقا والا لا بين اصحابنا لانه اذا شرط في اصل الوقف
الولاية لنفسه ولا ولاده يجوز بالاجماع والخلاف فيما
اذا وقف واخرج من يده ولم يشترط الولاية لنفسه كما في
الحاوي الحصري عن فتاوى محمد بن الفضل قال والخلاف
فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد عاتة اما اذا
شرط له ذلك لم يبطل ولا يته بموته اتفاقا لانه يصير بذلك
وصيا كما في الحاوي الحصري قال والفتوى على قول ابي يوسف
كافي ولو لوجبة والذي في التجنيس والفتوى على قول محمد وبه
يفتى وجزم به في تصحيح القدوري للعلامة قاسم وكذلك
المولف في رساليه اقول هذا من باب اختلاف الاختيار
قال وفي العنابية لو لم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي
له فيما وقضى بقوامته لم يملك الواقف اخراجه اقول

وكذا لو كان منصوب الواقف وقضى له بالقوامه قال في
الاجناس وفي نوادر يعلى لو وقف ارضا وفعها الى رجل
وقبضها فله ان يخرجها من الوكالة ما لم يقض القاضي فاذا
قضى به القاضي ليس للذي اوقفه ان يخرجها من الوكالة وفي
نوادر ابن سماعه عن محمد اذا اوصى الى ابنه الصغير جعل له
القاضي وصيا فاذا بلغ لم يكن له ان يخرج الوصي الا بامر القاضي
وفي اجابة السائل بعد نقل ما في العنابية قال وهذا ان خرج
على قول الثاني اشكل وعلى قول محمد فكذلك بل كيف يتصور
ذلك وصحة الوقف عنده مشروط بالتسليم اليه انتهى قلت
بما نقلناه عن الاجناس يزول الاشكال المتوهم وقوعه على
مذهب الثاني وفي قاضي خان وذكر محمد في السير انه اذا وقف
ضيعة واخرجها الى القيم لا يكون له الولاية بعد ذلك الا ان
يشترط الولاية لنفسه وكذا الوقات الواقف وله وصي
فالولاية تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف
احق بالولاية وله ان ياخذ من المتولى ما لم يقض القاضي يعني
ما لم يقض القاضي بلزوم الواقف انتهى قال ولم ارحم عزل
الواقف للمدرس والامام اللذين ولاهما اقول وقع التصريح
بذلك في حق الامام والمؤذن ولا ريب ان المدرس كذلك من
غير فرق قال في لسان المحكام ناقلا عن فتاوى قاضي خان
ما صورته اذا عرض للامام والمؤذن عذر منه من المباشرة
مدة ستة اشهر للمتولى ان يعزله ويولى غيره وان كان
للعزول نايب انتهى وتقدم في قاعدة العادة محكمة ما يدل
على جواز عزله فيما اذا مضى اشهر فراجع فان فيه تفصيل
حسن ووقع في الذخيرة ما يدل على ان ذلك للواقف من عزل
المدرس وغيره حيث قال التديبير والتصرف وفي نصب
المتصرف الى الواقف لا الى القاضي هكذا ذكر المسيلة في
الاصل ويؤيد قولهما ان العين في الصدقة الموقوفة وان

زال عنها ملك الواقف حقيقة فهي باقية على ملكه حكما
الاترى انه جعل متصدا قاشرا فكل ما يحدث من الغلة
كانها تحدث على ملكه ويتصدق بها وفي اجابة السائل
اقول الظاهر انه لا يملكه بلا جحفة ولا ملازمة بين جواز
التولية والعزل انتهى اقول ولا مانع من القول بالملازمة
وقيد الحق قيد فيما سبيله انظر العام فامله قال تخلية
البعيد باطلة استاجر قرية وهو بالمصر لم تصح تخليتها على
الاصح قال شمس الائمة الحلواني الناس عن هذا غافلون فانهم
يشترطون الضيعة في السواد ويقرون بالقبض والتسليم
في المصر وذلك مما لا يصح به الا رواية شاذة عن ابى يوسف
ولا نأخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها كما في الذخيرة وفي
ذخيرة الناظر تخلية المكان البعيد باطلة فلو استاجر في
المصر قرية وهي بعيدة عن المصر واعترف المستاجر بانه
تسليمها فالتخلية باطلة واقارره باطل حتى تمضي مدة يذهب
فيها ويتسلم العين او يقر بعد مضي مدة يمكنه فيها التسليم
او يرسلان رسولهما او وكيلهما في تسليمها انتهى قال
فينبغي للمتولى ان يذهب الى القرية مع المستاجر اقول
ظاهر ما في تخليص الكبرى ان الموجه يجب عليه الخروج حيث
قال في يوم يخرج وجه مع مشتريه او يبعث وكيله الى بلد دار
فيقبض ثمنها ويسلمها قال اقرار الموقوف عليه بان فلانا
يستحق معه كذا دونه وصدقة فلان صح في حق المقر دون
غيره من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف مخالفا
جملا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر
ذكره الحضاف في باب مستقل واطال في تقريره اقول
اعتبر كثير من اهل الوقت بهذا الاطلاق واقتوا بسقوط الحق
بمجرد الاقرار والحق الصواب ان السقوط مفيد بقبول
يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الحضاف اقر فقالت

غلة هذه الصدقة لفلان ابن فلان هذا دوني ودوني
الناس جميعا بامرحق واجب ثابت لازم عرفته لي ولزمني
الاقرار له بذلك قال نعم اصدقه على نفسه والزمه ما
اقربه هذا الرجل ما دام حيا فاذا حدث عليه الموت
رددت الغلة الى من جعلها الواقف له قلت وعلى اي
شي تصرف اقراره قال لما صارت غلة هذه الصدقة لفلان
هذا بامرحق عرفته ولزمني الاقرار به الزمه ذلك وجعلته
كان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وعلمه ايضا بقوله
لجواز ان الواقف قال ان له ان يزيد وينقص وان يخرج وان
يدخل مكانه من راي فيصدق زيد على حقه انتهى اقول
يؤخذ من هذا انه لو علم القاضي ان المقر انما اقرب بذلك
لاجل اخذ شي من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبد
بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار حال عما
يوجب تصحيحه كما قاله الامام الحنابلة وهو الاقرار الواقف
في زماننا فقام له ولا حول ولا قوة الا بالله قال ما شرطه
الواقف لاثنين ليس لاحدهما الا فراد في بيع غلته عندي
حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف اما لو وكل احدهما صاحبه
او اوصى له فله ان ينفرد عندهما وعند ابي حنيفة ليس له
ذلك كما في خزانه الاكمل قال الا اذا شرط الواقف الاستبداد
لنفسه وللآخر فان للواقف الا فراد لفلان قال الحنابلة
ومن قبيل انه وكيل للواقف وفيه ولو قال لوالي هذه الصدقة
من بعد ان يبيع هذه الضيعة وما راي منها وان يشتري
بتم ذلك ما يكون وقفا على سبيله قال فهو جائز قال
واشترط ذلك لوالي الصدقة اشترط لنفسه وله ما
دام حيا ان يبيع ذلك وان يستبدل وللواقف من بعد ان
يبيع وان يستبدل قلت فما تقول ان قال الواقف على ان
لفلان والى هذه الصدقة ان يبيع ما وقفت عليه عنده

الصدقة

الصدقة ويستبدل بقيمتها ما يكون وقفا مكانها على ان
ذلك لفلان ما دام الواقف في الحياة قال فهذا جائز وهو
للوواقف وللوالي ما كان الواقف في الحياة فاذا حدث على
الواقف حدث الموت لم يكن للوالي شي من ذلك قلت
فما تقول ان كان اشترط في الوقف ان لوالي هذه الصدقة
ان يبيع هذه الضيعة بعد وفاة فلان وان يستبدل بثمنها
ما يكون وقفا مكانها قال فهذا جائز على ما شرطه وليس
للقائم ان يفعل ذلك في حياة الواقف وانما ذلك له بعد موت
الواقف قلت فهل للواقف ان يبيع ذلك وان يستبدل
به قال نعم ذلك للواقف خاصة ان يفعله في حياته وليس
للوالي ان يفعل ذلك الا بعد موت الواقف قلت فما
اشترط الواقف لوالي هذه الصدقة هل يكون لهذا الوالي
ان يجعل ذلك لغيره او يوصي بذلك الى غيره من بعد موته
قال ليس له ذلك فانما هو له خاصة دون غيره قلت
ارايك الواقف اذا شرط لنفسه ان يبيع ارض الوقف وان
يستبدل بثمنها ما يكون وقفا مكانها او اشترط ان يزيد
من راي زيادته من اهل الوقف او ينقص منهم من راي نقصانه
وان يدخل فيهم من راي ادخاله وان يخرج من راي اخراجه
هل له بعد ذلك ان يجعل ذلك او شيئا منه لوالي هذه الصدقة
من بعد ان قال ليس له ذلك وانما له ذلك ما دام حيا انتهى
وقال قبل هذا فان اراد احد منهم شيئا مما سمي له او اخرج
منهم واحدا او ادخل واحدا هل له بعد ذلك ان ينقص
من كان زاده او يزيد من كان نقصه او يخرج من كان دخله
في الوقف او يدخل من كان اخرجهم منهم قال اذا فعل ذلك
مرة فليس له ان يفعل ذلك لان الراي انما هو فعل يراه فاذا
راه وامضاه فليس له بعد ذلك ان يغيره انتهى اقول
اشترط صحة الاستبدال صحيح في قول ابي يوسف قال

في الحاوي المحصري وقف و شرط في اصل الوقف ان
يستبدل القيم بهذا الموضع موضعاً غيره ان احب
ويوقف ان راي الصواب في ذلك جانبا قول ابى يوسف
وقال محمد لا يجوز قال مولانا الصحيح قول ابى يوسف انتهى
وفي قاضي خان ثم ليس له ان يستبدل الثانية بارض ثالثة
لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاول دون
الثانية ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ان استبدل بها
بارض اخرى لم يكن له ان يستبدل بها بدار لانه لا يملك
تغير الشرط ولو شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا
فباع الارض الاولى كان له ان يستبدل بها بجنس العقارات
ما شا من دارا وارض وكذا اذا لم يقيد الاستبدال على بلد
كان له ان يستبدلها باي بلد شا باطلاق اللفظ انتهى قال
ومقتضاها لو شرط لهما الادخال والاخراج ليس لاحدهما
ذلك ولو بعد موت الاخر اقول ويؤيد ذلك ما قاله في كتاب
الحاكم ولو وكل رجلين ببيع شئ واحد لم يجز للاخر ان يفرده
ببيعه لومات احدهما وذهب عقله لم يكن للاخر بيعه
قال ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع الى القاضي
لا عزايه عليه الخ اقول قال في الذخيرة باع المتولى ورق
اشجار التوت الخ يقتضى ان الناظر بسكوته يكون خائفا قال
عزل القاضي فادعى القيم انه قد جرى له كذا مشاهرة او
مسائمة وصدقة المعزول فيه لا يقبل الابينة تشهد انه
حال كونه قاصيا فعمل ذلك قبلت البينة كما في الخلاصة
ولو عزل القاضي ونصب غيره فقال الوصي المنصوب
حاسبني المعزول لا يقبل الابينة كما في التقنية يقال
عاملته مائة ليلة او ليلة مثل مشاهرة ومياومة
اي شهرا ويوما يوما قاله في المصباح قال ثم ان كان ما عينه
اجر مثل عمله او دونه يعطيه الباقي ولا يحيط الزيادة ويعطيه

الباقي وان يستوفي ذلك امره برد الزيادة كما في الخلاصة
تكميل قال في التقنية لو اجر القيم في عزل ونصب اخر فقبل
اخذ الاجرة للمعزول والاصح انه المنصوب لان المعزول
اجرها للوقف لا لنفسه انتهى وفي خزانة الاكل لومات
فالمستولى الثاني ان يطلب اجرة الوقف الذي اجره المتولى
الميت قبله انتهى قال يصح تعليق التقرر في الوظائف اخذنا
من جواز تعليق القضا والامانة بجامع الولاية وفي شرح
المشارك للاكمال في حديث غرورة موت زيد بن حارث
فيه جواز تعليق تولية الامارة بالشرط فيلحق بها غيرها
من المناصب انتهى قال فلو مات المعلق بطل التقرر وكذا
بموت المعلق له وهل للمعلق الرجوع قبل الموت والشفور
الله اعلم واستظهر الشيخ محمد بدر الدين الشهاوي الحنفى فيما
رايته في نسخة من انفع الوسائل عدم الاحتياج لتقرير جديد
بعد الشفور اقول وعليه فلو قرر غير من علق له لا يصح وهو
ظاهر الوجه لانه مجرد الشفور يستحقه المعلق له بتقرير غيره
بموجب عزله واخراجه بلا حجة شرعية وذلك لا يسوغ
شرعا قال وفي فوايد صاحب المحيط للامام والمودت
وقف فلم يستوفيا حتى ما تا سقط لانه في معنى الصلة وكذا
القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة ذكره في الدرر والقرر
قال مولانا الشيخ محمد بدر الدين الشهاوي نقلا عن شيخ الشيخ
بدر الدين الديري بنص ينبغي ان يعمل في حق صوفية المدارس
وظلبة الدروس بهذا القول وهو عدم سقوط المعلوم
بموت المستحق لان معنى الاجرة غالب في حقه نظر الى سعيهم
وقراتهم وما يقطع عليه من المعلوم عند غيبتهم بخلاف
الامام والمودت فان الاولى ان يعمل في حقها بالسقوط بالموت
فان عمل الاذان والاقامة من شعائر الاسلام وفروض الكفاية
والاصل فيه ان لا يكون بمقابلة اجرة بل الثواب المحض وانما

وانما اخار المناخرون اخذ الاجرة عليه كتعليم القران
والعلم خشية التقطيل وهو فقه حسن وفكر دقيق وبالله
التوفيق قال وحزم في البغية تلخيص القنية بانه يورث
بخلاف رزق القاضي اقول صاحب البغية اطلق الحكم وهو
مقيد بما اذا ام في المسجد سنة فلما ادركت غلة الوقف
فيه مات فمى لورثته بخلاف رزق القاضي كما في القنية
وفي جامع الفصولين ولولا امام وقف بيد المستاجر فلم
ياخذ الاجرة حتى مات ينظر لو اجر المتولى يسقط الا اجر
الامام انتهى **تمت** سبل مولانا شيخ الشيوخ بمكة المشرفة
القاضي علي بن جار الله بن ظهيرة القرشي الحنفي عن وقف على
جماعة مات احد هم في اثنا السنة هل يستحق الميت غلة
الوقف بقسطه ام لا وهل اذا كان الميت ناظر اعلى بعض
اوقاف وله في مقابلة النظر شي يستحق بقسطه واذا كان
لميت شي من الصر والحب وورد ذلك عن السنين الماضية
في حياة الميت المستحق لذلك يستحق قسطه ام من قرر فيه
ولي التفرير بعد موت الشخص وهل يستحق من الصر
والحب بقسطه من السنة التي مات فيها ام لا اجاب
نعم يستحق الميت نصيبه مما وصل عن السنين الماضية وان
كان مبرة من مال السلطان صار نصيبه في حكم المحلول
وذكر الامام ابوالليث رحمه الله في فتاويه النوازل انه يكون
لورثته انتهى اقول ويؤيد ما في البرازية من الوصية عن محمد
اقوام امر وان يكتبوا مسكني مسجد فكتبوا ورفعوا
اسامهم اليهم واخرجوا الدرهم على عدد هم فان واحد
من المساكين قال يعطى وارثه ان مات بعد رفع اسمه انتهى
اقول ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة لاهالي مكة المشرقة
والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت الرسول
اليه وقد اتيت بدفع ذلك لورثته بعيده والله اعلم

قال ويجوز في هذه الحالة الاستنابة لعذر وغيره ويتناول
المعلوم وان لم يباشروا استنابة قول هذا كلام الامة الشافعية
امامنا هبنا فقد رايت بخط العلامة الشيخ محمد بدر الدين
الشهاوي الحنفي المصري ويجوز الاستنابة وبذلك جرت
العادة في الاعصار والامصار وما رواه السلمون حسنا
فهو عند الله حسن ويشهد لذلك ما ذكر في القنية والخلاصة
وفناوي الصيرفية وغيرها قال في القنية استخلف الامام
في المسجد خليفة ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة
من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام امر اكثر السنة انتهى
وقال في الخلاصة امام الجامع له ان يستخلف وان لم يؤذن
له في الاستخلاف انتهى وعبارة الصيرفية في الكراهة ما
نصه حانوت وقف على امام المسجد وغاب ثلاثة اشهر
وخلف خليفة يومهم ثم حضر فاجره الحانوت في تلك المدة
التي غاب يجوز اخذها ام لا قال يجوز ان كان هو اورجل
اخر اجر الحانوت بامرهم ولكن سبيله التصديق احتياطا
انتهى فاستفدنا من منطوق القنية ان الاستنابة جائزة
ومن مفهومه ان النائب يستحق المعلوم وان لم يكن السنيب
ام اكثر السنة ومن عبارة الخلاصة جواز الاستنابة مطلقا
ومن عبارة فناوي الصيرفية جواز الاستنابة واخذ الاجرة
بشرط ان يكون المستنيب اورجل اخر اجر الحانوت بامرهم
انتهى وما يؤيد ايضا ما روى عنه صلعم في مرضه حين
استخلف ابا بكر رضي الله عنه الى اخر القصة وبعض الصحابة
ايضا استخلف في الصلاة قلت جميع ما ذكر دليل على
جواز النيابة والاستخلاف ولم ار خلاف ذلك في المذهب
والله اعلم وسيل مفتي الروم مولانا العلامة ابوالسعود
العمادي عن الاستنابة فاجاب الاستنابة ان كان قيسا
لا يقبلها اصلا كطلب العلم واضرابه فلا يشبهه بطلانها

على احد وان كانت فيما يقبلها كالتدريس والافتاء ونظا
فان كانت بعذر شرعي وكان النايب في اقامة الخدم مثل
الاصل وخبراته فهي جائزة الى ان يزول ما اعتراه من
العذر خلا ان المعلوم بتمامه يكون للنايب ليس للاصل معه
شي الا ان تبرع به النايب على طيب نفس منه ورضا
كامل لا يجوز حوله شي من الخوف والحيا وههات انتي
وافتي شيخ مشايخنا القاضي علي بن جابر الله الخفيف بجواز
النيابة بشرط العذر الشرعي اقول والحق التفصيل كما افتي
به مولانا ابوالسعود اقدمي والله اعلم قال الذي يبدا
به من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف ام لا ثم ما هو
الا قرب الخ قال في فتح القدير ولا توخر العماره اذا ايج
اليها وتقطع الجمات الموقوف غلالها الا ان لم يخف ضرر
بين فان خيف قدم واما الناظر فان كان المشروط له من
الوقف فهو كاحد المستحقين فاذا قطعوا للعمارة قطع
الا ان يعمل فيما خذ قدر اجرتة وان لم يعمل لا ياخذ شيئا
انتهى وفي الثنا فارخانية اخلف اهل المحلة في احتياج
المسجد الى العمارة وحكم اهل البصرة انه يحتاج الى العمارة
قال للقيم ان يشتغل بالعمارة وقول اهل البصر بذلك اولى
ولو احتاج المسجد الى العمارة الان الا انه ينبغي ان لم يعمر
الان لكن الضرر والنقصان في العام القابل اكثر ففضل
يعذر القيم في تاخير العمارة قال ان كان متمكنا لا يعذر
انتهى وفي قاضي خان ضبيعة موقوفة على مسجد على ان ما
يفضل من عمارة المسجد فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد
لا يحتاج الى عمارة للحال هل يصرف شي من تلك الغلة الى
الفقراء تكلموا في ذلك والصحيح ما قاله الفقيه رحمه الله
تعالى انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاجت الضبيعة
والمسجد الى العمارة بعد ذلك يمكن منها ويبقى شي يصرف

ذلك الزيادة الفقرا انتهى اقول ينبغي تقييد ما في الفتح
من عدم جواز تاخير العمارة بغير صورة ما اذا قال
الواقف تكون غلة هذه الارض لفلان سنة ثم من بعد
ذلك لفلان ابدأ ثم على الساكن فاحتاجت الى العمارة
في السنة الاولى فان عمرت من غلتها في السنة الاولى
لم يفضل شي او كان يفضل البشير قال استحسن ان اوخر
عمارتها حتى تمضي هذه السنة وياخذ صاحب السنة غلتها
لذلك السنة كما في الحضاف وفي المحيط الرضوي لان لو
صرفنا الغلة الى العمارة او لادى الى ابطال حق صاحب
الغلة لانه حقه في الغلة في مدة مخصوصة فنذهب بمضيها
ولو صرفناها اليه او لا لا يودي الى ابطال حق عمارة الو
لان يمكن عمارته في السنة الثانية الا اذا كان في تاخير
العمارة ضررين بالوقف فحينئذ تقدم العمارة لئلا
يودي الى ابطال مقصود الواقف انتهى وفي خزائن الاكمل
عند اني حنيفة اذا اوصى لغيره بغلة ارضه سنة او سنتين
فله الغلة ولم يكن عليه العمارة اما اذا كانت ثلاث سنين
فصاعدا فعليه العمارة انتهى قال وينبغي الحاق الموذنين بالامام
اي يجب ووجه الحاق انه من مصالح المسجد وقد نصرت
خزانة الاكمل انه لو وقف على مصالح المسجد يجوز دفع غلته
الى الامام والموذن والقيم اقول واحتياج المسجد الى الموذن
كالامام كما هو ظاهر قال الجامعة في الاوقاف لها شبه الاجرة
قال في فتح القدير العطا سنوي وهو ما ثبت في الدبوان
باسم كل من المقاتلة وغيرهم وهو كالجامكية في عرفنا
الا انها شهرية انتهى وللجامكية جهات ثلاثة مستنبطة
قال وشبه الصلة باعتبار انه اذا قبض المستحق المعلوم
ثم مات او عزل فانه لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة
اي حصة ذلك لان الصلة تملك بالقبض واطلق المؤلف

المستحق فشمس الامام وطلبة المدرسة وغيرها قال
في خزائن الاكمل قرية فيها ارض الوقف على امام المسجد
فصرف غلها وقت الادراك فلخذ الامام الغلة وقت
الادراك وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه حصه ما
بقي من السنة ويجل للامام اكل ما بقي من السنة ان كان
فقيرا وكذلك الحكم في طلبه العلم في المدرسة انتهى ونقل
في شرح الزعفراني للجامع في رزق القاضي خلافاً قال
اخرى والصحيح انه يجب عليه رد الزايد والله اعلم قال
ثم اعلم ان اعتبار زمن محي الغلة في حق الاولاد في غير
الوقف الموجهة على الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر
قسط فيجب اعتبار ادراك القسط اقول هذا الاستثناء
من كلامهم المطلق غير ظاهر لان ادراك القسط هو زمن
محي الغلة بموجب العقد فامله قال وشبه الصدقة فيجب
اصل الوقف فانه لا يصح على الاغنيا ابتداء اقول ونقل
في المحيط الصحة حيث قال ولو وقف على الاغنيا وهم
يحصون ثم بعد هم الى الفقرا يجوز ويكون الحق للاغنيا
للفقر لان يكون قرية في الجملة فان الفرض الاغنيا فيصرف
الى الفقرا فصح والوقف شرط هكنا فيعتبر شرطه انتهى
قال لا تنفس الاجارة بموت الموجه للوقف الا في مستثنيين
ما اذا اجر لواقف ثم ارتد والعياذ بالله ثم مات بطلان
الوقف بردته الذي فهم من كلام علمائنا ان مجرد رده
بطل وقفه سوا قتل بعد ذلك او لم يقتل قال فانقلت
الى ورثته بعد موته مرتدا او قتل اى امر ايجار الدار
الموقوفة التي قلنا ببطلان الوقف منها مجرد رده قال
انا نظرا اذا اجر انسانا فزير ومال الوقف عليه لم
يضمن كما في النيات ارخانية اقول في هذا دلالة على ان المراد
من قول صاحب الملتقط القيم اذا اجر الوقف ينبغي ان يجعل

عن المستاجر كفيلا وهذا اولى من قبول الحوالة ان طلب
الكفيل لا على وجه الوجوب والله اعلم وفي نسخة مات
عوض هرب قال بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف
حتى ضاع فانه يضمن والمرجع فيه العرف ولو قال تقصده
لكان اولى كما لا يخفى اقول والظاهر ان الكتب الموقوفة
كذلك اذا لم ينقصها ومنع من اعارتها ورايت في الصيرفية
ما يفيد ذلك لكن بقيد ونصه **قلت** وسيل عم هو
قيم مسجد ومودنه ولم ينقص بسط المسجد حتى اكل الارض
هل يضمن قال ان كان له اجر نعم والا فلا انتهى اقول والظاهر
ان الوصي مثله ولم اره قال وقعت حادثة وقف على الامير
فلان ثم من بعده على اولاده ثم على اولادهم ثم على ذريتهم
ونسلمهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا
انقرض اولاد الذكور صرف الى كذا فهل قوله المذكور
قيد للابا والابنا حتى لا يستحق انثى ولا ولدا انثى ام هو
قيد في الابنا دون الابا حتى يستحق الذكور ولو من ولد
البنات ام هو قيد في الابادون الابنا حتى يستحق ولد
الذكور ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الابادون
الابنا لان الاصل كون الوصف بعد المنعطفين للاخير
كما صرحوا به اقول هذا مفرع على القول بعدم دخول
اولاد البنات لا على القول بدخولهم لانه لو كان مفرعا
عليه لكان قيدا في الابنا لا الابا وهذا نص هلاك
قلت ارايت ان قال على ولدي وولد ولدي المذكور
قال فهمي لمن كان ذكرا من ولده وولد ولده قال المذكور
ولدا البنين والبنات قال نعم الا ترى انه لو قال صدقة
موقوفة على ولدي وولد ولدي الفقرا انما اعطى من
كان فقيرا من ولدا البنين والبنات فكذلك قول المذكور
وقوله الذكور والفقرا واحد انتهى والذي في الحضاف

قلت فان قال على ولدي وولد ولدي الذكور
كانت الغلة للذكور منهم دون الاناث قلت فالذكور
من ولد البنين والبنات في ذلك سوا قال نعم الا ترى
انه لو قال على ولدي وولد ولدي الاناث كانت الغلة
للاناث دون الذكور من ولد البنين والبنات انتهى
اقول هذا يشير الى عدم اختيار دخول اولاد البنات فيمن
وقف على ولده وولد ولده وقد اختلف في بعض
رسايله ما يلا الى ما صححه قاضي خان وغالب المشايخ
على ان ظاهر الرواية عدم دخولهم وعليه الفتوى
والقاعدة ان العمل عند الاختلاف على ما عليه الاكثر
وظاهر هلال والحضاف صريح في كون القيد للابن
اما ما هو ظاهر الرواية فهو قيد للابا وهو المراد من
قول صاحب ذخيرة الناظر انه قيد للابا والابن حيث
قال وفي الثنا تاريخية عن الحاوي قال اذا اوقفت
داري على ولد ولدي الذكور يدخل فيه بنو بنيه
دون بناته على القول بان اولاد البنات لا يدخلون
وعلى القول بدخولهم يدخل فيه بنو بنيه وبنو
بناته فقد جعله قيدا للابا والابن انتهى ويكون
الوصف المتقدم قيدا في الابادون الابن قال هلال
قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة على الذكور من
ولدي وعلى اولادهم فهي للذكور من ولده لصلبه ولولد
الذكور من الاناث والذكور دون بنات الصلب انتهى
والذي في الحضاف قلت ارايت لو قال على الذكور
من ولدي وعلى ولد الذكور من ولدي لمن تكون الغلة
قال تكون للذكور من ولده ولاولاد الذكور من ولده
قلت فيدخل الاناث من ولد الذكور في هذا قال نعم
انتهى ويكون الوصف المتأخر قيدا في الابادون الابن

قال هلال قلت ارايت لو قال صدقة موقوفة على ولد
وعلى اولاد الذكور من ولدي قال فهي موقوفة على
ولده لصلبه مع البنين والبنات وعلى الذكور والاناث
من ولده وهم جميعا فيه سوا قلت ولا يدخل ولد بنات
الصلب انتهى قال الناظر اذا فوض النظر لغيره فان كان
له التقويض بالشرط صح مطلقا والا فان فوض صحته
لم يصح اي اذا اقام غيره مقام نفسه واعتزل في حال
حياته لا يصح هذا كلامهم في الوصية كذا في الحاوي
المحصري قال وان فوض في مرض موته يصح يبنغي
تقييده بما اذا لم يشترط الواقف انه ليس له ان يفوض
لغيره اما اذا شرط ذلك كان النظر بعده للقاضي كما في
خزانة الاكمل وفيها وذكر ابو يوسف السمعي عن ابي
حنيفة رضي الله عنه انه ليس للوصي في الوقف ان يوصي
الى غيره وفي الثنا تاريخية فان جعل للقيم في كل سنة
مالا ولم يشترط للقيم ان يجعل هذا المال لغيره فليس
لهذا القيم ان يوصي بهذا المال ولا بشئ منه الى غيره
وله ان يوصي بالقيام بما مر هذا الوقف انتهى وفي الخلاصة
المستولى اذا فوض الامر الى غيره لا يصح اما السلطان اذا
فوض امر المسجد الى عالم فله ان ينصب متوليا انتهى
تمتة لو جعل ولايته الى الافضل فالأفضل من ولد
كان جائزا فيلها افضلهم ذكر اكان او اتى قال في
الذخيرة الافضل الاورع والاصح والاهدي في امور
الوقف وفي خزانة الاكمل وكذا الاكر الا ان يكون غير
مامون يعني كالحكم في قوله الافضل فالأفضل انتهى
اقول بقي ما لو انفرد واحد بالفضل او الرشد بان لم
يشركه في اصل ذلك غيره فهل لا يستحق النظر عملا
بمفهوم افضل ويستحق لان افضل انما يعتبر بمفهوم وجود

المشاركة ترد والسبكي في ذلك وعمل الناس على الاول
كذا قاله الشيخ عبد الرؤف المناوي اقول والظاهر من
كلام علمائنا ان من انفرد بالفضل والرشد ولم يكن الوافق
غيره انه يستحق النظر لان الغرض للواقف من قول الفضل
فلا فضل ولا ارشد فالارشد عند تعدد الاولاد المنفرد
بالاروع والصالح والاهدا في امور الوقف حتى لو لم يكن له
الاولد واحد وقد انصف بالفضل او الرشد استحق
ذلك ويؤيده ما قالوه لو قال علي ولد فلان تنقسم الغلة
بينهم فاذا انقرضوا فهي على المساكين ولو لم يكن لفلان
الاولد واحد ان الغلة كلها تكون له فنامله والله اعلم
وفي شرح الهداية من الكفاية قال في الطلاق انت طالق
الحش الطلاق فان قيل ان قوله الحش الطلاق فصل
التفضيل فيقتضي ان يكون هناك فاحش وهذا الحش
منه وليس هناك فاحش الا البان وهذا الحش منه
فيكون ثلاثا قلنا هذا الوزن مشترك بين التفضيل
وبين مجرد الاثبات قال تعالى وبعولتهن احق بردهن
انتهى قال وقد استفتيت عما اذا شرط الواقف الفاضل
عن المستحقين للعتقا وقد انقطع للمستحقين في سنة بسبب
التعمير هل يعطى الفاضل في الثانية لهم ام للعتقا فاجبت
للعقما لما ذكرناه اطلق المؤلف رحمه الله تعالى وجوب
الاستحقاق للعتقا ولم يفضل بين ما اذا كان العتقا
ذكورا واناثا او كانوا اناثا فقط ولم يرد فيما تحت ايدينا
من الكتب والظاهر انه اذا كان له عتقا ذكورا واناثا
كان لهم الوقف على السوال ان قوله العتقا يطلع على
جميع الذكور والاناث عرفا شايعا كما قاله الحضانة في
مسئلة الوقف على الموالى بانه اسم لجميع الذكور والاناث
والغلة لكل من عتقه هذا الواقف ولكل من يدركه

العتق من قبله بعد هذا الوقف قلت فهل يدخل في
هذا الوقف امهات اولاده ومدبروه اذا اعتقوا بعد
موته قال نعم انتهى اقول ويعضده انه عند الاطلاق لا يفهم
منه الا الشمول للذكور والاناث من العتقا وان كان جميع
الذكور عتقا والاناث عتاقا كما ان موالى للذكور وموالى
للاناث قال القاضى ولو كان له مولات كانت الغلة لها
بالسوية ولو كانت له مولات ليس معهن رجل كان
لمولات كل الغلة فان محمدا ذكر في السير حزننى طلب الامان
لمواليه وله مولات ليس معهن رجل دخلن جميعا في الامان
انتهى فالعتقا مثله من غير فرق هذا ما ظهر للعبد الفقير
والله اعلم واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة
الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قنصوا ام لا
يستحقونه او لا لم اره الا ان صريحا اقول ذكر في الملتقطات
فرع يشمل ذلك حيث قال رجل قال لاخرى عليك الف
درهم فقال له ان حلفت ان لك على الف درهم اديت اليك
خلف فادى بنا على هذا الشرط له ان يسترد لانه شرط
باطل والاداء بنا عليه والبناء على الباطل باطل وان ادى
بنا على سبب صحيح ليس له ان يسترد لانه ادى بنا على
سبب ثابت انتهى اقول فلا ريب ان دفعه مع الاحتياج
الى العارة ليس السبب فيه بصحيح فله الرجوع والله اعلم
قال لكن نقلوا في باب التفتحات ان مودع الغايبة النفق
الوديعة على ابوى المودع بغير اذنه واذن القاضى فانه يضمن
فاذا ضمن لا يرجع عليها لانه لما ضمن بين ان المودع ملكه
لاستناد ملكه كليا وقت التقدي كما في الهداية وغيرها
اقول هذا لا يصلح ان يكون سندا في عدم الرجوع لان
ذلك فيما اذا كان الاداء بنا على سبب صحيح وهنا السبب
غير صحيح كما قلنا ثم رايت في فتاوى الحانوتى المصرى

زيادة لما سئل عن ذلك فقال مقتضى القواعد ان يكون متبرعا لانه لما ضمن الناظر والجاني او غيره مال الوقف صار دافعا لمال نفسه فيكون متبرعا فيكون حكمه حكم الهبة يرجع الى ان يوجد مانع من موافق الرجوع في الهبة كمنع الالفق الموهوب كما قالوا في مودع الابن اذا انفق اقول وقع في مختصر الظهيرية ما يدل على ان له الرجوع حيث قال اذا انفق الوصي على الحامل للحمل فضمنه يرجع عليها بما انفق الا ان يكون ذلك باذن القاضى انتهى وفي شرح المختار للسديسي من اللقطة ولود فغها بالعلامة جأ اخر واقام بينة انما له فان كانت قائمة اخذها وان كانت هالكه ضمن ايها شالتقديهما بالدفع والاخذ ورجع الملتقط على الاخذ ان ضمن ولا يرجع الاخذ على احد انتهى وفي جامع الفصولين زوجتها امها وقبضت مهرها قبلت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الام ولو لم تكن وصية فطلبت اخذ المهر من الزوج وهو يرجع به على الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه اليها لاجنبى ثم قال اقول ينبغي ان يرجع به الزوج على الام قائما لاهال كما لدفعه برضاه فيصير امانة كما لو دفعه الى اجنبى قال صرف الزيادة الى الفقرا على ما شرط الواقف قال في المحيط ليكون جمعا بين شرط الواقف وصيانة الوقف انتهى قال وصى الواقف ناظر على واقفه كما هو متصرف في امواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول كان الثاني وصيا لا ناظرا كما في العتابة ولم يظهر لي وجهه قال شيخنا العلامة القاضى على بن جار الله الحنفى قوله لم يظهر وجهه وجهه بان الاول لما تعين للنظر رعاية لمصلحة الوقف لم تكن الحاجة داعية الى كون الثاني مشاركا له انتهى اقول لكن وقع في الحضاف خلافه حيث قال قلت ارايت اذا قال

ارضى هذه صدقة لله عز وجل على وجوه سماها على ان ولايتها في حياته وبعد وفاته الى فلان قال هذا جازم قلت فان وصى بعد ذلك الى رجل فقال فلان وصى هل يكون لو وصيه ان يتولى الوقف مع الرجل الذي جعل اليه ولايتها قال نعم يتولى ان الوقف جميعا ويكون الوصى وصيا في جميع التركات الباقية الا ان يقول الواقف قد وقفت ارضى هذه على كذا وكذا وجعلت ولايتها الى فلان وصى في تركاتي وجهة امورى فيكون كل واحد منهما وصيا فيما جعل اليه ذلك انتهى وفيه ايضا وقف ارضين كل واحدة على قوم باعيانهم وجعل لكل واحد وليا ثم اوصى الى رجل بعد ذلك فلوصيه ان يتولى كل وقف وقفه مع الرجل الذي جعل اليه ولاية ذلك الوقف انتهى اقول ويتعين حمل هذا على الاختلاف على اختلاف الرواية والله اعلم ووقع في تلخيص الكبرى نظير ما في العتابة حيث قال وقف في حياته ولم يجعل له فيما حتى بنت مائة فاوصى الى رجل قال ابو بكر كان وصيا وقيما على واقفه انتهى وفي قاضى خان ولو كان الواقف جعل للوقف قيما فلما حضرته الوفاة اوصى الى رجل فان هذا الوصى لا يكون قيما على واقفه يعنى لا يكون موليا انتهى **فروع مهمه** قد يسمى الشيء باسم ما مضى كما يسمى القاضى بعد الغزل قاضيا كما في الشهادات اخر اقرار المكاتب من تلخيص الكبرى اقول يوخذ منه حكم من كان في وظيفة ما ثم عزل عنها ثم ورد التصريح باسمه مع وصفه بما عزل عنه كالامام والخطيب وغيره مثلا فانه يستحق ذلك لان ذلك الوصف لا يزول بعزله فاما مله فانه نافع وفي الحضاف رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على عيال زيد ابن عبد الله قال فعيا لزيد كل من كان في فقته قلت فيدخل فيه امرأة زيد وولده في هذا الوقف قال نعم

قلت فان كان في عياله احد من ذوى رحم محرمة او
من غير ذى الرحم قال نعم وفي اجابة السائل عن شرح المنظومة
الوهبانية ولو وقف على اهله ففي الاستحسان يدخل تحت
الوقف كل من كان في عياله ونفقته ويضمه بيته هذا هو
المعارف ولا يدخل تحت الوقف مما ليكه وذكر ابن وهبان
ان الاهل والعيال في الاستعمال واحد عرفا فمن كان كبيرا او
فليس منهم والاهل من يكون في نفقته في داره سواء كان من قرانه
او لم يكن انتهى وفي الاسعاف ولو حدث له جماعة من اهل بيته
فانهم يشاركون من كان قبلهم فيما ياتي من الغلة بعد وجودهم
لا فيما كان موجودا قبلهم انتهى وفي الحضاف ولو ان رجلا
وقف على اهل فلان فان اصحابنا قالوا القياس في ذلك ان
يكون الوقف على زوجته فلا تفرقة خاصة ولكنها استحسن ان
يجعل ذلك لكل من يعوله في منزله من الاحرار ولا يدخل
الماليك في هذا الوقف **قلت** فان كان له اهل بالكوفة
واهل بالبصرة ومع كل واحد منها قوم في عياله قال يدخل
في الوقف كل من كان في عياله مع المرأتين جميعا انتهى اقول
ولم ارحم ما اذا مات من اصنف اليه العيال والاهل في صورة
الوقف على العيال او اهل فلان هل يسمى ذلك الوقف مستحقا
لمن كان عيالا او اهلا وقت الوقف او يبطل بموته ما كانوا
يستحقونه لزوال صفة الاستحقاق محل نظرو في الحضاف
قال رحمه الله تعالى داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل
ابدا على ان يسكنها ولدي وولد ولدي ونسلي ابدما نزلوا
قال هذا وقف حايز وولده وولد ولده ان يسكنوها ابا
ما بقي منهم احد قال فان كثرت هذه الوقف وولد ولده
ونسله حتى ضاقت الدار عليهم قال ليس لهم الا سكنها
تسقط على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من
سكنها ويكون لمن بقي **قلت** فان كانوا ذكورا واناثا

هل للذكوران يسكنوا نسائهم بينهم في هذه الدار وهل
لازواج البنات ان يسكنوا مع نسائهم قال ان كانت هذه
الدار حجرا وقفها وكان لكل واحد منهم حجر فيسكنها يعلق عليها
بأبوابها لكل واحد من الذكور ان يسكن اهله وحشمه وجميع من
ولكل ابنة منهم ان تسكن زوجها معها في الحجرة التي فيها وان لم
يكن لها حجرة وكانت دارا واحدة لا يستقيم ان تقسم بينهم
ولا يقع فيها مهابا وانما سكنها لمن جعل الواقف له ذلك
دون غيرهم وكذا الحكم اذا جعل سكنى هذه الدار لبناته
دون الذكور وعلل بما اذا كانت الدار واحدة وبقوله
من قبل ان الواقف انما قصد بهذه السكنى الى صيانة من
جعل له سكنها والى سترهم فاذا سكن زوج امرأة منهم
معها في هذه الدار وفي الدار اخوات لها وبنات اخوة
واخوات كان في ذلك بذلة لمن كان الرجل الذي جعل
عليهم ثم قال في باب اخر قلت فاذا وقف الرجل دارا
على قوم باعيانهم على ان يسكنوها فليس لهم ان يستغلوها
لانهم يوجبون باجارتها فيها حقا للمستاجر قال نعم قلت
فان وقف الدار على قوم ياخذون غلتها هل لهم ان يسكنوها
قال ان اتفقوا على ذلك كان لهم ان يسكنوها **قلت** فان
اختلفوا فقال بعضهم نسكن وقال بعضهم نستغل فانظر
الحاكم بالتما ياة فاذا تمها يوا عليها كان لمن اراد ان يسكن فيها
سكن ومن اراد ان يستغل فيها استغل **قلت** فان كان الواقف
جعل لهم في الوقف ان يستغلوا ان ارادوا الاستغلاب
وان يسكنوا ان ارادوا السكنى قال فان كان الواقف سوع
لهم فلهم ان يفعلوا ذلك على ما جعله الواقف لهم فان
اختلفوا تمها يوا وكذلك ان كانت دورا عدة كان سبيلها
هذا السبيل **قلت** فان كان شرط في الوقف قال على
ان يسكنوا هذه الادوار او قال على ان يسكنوا هذه الدار

وليس لهما ان يستغلوها او قال على ان يستغلوها وليس
لهم ان يسكنوا هذه الدار قال يكون الامر فيها على ما حده
الواقف واشترطه في ذلك انهى كلام الحنفية **فروع**
في حكم الساقط من بنا الوقف ما سقط من البناء فللقم ان
يبيعه لان الوقفية زالت عما بان فصار منقولا وهذا
اذا يمكن اعادته فاذا امكن اعيد الى موضعه لانه من رتبة
الوقف فيعاده اليه ما امكن فاذا لم يمكن اعادته بيع وصرف
ثمه الى المرمية والاشجار الموقوفة اذا كانت مثمرة لم يحز
بيعهما الا بعد القطع لانها بمنزلة البناء الموقوف لا يجوز قبل
الهدم ويجوز هدمها وكذا باب الوقف لا يجوز بيعه الا
بعد الرفع كذا هذا وان كانت الاشجار غير مثمرة جاز بيعها
لانها بمنزلة الغلة واذا باع القيم شيئا من البناء لم يندم تبعا
او نخلة حية لتقطع فالبيع باطل لانه مادام متصلا بالارض
فالوقفية ثابتة له بحكم الاتصال وضمن القاضى البايع قيمته
وان شا المشتري واخرج القيم لانه صار خائفا فلا ينبغي
للقاضى ان يامر الخائن بل سبيله ان يعزله هذا حاصل ما في
الذخيرة وفي اوقاف الحنفية قلت ارأيت ان انهدم
شي من بنا هذه الدار واحتاجوا الى اصلاح ذلك قال يباع
ما سقط منها ويرم به الدار **قلت** وليس هذا مما وقف
عليه الصدقة قال بلى ولكنه لما زال عن حاله التي كان عليها
خرج من معنى الصدقة وكان في بيعه والمرم بتمنه صلاح
الدار انتهى وفي الحاروي القدسي وما انهدم من بنا الوقف
والته صرف المتولى او الحاكم في عمارة ذلك الوقف احتاج
اليه دون غيره فان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج اليه
ولا يجوز ان يقسمه بين مستحقى الوقف فان خاف هلاكه باع
الحاكم وامسك ثمنه لعارته عند الحاجة انتهى وهل يلحق
بذلك الخوف من السراق او احتياجه الى اجرة محل يحفظ

فيه في كل سنة لم اره الا ان والظاهر الحقوق والله اعلم
وفي العمادية عن الصغرى اذا خرب الوقف يجوز ان يحول
الى موضع اخر انتهى كتاب البيوع وهو انواع قال في
الذخيرة من الاقرار ولو اقر رجل بالبيع من رجل ومحمد الشري
وواقفه المقر في الجود ايضا ثم ان المقر له ادعى الشرا لا يثبت
وان اقام بينة على ذلك ولو صدقه البايع على الشرا يثبت
الشرا وفيه نوع اشكال لان البيع يفسخ بحود المتبايعين
وقد جحد المتبايعان البيع هنا والعقد متى انفسخ لا يعود
الا بالتجديد وقد ثبت الشرا بدون التجديد ولكن الطريق
في ذلك ان يحودها البيع يرتفع بصدقه وهو الاقرار بالبيع
والفسخ انما يثبت بسبب الجود فاذا ارتفع الجود يرتفع
الفسخ الثابت ومتى ارتفع الفسخ يعود البيع وهذا كما
قلنا فيما اذا قايلا البيوع ثم تقاسخا الاقالة بعد ذلك فانه
يعود البيوع وان لم يجدد كذا هنا انتهى وفي شرح الطحاوى
الصغير الديون التي لا يعطى له حكم العين كالقرض والغيب
والثمن وما ثبت عليه بالاسهتلاك وما اشبه ذلك من
الديون فبيع هذه الديون من غير من عليه لا يجوز انتهى وفي
الحاوى القدسي ولا يجوز في بيع السلم من عليه ولا من غيره
وفيه ولو مكث بعد الوقوف على العيب ولم يرد في الحال
مع القدرة على الرد كان ذلك رضا انتهى وفي قاضى خان
رجل اشترى جاريتة وقبضها وخاصم البايع في عيب الجارية
ثم ترك الحضومة اياها ثم خاصمه فقال له البايع لم امسكها
طول المدة بعد ما اطلعت على العيب فقال المشتري انما
امسكها لانظر انه هل يزول العيب قال الشيخ الامام ترك
الحضومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يرد على البايع
انتهى اقول والفرق واضح ان الترتك في الاول مع القدرة وعند
التخاصم يجعل السكوت رضا وفي الثاني حصلت المحاصمة

والترك للنظر فنامه والتعويل في باب العيب على عرف التجار
فما نقص الثمن من عرفهم فهو عيب فوجب الخيار وما لا فلا
كذا في البدائع وفي الظهيرية العيب ما يعده التجار عيبا
ويمكن نقصا في المالية انتهى لقول ينبغي ان يقيد ذلك بغير
الاضحية فان الشاة المشتراة للاضحية اذا وجدها مقطوعة
الاذن او بها ما يمنع صحة الاضحية من العيوب كان له ان
يردها وان اشتراها لغير الاضحية لا يكون له ردها الا ان
يعد الناس ذلك عيبا كما في قاضي خان وفي الوالوجية اذا
شروط في العيب انه حديث ثم ظهر انه قدم لا يفسد البيع ولم
يذكر انه هل يردده ويجب ان لا يكون له الرد قال احكام
المحل ذكرها لمناسبة انه لا يجوز بيعه فهو تابع لامه
قال في المصنف الجين تبع للام حقيقة وحكما حتى يتعد بغنا
الاصل ويتنفس بنفسها قال في احكام الفتق والتدبير
المطلق لا المقيد قال في قاضي خان رجل باع الجين فولد
قبل الافتراق وسلمه الى المشتري قال الشيخ المعروف بخواهر
زاده لا يجوز قال السديسي في شرح المختار اعلم ان المحل
يعتق بعق امه لا بطريق التبعية بل بطريق الاصله حتى
لا ينجز ولا يولد الى الوالدي الاب واطلق المؤلف الفتق وينبغي
تقيده بغير صورة ما اذا وصى بعق امه بعد موته عتقت
ولم يعتق ولدها كما في خزانه الاكمل قال وفي الكتابة اي في
غير صور الوصية قال في خزانه الاكمل اذا وصى بالكتابة
او بان يباع من فلان ففي كلهما لا يسرى الى الولد ولا الى
الارث والعقر والقائل اذا دفع بالجناية دون الكسب
قال وفي الدين في باع مع امه للدين قال الاسيماي
من الماذون الولد المولود بعد حقوق الدين يباع في الدين لان
الدين ثابت في رقبته فيسرى ذلك الى ولدها قال
في اثني عشر مسئلة اي غير ما زاد في جامع الفصولين

اقول ويزاد ايضا ما قاله في خزانه الاكمل بنص واذا
اوصى ان يهب الوصي لفلان ويتصدق عليه او على الساكنين
فولدت بعد موت الوصي يخرج ان من الثلث انفذ ذلك فيها
وكذلك الارش والفقر والعبد المدفوع بالجناية وكذا
اذا اوصى ان يتباع ويتصدق بقيمتها على ذلك الساكن
يسرى ايضا قال بخلاف المستاجر والكفيل اي اذا كان البيع
جارية فاستولدها فالولد لا يدخل تحت الكتابة بالدرك
كما في البدائع قال ولم ار حكم ما اذا باع جارية وحملها او
مع حملها اقول نص بعض علماء ونا في نظير ذلك على اختلاف
المشايع قال في الوالوجية ولو قال بعت منك هذه الارض
بالف درهم وبعثت منك شربها هل يجوز اخلاف المشايخ
فيه منهم من قال لا لانه ذكر للشرب بيعا على حدة فصار
اصلا ومنهم من قال يجوز لانه ذكر للشربية بيعا ولم يذكر له
ثمنا على حدة فلم يضره اصلا وعلى هذا الخلال اذا قال
بعت منك الشرب بالف درهم وبعثت منك اطرافها وكذا
في الصرف وغير ذلك قال فان علمنا قولهم بفساد البيع
فيما لو باع جارية الاحتمال لكونه مجهولا استثنى من علوم
اقول التعليل خلاف هذا قال في الاختيار او بيع جارية الا
حملها فاسد لان المحل بمنزلة طرف الحيوان لا اتصاله به
خلقة الا ترى انه يدخل في البيع من غير ذكر فلا يجوز استثناء
كسائر الاطراف انتهى وفي شرح الزيادات للسرخسي لو
باع جارية الاحتمال ففسد البيع لان استثناء المحل شرط فاسد
يفسد به البيع وهذا لان ما لا يكون صالحا لان يرد العقد
عليه لا يكون صالحا لان يستحق من ذلك العقد والمحل غير
صالح لان يرد البيع عليه فلا يصح استثناءه في التبع وفي
المحيط الرضوي اشترى امه من انسان وما في بطنها لآخر
فاجاز الاخر البيع جاز ولا يكون لصاحب الولد شي من الثمن

لان الجنين ليس بمال متقوم فلم يكن له حصة من الثمن
وان لم يجز الاخر البيع لم يجز لان الولد صار كالمستثنى ولو
استثنى ما لا يجوز فزاده بالبيع لا يجوز البيع ولو ولدت
ثم اجاز فان ولدت بعد القبض لاحصة له من الثمن وان
ولدت قبل القبض له حصة من الثمن عند القبض قال
في فتح القدير بعد ما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام علل له
في الاسبيجاني بقوله فلا يجوز بيعة في الام لانه يحمل في
الحكم كانه استثنى ما في البطن لان بيع الحر لا يجوز وكذا
لو دبر ما في البطن ثم باع الام لا يجوز البيع لانه يحمل محل
الاستثناء لان بيع المدبر لا يجوز وفي المعراج ناقلا عن
المنهاج ولو كان حملها لرجل وهي لاخر لم يعتق احدهما
بهتق الاخر ولا يسرى قال ويجوز رهنته اي بعد ضيقه
لان الجنين غير مملوك واشتغال بطنها لا يوجب الفساد
كما اذا وهب ارضه وفيها لبننة كما في الزيلعي قال ولا يجوز
هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح لان ملكه فيه باق ولا يمكن
ادخاله في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من ملك الى ملك
ولا يمكن تصحيح الهبة في الام بدونه لانها مشغولة به فصار
تظهير هبة الحمل بدون الثمرة من حيث ان كل واحد منهما يمنع
القبض كما في الزيلعي من الهبة ويجوز التزوج على رقبتهما ويجوز
رهنها كذا في الاجناس وزاد في وجيز الرضوي ولا يبرها
حتى تضع حملها قال ولم امر حكم ما اذا حملت امة كافرته كما
من كافر فاسلم هل يومر ما لهما بيوعها لصيرة الحمل مسلما
باسلام ابيه والحال ان سيدها كافر اقول مقضي ما في خزانة
الاكمل انه لا يجبر على بيعها الا بعد الوضع حيث قال ولوزوج
الذمي عبدة امة فولدت ثم اسلم احدا بويه يجبر على بيعه
ويحكم باسلام الولد تبع المسلم من احدا بويه انتهى ثم رايته في
كفاية المحجب من السير النص ان حكم الاسلام لا يثبت للولد

ما دام حملا اذ لو كان يثبت له ذلك لوجب ان يصلح عليه
اذ انفصل بيتا كما لو مات بعد الانفصال انتهى وفي البدائع
لم يعرف وجود الايمان والكفر حقيقة وحكما في الجنين اما
حقيقة فلا شك في انفايها لان الايمان والكفر لا يتحققان
من الجنين وكذلك حكما لان ذلك بواسطة الحياة ولم تعرف
وفيها ولو ارتدت امراه وهي حامل ولحققت بدار الحرب ثم
سويت وهي حامل كان ولدها فيا لان السبي حقه وهو
في حكم جز الام ولا يبطل بالانفصال من الام قال ولا يتبع امه
في الجنانية لانه الجنانية لم تثبت في رقبتهما وانما يطالب المولى
بالدفع او بالعدا كما في شرح الاسبيجاني قال ولا يتبعها في
الكفالة والاجارة والا يصاب بخدمتها فهي تسع شمان اطلاقا
ما في الولو الجمية اذا تكرر فاقه ليحمل عليها امراه فحملها وولد
غير اذن صاحبها ففطنت الدابة فهو صان من حساب ما زاد
عليها وعلل بان ما دام في بطنها فهو تبع اما بعد الانفصال
فهو مقصود فلا يدخل تحت الاجارة اقول ولنا عشرة قال
في خزانة الاكل ولو قال لجارية اذا ملكك فان حرة فولدت
ثم اشتراها اعتقت دون الولد وكذا في التدبير قال ولا
يفرد بحكم ما دام متصلا فلا يباع ولا يوهب قال في الغاية
ولا يجوز هبة ما في البطن لاحد وان اذن له في القبض بعد
الانفصال او قال ان ولدت فولدها ملكك او هبة لك
فاقبضه لم يجز وفيها ولو وهب لامرأته ولها في بطنها او تصدق
عليها لم يجز قال ولم ار لان حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة
لانها تجوز للمعدوم فالحمل اولى هكذا في غالب النسخ والذي
نقله الشيخ على الطوري لانها تجوز على المعدوم انتهى اقول
وهو لصواب وفي شرح الجامع الصغير لا يتعد على الرضيع
والارض السبخة والمنهدة وفي شرح الجامع الصغير لبعضهم
الجنين لا يصلح ممتلكا ولا ولاية لاحد عليه في التملك انتهى

وفي القنية شرط جواز البيع كون المبيع قائما معلوما مقدرا
التسليم وقيام المنفعة وامكان الانتفاع للحال ليس بشرط
وفي الاجارة شرط حتى جاز بيع الطفل والسجدة ولم يحز
اجارتها انتهى وهذا نص في عدم جواز اجارته وفي البيع
لا يصح الصلح على حمل لان الصلح من باب تنفيذ الولاية
وهو في الحال لا يوصف بكونه موليا عليه انتهى فقد افاد
عدم جواز الاستيجار له لعدم الولاية عليه اقول ثم رأت
بعد مدة في شرح الجصاص للطحاوي في الوصية ولا يجوز
ورود غيرها من العقود على ما في البطن قال وينبغي ان يصح
الوقف عليه كالوصية بل ولي هذا عجيب من المؤلف مع قول
لو وقف على ولده وعلى الموجود والحادث والله اعلم
قال ويجب نفقة لأمه اقول لا قابل عندنا بوجوب نفقة
للحمل وان كان المراد بذلك بعد وضعه فليس ذلك من مسائل
الباب فنامله قال ويرث ما لا كما نص عليه والكلام على
ما اذا كان حملا وفي شرح الاكل على السراجية يرث ويورث
عنه لان وجوده في البطن وقت الموت شرط لان الوراثة
صفة وجودية والمعدوم لا يتصف بهما وذكر في محل اخر
منه انفصال الحمل في شرط الارث لان ذلك يستدل على
حياته وقت موت المورث اذا كان شاهدا على ما قبله
وفي البدائع الاحكام انما تثبت للولد للحمل وانما يستحق
اسم الولد بالانفصال ولهذا لا يستحق الميراث والوصية
الا بعد الانفصال لان اللعان قال ويمكن ان يقال ثانيا
قان ولدا بهيمة يتبع امه في البيع ان كان معها وقتة على القول
قال في القنية وفي نوادي ابى بكر بن الفضل قيل لا يدخل
الولد في بيع الام كيف ما كان وقالوا بل يدخل الولد
الرضيع في بيع البقرة والشاة والناقة والرمكة دون
الفظيم ولا يدخل في بيع الاثاث كيف ما كان اقول وتزاد

ثالثة ما لو وكله ان يعقق امته فولدت ولدا فله ان يعقها
ويعقق ولدها ورابعة ما لو ولدت الوديعه للوكيل قبض
الام مع الولد الا اذا ولدت قبل ان يوكله المولى ويصير
العقد كان لم يكن قال في البدائع الاقالة والرد بالعيب
وخيار الروية فسخ العقد واذا انفسخ العقد جعل كان
لم يكن وكذا اذا استحق الكل من خزانه الاكمل قال رد
المعيب بقضا فسخ في حق الكل الا في مسيلين احدهما الواحا
البايع بالتمن ثم رد المبيع بقضا لم تبطل الحوالة صورة الميثل
كافي الذخيرة اذا باع عبدا من رجل بالف درهم قران البايع
احاله غريبا على المشتري حوالة معتدة بالتمن فمات العبد
قبل القبض حتى سقط التم او رد العبد بخيار روية او
بخيار شرط او خيار عيب قبل القبض او بعد القبض تبطل
الحوالة استحسانا وتبطل قياسا وجه الاستحسان ان ما
تعلق به الحوالة لم يثبت بانه ان الحوالة تعتبر متعلقة
بمثل ما اضيف اليه الحوالة من الدين ومتى سقط الدين
بعد الوجوب بسبب فسخ الدين لا مقصودا بالهبة او
بالابراء فلا تعتبر متعلقة بعين ذلك الدين وتعتبر متعلقة
اذا ظهر الدين لم يكن واجبا وقت الحوالة ووجه القياس
انه قات ما تعلق به الحوالة وقيد ذلك بما اذا حال البايع
لان اذا حال المشتري البايع رد المشترا بالعيب بقضا فان
القاضي يبطل الحوالة قال الاعتبار للمعنى لا للالفاظ
صرحوا به في مواضع قال في المشرع لانه المقصود دون
الصيغة وفي شرح التلخيص الالفاظ قوال المعاني فلا
يجوز الغا للفظ وان وجب اعتبار المعنى الا اذا تعذر
الجمع للمنافاة انتهى وفي شرح الطحاوي العبرة بالمعاني
لا الالفاظ والاسامى قال منها الكفالة فهي بشرط
براة الاصيل حوالة الى اخره والوصاية في حياة الموصى

وكالة والوكالة بعد وفاة الموصي وصاية والمهبة بشرط
العوض بيع حتى تثبت به الشفعة كما في الكفاية قال
ولو قال اعتق عبدك عني باللف كان بيعا للمعنى لكنه ضمنى
اقتضا قال علما ونا مقتضى اللفظ ما لا صحة للملفوظ بدونه
كما في الذخيرة وفي الواقعات رجل اشترى عبدا اشرا
فاسد اثم امر البايع بالعتق قبل فاعتق جاز ولو اعتقه
الا من نفسه لا يجوز لانه لما امر البايع بالعتق فقد طلب
منه ان يسلمه على القبض فاذا اعتق البايع فقد سلط
مقبضا سابقا عليه وصار المشتري قابضا مقبضا سابقا
عليه انتهى وفي شرح الجامع الكبير للمصيرى اما اثبات المقتضى
وتقييد الكلام ببعض الاحوال دون البعض جاز عند
الامكان بشرط ان لا يكون للكلام صحة بدونه تصححا
لكلامه واخراجه من اللفظ والعبث لان تصحيح كلام الغافل
واجب ما امكن انتهى وفي الولوجية من المسائل المنفرقة
رجل قال لامرأته انت طالق الواحدة يقع ثنتان لان
اللفظ يقتضى انه اراد به الثلاث فاستثنى منه واحدة
انتهى قال فلا تراعى شروطه لانه تابع من حيث انه شرط
صحة للمنطوق والشرط تابع فيثبت بشروطه متبوعه
تنبيه اعلم ان المقضى يجوز ان يقرأ بصيغة الفاعل
والمفعول اما اسم الفاعل بمعنى انه هو المقضى لصحة الكلام
شرعا فهو من هذه الجملة مطلوب للتصحیح فظهر ان له
جهتين والنظر الان في ايها اولى فانظروا عندى ان
المفعول اولى ليصح اللفظ به فاذا قدر به الكلام صح شرعا
فكونه مقنضا سابقا على كونه مقنضيا اى مصححا فلذلك
كان اولى كذا في شرح البديع قال وينعقد البيع بقوله
خذ هذا بكذا فقال اخذت قال في شرح الطحاوى ان عقد
البيع مرة ينعقد بلفظين وتارة ينعقد بثلاثة الفاظ

وفي قاضي خان رجل قال لغيره بعثك هذا بالف درهم
فقال خذ لم يجز ولو قال اخذته جاز والله اعلم والاقالة
على قول وهو قول ابى بكر الاسكاف لا ينعقد وبه اخذ
الفقيه ابو الليث هذا قول ابى حنيفة رضى الله عنه قال ولو
قال لعبدك بعث نفسك منك باللف كان اعتقا على مال
نظر للمعنى لم يتعرض المؤلف لتصويره قال في الولوجية
قال المولى لعبدك اشتر نفسك منى بالف درهم فقال العبد
فعلت عتق بالف درهم وان لم يقبل المولى لان الواحد يتولى
طريق الاعتاق على حال قال ولو وهب المشتري المبيع من
البايع قبل قبضه فقبل كانت اقالة قال في قاضي خان رجل
اشترى عبدا بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد
وقال للبايع بعد ما لقيه وهب لك العبد والتمس كان ذلك
نقضا للبيع ولا يصح هبة الثمن انتهى وفي الذخيرة واذا تصرف
مع بايعه بان ياعه منه لم يجز بيعه اصلا قبل القبض وان
وهبه منه تصح هبته وتصح اقالته والبيع لا يصح اصلا
والفرق ان لفظ الهبة يستعمل مقام لفظ الاقالة يقول الرجل
في دعائه اللهم هب لى ذنوبى كما يقول الله اقل عثرى فعند
تعذر العمل بمقابلة الهبة يجعل مجازا عن الاقالة واما لفظ
البيع لا يستعمل مقام لفظ الاقالة فكما تعذر العمل بمقابلة
لفظ البيع تعذر العمل بمجازها وهو الاقالة وفي البرازية عن
الجرير ولو وهب من البايع او رهن قبل قبضه لا يصح وان
قبل انفسخ قال ولا البيع في البايع قبل قبضه وفي المنقذ
لوبايع المبيع من البايع قبل القبض بصيراقالة فصارت البيع
روايتان كذا في الذخيرة وحزم في خزائن الفتاوى ناقلا
عن الخلاصة ان من اشترى عبدا وباعه من البايع قبل
القبض لا يفسخ البيع انتهى وفي تمهيد القلاسى ولوبايع
من البايع ان كان عينا لا يجوز وان كان دينا يجوز الا في

الصرف والسلم انتهى وزاد في وجيز الرضوى اورهنه
لم يصح وبقي البيع الاول قال بيع الابن لا يجوز وكذا هبته
قال في قاضي خان ولو وهب عبده الابن لولده الصغير لا يجوز
وان باع جاز انتهى وفي تمذيب القلائسي وان باع المولى
الابن يجوز في رواية وفي رواية موقوف ولو وهب من ابنه
الصغير واعتقه من ظهار جاز قال الامن زعم انه عنده فانه
جائز وكذا اذا كان المشتري يعلم مكانه وقد عدم الجواز
بعد ظهوره اما اذا ظهر فقد قال في منية المفتي قيل في الابن
اذا ظهر لزم البيع وهو الاصح الا اذا فسح القاضى من قبل الظهور
انتهى وفي الخلاصة من البيوع ذكر في قواعد الاسلام
برهان الدين اذا باع العبد من يد المشتري ليس للمشتري ان
يطالب البائع بالتمن قبل عود العبد من الاباق وان كان
البائع والمشتري مقرين بذلك قال الذرع وصف المذرع
في باب البيع قال في شرح الطحاوى الصغير الذرع في المذرع
صفة والعقد يتعلق بالعين لا بالصفة اذا الصفة في العين لغو
كما اذا اشترى على انه ردي فوجه جيدا وقال في الوولو الجنيح
لو قال اباعك هذه الدار على انما اقل من الف ذراع فوجه
كما قال االف ذراع او اكثر جاز ولزمه لان الذرع في
المذروعات صفة حقيقة وحكما اما حقيقة فلا تكثر
المذروعات تثبت السعة والقله تثبت الضيق في الدار
يقال دار واسع ودار ضيق واما حكما فلا تفرق
بقبض الذرعان عن البعض يوجب تغييرا في الباقي حتى
لا يشتري من المذروعات بمثل ما يشتري المجتمع فصار
كانه اشترى دارا على انما صيغة فوجهها واسعة تسلم
للمشتري ولا خيار كذا هنا وصار كأنه اشترى ثوبا على
انه قصير فوجه طويل انتهى واطلق الشيخ المذروع
كالارض والخشب وغيرها وزاد في شرح الطحاوى

وكذا اكل وز في اذا كان في تبغيضه مضرة لان ذكر الوزن
فيما في تبغيضه مضرة عبارة عن الصفة وهو ان يبيع
من رجل انا مصوغا من نحاس او صفرا وفضة على ان وزنه
عشرة وفي الذخيرة اذا باع ثوبا على انها مثقالان
فاذا فيها مثقالان فالزيادة تسلم للمشتري بغير تمسك لان
الوزن فيما يضره التبغيض بمنزلة الوصف في الاملا عن ابي
حنيفة ان البيع في هذه الصورة فاسد والله اعلم **تمت**
في معنى قولهم الوصف لا يضمن الا بالعقد قال في شرح الطحاوى
الوصف ما يدخل في البيع بغير ذكر كالا شجار والبناء في الارض
واطراف الحيوان والجودة في الكيل والوزن لان الاوصاف
لاحصتها لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض او الجناية
انتهى وفي البرازية وان نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن
لكنه يجبر بين الاخذ بكل الثمن او الترك ولو كان لفعل المعقود
عليه وان يفعله المشتري صار قابضا انتهى قال الا في الدعوى
والشهادة كما في البرازية اقول الذي في البرازية من الدعوى
قولهم الذرع وصف فيلغو في الحاضر وفي الايمان والبيع الا
في الدعوى والشهادة فانها اذا شهدا بوصف فظهر خلافه
لا يقبل قال المقبوض على سوم الشرا مضمون قال البديع
المقبوض على سوم الشرا غير مضمون بالقبض بل بالعقد
بطريق التعاطي بشرط الخيار الثابت دلالة انتهى والمحيط
المقبوض على سوم البيع مضمون بالقيمة متى بين له ثمنا
وان لم يبين له ثمنا لم يكن مضمونا لانه متى بين له ثمنا يكون
الاشيا اخذ للعقد فيكون وسيلة الى العقد فالحق حقيقة
العقد في حق الضمان دفعا للضرر عن المالك لانه ما رضى
بقبضه الا بعوض فصار القابض ملتزما للعوض وعوضه
الاصلي هو القيمة ما لم يصطلحا ويتفقا على المسمى ومتى لم يبين
له ثمنا لم يكن اخذ للعقد فلا يمكن الحاقه به واطلق الضمان

وهو مقيد بما اذا بين الثمن كانه عليه فيما بعد قال الذخيرة
واذا اخذ من رجل ثوبا وقال اذهب به فان رضيت اشترته
فذهب وضاع الثوب فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت
اخذته بعشرة فضاع فهو ضامن قيمته بنا على ان المقبوض
على سومة الشرا انما يكون مضمونا بالقيمة اذا كان الثمن يسمى
انتهى وفي الحاوي مضمون بقيمته اذا بين ثمنه وان لم
يرض المشتري انتهى ووقع في الخلاصة ناقلا عن شرح الظاهر
انه يضمن ثمنه حيث قال رجل اخذ من رجل ثلاثة اثواب
واحد بثلاثين والآخر بعشرة على ان ياخذ احدها شاة
بثمنه فضاع الكل عنده معا لزمه ثلث ثمن كل واحد منها
ولو ضاع واحد لزمه ثمن الكل الاول وهو في الاخير بنون
اقول هنا تامل والله اعلم قال الا المقبوض على سومة النظر
كافي الذخيرة وان يسمى الثمن وليس ذلك مضمون على سومة
الشرا فان اخذ على غير النظر ثم قال انظر اليه فضاع لم
يجزه قوله انظر اليه عن الضمان وهو على اخذ عليه اوله
حكاه عن ابى حنيفة قال تكرار الايجاب يبطل الاول الا في
العتق على مال كافي الذخيرة صورة ذلك اذا قال الرجل
لغيره بعثك هذا بالف درهم بعثك عبدى هذا بمائة دينار
فقال المشتري قبلت فيصرف قبوله الى الايجاب الثاني ويكون
هذا بيعا بمائة دينار ويمثله لو قال لعبد انت حر على الف درهم
انت حر على مائة دينار فقال العبد قبلت لزمه المالا ان
والفرق ان الايجاب الثاني رجوع عن الايجاب الاول وافان
الثاني مقام الاول ورجوع البائع عن قبول المشتري عامل
الاشري انه لو قال رجعت عن ذلك قبل المشتري يعمل رجوعا
واذا عمل رجوعه يبطل الايجاب الاول فانصرف القبول الى
الايجاب الثاني اما رجوع المولى عن ايجاب العتق ليعامل الا
تري انه لو قال رجعت عن ذلك لا يعمل رجوعه والمعنى في

ذلك ان ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول والرجوع في
التعليقات بالمال تعليق العتق بالقبول والرجوع في التعليقات
لا يكون عاملا فتبقى الايجاب الاول والايجاب الثاني قد صح
فينصرف القبول اليها انتهى ما في الذخيرة والعجب من المولف
لم يستثنى الا العتق مع ان المولى لو اوجب رجوعه الله زاد على ذلك
الطلاق وذكر انه روى عن ابى يوسف ان الطلاق والعتق
كالببيع وقال ان ما ذكره محمد اصح قال اذا قبض المبيع في الفاسد
باذن بايعة ملكه لان الاصل في البيع الفاسد ان كل ما يملك
بالبيع الجائز يملك بالبيع الفاسد اذا اتصل به القبض باذن
البائع وكل ما لا يملك بالبيع الجائز لا يملك بالبيع الفاسد
كمن اشترى عبدا من حجر او خنزير وهما مسلمان وثقا بضا
بان مشتري العبد يملكه وتصرفه فيه جائز وعتقه فاسد
ويجب عليه قيمته ولا يملك صاحب الحجر والخنزير وكذلك
نظائر ذلك ولكل واحد من المتعاقدين فسحة فان رد المشتري
على بايعة انفسخ البيع على اى وجه رده عليه سوا كان رده
بالبيع منه او وهبه او تصدق به عليه او اعاره او اودعه عنده
كافي الينا بيع وفي البداية بيع الفاسد لا يفيد الحكم بنفسه
بل بواسطة التسليم بخلاف الكتابة الفاسدة لان تعليق العتق
بالاداء يثبت بنفس العقد **تمت** قال في جامع الفصولين
العقد الباطل والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفذ ولا يكون
هذا بيعا بالتعاطي لان التسليم بنا على العقد الفاسد وانما يكون
البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بنا على العقد الفاسد
وكذا الحكم في الاجارة الفاسدة كما لو اجرت بيتة او ارضه وهو
مشغول بمتاع المجر او زرعه ثم فرغ وسلم لا ينقلب جائزا
ولا ينعقد بينهما اجارة مبتدأة بالتعاطي اذا التسليم وقع
بنا على الاجارة الفاسدة قال وتثبت احكام الملك كلها
اختلف المشايخ فيه فذهب اهل العراق الى ان المشتري

لا يملك العين بل يملك التصرف واستدلوا بالاربعة
المسايل التي ذكرها المؤلف وذهب مشايخ بلخ الى انه يملك
العين وهو الاصح وقالوا الحل والحرمه ليسا في الملك في شيء وعن
الحلواني ان الوطي يكره ولا غرم كما في البرجندی قال ولا وطية
الجارية ولو وطئها ضمن عقرها قال في التاتارخانية فان وطئها
ولم يعلقها كان للبايع ان يستردها واذا استردها ضمن الشئ
عقرها للبايع هذا الذي ذكرنا اذ لم يعلقها اما اذا علقها
يضمن قيمتها كما لو اعتق فاذا وجبت القيمة هل يجب العقر
عليه فعلى قول شمس الائمة السرخسي لا عقر وعليه يحمل
رواية البيوع وعلى ما ذكر شيخ الاسلام في المسيلة روايته
وفي الننف في البيع الصحيح اشترى جارية فوطئها ثم وجد بها
عيبا فليس له ان يردّها ولكن يرجع بنقصان العيب في قول
ابن حنيفة واصحابه انتهى وفي مختارات النوازل ومن باع
جارية ثم وطئها البايع قبل التسليم الى المشتري لم يلزم العقر
ولا يسقط شئ من ثمنها عند ابن حنيفة لان منافع البضع
ليس بمال ولا يلزم شئ من الثمن وعندهما يسقط من الثمن
بقدر العقر وان كانت بكرة سقط بقدر البكره عنده وعند
ينظر الى النقصان والعقر يجب الاقل انتهى وفي الخلاصة لو
اشترى عبدا بجارية وتقا بضا فوطئ المشتري الجارية ضم
الجارية ثم راي المشتري العبد فوجد به عيبا ولم ير
منه فهو بالخيار ان شاخص مشتري الجارية قيمة الجارية
يوم قبضها وان شاخذ الجارية وليس له ان يضمن النقصان
ان كانت بكرة ولا العقر ان كانت ثيبا لان الوطي حصل على
ملكه انتهى وفيها من مسايل الخلوة ولو باع جارية فوطئها
المشتري قبل ان يدفع ثمنها ثم حبس البايع الجارية فملك
عنده ان لم ينقصها الوطي فلا شئ عليه وان نقصها غرم النقصان
ولا عقر عليه بالاتفاق وفيها من فضل الاستحقاق عن مجموع

النوازل رجل اشترى جارية قيمتها ثلاثون ثم صارت
قيمها يوم الاستحقاق خمسين والمشتري ازال بكارتها
فانه يضمن المشتري نقصان زوال البكاره انتهى قال
اختلف المتبايعان في الصحة والبطلان فالقول مدعي
البطلان كما في البرازية بان قال البيع بالمائة او بالدم
فالقول قول مدعي البطلان لانه منكر العقد كما في الخلا
وفي منية المفتي المتعاقدان اختلفا في الطوع والكراه
فالقول مدعي الطوع وان اقاما البينة فبينة مدعي الكراه
اولى وبه يفتي قال اختلفا في الصحة والفساد فالقول
مدعي الصحة قال القاضي ان كان مدعي الفساد مدعي الفساد
بشرط فاسد او اجل فاسد كان القول قول مدعي الصحة
والبينة بينة مدعي الفساد باتفاق الروايات وان كان
يدعي الفساد يدعي لمعنى في صلب العقد بان ادعى انه
اشتراه بالف درهم ووطئ من حمره والاخر يدعي البيع
بالف درهم فيه روايتان عن ابن حنيفة في ظاهر الرواية
القول قول مدعي الصحة ايضا والبينة بينة الاخر كما في
الوجه الاول وفي رواية القول قول مدعي الفساد انتهى
ولم يذكر المؤلف ما لو اختلفا في الهزل والجد قال في
الخلاصة القول قول مدعي الهزل وان اعطاه شيئا من
الثمن لا تسمع دعوى الهزل انتهى وفي الوسيط منجب
المحيط من التكااح وفي المنقح وان اقاما البينة على الصحة
والفساد فالبينة بينة مدعي الفساد لانها اكثر اثباتا
وكذا لو اختلفا في صحة البيع وفساده انتهى قال
واذا سمي شيئا واسار الى خلاف جنسه كما اذا سمي باقوت
واسار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع المعدوم قال
في الذخيرة لان المشار اليه من خلاف جنس المسمى لان الزجاج
من خلاف جنس الباقوت فالعقد يتعلق بالمسمى وتلفو

كذا

الإشارة وإذا كان المسمى معدوماً كان المشتري معدوماً
والبيع على المعدوم باطل انتهى قال ادعى البائع الأقالمة
قال قول المشتري أي في إنكاره كما في مختصر الظهيرية وهو
مع أنه يدعى فساد العقد في غير المنع لأن الأقالمة ليست
بفساد للعقد بالمعنى المصطلح عليه قال كل عقد أعيد
وجد فالثاني باطل أي لا عبرة به قال والصلح بعد الصلح
باطل كما في جامع الفصولين أطلقه وهو مقيد قال في
الخلاصة فأقل عن المشتري كل صلح بعد صلح فالثاني باطل
المراد به الصلح الذي هو إسقاط وأما إذا كان الصلح
على عوض ثم أصطلح على عوض آخر فالثاني هو الجائز
وانفسخ الأول كالباع قال والحوالة بعد الحوالة باطلة
كما في التلخيص أقول عبارة التلخيص والحوالة بعد الحوالة
تبطل الحوالة الأولى وعلل ذلك بأنها نقل وهما اجتماعاً
وأنه أعلم قال التخلية تسليم قال في مختصر المحيط كل شرا
بعد شرا من واحد فالشرا الأول باطل والثاني جائز
قال الأبي في مسأله الأولى الشرا قال في مختصر الظهيرية
ذكر في ظاهر الرواية أن التخلية في الدور والعقار لا
يكون قبضاً إلا بالتقارب منها وفي النوادر على قول
أبي حنيفة يصير قابضاً ولا فلا والاعتقاد على ما ذكر
في ظاهر الرواية انتهى وفي المشرع من الرهن التخلية رفع
الموانع في زمان يمكنه القبض معه انتهى وفي مختصر
الكرخي وتسليم العين أن يقول من عليه تسليم ذلك
للمشتري قد سلمت إليك حيث يمكن المشتري من غير مانع
وتسليم الدين أن يحضره الذي عليه محوزاً مفرداً من
غيره ثم يقول كما قال الآخر فإذا فعل ذلك فقد خرج
من ضمان المسلم وصار في ضمان المسلم إليه قبل أو لم يقبل
إذا لم يكن هناك مانع منه فإن هلك هلك من مال

المسلم

المسلم إليه انتهى وفي الأقطع من العتق فإن احضر
المال أجزأ الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد ومعنى
الأجبار فيه وفي سائر الحقوق أن ينزل قابضاً بالتخلية
انتهى وفي الننف ومن كان عنده شيء أمانة فاشتراه من
صاحبه فلا يكون قبضاً حتى يرجع إليها وينظر فيها
ويأخذها انتهى قال الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقاً
فيه في الظهيرية بالمشاع الذي يحتمل القسمة فإنها لا
تكون قبضاً باتفاق الروايات قال الرابعة في الهبة الجائزة
في رواية قال في مختصر الظهيرية اختلفوا في الهبة الجائزة
ذكر الفقيه أبو الليث أنها تكون قبضاً في قول أبي يوسف
وذكر شمس الأئمة الخواري أنها قبض ولم يذكر خلافاً قال
البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعاً وفيما
عد ذلك يبطل البيع باشرطه بيان ذلك أن الشرط
الذي يشترطه في البيع لا يخلو ما أن يكون شرطاً
يقترضه العقد ومعناه أنه يجب بالعقد من غير شرط
وأنه لا يوجب فساد العقد وأن كان شرطاً لا يقترضه
العقد على التفسير الذي قلنا إلا أنه يلازم العقد فغنى
به أنه يؤكد موجب العقد إذا أكد موجب الشيء يلازم
ذلك الشيء وإن كان شرطاً لا يلازم ذلك الشيء إلا أن
الشرع ورد بجواز كالحيار والأجل ولم يرد الشرع
بجوازها لكنه متعارف كما إذا اشترى فعلاً أو شراً كإعلاء
أن يجذوه البائع جازاً استحساناً وإن كان القياس يابى
جوازها كما في التآر خابنية وفروع ذلك فيها وفي مختار
النوازل الشروط الفاسدة في معنى الربا في المعاوضات
دون التبرعات وقال في المعراج لأن فيه نفع أحد
المعاقد من بلا عوض قال برهن وكفيل وأحالة معلومين
هذا مما يوجب تأكيد العقد ولا بد من أن يكون الرهن

معلوما والكفيل حاضرا حتى لو كان الرهن غير معلوم
والكفيل غائبا او حاضرا لم يقبل لا يجوز البيع كما في شرح
الطحاوي قال وبرائة من العيوب قال في الوجيز الرضوي
اصله ان شرط البرائة من كل عيب ليس ببارا واسقاط حق
لانه لاحق له قبل الباع وقت البيع يبريه منه بل هذا بيان
ايجاد الفعل على وجه لا يوجب استحقاق السلامة له والعقد
قابل لذلك كما لو اشترى معيبا وهو يعلمه انتهى اقول هذا
التقليل لم يقع في كثير من الكتب فاغتمه قال وعدم خروج
المبيع عن ملكه في غير الادمي كمن اشترى دابة بشرط ان لا
يبيعها ولا يهبها او يعلفها كذا او يسيبها في المرعى فالبيع
جائز كما في المجتبى قال وحمل الجارية اي شرط كونها حاملا
قال في شرح الطحاوي ولو باع جارية على انها حامل فالبيع
جائز لانه باع وبين العيب وقال بعضهم لا يجوز البيع ولو
باع وتبرا من حملها جاز البيع وليس هذا كالشرط وظاهر
هذا القول بوجوب الفساد اذا شرط وروى عن ابي جعفر
الهندواني انه قال هذا الشرط اذا كان من الباع يجوز
لان فيه اظها را لعيب وان كان هذا الشرط من المشتري
لا يجوز لانه اظهر من نفسه الرغبة حيث شرط انتهى
وفي الخلاصة لو اشترى امة حبل فولدت عند المشتري
ليس له ان يخاصم الباع في هذا الحبل فان هذا عيب قد ذهب
كبياض عين قد ذهب وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف
في المنقذ فلوماتت الجارية بالولادة في يد المشتري ولو
لم يعلم انها حبل ان ماتت في نفاسها فانه يرجع بالتقصان
ولا يسترد كل الثمن انتهى وفيها الحبل في الجوارى عيب
دون البهايم ويزول بالولادة على رواية البيهقي قال
وكونها مغنية اي الجارية لان ما شرطه عيب في الجوارى
ولهذا لو استملكها يضمن قيمتها كما في مختصر الظهيرية

وفصل في الخلاصة حيث قال لو اشترى جارية على انها
مغنية فالبيع فاسد عند ابي حنيفة وكذا روى عن محمد
ولو باع على انها مغنية صح انتهى وفي العيون زيادة
شي حيث قال باع جارية على انها مغنية فالبيع جائز ولا
ارد البيع ان كانت تغني لانه عيب تبرأ منه انتهى على وجه
التبري يجوز اقول مقتضى كونه شرط ما هو عيب عدم
الرد لو ظهرت غير مغنية الا انه يعكز علينا فواني الوصف
المرغوب فيه من جهة المشتري ووقع في خزانة الاكمل
ثبوت الخيار في نظيره حيث قال ولو اشترى عبدا على انه
فحل فاذا هو حصى او على انه حصى فاذا هو فحل له الخيار
انتهى قال وكونها حلوبا هذا على رواية الحسن بن زياد
وهكذا ذكر الطحاوي وبه اخذ ابوالليث وروى ابن سماعة
عن محمد انه لا يجوز البيع هكذا ذكر الكرخي والى هذا
مال الامام محمد بن الفضل كما في مختصر الظهيرية وحمل
في شرح الزيارات ان ما قاله ابوالليث هو الاصح قال
وكون الفرس هلاجا لان الهلاج لا يصير غير هلاج
فيجوز البيع كما في قاضي خان قال وايضا الثمن في بلد اخر
اطلق الحكم وهو معتد لانه ان شرط ان يودي الثمن في
بلد كذا فالبيع فاسد لانه شرط اجلا مجبولا هكذا
اذا كان الثمن حالا فان كان موجلا مثلا الى شهر فالبيع
جائز والشرط باطل ويودي اليه الا ان يكون له مونة
فيعتبر كما في الوالوجية وفي قاضي خان ومن اشترى متاعا
على ان يحمله الباع الى منزله لم يجز وان اشتراه على ان
يؤديه في منزله جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا
لمحمد وان كان الباع خارج المصر لم يجز قوله قال الجودة
في الاموال الربوية هدر اى لا قيمة لها عند المقابلة مجسما
قال في البدائع الاصل ان تكون الجودة متقومة من الاموال

كلها لانها صفة مرغوبة يبذل العوض في مقابلتها
الا ان الشرع اسقط اعتبارها في الاموال الربوية
مقيد بقوله جيدها وورد بها سوا والساقط شرعا
والعدم حقيقة سوا وفي المشرع اذا كان على رجل
الف درهم جيد فاستوفى ربه فاولم يعلم انما زبوف
فهلك او انفقها ثم علم فلا شيء له عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف يرد مثل الزبوف ويرجع بالجأذان
الرجوع بالنقصان باطل لاستلزامه الربا وقال في العيون
ما قاله ابو يوسف احسن وادفع للضرورة فاخترناه
للقوى وذكر في المبسوط ان لمحمد قولين قوله الاول مع ابي
حنيفة وقوله الاخر مع ابي يوسف وانما وضع الخلاف في
الاتلاف والانفاق اذ لو كانت قائمة يرد ها ويسترد الجأ
عندهم وانما وضع في العلم بعد القبض اذ لو كان عالما عند
القبض بصفة المستوفى يسقط حقه بالاجماع انتهى وقيد
ذلك الاموال الربوية لان الجودة في غيرها لها قيمة عند المظالم
بجنسها كمن اشترى ثوبا جيدا بثوب ردي وزيادة درهم
بازا الجودة كان ذلك جازا كما في الذخيرة البيضا الدرام
المراد به الجودة والسود الردي كما في المحيط الرضوي
والكساد عندها في بلدة كاف للفساد في تلك البلدة وقيل
بالكساد في جميع البلدان اشترى بدراهم نقد البلد ولم
ينفقد حتى كسدت ان كان لا تروج في السوق فسد البيع
وان تروج وانفق ليس للبايع الا ذلك كذا في البرزانية قال
الا في اربع مسائل مال المريض من الثلث اي يعتبر خروج
الجودة من الثلث كما في الزيلعي من الرهن قال ومال اليتيم
عنه في النهاية من الودعة بقوله الا ترى ان الشرع
جوز في تصرف الاب والوصي في مال الصغير ما لا يجوز
في غيره من تقويم منافع داره في الفصب وتقويم الجودة

في الاموال الربوية وما ذاك الا لزيادة النظر في ماله
انتهى وفي الزيلعي ولا يجوز لولي الصغير ان يبيعه بمثل
من جنسه وقيمته انقص منه قال وفي القلب الرهن
اذا انكسر ونقصت قيمته فللرهن قضين المرتمين قيمته
ذهبا يعني اذا رهن قلب فضة ساوت القيمة الوزن
فانكسر فانقصت قيمته ضمن قيمته ذهبا رهنه ما كان
ويملكه المكسور بالضمان كما في المشرع القلب بالضم
ما يلبس في الذراع من فضة فان كانت من ذهب فهو
السوار وجمع القلب قلبه كقرط وقرطه وهي الخلق
في الاذن كذا في شرح التلخيص للخلاطى قال من اشترى ما
لم يره وقت العقد وقبله وقت القبض فله الخيار اذا
راه صورة المسئلة ان يقول الرجل لعيره بعث منك هذا
الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا او يقول بعث منك
هذه الجارية المنقبة واما اذا قال بعث منك ما في
مالي هذا من شيء هل يجوز هذا البيع لم يذكره في المبسوط
قال مشايخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه عندنا ومن
من قال لا يجوز هنا كذا في التا تاريخانية وفي الفصول
العادية وذكر ظهير الدين في شروطه من اخر باب
شراء ر غير بيت منه اذا اشترى واستثنى منها بيتا
معينا لا بد من روية المستثنى لابطال خيار الروية فكما
يشترط روية المبيع لسقوط الخيار يشترط روية المستثنى
لان جهالة وصف المستثنى توجب جهالة في المستثنى
منه وهذه المسئلة من خصائص هذا الكتاب لا توجد
في شيء من الكتب فان المذكور في عامة الكتب روية
المبيع محسب والله اعلم قال الا اذا حملها البايع الى
بيت المشتري فلا يرد له اي بعد الروية كذا اختاره ب
لانه لو رده يحتاج الى الحبل فيصير هذا كعيب حادث

عند المشتري كذا في جامع الفصولين ولنا ثانية في
الملتقطات رجل اشترى صنعة مع غلاتها ثم وجد
بها عيبا فاراد ردّها ليس له ذلك لانه لا يخلو اما ان جمع
الغلات او تركها فان جمع امتنع الرد لان ردّها بالبيع
وان تركها جمعها فقد ضيعها فزاد العيب قال بيع الفصول
موقوف على الاجازة قال الشمني الاجازة في بيعة اجازة
نقد لا اجازة عقد حتى يكون الفرض الثمن مملوكا
للفضولي وعليه مثل المبيع ان كان مثليا وقيمه ان كان
قيما لانه شر من وجه وشرط الفضولي لا يتوقف على
الاجازة بل ينفذ عليه قال الا في ثلاث فباطل اذا شرط
الخيار فيه للمالك وهي في التنقيح لان الخيار له بدون
الشرط فيكون الشرط مبطالا وتقيده بالمالك ليس بشرط
بل اذا شرط الفضولي للمشتري له بان قال اشترت هذا
تفان بكذا على ان فلانا بالخيار فثلاثة لا يتوقف كما في
قاضي خان ومنية المفتي ونقل المؤلف المسئلة صاعن
التنقيح ونقلها فيما ياتي عن فروق الكرابسي وقال المؤلف
فيما بعد جازا الشرط داخل على الحكم لا البيع فلا يبطله الا
في بيع الفضولي قال وفيما باع لنفسه وهي في البدائع
اقول يزداد على ذلك رجل باع ثوبا لغيره بغير امره من
ابن صغير له ماذون او من عبد ماذون له في التجارة وعليه
دين او لادين عليه ثم اخبر رب الثوب انه باع ثوبه بكذا
ولم يعين من باعه واجاز للمالك قال محمد يجوز ذلك الا
في عبده الذي عليه دين لان الفضولي لو كان وكيله في البيع
لا يجوز بيعه من احد من هؤلاء ما خلا عبده الذي عليه الدين
كما في قاضي خان وفي الحاوي يفتقران الفضولي في حق البيع
والمنحون لا ينعقد اصلا قال بيع المعدوم باطل يعني
بيع ما ليس في ملكه وان حصل ثم سلمه في المجلس على الصحيح

كما في جامع الفصولين قال الا فيما يستجره الانسان من
البقال اقول ظاهر هذا ان البيع صحيح وليس فاسدا لكن
وقع في خزانة الاكمل بانه فاسد حيث قال واذا قبض
من البقال شيئا على ثمن مسمى على انه سيقاطع على ثمنه
فمذا بيع فاسد انتهى وفي خزانة الفتاوى رجل دفع الى
خازن دراهم وقال اشترت منك بهذه الدراهم مائة
من من الخبز وجعل ياخذ كل يوم خمسة امنا بدرهم ولم
يقبل في الابتداء اشترت منك يجوز وهو حلال وان كان
نيته وقت الدفع الشرا فلا عبرة لتلك النية وزاد في
الولولجية بما نصه ان مجرد النية لا ينعقد البيع وانما
ينعقد البيع لان بالتعاطي والان البيع معلوم فيعقد
صحيا انتهى اقول فعلى هذا فلا استثناء حينئذ قال
تصح اقالة الوارث والوصي قال في التتمة سيل الوري
عن اقالة الوصي فيما باع او باعه الميت يجوز ولو جاز
له الملك ام للميت يقع فيما باعه هو فقال انما تصح الاقالة
اذا كان وصيا لليتيم وباع كذا في التا تاريخانية قال
لا تصح الاجازة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي
اجازة الغرما بيع الماذون المديون بعد هلاك الثمن
قال القاضي ويملك الثمن على الغرما وان اجاز بعضهم
ونقض بعضهم محضرة العبد والمشتري لا يصح الاجازة
ويبطل البيع قال الموقوف يبطل بموت الموقوف على
اجازته الموقوف الذي وجد بركنه وشرايطه لكن جعل
حكمه بعارض فاذا زال العارض يظهر لنا ثبوت حكمه من
حين باع اما من كل وجه او من وجه دون وجه كذا في
بعض شروح الجامع الصغير وفي شرح الخلاطي البيع الموقوف
على اجازة المالك اذا اجاز ثبت الملك للمشتري من وقت
العقد حتى يملك المشتري الولد والزيادة الحادثة فيما

بين العقد والاجازة انتهى وفيه العقد الذي يتوقف
هو ما له مجيز حالة العقد ولا يتوقف ما ليس له مجيز لان
الاجازة تلتحق بالكلام السابق فاذا لم يكن معتبرا وقت
وقوعه كيف يتصور بعد ذلك انتهى قال ولا يقوم الواجب
مقامه الا في القسمة قال الشئني ولومات المالك لا ينفذ
البيع باجازة وارثه لانه يتوقف على اجازة المورث لنفسه
فلا ينتقل الى غيره بخلاف الوصي والاب اذا توقف على
اجازتهما في مال الصغير فربيع الصبي لان اجازتهما منتقل
اليه لانهما كانت لاجله وفي خزانة الاكمل لو اشترى عبدا
على انه ان لم ينقد الثمن غدا فلا بيع بينهما فان المشتري
قبل العقد وقبل نقد الثمن يبطل البيع وليس للورثة نقد
المال انتهى قال لا يجوز تفريق الصفقة على البائع الا في
الشفعة لئلا يودي الى الضرر بالبائع قال الا في سبيلين
كما في لولو الجية وفيها ايضا رجل اشترى ارضين فاذا احدهما
لغير البائع ولم يعلم المشتري وقت الشراء علم فهذا على
وجهين ان علم قبل القبض له الخيار لانه تفريق الصفقة
قبل القبض وان علم بعد القبض لا خيار له لان تفريق الصفقة
بعد القبض انتهى قول وتزاد ثالثة وهي اذا باع انا فضة
وقبض بعض ثمنه واقترا قاصح فيما قبض والا فاشترك
وعلل بان التفريق من جهة الشرع باشتراط القبض لا من
العاقبة كما في الزيلعي من الصرف وفي المحيط فاقتراع
الزيادات ولا يجوز تفريق الصفقة في الاجارة والقسمة
ويجوز في النكاح والخلع والصلح عن دم العمد والعتق على
مال وفي الكتابة ان بين حصص كل واحد من العبد من
الكتابة جاز ولا فلا وعلل بان الرضا ليس بشرط لصحة
ندرة العقود بدليل انها تصح من الهازل والمكره ففواته
لا يسلب صحتها قال الموقوف عليه العقد اذا جازت فلو لا وجوب

ومن ذلك الراهن اذا باع الرهن والاجرا اذا باع
المستاجر ملك الاجازة ولا يملك القبض كذا في القاضى
وفي القنية اشترى دارا في اجارة انسان فقال اخو المشتري
للمستاجر ان اخي اشترى الدار التي في اجارتك فقال
مبارك باد فهو اجازة انتهى قال الا في مسئلة واحدة في
قسمة اللولو الجية اذا اجاز الغريم قسمة الوارث فانه له
الرجوع ونصها الغريم لو اجاز القسمة والموصالو اجاز
القسمة كان له ان يبطل القسمة بعد ذلك لان المانع قائم
بعد الاجازة وهو ديبته واذا ثبت ان للغريم الاجنبى
ان يبطل القسمة بعد الاجازة فكذا للوارث ان يبطل
القسمة ايضا بعد الاجازة اذا كان هو الغريم والله اعلم
قال الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها وفي البدائع
الحقوق المفردة لا تختمل التملك ولا يجوز الصلح عليه
اقول وكذا لا تضمن مجرد اتلافها قال في شرح الزيارات
للسرخى وتلاف مجرد الحق لا يوجب الضمان لان الاعتياض
عن مجرد الحق باطل الا اذا فوت حقا موكدا فيلحق بتفويت
حقيقة الملك في حق الضمان كحق المرتهن وبعض الفرما
اذا اتلف شيئا من القيمة قبل القسمة والاحراز ووطى
جارية وقبلها فلا شئ عليه لان الغالب مجرد الحق وان غير
مضمون ويعد الاحراز قبل القسمة عليه ضمان ذلك بتفويت
حقيقة الملك للغائبين بعد الاحراز بدار الاسلام
ويجب عليه القيمة في مثله عبدا من القيمة بعد الاحراز
في ثلاث سنين انتهى قال كحق الشفعة فلو صالح عنه
بمال بطلت ويرجع به قال الزيلعي ولو صالح عن حق
الشفعة بماله لا يجوز اخذه لانه لاحق له في المحل بل
هو ملك المشتري وانما له ان يملكه ان شاؤ ذلك مجرد
خيار فلا يجوز اخذ العوض بخيار الخيرة وخيار العيب

وبالكفالة بالتنفس وفي الشا في مختصر الكافي لابن الفيا
قال روح المعينة للحسنون على ان تخاريتي ففعلت
صح وسقط خيارها ولا شئ لها من الجنين لانه لا يصح
اخذ العوض عنه لانه مجرد حق كالشفعة انتهى وفي
الولوية من القضا ولو اذن له في الابتداء ان يضع
الخشب على حايطه وان يلقى الدابة الميتة في ارضه كان
هذا اعارة فمتى بداله كان له ان يطالبه بالرفع عن ارضه
وان باع منه ذلك لا يجوز لان هذا بيع الحق وبيع الحق
لا يجوز وان صالح عن ذلك الشئ لا يجوز وان اجر الارض
كذلك لا يجوز دل ان هذا الحق متى ثبت لا يتصور سقوط
وفيها واذا باع الرجل ولا عتاقة او مولاة بعد
وقبضه ثم اعتقه فعتقه باطل لان محل البيع المال والا
ليس بمال فلم ينعقد البيع فلم يملك البديل بالقبض كالبيع
بالميتة انتهى وبهذا علم عدم صحة رجوع الفارغ بالبديل
مطلقا وتصرفه في البديل باطل قال وعلى هذا لا يجوز
الاعتياض عن الوظائف في الاوقاف من امامة وخطابة
واذان و فراشة وبوابة ولا على وجه البيع ايضا لان
بيع الحق لا يجوز كما في شرح الادب وغيره وفي الذخيرة
ان سلم الشفعة على مال سوى الدار التي وجب فيها
الشفعة ففي هذا الوجه التسليم جائز والمال لا يجوز لان
هذا اعتياض عن حق التملك لانه لا حق للشفيع في الدار
وانما له ان ياخذ الدار بالشفعة امر عرف بخلاف القياس
فلا يظهر بثوته في حق جواز الاعتياض عنه انتهى اقول
والحق في الوظيفة مثله والحكم واحد جيد ومنها ايضا
ولا يجعل بالجعل ايضا ونصها واذا جعل بعض الشفعة
نصيبه لبعض لم يصح الجعل وسقط حقه وقسم على
عدد من بقي لان نقل الحق في الشفعة لا يستقيم ولكن

يسقط

يسقط حقه بدلالة الاعراض فينبغي حتى الباقي قال
وخرج عنها الا قول ويزاد على المخرج ما قاله في البراءة
بنص ويجوز الاعتياض عن الاجل بين المكاتب والمولى
حتى لو قال المولاة زد في الاجل حتى ازيدك في البذل
او قال احفظ من بدل الكتابة كذا اترك حتى من الاجل
واعجل لك البذل صح قال العقد الفاسد اذا تعلق به حق
عبد لزمه وارتفع الفساد وجه اللزوم ظاهر اما ارتفاع
الفساد فلا قال في الذخيرة لو تصرف المشتري بعد
تصرف لمصادفته ملكه فلا ينقص تصرفه ويبطل به حق
البايع في الاسترداد سواء كان تصرفا يحتمل النقص بعض
ثبوتها كالبيع واشباهه ولا يحتمل كالاعتاق واشباهه
الا الاجارة انتهى فهذا كما ترى ناطق ببطلان طلب الاسترداد
الذي هو للعبد لا الحق الذي وجب للشرع لانهم قالوا في حق
العقد الفاسد حتى الشرع لا يحتمل المتعاقدين فانهما رضى
بالعقد وفي الذخيرة من المضاربة المقبوض بحكم عقد فاسد
بمنزلة المفضوب حتى يجب رده بزوايد المتصلة والمنفصلة
قال القس حرام قال القاضي رجل اراد ان يبيع شيا فيه عيب
وهو يعلم بذلك ينبغي له ان يبين العيب ولا بد لس فان باع
ولم يبين قال بعضهم يصير فاسقا مردود الشهادة والصحيح
انه لا يصير مردود الشهادة لان هذا من الصغائر انتهى
وفي الحاوي القدسي في القرض وان اخذ عوض الجهاد معلنة
مرقعة او مكية او زيوفا او ستوقه جاز ذلك وبكره الرضا
به والاتفاق وان يبين ذلك للقاضي وقال ابو يوسف كل شيء
من ذلك لا يجوز بين الناس ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه
اذا اتفق وهو يعرفه انتهى قال الا في مسيلتين احدهما
في الولوية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع
التمن دراهم زيوفا او عروضا مغشوشة جاز ان كان حرا

لان شر الاحرار ليس بشرط ليج عليه المال المسي لكن
طريقا لتخلصهم فكيف ما استطاع تخليصهم له ان يفعل
انتهى وقال في الملتقطات ولهذا المعنى قلنا اذا امر بان
يشترى باللف فاشتراه باكثر جاز ولزم الالف لا غير ولو
كان شر حقيقة لما لزمه شئ الا ترى انه لو وكل انسانا بشرا
شئ باللف فاشتراه باكثر يصير مشتريا لنفسه ولا يلزم
الموكل لانه شر حقيقة وقد خالف امر الموكل فلا ينفذ عليه
انتهى اقول فالا ستتنا في الحقيقة صوري قال الثانية يجوز
اعطاء الزئوف والناقص في الجنائيات قال في الولو الجمية ولو
اضطر المرء الى اعطاء جعل الاعوان اجزاء ان يعطى الزئوف
والسوقة وينقص الوزن بدليل مسيلة الاسير وفي فتح
القدر الجنائيات الموظفة على الناس في زماننا ببلاد فارس
على الحياض والضياح وغيرهم للسلطان في كل يوم او شهر
او ثلاثة اشهر فانهما ظلم انتهى قال للبايع حبس المبيع للتمن حال
قال في الولو الجمية حق الحبس للبايع ما ثبت بعقد مقصود
للحبس وانما ثبت ضرورة ثبوت المساواة بينهما نظرا
للبايع ومتى ثبت هذا الحق لا يبطل الا باحد امرين اما
باستيفائه تمام الثمن او بالاذن للمشتري بالقبض مطلقا
ثم البيع في زمن الحبس في ضمان البايع الى ان يسلمه الى المشتري
حتى اذا هلك في يد البايع انتقض البيع ويعود الثمن الى المشتري
كما في المشرع وفي الحاوي القدسي واذا قبض المشتري السلعة
بغير اذن البايع فيما له ان يمنعه فله ان يسترد ما منه حتى
يقبض الثمن وكذا ان وجد الثمن زئوفا وامسك الببيع
حتى يستوفى الجهاد وللبايع ان يجبس جميع المبيع حتى يستوفى
جميع الثمن الا في مسابيل فانه لا يملك فيها حبس المبيع الاول
سما كما قال لو اشترى العبد نفسه من مولاة قال العلامة
الزعفراني في شرح الجامع الصغير الاصل ان العبد يصح

كالمالية

وكلا في شر نفسه لانه اجنبى عن نفسه في حق المالمية
في يده حتى ان البايع لا يملك العبد وقال الزئوف لان العبد
في يد نفسه فيكون قابضا لنفسه بمجرد العقد كالمودع اذا
اشترى الوديعة لا يكون للبايع حبس المبيع لو وجد القبض
بمجرد العقد سواء اشترى لنفسه او لغيره وزدت مسيلين
قال في عمدة الفتاوى رجل اشترى عبدا او اعتقه قبل القبض
او دبره جاز وليس للبايع ان يجبسه بالتمن اقول فصلا للمرا
تلافا ثم رايت في الذخيرة من الاجارة رابعة حكى عن الشيخ
الزاهد عبد الواحد الشيباني انه كان يقول المتولى اذا
اجر الوقف مدة معلومة كما هو الرسم بخارا وعمل الاجر
ثم انهما تقاسما العقد ليس للمساخر ان يمنع المساجر الى
ان يستوفى الاجر لان الوقف لا يجبس مجال لان فيه تعطيل
الوقف انتهى قال شر الام لابنها الصغير ما يحتاج اليه غير
نافذ عليه الا اذا اشترت من ابيه او منه ومن الاجنبى كما
في الولو الجمية علله فيها بان الاب لما اجاز فقد اشتركها
بالشرا فاذا كان منه ومن الاجنبى فقد اذن لها بشر الصبي
جميعا انتهى اقول مقتضى هذا ان الشر لو كان من غير الاب
لا ينفذ عليه ولذا قال في الذخيرة امرأة اشترت لولدها
صبيعة من مالها وقع الشر للام وتكون الصبيعة للولد لا من
تصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها عنه انتهى وفي
الملتقط امرأة اشترت صبيعة لولدها الصغير من مالها
يجوز استحسانا على الصبي وليس لها ان تمتنع من دفع الصبيعة
اليه وفيه ولو اشترت المرأة لولدها الصغير على ان لا يرجع
عليه بالتمن جاز وهو كاهبة استحسانا قال اقالة الاقالة
صححة الا في السلم يكون المسلم فيه ديننا اقول في هذا اشارة
الى ان الاقالة في السلم جائزة حتى لو كان راس مال السلم
عرضا فنقايلا وهلك العرض قبل التسليم لا تبطل الاقالة

لان الاصل الاقالة في باب السلم لا تختمل النقص بهذا
الوقوع فالجملة فيه ان المسلم فيه وان كان ديناً فقد اعطي
حكم العين وانما جعل ديناً في حق حكيمين احدهما انه يقبل
الاجل والاجال تخنص بالديون والثاني ان يسقط بلفظ
الابرافضة الابرا تخنص بالديون وفيما عدا هذين الحكيمين
اعطي له حكم الاعيان فمدلاك ما يقابله من العروض لا يمنع
الاقالة لا ابتداء ولا بقا كما في الذخيرة من الصلح قال
خيار الشرط في البيع داخل على الحكم الحايض يمنع وقوع
الملك كما في شرح الطحاوي وفي البدائع يمنع انعقاد
العقد في حق الحكم مادام الخيار قائماً الحاجة من له الخيار
الى دفع العين وعللوا لكونه داخل عن الحكم بان التصرف
الذي لا يخلو التعليق بالشرط كالبيع ونحوه قد جرحه
معلقاً فقلنا بوجود السبب في الحال واعتبرنا الشرط داخل
في الحكم لافي السبب ولهذا ثبتت الملك بموت من له الخيار
واذا كان السبب موجوداً وتأخر الحكم دفعا للضرر من
الملك فعند الاجازة يثبت الملك من وقت العقد ولا
ضرر للمالك في انعقاد السبب مع تخلف الحكم كذا في شرح
الخلاطى من الطلاق وفي المستصفي لان البيع لا يخلو الخطر
والتعليق لما ان ذلك يودي الى القمار وانما ثبتت الخيار
بخلاف القياس نظراً فلو دخل السبب لتعلق حكمه بالحالة
ولو دخل على الحكم لترك سببه وهو ما يخلو الفسخ فصع
الندارك به بان يصير غير لازم باد في الخطرين عملاً
بالقضية الكلية وهو ان الاثبات لا يقبل التعليق فقد
الامكان ولهذا لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار بحث
بخلاف ما اذا حلف لا يطلق فعلق الطلاق انتهى قال
المرافق عند الامام الثاني المنافع قال في المجنبى المرافق ما
يرتفق به ويخص بما هو من التوابع كالشرب ومسيل

الماء وفي شرح الزيادات من باع داراً مجدودها يدخل
في البيع طريقها الى الشارع والى السكة غير النافذة ولا
يدخل شربها ومسيل ما يمس وطريقها الخاصة في ملكه
الا اذا ذكر الحقوق ذكره في الايضاح البردوى وفي
الثاقار خانية وفي فناوى الفضل اذا اشترى ارضاً
الى جنبها افدت وبين الارض والافدت مسنة وعلى
المسنة اشجار وجعل احد حدود الارض الافدت دخل
المسنة وما عليها من الاشجار تحت البيع قال يشترط قيام
البيع عند الاختلاف للتخالف لان العقد لازم الا ان
صاحباً لولوجية نقل في المساقاة التخالف وان لم يكن
العقد لازماً من احد الجانبين حيث قال اخلف رب
الارض والمزارع في الثلث والنصف قبل المزارعة تخالفاً
وتراد الا انهما اختلفا في بدل عقد يقال ويفسخ والمعقود
عليه قائم فيتمت الفان وان لم يكن هذا العقد لازماً من احد
الجانبين يبطل ايمين من لم يكن البدر من قبله انتهى قال
الا اذا استملكته في يد البائع غير المشتري كما في الهداية
اقول وفي شرح الطحاوي مع زيادة انلف المعقود عليه
اجنبى قبل القبض وانقلب الى التقويم ثم اختلف في الثمن
فانما يتخالفان بالاجماع وهذا الفصلان حجة لمجدد حجة
الله تعالى وعرف علما ونا الهلاك هنا بانه على نوعين هلا
حقيقى كهلاك العبد والطعام اذا اكله او بعضه وخرج
البعض من ملكه بخروج الكل عند ابن حنيفة وابن يوسف
وعند مجد خروج الكل لا يسقط التخالف كذا في البناية
وفي الوقف من قاضي خان العقار بالبيع والتسليم استهلاك
انتهى وفي الهبة من شرح المجمع لابن الضيا الحنفى هلاك
الموهوب مانع من الرجوع اما حقيقة بالموت والتلاشي
او حكماً بصيرورته شيئاً اخر كطن الحنطة وكسر اللبن

وقلعه الشجر حتى صارت حطبا انتهى قال الربا حرار الا
في مسایل هذا الاستتار صوري لان الربا في هذا غير
شرعي قال وبين المتفاوضين وشريكي العنان لان البديل
والبديل مشترك بينهما فيكون بيع بعض ماله وكذلك العنان
وان كان من غير مال الشركة لم يجر **تمتة** في الشرا مكايلة
او موازنة كيله ووزنه على البايع لانه من تمام التسليم فلو اراد
البايع ان لا ينج عليه ذلك فيقول للمشتري انما كذا فان
صدقه المشتري فلا كيل عليه وان كذبه يتكلف المشتري
للوزن لنفسه وزن الثمن والناقد على المشتري لان
يقول الثمن جيد والبايع يكذبه فالقول للمشتري والناقد
على البايع كذا في التمر قاشي وفي البزاية اجرة فاقد الثمن
على البايع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري
مطلقا وعليه الفتوى **كتاب الكفالة والحوالة الكفالة**
بتسليم الايمان التي هي امانة جائزة مادامت قائمة فاذا
هلكت بطلت وفي القدوري الكفالة بتسليم البيع صحيح
وان هلك المبيع لا يجب على الضمان شي كذا في التناوضية
ولو اخذ بالاجرة كفيلا او رهنا جاز في قولهم جميعا كما
في الذخيرة وفي كافي الحاكم واذا كفل الرجل بمال عن رجل
عن ثمن مبيع اشتراه فاستحق المبيع في يديه برئ الكفيل
من المال وكذا الورده بعيب بقضا قاض او بغير قضا
او باقالة او بخيار شرط او روية او بفساد المبيع وكذلك
المهر يبطل عن الزوج او بعينه بوجه من الوجوه برئ
الكفيل مما يبطل عن الزوج ولو ضمن المشتري عن المشتري
لغير ما البايع استحق في يد المشتري بطلت الكفالة ايضا
وكذلك الحوالة ولم يستحق ولكن المشتري رده بعيب بقضا
او بغير قضا لم يبر الكفيل من المال ويرجع به اذا اداه عن
البايع وكذلك لو هلك قبل التسليم وفي خزائن الاكمل

الكفيل

الكفيل بالنفس اذا قبض المال فهو كالاجنبي واذا قضاه
على ان يبرئ برئ في الرواية الظاهرة واسترد المال فيما
لو اشترى ثوبا بعشرة فضمن انسان للبايع الثوب بعشرة
دراهم لا يصح ضمانه لجماله ما ضمن اما لو كان لاحدهما
في البيع خيارا الى عشرة ايام صح الضمان انتهى وفي الذخيرة
الاب اذا زوج ابنته وكفل بالمهر عن الزوج يكون ضمينا
وامينا في حالة واحدة يكون امينا في القبض ضمينا في التسليم
وهو مخصوص من بين ساير الناس بكونه ضمينا وامينا في
مال ولده هذا حاصل ما في الذخيرة قال براءة الاصيل موجبة
لبراءة الكفيل اطلق الا برائيشمل ما اذا قال الاصيل ابرائك
او انت في حل ووهبتك وقيل لومات قبل ان يعمله فانه
يبرأ منه في الهبة والابرا وكذا لو كان ميتا فابراه منه وجعله
في حل فهو جائز وان قالت الورثة لا نجيز فلهم ذلك
ويقبضون المال والكفيل برئ وهو قول يعقوب وقال محمد
ليس للورثة في ذلك قول كذا في كافي الحاكم وفي قاضي خان
ورد الاصيل البراءة بعمله في حقه وفي حق الكفيل الا اذا وهب
منه الدين فرد المديون الهبة عاد الدين على المديون ولا
تعود الكفالة انتهى وان وهب الدين من الكفيل او تصدق
به عليه وقيل جاز وان لم يقبل بطلنا وكانت الكفالة طالها
والمال لحاله وكذا ان ورث الكفيل المال ورجع به على المطلق
وان ورث المكفول عنه المال او وهب له لم يرجع على الكفيل
بشيء انتهى وفي حاوي القنية براءة الاصيل انما توجب براءة
الكفيل اذا كانت بالاد او بالابرا فان كانت بالحلف فلا ان
الحلف يفيد براءة الحالف محض قال الا اذا ضمن له الالف
التي على فلان فبرهن على انه قضاه قبل ضمان الكفيل فان
الاصيل يبرادون الكفيل كذا في الحاشية حتى ان بينه لا
تقبل في حقه لان اقدامه على الكفالة اقرار منه بالمال

وبذلك الاقرار صار سكذ بالشهود القضا قبل الكفالة
ولو اقام البينة على القضا بعد الكفالة يبر الكفيل لان الثابت
بالبينة العادية كالثابت عيانا كما في الذخيرة وفي الحاوي
واذا قال تكفلت مالك على فلان فقامت البينة بالفعله
فقد ضمنه الكفيل وان لم يقم بينة فالقول قول الكفيل مع
يمينه في مقدار ما يعترف به فاذا اعترف المكفول عنه بالكثرة
من ذلك لم يصدق على كفيله وان كفل بما ذاب له على فلان
او قضى له عليه فغاب المكفول عنه فاقام المدعي البينة على
الكفيل بالغ لم تقبل وان اقام البينة ان له على فلان الغياب
كذا وان هذا الكفيل عنه بامر فانه يقضى به على الكفيل
وعلى المكفول عنه وان كان بغير امره كان قضا على الكفيل
خاصة انتهى كفل بتم او مهر فمهر من الكفيل على فساد
البيع والنكاح لا يقبل لان اقامه على التزام المال اقرارا
منه بصحة سبب وجوب المال فلا تسمع منه دعوى
فساد كما في جامع الفصولين قال الناخري عن الاصيل
ناخري عن الكفيل حتى لو رده بطل الناخري في حق الاصيل
وفي حق الكفيل جميعا كما في الخانية وزاد في المجتبى بعد
قوله ناخري عن الكفيل دون عكسه انتهى وفي التهذيب
ولو كان الدين جالا فكفل موجلا ثبت الاجل في حق
الكفيل فثبت في حق الاصيل ايضا ولو كفل حالاش
اجل الطالب الكفيل لم يثبت الاجل في حق الاصيل ثم اذا
مات احدهما جعل في حقه دون صاحبه انتهى وفي خزانة
الاكمل ولو كان المال موجلا على الاصل وبه كفل مات
الكفيل وحل في تركته الضمان فيؤخذ منها ولا يرجع ورثته
على الاصيل حتى يجل الاجل اما لو مات الاصيل حل عليه المال
ولم يجل على الكفيل انتهى وفي الحاوي واذا قال الطالب
للكفيل برت الي من المال رجع به الكفيل على الاصيل

وان قال ابرائك لم يرجع قال الغرور لا يرجع
فلو قال اسلك هذا الطريق فانه امن فسله فاحذ
الصوم لا ضمان او كل هذا الطعام فانه ليس مسموم
فاكله مات لا ضمان عليه وكذا لو اخبره رجل انها حرة
فتروجها ثم ظهرت مملوكة ولا يرجع بقيمة الولد على
المخبر الا في ثلاث فان زاد وقال اخذ مالك فانا ضامن
فسلكه فاحذ ماله كان الضمان صحيحا والمكفول عنه مجبول
ها هنا ومع هذا جوزوا الضمان كذا في الذخيرة قال
الاول اذا كان الغرور بالشرط كالوزن وجه بامرأة على
انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غره المستحق
من قيمة الولد والولد حر كما في الولو الجية ولو كان الزوج
عبدا او مكاتب او امة او مدبرا كان ولده رقيقا في
قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هو حر هذا
كله اذا علم الزوج انها حرة انتهى وفي خزانة الاكمل لو
قالت للقاضي انا حرة فزوجني فزوجها فالرجوع عليها
بالضمان بعد العتق وفي مختصر المحيط الرضوي دخل
الرجل بعبدا الى السوق وقال هذا عبدي واذنت له
في التجارة ثم وجد حرا او مستحقا وقد لحقه دين لم يكن
عارا ولو قال لهم بايعوه ضمن الاقل من قيمته ومن الدين
تتمتة جعل في النصف الغرور في النكاح على سبعة اوجه
فراجعته قال الثاني ان يكون في ضمن عقد معاوضة
من بيع صحيح او فاسد وهبة وصدقة كما في الذخيرة وفي
المبسوط الغرور في عقد المعاوضات هو المثلث للرجوع
لمعنيين احدهما ان العقد يستحق صفة السلامة عن العيب
ولا عيب فوق الاستحقاق لفوات ما هو مستحق له ثبت
له حق الرجوع فاما بعقد البيع لا يستحق الموهوب
له بصفة السلامة انتهى كتاب القضا قال في المحيط

الرضوى المنازعة والمشاجرة متى جرت بين اثنين لا بد
من فصلها لانها متى امتدت ادت الى الفساد والفصل
شرع بالبينة او باليمين وهو تفسير قوله تعالى وفصل الخطاب
وقوله والشهادة قال في المحيط ايضا من باب من سبعت القتل
بالتجري تهمة الكذب متمكنة في الشهادة وانها اقرار على الغير
والانسان قد يقر على غيره كاذبا فوجب ان لا ينتصب حجة
كالاقرار الا انه سقط اعتبار احتمال الكذب في الشهادة
وانتصب حجة شرعا عند اتصال القضا به لصنورة احياء
حقوق الناس وصيانتها عن الضياع وقوله والشهادات
والدعاوى قال في المشرع من الدعوى ولا بد ان يكون
المدعى مما يحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لثله
هذا البني لا تسمع دعواه انتهى وزاد ابن الغرس بان لا يكون
مستحيلا عقلا وعادة قال في القنية ولو ادعى وكيل الله
عند القاضي ثم اتى بالشهود ليقضى بها فلم يرض الخضم اى
المدعى عليه بالتوكيل ويريد ان يخاصم مع الخضم ليس له
ذلك بعد سماع الدعوى **قلت** وهذا كله على اصل
اننى حنيفة رحمه الله خلا فالحق انتهى اقول بقى ما اذا
قصد المدعى عليه ان يقيم البينة على الايضا والابرا بعد
الدعوى عليه ثم ان المدعى قال اخرت او قال الوكيل
عزلت نفسى فمقتضى ما فى القنية انه لا يملك ذلك وفي
المخلاصة من دعوى الوكالة رجل ادعى انه وكيل فلان
باستيفاء الدين من رجل واحضره مجلس الحكم فادعى المدعى
الابرا والايضا وقال المدعى عزلت الموكل ان التوكيل بالتمس
الخضم لا تسمع هذه الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان
التوكيل بغير التماس من جهته تسمع ولكن انما يثبت اذا قام
البينة على العزل اما بدون البينة فلا ولو لم يقل هكذا ولكنه
قال لست بوكيل وصدقه الخضم لا يصح واثر هذا انه لو

صالح مع الخضم ثم قال لست بوكيل واداد استردا وما
دفع وصدقه الخضم لا تسمع والله اعلم اقول في هذا
اشارة الى انه لا يتمكن من عزله الا انه لو قصد عزله لا يظن
اقامة البينة على العزل والا كان قوله عزله كاف لا يحتاج
الى برهان على كون العزل وقع سابقا فامله وفي البرازية
من الدعوى ذكر الوقا را شترى عبدا و قبضه واستحققه
رجل بالبرهان فقبل القضا عليه رده على بايعه بعيب بشرط
لان دفع عينة الدعوى لان ما برهن استحق عليه القضا فلا
بلى الاحالة والابطال وان رده قبل ان يبرهن صح لا لم يصح
خضا انتهى قال لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكتوب الوقف الذى
عليه خطوط القضاة الماضية لان القاضى لا يقضى الا بالحجة
وهي البينة والاقرار والنكول كفاى وقف الحانية المراد من قوله
لا يعتمد اى لا يقضى القاضى بذلك عند المنازعة لان الخط
مما يزور ويفعل كما فى مختصر الظهيرية وليس منه ما فى
الاجناس بنص وما وجد القاضى في ايدى القضاة الذين
كانوا قبله لها رسوم في دواوين القضاة اجريت على الرسوم
الموجودة في دواوينهم وان كانت الشهود الذين يشهدوا
عليها قد ماتوا قال الشيخ ابو العباس ويجوز الرجوع في الحكم
الى دواوين من كان قبله من الامنا وقال في جوامع ابي يوسف
من رواية بشر بن الوليد اذا قال صاحب الارض لثمن خراج
فى ارضى او ليس لارض فان قدرت ان تقبى خراج السنة
الماضية ان كان في تلك السنة خراج فهو على ذلك ينظر الى
الاصول فيؤخذون بما فى ذلك الاصل انتهى قال الثانية يعمل
بدفتر السمسار والصراف والبيع هذا الذى فى غالب
الكتب حتى المجتبى قال فى الاقرار حيث قال واما خط البيع
والسمسار والصراف فهو حجة وان لم يكن مصدرا معنوا
يعرف ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم

يجب ان يكون حجة للعرف انتهى وفي خزانة الاكمل مراف
كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل
البلد ثم مات فجاء خريم يطلب المال من الورثة وعرض خط
الميت بحيث عرف الناس خطه بذلك في تركته ان ثبت
انه خطه وقد جرى العادة بين الناس بمثله حجة انتهى قال
ورده ابن وهبان بانه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه
قال العلامة العيني صيانة عن النسيان والبناء على العادة
الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدت في
يد كاري بخطي او كتبت في ياد كاري بيدي ان لفلان علي
الف درهم كان هذا اقرارا ملزوما اياه اقول ويزاد ان
العمل في الحقيقة انما هو لموجب العرف لا بمجرد الخط والله اعلم
وبهذا علم ان قولهم فيما اذا ادعى رجل على اخر مالا واخرج
بالمال خطا وادعى انه خط المدعى عليه فانكره المدعى عليه
ان يكون الخط خطه فاستكتبه فكتب وكان بين الحظين
مشابهة ظاهرة ويدل على انه خط كاتب واحد اختلف في
المشايع والصحيح انه لا يقضى بذلك فانه لو قال هذا خطي
وليس على هذا المال كان القول قوله الا ان يكون الكاتب
سمسارا او صرافا او نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه كذا في قاضي خان
قال ويمكن الحاق البراة السلطانية بالوظائف في زماننا
ان كانت العلة انه لا يزور اقول الظاهر هذا ويشهد له ما
في الزكاة اذا قال اعطيتها وظهر البراة من جواز العمل به
وعلى بان الاحتيال في الخط فادر كما في المصنف قال في البرازية
ادعى مالا فقال المدعى عليه كلما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد
الترتمه لا يكون اقرارا قال في الوالوجية بعد ذكر هذا قال كما
اذا قال كلما اقر على فلان فانا مقربه لا يكون هذا اقرارا منه
لانه ما اقرب بشي انتهى وفي خزانة الاكمل وفي فتاوى الفقيه ابو
القاسم في رجل قال في صحته ما ادعاه فلان بن فلان في المال

الذي في يدي فهو صادق او قال صدقوه فمات المقر ينظر
ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شي معلوم لا يلزمه
بهذا القول شي وان كان سبق منه في معلوم فالذي ادعا
ثابت له انتهى وفي فتاوى قاضي خان ادعى عليه مالا فقال
المدعى عليه ان شهيد به فلان فهو على شهيد فلان لا يلزمه
انتهى قال من عليه الحق اذا اتسع في قضايه لا يضرب ولا
يقيد ولا يفعل وزاد في المشرع عن الخلاصة ولا يخوف ولا
ولا يقام بين يدي صاحب الحق قلت الا في ثلاث فانه يفعل
به ما ذكر من الثلاثة الامور قال واذا امتنع عن كفارة الظهار
مع قدرته كما صرحوا به وفي خزانة الاكمل قال انت على كامي
او مثل امي في حالة الغضب يمين وصار موليا في القضا وليس
بظهار قال لو اخر التكفير للمرأة المطالبة بالتكفير فحجبه
القاضي عليها وان قال قد كفرت صدق في الرضا ولم يصدق
في الغضب فانه بمنزلة يمين وليس بظهار انتهى قال القضا
يقصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره قال المحصري
لان القضا بالملك لا يتعدى عن المقضى عليه بل القضا يبطل
دعوى المقضى عليه ودعوى من تلقى الملك من جهة المقضى
عليه وفي محل اخر منه بان الملك لا يتعلق به احكام متعددة
الى الناس كافة فلم يكن القضا يتضمن الملك ثابتا في حق غيره
المنقول عنه حتى لو تعدى بان ادعى الثلثي من غيره لا تقبل
بينه ايضا قال الا في خمسة فيتعدى الى كافة الناس فلا تتسع
دعوى احد فيه بعد الخ لان الحكم فيها الاول حكم باسقاط
ما يصاده كما قال ذلك في الاجناس فيما اذا قامت المرأة البينة
انه تزوجها يوم الخميس وحكم الحاكم بها ثم جاء اخران وشهدا
انه تزوج بعد المرأة الاخرى ذلك اليوم بخراسان لم تقبل
هذه الشهادة من الفريق الثاني لامتناع وجود شخص واحد
في يوم واحد بمكة وخراسان فاذا حكم بالاول كان حكما

باسقاط ما يصاده والذي اعتمد عليه الشيخ الامام برهان
الدين في القضا بالعتق ان البينة حجة شرعية يجب العمل بها
مالم يتضمن العمل بها ابطال بينة اتصل بها القضا لانهما
باتصال القضا بهما وصارت حجة وهذه لا كذا في شرح الهجري
اقول ووقع في مخارات النوازل استثناء النكاح من الخمس
فيما اذا شهدت بينة الثاني بسبقه لانه ظهر الخطا انتهى ورا
في الناقار خاتمة عن الكافي ما اذا كانت المرأة في يد الزوج
ونكاحه ظاهرا لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه السبق انتهى
وحضر المؤلف المستثنيات في حمن في حيز المنع لما في البرازية
من دعوى النكاح ادعا الشرا من فلان وبرهن عليه وحكم له
ثم ادعى اخر شراه من فلان ايضا وبرهن لا تقبل ويجعل
الشرا المحكوم به سابقا قال وفي واحدة يتعدى الى من تلقى
المقضا عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبينة
والقضا كان قضا عليه وعلى من تلقى الملك منه قال في شرح
الطحاوي الاصل ان القضا على المستحق عليه قضا عليه وعلى
كل بايع كان قبله في حق بطلان دعواه ولا يكون قضا عليه
في حق الرجوع بالثمن انتهى وهذه احدى الخمس المستثنيات
وفي نسخة منه دون غيره لان القضا على ذي اليد قضا بعد
الملك فيعدم ذلك من تلقى الملك منه ضرورة اتحاد الملك
ولا يعدم ملك غيره لانه ليس من ضرورة عدم ملك ذي
اليد عدم ملك ذلك الغير لان الملك في المحل يجوز ان يكون
عدما في شخص دون شخص والمقضى عليه اذا اقام البينة على
الوجه الذي قضى عليه لا يقبل لانه يودي الى التهاثر وان اقام
على غير ذلك الوجه بان اقام على الشايج او على الشرا من المدعي
تقبل لانه يودي الى التهاثر كافي شرح الزيادات للرخي
اقول لم يتعرض المؤلف لصورة العكس وهو ان القضا
لدى الذي قضا لمن تلقى الملك عنه ام لا الظاهر نعم بدليل ما

في العادية ادعى ميراثا عن ابيه فقال المدعي عليه ان اباك
باعها من فلان في حال حياته وصحة بكذا وانى اشتريت من
فلان واقام البينة فقد قيل لا يصح هذا الدفع لاحتمال
التوفيق وقيل يصح وهو الاصح انتهى وكن على ذكر من ان
القضا باليد مختلف فيه عند المتأخرين وعامة المشايخ
انه قضا استحقاق هو الصحيح كافي المشرع قال والحكم بالجزية
حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد فيه لان
الحرية احكاما متعدية كاهلية الولايات والشهادات
وغيرها فالقضا بها قضا بتلك الاحكام فيتعدى الى الكل
وينتصب البعض خصما عن البعض ضرورة استحالة ان يكون
حرا في حق زيد رقيقا في حق عمر وكذا في شرح الزيادات
للرخي وزاد في شرح الحصري على الجامع حيث قال
كاثبات طريق العامة على واحد يكون اثباتا في حق الكل انتهى
وفي جامع الفصولين ينتصب هذا المدعي خصما عن الناس
كافة فكان كلهم حضور فبرهن عليهم انتهى ومن صور
الدعوى ادعى انه حر الاصل وعلق حرا او شهد وانحر
الاصل ولم يزيد واعليه افتى كثير من مشايخنا بصحة فان
محمدا ذكر في كتاب الولا واذا شهد انه حر الاصل والكتفي
به وقيل انه فاسد وفيه ادعى انه حر الاصل ولم يذكر اسم
ابيه ولا اسم اب لام يجوز ان يكون حر الاصل وتكون
الام رقيقا بان استولد جاريتة كذا في جامع الفصولين
من المحاضر ونص عليه المؤلف قال وكذا العتق المراد بالعتق
العتق بعد ثبوت ملك المعتق حتى اذا ادعى شخص ان هذا
العبد ملك بعد القضا المذكور لا تسمع دعواه لان البينة
الشاهدة بملك العتق رجحت باتصال الحكم بها على بينة
المدعي المعارضة لها والا فالقضا بمجرد العتق بدون ثبوت
ملك المعتق لا يمنع من دعوى اخر اذ يعتق الشخص من ملك

انتهى ما قرره شيخنا بمكة اقول ويؤيد ما في خزانه
الاكل عبد في يدي رجل ادعا عليه رجل انه اعتقه وهو
يملكه واقام عليه البينة وادعا صاحب اليد انه عبد فلا
اودعه اياه واقام البينة قضى بالعتق على الذي في يديه
فانجا المقر له وادعا انه عبد لم تسمع ولو اقام الاول
انه عبد وانه اعتقه قضى به ثم ادعا اخر انه عبد
واقام البينة لم تسمع وكذا التدبير والاستيلاء انتهى
وفي الاجناس وفي الجامع الكبير لو اقام العبد بينة الائمة
فلان وهو مالكه واقام الذي في يده العبد البينة انه عبد
لفلان الغائب اودعه عنده حكم بالعتق في العبد فان قدم
فلان الغائب واقام البينة انه عبد لم تقبل بيئته والعتق
اولى وهذا صحيح لانه يدعى العتق من المالك انتهى وفي خزانه
الاكل لو اقام عبد البينة ان فلانا اعتقه واقام اخر بيئته
بانه عبد قضيت بانه عبد اما لو شهد وانه اعتقه اخرت
بيئته العتق انتهى وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رجل في
يديه عبد ادعى ابن له واقام البينة ان اياه تصدق به عليه
وهو صغير في عياله واقام العبد بيئته ان الاب قد اعتقه
تقبل بيئته العتق ولو شهد وانه تصدق به او وهبه
لابنه الكبير هذا وقبضه وعانوا قبضه اياه وشهدوا
العبد بانه اعتقه ولم يوقتوا الجزت الصدقة وابطلت
العتق ومتى ارجا في العتق والتدبير وتاريخ احدهما
سبق يقضى لاسبقهما تاريخا كذا في التا تاريخا و لو اقام
العبد البينة ان فلانا اعتقه وهو مالك واقام صاحب
اليد البينة ان فلانا ذلك اودعه قبل ذلك منه ابطلت
بيئته العبد ثم اذا حضر الغائب قيل للعبد اعد البيئته عليه
فان اقام قضينا بعتقه والا فورد عليه ولو لم يوصاحب
اليد البينة على ايداع فلان بعينه وانما اقام البيئته ان

غير فلان اخر اودعه لم يقض بالعتق ووجب الحيلولة
كذا في خزانه الاكل قال وفروع اي فروع التحرير من
التدبير والاستيلاء والكاتب واداء بدل الكتابة وقضا
القاضي بذلك كذا في شرح الزيارات للسرخسي قال
واما الحكم في الملك المورخ فعلى الكافة من التاريخ لافله
قال في شرح الادب اذا شهد الشهود انه له او انه يملكه
منذ عشرين سنة او شهدوا على اقل من هذا الوقت او
اكثر فهو سوا يحكم به للمدعي لان الشهود لا يحتاجون في
شهادتهم الى التاريخ لكن مع هذا اذا شهدوا بذلك فالقاضي
يسمع منهم ذلك ويذكر في سجل القضا بالملك من التاريخ
لانهم شهدوا وبالملك المورخ فالقاضي ايضا يقضى بالملك
المورخ انتهى وبه ظهران بعض الكتب المشهورة لا تخلون
هذا القيد وفي خزانه الاكل ولو شهدا انه اعتق عبده
في اول يوم من رمضان واجاز القاضى شهادتهما واعتقه
ثم رجعا ضمن قيمته يوم اعتقه القاضى وحكمه في تصرفه
وحدوده فيما بين رمضان الى ان اعتقه القاضى حكم حر
فالضمان في نظائره يعتبر في قيمته يوم القضا انتهى قال
وهنا فائدة اخرى هي انه لا فرق في كونه على الكافة بين ان يكون
بيئته او بقوله انا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح به
في المحيط البرهاني قال في المحيط اذا ادعى العبد حرته الاصل
فالقول له بلا بيئته لانه انكر بثبوت اليد على نفسه بحكم الفطرة
ان الناس كلهم اصولهم على الحرية لانهم اولاد ادم وحوى
والرق امر عارض للكفر فكان متمسكا بالاصل انتهى وقيد ذلك
حيث قال اي وحكم له بالحرية بقوله المعبر شرعا وقيد في
خزانه الاكل بقيد اخر ونصه صغير في يد رجل لا يبر عن نفسه
فقال هو عبدى فالقول قوله بمنزلة الهيمة والثوب قال درك
الغلام فقال انا حر الاصل فعليه البيئته اما لو كان كبير ابر عن

نفسه فقال انا حر او انا لعيط فالقول قوله وان اقام صا
اليد بينة انه عبده واقام الغلام بينة انه حر اخذنا
بينية الغلام انتهى وفي الفصول العمانية لان الاصل
في دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه حر الاصل فالقول
قوله مع يمينه لانه متمسك بالاصل وعن هذا قلنا ان رجلا
لو ادعى انه حر الاصل واقام شاهدين لا تقبل بينته لان
القول قوله فلا حاجة الى البينة لكن اذا ادعى انسان
الرق عليه واقام بينة فالان تقبل بينته على حرية الاصل
دفعاً لبينة الرق قال اختلاف الشاهدين مانع من
قبولها اي فيما يشترطه فيه العدد لان اختلافها
يوجب اختلاف الدعوى والشهادة كما في البدائع
وفي مختصر الاصل لان كل شاهد يكثر صاحبه والمكبر
يكذب احدهما انتهى وفي خزانة الاكل ولو اختلف الشاهد
لم يعزر واحد منهما قال ولا بد من التطابق لفظاً ومعنى
اي يشترط اتفاقهما على المشهور به لا على لفظ الشهادة
ولهذا لو شهد احدهما بالعربي والاخر بالتركي او الفارسي
تقبل فان اتفاقا في المقصود والمحكوم به تقبل وان اختلفا
فيما وراء ذلك كذا في شرح التلخيص للخلاط وفي الزيلعي
المراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على اعاده المعنى
بطريق التضمن قال الا في مسابيل اقول هذا الاستثناء
فيه نظر لما افاده في تلخيص الخلاط حيث قال ان الشاهد
متى اتفقا في الشهادة لفظاً ومعنى او اتفقا معنى لفظاً
والشهود داخل تحت الدعوى من كل وجه اما انصافاً
او بوصف الاطلاق او من كل وجه يقبله كما لو ادعى
حظاً جيدة فشهدا احدهما بالجميد والاخر بالركم يقبض
بالردى لانهما اتفقا عليه والدعوى تتناولها باطلاق
وتفرد احدهما باثبات وصف ولم يكذب المدعى

وان لم يكن داخل تحت الدعوى بوجه ما لا تقبل
لخو الشهادة عن الدعوى وان اختلفا لفظاً ومعنى
او معنى لا تقبل سوا الحد حكماً شرعاً واختلف لان
الشهود به شيان مختلفان انتهى قال الاولي في الوقف
يقضى باقلمها كما في شهادات فتح القدير معزيا الى المختار
المراد من الاقل في الاستحقاق من غلال الوقف الثابت
هذه الشهادة المختلفة قال الثانية في المهر اختلفا
في مقدارها فيقضى بالاقل كما في البرازية وفي العمانية
عن فصول الفقه انه تقبل الشهادة ويرجع في المهر
الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح ايضاً وبإتي زيادة
تفصيل فيما بعد اقول ولها ثلاثة قال في الفتاوى القضاة
ولو شهد احدهما بالرهن بماية وخمسين جاز الاقل اذا ادعى
المرتهن الاكثر بخلاف البيع قال الرابعة شهد احدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج وهما في الزيلعي وجعل المؤلف
هذه المسئلة من المستثنيات في باب ما اذا اختلف الشهادتان
الدعوى وعله القبول واحدة قال في العمانية واذا ادعى
على امرأة انها منكوحته ولم يدع التزوج وشهدوا انه
تزوجها او ادعى على امرأة انه تزوجها وشهدا انها منكوحته
قبلت شهادته لان النكاح سبب يتعين لصيدورة المرأة
زوجة وكان ذكره وتركه سوا كذا ذكر في شهادات
المحيط قال والخامسة شهد ان له عليه الف والآخر ان
اقر له بالف تقبل كما في العدة وكذا في الوالوجية وفي خزانة
الاكل ولو شهد احدهما بالطلاق والاخر باقراره جاز
وفي قاضي خان اول الدعوى ولو ادعى الفاشهد احدهما
ان عليه الف درهم وشهد الاخر على اقراره بالف ذكر
في غضب الاصل والجامع انهما لا تقبل لان احدهما شهد
بالقول والاخر بالفعل فلم يتفقا على شي وقال ابو يوسف

تقبل والله اعلم اقول الظاهر ان الصدر رجع قول الثاني
وزاد في الولو الجية ولو شهد احدهما على قرض ما يرد
والاخر على الاقرار بذلك جاز لان صيغة الانشاء والقرار
في القرض والبيع واحدا ما في القرض فانه في الانشاء
يقول استقرضت وفي الاخبار كذلك اما في البيع يمكن
ان يجعل الثاني اخبارا عن الاقرار فيصير المشهود به واحدا
انتهى وفي كافي الحاكم من الصلح وان شهد شاهد على صلح
بمعاينة دراهم سماه وشهد اخر على الاقرار بمثل ذلك
فهو جائز لان الصلح كله اقرار انتهى وفي خزائن الاكمل
ولو كعله بالف فشهد احدها انها حالة وشهد اخر انها
الى شهر وقال الطالب انها حالة تجب حالة وفيها من
الطلاق ولو شهد احدها على تظليقة باينة والاخر
على رجعية جازة في تظليقة رجعية قال السادسة شهد
انه اعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف
الطلاق والاصح القبول فيهما وعزاهذا الحكم في التاثير
الى فناوى عن ابى يوسف وعز التخصيص للقاضي
بديع الدين وقال في الكفاية شرح الهداية من باب الخلاف
الاختلاف في الشرط لا يوجب الاختلاف في العقد
الا ترى انه لو شهد احدهما بالبيع موجلا والاخر بالف
حالة فانه يقضى بالف حالة انتهى قال يوم الموت يدخل
تحت القضا يعني نفس الموت ووقته لا يتعلق به حكم كما
في تلخيص الخلاطى وصورة ذلك كما في شرح الصدر
للادب ولوان رجلا ادعى شيئا لبيه واقام بيته
مات وتركه ميراثا وان اباه مات يوم كذا من شهر كذا
او من سنة كذا واقامت المرأة البينة ان اباه تزوجها
يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك
بيوم بعد اليوم الذي وقت الابن فانما يحكم بالميراث بشهادة

شهود الابن ويحكم بشهادة شهود المرأة على التزوج
فيجعل لها الصداق والميراث مع الابن لان يوم الموت
مما لا يدخل تحت القضا لانه لا يتعلق به حكم لان الميراث
ليس كسختى بالموت بل بسبب سابق على الموت والنكاح
سبب سابق واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضا
وجعل وجود ذلك التاريخ وعدمه بمنزلة ولو عدم
تقبل البيئات جميعا ويقضى بحق كل واحد منهما لان
العمل بهما يمكن كذا ههنا انتهى وفي قاضي خان وقضى لها
القاضي بالمهر والميراث وسوا قضاى القاضي بيته لان
اولم يقض لان القضا بيته الابن بموت الاب لا يوقف
موته لان حكم الموت لا يتعلق بوقت الموت بل في اي وقت
يموت يكون ماله لورثته فصار كان الابن اقام البينة
على موت الاب ولم يذكر الوقت وذلك لا يمنع من قبول
بينة المرأة انتهى وفي مختصر الاصل ولو اقامت امرأة
اخرى البينة بعد ما قضاى بموته في يوم وورثته امراته
وادعت انه تزوجها بعد ذلك اليوم قبلت بيدها
ايضا لان هذه الاخرى مدعية ايضا فلا يضرها متى
كان الموت انتهى وفي البرازية ادعى على اخر صيغة بانها
كانت لفلان مات فلان وورثته اخته فلانة فماتت
وانا وارثها وبرهن تسمع ولو برهن المطلوب ان فلانة
ماتت قبل فلان يعني مورثها صح الدفع وفيه نظر
لما تقرران زمان الموت لا يدخل تحت القضا قيل النزاع
لم يقع في الموت المحرد فصار كالورثة تنازعوا في تقديم
موت المورث من المورث الاخر قبله وجعله كان الابن
مع الابن اذا تنازعا في تقديم موت ابيه قبل المجدد
او بعده قال يوم القتل يدخل تحت القضا لانه يتعلق
بالقتل القصاص والدية فاعتبر ذلك التاريخ فاذا

ادعت المرأة بعد ذلك قارنجا يخالفه لا يقبل كذا في شرح الادب وفي الاجناس و فرقت محمد بينهما ان في القتل يتعلق به حق لازم والموت ليس فيه حق لازم وبما ان القتل ظلما لم يعرف عن قصاص اودية وفي قول بينة المرأة على النكاح في زمان متأخر اسقاط اصل القتل لا امتناع ان يكون مقتولا في زمان ثم يبقى جيا في تزوج فكان ثبوت القتل تضمن حقا لازما فلما تضمن بينة المرأة اسقاط هذا الحق لا يعتد به ولا كذلك بينة الابن على الموت لان المرأة بينتها لا تتضمن اسقاط حق الابن لان يرث الابن مع المرأة كما يرث اذا انفرد فلم يتعارض البينتان في الارث بين اسقاطه واثباته فذلك لم يمنع قبول بينتها انتهى وفي موجبات الاحكام والبرازية وعلى هذا جميع العقود والمدائبات وفي البرازية وكذا الوبرهن الوارث انه قتل مورثه في يوم كذا فبرهن المدعى عليه ان مورثك كان مات قبل هذا بزمان لا تسمع ولو برهن انه قتل مورثه في يوم كذا فبرهن المدعى انه قتله فلان قبل هذا اليوم بزمان يكون د فعلا دخوله تحت القضا انتهى قال الا في مسئلة في الوالوجية قال يوم القتل لا يدخل وهي مسئلة الزوج التي معها ولدها قال في الظهيرية على وجه الاشكال على قولهم ويوم القتل يدخل تحت القضا الرجل اذا ادعى انه قتل اباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له سواه واقام البينة على ذلك فجأت امرأة ومعها ولد واقامت البينة ان والدها تزوجها منذ خمسة عشر سنة وان هذا ولده منها وورثته مع ابنه قال ابو حنيفة رضي الله عنه استحسنت هذا ان اجيز بينة المرأة واثبت الولد ولا يظن بينة الابن

على القتل

على القتل وكان هذا الاحتياط في امر النسب لئلا يبدل انها لو اقامت البينة على النكاح ولم تات بالولد فالبينة بينة الابن وله الميراث دون المرأة وهذا قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى قال وفي القنية من باب الدفع في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضا هكذا فيما راينا من النسخ والذي في القنية لا يدخل والظاهر ان الكتاب اسقطوا ذلك لسقم فهمهم والله اعلم قال شاهد الحسبة اذا اخرها لغير عذر لا تقبل لفسقه كما في القنية يعني ان بالناخذ بعد علمه ولا عذر له في ذلك ولا تاويل حتى لو شهدوا بالحرمة المغلظة بعد ما اخروا شهداتهم خمسة ايام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عالمين بانهما يعيشان عيش الأزواج وفيه في خزانة المفتين بالعدر الظاهر وتعيينه لاداء الشهادة وفي الصيرفية شهد انهما يعيشان عيش الأزواج وكان طلاقها منذ كذا لا تقبل قال لانها صارا فسقه بتاخيرها اقول والظاهر ان من العذر عدم العلم بانهما يعيشان عيش الأزواج وفي القنية وكونه وحده في الشهادة على العتق والطلاق ويعلم انه لا يلتفت الى قوله وحده وان علم انه لوا حبر القاضي وحده يجوز بينهما يفسق بالناخير والله اعلم ثم رايت في قضى خان القصرج بما فهمته حيث قال وعزاني القاسم الصفار اذا شهد اثنان على طلاق امرأة او عتق امه وقال كان ذلك عام اول جازت شهدتهما وتاخيرهما لا يوهن شهدتهما قال مولا فارضى الله عنه وينبغي ان يكون ذلك وهنا اذا علموا انه يمسا كما امساك الزوجات والامالان الدعوى ليس بشرط في هذه الشهادة فاذا اخرها صارا وفسقه قال

ان في احد الشريكين العمارة مع شريكه فلا جبر الا في جدار
يتيمين الخ قال في احكام الاوصيا بان كان لهما عليه حمولة
وفي تركه ضررا عليهما وفي الوالدية ولكل واحد
عليهما حمولة توهن الدار واراد سقوطه فاراد احدهما
ان يصلحه واني الاخر يجبر القاضى على الاصلاح لانه ليس
للوصى ان يرضى بضرر اليتيم اقول ومقتضى التقييد
بكون عليه حمولة ان لا جبر على من لم يكن له عليه حمولة
فامله ويزاد في المستثنيات ما اذا كان الحايط بين
اثنين واراد ان ينقض ولا يؤمن من ضرره فاراد احدهما
ان يهدم والاخر يمتنع بغيره على ذلك دفعا للضرر كما
في عمدة الفتاوى قال ويبنى ان يكون في الوقف كذلك
اقول مقتضى قولهم ان المستحق للوقف اذا امتنع من عمارة
كان للحاكم اخذها وبيعها وتغيره باجره وجوب امره
اولا بالتغير فامله وفي خزانة الاكمل ان الوقف كالمالك
حيث قال فان كان ضرر الحايط المسجد من مبرمجيه
فانه يوخذ اهل النهر باصلاح نهرهم حتى لو انكسر الحايط
ضمنوا قيمة ما انهدم ولو عمر القيم ذلك النهر من الغلة
يمنع اهل النهر من الانسحاق بالنهر حتى يعطوهم قيمة
العمارة انتهى وفي الثاوار خانية ناقلا عن اليتيمة سئل
يوسف محمد جدار مشترك بين دار موقوفة وبين دار
ملوكة وليس للدار الموقوفة على الجدار شئ من السقف
وما يتصل به ثم انهدم الجدار هل تكون العمارة عليهما
نصفين فقال ان كان الحايط مشتركا بينهما كانت العمارة
عليهما غير ان لصاحب الوقف ان يمنع من وضع الامثال
على الحايط الا ان يكون حقا ثابتا في القديم انتهى و
خزانة الاكمل ولو مال حايط المسجد فاشهداه على من بناه
وكذلك في حايط دار بناء للمساكين فضاء ما عطفه

على الباني الواقف ولو اخرجهما عن يده فالاشهاد على
وكيله وقيمه دون الواقف وفي محل اخر منها ولو مال
حايط الوقف على مسجد او غيره من المساكن وهو في
يد القيم فاشهد على القيم فما عطف به ضمن القيم ثم
رجع على الذي بناه انتهى قال الشهادة بالمجهول غير صحيحة
الا في ثلاث مسابيل قلت ولهن رابعة قال في نوادر
ابن رستم عن محمد لو شهدوا ان لهذا على هذا كحنطة
ولم يصفوه جازت الشهادة والقول قول المشهور عليه
في بيان صفته ذكره في كتاب البيوع كذا في الاجناس
وفي المعراج ذكر الجنس والصفة ليس بشرط كما في ساير
الدعاوى على ما هو الاصح وتزاد خامسة قال في
المحيط شهدا انه اعتق سالما وهما لا يعلمان سالما وله
عبد يسمى سالما ويدعى العتق لان الجهالة لا تمنع صحة
الاعتاق وكذا لا تمنع صحة الشهادة وفيه من دعوى
الطريق سادسة شهدوا وان له طريقان ولم يبينوا
عرضه ولا طوله تقبل انتهى قال واذا شهدوا برهن
لا يعرفونه فالشهادة والدعوى صحيحة والقول قول
المرتهن في اي ثوب اتى به مع يمينه كما في خزانة الاكمل
قال او بغصب مجبول كما في الخانية بنص بان قال غصب
كذا ولا ادري انه هالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته
في عامة الروايات تسمع دعواه انتهى وفي الخلاصة ينبغي
ان يقول الشاهد عاينته اخذ منه ولا يسعه ان يشهد
انه غضب انتهى اقول كون الشهادة صحيحة في حق
الحس لا القضا قال في مختصر الظهيرية لا تقبل الشهادة
في دعوى الوديعة بدون بيان الصفة والقيمة والجنس
وتقبل في دعوى الغصب بدون ذلك في حق الحس لا في
القضا انتهى وفي البزازية اذا برهن على انه غضب منه

جاريته تسمع فبعض اولوه بما اذا ذكر القيمة وبعض حملوه
على ما اذا شهدوا على اقراره بقبض جارية فنقبل في حق
الحس والقضا جميعا وعمامة المشايخ على انه تقبل في حق
الحس لا في حق الحكم بلفظ بين الدعوى والشهادة وطلا
محمد يدل عليه انتهى وفي الثا ثا ر خا نية وعمامة المشايخ
قالوا تسمع الدعوى من غير دعوى الاقرار لان محمد الم
يذكر في شئ من المواضع الاقرار لكن ينبغي للقاضي ان يكلف
المدعي بيان القيمة حدا فان لم يبين تسمع دعواه ^{بينه}
ويامر المدعي عليه باحضار ذلك العين فان ابى حبسه
شهرين فان احضر عينا من ذلك فقال للمدعي هذا الذي
ادعيته فان صدقه اخذه وان كذبه كلف المدعا عليه
باحضار عين اخر الا ان يوافق في ذلك فان عجز المدعا عليه
وظهر عجزه يقضى عليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة
قول المدعي عليه انتهى قال كل من قبل قوله فعليه اليمين
الا في مسایل عشرة مذكورة في القنية اقول وزدت
عليها مسایل منها كما في قاضي خان رجل غاب جاز امراته
وادعتان الغايب ودعه في يدايه وطلبت النفقة
من ذلك المال فانكر الاب كون المال في يده كان القول
قوله ولا يمين لها لانها تريد ان تثبت مالا للزوج وانها ليست
بوكيلة عن زوجها وانما يستخلف من كان خصما ومنها ادعى
المشترى زوجا كان طلعا قبل البيع او مات فالقول له
بلا يمين كذا في البيع من منية المقتي ومنها لو اختلفا في
الاستهلاك للمسروق فالقول قول السارق ولا يمين عليه
كما في الملتقط ومنها عن محمد لو اجر القاضي ارض الوقت ادعى
المساجر انه اوفاه الاجر وانكر القاضي فالقول قول القاضي
ولا يمين على القاضي كذا في خزانة الاكل ومنها في الاجارة
لو اختلف فقال المستصنع ليس هكذا المرتك

وقال الاسكاف بهذا امرتني فالقول قول المستصنع
ولا يمين عليه ومنها لو ادعى انسان الولا فانكر المدعي
عليه لا يمين عليه عند ابي حنيفة انتهى وفي الثا ثا ر خا نية
عن العتابية ولو شهدوا وانهم سمعوا من القاضي انه قال
او دعت مال اليتيم فلانا او دعت منه بكنا اخذه ولو
ادعى المودع الرد عليه وانكر القاضي فلا يمين عليه وكنا
في البيع قال و اللاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه واختلف
مع الشفيع في الثمن فالقول قول الاب لانه ينكر حق الثمن
للشفيع بما يدعي ولا يمين عليه لان النكول لا يفيد وفي
الولو الجية ولا يتوقف ذلك على تصديق الصغير وينفع
عنه اليمين لان الملك وقع للصبي بنفسه الاقرار فلا يستخلف
قال وفيما يدعيه المستولى من الصرف اطلقه وقيله في القنية
بما اذا كان ثقة اقول والذي عليه اكثر المشايخ انه
يستخلف لان هذا الاستحلاف للاحتياط كما في شرح الآذ
قال المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يمينه الخ
قال في الوالوجية المقضى عليه بالبينة اذا اقام البينة
ان المقضى به ملكه مطلقا او ادعى تلقى تلك الملك منه
من وجه غير المدعي لا تقبل وفي الخلاصة رجل ادعى
على اخر مالا واقام البينة وقضى له واخذ المالا ثم ان
المدعا عليه بعد ذلك ادعا عليه مالا فانه يسئل عن المال
الذي ادعاه ان ماله هو الذي دفعت اليه لم يكن بينهما
خصومة لانه صار مقضيا عليه فيه وان قال مالا اخر
فهذا الدعوى مبتدأة انتهى وفي الحاوي القدسي من اقر
لرجل بعبد في يده وقضى عليه به ثم ادعى انه اشتراه منه
واقام بينة لم تقبل وكان اقراره كذبا بالبينة ولو قضى عليه
بالعبد بنكول ثم اقام البينة على ابتياعه فهذا والا اول سوا
عند ابي يوسف انه تقبل بيئته في هذا انتهى وفي البرازية

قضى على المدعى ببطلان دعواه ببرهان المدعى عليه على دفع صحيح ثم اعاد الدعوى عند حاكم اخر لا يحتاج الى إعادة الدفع وليس للحاكم الثاني ابطال الحكم الاول ان ثبت عنده انتهى وجزم في المحيط الرضوى بعدم قبول بينه من غير حكاية خلاف قال الا اذا ادعى تلقى الملك من المدعى وفيه في النافار خاتمة حيث قال ادعى عبدا في يد رجل فخذ المدا عليه فاستخلف فنكل فقضى عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام البينة انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البينة الا ان يشهدوا انه اشتراه منه بعد القضا وذكر في موضع اخر ان المدعا عليه لو قال كنت اشتريت منه قبل الخصومة و اقام البينة قبل بيئته ويقضى له قال او النجاج اى او ادعا النجاج اخر زب عن دعوى مطلق الملك فانها لا تسمع والفرق ان ذى اليد في باب النجاج لا يصير مقضيا عليه لان التملك بالنجاج لا يكون تملكا على احد ولم يصرد ذى اليد مقضيا عليه فلم يصرد ذى اليد مقضيا عليه تصح الدعوى من ذى اليد كما يصح من غيره واما في الملك المطلق ذى اليد يصير مقضيا عليه لانه يحتمل التملك على ذى اليد من جهة فصار مقضيا عليه من وجه فلا يصير مقضيا له كما في الولو الجية من الدعوى قال او برهن على ابطال القضا كما ذكره في العادة قال في البرازية ومن صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعد منه الا ان يبرهن على ابطال القضا بان ادعى على اخذ اربابا و برهن وقضى له ثم ادعى المقضى عليه الشرا من مورثا و ادعى على الخارج الشرا من فلان وقضى له وبرهن المدعى عليه على شرايها من فلان او من المدعى عليه او قضى عليه بالداية فبرهن على نجاجها عنده ومثله في النافار خاتمة عن الجامع رجل في يديه دار جار رجل و ادعى انها كانت لابيه

مات وتركها ميراثا له و اقام على ذلك بينة وقضى القاضى له بالدار ثم جار رجل اخر و ادعى انها داره اشتراها من المقضى له في حال حياته و صدقه المقضى له بذلك فان الدار ترد على المقضى عليه ويبطل القضا ويقال المدعى الشرا اقم البينة على المقضى عليه انها كانت لاب المقضى له وانك اشترتها منه فان اقام البينة على هذا الوجه قضى بالدار وما لا فلا انتهى واستثنى المؤلف ثلاثا من المسائل وينبغي ان يزداد عليها ما لو اقام البينة على النكاح وقضى له ثم اقامت المرأة البينة على الطلاق كذا في شرح المحصرى قال التناقض غير مقبول الا فيما كان محل الخفا اى يشترط ان لا يسبق من المدعى ما يناقض دعواه لاستحالة الجمع في الصدق بين السابق واللاحق كما في الاقضية وفي شرح الخلاطى و انما يتحقق التناقض اذا لم يمكن التوفيق بين الكلامين اما اذا امكن فلا وتكلموا انه يوفق من غير توفيق ولا يحتاج الى توفيقه والصحيح ان كان وجه الموافقة ظاهر احمل كلام المدعى عليه وان كان غامضا لا بد من توفيقه انتهى وفي البرازية في رواية ان التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعوتين عند القاضى واما من شروط ان يكون الثاني عند القاضى يكتفى في تحقق التناقض كون الثاني عند الحاكم وهو الذى انصر عليه في الاجناس اقول و ظاهر ما في المحيط الرضوى خلاف ذلك حيث قال متى ثبت عند الحاكم تناقض القولين المتضادين المتناقضين من المدعى في الدعوى منع سماع الدعوى كما لو ثبت عنده اختلاف القولين من الشهود منع قبول الشهادة لان الحكم يستند الى موافقة الدعوى والشهادة فكل ما اشر في قدح الشهادة فكذلك في الدعوى وكل قولين امكن التوفيق والتلقين بينهما لا يمنع استماع الدعوى والشهادة تصحيا لكلامه وصونه لفظه عن اللفظ باعتبار

عقله ودينه انتهى وقيد السماع مع التناقض في محل الحفص
لموضع الراجح المفتى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض فيها
ومنع من سماع الدعوى قال العلامة ابن الفرس وهل يشترط
في صحة الدعوى ابد المدعى عذره عند القاضي والتوفيق
بين الدعوى وبين ما سبق ولا يشترط ذلك ويكتفى بما كفا
العذر والتوفيق موضع نظر وخلاف والذي ينبغي اشتراط
ذلك حتى ينفى ظاهر التناقض وتسلم الدعوى من المعارضة
انتهى وفي البرازية ذكر الجندی واخبار التناقض ان من
المدعى لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان وان من المدعى
عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده
ووقوعه والظاهر حجة في الدفع لا في الاستحقاق ولله
عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لا في الاستحقاق
ويقال ايضا ان تعدد الرجوع لا يكفي الامكان انتهى
قاضي خان من مخالف الشهادة والدعوى ولا يحتاج الى
اثبات التوفيق بالنسبة لان الشيء انما يحتاج الى اثباته
بالبينة اذا كان شيئا لا يتم ولا ينفرد باثباته كما لو ادعى
الملك بالشرقة شهد الشهود بالهبة فان ثمة يحتاج الى اثباته
بالبينة اما الابرار يتم وحده ولو اقر بالاستيفاء بقراره
ولا يحتاج الى اثباته بالبينة لكن لا بد من دعوى التوفيق
وفي فتح القدير بعد ان حكى الخلاف في اشتراط الدعوى
من التوفيق قال في الاقضية لا ينبغي للقاضي ان يوفق لانه
نصب لفصل الخصومات لالانشائها وان القاضي لا يدر
ما توقف به وفي الفوائد الظهيرية كان والذي يفتى به
بان التوفيق اذا كان ممكنا يجب على الحاكم التوفيق لانه
تغفل حجج الشرع والتوسط في هذا ان وجه التوفيق
اذا كان ظاهرا متبادرا يجب ان يسمع البينة بلا توفيق
المدعى كقوله ليس كذا في شئ فراقها على انه قضاها ونحوه

وان

وان كان متكلفا لا يعتبره القاضي واقعا ما لم يذكره
انتهى وفي قاضي خان من الشهادة بعد ما ذكرناه عنه قال
ولا بد من دعوى التوفيق هنا استحسانا والقياس ان
التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع التوفيق تصححا
لشهادة وصيانة لكلامه وفيه بعد ورقة واكثر الشهادة
وهذا النوع من التوفيق كما لا يثبت بدون الدعوى لا
يثبت بمجرد الدعوى وانما يثبت اذا اقام البينة على التوفيق
بخلاف ما تقدم انتهى وفي المشرع دعوى التوفيق ان كان
في مجلس اخر بان قام عن مجلس الحكم فمجاورة التوفيق وانما
البينة تسمع فاما اذا لم يبق عن مجلس الحكم فدعوى التوفيق
غير مسموعة كذا في البدائع انتهى وفي العبادية التناقض
المانع في موضع يكون قابله لا ينقض والتناقض يرتفع بنقض
الخصم كما في القضية وبتكذيب الحاكم ايضا كما في البرازية
ومن ذلك اشترى جارية وقبضها ثم باعها من اخرى
وقبضها ثم طعن فيها بعيب فانكر المشتري الاول
قيام العيب عند نفسه ثم رده للقاضي عليه بالحجة كان
له ان يردّها على بايعه ولا يعتبر انكار العيب عند نفسه
وكذا الرجل اذا انكر الكفالة فاقام المكفول له البينة
وقضى عليه كان له ان يرجع على الاصيل وان انكر وكذلك
الشفيع مع المشتري كذا في التخرير ومسائل الحفيايا في
تفصيلها في باب حكم الجمل قال الشهادة اذا بطلت بعض
بطلت الكل كما في شهادة الظهيرية اقول شمل باطلاقه ما
لو شهدوا ان له على فلان الفاعل فلان مائة دينار فقام
المدعى اما الف درهم فغيره واما الدنانير فلا بطلت شهادتهما
كذا في خزنة الاكل ولو شهد الوصي للوارث الكبير
والصغير جميعا في غير الميراث لم تجز كما في الخلاصة وفيها
ان شهد بوقف على نفسه وعلى اجنبى لا تقبل وفي البرازية

اذا ادعى ما لير دفعه واحدة وبين صفة احدها فقط
وبرهن كذلك لا ريب انه لا يحكم فيما لم يبين وهل يحكم بما
بين قال الوتار نعم لا قضا المانع من القبول فيه وقال في
جامع الفتاوى لا يحكم به ايضا لاتحاد الشهادة متى رد
في بعضها رد في الباقي ومثله في جواهر الفتاوى والرجوع
عن بعض الشهادة رجوع من الكل كما في الوالوجية قال
الا اذا كان عبد بين مسلم ودعي فشهد نصرانيا عليها
بالعتق فانها تقبل في حق الذي فقط كما في العتاق منها
وفي نسخة بين مسلم ونصراني اقول وتزاد ثالثة كافي خزائن
الاكل من اللقطة لقطعة في يد مسلم وكافر فاقام صاحبها
شاهدين كافرين عليهما تسمع على ما في يد الكافر خاصة
استحسانا وتزاد ثالثة ما لو مات كافر فاقسم ابناه تركته
ثم اسلم احدها ثم شهد كافران على ابيه بدين قبلت في حصة
الكافر خاصة كذا في خزائن الاكل من الشهادة وفيها من
السرقة ولو شهد كافران بسرقة ثوب على مسلم وكافر
تقبل في القطع ويقضى على الكافر بنصف الثوب **تكميل**
ولو مات كافر فدعي مسلم وكافر دينا واقاما البينة من
اهل الكفر اخذت بينة المسلم فاعطيه حقه فان بقي شيء
فللكافر كما في خزائن الاكل قال بينة النفي غير مقبولة
وفي نسخة شهادة النفي غير مقبولة قال في مختارات النوازل
لان الشهادة انما شرعت للاثبات لا للنفي لان فراغ الذمة
اصل فلا يحتاج الى دليل واما في الاخبار قيل الميثاق اولي
من النفي ايضا لان الميثاق اخبر عن علم دليل والثاني اخبر
عن ظاهري الحال وهو اخبار عن جهل نفسه والصحة ان
الترجيح لا يعتبر بالاثبات ولا بالنفي عند المعارضة اقول
كون بينة النفي غير مقبولة مقيد بما اذا كان النفي غير
فصل لا حاجة اليه قاله في المحاروي الحصري قال وبه

ناخذ انتهى فليتبينه له وصورته ان يشهد شاهدان ان هذا
الشيء لم يكن لفلان او شهدا ان ليس له على فلان شيء لم
تقبل وكذا كل ما يرجع الى النفي او شهدا بان هذا لم يكن
فهو باطل او شهدا انه لم يحضر هو هنا ونظير ذلك كلها
باطلة كذا في خزائن الاكل وفيها رجل اقام بينة انه اقترض
فلانا مائة الف وانه قدمها اليوم ولي في ماله الف ثم اقام
ابن الميت بينة ان اباه مات قبل ذلك بشهر لا يلنفت الى بينة
الابن وان ادعى الميراث ذكره داود عن رشيد عن محمد في
نوادره انتهى وفي البرازية برهن على اخراجه ملك ما في يده بالشر
من فلان بتاريخ كذا وبرهن ذواليد على الشرا من فلان
ذلك بتاريخ سابق عليه فبرهن المدعي ان العين في ذلك الوقت
كانت في يدها عند فلان بن فلان ولم يصح البيع لا تقبل قال
الاف في عشرى الا في عشر من المسائل تقبل فيها بينة النفي وهي
منقسة قسمين منها ما قامت فيه بينة النفي على الشرط وهي
بفروعها في السراج الوهاج وجامع الفصولين قال
وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله تعالى ولم يقل قول النصارى
بانت منه امرأة والرجل يقول انما قصدت بقولي قول النصارى
ان الشهادة مقبولة على النفي لان ذلك مما يحتاج به العلم كما في
شرح الجامع الصغير للزعفراني قال وتقبل بينة النفي المتواتر
كما في الظهيرية والبرازية وفي الاجناس ولو اقام رجل البينة
انه قتل اباه منذ سنة واقام الذي قامت عليه البينة ان
الذي شهد وانه قتل صلى بالناس العام الموسم وصل الحجة
فان ابا حنيفة قال اذا كان شيء مشهور فالأحداث اولى ولا يختلف
عن ابي حنيفة في هذا انتهى وفي مبسوط السرخسي في الحدود
وكذلك ان قال انا اتى بالبينة اني كنت غائبا ذلك اليوم في
ارض كذا لم يقبل منه الا ان يحى من ذلك بامر مشهور فيقبل
ذلك في الحدود والقصاص والاموال وغير ذلك لان الشهادة

في التفيحة كما في الاثبات واذا كان ذلك امر مشهور فالقضية
عالم بكذب الشهود واذا لم يجر له القضا بشهادتهم عند تمكن
تمة الكذب فعند العلم بكذبهم اولى **تمتة** قال علماء ونا
وان اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فما سوا
لان شهادة الاربعة كشهادة الاثنتين انتهى وفي الزيلعي ولا
يجوز الترجيح بكون الشهود عدل لمحصل المقصود بالكل
وهو الامتناع عن الكذب وكذا لا يجوز الترجيح بكثرة العدد
لان الترجيح يكون بقوة الدليل لا بكثرة قال شيخ مشايخنا
قولهم فما سوا هذه من فروع قاعدة اصولية وهي انه لا يرجح
عندنا بكثرة الحجج وقد يقال ينبغي ان يقيد ذلك بما اذا لم
يصل الى حد التواتر فانه حينئذ يفيد العلم فلا ينبغي ان يجعل
كالجانب الاخر اقول ظاهرهما في الشئ والزيلعي يفيد ذلك
حيث قال ولنا ان شهادة كل شاهدين من علة تامة كما في
حالة الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العلة بل بقوتها بان
يكون احدهما متواتر والاخر احاد او يكون احدهما مفسدا
والاخر مجلا فزجح المفسر على المجمل والمتواتر على الاحاد انتهى
اقول وتبقى شئ يحتاج الى التامل قال في الظهيرية وان حرم
اثنان وعدلهم عشرة كان المجرح اولى لان قول المشيحة بطلت
في الاحكام وهو تساوي قول الجماعة في دعوى الملك قال
في المحيط الا ترى لو شهد اثنان بالعين لرجل وشهد عشرة
بتلك العين لاخر يستويان فصار كان جرحه اثنان وعدله
اثنان انتهى وفيه من الحظر والاباحة في الكلام على ما اذا
اخذ بالحل والجرمة اخبره ثلاثة عبيد باحدهما وحران
بالاخر يتزجح خبر العبيد لان الترجيح بزيادة العدد اولى
من الترجيح بكونه حجة في الاحكام لان زيادة العدد تدخل
في حد العيان او يقرب منه ثم قال بخلاف الشهادة فانه
لا يتزجح بشهادة الجماعة على الاثنتين لان الشهادة وان كانت

اجازا حقيقة ولكن صار اثباتا للمشهور به شرعا بدليل ان
الشاهد اذا رجع يضمن وبدليل انه يشترط لفظ الشهادة
وشهادة الاثنتين يساوي شهادة الجماعة في كونها حجة في
اثبات المشهور به شرعا قال القضا محمول على الصحة مما يمكن
ولا ينقض بالشك وسایل ذلك كثيرة في المطولات ومن
مسایل عدم جواز النقص ما قالوه للقاضي الثاني ان ينقض
ما قضاه قاض الا بجهة فان كان الاول مخالفا للكتاب
والسنة او لما اتفق العلماء على بطلانه نقضه وان لم يكن
مخالفا فنقضه باطل وكذا لو كان الاول قد قضى فيما
اختلف فيه فنقض الثاني باطل والقضا هو الاول اما لو
نقضه الثاني ولم يتبين وجهه فيجمل على انه انما نقضه بجهة
فالقضا هو الاول بمنزلة ما لو تبين انه مخالف للكتاب والسنة
انتهى وفي الفواكه لابن الفرس قالوا قضا العدل العالم
لا يتعقب ويجمل حاله على السداد بخلاف قضا غيره
وينبغي ان يعلم ان محل ذلك ما اذا لم يقع فيه حضومية
عند قاض اخر اما اذا اتقن وجه فساده بطريقة فللقا
الثاني نقضه انتهى اقول وقيد بالعدل لما في خزنة
الاكمل قال عامة اصحابنا جميعا كل قاض غير عدل لا تقبل
شهادته لا يجوز قضاؤه وما قضى فهو مردود وهو قول
ابن حنيفة رضي الله عنه قال القنوي على قول ابن يوسف
فيما يتعلق بالقضا كما في القنية والبرازية اقول والشهادة
كما في البرازية ايضا وعلة في بيتية الدهر بانه حصل له
زيادة علم بالتجربة وللتجربة اثر في زيادة العلم اقول
وعلى قول زفر في مسایل تزيد على سبعة عشر مسيلة
حررها في رسالة اقول وينبغي ان يكون هذا عند
ذكر اهل المتون للتصحيح والامعة فالحكم بما في المتون
كالا يخفى لا يهاصرت كما المتواترة قال والقنوي على عدم

العمل بعلم القاضي في زماننا قال العلامة محمد بن الفرس
في الفواكه المفتي به ان القاضي لا يقضى الا بما علمه في حال
ولايته قال في خزانه الاكل راي القاضي رجلا يقذف
محصنة او يعصب او يقنل رجلا او يحرقه او يطلق او
يعتق او يبيع ثم رفع اليه فانه يقضى فيه بعلمه وكذلك في
حقوق الناس وهو مصدق فيما زعم انه راه او اقر عنه به
وان قامت عليه البينة بخلاف الحدود فانه لا يعمل الا
بالبينة وما راه وعلم به قبل تولية قضايه وفي غير
محل ولايته لا يقضى به في قول ابي حنيفة وقال الصحاح
يقضى بعلمه فيما علم قبل القضا وفي غير مصره الا في الحدود
انتهى وفي الثنا تاريخانية اعلم بان كتاب القاضي بعلمه بمنزلة
قضايه بعلمه قال لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس
في ظاهر المذهب كالدلالة والذي في الظهيرية الاحتجاج
بالمفهوم لا يجوز وهو ظاهر عند علمائنا رحمهم الله تعالى
وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج بالمفهوم
فذلك خلاف ظاهر الرواية وقال في حواشي الكشفرات
في الفوائد الظهيرية في باب ما يكره في الصلاة ان الاحتجاج
بالمفهوم يجوز ذكره شمس الائمة السرخسي في السير الكبير
وقال محمد بن مساييل السير على الاحتجاج في المفهوم واليه
مال الحضاف وبنو مساييل الجيل وفي المصنف التخصيص بالذکر
لا يدل على نفي ما عداه قلنا التخصيص في الروايات وفي
متفاهم الناس وفي المعقولات يدل على نفي ما عداه انتهى
من النكاح وفي خزانه الروايات القيد في الرواية ينفي
ما عداه وفي السراجية اما في متفاهم الناس والاختارات
فان تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه كذا ذكره
السرخسي انتهى اقول الظاهر ان العمل على ما في السير كما
اختره الحضاف في الجيل ولم نرمز مخالفه والله اعلم

قال اما في مفهوم الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحجج وفي
وفي تحفة الترك للعلامة الطرسوسي مفهوم التصانيف حجة
وفي صدر الشريعة لاختلافه ان التخصيص بالذکر في
الروايات يدل على نفي الحكم فيما عداه وفي شرح النقاية
للمهستي في مفهوم المخالفة في الرواية كمفهوم الموافقة بلا
خلاف كما ذكره صدر الشريعة لكن في اجارة الزاهدي انه
معتبر الا انه اكثرى الاكلى كما في حدود النهاية انتهى قال
الحق لا يسقط بالنقادم قدفا او قضا صا او حقا لعبد قال
في شرح الطحاوي لان ذلك من حقوق العباد وحقوق العباد
لا تبطل بالنقادم اقول وهذا لا ينال في قولهم بعدم سماع
الدعوى بعدمضى ثلاثا وثلاثين سنة ما لم يكن مانع شرعا
فما لمه قال المفتي انما يفني بما يقع عنده من المصلحة اقول
هذا واضح فيما اذا كان في المسئلة تصحيحا كما لمسايل التي لا
يخالف فيها وثبوت الاعسار قبل الحبس وان المراد من
المفتي ذي الراي اما غيره فلا والله اعلم قال يقبل قول
الواحد العدل في احد عشر موضعا اقول ويزاد عليها ثلاثة
الاولى النظر في العيب كما في الثنا تاريخانية الثانية قال المهدي
في حوادث صبيان المكتب يقبل فيها شهادة المعلم مفردا
انتهى الثالثة قال في الثنا تاريخانية عن العتابية شهادة واحدة
على الولادة ونحوها الاصح انهما تقبل قول القابلة حجة في
الولادة وتعيين الولد قال المترجم بان كان بصيرا كما
في الثنا تاريخانية قال العلامة العيني الترجمان الذي يبين
الكلام يقال بفتح التاء وضمها والفتح احسن عند قوم قيل
الضم قال وفي رسول القاضي الى المزكي قال الزعفراني في
شرح الجامع الصغير ورسول القاضي الذي يسيل فا كان
واحد اجاز واثنان احوط وهو قول ابي حنيفة وابي
يوسف وقال محمد لا يجوز الاثنان وانما اراد برسول

القاضي المولى وكذا الاختلاف في الرسول وفي المزمكي
انتهى ففيمما قال المؤلف قصور قال وفي اثبات العيب
قال في الخلاصة ولو اخبرت امرأة بانها حبل وامرأة
او اكثر انهما احبل بها صحت المحضومة ولا يقبل قول تلك
المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست طاهرة
فالقاضي يختار من لها بصيرة انتهى وفي خزانة الاكمل من الوصية
لو ادعت المرأة بانها حبل وباقي الورثة انكروا ذلك فنقض
المرأة على امرأة ثقة او امرأتين حتى يمس جنبها فان لم يوقف
على شيء من علامات الحمل قسم الميراث انتهى في الوالوجية
من الفرائض رجل مات وترك ابنتين وامرأة وادعت المرأة
انها حبل فنقض على امرأة ثقة او امرأتين عدلتين حتى ينظر
الى جنبها فان بها علامة الحمل يوقف نصيب الابنتين ويقسم
الباقى وان لم يوقف على شيء من العلامات واخبرت بذلك
قسم الميراث لان في وجوده ذلك شك والحق ثابت لهم
ببقيين فلا يوقف بالشك انتهى وفي باب الرضا من السراج
الوهاج تظهر علامات الحمل بعد مضي ثلاثة اشهر فصاعدا
الا ان الحمل اذا مضت عليها مدة ظهرت علامات حملها
بانفخ جوفها او بتزول لبنها فاذا مضت هذه المدّة ولم
يتبين الحمل فالظاهر انها حبل انتهى قال وبرونة رمضان
عند الاغلال ولو عبدا قال في الكفاية تقبل شهادته
وان لم تقبل في سائر المواضع لانه لا ائمة فيه لانه يلزمه
الصوم بهذا ويلزم غيره انتهى قال بخلاف ما اذا بقته
يستخلف المحذرة فقال حلفتها لم يقبل الا بشاهد معه كما
في الصغرى اقول ظاهرا هذا انه اذا اتى بشاهد واحد
يشهد معه بذلك يكفي وليس هذا بمراد بل المراد ان قوله
لا يقبل الا بشاهد والشاهد الذي يجب الحكم بمقتضى
قوله الاثبات وان كان شاهدا على فعل نفسه ولا قابل

به وعبارة منية المفتى تشير الى ذلك حيث قال يبعث
القاضي امينا او امينين الى المرأة التي لا تخرج لليمن فقال
الامين حلفتها لا يقبل قوله الا بشاهد وفي الوالوجية
كل دعوى على امرأة لا تخرج في حوايجها فالقاضي يبعث
امينا مع المدعى وشاهدين عدلين ممن يعرفها فان اقرت
شهد عليها شاهدان وان انكرت وسال المدعى عن القاضي
ان يحلفها فحلفتها امين القاضي لحصول المقصود مع دفع الفرض
عنها وفيها ولو ان القاضي بعث امينا او امينين الى المرأة
المريضة لليمن فقالا قد حلفناها لا يقبل قولها الا بشاهد
انتهى وجعله في خزانة الاكمل مرويا عن محمد ويؤيدنا فلنا
انهم قالوا في القاضي اذا عزل عن القضاة ثم قال كنت قضيت
لهذا على بكذا وكذا لم يقبل وان شهد به مع اخر لم يقبل
حتى يشهد شاهدان سواء كما في خزانة الاكمل ونقل المؤلف
فيما ياتي انه لا بد من الشاهدين غيره ويحتمل انه سقط من
الصغرى الياء والنون والله اعلم قال الناس احرار بلا بيان
في جميع الاحكام لان الاصل في الادى الحرية لانه اولادهم
وحوا عليهم السلام ولان الدار دار الحرية والعصمة فالظاهر
ان من كان فيها كان حرا باعتبار المكان كما في اللقيط يجعل
مسلمما باعتبار الدار الا ان هذا الاصل قابل للتبديل فاذا
قامت الحجّة بخلاف هذا الاصل يقبل ما قامت به الحجّة
بخلاف هذا الاصل تقبل ما قامت به الحجّة انتهى من شرح
التلخيص للخلاطى قال الا في الشهادة والقبضات والحدود
والدية اى لا يكفي بظاهرها الحرية في ظاهر المواضع وقال
الزيلعي هذا محمول على ما طعن الخصم بالرق والله اعلم
وفي الملتقطات لو كان المدعى به حدا او قصاصا سال
عنهم طعن الخصم اولا بالاجماع قال في الاجناس وتفسير
القصاص لو قطع يد رجل فقال القاطع للمقطع اليد

انه عبد فلان فلا قصاص حتى يقيم البينة انه حر وفي الحور
قال لا خريازان ثم قال القاذف المقذوف عبد لاحد عليه
حتى يقيم البينة انه حر وفي تحمل الدية رجل قتل رجلا خطا
فقالت العاقلة ان القاتل عبد فلان يتحمل عنه الدية فان
عليه البينة انه حر قال اذا اخطا القاضى كان خطاؤه على
على المقضى له وان تعمد كان عليه اي يظهر خطاؤه في حق
المقضى له حتى وجب الرجوع عليه بما قضى له به وكان
للمقضى عليه ان يضمن المقضى له كما هو ظاهر الخلاصة
والبزازية والمحيط البرهاني وفسر الخطابان ظهور
ان الشهود عبيد او كفارا ومحدودون في القذف وفي
المحدود من المحيط اذا ظهر الخطا يتقين ضمن القاضى
ويرجع به على المقضى له اذا كان قائما وكذا اذا كان بالكا
وان كان المقضى به في سرقة قطع او رجم ضمن القاضى
ورجع به في بيت المال انتهى فلا تخالف بين ما في المحيط
اولا وثانيا لان ما ذكره اولا اقتصر عليه في الخلاصة
والبزازية بما اذا ظهر الخطا بما فسره ثانيا بما اذا ظهر
الخطا يتقين ووجه ذلك ظاهر لا يخفى على المتامل وفي
خرانة الاكمل اذا علم القاضى خطاه ينقض قضاؤه ويرد
ما اخذ ان كان قائما والا غير من بيت المال اما لو قال
قضيت جورا ضمن من مال نفسه ولا يسترد شيئا من القضى
له انتهى وفي الخلاصة وان اخطا فضمناه في بيت المال هذا
اذا ظهر الخطا بالبينة او باقرار المقضى له واما اذا اقر
القاضى بذلك لا يصدق ولا يبطل القضا كالشهود اذا جحدوا
والله اعلم وفي الثا ثا ر خانية ويعزل عن القضا لا ارتكاب
الجرية العظيمة ويعزرو في المبسوط واذا قضى القاضى
مجدا و قصاص او مال وامضا ثم قال قضيت بالجور وانا
اعلم ذلك ضمنه في ماله وعزرو وعزله عن القضا لانه

فيما جار عليه ليس بقضا بل هو اتلاف بغير حق انما قضاؤه
على موافقة امر الشرع والشرع لا يامر بالجور وهو فيما نلف
بغير حق كغيره في ايجاب الضمان عليه في ماله ويعزرو لا ارتكاب
مالا يحل له قصدا ويعزل عن القضا لظهور خيانتة فيما
جعل امينا فيه انتهى قال لا تسمع الدعوى بعد الا بر العام
نحو لاحق في قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل اقول ويزاد
ما قال في المحيط ولا يدخل الدرك والعيب فيه نص عليه في
بيوع الاصل والجامع انتهى ويزاد ايضا الكفالة بالنفس
قال في العمادية اذا كفل بنفس ثم ان الطالب اقرانه لاحق
له قبل المكفول بنفسه ثم اراد ان ياخذ الكفيل بنفسه له
ذلك انتهى وفي الحاوي للقنية كلمة قبل عامة تتناول
جوانبه الستة فيلزم بذكرها نفي حقه بالكلية لو ادعى بعد
ذلك شيئا من الديون والاعيان لا تسمع دعواه انتهى ومعنى
ضمان الدرك ضمان الاستحقاق وهو الادراك اي نقول
المشترى انما ضمان هذا المبيع ان استحقه احد وهذه كفالة
بالجهول لانه لا يدري اي قدر من المبيع يستحق عليه واجفت
الامة على صحة هذه الكفالة كما في المستصفي ومن ضمن الدرك
في البيع ثم وجد المشتري به عيبا فالضامن ليس بجزم لان ما
ضمن الدرك والعيب ليس بدرك كما في شرح المحل للخصاص
من الوكالة انتهى وفي البدائع ولو اخذ المشتري رهنا
بالدرك لا يصح بخلاف الكفالة وقيد ذلك بقوله قبله حتى
لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الديون لم يصح وكذا
لو قال ابرأت جميع عرماي لم يكن بديرة حتى ينضخ المسيليين
كما في الحاوي الحصري عن الجامع الصغير قال بخلاف الشفعة
فانما تسقط قال في الفناوى في صورة ما اذا برى اليه من كل
مال قبله حيث قال بشر عن ابى يوسف لا يبرأ من عيب ولا يبرأ
ضمان درك لم يلزمه بعد انتهى وفي الوالوجية من الدين والود

لان قوله لاحق نكرة في موضع النفي فيم وقوله قبل فلان
يستعمل في المضمونات والامانات وفي كافي الحاكم ما يفيد
دخول الكل ونصه اذا اقر الرجل انه لاحق له قبل فلان
فهو جائز عليه وفلان بري من كل قليل وكثير دين او ودية
او كفالة او غضب او عارية او اجارة او جناية او غير ذلك
انتهى اقول لا ريب في دخول ضمان الدرك في عموم قوله او
غير ذلك والله اعلم وفي المحيط بخلاف ما لو قال فلان قبلي
الف يتناول الدين دون العين لان لفظ قبل يستعمل في
العين والدين جميعا لكن ذكر الفواحدة والالف الواحدة
لا تكون عينا ودينا فتزحم تحت الدين لاستعمال الناس لفظ
قبل في الدين اكثر وفي خزائن الاكمل من الاقرار ولو قال كل
من لي عليه دين فهو بري فلا يبرأ غرما وه من دينه الا ان
يقصد رجلا بعينه فيقول هذا بري من مالي عليه ولو قال
ليس لي على احد شي ولم اقرض احدا ثم ادعى على رجل صح ولو
قال مالي دار او مالي في الدنيا دار او مالي على احد شي او
قد اخذته من جميع من كان لي عليه شي لم يبرأ احد وله ان يدعي
على كل احد قال واما اذا ابر الوارث الوصي ابراعا ما بان
اقرانه قبض تركة والده ولم يبق له حق فيها الاستوفاء
ثم ادعى يد الوصي شي من تركة ابيه وبرهن تقبل صور ذلك
في الاجناس بان اقام بينة بعد ذلك على ارض او دورا بها
صارت له من ميراث ابيه قبلت لانه قد يقول قد كنت
قبضت ثم اخذ مني انتهى وفي البرازية من الصلح قال الامام
ويخط صدق الاسلام وجدته صالح احد الورثة وابر ابراء
عاما ثم ظهر في التركة شي لم يكن وقت الصلح لارواية في جوان
الدعوى ولقابل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وهو
الاصح ولقابل ان يقول لا وفي المحيط ولو ابر احد الورثة
الباقي ثم ادعى التركة وانكر لا تسمع دعواه وان اقر والترك

امروا بالرد عليه انتهى قال لاحق لي في هذه الضيقة ثم
ادعى انما وقف عليه وعلى اولاده ففيه اختلاف المتأخرين
لم ارفصيه فيما راينا من الكتب ورايت العكس قال في
خزانة المفتيين ولو ادعى المحدود لنفسه ثم ادعى انه
وقف الصحيح من الجواب ان كان دعوى الفقيه بسبب القراء
يحمل التوقيت لان في العادة يضاف اليه باعتبار ولاية
التصرف والمخضومة كما في الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم
ادعى انه وقف بان وكله بالمخضومة ففيه تقبل ولا يكون
متناقضا قال في البرازية ان ابر العام انما يمنع اذا لم
يقربان العين للمدعى فان اقر بعد ان العين للمدعى سلمها
له فلا يسمع ابراقال في الخلاصة ولو ابر المستاجر الاجر
عن جميع الدعاوى ثم ادرك الزرع ورفع الاجر الغلة فجاء
المستاجر وادعى الغلة لنفسه وخاصم الاجر فيها هل تسمع
خصومته فقد قيل ينبغي ان تسمع دعواه وقيل لا تسمع
وهو الاشبه ولو كان الاجر رفع الغلة او لا ثم ان المستاجر
ابراه عن الخصومات ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه
وهذا اذا اجد الاجران يكون الزرع زرعه فان كان مقرا
ان الزرع للمستاجر يومر بالدفع اليه وكذا ابر احد الورثة
الباقيين ثم ادعى التركة لا تسمع ولو اقر بالتركة يومرون
بالدفع اليه انتهى ويا في كلام المؤلف ان الاقرار بالدين
بعد الابرامنة لا يصح والابرا عن التركة لا يصح والفرق
في المسليين واضح للمناهل الفقيه قال ابراه عن الدعوى
ثم ادعى عليه بوكالة او وصاية صح اقول الذي في البرازية
عن المنية اقرانه لا دعوى له قبل فلان بوجه من الوجوه
ثم ادعى انه لعيره بالوكالة تسمع وتزاد ثالثة رجل ابر
امراته عن الدعوى فتزوجت باخر فادعى الرجل بعد
الابرا انما تزوجت بعد ما طلقها بشهر تسمع اقامة للمحسنة

اقرانه له ثم ادعى انه شره بلا تاريخ تقبل والذي في
البرازية عن الجامع بنص اقران هذا الفلان الخ ولا ريب
ان بينهما فرق وفي خزنة الاكل ولو قال هذا العبد لفلان
ثم ادعى بعد انه اشتراه قبل اقراره لم اقبل ذلك منه
وكذا لو ادعى هبة او صدقة اما لو قال كان هذا الفلان
قبلت انتهى وقوله يقبل يعني وان لم يوقت اقول يمكن
ان يحمل كلام المؤلف على ما في البرازية والله اعلم ولو اقر
انه لفلان لاحق له فيه ثم مكث زمانا يمكن الشرائع وادعى
الشراء منه يقبل وان لم يذكر الوقت والا لا بان ادعى الشراء
في مجلس الاقرار وان قام ثم ادعى الشراء يقبل للمكان في
الثاني لا في الاول انتهى قال بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله
ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه حدث بعد الاقرار الخ لا
والقول لمن ينكر الحدوث اقول وليس هذا الحكم خاصا بهذه
الصورة بل يجري في صورة ما لو قال لا دعوى لي قبل فلان
ولا خصومة لي قبل فلان او هو برى مما لي قبله وفي البرازية
عن المسئلة ادعى عليه دعاوى معينة ثم صالحه واقرانه
لا دعوى عليه ثم ادعى عليه حقا اخر تسمع وحمل اقراره
على الدعوى الاولى الا اذا عم قايلا آية دعوى كانت
وفيهما من الصلح اذا ادعانا او عينا على اخر فتصالحا
على بدل وكتب وثيقة الصلح وذكر انه صالحه عن هذه
الدعوى على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا
خصومة من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح
اخرى بان كانت المدعية مثلا امرأة ادعت دار او
جرى الحال كما ذكرنا ثم جات تطلب من المدعى عليه دين
المهر لا تسمع لان البراءة من الدعوى ذكرت مطلقا ولا مانع
من ان يدعى واحد ويصالح عنه وعن جميع الدعوى انتهى
وقيد الاول بحيث يبرهن انه حدث بعد الاقرار في الكافي

اذا قال هو برى مما لي قبله اذا ادعى بعد ذلك حقا لا
تقبل بينته عليه حتى يشهد شهوده ان ذلك بعد البراءة
او يوقنوا وقتنا بعدها والله اعلم وفي البرازية عن الصغرى
اقرانه لاحق له في يد فلان ثم ادعى على فلان غضب عبده
هذا الاصح الا ان يبرهن على غضب لاحق بعد الاقرار فان
تنازع عالم يصدق المدعى الا ان يبرهن انه غضبه منه بعد
الاقرار وفي جامع الفصولين بعد ما ذكر ما تقدم قال بخلاف
ما لو اقر المدعى عليه ان جميع ما في يده من قليل وكثير لفلان
فمكث اياما فحضر فلان لياخذ ما في يده فقال ملكك هذا
بعد اقرارى صدق ليده في الحال واحتمال الصحة انتهى قال
انه لو برهن بعد اقراره قبله بانه لاحق له لم تقبل بينته
ويكون الصلح والقضا ماضيين لانه اقتدى به يمينه وقد
يجوز ان يكون ملكه بعد اقراره قبل الصلح كما في العمادية
قال ولو برهن بعد على اقراره بعده انه لاحق له وانه مبطل
فيما ادعى تقبل قال في العمادية يبطل الصلح لان المدعى باقرا
هذا لا يزعم ان الذي اخذ من بدل الصلح فان القاضي
اخذ بغير حق اما اذا كان اقراره قبل الصلح بعد يجوز ان
يكون ملكه بعد اقراره قبل الصلح فان كان القاضي علم ان
المدعى اقر قبل الصلح وفي البرازية ناقلا عن العدة ابراه عن
الدعاوى ثم ادعاها بالارث ان كان مات مورثه قبل
الاراصح وبطلت الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه انتهى
وذكر في باب الابرار ابراه عن الدعوى ثم ادعى عليه ارثا
عن ابيه ان كان مات ابوه قبل الابرار الا تصح الدعوى وان
كان لا يعلم بموته وقت الابرار يصح انتهى وذكر هذه المسئلة
المولف في باب المداينات فنامله فانه لا تحالف بينهما
كما قد يتوهم قال ولكن في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه
بالفلر جل فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو محمد

انما قمار او ثمن خمر لا يقبل اي بينته ولو اراد ان يحلف
الطالب لا يتمكن كما في فزوق المحبوبي اقول هذا الاستدراك
ليس في محله للفارق لان اعتبار اقراره في المسئلة الاولى
مكونه لا يزعم ان الذي اخذه بدل الصلح وان القاضي اخذ
بغير حق كما في العادية وليس ذلك بوجود هنا والله اعلم
قال تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص الا قال
في الصغرى الشهادة على حق الله تعالى يستوي فيه وجود
الدعوى وعدمه وصحته وفساده وعلله في المشرع بقوله
لان رعاية حقوق الله واجبة على كل احد وكان كل واحد
خصما في اثباتهما فصار كان الدعوى موجودة فيها قال
دفع الدعوى صحيح وان خروج المدعى به من يد المدعى عليه
قال في البرازية ناقلا عن المنية ادعى دارا وبرهن وحكم له
به وباعه المحكوم له من اخر ثم ان المدعى عليه جاب دفع صحيح
والمترل ليس في يده يصح الدفع في الصحيح قال وكذا دفع
الدفع وما زاد عليه قال في البرازية ودفع الدفع ودفعه
وان كثر صحيح في المختار وقيل لا تسمع بعد ثلاث بان يدعى
الملك المطلق فقال المدعى عليه اشترته منك فدفع قايل
بالا قاله فدفع قايل بانك اقررت ما اشترته حتى المختار
لو كان الشهود عد ولا انتهى قال الا في الخمسة قال في شرح
الجامع الكبير للمصيرى وهي دارة في الكتب لان فيها
خمسة اقاويل عندنا وفي البرازية وسميت خمسة لان فيها
خمسة مسائل الايداع والاجارة والاعاق والرهن والغصب
وقد يلحق دعوى كونها مزارعة في يده بان ادعى عليه ارضا
محدودة فبرهن على انما في يده بالمزارعة من فلان الفلان
الغائب ويلحق المزارعة بالاجارة والوديعة فلا يزداد على
الخمسة نص على ذلك في كتاب دعاوى والبيئات او خمسة
من العلماء قول انتهى قال الاولى احد الورثة ينصب خصما

عن الباقي اي يقوم مقام الكل فيما يستحق للميت وعليه
باعتبار الخلافة ولا يقوم بعضهم مقام البعض فيما يستحق
لهم وعليهم ولو ادعى الوارث دين الميت وقضى له يكون
قضا لجميع الورثة وهذا اذا اتفقا على الارث واتحاد البيد
والجيرة اما اذا اختلفا فالقضا لاحدهما قضا للميت وعليه
لا للوارث الاخر وعليه وجعل في التقدير كان مورثهما
مختلف فيما وقع فيه الدعوى الا ترى انه لو ادعى احدهما
ان لبيها على فلان الفلانا واقام البينة وكذبه الاخر
واقام البينة انه من ثمن مبيع قضى لكل واحد بمسألة بالجهة
التي ادعى حيث لا يشارك احدهما صاحبه فيما قبضه وكذا
العد والحظا كما في شرح تلخيص الجامع للخلاطى وقولنا ان
احد الورثة يكون خصما عن الميت فيما اذا كان العين في يده
لا فيما لم يكن في يده حتى اذا ادعى على الورثة عينا ليس في يده
لا تسمع وفي دعوى الدين يكون خصما وان لم يكن في يده
شي كذا في البرازية وفي الدعوى من قاضي خان رجل ادعى
دينا على ميت بحضرة وارثه او وصيه ذكر في الجامع الوصايا
انه لا تسمع دعواه لان الوارث لا يكون خصما لمن يدعى دينه
على الميت اذا لم يترك الميت شي انتهى وفي الخلاصة عن
الصغرى رجل ادعى على ميت دينه او ادعى على ورثته وليس
في ايديهم شي تقبل البينة ويحلف الوارث على العلم وكذا لو
لم يكن للميت مال متروك واقرا المدعى يحلف الوارث لان
الحاجة الى اثبات الدين وفي العادية عن شرح الادب اثبات
الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصى يجوز وان لم يكن
في ايديهم شي من التركة الا في الاثبات من الغايب وهو يتمكن
من اخذ مال الميت عند الظهور فان قال الوارث لم يصل الى
شي من ميراث ابى فان صدقة المدعى فلا شئ له وان كذبه
وقال لا بل وصل اليه كذا من المال يحلفه على البينات بانه لا

يجب عليك قضا الدين فان حلف لا شئ عليه وان نكل لزمه
القضا انتهى وفيها اذا انكر الوارث كون التركة في يده فرب
الدين ان يثبت التركة في يده انتهى قال الثانية لحد الورثة
الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الثاني ينبغي تقييده بغير
الخان قال في خزانه الاكمل ولو ادعى انسان في مسجد او مقبرة
فالقضا على بعض اهل المسجد قضا على الكل اما في الخان فلا بد
من ان يقضى على الثاني الواقف او على وكيله انتهى ولم يفرق
وتزاد واحدة قال محمد لو قال سالم ويزيد وميمون احرار
واقام واحد منهم البينة على ذلك ثم جاء غيره لا يعيد البينة
لانه اعتاق واحدا انتهى قال لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد
وجود شرايطه قال الخلاطي في شرح النخعي اي بعد السؤال
عن احوال الشهود وذكر في السر والعلانية واجب القضا
حتى لو امتنع يا ثم ويعزل وفيه من باب بطلان الشهادة ولا
يجل للقاضي الامتناع شرعا ولو امتنع يصير فاسقا ويعزل
اي يعزل وفي القنية عن ابى حامدان القاضي ظالم اثم في
تاخير الحكم وقال العلامة الكافعي يجب الحكم بمقتضى الدعوى
عند قيام البينة على الفور حتى لو اخر الحكم بلا عذر عمدا
قالوا انه يكفر انتهى وفي المصنف الاصل ان البينة اذا اقيمت
عند القاضي يجب على القاضي القضا بها حتى لو لم ير الوجوب
على نفسه يكفر ولو اخره يفسق انتهى من شرح الواقي لابن الصياغ
فينبغي التنبيه لهذه الفايده والله اعلم قال الا في ثلاث مسائل
الصواب الا في خمس كاسنين ذلك قال الاولى لرجا الصلح
بين الاقارب وكذا الحكم اذا طمع القاضي في ارضا الخصمين
كما في الاختيار وفي خزانه الاكمل لو طمع القاضي في اصلاح
الخصمين لا بأس برده ولا ينفذ الحكم بينهما لعل ان يصطلا
ولا يرد هرا اكثر من مرتين اما ان لم يطع انفذ القضا قال
الثانية اذا استعمل المدعى هكذا في غالب النسخ وقوم بان

الصواب المدعى عليه وليس كذلك لان الحضا في قال
واجل لمن يطلب حقا غايبا او شاهدا ابدا ينهى اليه اراد
ان المدعى اذا استعمل من القاضي حتى يحضر بيته فياخذ
بحقه فانه يمهل وكذا اذا اقام البينة ان المدعى عليه يستعمل
القاضي حتى ياتي بالدفع فانه يجيبه الى ذلك ولا يعمل بالحكم
انتهى وهذا بعد ان يسيل المدعى عليه عن الدفع وكان
صحيحا اما اذا كان فاسدا فلا يمهله ولا يلفت اليه كما
في قاضي خان قال الثالثة اذا كان عنده ربيبة في الشهود
ومنها ثلاثة شهدوا بين يدي القاضي في حادثة ثم قال
واحد منهم قبل ان يقضى القاضي بشهادتهم استغفر الله
كذبت في شهادته في فسمع القاضي ذلك فسا لهم عن ذلك
فقالوا كلنا على هذه الشهادة والقاضي لا يدري من الذي
قال ذلك فان القاضي لا يقضى بشهادتهم وجر حرم من عند
نفسه حتى ينظر في ذلك لانه وقف الربيبة والخامسة كافي
الخلاصة اذا لم يقع له الاعتماد على فتوى اهل مصره فبفت
الفتوى الى مصر اخر لا ياتم بناخير القضا قال واذا بق
الماذون صار محجورا عليه خلا فالزفر والاسر والاحرار حجر
والاسر بدون الاحرار حجر وكذا الغصب ليس حجر وموت الاب
حجر للصبي وكذا موت الوصي وعزله ولو اذن القاضي للفقير
او الصبي في التجارة ثم عزل القاضي كما على الاذن لان عزل
القاضي لا يبطل شئ من قضاياه فانهم كذا في مختصر الظهيرية
وهذه المسئلة مكررة يعرف ذلك من طالع الكتاب قال
في المحيط لا تصح دعوى النسب بعد الموت بدون دعوى
الميراث في غير الاب والمجد واما في حال حياة الوارث النسب
مقصود بالدعوى والشهادة لان النسب لا ينفذ سببا
لاستحقاق المال في الحال وهذا تصح دعوته بدون دعواه
الحق انتهى قال من عمل باقراره قبلت بينته ومن لا فلا

الا اذا ادعى ارثا او نفقة او حضنة اى صرح بذلك وعد
المولف المستثنى ثلاثا و نراد رابعة قال في الوالوجية
رجل في يده صبي التقطه فجات امراة فاقامت البينة
حرة الاصل وان هذا الصبي اخوها لابيها وامها قبلت
بينها و ثبت نسبها و دفع الصبي اليها لانها تدعى لنفسها
حقا وهو حق الحضنة و التريبة و نقل الصبي الى حجرها
و هذا حق و راحق الاخوة لكن لا تقدر على اثباته الا بانها
الاخوة فنقبل البينة لهذا و لو ادعى امتناع الرجوع في
الهبية بسبب الاخوة او فساد النكاح بسبب الاخوة و اقام
البينة على الاخوة تقبل لما قلنا انتهى و في خزانة الاكل ولو
التقط لقيطا فادعت امراة انه اخوها و اقامت البينة
يقضى بذلك و قال محمد لو اقامت البينة على رجل انه
اخوها قبلت و عندنا لا تقبل انتهى و في الثا نارا خانية
عن العتابية قال و لو ادعى انه اخوه لابيها و امه او ابن
اخيه او عمه و خاله او ابن ابيه او اب ابيه فان ادعى عليه
حقا من ميراث او نفقة صح و الا فلا ينتصب خصما عن
الغايب ثم يثبت نسبه على الغايب في حق جميع الافراد التي
وزاد في الوالوجية او ادعى عليه حقا من الحقوق ولا يقدر
على اخذ الاباثات النسب فان كان كذلك فان القاضي
يقبل بينته على اثبات النسب و الا فلا حضومة بينهما
لانه اذا لم يدع ما لا لو اقرب به لم يصح اقراره فلا ينتصب
خصما في اقامة البينة بالانكار و هذا لانه اذا لم يدع عليه
حقا لان الاخوة هي المجاورة بين الاخوة في صلب الام في
الرحم فلم يكن بدعيها على الحاضر شيئا و اذا ادعى ما لا فقد
ادعى على الحاضر حقا لا يوصل اليه الا بعد اثبات النسب
على الغايب فينتصب الحاضر خصما عن الغايب اقول بوخذ
من هذا ان بعد الحكم بثبوت النسب صار محرما و وليا ولم

ار من نبه على ذلك والله اعلم **تنبيه** طريق الشهادة
بالسب قال في خزانة الاكل و لو قدم رجل من بلد اخر
وانتسب له و اقام عنده دهر الا يسعه ان يشهد على نفسه
حتى يلقي من اهل بلده رجلين عدلين يشهدان على ذلك
و في الثا نارا خانية اذا سمع من اهل بلده رجلين عدلين
حل له اداء الشهادة و الا فلا فاما اذا سمع ذلك ممن سمع
من المدعى لا يحل له ان يشهد وان اشهر ذلك فيما بين
الناس و في جامع الفصولين من شرط علم الشهود بالسب
ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور نوا طيهج على الكذب
عند ابي حنيفة و عندهما شهادة رجلين كما في ساير الحقوق
اقول يحصل للقاضي العلم بالنسب بشهادة رجلين عدلين فينبغي
ان يحصل للشهود ايضا بشهادة عدلين كما هو قولها وهذا
من النوادر انتهى قال بخلاف الابوة والبنوة الخ لان بدعي
الابوة والبنوة يدعى عليه حقا و في العادية تقبل البينة و
لم يدع فيه حقا لانه لا يثبت حق نفسه في ذلك كله انتهى
قال لا تقبل بشهادة كافر على مسلم الاتبع قال في المحيط
الوكالة على حق المسلم تثبت تبعا و حكما لثبوت الشهادة
على النصراني وهذا جائز قال فيتعدى الى خصم مسلم اخر
اى اذا قضى بالوكالة كان قضا على جميع الغرما من المسلمين
و غيرهم لان البينة لما قبلت صار الثابت بها كالثابت معاينة
و تصور المسلم بها ثبت حكما لثبوت هذه الوكالة عند القاضي
على خصم كانت البينة حجة في حقه لا مقصودا بدليل
ان حضرة المسلم تشترط لقبول البينة كذا في شرح الجامع
الكبير للخصيري قال وكذا شهدتهما على عبد كافر بدين
ومولاه مسلم اى تقبل ومثله في شرح الطحاوى و يجوز
شهادة الكافر الذي على الماذون ومولاه انما يضمن باذنه
قال وهو من يقول له القاضي جعلتك امينا في بيع هذا العبد

فان العهدة لا تلحقه لان امين القاضى نايب عن القاضى والقاضي
نايب عن الامام والامام نايب عن العامة لكن في معنى الوكيل
لا في معنى الوكيل فلا ترجع الحقوق اليه كما في الولو الجية قال
واختلفوا فيما اذا قال له بع هذا العبد ولم يردده والاصح
انه امينه فلا تلحقه عهدة وقد اوضحناه في شرح الكفر
وصح في البرازية من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع
الذي رايناه في نسخ البرازية انه لا تلحقه العهدة قال العلامة
المقدسى الذي في نسختي انه لا تلحقه العهدة وذكر بعد
ما يويده انتهى وفي الولو الجية قال له القاضي بع هذا ولم
يقبل له جعلتك امينا فباع بامر القاضي هل تلحقه العهدة
الصحيح انه لا تلحقه العهدة انتهى وفي منية المفتي ولو قال
القاضي بع ولم يزد لا تلحقه العهدة في الاصح قول
ينبغي ان لا يلتفت الى ما في وكالة البرازية لانه ذكره في
غير محله والعبارة بما في كتاب القضا قال ينصب القاضي
وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين اوله اى يجب على
القاضي نصب الوصى في حق من مات ولم يوص الى احد ولم
يخلف وارثا وان كان للميت ورثة كبار في بلد اخر وماله
وتركة هنا حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقا واموالا
فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن البلد الذي
توفي فيه يعنى لا يذهب العير من هنا الى ثمة نصب وصيا
وان لم يكن منقطعاً لا ينصب كما في شرح الادب والخلافة
والله اعلم وفي جامع الفصولين ولو نصب القاضي قوما
في مال الغايب غيبة منقطعة هل الخصومة في ديونه
قبيل نعم وقيل لا مات ولا يعلم له وارث فباع القاضي براء
جاز ولو علم بموضع الوارث جاز ويكون خطأ وفي الثاثير
وان كان المدعى عليه مع كونه اخرس واصم وله عي فالقاضي
ينصب عنه وصيا بامر المدعى بالخصومة معه اذ لم يكن

له اب او جد او وصى وبهذا صارت المسائل ثمانية وزاد
المولف تاسعة في باب الوصايا على قول ابى يوسف وعليه
الفتوى وفي الثاثير رخصة عن التتمة سيل الوبرى عن رجل
غاب منذ سنين ولا يعرف اهوا في الاحياء لا ولا خري على
هذا الغايب دين وله عقار هل للحاكم ان يصرف الى دينه
من دوره وامواله فقال اذا فعل الحاكم جاز قيل له فلو كان
هذا الغايب حيا الا انه غايب لا يرجع منذ سنين فقال
الجواب كذلك وفي العارضية عن الصغرى يشترط لقبول
البينة اذا اراد المدعى ان ياخذ من يد الخصم عن الغايب
شيئا ما اذا اراد ان ياخذ حقه من ثمن مال كان للغايب
في يده لا يشترط حضره الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب
الوكيل نظيره اذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبل نقد
التم غيبة منقطعة جاز للقاضي ان يبيع المبيع ويوفى ثمن
المبيع وكذلك لو استاجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفق
الكرامات رب الدابة في الذهاب حتى انفسخ الاجارة فللساجر
ان يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكرا الى مكة فاذا اتى مكة
ورفع الى القاضي فرأى ان يبيع الدابة ويدفع بعض الاجر
الى المستاجر جاز انتهى فعلى هذا الورهن عند رجل عينا بدين
وغاب المديون غيبة منقطعة فرجع المرتهن الامر الى القاضي
حتى يبيع الهن بدين المرتهن ينبغي ان يجوز كما في هاتين
المسئلتين وكانت واقعة الفتوى انتهى واقره عليه في
جامع الفصولين فقدت الامة مولاهم ولا تجد نفقة وجف
عليها الفاحشة فللقاضي ان يبيعها او يوجرها من امرأة ثقة
وليس له تزويجها كذا في القنية قال ولا يلى نصب القاضي القضا
الذي قال له السلطان جعلتك قاضي القضا لانه بذلك
صار ما ذوناله في ذلك دلاله قال والماء مور بذلك
من نايب والذي قال له السلطان جعلتك قاضيا وكتب له

الاذن بذلك وفي السراج الوهاج انما يكون للقاضي ولاية
نصب الاوصياء في الزكاة وولاية نصب القوام في الاوقاف
اذ اكتب منشوره والله اعلم قال اذا ثبت افلاس المحبوس
بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفيل الا في مال اليتيم كما
في البرازية قيد ذلك بصورة الافلاس والذي في الاجناس
مطلق حيث قال وفي نوادر ابن سماعه عن محمد اذا مات الرجل
وفي الورثة كبير وصغير وللميت على رجل دين والابن الكبير
اراد ان يطلقه لم يطلقه القاضي حتى يستوثق للصفاء انتهى
وفي القنية حسب الوصي غريما بدين الصبي ليس له ان يطلقه
قبل قضايه اذا كان موسرا وان راى ان ياخذ منه كفيل
او يطلقه فله ذلك انتهى قال للقاضي ان يفرق بين الشهود
قال في شرح التكملة اذا اتهمهم لان فيه ازالة التهمة والاختلاف
بالاحوط وهكذا فعل على رضي الله عنه وفي النافارخانية
عن الاصل اذا ارقاب القاضي في امر فرقة بينهم لا يسهه غير
ذلك ويسألهم ايضا اين كان ومتى كان هذا وفي مختصر
خواهر زادة فاذا افرقهم بان اختلفوا في ذلك اختلافا
يفسد الشهادة ردها وان كان لا يفسدها لا يردوها وان
كان منهم فالشهادة لا ترد بمجرد التهمة وفي الفصل الثالث
والثلاثين التمس من القاضي تفرق الشهود بجهته الى ذلك
انتهى اقول وهل من هذا ان الشاهدين لو سبلا عن المقر
مثلا المتوفاه انه كان طويلا شابا او قصيرا ابيض اللحية
وكان المشهود عليه مجلافة لم ارفيه نضا غير ان التمرناشي
ذكر في باب الحدود بنص وان اختلفوا في الثوب الذي كان
عليه او عليها حين الزنا او في لونه او في طول الزنا فيها
وقصرها وفي سمنها وهزها لم يصير لهم اختلفوا فيها
لا يحتاجون الى ذكره انتهى ثم رايت في قاضي خان في فصل
ما يبطل دعوى المدعى قبل القضا سبل الشيخ الامام

ظهير الدين عن رجل ادعى على رجل انه غصب منه غلاما
تركيا وبين صفاته وطلب احضار الغلام فلما حضر الغلام
الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكر المدعى فدعى
انه له واقام البينة قال رضي الله عنه ان قال المدعى
هذا الغلام الذي ادعيت له لا تشع دعواه اذا كانت الصفات
مما لا يحتمل التغير والتبديل وان قال المدعى بعد ما حضر
الغلام هو عبدي ولم يزد على ذلك تشع دعواه وتقبل
بيئته لان دعواه الاولى لا تمنع دعوى الثاني فلا يكون
متناقضا انتهى وفي البرازية عن ملتقط السمرقندي
ان على الشاهدين ان يشهدا وان لم يعرفا وقت الشهادة
ومكانها لانه لا دخل للمكان والزمان في ثبوت العلم انتهى
ثم قال ثانيا بعد ولو سألها القاضي عن الزمان والمكان
فقال لا تعلم تقبل لانهما لم يكلفا به انتهى قال في الشهادة
النساء قول هذا الاستثناء فممة المؤلف من سكوت صلح
الملتقط بعد ان حكى ما وقع من ام بشروفيه قال ابو
حنيفة رضي الله عنه اذا اتهمت الشهود وفرقت لا يثبت
الى اختلافهم انتهى قال شاهد الزور اذا تاب تقبل توبته
قال في خزانة الاكل شاهد الزور عندنا ان يقر على نفسه
بذلك لا لانه رده بالتهمة او دفاع عن نفسه واختلافا
في الشهادة والرجال والنساء في ذلك سواء انتهى وزاد
في النافارخانية او محر منفعة لنفسه او مخالفة وقت
بين الدعوى والشهادة او مخالفة وقعت بين الشاهدين
فليس يزور وفي اللؤلؤ الحية ولو شهد عند القاضي في حادثة
ثم جاء بعد ذلك بيوم وقال شككت في كذا وكذا منها
وغلطت او نسيت او اوهمت بكذا فان كان معروفا
بالصلاح قبل قوله وينفذ شهادته فيما بقي لانه ربما يخفى
عليه ذلك ولا يمكنه ان يترك ذلك لان النسيان مركب

في الانسان وكذلك الغفلة العليلة فيجب دفع ذلك او
يذكر وان كان لا يعرف بالصلاح قلغى شهادته للتمهة ولو
قال تعدت ذلك ثم بدالى ان ارجع لا تقبل شهادته فيما
بقى ولا غيره حتى يحدث توبة ويعاقبه القاضي على ذلك
لانه اقرب بالفسق فلا يظهر رجوعه عن ذلك الا بالتوبة
قال اذا كان عدلا عند الناس لم يقبل كذا في الملتقط
اي لم تقبل شهادته ابدأ هكذا في الاصل واسقطها المؤلف
بلا داع وفي مختصر الظهيرية المعروف بالعدالة او الممد
بزور عن ابى يوسف انه لا تقبل شهادته ابدأ لانه لا
تعرف ثوبته وروى الفقيه ابو جعفر انه يقبل وعليه
الاعتماد والله اعلم قال قضا الامير جازم مع وجود قاضي
البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة او مفهومه ان
الجواز مقيد بما اذا كان امر القضا مفوضا اليه وكان يولى
من جهته وعبارة الملتقط ويجوز قضا الامير الذي يولى
القضا وكذا كتابه الى القاضي الا ان يكون من جهة الخليفة
فقضا الامير لا يجوز انتمى اقول ووجهه ان ضابط ولاية
الامير تنفيذ ما حكم به القاضي في البلد وامر السياسة
وحفظ البلد من اهل الفساد وهذه المسئلة مكررة نقلا
المؤلف فيما يهد بنص الاصل وقيد المؤلف المسئلة بالامير
لان في حكم السلطان خلاف قال في الحاوى الحصري
سيل ابو القاسم عن سلطان حكم بين الخصمين ايجوز قال
ليس من ولى الحرب والحلب من القضا بشئ انما ذلك الى مولى
القضا انتهى قال في التلويحية اراد بالحلب الرشوة وفي
المخالصة عن النوازل السلطان اذا حكم بين اثنين لا ينفذ
وفي ادب الحصار ينفذ وهو الاصح وبه يفتى قال
لا تسمع البينة على معسر الا في وارث مقربين على الميت
في مقام المتعدى اقول هذا الاستثنا بنا على ما في الاقضية

معللا بان شرط سماع البرهان والقضا به الانكار وقد
فات واما على ما قاله في الجامع انه يقضى بالبرهان للتعدى
لا بالاقرار لاقتصاره واليه مال الرستقنى كما في البرزانية
وفيهما من فصل الاستحقاق ذكر الوقار ادعى وانكروهن
فقبل الحكم به امر المدعى عليه لا يقضى بالاقرار لان شرط
القضا بالبينة زال وهو الانكار وفي الدعاوى البينات
اختلف فيه فقيل يقضى بالبينة لانه بالانكار واقامة
البينة استحق عليه الحكم فلا يبطل باقراره الاحق حقه
السابق وان زيادة التعدى الثابت بالبرهان حقه فلا
يوثر الاقرار الاحق ولا نسلم ان دوام الانكار سبب سماع
البينة بل الانكار وقت السماع كاف في الدعاوى الاول
اظهر واقرب الى الصواب وفي القنية راي الحضاف سماع
البينة على المقر وقال الحلواني واكثر مشايخنا على انه لا
يقبل على المقر انتهى وفي المحيط الرضوى من باب من يسعه
القتل بالثغرى الثابت بالاقرار كالثابت بالمعاينة لان
التهمة منفية عن الاقرار انتهى فهذا يويد بكون العمل
على الاقرار قال ولا تسمع على ساكن الا في مسئلة ذكرناها
في دعوى الشرح اقول هذا خلاف الذي رايناه منقولا
والمنفقول ان البينة تسمع عليه لانه منكرو هذا كلام
ولوان المدعى حين قدم المدعى عليه في مجلس القاضي واد
عليه حقا زعم انه قبله فساله القاضي عن دعواه فسكت
ولم يجب لا بقليل ولا كثيرا وكما كنهى لم يرد عليه الجواب
فان القاضي لا يجعله ناكلا ثم اذا اقامه عن مجلسه اخذ
منه كفيلا حتى يسال عنه معارفه وجيرانه فان سال
عنه واخبروا انه لا افة به اعاده في مجلسه وهو ساكن
بعد لا يتكلم اجمعوا ان القاضي يتركه منكرا في حق سماع
البينة حتى لو اقام المدعى عليه بينة وقضى بالمال المدعى

حتى عرض اليمين عليه ثلاث مرات والقضا عليه بالنكول
 فهل يترك منكرا ذكر الحضاف انه يترك منكرا وبعض
 مشايخنا قالوا هذا قولهما فاما على قول ابي حنيفة فالقاضي
 يجلسه ولا يقضى بالنكول وذكر الامام السرخسي ان ما
 ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد اما على قول ابي يوسف
 فالقاضي يجلسه حتى يقر او يحلف هذا ما في التناظرانية
 بعلامه الميم وقوله الا في مسيلة ذكرناها في دعوى الشرح
 وهي الوكيل بالخصومة غير جاز الاقرار والانكار قال
 في الذخيرة لارواية في هذا الفصل عن اصحابنا وقد اختلف
 المتأخرون فيه بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل اصلا
 لان التوكيل بالخصومة توكيل بجواب الخصومة وجواب
 الخصومة اقرار وانكار فاذا استثنى كلاهما لم يفوض
 شيئا وحكى القاضي الامام صاعد النيسابوري رحمه الله
 تعالى انه قال يصح التوكيل ويصير الوكيل وكيدا بالسكوت
 متى حضر مجلس المحكم حتى تسمع البينة عليه وانما يصح
 التوكيل بهذا القدر لان ما هو مقصود الطالب وهو
 الوصول الى حقه بواسطة اقامة البينة يحصل به انتهى
 قال ثم رايت سابعاً اقول ورايت ثامناً الوكيل بالبيع
 اقر بقبض الثمن فاراد المشتري ان يبرهن على نقد الثمن
 له ذلك كما في البرازية قال كتمان الشهادة كبيرة ومجرم
 الناخير بعد الطلب بقيده حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل
 شهادته لانه احتمال تاخير ان يكون لارادة الاجرة على
 الاداء فيمكن في شهادته نوع تهمة والنهمة مانعة من القبول
 ذكره صاحب الذخيرة كذا في المشرع وفي الشهادة على
 الشهادة هل يسمع الفروع الامتناع عن الشهادة قال
 الامامان يسمها وقال محمد لا يسمها ذلك حتى لو امتنعوا
 عن الاداء اياهم او يصيروا فسقة كذا في شرح الجامع

الكبير

الكبير للمصيري ولو ماطل باء الشهادة ياتم الا ان
 يكون في قلبه شيء من ذلك لا يستيقن به كما في خزانة
 الاكمل وفي فتح القدير اختلفوا فيما اذا تحمل الشهادة على
 ملك بسبب واراد ان يشهد بالمطلق لم يذكر في شيء من الكتب
 واختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يحل له وفي الوالوجية
 شاهدان شهدا على شهادة غيره والفرعان لا يعرفان
 المشهود عليه تقبل هذه الشهادة ويقول القاضي للمدعي
 اقر البينة ان المشهود هو هذا انتهى وفي البرازية وفي
 الجامع الشهادة على الشهادة وان كثر تقبل وفي الخلاطى
 ولو نهى لاصل الفرع عن الاداء بعد الاثبات يصح عند عامة
 المشايخ لانه كالوكيل عنه فيملك عزله وهو الاصح وذكر
 شمس الائمة السرخسي في المبسوط انه لا يصح منه ولا روا
 فيه عن اصحابنا المتقدمين قال الا في مسائل ستة الاولى
 منها كما قال ان يكون عاجزاً عن الذهاب بان كان لو حضر
 الحاكم وشهد لا يمكنه العود الى بيته في يومه لان الاداء
 واجب لكن بشرط ان لا ينضرر هو به وفي هذا ضرر كما
 في الوالوجية وزاد البحر الزاخر على ما ذكر المؤلف ما اذا
 خاف الشاهد على نفسه من سلطان جاور ولم يذكرها
 على وجهها وكذا لو شهد على باطل وكذا لو اقر عنده رجل
 بدراهم وعلم الشاهد ان سببه بوجه باطل فانه
 يمتنع من ادائها انتهى وزاد في مختصر الظهيرية كذا وكل
 اقرار وهو بنا على الحرام وفي الملتقطات القاضي اذا لم
 يكن عدلاً فالشهود في سعة من تاخير الشهادة الى ان يتميم
 عند قاض عدل لانه اذا كان جاوراً فلهما لا يقبل شهادتهما
 قال الفاسق اذا تاب تقبل توبته وشهادته تعني اذا شهد
 فردت شهادته ثم تاب وشهد بتلك الشهادة فانها
 تقبل لانها ردت لاجل التهمة فاذا ارتفعت التهمة تقبل



كذا في التنف وسياق بقية الكلام عند قوله اذا ردت
الشهادة لعلة واطلق الفاسق فشمئ اكل الربا ومذم
الحمر وسائر المسكرات والمخنت والمغنى الذي يجازى عليه
ومن ترك الجماعة مجانا شهرا ومن يلعب بالحمام كما في تهذيب
الفلاسي وقيد القبول للشهادة بالتوبة فشمئ الفاسق
الوجيه والذي في خزنة المقتنين اذا كان وجهها ذميمة
جازت شهادته لان مثله لا يكذب وفي الزيلعي والاصح
الاول وفي خزنة الاكل التوبة الامتناع عن المعصية
ظاهرا وباطنا دايما والندم على ما سلف منها والغرم
على ان لا يعود اليها ابدا مع نية التقرب الى الله تعالى
ويقتضى ما فاته مما يمكن تلافيه انتهى وقيد ذلك بمرور
زمن يبين اثر توبته لان الصحيح تفويضه الى راي موحد
او قاض كما في تلخيص الكبرى وفي المشرع العدالة شرط
وجوب القبول فيجوز حينئذ ان يوجد القبول بدون
العدالة في الجملة حتى ان القاضي لو تخبر بالصدق في شهادته
الفاسق له ان يقبل شهادته ولا يجوز القبول من غير تخبر
بالاجماع ولذا لا يجب القبول بالاجماع وله ان يقبل شهادته
العدل من غير تخبر واذا شهد يجب عليه القبول هذا هو
الفصل بين شهادة العدل وشهادة الفاسق عندنا
وفي الحاوي الحصري عن الجامع الاصغر الفاسق من
فسقه الناس بان يكون معن الفسق ويعرفه فاسقا
على الاطلاق انتهى قال الا المحذور في القذف كله لانه
اسم لكل فلا يكون البعض حدا لان الحد لا يتجزى وهذا
جواب ظاهر الرواية كما في البدائع وكذا ان نواب لان
رد شهادته من تمام الحد واصل الحد لا يرتفع فكذا
ما هو من تمامه كما في اللؤلؤ الجية وفي الثاثر خاتمة عن
العنابية وتقبل بينة القاذف بعد الحد على صدق

مقالته ونقود شهادته قال وشاهد الزور اذا كان
عدلا على ما في المنظومة وفي الخانية القبول وعليه
الفتوى وهو رواية ابى جعفر ورواية عن ابى يوسف
كما في تلخيص الكبرى وقد قدمناه قال لا تقبل شهادة
الاصل لفرعه الا اذا شهد الحد لابن ابنه على ابنه قال
في المحيط الرضوي قال محمد رجل شهد لابن ابنه على ابنه
تقبل شهادته لانه حين شهد عليهما لم يصر جدا والوالدهما
وانما يصير جدا بعد حكم الحاكم بشهادته فيخيد يصير جدا
بموجب الشهادة والشئ لا ينفي موجب نفسه انتهى وفي
المشرع ناقلا عن المحيط امرأة ولدت ولدا فادعت انه
من زوجها هذا ومحمد الزوج ذلك فشهد ابوه وابنه على
اقرار الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهما لانها
يشهد ان عليه ولو شهد ابوالمرأة وحدها على اقرار الزوج
بذلك لم تقبل لانها يشهد ان لولدها ولولدها ولو ادعى ذلك ومحمد
المرأة فشهد عليها ابوها وجدها انهما ولدت منه وانها اقرب
بذلك ذكر روايتان في كتاب دعوى الاصل في رواية لم تجز
شهادتهما لانهما شهدا لولدهما وفي رواية تقبل انتهى وفي
خزنة الاكل ولو شهدا على الجاحد منهما ابوه او جد لم يجز
ولو شهد ابناه جاز قال شهادته الفرع على اصله جائز
قال في الثاثر خاتمة ابنين شهدا على ابهما بعد موته بالدين
تقبل وان ذكرا بلفظ الاقرار فقد عليهما خاصة قال
الا اذا شهد على ابيه لانه اطلق عدم الجواز في المستثنى وهو
مقيد قال في اللؤلؤ الجية رجل شهد عليه بنوه انه طلق
امهم ثلاثا وهو محمد فان كانت الام تدعى بالشهادة
باطلة وان كانت محمد فالشهادة جائزة لانها تدعى فبهم
يشهدون لامهم لانهم يصدقون الام فيما تدعى ويعيدون
البضع الى ملكها بعد ما خرج عن ملكها واما اذا كانت محمد

فيشهدون عليها لانهم يكذبون الام فيما تجد ويظنون
ما استحققت من الحقوق على زوجها بالنكاح من القسم
والنفقة ويحصل لها من منفعة عود بضعها الى ملكها
فذلك منفعة محجوبة ثبتونها مضرة فلا يمنع من قبول
الشهادة قال اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه
فبينة الاكراه اولى كما في العمادية ولو ثبتت اقرارا بشي
طائعا فاقام المدعي عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك
فبينة الاكراه اولى بالقبول لانها خلاف الظاهر انتهى
وفي القنية ادعى احدها ان البيع والصلح عن طوع هـ
وادعى الاخر عن كره فبينة مدعي الكره اولى وكذا اذا ادعى
الاقرار عن طوع والاخر عن كره فبينة الكره اولى وفي البراءة
ادعى عليه دينا وقال وهكذا اقر به ايضا فقال كنت مكرها
في الاقرار يسمع الدفع وان لم يذكر اسم المكره ونسبه وانما
قلنا وهكذا اقر به لانه لو جرى دعوى الاقرار عن قول
لي عليه كذا وقال اقر لي بكذا الا تصح الدعوى لان دعوى
المال بنا على الاقرار لا يصح لما علم ان دعوى الاقرار يصح
في طرف الدفع لاني طرف الاستحقاق انتهى وفي النافذة الثانية
وفي الامالي رواية بشر عن ابى يوسف رجل اقر انه فعل
كذا وهو مستكره واقام بينة على ذلك واقام الطالب
بينة انه فعل وهو مستكره ووقنا وقنا واحدا ولم يدعي
الاضلا واحدا فالبينة بينة المقر وان لم يكن لهما بينة هـ
فالقول قول الطالب قال اختلفا في صحة بيع او فساد هـ
فالقول مدعى الصحة ولو اقاما البينة فالبينة بينة مدعى
الفساد وهو اولى وكذا القول مدعى الحد الا ان تدل
دلالة على الهزل كما في خزنة الفناوى قال واذا اختلف
المتبايعان تحالفا الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا اختلف
كل بعثته على صدق دعواه فلا تحالف ولا تسخ ولا يلزم

البيع ولا يعتق العبد والتمن على المشتري كما في الواقعات
وقيد الاختلاف في خزنة الفناوى بما اذا كان في التمن
قال في الولو الجية اما لزوم البيع فلان البائع اقران المشتري
حت في يمينه وان العبد قد عتق فلا يمكن قبض البيع فيه
واما عدم عتق العبد فلان المشتري منكر شرط العتق
واما لزوم التمن مقدار ما اقر فلانه انكر الزيادة انتهى **فروع**
قال في تهذيب القلا نسي من القضا عبدا بين شريكين قال
احدهما ان دخلت اليوم المسجد فانت حر فقال الاخر ان لم
تدخل فانت حر فمضى اليوم لا يدري ادخل ام لا عتق العبد
اتفاقا وذكر الكرخي عتق نصف العبد وسعى العبد نصف
القيمة لهما انتهى وفي الصغرى من العتق رجل قال عبده حر
ان لم يكن دخل فلان هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق
ان كان دخل فلان هذه الدار اليوم فمضى اليوم لا يدري
ادخل او لم يدخل عتق عبده وطلقت امراته لان باليمين
الاولى صار مقرا بوجود شرط الطلاق وباليمين الثانية
صار مقرا بوجود شرط العتق انتهى وفي قاضي خان رجل
ادعى على رجل ما لا خلف المدعا عليه بطلاق امراته
ما للمدعى عليه شي وشهد شاهدان ان للمدعى عليه الف
درهم وقضى القاضي عليه بالف للمدعى والمدعى عليه يقول
ماله على شي حث الحالف في قول ابى يوسف ولا يجتث في
قول محمد ولو شهد شهود المدعى ان المدعى قرضه الف
وقضى عليه بالف لا يجتث في قولها انتهى وفي خزنة الاكل
لوحلف بالطلاق والعتاق انهم شهدوا على بزور ثم قضى
القاضي بشهادتهم عليه لم يقع طلاقه وعتاقه انتهى قال
القضا يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
واستثنا بعض الحصومات كما في الخلاصة قال في مختصر
الظهيرية اذا قلد الامام رجلا القضا يوما ومجلسا جاز

ويتوقف بالمكان والزمان ونص الخلاصة السلطان اذا
قلد لقضار جلا واستثنى خصومة او رجلا معيناً لا يشاء
ولا يصير قاضياً في تلك الخصومة اذا قال له لا تسمع حواشي
فلان حتى ارجع من السفر لا يجوز للقاضي ان يسمع ولو قضى
لا ينفذ قال وعلى هذا لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى
بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها هذا
الذي رايناه في غالب النسخ وفي نسخة ويجب عليه عدم سماعها
وفي بعض النسخ تحريف لا يقول عليه ورايت كراسه فتوى
مولانا العلامة المفسر ابن السعد اقدمي ان ولاية الممالك
المحمية قد نهوا قاطبة في شهر ربيع الاخر من سنة سبع
وخمسين وتسماية ان لا يسموا دعوى سكن صاحبها عنها
خمسة عشر عاماً بغير عذر شرعي الا ان يرد في حقها امر سلطان
انتهى قال وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره كما في جامع
الفصولين الذي نقله في المشرع عن الخلاصة بنص وفي
المنقح يقيد المديون اذا خيف الفرار فهذا كما ترى مطلق
لم يقيد بما اذا راه القاضي قال في الاجناس ولو كان
المحبوس مخال في الخروج والهروب او يطلب ليخرجوه قال
محمد فان المحبوس يودب بالسوط حتى ينهي عن ذلك وفي
خزانة الاكمل اذا خيف فراره من الحبس يحول الى حبس
اللصوص استيثاقاً والدعا ريجسون ابدأ حتى تعرف
توبتهم وزاد في المحيط واهل الفساد والداعر الذي
يقصد اطلاق اموال الناس وانفسهم او كليهما ويجوز تقييد
الداعر والسفيه كذا في خزانة الروايات وفي الوالوجية
فان حبست المرأة زوجها بالمهر او بدين اخر فان قال الزوج
للقاضي احبسها معي فان لي موضعاً خالياً في السجن فاني اريد
ان تكون معي لم تجب له لكنها تصير في منزل ويجب لها في
منزل الزوج لان الحبس بسبب الدين لا يستحق بالنكاح انتهى

وزاد في النافار حانية وقيل ينبغي للقاضي ان يجيبها وفي
الذخيرة وبعض قضاة زماننا اختار احبس لفساد الزمان
سد الباب المعصية عليها فانها اذا لم تجلس وقد حبس
زوجها تذهب حيث تريد وقيل القاضي يقول لها اذا
اردت حبس الزوج لو حبست زوجك لحبستك معه ولا
احبس الزوج وعلى التقديرين جميعاً الا من عن ذهابها
الى ما تريد قال في سوال الشاهد عن الايمان اذا اتهمته
هذا قيد لا بد منه لما قاله في بيتية الدهر فاما اذا كان
سواله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل
شهادته ولو قال انا مسلم ولست بكافر فانه تقبل شهادته
قال وفيما اذا تصرف الناظر فيما لا يجوز كبيع الوقف او رهنه
فالرأي الى القاضي ان شاعزله وان شام اليه تفتحه
اقول هذه خيانة ظاهرة لم يقولوا فيها بعزله واقامه غيره
مقامه بل جعلوا الرأي للحاكم في عزله او يضم اليه اخر اما
ابقاؤه من غير ان يضم اليه اخر فلا كما هو مقتضى قولهم ما يعزله
او يضم اليه اخر وفي اوقاف الناصح الواقف او المستوفى اذا اجر
هما لا ينبغي فيه او ممن يخاف منه على الوقف فسخ القاضي
العقد واخرج القاير بامر الوقف عن الولاية ان لم يكن
ماموناً فان كان سهواً منه فسخ العقد وقرره على الولاية
قال بخلاف العاقر فانه يضم اليه كما في القنية ظاهر هذا
انه لا يسوغ عزله واقامة غيره مقامه ونقل في الوالوجية
جواز ذلك له حيث قال الوصي اذا عجز عن القيام بامر
الميت للقاضي عزله كيلا يضيع مال الميت وفي محل اخر فان
عرف عجزه او كثرة اشتغال اخرجه لان بقاءه مضرة قال
من سعى في تقض ما تم فسيه مردود عليه اي ما تم به لا
يعتبر سعيه في تقضه ومن اهمها ما في قاضي خان رجل
باع الف من القطن ثم ادعى الباع انه باع القطن

ولم يكن في ملكه يوم البيع قطن او قال انفق القطن الذي
كان في ملكي يوم البيع وعند البائع يوم الخصومة الف من
من القطن يقول اصبته بعد البيع ذكر في المتن انه يقبل
قول البائع مع يمينه انه لم يبع منه هذا القطن انتهى وفي
تلخيص الكبرى زوج ابنة امرأة وسمى لها منزلا وباعها
ببعض صحا ثم مات فادعت ورثته انه باع المنزل المسمى
من غيرها قبل تسميته لها لم يصدقوا والمنزل لها على المشترى
بينه على شراء قبل تاريخ المرأة ولا يجوز في ذلك شهادة
الورثة ومنها ما قاله في البرازية برهن اخر انه ملك ما
في يدك بالشر من فلان بتاريخ كذا وبرهن ذواليد على
الشر من فلان وذلك بتاريخ سابق عليه فبرهن المدعى
ان العين في ذلك الوقت كان رهنا عند فلان بن فلان
ولم يصح البيع لا يقبل ومنها كما في الوالوجية رجل له
عبيد فاوصى بعقدهم وسماهم ثم ان احد العبيد ادعى انه
ابن الميت ثم اقر بعد ذلك انه عبد له ثم ادعى بعد ذلك واقام
البينة على اقرار الميت انه ابنه واقام الورثة انه عبد للميت
فان كان ذلك بعد ما اعتقه الورثة كما امر الميت صح اقراره
انه عبد للميت فبعد ذلك لا تقبل البينة على دعواه انتهى
ومنها لو باع ثم ادعى انه لغيره باعه بغير امر صاحبه فانه
لا تسمع كما في قاضي خان وزاد في الخلاصة واقام البينة
على اقرار المشترى انه باعه بغير امره لا يقبل ولو اراد ان
يخلفه على ذلك ليس له ذلك انتهى وفي خزانة الاكمل عن
ابن يوسف رجل عنده عبد مملوك فقال لرجل بعته
قبل ان املكه لا اصدقه والزمه البيع بخلاف الطلاق
والعتاق انتهى وفي الحاوي القدسي من البيع ومن باع
عبد غيره بغير امره فجا المشترى يردده وقال انك بعته
بغير امر ملكه واقام البينة على اقراره او اقرار رب العبد

انه لم يامر به لم تقبل هذه البينة وان اقر البائع بذلك عند
القاضي بطل بطلب المشترى ذلك ومن قال يعني هذا العبد
لفلان فباعه ثم انكر ان يكون فلان امره فان فلانا ياخذ
وان قال فلان لم امره لم يكن الا ان يسلمه للمشترى فيكون
بيعا بالتعاطي والعهدة عليه قال الا في موضعين اشترى عبدا
فقبضه ثم ادعى البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن فانه
تقبل بينته وفي الخلاصة اقران باعه باع هذا من فلان
قبل ان يشتره فان كذبه جعل كان لم يقر وان صدقه
اخذ العبد منه وزاد في الوالوجية ثالثة وعلما حيث قال
رجل اشترى جارية بالف درهم وتفا بصنا فادعاها رجل
على المشترى فاقر المشترى له بها امر بالتسليم اليه لان اقراره
في ملكه حجة عليه لانه غير متم في حق نفسه ولا يرجع على
البائع بالتم لانه ليس بحجة في حق غيره لانه متم في حق غيره
فان اراد اقامة البينة بها انها ملك المشترى لا تقبل البينة
لانه سعى لنقض ما تم به وذلك لا يجوز لانه مناقض لان
اقدامه على العقد اقرار منه بصحة العقد والمناقض لا
قول له فان قال انا اقيم البينة على اقرار البائع انها للمشتري
قبلت البينة لانه وان يسعى في نقض ما تم به وكان مناقضا
لكن يثبت بالبينة ان خصمه صدقه في هذا السعي والنقض
والمناقض اذا صدقه خصمه اعتبر قوله قال اذا باع قراي
انه كان عتقه اي سوا كان المتاع امة او عبدا لما في الخلاصة
ولو اقام البينة على اعتاق البائع قبل البيع او على انه حر الاصل
قبلت استحسانا وان كان الدعوى شرطا في العبد عند ابي
حنيفة لان العتق لا يحتمل النقص قال وظاهره ان البائع
اذا ادعى التدبير والاستيلاء تسمع قال في المنتقطان ادعى
البائع انها ام ولد جازت الدعوى وينقض ذلك كله لانه
لانه مما يلحقه الفسخ وفي القنية باع جارية فولدت لافل من

سنة اشهر من وقت الشرافاد عاه البايغ وقال علمت وقت
البيع انها جلت منى لكن بعثها الضرونة ومخافة تصح دعوتيه
اعتبارا بالولد انتهى اقول ولم ار من قال بنعير به بذلك وكا
واقعة الفتوى في بيع الوقف قال وظاهر ما في العاديان
المعتمد القبول مطلقا قال السرخسي في شرح الزبادي
باع ارضا ثم اقام البيعة انهما وقف اختلفوا في قبولها والمخاد
لو اقامها على انها وقف محكوم بلزومه يقبل لانه بمنزلة الفوق
وفي شرح الخلاطى لو باع دارا ثم اقام البايغ بعد ذلك بيعة
انه وقفها قبل البيع او انهما وقفت عليه حيث تقبل على الخا
وتجعل الدعوى كالدعم للمناقضة وتقبل الشهادة بلا دعوى
بطريق الحسبة لعدم التهمة فيها حتى لو كان الشهود بينه لم
تقبل للتهمة قال الخامسة باع الاب ولده ثم ادعى انه وقع
بعين فاحش الذي في خزانه الفناوى عدم السماع من غير ذكر
خلاف في ذلك وفي عمدة الفناوى الاب اذا باع عقار ابنه
الصغير بعين فاحش لا يجوز وله ان يخاصم الا اذا اقر وقال
بمن المثل وكتب في ذلك الصك انتهى وفي التمرات شي جعل هذا
جواب النسفي لما سئل عنه ثم قال وعرض على جواب البخاريين
على الاطلاق لان للاب دعوى ذلك وقال وجوابهم محمول
على انه اطلق البيع ولم يفسر ذلك الاقرار ووفق الدعوى
انى بعته ولم اعلم بالعين او علمت ولم اعلم ان البيع لا يجوز
وقبل للاب ذلك وان نصب القاضى غيره يدعى ذلك فهو
اولى وفي البرازية ادعى ان الوصى باع التركة بالعين وزعم
الوصى ان البيع كان بالعدل فالقول قول الوصى لتمسكه بالعدل
ولو برهن على انه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي يولد
انه كان بالعين قبل بيعة المشتري اولى لانها تثبت الزيادة
والاكثر على ان مثبت القلة اولى قال لا يشترط في صح الدعوى
بيان السبب الا في دعوى العين كما في البرازية ومن ذلك

ادعى

ادعى عددا من الابرا والمسيلة لا بد من بيان السبب لانه
ان عيناي لزم احضارها وان كان دينا ان بسبب السلم
او يجعله فمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع
الجهالة ولا يجب المثل فهما بالاستهلاك لانهما قيمتان
ولا يجب بالقرض لعدم جواز قرضها وانه ادعى لمجانس الخب
او في محل اخر لا بد من بيانه السبب لعدم جواز سلمه عنده
وكذا لا تصح دعوى اللحم بسبب الاستهلاك عند بعض
المشايع للاختلاف لا كونه موجبا للقيمة او المثل وذكر
قبل ذلك عن الوتار ادعى قفيز حنطة دينا لا يصح بل ببيان
لانه لو سلمها يطالب في الموضوع الذي عين عنده وان قرضا
او عن مبيع تعين مكان القرض وان غصبا واستهلاكا تعين
مكان الغصب والاستهلاك كما في البرازية وفي مختصر الطبرية
ادعى الحنطة او الشعير بالامساء وبين اوصافها فقد قيل
لا تصح هذه الدعوى وقيل صحيحة والمخار للفتوى انه يسيل
المدعى عن دعواه فان ادعاه بسبب البيع والسلم يفتى بالحق
والله اعلم قال لا تثبت اليد في العقار الا بالبيعة الخ قال في
العادية ناقلا عن المحيط انما يشترط بشهادة الشهود انما
في يد المدعى عليه لتوجه الحكم واستماع البيعة اما لو انكر
من الابتداء ان يكون في يده يخلص وذكر ظهير الدين المرعشي
في شروطه وفي دعوى العقار لا بد من معرفة القاضى كونه
في يد المدعى عليه فيذكر انه في يده اليوم بغير حق وفرقوا
بين هذا وبين غيره من الدعاوى والشهادان ان المدعى
عليه في غير العقار ينتصب خصما بذاته من غير امر اخر
وفي العقار لا ينتصب خصما باعتبار يده فمالم يثبت عند
القاضى يده لا يجعله خصما قال ولو شهدا بملكية الدار للمدعى
ولم يشهدا انهما في يد المدعى عليه تقبل عند محمد وفي ظاهر
الرواية لا تقبل ما لم يشهدا انها في يد المدعى عليه والخلاصة

١٤٠

واليد على الاجحة والغيضة انما ثبت بقطع الشجر وبسبها
من غير منازع انتهى وفي قاضي خان وفيما سوى العقار لا
يشيرط ان يشهد وان في يد المدعي عليه الا ان القاضي
في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار والله اعلم قال
او الشرا منه كما في البرازية والفرق ان الفعل كما يصح على
اليدي يصح على غيره ايضا فانه يدعي عليه التملك والتكليف
كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من غيره ايضا اما دعوى الملك
المطلق فدعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالها
لا يتصور الا من صاحب اليد باقراره لا تثبت اليد الاخل
المواصلة قال الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا
لانه لا مدعى لها كما في المستصفي قال في العارية ناقلا عن
الجامع ينبغي ان يكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ وقصر
عليه في التجريد وقوله والا لا اي لم تقبل الا ان ياتي بتوفيق
صحيح كما في التجريد وفي الخلاصة من الشهادة ولو وقعت
المخالفة بين الدعوى والشهادة ثم اعادوا الشهادة ووقفت
هل تقبل ياتي في فصل دعوى الاجارة ونصه في دعوى
الاجارة المفسوخة وينبغي ان يذكر اول المدعى واخرها وسلم
المستاجر فلوم يذكر واحدا منهما لا تصح الدعوى فلوم
يذكر المدعى في الدعوى ثم اعاد الدعوى بعده وذكر تسليم
المستاجر اول المدعى واخرها صح وكذا في دعوى ثمن المبيع
اذ لم يذكر تسليم المبيع ثم اعاد الدعوى بان يعلم من علم في
مجلس القضاء صح الدعوى وكذا لو ذكر المدعى اول المدعى
واخرها وذكر التسليم وشرايط اخر ولم يذكر الشاهد ثم يذكر
تقبل قال الا في مسائل ادعى دينا بسبب فشهدا بالمطوط
الصحيح قال ادعى ملكا مطلقا بلا تاريخ فشهدا به بتاريخ صحيح
المخار اقول هذا نظير ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهدا له
الشهود بالملك بسبب حيث يقبل لان الشهود شهدوا له

باقل مما ادعى كما في الولو الجية وفي التحرير شرح الجامع الكبير
لو ادعى المطلق وشهدا بالشرائح تقبل لانهم شهدوا
باقل مما ادعاه المدعى كما لو ادعى الفاء وشهدا الخمسمية
وقد اتفقا على ما هو المقصود وهو وجوب الخمسمية
والملك في الدار فتقبل وقال بعضهم سال المدعى عن السبب
فان بين ما شهد به الشهود تقبل والا فلا وهو المخار انتهى
واشار اليه المؤلف بقوله وقال المدعى هو الذي بذلك
السبب قال وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسئلة
اقول وزاد في خزانه الاكمل مسيلتين من العتق نذكرهما
عند قول الماتن لا بد من التطابق لفظا ومعنى قال
ادعا الايضا فشهدا بالابرا والتحليل جازت لان ما شهدا
به داخل تحت دعوى المدعى من وجه لان المدعى ادعى
براه مقيدة بالايضا وما شهدا ببراه مطلقة محتملة البراه
بالايضا والابرا بغير بدل فوجب تحسين الظن بالشهود
ويجعل كأنها شهدا بالبراه ببدل على موافقة الدعوى
وهذا لانهم انما شهدوا برعاية الجانب المدعى ايضا لا
الى حقه فمهما امكن حمله على الموافقة يحمل عليه كما في تلخيص
المخلاط وفي خزانه الاكمل اما لو شهدوا بالصدقة والهبة
او التحليل او الاحلال لم تقبل انتهى وتزاد ثامنة وهي لو
ادعى الابرا والتحليل فشهدا على الاقرار بالاستيفاسال
القاضي المدعى الابرا كان بالاستيفاسام بغيره فان كان
الاستيفاس قبل ذلك وحكم به وان بغيره لم يقبل وان سكت
عن الجواب لم تقبل كذا في خزانه الاكمل وفي الولو الجية
الشاهدين متى شهدا باكثر مما ادعى المدعى لا تقبل من
غير توفيق من المدعى بين الدعوى والشهادة ومن شهد
بالاقل تقبل من غير توفيق انتهى قال ادعى الهبة فشهدا
بالصدقة كذا في تلخيص اقول وعبارته فشهدا باخواتها

بان شهدا بالبراة والنحلة والعطية او التحليل والاحلال
او شهدا احدهما بالبراءة والاخر بالباقي تقبل قال القاضي اذا
قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه اى في حق الكل قال في التخرير
شرح الجامع الكبير القاضي اذا قضى في مجتهد فيه حيث نفذ
على الكل لان له ولاية على الكل فينفذ في حق الكل ويصير
الكل مقضيين عليهم انتهى وفي الناقار خانية المسئلة كما
تصير مجتهدة بوقوع الاختلاف فيها تصير مجتهدة بوقوع
في مثلها انتهى وبين في التنف طريق تنفيذه حيث قال
يعمل على سجل الحاكم الذي كان قبله اذا صح عنده بشهود
عدول انه حكم به ولا يجوز ان يفسخه ويحكم بغيره اذا
كان رايه خلاف رايه انتهى وفي الذخيرة من الفصل الساد
في المدبر من الفناق العلماء اذا اختلفوا في حادثة انما على
الاحلاف والوفاق يتوقف فيه القضا على قضا قاض اخر
امضاه وبطلان انتهى اقول والعلة في ذلك كما في العمانية
انه يصير كان القاضي الثاني قضى في المختلف فيه وليس
للتالث نقضه وان ابطله الثاني بطل وليس لاحد ان يجزئه
قال الا في مسائل نص صحابنا فيها على عدم النفاذ يعني اذا
رفع اليه كان عليه ان ينقضه وظاهر كلامه يفيد الوجوب
خصوصا اذا كان مجمعا على بطلانه او مخالفا للكاتب كما
الى اخر ما قالوه في المتون **تمت** قال في خزانة الاكمل ان كان
الذي قضى به القاضي يقول فيه بعض الفقهاء انه مجتهد
ينبغي ان ينفذ القضا به وقال بعضهم غير مجتهد ينبغي ان
لا ينفذ فيه القضا لان القضا الثاني ان رده صحها هنا
وان امضاه قاض يراه صوابا لا يرد بعه وفيها فان قضا
القاضي في شئ مجتهد ثم رفع قضاؤه الى قاض اخر يراه
ايضا صحيحا من الاصل امضا القضا بصحة وابطل قضا
القاضي الثاني بالرد لانه قضا للاول في موضع الاجتهاد

باطل بلا خلاف وكل شئ اختلف فيه فقضى القاضي بذلك
جاز قضاؤه وليس لقاض اخر ان يبطله وهذه رواية محمد
وبه تاخذ قال وبيع متروك التسمية عمدا قال في خزانة الاكمل
القضا بشاهد ويمين وبيع امهات الاولاد وبيع متروك
التسمية عمدا لا ينفذ قضاؤه على الاصح وعند بعضهم من
المجتهدات ولكن عامة المشايخ على انها ليست من المجتهدات
انتهى فمقتضى قول العامة انها ليست من القضا في شئ ان لا
ينفذ قال او يبيع درهم بدرهمين يد اييد اخذ بقول ابن عباس
رضي الله عنه لا ينفذ وان كان مختلفا بين الصحابة لانه
لم يوافق احد من الصحابة فكان مهجورا كما في الخلاصة
وفي الهداية وفيما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر مخالف البعض
وذلك خلاف وليس باختلاف جمهور الناس اى جمهور
واكثرهم قال الشاهد اذا ردت شهادته لعلة فشهد
في تلك الحادثة لم تقبل بان قال له القاضي لا اقبل شهادتك
او قال للمدعي لا اقبل شهادتك كما هو الظاهر اما سماعها
وعدم العمل بها مائة فلا يكون رد الها بدليل ما في مختصر
الظهيرية شهدة لامرأته وهو عدل ولم يرد الحكم شهادته
حتى طلقتها وانقضت عدتها وروى ابن سماعه ان القاض
ينفذ شهادته ومثله في خزانة الاكمل وقال فيها ايضا اما لو
شهد وهو فاسق فلم يرد الحكم شهادته حتى تاب لا ينفذ وفي
شرح المجمع عن المحيط ولو شهد احد الزوجين في حادثة
فردت فارتفعت الزوجية واعاد تلك الشهادة لا تقبل
لان القاضي لما ردها صار مكذبا ابدان في تلك الشهادة
شرعا والمكذب شرعا لا تقبل شهادته وفي الوالوجية
القاضي متى رد الشهادة لتهمة الفسق لا تقبل بعد ذلك
ابدا لاحتمال بقا الفسق قال الا في اربعة اقول هذا الاستثناء
غير ظاهر لان الردود ليس بشهادة بدليل لو ان قاضيا

قضى بجوازه لا يجوز ووجه الفرق ان المردود اذا كان
فاسقا واحدا الزوجين فهذه شهادة حكم القاضي بطلانها
فليس له ان يصححها بعد ذلك بخلاف ما اذا كان الشاهد
عبدا او صبيا او كافرا فان المردود لم يكن شهادة لانهم
ليسوا من اهل الشهادة والمرد كان لمعنى فاذا زال قبله
شهادتهم كما في التحريم وفي منية المقتى شهيد العبد لمولاه فرد
ثم شهدهما بعد العتق تقبل ولو شهده المولى لعبده بالنكاح
فردت ثم شهده بعد العتق لم يجز لان المردود كان شهادة
وكذا الصبي او المكاتب اذا شهد فردت ثم شهدهما بعد
البلوغ او بعد العتق جازت لان المردود لم تكن شهادة
تحمل المملوك شهادة لمولاه ثم شهدهما بعد العتق قبلت
انتهى وسياتي الكلام على ذلك في كلام المؤلف قال
وسواء شهد عند من رده او غيره وسواء شهد بها للاول
او الاخر كما في الاقرار من الاجناس وفيه من الدعوى وفي
نوادير بن رستم عن محمد لو ادعى دارا واقام البيعة فابطل
القاضي بينته ثم جا بعد عشرين سنة فشهد بها الاخر
فشهادته باطله وفي المحيط لورد قاض من القضاة شهادته
لتهمة لا يقبلها قاض اخر لان القضاة بالرد نفذ على كافة
المسلمين وفيه القاضي متى رد شهادة في قضية فانها لا
تقبل في تلك القضية اما في قضية اخرى تقبل انتهى وفيه
من الشفعة من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته في تلك
الحادثة وان لم يبق كالوصي والوكيل اذا شهد بعد العزل
والبلوغ قال للخصم ان يطعن في الشاهد بثلاثة ظاهري
الاطلاق ولو بعد يرد قضاؤه ويؤخذ المال من المقتضى له
وكذا اذا اظهرهما عبدا او كافرا او اجميان يرد قضاؤه
وهنا كله قياس قول ابي حنيفة ومحمد قال في خزانة الفقهاء
وفي الاجناس لو حكم الحاكم بشهادة الفاسق ولم يعلم به ثم علم

انه كان فاسقا لا ينقض حكمه وفي حاوي القنية ولو قال
المدعى بعد الحكم بالبيعة شهودى في ذلك ذور ينقض
الحكم عند بعض المشايخ وهو الاصح ولو قال المدعى بعد
الحكم له مجلفه حلفي في ذلك ذور ينقض وفاقا تكميل
لو عد لهم الخصم قبل ان يشهد وافله الطعن ولو عد لهم
بعد الشهادة لم يقبل طعنه كما في خزانة الاكل وفي تلخيص
الكبرى روى ابن سعادة في نوادره لو قال المدعى بعد تمام
نصاب جرح انا اتى بمن يعد لهم لا يقبل القاضي ذلك منهم
قال فخر الدين وبه يفتى وفي الفناوى الغنابية فان عارض
المعدلين بالجرح قبل القضاة سمع وزوران بينه الخصم
العلانية على الجرح بعد التعديل وفي السر لا تقبل كذا في
الناظر حانية **تذنيب** القاضي اذا سئل عن الشهود فلم يجز
فسال الشهود عليه من القاضي ان يرد شهادته ويبطلها مطلقا
حتى لا يشهد واعند قاض اخر يجيبه القاضي الى ذلك كذا
في الملقظ من الشهادة وفي المحيط ولو شهدا عند قاض اخر
بذلك ثم سأل المدعى عليه القاضي ان يكتب برد شهادته
الى هذا القاضي فانه لا يجيبه الى ذلك وفي الكيسانيا اذا
رد شهادته شاهد فقال المدعى انا اتى بعدلين يعدلان
شهودى في هذه المسئلة لم يقبل ذلك والله اعلم قال
القضاة الضمى لا يشترط له الدعوى ولا الخصومة اى
صرحوا قال العلامة ابن الفرس في الفواكه هو ما لا بد منه
في القضاة القصدى قال فاذا شهد على خصم بحق وذكر اسمه
واسم ابيه ووجه وقضى بذلك الحق كان قضا بنفسه ضمنا
وان لم يكن في حادثة النسب اقول هذا عجيب من المؤلف حيث
جرم بثبوت النسب في المسئلة وجعل مسئلة الفصول غيرها
قال في العارضية ذكر في باب دعوى النسب من فتاوى رشيد
الدين ادعى على علي بن علي احمد بن محمد بن احمد كذا الله

وهو هذا فشهد الشهود ان هذا احمد بن محمد بن احمد وان
له كذا ثبت المال ولا يثبت النسب لان المدعى والشهود
ليسوا بمجتمعي في اثبات النسب فلا يثبت النسب لكن يثبت
المال لوجود الاشارة اليه ثم قال وعلى قياس مسئلة اخرى
وهي ان من ادعى ان لي على فلان ديناً وانه مات وانت
وارثه فانت ابنه واسم ابيك كذا واسم جدك كذا واوام
البينة فانهما تقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هاهنا
كذلك انتهى اقول الفرق واضح والقياس مع الفارق لا يسوغ
قال وعلى هذا لو شهد بان فلانة زوجة فلان وكان زوجها
فلاناً في كذا الحرف هذا التفرغ معارض للمقول فلا يعول عليه
قال ولو مات الخليفة لا ينزل ولا نه ولا قضاة اي فهم
على ولا يتم لانهم اقيموا المصالح المسلمين فهد على حاكم عالم
يعزلوا كذا في العيون وفي التجنيس والى مصر مات ولم يبلغ
الخليفة موته حتى مضت له جمع فان صلى بهم خليفة الميت
او صاحبه شرطه او متولى القضاة لان فوض اليهم امر
العامه انتهى اقول دل هذا على ان اقامة الجمعية من الامور
العامه الداخلة تحت ولاية القضاة والله اعلم قال اعلم ان
تخليف المدعى والشاهد من منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ
اقول لا ينافيه ما قدمه عن الصيرفية من الجواز لانه مقيد بما اذا
راه القاضي جازياً بان كان ذارياً اما اذا لم يكن له ذارياً فلا
الا ان ظاهر ما في التمديب يودن بجواز ذلك بما ذكره
من الغلبة وهو ظاهر وقد قال علما ونا المناخرون بمثل
ذلك في غضب مال الصبيان والله اعلم ومن ذلك ما في
مختصر الظهيرية عن الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني انه
قال ما يفعله القضاة من التفويض الى شافعي المذهب في
فسخ اليمين وبيع المديرو وغير ذلك انما يجوز اذا كان الموقض
يرى ذلك بان قال لاح في اجتهادي ذلك اما اذا كان

لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقال غيره هذا احتياط
وصح التفويض وان كان لا يرى ذلك انتهى وفي خرافة
الاكمل ولو انكر الشاهد شهادته عنده ليس للطالب ان
يخلفه فان كل شاهد يحتاج الى تخليفه لا تقبل شهادته
وزاد في الولو الجية ولا يحل للقاضي ان يقضى بذلك في
جامع الفصولين المدعى عليه لو قال كذب الشاهد واد
تخليف المدعى ما يعلم انه كاذب لا يخلفه انكار الشهادة
بعد الحكم لا ضمان فيه لان انكار الشاهد ليس يرجوع بل
الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وفي المدعى
يقول للشاهد عندك شهادة لي وهو ينكر لا يخلف انه ليس
بشاهد اذ الشرع اوجب اليمين على المنكر في دعوى المال
ولم يوجب هنا قال لا يصح رجوع القاضي عن قضائه
فوق قال رجعت عن قضاي او وقعت في تلبيس الشهود
او بد الى غير ذلك كما في الصيرفيه ثم عقب ذلك بقوله
كما قال وابطلت حكمي لم يصح والقضا ماض كما في الخانية
قال في الصيرفيه بعد قوله ابطلت حكمي لا يقدر على ذلك
ولا يعتبر هذا الكلام والقضا ماض قال وقيد في
الخلاصة بما اذا كان مع شرايط الصحة وفي الكفر بما اذا
كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وفي الصيرفية
بعد دعوى صحيحة وشهادة عدول ولا يخفى ان مقتضى ذلك
انه لو حكم بشهادة الفاسق ولم يعلم ثم علم انه فاسق ينقض
حكمه لكن نص في الاجناس انه لا ينقض حكمه والظاهر ان
التقيد اتفاقاً والله اعلم قال لم يجز بيع القاضي حاله من يتيم
وكذا عكسه قال في قاضي خان لان بيع القاضي قضا وانه
لا يصلح قاضياً في حق نفسه وكذا الزوج اليتيم من نفسه
لا يجوز وفي شرح الخلاطي ولو زوج القاضي الصغيرة من
نفسه وابنه كان باطلا لانه قضا كذا ذكره محمد في السير

قال واما ما شره من وصيه او باعه من يتيم فانه يجوز
ولو وصيا من جهة القاضي قال الخلاطي لان وصي القاضي
منوب الميت لا القاضي بخلاف الامين لانه كالقاضي قال
لان فعل القاضي حكم كما في الظهيرية قال في الاجناس من
الاجارة وفي وقف هلال ان اجر القاضي الوقف او امينه
ثم مات او عزل لا تبطل الاجارة وهو بمنزلة المحكم من القضاة
وفي نفع الوسائل وفي الاصل حضر الوارث وطلبوا القسمة
وفيه صغيرا وغايب والتركة عقار قال الامام لا يقسم
باقرارهم حتى يقيموا البينة على الموت والوارث لان فيه
قضا على الغايب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضا
منه وقال لا يقسم انتهى وبران دفع ما قاله العلامة ابن القوي
من ان الصواب ان فعله لا يكون حكما انتهى بضرب الوصي
ليس بقضا ولكنه من اعمال القضاة كما في احكام الصغار
وفي التاثير خاتمة ما يدل على ذلك ايضا حيث قال وفي
المنقولي ان قاضيا باع مال يتيم من نفسه او وادع امين
بامرته وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي
واستقضى غيره فشهد قوم انهم سمعوا القاضي الاول
يقول استودعت فلانا مال فلان اليتيم او يقول بعث
فلانا مال اليتيم بكذا فخذ فلان ذلك قال يقبل القضاة
الثاني هذه الشهادة وياخذ المستودع والمشتري للمال
وان لم يكن الاول اشهدهم انه قضى بذلك قال الا في مسئلة
ما اذا اعطى فقيرا من وقف الفقير فانه ليس بحكم حتى كان له
ان يعطى غيره كما في جامع الفصولين اطلقه وهو مقيد بغير
ما اذا جعله القاضي راتبة له او كان من فقرا القرابة
وحكم له به وهذا نصهم رايه بخط مولانا الشيخ محمد
بدر الدين الشهاوي الحنفى قال في منحة المحيط الرضوي
للعلامة العيني ما نصه قال ارضى هذه صدقة موقوفة

على الفقير يدخل فقرا قرابته واولاده ايضا وصرف
الغلة اليهم اولى من صرفها الى الاجانب ثم الصرف الى
ولد الواقف او صل لانه اقرب الى الواقف هكذا ذكر
هلال بن يحيى مطلقا وقال بعض مشايخنا ان نازع الاقربا
غيرهم في ذلك لا يعطون شيئا وان لم ينازعو اعطى
لهم بعض الغلة ويعطى البعض للاجانب او يعطى لهم
في بعض الاوقات وان اعطى القاضي بعض القرابة ولم
يقضى لهم بذلك ولم يجعله راتبة في الوقف كان لقاض
اخر ان ينقض ذلك لان فعله كفعل الواقف انتهى وقد
قدم المؤلف في القاعدة الخامسة ان تقرير القاضي في
المراتب غير لازم الا اذا حكم بعدم تقرير غيره فيلزم
حينئذ وهي في الاوقاف للمخاضف قال وفيما اذا اذن
الولي للقاضي في تزويج الصغيرة فزوجها القاضي كان
وكيلا فلا يكون حكما حتى لو رجع عند مخالفته له فخصه
اقول وجه ذلك ظاهر وقد رايته في الولوية التصريح
بذلك حيث قال وما يفعل رسول القاضي والقاضي
بحكم الوكالة عن الغير كان هو وغيره سوا انتهى في المادد
من الاجناس فاقتل عن المجرى بنص في المجرى عن ابى حنيفة
اذا زوج القاضي الصغيرة والاب حي جاز ولا خيار لها
اذا بلغت انتهى قال اذا قال المقر لسامع اقراره لا تشهد
على وسعته ان يشهد عليه الخ قال في شرح الادب في
الرجلين يدخلان بين قوم فيقولون لا تشهد واعلنا بما
سمعتم من اقرارنا لاحد الفريقين ومع هذا لو دخل وسمع
من احد الفريقين ما يكون اقرارا للفريق الاخر وطلب المقر
له الشهادة وقال اشهد بما سمعت من هذا من العلماء من قال
لا يحل له ان يشهد لان الشهادة امانة وقد منعت من تحمل
الامانة وذكر صاحب اللباب انه يحل وبه اخذ صاحبنا لانه

حصل له العلم فلو امتنع عن الشهادة صار كاتما ولا يجوز
ان يكتم الشهادة يقول من يجب عليه الحق ولو كتم كان اثما
انتهى وفي خزانة الاكل وهو قول زفر واني يوسف وفيها
قول اخر لا ينبغي لهما ان يشهدا لانه امانة وبه اخذ الحسن
قال الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه بما اقر في نية لا يشهد
ان يشهد لان الشاهد لا يعرف ان المدعى بحق او مبطل
والمدعى عرف حقيقة الحال واذا امتنع الشاهد عن الشهادة
يحمل ذلك على انه مبطل فلا يسع الشاهد ان يشهد له
وكان القاضي ابو علي النسفي يقول المشايخ مترددون
فيما اذا قال المدعى للشاهد لا تشهد بما بيننا ثم جاء الى
الشاهد وقال انما نهيتهك لعذر فاحضر مجلس القاضي
واشهد بذلك قال بعضهم لا يسعه ان يشهد انتهى
قلت ونظيره ما قاله الخلال في شرح التلخيص ولو
نهى الاصل الفرع عن الاداء بعد الاشهاد يصح عند عاجة
المشايخ لانه كالوكيل فيملك عزله وهو الاصح وذكر
شمس الائمة السرخسي في المبسوط انه لا يصح منه ولا
رواية عن اصحابنا المتقدمين رحمهم الله تعالى وفي جوامع
القنية اخبر رجلان ان هذه الارض صدقة موقوفة على
كذا يجوز للسامع ان يشهد على ذلك وان مجد المخبر ان قال
يخلف القاضي عزيم الميت بان الدين لك واجب على الميت
وما ابراه منه ولو كان ثابتا باقرار المريض في مرض موته
على ما ذكره الحضاف فيده بالقاضي لان الوصي ان يدع
ذلك للمقر له اذا اقر به الميت عنده كما نصوا عليه قال
في الوالوجية من الدعوي ولو ان المريض اقر بدين عند
القاضي فلا يخلو ان كان الوصي عالما بذلك يشهد شأ
على ذلك حتى اذا مات المريض وجا الغريم ويدعيه
يقبضه الوصي فلا يضمن لانه قضى دين الميت بامر وان

كان الوصي جاهلا بذلك قالوا فيه اقاويل لكن ينبغي
للموصي ان يجعل قدر الدين في صرة ويودع الغريم ثم
الغريم ياخذ قصاصا بماله على الميت ولا يضمن بذلك
لان له ولاية ان يودع ولا يخاصم بنفسه بل يفوض
المصومة الى الورثة ان شاؤوا واخذوا وان شاؤوا تركوا
وفي الملتقط وصي علم بدين الميت باقراره او بالمعينة
يودي وان كان بالشهادة لا يودي قبل التقضا فان خاف
ان يضمن وعلم بالدين بالاقرار لا يودي كذا عن خلف
وشداد انتهى فقد علم بهذا ان تخليف صاحب الدين مخصوص
بالقاضي وعلل في شرح الادب للتخليف بقوله الا ترى
ان القاضي اذا قضى دين الميت فانه يخلف بالله ما استوفى
الدين ولا ابراهيم لان الميت محجز عن النظر لنفسه فينظر
له القاضي وقال في محل اخر وان قالوا الورثة لا يزيد
يمين الطالب فلا نستخلفه لم يثبت القاضي الى ذلك
ولا يدفع اليه شيئا حتى يستخلفه علل في الكتاب لم بان
اليمين هنا ليست للورثة وانما هي لتركة الميت اي حق الميت
لانه قد يكون له غريم انتهى وفي الثا ناريخانية وكان القاض
الامام ابو علي النسفي يقول عرفنا ان الدين اذا تقادم
وجوبه حتى يتوهم سقوطه بمدة الاسباب فغريم
الميت يستخلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه
من الوجوه وكذا نظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في
مرضه الذي هو قريب الى الموت انه لا يستخلف الغريم
بل يعطى حقه بغير يمين لانه ذكر في المبسوط في مواضع
ان المريض اذا اقر في مرضه بالديون للغرما قال فانهم يعطون
ذلك ولم يشترط اليمين والحضاف ذكر اليمين هنا وهذا شئ
استفيد من جهته انتهى **تنبيه** قال في قاضي خان من
الوصية رجل مات وعليه دين محيط بجميع ماله او اكثر

فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن إقامة البينة قال
ابو يوسف ليس له ان يستخلف اصحاب الديون او الورثة
وان كان له بينة يقيمها على الوصي وان لم يكن للميت وصي
جعل القاضى رجلاً وصيافاً كان في مال الميت فضل عن
الديون كان له ان يستخلف الورثة انتهى قال التوكيل
عند القاضى بلا خصم جائز ان كان القاضى عرف الموكل
باسمه ونسبه اى يعلم انه فلان بن فلان الفلاني قال في شرح
الادب وقيل القاضى وكالته وانفذها الوكيل فان حضر
الوكيل احدا يدعى عليه للموكل حقاً وقد غاب الموكل كان
الوكيل خصماً لان القاضى يعرف لمن يقضى فنقبل منه الخصومة
وان كان القاضى لا يعرف الموكل لا يقبل الوكالة لانه لو قبل لا
يمكنه القضا بخصومة هذا الوكيل لانه اذا لم يعرف الموكل
لا يعرف لمن يقضى ومعرفة المقضى له شرط لجواز القضا
فان قال الموكل انا اقيم البينة انى فلان بن فلان ليقضى
بوكالتى لهذا الرجل فان القاضى لا يسمع من شهوده لانه
ليس معه خصم جاحد فلا يقبل البينة على ذلك فان غاب
الموكل ثم ان الوكيل حضر القاضى ومعه رجل يدعى عليه
حقاً للموكل كلفه القاضى ان ياتى بشهود يشهدون ان
الذى وكله فلان بن فلان الفلاني فاذا حضر بينة على
ذلك انفذ له القاضى الوكالة بطلب كل حق للموكل بالكون
لان البينة قامت على خصم فنقبل فاذا عرف انه لم يقضى
قال لا يعزل القاضى بالردة والفسق اى اذا ارتد ثم اسلم
فهو على قضايه ولكن لا ينفذ قضايه في حال رده كما اذا
عمى ثم ابصر كما في مختصر الظهيرية وفي الملتقطات اذا اردت
والعياذ بالله اوفسق ثم اسلم اوتاب فهو على قضايه
لان المرتد امره موقوف الا ان ما قضى به في حال الفسق
والارتداد باطل كذا روى عن محمد وهذا يخالف ما روى

في ظاهر الرواية وهو ان قضا القاضى في حال فسقه
لا يكون باطلاً وفي شرح الزيارات نص محمد في كتاب
الحدود ان القاضى لا يعزل بالجور والفسق الا ان يشترط
ذلك وقت التولية لكنه يعزل ويؤدب وبعض المشايخ
قالوا بانه يعزل وعامة المشايخ على الاول قال لا يعزل
والى الجمعية بالعلم بالعزل حتى يقدم الثانى الى تلك البلد
قال واختلف المشايخ في القاضى اى اختلف المناخرون
فمنهم من قال لا يعزل وان علم بعزله ما لم يقدم قاضى
اخر ونقله في الخلاصة والمحيط عن ابى يوسف وعلمه
بالصيانة لمحقوق الناس ومنهم من قال اذا علم بعزله بكتاب
او يخبر يعزل ومنهم من فرق وقال هذا شى بيتى على المشور
ولذلك قال المؤلف الا ان يكون في المشور اذا اثار كتابى
فقد عزلتك فلا يعزل الا به ونص شرح ادب الحضاف
للمصدر فان كان في منشور القاضى الثانى انه اذا اثار
كتابى فقد عزلتك لا يعزل الاول ما لم يقدم الثانى او
يصل اليه الكتاب لان العزل معلق بالشرط فاما يوجد
الشرط لا يثبت العزل وان كان المكتوب في المنشور انا
عزلتك فمضى علم بعزل نفسه يعزل انتهى قال ولا يعزل على
الصبي في الدعاوى ولو كان محجوراً لا يحضره القاضى لساها
ظاهراً ان يمين الصبي مطلقاً غير معتبرة لكن ظاهراً
في الولو الجية انما معتبرة لانه قال لا يحلف واذا حلف
ثم ادرك لا يمين عليه لانه لا فائدة في التخليف ولا تنزع الداء
من يده لانه هو المالك ظاهراً انتهى اما الموزون فقال ايضا
صبي ما ذون باع شيئاً فوجد المشتري به عيباً فاراد تخليف
فلا يمين عليه حتى يدرك وذكر محمد انه لو حلف وهو صبي
ثم ادرك فلا يمين عليه انتهى وعلم في المحيط لشق الاول
بانه لا يتعلق بيمينه ما قر ولا مفرم وهو الكفارة فلا يبال

ان يحلف كاذبا فلا يقبل تخليفه وفي التمر تاشي وفي
الاقضية كان بكر يقول بحبس الصبي اذا كان له ولي ثانيا
حتى لا يعود لمثله ويتضح الولي فيشارع الى القضا لانه
يلام على ابقا الصبي في الحبس وحبسه اولى لان الجناية
منه وان لم يكن له ولي لا يحبس وينصب القاضي فيما
ليبيع ماله بقدر الدين ويوفي الغريم انتهى وفي خزانة الاكل
وفي نوادر ابن سماعة عن محمد اذا ادعى رجل ديننا على
غلام ماذون يحلفه القاضي فان نكل لزمه المال فهو
بمترلة البايع انتهى وفي العمادية وان كان صبيا ماذونا
ذكر في الفتاوى انه لا يمين عليه حتى يدرك وذكر في النوادر
انه يحلف الصبي الماذون ويقضى بنكوله وكذا ذكر في
اقرار الاصل وعن محمد لو حلف وهو صبي ثم ادرك لا يمين
عليه وانه دليل على ان يمينه معتبرة انتهى وفي الثاوار خا
رجل ادعى طريقا في سكة نافذة واهل السكة يحكون
فانهم يحلفون ولو حلف واحد سقطت اليمين عن الباقيين
وان نكل يحلف الباقيون ولو كان فيهم يتيم او وقف فلا
يمين عليهم انتهى فهذا دليل على انه لا يمين على الصبي وفي
خزانة الفتاوى رجل ادعى على صبي مالا فانكر قال بعض
المشايخ لا يحلف لانه لا حث عليه وانما يلزمه المال اما
بالبيينة او بالاقرار وذكر الفقيه ابو الليث يحلف في قول
علمائنا قال وبه ناخذ قال ولاصح انه يحلف على الدين
الموجبل قبل حلول الاجل يعني ان من ادعى عليه مالا موجلا
فانكر قال في مينة المفتي لا يحلف في اظهر القولين انتهى وفي
الولوالجية رجل اكره امراته على هبة مهرها ثم ادعى
الزوج عليها الهبة هل يسعها الحلف بانها لم تهب فالحناز
ما قاله الفقيه ابو الليث انه ينبغي للمرأة ان تقول للمحاكم
سلة ادعى بالكره ام بالطوع فان ادعى الهبة بالطوع

فلما ان تحلف بانها لم تهب عن طوع لا بما صادقة ومن
هذا يعرف جواب كثير من المسائل انتهى وفيها من الايمان
رجل وكل وكيفا يبيع عبده فباعه من رجل فبالامر
واخذ المشتري وقدمه الى القاضي فقال لي على هذا الرجل
الف درهم وسعه ان يحلف ما لهذا على شئ يجب تسليمه قال
قضى في ولايته ثم اشهد على قضايه في غير ولايته لا يصح
الاشهاد لقوات شرط صحته وهو المصر ويشترط كون
الاشهاد في وجه الخصم وفي مجمع الفتاوى عن الخزانة قاضي
سمرقند اقر بخاري ان ذلك حكمه لا يصح اقراره لانه ليس له
ولاية انشا الحكم فلا يصح اقراره قال تقبل الشهادة حسب
بلاد دعوى في طلاق المرأة الى اخر المسائل لانها حق الله تعالى
ودعوى مدع حاضر غير الشاهد ليس بشرط لقبول هذه
الشهادة لان حق الله تعالى واجب على كل احد القيام في
اثباته وذلك الشاهد من جملة من عليه ذلك فكان قائما
بالخصومة من جهة الوجوب وشاهدا من جهة تحمل ذلك
فلم يجز فيها الى خصم اخر قال واختلفوا في قبولها بلاد
في النسب كما في الظهيرية من النسب وجزر بالقبول البر وهبان
الطلق النسب والمنقول مصور في صغير مع امه قال في الظهيرية
والثاوار خانية رجل تزوج امرأة وجاءت بولد فاختلفا
فقال الزوج تزوجتك منذ شهر وقالت المرأة لا بل منذ
سنة فالولد ثابت النسب من الزوج وان تصادقا على انه
تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه وان اقامت البيينة
بعد التصديق على تزوجه اياها منذ سنة قبلت وهذا
الجواب مستقيم فيما اذا اقام الولد البيينة بعد ما كبر اما اذا
كان قيام البيينة حال صغر الولد فقد اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم لا تقبل البيينة ما لم ينصب القاضي خصما عن
الصغير لان النسب حق الصغير فينصب عنه خصما ليكون

البينة قائمة من هو خصم وقال بعضهم لا حاجة الى هذا
التكليف والقاضي يسمع البينة من غير ان ينصب عنه خصما
بنا على ان الشهادة على النيب تقبل حسبة بدون الدعوى
وهذا فصل اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا تقبل وبعضهم
قالوا لا تقبل انتهى وعد المؤلف المسائل التي تقبل فيها
الشهادة حسبة على الوفاق وحكي الخلاف في الحرية الاصلية
حيث قالوا واختلفوا في الحرية الاصلية والمعتمد لا اى لا
تقبل الشهادة على الصحيح كما في العادية قال المشهور عليه
بشي ان كان حاضر اذ كانت الاشارة اليه قال في ضية المفتي
المدعى عليه والمشهود به قال وان غاب فلا بد من تعريفه
باسم وابيه وجه الاعلى قول ابى يوسف يكتفى بنسبه الى
ابيه وقيل محمد مع ابى يوسف وذكر الصناعة لا تقوم
مقام ذكر الجدا الصناعة يعرف بما لا محالة وفي العادية
ان المعتبر انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك
افاد بظاهره ان القاضي لو سأل الشاهد عن صفة المدعى
عليه والمقربان قالوا شأبا او شيئا مثلا ثم في حال الدعوى
ظهر خلاف ما حكى ان ذلك لا يضر لانه لا يحتاج اليه
فاذا اختلفا فيه لا يضر كظنيره قال في العادية القاضي
اذا سأل الشهود قبل الدعوى عن لون الدابة المدعى بها
فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدوا على خلاف ذلك اللون
تقبل لان القاضي سأل الشاهد عما لا يكلف الشاهد بيانه
وكان ذكره والعدم بمنزلة انتهى وفيما اذا شهدوا بوصف
فظهر بخلاف ما شهدوا لا تقبل كما لو ادعى دابة وقال هذه
الدابة التي سنها اربع سنين ملكى وشهد شهوده كذلك
فظهر انها ازيدا وانقص لا تقبل لظهور الكذب قال
والقاضي هو الذي ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلاها
لا الشاهد ظاهرا هذا ان الكتابة خاصة بالقاضي

كالنظر الى الوجه وليس ذلك بمراد بل النظر هو الخاص
دون الكتابة قال في ضية المفتي كانت محض المرأة اراد ان
يجليها فينبغي ان يترك موضع تجليتها حتى يكون القاضي هو
الذي يكتب حليتها في المحضرا ويمكن على الكاتب لانه لا بد
للقاضي من النظر الى وجهها فيكون هو المحلى لا الكاتب حتى
لا يكون نظر رجلين وفي الصغرى ولو حلاها القاضي كى
فيكون فيه نظر واحد وذلك استرها وكان اولى والله اعلم
وفي المحيط الرضوى واذا حلاه تحلية بما يزينه لا بما يشبه
حتى اذا كان به عور لا يجلية به لان ذلك لا يذكر في انتمى
قال لا اعتبار بالشاهد الواحد هذا المحصر حيز المنع
قال في ضية المفتي وان شهد للمدعى رجل يجلس المطلوب
حتى يخرى الاخر واجله ثلاثة ايام فان جابه والاخلى سبيله
وقيده في خزنة الاكمل بما اذا شهد للمدعى رجل واحد
له هية الصالحين وفيها ولو شهد واحد عدل بالشته
يجلس عند ابى حنيفة وعندهما لا يجلس حتى يشهد معا
قال وكتب ركن الدين الواغانى الا بر الا يعمل في الربا لانه
رده لحق الشرع وقال به اجاب نجم الدين الحكيم معللا بهذا
التعليل اقول ووجهه ظاهر لان العبد لا يقدر على ابطال
حق الشرع وان كان في ذلك اضرار نفسه قال في الذخيرة
فيما اذا انتقض المبيع في يد المشتري بفعل اجنبى ثم اطلع
على عيب كان عند الباع وكان النقصان الحاصل بفعل
الاجنبى يقطع او ما اشبهه حتى وجب الارش فامتناع
الرد لحق الباع دفعا للمضرر عنه ولحق الشرع ايضا لان
العقد لم يرد على الارش معتذرا فلا يرد عليه الفسخ فتعذر
رد الارش ورد المبيع بدون الارش لمكان الربا لان الارش
للعبد يبقى في يد المشتري مبيعا مقصودا بلا عوض لانه
ربا والربا حرام حقا للشرع واذا قال الباع انا قبله

كذلك فقد اراد ابطال حق الشرع وليس هذه الولاية التي
فهذا بظاهرة لصورة ما اذا كان الارش مستهلكا وانه
اعلم قرأيت في البدايع من الاضحية ان الرب لا يحتمل الخلل
بالتحليل فهذا نص في المسئلة قرأيت فيها من القصة
وحرمة الرب لا يحتمل الارتفاع بالرضا والله اعلم قال
لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره
فيه اشارة الى ان القاضي يسمع البينة في غيبة الخصم ولا
يشترط حضرته كما نص عليه في اللسان اقول كما هم في نظر
لاحتمال ان الخصم لو كان حاضرا الا اقام البينة على يساره
وعند التعارض بينة اليسار مقدمة وفي الملتقطات
اذا شهد الشهود بافلاسه وادعى رب الدين ان له مالا
حلفه القاضي لان رب الدين يدعى شيئا خارجا عن علم
الشهود انتهى وفي اوضح رمز فاقلا عن المستصفي واعلم
ان بينة الاعسار انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال وضيق
الحال اما اذا قالوا الامال له لا تقبل انتهى **تمتة** وفي
القنية المحبوس بالدين اقام البينة على افلاسه فاراد رب
الدين ان يطلقه قبل القضا واني المحبوس ان يخرج حتى
يقضى بافلاسه يجب على القاضي القضا به حتى لا يعيد
رب الدين ثانيا قبل ظهور غناه قال او حضر الدين للفاقة
في غيبة خصمه اطلقه رحمه الله تعالى وفيه تفصيل
قال في الملتقط المحبوس اذا قال اودي الدين فالقاضي
ان شا قبض الدين ووضع على يد عدل واخرجه وان شا
اخذ منه كفيلا بنفسه وبالمال واخرجه قال في المشرع
ناقلا عن الواقعات ولو اخار المطلوب الحبس والطالب
الملازمة فالخيار الى الطالب لان ما يوتره الطالب اشد
على المديون ظاهرا لانه ملازمة من لا يجاسنه اشد من
كل شديد فيكون اقضى الى قضا دينه الا اذا علم القاضي

انه يتعدى عليه في الملازمة بان يمنعه من دخوله داره
او يتبعه في الدخول فينذ بحبسه دفعا لضرره انتهى
خزانة الاكمل من القضا وعند بعض اصحابنا المتأخرين
اذا كان مفلسا معد ما لم يلزمه فان الملازمة شر من
الحبس وهذا حبس جميل انتهى وفي الروضة ويؤخذ كفيلا
اذا اخرج القاضى من حبسه لاعساره ويواجهه في عمل فما
فضل عن قوته وقوت عياله دفعه الى غريمه ذكره هشام
عن محمد في نوادره انتهى وفي الشف ولا يواجر المفلس عندنا
وان كان قد استدان في الفساد والمعصية فرأى القاضي
ان يواجره ليكون عقوبة له تعنيفا عليه لم يكن به باسا
وان كانت عادته ان ياخذ اموال المسلمين وينفلس بها
فراى الحاكم انه يعاقبه على ذلك ويجبسه فعل ذلك انتهى
قال ولا اجعل له اجر المثل وحط الزيادة كما في الفقيه وغيره
لم يتعرض المؤلف لما لو استوفى ذلك قال في الخلاصة من
الفصل الثامن من كتاب القضا في حكم الوصي انه يرد الزايد
على اليتيم والظاهر انه يرد هنا ايضا قال في الكافي من
الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان الخصم مسخر لا يجوز
اقامة البينة عليه اصل المسئلة انهم اختلفوا في القضا على
المسخر قال بعضهم ينفذ قضاوه وقال بعضهم لا ينفذ
اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم لا ينفذ وعليه الاغما
كافي مختصر الظهيرية اقول ومثله القضا بشهادة الزور
لا ينفذ الا اذا لم يعلم بذلك كما هو مقتضى تعليلهم وفي
الفصل الخامس عشر من الثاوار خانية فيما اذا وقع القضا
بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به انتهى فظاهره انه اذا
علم بذلك لا ينفذ فتأمله قال شهيدا على انه مات وهي
مرارة واخر انه اطلقها فالولى اولى قال في الملتقطات ان
قبل ان شهادة الزوجية اولى فله وجه لانه يحتمل ان يطلقها

ثم تزوجها بعد ذلك وشهود الطلاق ما وقفوا على ذلك
وان قيل ان شهود الطلاق اولى فله وجه ايضا لانهم اثبتوا
زيادة امر وهو الطلاق بعد النكاح انتهى وفي تلخيص الكبرى
قال فخر الدين لو كانت ورثتها تدعى عقدين فالفتوى على
قول الفضلي والا فالفتوى على قول الامام السفدي انتهى
فالقول الاول قول الفضلي والثاني قول السفدي قال
تأزعا في ولا رجل بعد موته فبرهن كل انه اعتقه وهو مملوك
فالميراث بينهما وكذا الوالان نصفين وكان المال في يد احدهما
كما في خزانة الاكمل وفيها لواقام رجلان البينة على ولايه
بالعتق فهو بينهما ولو سبق تاريخ احدهما فهو للسابق منهما
اما لو كان في ولا مولاة فالاخير احق ما لم يثبت ان الاول عقل
عنه ذمى في يده عبدا اعتقه فاقام مسلم شاهدين مسلمين
انه عبده واقام الذمى شاهدين انه اعتقه وهو مملوك
العتق واللا للذمى وان كان شهود الذمى كفارا منعت للمسلم
وتقييده بالموت ليس بشرط لما في البرازية برهن انه اعتق هذا
وهو مملوك وبرهن الاخر كذلك فان صدق العبد احدهما
فهو اولى وان كذبا فالولا بينهما وفيها برهن على ان هذه معتقة
له وله ولا بالعتق والاخر له عليه ولا المولاة فول المولاة
اولى قال واى بينة سبقت وقضى بهالم تقبل الاخرى
يعنى في العتق والنسب والحرمة والنكاح كما تقدم وفي الطلاق
كما في خزانة الاكمل وفي الوال كما في المحيط لان الاول ترجح
بالقضا قال وبالنكاح عن المهر يعنى سبيل القاضى شهود عدل
النكاح عن المهر قال فقوالوا فلان تعلم يقبل كما في الصيرفنية
وفي الخلاصة ولو ادعى على امرأة انها زوجت نفسها بختنا
درهم والشهود شهدوا على النكاح ولم يذكر والمهر
يقبل لان المال تابع في النكاح ويقضى بمهر المثل ولو كانت
الدعوى من المرأة فهو دعوى المال وقد ذكرناه وانما علم

وفي شرح الجامع للمصيرى شهدا احدهما بالنكاح بالف
والاخر بالف وحمسية على قول ابى حنيفة يقضى بالعقد
بالف وعلى قول ابى يوسف ومحمد لا يقضى لهما وان لانهما
اختلفا في بدل العقد فلا تقبل ولا ابى حنيفة ان المقصود
في النكاح البضع والمال فيه تبع ولهذا صح من غير ذكر المهر
ويملك النكاح من لا يملك التصرف في المال وقد اتفق الشا
على ملك البضع فيعضى بما اتفقا عليه وهو الالف ومن المشايخ
من قال على قولهما لا تقبل الشهادة وعلى قول ابى حنيفة الجواب
فيه على التفصيل ان كان المدعى هو الزوج لم يقبل وان كان
الدعوى من قبل المرأة يقبل هكذا ذكر شمس الائمة السرخسي
في المبسوط وفي الزيلعي والاول هو الاصح قال والاصح انه
لا يفتى بجواز تحمل الشهادة على المنتقبة قال في التاذا رائية
اختلف المشايخ في ذلك فبعضهم وسع وقال يصح عند
التعريف وبعضهم قال لا يصلح التحمل عليها بدون روية
وجمها ثم قال على قول ابى يوسف اذا اخبر عدلان انها
فلانة فذلك يكفي وعلى قول ابى حنيفة لا تحل له الشهادة
ما لم يسمع من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب والفقير
ابوبكر الاسكاف كان يفتى بقولها في هذه المسئلة وهو اخيرا
نجم الدين النسفي وعليه الفتوى ويصح تعريف من لا يصلح
شاهداتها سواء كان الاشهاد لها او عليها وفي الفتاوى
العتابية ويقبل في تعريفها قول ايها وابنها وزوجها ومن
المشايخ من قال اذا كان الاشهاد لها لا يصح تعريف من لا يصلح
شاهداتها انتهى وفي عمدة الفتاوى لا تجوز الشهادة على
امرأة الا ان يشهد عدلان انها هي لان الشهادة على المحولة
باطلة قال واجمعوا انه لا يتحملها من ورا جداراى لا يجوز
له ان يشهد على من سمعه من ورا حيطا ومن فوق البيت
وهو لا يراه وان عرف كلامه لان الكلام يشبه بعضه

بعضنا كما في الثنا نارخانية عن الحاوي وفي منية المفتي اقرت
ورالحجاب لا يجوز لمن يسمع ان يشهد على اقرارها الا اذا راي
شخصها ولم يشترط في النوادر روية وجهها قال شهدوا
بطلاق او اعتاق وقال لا اندري كان في صحة او مرض فهو
على المرض صورة المسئلة شهدا انه كان اعتق عبده وكان
طلق امراته ثلاثا ولا ندري اكان في الصحة او في المرض وقد
وقتوا ولم يوقتوا فهو على المرض لان الاصل في الحوادث انه يحكم
بجدوثها الى اقرب اوقاتها واقربا وقتها المرض كما في المحيط
قال ولو قال الوارث كان يمدى يصدق حتى يشهدوا انه
صحيح العقل قال في الفتاوى ولو قال الوارث كان يمدى
حين دخل عليه اليهود ولم يقر الوارث بالاعتاق فالقول
للوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح العقل ولو اقر
الوارث بالعتق الا انه اذا ادعى انه كان يمدى فالقول قول
الغلام وهو حر حتى يقيم البينة انه كان يمدى وفي العادية
من طلاق المريض من الاصل اذا مات الرجل فقالت قد كان
طلقني ثلاثا في مرض موته وانا في العدة والى الميراث وقال
الورثة طلقك في صحته ولا ميراث لك فالقول قولها ولو
اقاموا بينة ووقتوا وقتا وشهدت بينة الورثة انه كان
صحيحا في ذلك الوقت اخذ بينة الورثة وفيها من الهبة
واذا اختلفوا فقال الزوج وهبت المرأة المهر في صحتها
وقالت ورثتها لابل وهبت في مرضها فالقول قول الزوج
كذا اجاب شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السعدي قال السيد الامام
ناصر الدين وفيه نظر من الجامع في الفتاوى انتهى وفي
قاضي خان من دعوى الرجلين ولو قال المدعي كان العبد
لابني وهبه لك فلم تقبضه في حياته وانما قبضه بعد
موته كان القول قول الورثة وفي القنية اختلف الموهوب
له الوارث مع وارث اخر ان الهبة كانت في الصحة او في

المرض فالقول قول من يدعي الصحة لان تصرفات المريض
نافذة وانما تنقض بعد الموت وقد اختلفا فالقول لمن ينكر
النقض وهذا في س وقيل القول لمن يدعي المرض لانه ينكر
لزوم العقد قال هو زوج الكبرى فكلفه اقامة البينة ان
الكبرى هذه والفرق ظاهر بين هذه المسئلة ومسئلة ذكرها
في خزنة الاكمل بنصر في يده درهمان كبير وصغير فاقرباها
لرجل فشهد انه اقربا حدهما ولا يدري بايها اقر فانه يوم
بتسليم الصغير انتهى وفي البزانية بنشان صفري وكبرى
فبرهن رجل على ان اباها زوج منه الصفري وبرهن الاب
على تزوج الكبرى فبينة الزوج اولى انتهى قال شهدنا
انما زوجت نفسها منه ولا نعلم هل هي امراته اولا والذي
في الخلاصة ولو شهدوا انما كانت امراته فساها القاضي
عن النكاح في الحال فقال لا يخفى لا ندري في الحال هل هي
امراته ام لا او قال لا لا تشهد في الحال انما امراته تقبل قال
اوشهد انه باع منه هذا العين ولا ندري انه هل هو
في ملكه في الحال ام لا اي شهد لمن ادعى ملكا طلقا بانه
اشتراه من فلان ولم يقولا هو في ملكه في الحال وفي
الولوية ادعى انه اشتراه من ذي اليد وشهدا بالاشرا
فانما لا يحتاجان الى ذكر الملك لصاحب اليد لان اليد في
الملك في الظاهر انتهى وفي جامع الفصولين وبين في ان
يسأل شهوده هل تعلمون انه خرج من ملكه وهذا اذا
شهد بملكه في الماضي اما اذا شهد ابيد في الماضي بان ادعى
رجل دارا في يد رجل فشهد انه بيده المدعي لا تقبل ولا
يقضى بشي للمدعي في ظاهر الرواية لانما شهدا بيده الماضي
وقد عرف الخروج من يده بيقين انتهى وفي القنية شهدوا
على اقرار رجل بدين وقال المشهود عليه اتشهد ان هذا
القدر على الان فقال لا ادري اهو عليك الان ام لا

تقبل شهادته وفي خزانة الاكل واذا شهد عند القاضي بدار
او غيره في يدرجل يكفي ذلك وليس عليه ان يقول هو لا يقول
انه باع ولا وهب وان فعل فلا بأس انتهى قال يقضي بالكتاب
والملك في الحال بالاستصحاب اي في المسيلتين وقال في
جامع الفصولين وتقبل ايضا اذا شهد المزادعي ملكا في
الحال انه كان ملكه لانها تثبت الملك في الماضي وما ثبت
في زمان يحكم ببقاياه ما لم يوجد المزبل ثم قال ان هذا عمل
بالظاهر والظاهر يصلح للدفع للاستحقاق كما هو مقرر
في محله وكلامنا في الاستحقاق فينبغي ان لا يقبل شهادته
فيه ولكن فيه حرج فينبغي ان يقبل دفعا للحرج انتهى اقول
ويزاد ما اذا شهد المزادعي عليه خمسة دنانير مثلا ان دفع
اليه خمسة دنانير الا ان لا ندري عن اي مال دفعها من
هذا الدين او من دين اخر تقبل ويبراه هو الصحيح وقيل لا
تقبل كذا في جامع الفصولين وفي القنية ادعى على اخيه
على مورثه وشهدوا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى تشهد
انه مات وهو عليه وفي خزانة المفتين ولو شهد ان فلانا
دفعه اليه ولم يقولوا انهما ملك فلان او قالوا الا ندرى من
هذا تدفع الخصومة انتهى قال والشاهد في العقد شاهد
في الحال قال في الوالوجيه ولو شهدوا ان فلانا وهب الدار
من المدعي والدار كانت في يده يوم الهبة او باع الدار وكان
في يده يوم المبيع تقبل البيينة ويقضى بها المدعي لانهم ان
لم يشهدوا بالملك للواهب والبايع نضا فقد شهدوا له
بالملك حكما لان الشهادة باليد عند سبب الملك جعل
كالشهادة بالملك حكما لان اليد عند سبب الملك جعل
دلالة على الملك حكما لان الاملاء لا تعرف الا بهما انتهى وفي
جامع الفصولين الشهادة بالاسكان والدار بيد الساكن
شهادة بالتسليم كما ان الشهادة بالهبة والدار بيد الوهب

له يوم الهبة شهادة هبة وتسليم قال وفي البرازية معزيا
الى الجامع الشاهد عين دابة وتتبع دابة ترضع له ان تشهد
بالملك والتناج اقول هكذا وقع مطلقا وفي تلخيص الكبرى
قال محمد لورايت في يده ثوبا او دارا او متاعا يقع في قلبك
انه لك ثم رايته في يده اخرج وسعك ان تشهد للاول ولو لم
يقع في قلبك حتى رايته في يده انه له لا يسعك ان تشهد
انه له فلو وقع في قلبك انه له فارد شهادة فشهد عند
عدلان ان هذا الثاني اودعه للاول لم يجز لك ان تشهد
به للاول انتهى وفي النانا رخانية عن الخانية والصحيح ما
ذكره المنقوي وذكر فيه انه اذا راي شيئا في يد انسان
ووقع في قلبه انه له حل له ان يشهد انه له ثم قال قال
القاضي الامام ابو علي السنفي ويجوز ان يكون هذا قولهم
جميعا حتى اذا كان في يده شي والناس يقولون انه ملكه
وهو يتصرف فيه لكن وقع في قلب الرائي انه ملك غيره
وهو يتصرف بامر لا يحل له ان يشهد بالملك فصار دليل
اليد مع الوقوع في قلبه انه ملكه وبه نأخذ وفيها الشهادة
بالتناج ان يشهد بان هذا كان يتبع هذه الناقة ولا يشترط
اذا الشهادة على الولادة قاله في البيايع انتهى وفي قاضي
خان ولو شهدوا في دابة انها نتجت عنده او في امة ولدت
عنده ولم يشهدوا انها له لا يقضى بها المدعي انتهى قال
لا يجلف المدعي المدعي عليه الا في مسئلة ذكرناها في الدعوى
في الشرح عن المحيط وقال فيها انما من خواص هذا الكتاب
وغرايه فجب حفظها اقول اطلق في المحيط والمراد والله اعلم
الرضوى لانه جزم بتجلف المدعي والمدعي عليه فيه
وفي النانا رخانية بنص ذكر في كتاب الاستحسان رد اليه
الى المدعي في مسئلة وصورتها رجل ادعى على رجل انه غصب
ثوبا فاقر الغاصب بذلك واختلفا في قيمته فقال القاصد

منه كانت قيمة ثوبى مائة وقال الغاصب لا ادري ما كانت
قيمته ولكن علمت ان قيمته لم تكن مائة فالقول قول
الغاصب ويجبر الغاصب على البيان فان اخبر بشئ يخلف على
ما يدعى المفضوب منه من الزيادة فان حلف لم يثبت مادام
المفضوب منه ذكر ان المفضوب منه يخلف ان قيمته حاية
وياخذ من الغاصب مائة درهم وطعن الحاكم الامام ابو محمد
الكعبي على محمد فيما ذكر من ان المفضوب منه يخلف ان قيمته
ثوبه مائة وياخذ من الغاصب مائة واليمين لم تشرع حجة
عندنا للمدعى وقال الجواب الصحيح عندي ان بعد ما انى
الغاصب بيان قيمة المفضوب ان يوقفه القاضى بين يدي
ويقول له اكانت قيمة الثوب مائة او خمسين اكانت ثلاثين
الى ان ينتهى الى اقل ما لا يجوز ان ينقص منه قيمة الثوب
في العرف والعادة فاذا انتهى الى ذلك الزمه ذلك وجعل
القول قوله في الزيادة مع يمينه وجعل الجواب فيه نظير
الجواب فيما اذا اقر بحق مجهول في عينه يده لغيره فابى ان
يبين مقداره فالقاضى يوقفه بين يديه ويسمى السهام
حتى ينتهى الى اقل السهام الذي لا يقصدونه بالتملك العرف
والعادة ويلزمه ذلك ويجعل القول في الزيادة قوله مع يمينه
ومنهم من استند بصحيح ما ذكره في نسخة بما في الكتاب انتهى وفي
المحيط يجوز رد اليمين الى المدعى على وجه الصلح وذكر في الجمع
الصغير ان الصلح على ترك اليمين جائز حتى لا يكون له ان يتخلف
على ذلك ابدا فلما جاز الصلح جاز ايضا رد اليمين على وجه
الصلح انتهى قال اللعب بالشطرنج لا يسقط العدالة الا
بواحد من خمس ظاهرا مجمع ان العدالة تسقط بمجرد لعبه
لقوله ويجرم الشطرنج مطلقا قمارا ولم يقرأ وورد الاثنا
ابو الليث سوا لا وجوابا فقال فان قيل اذا لعب بالشطرنج
يريد بذلك تعلم الحرب قيل له يكون وزره اشد لانه اتخذ

ايات الله هزوا لانه ارتكب المعصية ويظهر من نفسه
انه يريد الطاعة انتهى قال الدعوى على غير ذى اليد لا تسع
اي دعوى الملك المطلق لا يصح الا على ذى اليد او نايبه
كما في البرازية الا في دعوى الغصب المنقول اي بخلاف
الفعل فانه لا يصح على غير ذى اليد في حق الضمان كما في قطع
الفصولين قال في البرازية دعوى الغصب تصح على الغاصب
وان كان العين في يد غاصب غايب وفي الزيلعي لان اليد في
المضومة هنا ليست بشرط ولا يمكنه الخروج عنها الا باحالة
على غيره انتهى وفي البرازية اشترى جارية وقبل قبضها
استحقها رجل يشترط حضرته لان القضا به يستلزم
ابطال اليد والملك للبايع والمشتري فيشترط حضرته
ولو بعد القبض فالخضم هو المشتري لا غير وذكر الوتار
ان للمسحق ولاية الدعوى من البايع وان العين في يد المشتري
لانه غاصب بالبيع والتسليم والمشتري غاصب الغاصب
ودعوى الفعل على الغاصب تصح وذكر السرخسي في الاصل
ان دعوى الغصب على غير ذى اليد مقبولة ودعوى الملك
لا قال واما في الدور والاعقار فلا فرق كما في اليتيم اي فلا
تسمع الدعوى على غير ذى اليد لانها تسمع على غير ذى اليد
كما فعله ان يتوهم من ظاهر كلامه قال في البرازية وفي
المبسوط غاصب الدار باعها وسلمها ثم اقر بها للمالك
وليس للمالك بينة فاقراره في حق المشتري باطل ولا ضمان
على البايع في قولها لان البيع والتسليم غصب وانه لا يتحقق
في العقار عندها وفي المحيط باع دار غيره وسلمها فادعى
المالك الدار على البايع لا يصح وان ادعى الضمان فعلى
المخلاف وعن الامام في وجوب الضمان فيه بالبيع والتسليم
روايتان فيفتى بوجوب الضمان وان اراد اجازة البيع
واخذ الثمن له ذلك بالشرط الاربعه والخمسة في اجازة

بيع الفضولي كما عرف في موضعه وفي الخلاصة من الايمان
رجل باع ثوب الغير وسلم واجاز رب الثوب ان كان
هالكا لا يجوز وان كان قائما اولادى جاز انتهى قال
بخلاف ما اذا كانت نصرانية اقول مقتضى ما وقع في
الولوية فيما اذا مات الرجل الذمي وشهد رجل من
النصارى باسلامه قبل الموت انه لا يصلى عليه لان قولهم
في هذا غير مقبول وكذا لو كان فاسقا من اهل الاسلام عند
الفرق بين الرجل والمرأة للاتحاد في العلة والله اعلم قال
الا اذا كان ميتا او كان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل الاثر
ويصلى عليه صورة المسيلة ولى مسلم وبقية اوليايم كفره
على دينه فادعى وليه المسلم انه اسلم واوصى اليه واراد
ميراثه وشهد اثنان من اهل الكفر بذلك ورثه وليه
بشهادتهما وصلى عليه المسلمون بشهادة وليه المسلم لو
كان عدلا ولو لم يشهد غير وليه لم يرثه وصلى عليه كذا
في تلخيص الكبرى وفي نسخة فلا ارث وصلى عليه بقول وليه
كما في الخانية قال وفيما اذا شهدا على نصراني ميت بدني
وهو مديون مسلم **تكميل** مات كافرا فوصى الى مسلم فادعى
رجل على الميت دينا واقام شهود اهل الكفر جازت شهادتهم
استحسانا وان كان الوصي مسلما كما في مختصر الظهيرية قال
الا اذا قال استكرهما فيجد الرجل وحده اى النصراني ويكره
الحد عنها لان شهادتهم لا تقبل عليها ويعزرون نحو المسلم
لانهم قد فوه كما في الولوية وزاد في تلخيص الكبرى ولو
قالوا طاعته دُرئى حدها وعزرها شهود انتهى قال
لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسئلة القاتل اذا
شهد بعمو ولى المقتول وصورته في شهادة الخانية ثلاثة
قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا وبعد التوبة ان الولي عفا قال
الحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقولوا اثنان منهم عفا

وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في
حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل اقول الذي رتبنا
في تلخيص الكبرى وخزانة الاكمل حيث قالوا وعن الحسن
في ثلاثة نفر قتلوا رجلا عمدا ثم تابوا وقرروا وشهدوا ثم
عفا عن الايجوز وان قال اثنان عفا عن واحد هذا قال
ابو يوسف اقبل في هذا الواحد وقال الحسن يجوز في
الوجهين وزاد في تلخيص الكبرى والفتوى على قول ابى
يوسف انتهى قال لكن قال لهم انا صحيح هل يشهدوا بصحة
او يحكموا قوله انا اقول مقتضى ما في الملتقطات انه لا يجوز
للسهود ان يشهدوا بشي الا بعد ان يتفحصوا عن حاله فيشهدوا
بما يعلمونه بعد التفحص والاشهد بما رايته ويجوز ان القاضي
بما قال حيث قال جامع اعوان السلطان فاقربى عنده
رجلين ثم قال بعد ذلك للشاهدين انما اقررت خوفا منه
فان الشاهدين ينفضا عن ذلك ان علما ان الاقرار كان
اكرها لا يحل لهما ان يشهدا به انتهى وفي تلخيص الكبرى
فالشاهدان يجتبان عن هذا الامر فلو وقفوا على امر فيه
خوف واكره امتنعوا من شهادتهما ولو لم يقفوا على ذلك
يشهدان على اقراره ويجوز ان القاضي انه اقر ومعه اعوان
السلطان حتى يتامل القاضي وجه الامر قال تقبل شهادة
العتيق لمعتقه اى بان شهدا بايضا الثمن او بابر البايع من
الثمن تقبل لانها شهدا على فعل غيرهما كما في المحيط وتقدم
الكلام على ذلك فراجعه قال الا في مسئلة وهي ما اذا شهد
بالثمن عند اخلاصهما كما في الخلاصة وفي المحيط كما اذا خلفا
في مقدار الثمن لانهما شهدا على ثمن انفسهما فلا تقبل انتهى
وقال في خزانة الاكمل ولا يجوز شهادة العبد بعد العتق
على نقد الثمن لبايعه وعن ابن سماعه خلافة قال
وتقبل عليه الا في مسئلة اى لا تقبل شهادة المعتق على

المعتق الا في مسئلة وهي في الكافي من السها لان في قبولها
ابتدا بطلانها انها واطلق المؤلف عدم القبول وهذا هو
الامام خلافا لها كما في المحيط عن الجامع قال ولم اره لاصحابنا
لكن في الثانية ذكر العشر للموتى الا في مسئلة الطاحونة اشار
بمذا الى ان العشر ذكر في حق الناظر في كلام علمائنا رحمهم
الله تعالى والصواب ان المراد من العشر اجر المثل عمله حتى
لو زاد على اجر مثله رد الزايد كما هو مقرر معلوم ويؤيد
ان صاحب الوالوجية بعد ان قال جعل القاضى القيم عشر
غلة الوقف قال لان القيم بمنزلة الاجنبى والاجنبى يستحق
الاجر باز العمل ولا عمل في الطاحونة انتهى فهذا يفيد
ان عشر غلة الوقف قد اجر مثله في رايته في اجابة السائل
ومعنى قول القاضى جعل له عشر اى التي هي اجر مثله لا
ما توهمه ارباب الاعراض الفاسدة ويدل على ذلك ما في
القنية عزل القاضى فادعى القيم انه قد اجرى له كذا
مشاهرة وصدقة المعزول فيه لا تقبل الابينة ثم ان
كان ما عينه اجر عمله او دونه يعطيه الباقي والا يحط
الزيادة ويعطيه الباقي انتهى ثم رايته في اثنا المطالع في
تلخيص الكبرى التصريح لما فهمته حيث قال قاضى بضم فيما
على غلات مسجد وجعل له شيا معلوما ياخذ كل سنة
حل له العشر لو كان اجر مثله انتهى وفي خزانه الاكل وليس
للقيم من الغلة الا اجر عمله بمنزلة الاجير فاجر على قدر
العمل انتهى قال لا يحلف مع البرهان الا في ثلاث ذكرناها
في الشرح دعوى عين على ميت قال في الوالوجية وليس
هذا في هذا الموضوع خاصة بل في كل موضع يدعاه حقاني
التركة واثبته بالبينة فانه يحلف من غير حضم انه ما
استوفى حقه قال لا تحليف بلا طلب المدعى الا في ربيع
في قول ابى يوسف مذكرة في الخلاصة والذي في المحيط

وعندها

وعندها يحلفه بدون طلب الحضم وان كان المدعى غايبا
يحلف المدعى عليه بالاجماع بان وجد عبدا ابقا وحبس ثم
اقام رجل بيينة انه عبده لا يقضى له ما لم يحلفه بالله ما بعته
ولا وهبته ولا خرج عن ملكك بوجه ما انتهى الاولى من
الاربعة الرد بالعب مجلفه المشتري مجلفه بالله ما رضيت
الثانية مجلف الشفيع ما بطلت شفقتك الثالثة المراه
اذا طلبت النفقة حلفت ما طلقك زوجك ولا خلف عندك
مالا ولا اعطاك النفقة الرابعة في الاستحقاق ويجلف
المستحق بالله ما بعته ولا وهبت انتهى وفي الذخيرة عند
الطلب البايع يمين المشتري مجلف المشتري باتفاق الروايات
وعند عدم طلبه هل يحلف المشتري عامة المشايخ انه لا
يحلف في ظاهر الرواية انتهى اقول وتزاد خامسة وهي اشترى
جارية ثم ادعى بان لها زوجا وشهد له على اقرار البايع ان
لها زوجا معروفا ومجهولا كان للمشتري ردها مع يمينه بالله
ما لم يعلم ان الزوج مات عنها وطلقها طلاقا باينا ومن مثيلها
من قال هذا اذا ادعاه البايع فاما بدون الدعوى فالقاضي لا
يحلف المشتري والاصح ان القاضى يحلف المشتري على هذا في
الحالين صيانة في لقضايه كذا في الثنا رخانه وتزاد سادسة
وهي مات رجل فادعى احد عبيده بانه اعتقه في مرض موته
فانكر ابنه ولا بيينة للعبد تكلموا انه يستحلف الابن من غير
التماس العبد او بعد التماسه الصحيح انه يحلف من غير التماس
لان في القتيق حق الشرع فجاز ان يكون القاضى خصما بنفسه
من هذا الوجه كذا في شرح المحصيري وتزاد سابعة البكر
اذا بلفت واخارت الفرقة وطلبت من القاضى ان يفرق
بينهما يستحلفهما القاضى بعد اخارت الفرقة حين بلفت
كما في الثنا رخانه وتزاد ثامنة قال في الاجناس ذكر في اصل
الفقه لمحمد رحمه الله تعالى اذا اقام البيينة على البيت بدين

وله ورثة صغار ليس للحاكم تخليف المدعى ما صار اليه هذا
المال ولا بعضه بوجه من الوجوه في قول ابي حنيفة حتى
يدعى بذلك مدعى قال ابو محمد يوسف ومحمد بن جعفر بذلك
وهو اختيار الخصاص في ادب القاضي انتهى واجمعوا على
ان من ادعى ديناً على ميت يجلف من غير طلب الوصي والوارث
قال تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى قال في شرح الجمع لان
القاضي يكون نايباً عن الله تعالى فتكون شهادة على خصمه
فتقبل وفي الحاوي ولا يشترط الدعوى في حقوق الله
والشهادة فيها قبل الاشهاد حسية وليس بنفسه اذا عرّف
التهمة اقول ظاهر كلام الحاوي ان الشهادة اذا لم تقرر التهمة
لا تسمع ثم رايت في الخصاص ما يويد ذلك حيث قال في باب
الرجل يقف الارض والدار ولا يجدها فمن نازعه في ذلك
من المسلمين وقدمه الى الحاكم فان الحاكم ينظر في ذلك فان
كان المنازع في ذلك رجل من اهل البستر تطوع بذلك ليس
من يتاكل اموال الناس ولا يكتب بتعرضه هذا وقيامه
شياً لنفسه فرأى الحاكم ان يجعله قيمياً في ذلك فعل وان رأى
ان يجعل غيره القيم بذلك فعل من هذا ما هو الاصل انتهى
ولم يبينه المؤلف على حكم هذه الشهادة هل هو لازم لا
ونص في البدايع على اللزوم حيث قال حقوق الله تعالى
بجمع اسباب الحدود من نحو طلاق المرأة واعناق الامة
والظهار والايلا وغيرها من اسباب الحرمات يلزمه
اقامة حسبة لله تعالى عند الحاجة الى الاقامة من غير طلب
من احد من العباد والزنا والسرقه وشرب الخمر والغذف
فهو مخير بين ان يشهد وبين البستر قال وطلاق زوجته
وان انكر الزوجان ويصير الشاهد خصماً كما في العاقبة
وتعليق طلاقها وحرية الامة ولا يشترط في قبول حضور
الامة والمرأة لكن يشترط حضور الزوج والمولى حتى لو شهد

ان فلانا الغائب طلق امرأته او اعتق امته لا يسمع القاضي
شهادتهما كما في العادية قال وليس لنا مدعى حسبة الا في
دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض
واليه اشار الخصاص في مسائل وتقل في القنية السماع
ايضا قال والفتوى على انها لا تسمع الا من المتولى لان الموقوف
عليه يصرف الغلة ولا حق له في الرقبة لان فيه تخزم
الفرج لانها يشهدان ان وطيه اياها بعد هذا زنا
والشهادة على الزنا تقبل بلا دعوى فكذا ما تضمنه معنى
الزنا كما في التمراتشي من العناق وزاد في البرازية رابعة
وهو قبولها بلا دعوى في الخلع وزاد في العتابية وكذا
بالخلع وبالصدوق ويسقط ويجوز على الطلاق المهم
انتهى وفي خزانة المفتين ادعى الموقوف عليه ان هذا
وقف عليه ان كان دعواه باذن القاضي صحته وبغير
اذنه لا تصح على الاصح لان له حقاً في الغلة لا غير فلا يكون
خصماً في شئ اخر انتهى وفي الظهيرية رجل غصب ضيعة
موقوفة فخاصم الموقوف عليه واقام البينة قبلت بينه
وبرد عليه الضيعة اجماعاً اما عند ابي يوسف فلا فيها
صارت وقفاً قبل الاخراج فكان له ولاية الاستيفاء
والاسترداد عند ابي حنيفة ومحمد وان لم تقدر وقفاً
قبل التسليم الى المتولى كان هو اولى قال وظاهر كلامهم
ايضا لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً اقول بل الظاهر
من كلامهم ان الخلاف فيه ايضا لان محل النزاع كون المحل
قابلاً لدعوى الحسبة ام لا فمن قال بانه قابل يجوز ذلك
من الموقوف عليه ومن غيره كما لا سترة به قال وهل يقبل
جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقاً لله تعالى
ويؤيده ما قاله في الوالوجية وفي المنية هل يجلف على عقد
الامة وطلاق المرأة حسبة من غير دعوى ذكر في التخرى

ما يدل على انه يستخلف انتهى وفي التجريد للمصيري ما
يدل على خلافه حيث قال ونص شمس الايمة السرخسي وخام
زاده انه يستخلف حسبة من غير دعوى اذا اهتم وذكر
شمس الايمة الحلو اني انه لا يستخلف فان تقدم الدعوى
شرط وفي اخر الدعوى من هذا الباب ان الدعوى شرط
الحلف على عتق العبد بالاجماع وانما الاختلاف في اشراط
الدعوى على قبول الشهادة فهذا يدل على انه لا يحلف
في موضع ما الا بعد الدعوى انتهى قول فالجرح لا يقبل بلا
دعوى من باب اولي قال لا يلزم المدعي بيان السبب ويصح
بدونه اي الدعوى صحيحة بدون بيان قال السرخسي في
شرح الادب ولو ان رجلا ادعى على رجل الف درهم فقال
المدعي عليه للقاضي سئل المدعي من اي وجه له هذا المال
فقال المدعي معروف سببه وقال لا اخبرك بسببه
لا ينبغي للقاضي ان يجبر المدعي على بيان السبب لان الواجب
على المدعي تصحيح الدعوى ودعوى مطلق المال صحيحة
كدعوى المال مع السبب فلا يجبر على البيان لكن ان بين
نظر القاضي فيه ان كانت الدعوى صحيحة سمعها والا فلا
وان انى ان يبين لا يجبر على البيان انتهى وفي خزنة الفتاوى
ولو طلب المدعي عليه من القاضي ان يسأل المدعي من اي
وجه يدعي هذا المال وجب على القاضي ان يسأله وان
انى المدعي لا يجبر فان وقعت الرية فالراى الى القاضي
انتهى وفي الوالوجية لا ينبغي للقاضي ان يجبر على بيان السبب
لكن يسأل المدعي عليه عن المالية فان اقربه وادعى من
وجه لا يلزمه كثر الميتة والدم والقار ان كذب على قولها
القول قول المقر مع اليمين وعلى قول انى حنيفة المال لازم
عليه باقراره لانه يدعى خلاف الظاهر انتهى وهذه المسئلة
مكررة بلا فائدة لانه قال اول للقاضي ان يسأل عن سبب الدين

احتياطاً

احتياطاً ثم قال ثانياً عند قوله والراى للقاضي في مسائل
منها اذا طلب المحاسبة بين المدعي والمدعى عليه فان امتنع
فلا جبر كما في الخانية قال ويصح بدونه في المثليات اقول
ظاهر صنيع المؤلف ان هذا غير المستثنى الاول اعنى قوله
ولا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين
وليس الامر كذلك فليتامل الا ان يقال اراد بالاول القيمي
وبالثاني المثلي والله اعلم ولم يذكر المؤلف حكم الشهادة في
بيان السبب قال في خزنة الاكمل قال الفقيه في شهود
شهود وابتنى يقضى بشهادتهم اذا كانوا عدولا وان لم يثبتوا
السبب وعن بشر بن عياض يسألهم الحاكم من اي وجه تشهدون
فان لم يخبروا لم يقضى بشهادتهم انتهى وفي الوالوجية واذا
شهد الشاهد ان بين يدي القاضي على رجل بمال ليس للقاضي
ان يسألهم عن السبب اذا كانوا عدولا الا اذا وقعت الرية
فحينئذ يكون الراى للقاضي انتهى وفي الخلاصة ويسأل القاضي
الشاهد هل تعرف المدعي به وانه اليوم في يد المدعي عليه
وهذا في العقار اما في المنقول فلا حاجة الى هذا قال
ودعوى المرأة على تركه زوجها اي اذا ادعت المرأة بعد
وفات زوجها على ورثته ما الا يصح بلا بيان السبب مجاز
ان يكون تفقته وانها صلة تسقط بالموت قبل القبض
قال الشهادة للعبد بعقده بدون دعواه لا تقبل عند
الامام رضي الله عنه لان الدعوى منه شرط عنده وفي
عتق الامة ليس بشرط الا في العتق المهم عنده كما في الفتاوى
العنابية من الفصل الثالث في الاقرار قال الا في مسيلتين
قيد بالشهادة اما في حق التحليف فيشترط اجماعا وقيد
المنع بالامام وعندهما تسمع حية وقد اوضحه في شرح الجمع
لابن مالك قال ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد
الا في مسيلتين من باب التحالف عن المحيط باع عبد ثم ادعى

المشترى الشرا والاعتاق وكان في يد الباع تسمع فيها
وفي البرازية اشترى عبدا وادعى انه حر والرزمه الحاكم
اقراره فبرهن على الحرية والعبد ينكر تقبل ويرجع بالثمن
وقال في شرح الجمع ناقلا عن الحقايق قد يتحقق الدعوى
حكما بان يقطع العبد يد حر فقال الحر اعتق مولاه قبل
الجنابة ولى عليك قصاص وانكر العبد والمولى ذلك قبل
بينه ويقضى بعقده لان دعوى المجنى عليه العتق قائم مقام
دعوى العبد حكما انتهى وفي خزانه الاكل الشهادة على عتق
الامة وهي تنكر جائزة وفي العبد المنكر لا يجوز عند ابي حنيفة
الا في حال جنابة او قذف او معنى يلزمه من الخصومة
وعندهما جائزة فيهما على سوا قال وظاهرهما في الاسعاف
انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقفا
اقول صرح في الذخيرة انها لا تصير وقفا حيث قال ارض
موقوفة على الفقرا استاجر رجل من المتولى وطرح فيها السرقين
وغرس الاشجار ثم مات المستاجر والاشجار ميراث للورثة
لانها ملك المورث ويؤخذون بقطعها لان الاجارة انفسخت
انتهى ونقل في جامع الفصولين تفصيلا حسنا حيث قال غرس
في ارض موقوفة على رباط فلو كان الفارس يلى تعا هذه
الارض فالشجر للوقف اذ هذا من جملة النفاهه فيكون غراسا
للووقف ظاهرا ولو لم ينعا هدها فهي له قال دعوى دفع
التعرض مسموعة على المفتى به كما في دعوى البرازية قال
في الخلاصة دعوى دفع التعرض هل هو صحيح اختلف المشايخ
فيه والفتوى على انه صحيح وفي الجامع في كتاب القضا
اشارة الى الصحة فانه قال ارض ادعى رجلان كل واحد
في يدي لا يقضى باليد لواحد منهما ولو اقر احدهما باليد
والاخر لم يقضى له باليد ولو اقام احدهما البينة انما ياتي
به يقضى باليد له قال لان البينة قامت على الخصم لانه

ينازعه

ينازعه في يد فهذا يدل على ان دعوى دفع التعرض مسموعة
لان اليد ليست بثابتة للاخر قال ودعوى قطع النزاع
لا اقول وجه ذلك ظاهر لان المدعى لا يجبر على الخصومة
قال اختلاف الشاهدين مانع من قبول الشهادة قال في البنا
عند ذكر شروط الشهادة منها اتفاق الشاهدين فيما يشترط
فيه العدد فان اختلف لا يقبل لان اختلفا فيما يوجب اختلاف
الدعوى والشهادة قال الا في احدي وثلاثين مستنية
تقدم ان المستثنى اثنان واربعون موضعا فليتامل قال
القاضي اذا خبر بشي حال قضاه قبل منه قال في خزانه
الاكل هو مصدق فيما قضى به من قصاص او مال او عناق
او غيره من حقوق الناس ولو عزل عن القضا فاتبعه المقضى
في جميع ذلك فقال انما قضيت به عليكم كان مصدقا انتهى
وفي الخلاصة ولا يقضى القاضي باخبار الخليفة على اقرار
رجل مجد الا ان يشهد الخليفة مع اخر عند القاضي الذي
يأذن له الخليفة بالاستحلاف قال الا اذا خبر باقرار رجل
مجد من سرقة او شرب خمر او با قال في شرح الادب لا
تقبل اجماعا لانه انما يحتاج الى الرجوع الى قول القاضي
عند محود الخصم واذا كان الخصم جا حدا كان له ذلك
رجوعا عن الاقرار انتهى وفي خزانه الاكل اذا قال القاض
قضيت على هذا بالرحم فارجمه وسعك ان ترجمه وكذلك
القطع والضرب وفي رواية لا قبل قول القاضي ولا قبل
العمل به الا ان يعاين المحجة فينذ بصح الاعتماد ومشايخنا
اخذوا بهذه الرواية وقالوا ما احسن هذا في زماننا لان
القضاة فسدوا فلا يؤمنون الا في كتب القضا فانه قل
ما يقع فيه الحيانة قال لا تسمع الدعوى بدين على الميت الا
على وارث قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادعى الدين
فالخصم هو الوارث وللورثة استخلاص التركة بقضا الدين

وكذا الاحد الورثة اذا امتنع الباقون ولو امتنع الكل من
الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا قال
فلا تسمع على غريم له اي لا تسمع الدعوى على غريم للميت
ولو من غريم اخر سوا قبض الاول شيئا ولم يقبض كما في الزنا
وتقييد المولف عدم سماع الدعوى في الدين على الميت
بمن ذكر شامل للمالومات رجل في بلد بعيد وترك مالا واد
رجل عليه دين او ورثته في بلد منقطع عنه فان القاضي
ينصب له وصيا ويسمع بينه ويقضى له بالدين ولو لم
يكن منقطعاً لم تسمع بينته على غير الوارث كما في ولاية
النكاح كما في خزنة الاكل واما في ثبوت الوصاية فقد
قال في البزارية وفي دعوى كونه وصي الميت الوارث
او الموصى له او مديون الميت او دايته وقيل دابن الميت
ليس بخضم انتهى وفيها وقولهم الموصى له ليس بخضم يراد به
الموصى له بالثلث اما الموصى له بجميع المال او بما زاد على
الثلث فهو خضم اذا صح لعدم الوارث لان استحقاق الزايد
على الثلث من خصائص الوارث فيلحق بالحكم بالوارث
قال دعوى القضا والشهادة عليه من غير تسمية القاضي
لا يصح اي من غير ان يسموه وينسبوه بان القاضي فلان
ابن فلان حكم بكذا كما في الحرمة الثابتة بسبب اللعان
وكما في الطلاق بسبب العنة وكما في الفرقة بسبب الادراك
لان القضا عقد من العقود فاذا شهدوا بالعقد ولم
يسموا العاقد لا يصير معلوما فلم يحز كما في العمادية قال
الا في مسيلين الاولى الشهادة بالوقف على اختيار بعض
المشايع وقال البعض الاخر ليس بشرط لان القضا ليس
بسبب ثبوت الوقفية انما هو شرط اللزوم وقال العلامة
العيني في مختصر الظهيرية وان كتب انه وصي من جهة الحاكم
او لم يسم الحاكم الذي نصبه ولا الذي ولاه جاز وعلى هذا

القياس اذا احتج الى القضا في المجتهديات كالوقف واجام
المشايع ونحوها كتب وقضى قاض من قضاة المسلمين
بصحته وجوازه انتهى وفي فصول الاستروشي لان جهة
التولية معلومة ويعرف ذلك القاضي بالنظر الى تاريخ
الصك قال ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع
يعني ان تسمية الفاعل شرط في دعوى الفعل قال في العمادية
فيه اختلاف المشايخ وادلة الكتب متعارضة والمولف حزم
باحد الطرفين قال الا في اربعة مسيلين في القاضي والثالثة
الشهادة بانه شراء من وصيه الخ اقول لم ار ما وجه صحة
هذه الشهادة مع ما قاله الصدر في شرح الادب ان جميع
الافاعيل اذا شهدوا بها ولم يسموا الفاعل لا تقبل والله اعلم
قال اذا اقام الخارج بينة على التناج في ملكه وذو اليد
كذلك قدمت بينة ذي اليد هكذا اطلق اصحاب المتون
قلت الا في مسيلين ذكرها في خزنة الاكل الاولى لو كان
التناج في عبد قال الخارج انه ولد في ملكي واعتقد وبرهن
قال في المحيط الرضوي لان بينة العتق اثبتت اولية الملك
على وجه لا يتصور استحفاقه عليه وهي اكثر اثباتا وازيد
صدقا ولقائل ان يقول اطلاق المتون لم يشمل ما في خزنة
الاكل حتى يستثنى منه لان كون بينة ذي اليد مقدمة
في التناج في الملك فيما اذا لم يدع الخارج التناج في الملك
فعلا كما في مختصر الظهيرية قال بخلاف ما اذا اخرج دبرته
او كاتبته فانه لا يقدم والذي في المحيط الرضوي التدبير
والاستيلاء اقول نص في الظهيرية على ان التدبير كالعتق
وان بينة الخارج مقدمة انتهى و فرق في المحيط بين صورة
العتق والتدبير والاستيلاء بان التدبير والاستيلاء
اولية الملك على وجه يتصور استحفاقه رتبة ويبدأ بقضا
القاضي بالملك قنا ويستحق عليه يدا بالاجارة والاعارة

والنكاح بلا قضا حقا قال اذا شهدوا بانه وارث فلان من
غير بيان نسبه لا تقبل اي ما لم يفسر النسب الذي يستحق به
الميراث كما لو شهدوا بانه مولا الميت لم تقبل حتى يفسروا
ان مولا المعتقد او المعتقد او مولا المولاه كما في خزانه الاكمل
وبقي ما لو شهدوا بالنسب يحتاج معه الى انه لا وارث له غيره
قال في شرح الحصري ذكر محمد في الاخ لا يعلمون له وارث
غيره وهذا شرط فيمن يجب بغيره بخلاف الاب والابن والزوج
والزوجة ومن لا يجب بغيره فانه لا يشترط ان يقولوا وارثه ولا
له غيره بل اذا شهدوا على النسب يكفي وعليه الفتوى كما في
الخلاصة وفي البدايع قولهم لا وارث له غيره معناه في شهادته
الناس وعاداتهم لا يعلم له وارثا غيره ولا وارث غيره في علمنا
وفي شرح الخلاطي معناه ان يولد ومولده كذا ولا يعلمها وارثا
غيره فاحرى ان لا يكون له في مكان اخر انتهى وفي البرازيه
ويشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقاط التلوم عن القاضي
وفي مختصر الاصل ولست اكلفه الموارث انه لا وارث
له سواء لان هذا غيب محله القاضي عليه وهو يعلم انهم
شهدوا بما لا يعلمون واذا قالوا لا نعلم له وارثا غيره فقد
فرغوا من الشهادة ولو شهدوا انهم لا يعلمون له وارثا باض
كذا غير فلان بن فلان جاز ذلك عند الامام وقال يعقوب
ومحمد لا اجيز ذلك حتى يقولوا لا نعلم له وارثا غيره فيهموا
ذلك قال الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي قضا بانه وارثه
فانما تقبل اي تلك البينة ويقضى له بالميراث وينبغي للقاضي
ان يسأل هذا المدعي النسب الذي يدعي الميراث ليظهر له
نسبه لاحتمال محي وارث اخر ولم يقض بنسبه بقوله كما في
خزانه الاكمل قال في المحيط وهذا السؤال ليس بشرط لنفاذ
القضا ولكن لصيانة القضا والنظر من محي جده ويدعي هو
الوارث ليعرف القاضي انه حاجب الاول ام محبوب به انتهى

وفي جامع الفصولين لان حكم القاضي محمول على الصحة
وموافقة الشرع انتهى والحكم في الوقف على خلاف ذلك
قال في الذخيرة رجل يدعي انه من قرابته واقام بينة فتشدد
ان الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئا ولا يكون
دفع القاضي حجة لانه يحتمل ان القاضي قضى على بعض قرابة
الواقف باقراره والله اعلم قال اذا شهدوا بقرابة انه
اخوه او عمه لا بد وان يبينوا انه لا بيه ولا مه ولا بيه
اولامه كما في الخانية وفي خزانه الاكمل ولو شهدوا بانه
اخوه او ابن اخيه لا بد من بيان له لبيه وامه اولامه وكذا
لو شهدوا انه عمه او ابن عمه او جده لان جهاتهم مختلفة انتهى
وزاد في الظهيرية ويشترط ايضا ان يقول ووارثه واذا
اقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتقيا
الى اب واحد وكذلك هذا في الاخ والجدة انتهى وفي العمادية
لا يشترط في هذا ذكر الاسماء وقال شمس الائمة السرخسي في
الاخ لا يشترط ذكر الجد وغيره اما اذا ادعى انه ابن عمه لا بد ان
يذكر اسم الاب والجدة انتهى وفي حاوي القنية اذا ادعى انه عمه
اخ ابيه لا بيه وامه لا وارث له غيره يصح دعواه وان لم
يذكر اسمه واسم ابيه وجده لانه اضافه الى معين وفي الخلاصة
ولو شهدوا انه ابنة او بنت ابنة لا بد ان يقولوا ووارثه
ولا يشترط ذكر اسمه حتى لو شهدوا انه جد الميت ابوابيه
ووارثه ولم يسموا اب الميت قبلت شهادتهما ولا يشترط ذكر
اسم انتهى من الشهادة قال الا في البنت والابن وابن الابن
والام كما في خزانه اقول هذا اختصار محل وض ما نقل عنه
وهو ولو شهدوا انه ابنة او ابنة او ابن ابنة او امه قبلت
بلا بيان لعدم اختلاف الجهة قال التصديق اقرار سئل المشهور
عليه عن الشهود فقال صدقا فهو اقرار كما في خزانه الاكمل قال
لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذا لم يقل على وجه الاشارة

ويعرف بالنفقة قال ادفع غله عبدى او قال اعط ثوب
عبدى هذا فقال نعم فكله اقرار بالعين له انتهى قال
الافى الحدود قال فى المشتى وباقرارها اربع مرات بزفايه
اياها لم تحذ المرأة ان كذبها الرجل عندانى حنيفة وقال
تحذ ولو قال الرجل صدقت حذت المرأة ولم يجد الرجل
لانه لم يقر الامرة واحدة انتهى افا ديمفهومه انه لو تكرر
التصديق اربع احواد والمنقول خلافه قال لا يقضى بالفرة
اقول ظاهر كلام علمائنا انها تقيد العلم فى بعض المسائل
ولا تقيد فى غيرها لضعفها قال الافى مسائل كافي جامع
الفضولين وغيره ومن ذلك ما فى الهبة من الملتقط حيث
قال وفى هدايا الولية والخنان اذا اقام الدليل على تعيين
المئدى اليه يعمل به ولو دفع الى ابنه مالا فتصرف فيه
الابن يكون للاب اذا اقامت دالة التمليك قال
القاضى اذا حكم فى شى وكتب السجل يجعل كل ذى حجة على
حجته اذا كان له قال فى الولوية لان الحق متى ثبت يحتاج
المدعى الى استيفائه وانما يمكن الاستيفاء بالحجة فيدفع
اليه احد النسختين ليكون له حجة ويجعل في ديوانه حجة اخرى
لانه يمكن المدعى من استيفاء الحق فينبغى ان يكون عنده
حجة حتى يجوز ان يمكنه قال وخمس من السجلات لا يحصل
القاضى كل ذى حجة على حجته لم ار من فقرض للفرق بعد
التسليم التام ولعل الفتح يفتح بذلك ثم فهمت من قول المؤلف
يجعل كل ذى حجة على حجته اذا كانت له ان المحكوم عليه
هنا ليس السجل حتى يكون حجة له ثم رايته اخباب الاحتجاج
من الخلاصة ما نصه المستحق عليه اذا اراد ان يجبر المستحق
على اعطاء السجل ليس له ذلك لان كتب السجل لم يتعين لاجبا
حقه لانه يمكنه اقامة البينة على البائع بدون السجل
انتهى اقول ووجه ظاهر فيما بقى من المسائل كتاب

الوكالة قال فى خزائن الاكل ولو قال عبد وكلنى مولاي
بمضمونك فى نفسى واقام البينة جاز ولو وكله بمضمون
فى شى فقال فاقيم البينة ان موكله عزله قبلت بينته فقد
المشتري التمس حبس القاضى الوكيل ليسلم المبيع ثم اجبر الوكيل
ان يخرج الوكيل عن العهدة والمشتري من الوكيل يرد بالبيع
على الوكيل بالبيع وان وصل التمس الى الموكل ولو ادعى البائع
رضى الامر لا يمين على الامر لانه ما جرى بينهما عقد ولا يخلف
الوكيل لانه يدعى رضى الغير كذا فى الخلاصة من البيوع وفى
الاصل الوكيل بقبض الدين اذا وهب الدين من الغريم او ابراه
او ارتمن به لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع ولو اخذ به كفيلا
جاز كما فى الخلاصة قال الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله
فان كان مقيدا اعتبر مطلقا ولا فلا لان الاصل فى كل مقيد
اعتبار القيد فيه الا قيد لا يفيد اعتباره كما فى البيع وفي
الذخيرة الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا مقيدا من كل
وجه بان كان نفعه فى كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة
شرط اكله بالنقوى ولم يوكه انتهى وفى شرح الاسبيجاني على
الطحاوى والاصل ان المطلق يجرى على اطلاقه حتى يخصه
عرف او شرط والمقيد يراعى فيه قيد الا فيما لا يفيد
اعتباره قال بعه من فلان فباعه من غيره كذلك لا
يجوز بيعه من غيره وفى الولوية من المضاربة وكل بيع عبد
من فلان فباعه من غيره لم يجوز لان المقصود بحصول التمس
والناس متفاوتون فيه وكان مقيدا انتهى بخلاف ما اذا
قال له بعه ومع من فلان كما فى قاضى خان وفى خزائن الاكل
امر ان يبيعه فباعه منه ومن غيره جاز عند ابى حنيفة
خلافا لها وفى المشرع بنص واذا امره ان يبيع من فلان
بتمن دين فباعه من اخر بتمن دين لا يجوز لان التمس ما تنفاه
فى الملا، انتهى وفى الكافي الذى هو جمع كلام الامام محمد

رحمه الله تعالى وان امر رجلا ببيع عبده من فلان فباع
من غيره وليس بوكيل لم يجز انتهى ثم رايت في اللؤلؤ الحجة
ما نصه لو قال لا خريج عبدي هذا بالتقد فلم يبعه بالتقد
والنسيئة هكذا ذكر في العيون وكذا لو قال بعه من فلان
فباعه من غيره جاز لان قوله بالتقد ومن فلان مشورة
انتهى وفي خزانة الاكل وكله ببيع عبده من فلان فباعه
منه ومن وكيله جاز اما لو باعه من رجل اخر لم يجز وفيها
ولو وكله ليواجر من فلان ليس له ان يوجر غيره وفي الذخيرة
من الاجارة قال الراهن للمرتهن مع من فلان فباع من غيره لا
يجوز وحكى عن بعض المشايخ ان الاجر اذا قال للمستاجر مع
المستاجر من فلان فباع من غيره جاز قال ومن هذا النوع
اي ما كان فيه القيد مقيدا من كل وجه اكد بالتقيد والاقال
بعه نسيئة فباعه نقدا هكذا في غالب النسخ وهو خلاف
المنقول والظاهر انه سبق قلم والصواب بعه وانفذ ليس
له بعه نسيئة كما في مينة المفتي ثم رايت في نسخة اسقاط
قوله نسيئة وهي التي يجبا عنادها ويدل عليه قوله خلا
بعد نسيئة له بعه نقدا وفي خزانة الاكل ولو قال بعه بعد
الى اجل فباعه بدراهم حالة لا يجوز في القياس وهو قول
محمد انتهى وفي البرازية بعد الى اجل فباعه بالتقد قال
شمس الائمة الاصم عدم الجواز اجماعا قال بعه بكفيل بعه
برهن فانه مقيد يلزم اشتراطه مطلقا كما في الصغرى
واطلق المؤلف في الرهن وفيه تفصيل قال في خزانة
الاكل ولو قال له بعه برهن لم يجز الا رهن يساويه اما لو
اطلق يجوز برهن يسير عنده ابي حنيفة رضي الله عنه وعند
لا يجوز الا بما يتغابن فيه وكذلك بعه وارتهن وفي
البرازية ولو اختلفا في اشتراطه فالقول للموكل وكذا لو
قال امرتك بغير هذا الثمن فالقول له وفي قاضي خان

ولو قال بعه من فلان بكفيل ثقة فباع بغير كفيل لم يجز
وكذا لو قال بعه وخذ كفيلة او قال بعه وخذ رهنا لا يجوز
الا كذلك ولو قال الوكيل لم يامرني بذلك كان القول
قول الامر لان الامر يستفاد من قبله انتهى وفي البرازية
وكذا لو قال امرتك بغير هذا الثمن فالقول قوله انتهى قال
لا يتبعه الا في سوق كذا الا اي لا يصح المخالفة لانه مقيد
من وجه دون وجه واكد بالتقيد قال ونظيره بعه بشهود
ولا يتبعه الا بشهود لانه مقيد من وجه دون وجه واكد
وفي البرازية الوكيل بقضا الدين اذا قضاه بلا كتابة ولا
براه وشهود وان زعم الوكيل الاشهاد وكذبه الموكل فيه
فالقول للوكيل لدعواه الخروج عن العمدة انتهى وقال في
البرازية الاشهاد قد يفيدان لم يعيب الشهود وكانوا عدولا
وقد لا يفيد فاذا اكد بالتقيد يلزم الرعاية والاعمال
بالشبهين انتهى وفي خزانة الاكل ولو امره ببيعه ثم قال
لا تبع الا بشاهدين او قال الا محض من فلان فباعه بغير
شاهدين وبغير محضه فهو باطل ولو باعه بنفسه ثم
وكل رجلا بقبض الثمن وقال لا تقبضه الا ببينة صح انتهى
ولا يجوز قبضه بغير البينة انتهى وفي الصغرى قال بعه
على ان تشهد فباعه من غير ان يشهد لم يجز ببيعه كما في وكالة
المبتغى قال فلا مخالفة مع النهي ينفذ فيها تصرف الوكيل
الا قوله لا يتبعه الا بالنسيئة لعدم الفائدة مطلقا لانه لو
باع نسيئة كان للمشتري ان يجعل بالثمن فيصير نقدا وليس
للبايع الامتناع عن قبوله فلا يفيد تقييده كذا في اللؤلؤ الحجة
وفي خزانة الاكل ما وصفه بصفه خالفه لزم الوكيل دون
الامر وفي التجريد والعدل ان يبيع بالتقد والنسيئة ولو
كان اطلق عند العقد ثم مناه بعد ذلك عن البيع بالنسيئة
لم يصح منيه ولو سلطه على البيع مطلقا ولم يقبل عند المحل

فله ان يبيعه قبل ذلك انتهى قال وفي قول لا تسلم حتى تقبض
التمن كما في الصغرى هذا مذهب الامامين خلافا للثاني
قال في البرازية بنا على ان ما قاله الوكيل بعد البيع يصح ام لا
وصورته كما في الصغرى امره ببيع عبده ودفعه اليه
وقال لا تدفعه بعد وقوع البيع حتى تقبض التم فباعه
المأمور ودفعه الى المشتري قبل قبض التم فتوى التم على
المشتري جاز البيع ولا ضمان على البائع قال فله المخالفة
اي في مسيلتي لا يتبعه الا نسبية ولا تسلم حتى تقبض لما ذكرنا
وفي الذخيرة من المضاربة لو امر رجلا ان يبيع بالف درهم
وقال لا تبع باكثر من ذلك فانه يجوز وهذا مذهبنا وقال
زفر رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف اذا وكله بان يبيع عبدا
بالف درهم فباع بالعين فانه يجوز قال بخلاف لا يتبع حتى
تقبض يعني قال الامر للمأمور حين دفع اليه العبد بعه بالف
ولا تدفعه حتى تقبض التم من صاحبه قبل البيع حتى اذا
خالف وباعه قبل ان يقبض التم من المشتري بطل البيع
ولا يجوز حتى يقبض التم من المشتري والا فالبيع باطل
كما في الصغرى قال لان السليم من الحقوق الخ هذا قليل
لجواز المخالفة في صورة لا تسلم حتى تقبض فالخصم الوكيل
بشرايين والخصومة قال في البرازية وكله بشرايين
بعينه فخرج الوكيل من عنده واشهد انه يشتريه لنفسه
او وكل اخر يشتريه له فاشتراه فهو للاول وانما يملك
الشرايين نفسه عند عزل نفسه ولا يملك ذلك عند غيبة
الامر الا اذا اشتراه باكثر مما وكله به او بخلاف جنس ما
وكل به انتهى قول ويجزى من ذلك المأمور بشرايين نفسه
قال في خزنة الاكل رجل قال لعبد اشترى نفسك من
مولاي بالف فقال نعم فقيل ينظر ان قال لمولاه يعني
نفسى بالف فباعه وقبل العبد فهو حر وعليه الف ولم يهر

متملا لموكله حتى يضيغه الى الامر والله اعلم قال لا يجبر
الوكيل اذا امتنع من فعل ما وكل فيه من عتق عبدا وتديرو
او طلاق زوجته لانه امران يقع التصرف في ملكه
وذلك غير واجب عليه كما في الملتقطات قال الا في ميايل
اذا وكل في دفع عين وغاب فانه يلزم بدفع ذلك لانه
احتمل ان يكون ذلك واجبا عليه وامامنا ورا ذلك فهو
ملك المالك والا غير واجب عليه كما في الولوالجية وفي
الملتقطات الاحتمال ان يكون دفعه واجبا عليه لكونه
مملوكا لمن امر بالدفع انتهى وفي عمدة القناوي اذا اكزى
جمالا الى بلخ وامر الجمال ان ياخذ الكرى من وكيله فخل وقبض
بعض الكرا وامتنع عن ادا الباقي ان كان له على الوكيل دين
وهو مقر يجبر وان انكر الامر والدين يجلف ولا يجبر انتهى
وفي حاوي القسية المديون دفع المال الى اخر ليقضى عنه
دينه ليس له ان ياخذ منه قال وطلاق فلانة قال في
تخصيص الكبرى هذا لوم يكن التوكيل بطلاق بسؤال المرأة
اعا لو كان بسواها ففيه اختلاف المشايخ وفي القاضى خلف
المشاخرون وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح انه يصح عزله
قال ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضى التم اما اذا كان
باجر كالدلال والسمنار والبياع يجبر على استيفاء التم
ذكره الصدر الشهيد كما في الذخيرة وفي الصغرى لان من
سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا قال وانما يجمل
الموكل اي يقال له احل الموكل على المشتري في اول مضاربة
الجامع الصغير قال لا يوكل الوكيل الا باذن وتقييم كاصنع
ما شئت فهو جاز واذا وكل الوكيل جاز توكله ويكون
الثاني ويكيل الموكل الاول لا ويكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل
الاول او عزل او جن او ارتد او حرق بدار الحرب لا ينغزل
الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول او ارتد او حرق بدار الحرب

ينعزل الوكيلان ولو عزل الوكيل الاول والثاني جازعزل
لان الموكل الاول رضى بصنع الاول وعزل الاول الثاني
صنيع الاول كما في قاضي خان قال الا الوكيل يقبض الدين
له ان يوكل من عياله بدونهما فيبر بال دفع اليه حتى
حتى لو هلك في يد الثاني يملك على رب الدين كما في منية
المفتي وكذا التوديعه كما في خزانه الاكل قال اذا باع وكيل
الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه اقوال
ووجهه ظاهر لان وكيل الاب لا يملك التصرف في مال
ابن موكله لان وكالته مخصصة بالاب وليس ما في خزانه
الاكل من ذلك قال ولو باع الوكيل العبد من ابن الامراء
مكاتبه وعبد الماذون وعليه دين جار قال وطلق نفسك
يقصر او امرك بيدك لانه عليك وليس بتوكيل فان الانسان
لا يكون وكيل في حق نفسه ولا رسولا كما في خزانه الاكل
قال في الغاضي ولو قال لامرأة وكلتك بطلاقك يقصر
على المجلس لانه تفويض وفي خزانه الاكل وكل عبده ان
يعتق نفسه جاز كما اذا وكل امرأته ان تطلق نفسها وليس
للمولى منية وعزله مادام في المجلس ما اذا قام العبد من
المجلس خرج الامر من يده فليس له ان يعتق نفسه قال الوكيل
عامل لغيره فمتى كان عاملا لنفسه بطلت قال في خزانه
الاكل لو امره ببيع عبده فباعه وسلمه الى المشتري ومن
الوكيل الثمن عن المشتري فهو باطل وكذا لو كفل به او
احتمل به على نفسه بخلاف الوكيل في النكاح متى ضمن
المهر صح انتهى وفي الذخيرة الوكيل يقبض الثمن اذا كفل
عن المشتري للموكل بالثمن الذي وكل يقبضه حيث يجوز
لان هناك المطالبة ثابتة للموكل قبل المشتري فيصير
الوكيل بمدة الكفالة متحلا بمطالبة توجهت على المشتري
للموكل فيكون متحلا عن الغير للغير جاز قال الا في مسئلة

ما اذا وكل المديون ببرا نفسه فانه صحح ولذا لا يتقيد
بالمجلس ويصح عزله واذا ابرى نفسه ذكره في الجامع الكبير
كذا في الذخيرة وعلل بانه وان كان عاملا لنفسه بتفويض
ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط الوكالة
كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه كما في منية المفتي
وفي شرح تلخيص الخلاط لان الموكل يملك ذلك بنفسه
فيصح تفويضه الى غيره ولا يودي الى التضاد فان الابرا
يتم بالواحد ولا يحتاج فيه الى القبول وان كان يرتد بالرد
انتهى وفي الذخيرة وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الماذون
انه لا يصح واذا ابرى نفسه لا يبرى انتهى وفي خزانه الاكل
وكذا الوكيل ابر نفسك ففعل صح وكذا الوكيل العزيم ابراني
او هبه لي وحللي منه فقال رب الدين ذلك اليك ففعل
ولو قال العبد لمولاه اعتقني فقال ذلك اليك فاعتق نفسه
صح رجل له مال على رجل وبيع كفيل فوكل احدهما بان يبري
صاحبه او يهبه او يحلله ففعل صح انتهى وفيها رجل امر
عبدك ان يكتب نفسه لم يصح ولم ار الفرق قال بخلاف
ما اذا وكله بقبض الدين عن نفسه ومن عبده لم يصح كما
في البرازية للتضاد في التسليم والتسليم فلا ينفرد به الواحد
كما في البيع واخوانه من الاجارة والكتابة كذا في الخلاط
قال الثالثة الوكيل بالشر اذا امسك المدفوع وتقدم
مال نفسه وصورة ذلك في عمدة الفناوى اذا وكله ببيع
الدينار فباع الوكيل دينار نفسه وامسك ذلك الدينار
ليس له ذلك ولو قال اشتر به شيا فاشترى بدينار نفسه
وامسك ذلك جاز لانه لم يتعين هذا الدينار ثمنا بل الثمن
يجب بالعقد في الذمة فلما دفع ديناره صار ذلك في ذمته
فبعد ذلك اخذ ديناره بديناره له عليه وكذلك اذا امر
بان يقضى بذلك الدينار دينا ويقضى من مال نفسه جاز

قال الخامسة الوكيل باعطا مال الزكاة اذا امسكه وتمد
بماله ناويا الرجوع اجزاه وفي خزانه الاكل ولودفع اليه
عشرة ليتصدق بها فانفق تلك الدراهم على نفسه ثم اخذ
عشرة من ماله فصدق بها ضمن العشرة واما لو تصدق والا
ثم انفق تلك العشرة صح استحسانا انتهى قال في الملقطة
لانه لا تفاوت بينهما فصاركانه تصدق بعينها قال ابرا
الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صح
عند ابي حنيفة اطلقه المولى وظاهر العمادية تقييده بما
اذا اراد الثمن دينا حيث قال واجمعوا لو كان عيناً
الوكيل من المشتري قبل القبض لا تصح هبته وكذلك لو
كان الثمن من النقود فقبضه ثم وهبه من المشتري لا يصح
قال الامراء اذا قيد الفعل بزمان كعب هذا غدا ففعل المأمور
بعد غدا جازي نفذ وفي خزانه الاكل زيادة مهمة يحتاج
اليها حيث قال لو قال بع عبدى اليوم وطلق امرأتى اليوم
ففعل غدا جاز اذا كان وكيله في اليوم والغدا ما لو كان
بعد غدا وطلقها غدا لم يصح اليوم وفيها ولو وكله بعثته
غدا فاعتقه اليوم لم يجز ما لو وكله ان يبيته اليوم فاعتقه
غدا يجوز استحسانا لا قياسا ولو وكل رجلا ببيع عبده غدا
فهو وكيل له غدا وبعد الغد فانه لا ينعزل بمعنى الغدا انتهى
وفي قاضي خان ولو قال بع عبدى اليوم او قال اشترى
لى عبدا اليوم او قال اعتق عبدى اليوم ففعل ذلك غدا
فيه روايتان بعضهم قال الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم
وقال بعضهم تبقى وذكر اليوم للتجمل لا لتوقيت الوكالة
باليوم الا اذا دل الدليل عليه والخلاصة عن الصغرى اذا
وكل رجلا وكالة معلقة بالشرط ثم عزل قبل وجود الشرط
عند ابي يوسف لا يصح وعند محمد يصح وعليه الفتوى
قال من ملك التصرف في شى ملكه في بعضه يعني في الوكالة

فلو وكله في بيع عبد فباع نصفه صح عند الامام ووقف
عندها على اجازة الموكل او ببيع النصف الباقي كما في البدائع
وفي كافي الحاكم وان وكله ببيع شى مما يكال او يوزن فباع
بعضه دون بعض جاز وليس هذا مثل العبد والدار وما
اشبهها اقول وعكس المسئلة من ملك التصرف في البعض
لا يملك التصرف في الكل قال في الذخيرة من الوكالة
وكله ان يعتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز ولا يعتق
شى منه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز ويعتق
كله ولو وكله بان يعتق كله فاعتق نصفه صح النصف عنه
والكل عندهما انتهى قال وفي قبض دينه ملك قبض بعضه
الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا فلو قبضه كله
الادرها لم يجز قبضه على الامر وكان الامر ان يرجع على الغريم
بجقه كله وكذا لو قال لا تقبض درهما دون درهم فقبض
شياء دون شى كما في كافي الحاكم قال الوكيل اذا وكل بغير
اذن وتعميم واجاز ما فعله وكيله نفذ هذا اذا كان في غيبة
الموكل الثاني اما اذا كان حاضرا فهو جازر وتقييده باجازة
من وكله اتعاقي لان الموكل الاول لو اجازة جاز كما لو باعه
فضولى فبلغ الوكيل او الموكل فاجاز يجوز كما في البدائع وفي
مختصر الظهيرية الوكيل بالبيع او الشراء اذا وكل غيره فباع
ذلك الغير واشترى الاول حاضر فهو لازم ثم اذا باع
واشترى بحضرة الاول حتى لزم فالعبد على من لم يذكر
محمد هذا الفصل وذكر البقالى في فتاويه ان المحقوق
ترجع الى الاول وفي حيل الاصل والعيون ان المحقوق ترجع
الى الثاني والله اعلم قال في الزيلعي وهو الاصح وفي خزانه
الاكل فبين وكل غيره بالقيام على داره واجازتها قال ليس
ان يوكل بذلك غيره اما لو امر غيره فاجر وهو حاضر جاز
ذلك وكذا وكيل البيع بخلاف ما لو كانا وكيلين فباع احدهما

لم يحز قال المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذب فلان
فالقول قوله في براءة نفسه اي عن الضمان والقول قول الطالب
في انه لم يقبض حتى لا يسقط دينه عن الموكل لان الوكيل
فيصدق في دفع الضمان عن نفسه ولا يصدق على الغريم
في ابطال حقه وحب اليمين على احدها الا عليها لا لا بد
للموكل من تصديق احدها وتكذيب الاخر فيجلف الكذب
منها دون المصدق قال الا اذا كان غائبا او مديونا
الا اذا كان المال مضمونا على رجل كالمفصوب في يد القابض
والدين على الطالب وامر الطالب والمفصوب منه ان
يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعته اليه وقال فلان
ما قبضت فالقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق
الوكيل على الدفع الا ببينة او بتصديق الموكل لان الضمان قد
وجب عليه وهو يدعي الدفع برأيه نفسه عن الضمان
الواجب فلا يصدق الا ببينة او بتصديق الموكل كإلية
البدائع قال ليس برسالة منه فاذا هلك هلك على الدين
قال في البرازية لانه رسالة فلا يتم الا قبيل الوصول
قال بخلاف قوله ادفعها فانه ارسال فاذا هلك هلك
الدين الصواب انه وكالة فيتم القبض بوصوله الى الوكيل
كما في البرازية فنامله قال لا يصح توكيل مجهول قال في
الناظر خاتبة قال محمد لرجل عدل رطى فقال لرجلين ايكما
باع فهو جابر فايهما باع جاز وكذلك اذا قال ان ابع احد
هذين الرجلين هو جابر فايهما باع كان جابرا فقد جوز هنا
التوكيل مع ان الوكيل مجهول وهو احد هالابيينه وفي المنا
العناية ولو قال من باعك عبدي هذا فقد اجزته فليس
بتوكيل لانه مجهول انتهى اقول ويمكن الجمع بان الجملة اذا
كانت متفاحشة جازت والله اعلم ثم رأيت صاحب اللؤلؤ
علل لجواز الوكالة مع الجمالة في المسئلة الاولى كونها لا يفتق

الى المنازعة قال الا لا يسقط عدم الرضا بالتوكيل قال
الزيلي ولو كتب في اخر الصك فمن قام بهذا الحق فهو وكلي
ان شاء الله تعالى لان العادة جرت بينهم ان يكتب في الصك
من قام بهذا الحق فهو وكلي ما فيه اي وكيل بالخصومة
بإثبات ما فيه من الحق وفايدة هذه الكتابة ان ثبتت به
رضا الخصم بالتوكيل لان التوكيل لا يجوز الا برضا الخصم
عند اني حيفة وهذا لان توكيل المجهول وان كان لا يجوز
لكن يسقط به حقه لان المنع لحق الخصم فاذا رضى فقد
اسقط حقه فلا يسقط يجوز وان كان مجهولا اذ لا يوجد
الى النزاع ثم يوكل من شا وقيل لا يفيد على قوله ايضا وانما
يفيد على قول ابن ابي ليلا انتهى اقول ولقائل ان يقول
الاستئذان على هذا غير صحيح لان ذلك ليس فيه توكيل مجهول
حتى يستثنى قال لان توكيله مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه
كافي القنية قال في المنتقطان فلو لم يدفعها اليه حتى هلك
لم يضمن لجواز ان غير رسوله ياتي بتلك العلامة انتهى
وفي اللؤلؤ الحية من الفصل الخامس من البيوع رجل غاب وامر
تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباعها وامسك
التمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن وهذا عجيب وانما
لم يضمن لان الاسناد لا يضيق عليه الادعاء فلا يصير
بتأخير الاداء ضامنا انتهى وفيها من اخر الرهن الامين لا يضمن
بترك الامتثال وانما يضمن بالخلاف انتهى قال الوكيل يقبل
قوله يبيئه فيما يدعيه ولا يكلف بالبينة وان كان مدعيا
لان الاختلاف بينهما تارة يقع في عقد الشرا فيكون القول
قوله لانه اخبر عن امر يملك استينافا والمخبر به في التحقيق
والثبوت يستغنى عن الاشهاد وتارة يدعي الخروج عن
عمدة الامانة من الوجه الذي مر به فكان القول له كافي
الزيلي اقول ظاهر الاطلاق ان القول قوله ولو بعد القول

قال في حاوي القنية وكله وكالة عامة على ان يقوم
بامره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا
للانتفاق بل اطلق ثم مات الموكل وطالبه الورثة ببيان
ما انفق ومصرفه فان كان عدلا يصدق فيما قال وان
اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الانتفاق على ان اراد
الخروج من الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا
بد من البينة وفي الذخيرة وفي المنقح دفع الى رجل الف
درهم وامره ان يشتري له عبد الجا بالعبد وقال الشترية
من هذا بالف درهم وقال الامر لم تشتره وقد اخرجك
من الوكالة ولا تشتر شيئا فالقول قول المأمور واذا وكل
الرجل رجلا يبيع شي معين فقال الامر قد اخرجك من
الوكالة فقال الوكيل قد بعته لم يصدق وخرج عن الوكالة
قالوا هذا اذا كان الشئ قائما بعينه فاما اذا كان هالكا
فالقول قول الوكيل مع يمينه وفيها الوكيل بالبيع اذا
ادعى انه كان باع قبل موت الموكل وانكرت الورثة
قال او كان الشئ قائما فالقول قول الورثة وان كان
هالكا فالقول قول الوكيل انتهى اقول ويستثنى من ذلك
ماله وكله ببيع جارية وسلمها اليه ثم اتى ليطلبها فقال
الوكيل بعته من فلان وقبضت ثمنها وسلمها اليه ثم اودعها
فانكر الامر فانه يسلمها الى الامر ولم تقبل بينته كما في خزنة
الاكل قال الا الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل
كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الابينة
كما في الولو الجية والخلاصة والبرازية وحصره الحكم فيما
اذا كان وكيل في الدين ليس في محله لما في اللسان بنص ولو
وكله بقبض وديعة او عارية فمات الموكل فقد خرج من
من الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته ودفعتها
للموكل لم يصدق على ذلك الابينة انتهى قال وفيما اذا قال

بعد عزله بعته امس اى قال الموكل بالبيع قد اخرجك
عن الوكالة فقال قد بعته امس فانه لم يصدق لانه حكى
عقد الايملك انشايه للحال فلم تصح حكايته كما في الولو الجية
وفي قاضي خان لانه اقربا لابتياح بعد خروجه من الوكالة
وكذا الوكيل بالاعتاق انتهى وفي البرازية عزله عن الوكالة
فقال الوكيل بعته قبل العزل لا يصدق قال الوكيل بعته
وانا وكيل وهو يدعيه وقال الامر عزلك لم يصدق
الموكل انتهى وجعل الفرق بينهما في العاصي ان الموكل اذا
بدا بالاخراج فلا يصدق الوكيل واذا بدا الوكيل اولا
بالبيع لانسان فقال له الموكل ثانيا قد اخرجك صدق
الوكيل وقبل قوله قال وفيما اذا قال بعد موت الموكل
بعته من فلان بالف درهم وقبضتها وهلكت وكذبه
الورثة في البيع فانه لا يصدق اى لا يصدق الوكيل الا ان
يقوم له البينة انه باعها في حياة الامر فاما اذا لم يكن
له بينة رد البيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري كذا في كافي
الحاكم وفي خزنة الاكل من اقرار المريض للوارث وان وكله
ببيع مناع له ولادين عليه فباعه بالقيمة بشهادة شهود
ثم قال في حياته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه
اوضاع فهو مصدق قال بخلاف ما اذا كان مستهلكا
اى المبيع فانه يصدق قال الحاكم في الكافي بعد ان يجلفن
استحسن ذلك وفي الولو الجية لان العبد اذا كان قائما كما
ملك الورثة ظاهرا فيه فالوكيل بهذا الاخبار يريد ازالة
ملكهم ظاهرا فلم يصح اجباره اما اذا كان هالكا فالوكيل
بعد الاخبار لا يريد ازالة ملك الوارث بل ينكر وجوب
الضمان باضافة البيع الى حال الحياة والورثة يدعون
الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول قول المنكر قال
اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا بالوكيل بالبيع وفا

كما في البرازية قال في جامع الفصولين وفي محاضرة س
على قياس مسيلة الاجارة ينبغي ان يكون فيه اختلاف
انتهى وفي البرازية من الوكالة قوله ينغزل بجنون الموكل
وموته مقيد بالموضع الذي يملك الموكل عزل وكيله فلما
في الرهن اذا وكل الراهن العدل او المرتين ببيع الرهن عند
حلول الاجل او الوكيل بالامر باليد فلا ينغزل وان مات
الموكل او جن وفي الصغرى عن وكالة الطحاوي اذا وكله
وكالة غير جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يعزله ان كان
في الطلاق والعناق لا يملك عزله الا ترى انه لو جعل امر
عبد في العناق الى رجل يعتقد متى شاؤ جعل امر امرائه
الى رجل يطلقها متى شاؤ وقال اعتق عبدى اذا شئت او
طلق امرأتى اذا شئت لا يملك العزل كذا ههنا لانه لما قال
وكلتك غير جابر الرجوع الحق هذا محكم الامر وان كان
ذلك في البيع والشرا والاجارة يصح العزل وقال بعض
مشايخنا له ان يعزله في الفصول كلها وليس فيها رواية
مسطورة انتهى وقد منا ان له عزله في الوكالة المعلقة
قال اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسافا وان كان
الحق للموكل الا في الصرف فان ثمة لا يجوز لانه بمنزلة
الايجاب والقبول ولو احال الوكيل موكله على المشتري
ورضى به المشتري صح ويكون توكيلا وليس بحواله حتى
لو نهى الوكيل المشتري عن دفع الثمن الى موكله صح وانفرد
الموكل عن قبض الثمن وفي الخلاصة الوكيل بالبيع اذا وكل
موكله بقبض الثمن له ان يخرج من الوكالة الا ان يكون
الموكل خاسم الوكيل الى القاضى وامره القاضى بتوكيله
فحينئذ لا يكون للموكل ان يخرج من الوكالة ثم رجع محمدا
وقال ليس له ان يخرج من الوكالة في الوجه الاول ايضا
وهكذا في الجامع الكبير وفي شرح الطحاوي يصح نهى

الوكيل لكن لو قبض الوكيل يبر المشتري تكميل الوكيل
مادام حيا وان كان غايبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل وان
مات الوكيل بالبيع عن وصى فالحقوق تنتقل الى وصيه
دون الموكل وان مات ولم يوص يرفع الى القاضى نصب
وصيا وقيل ينتقل الى موكله ولايته قبض الثمن كذا في مينة
المفتى وفي الخلاصة وفي الزيادات ان الموكل اذا وجد
بالمشترى عيبا بعد ما مات الوكيل بالشرا فالموكل يرد بالعيب
انتهى وفي كافي الحاكم ولو كتب الوكيل الصك باسم رب
رب العبد لم يكن لرب العبد ان يطالبه به الا ان يوكله
الوكيل وكذا الوافر الوكيل ان العبد وثمة للامروانه وكله
بيعه انتهى وفي خزانة الاكل ولو وكل رجلا ببيع او شرا
ثم ذهب عقل الوكيل او اخلط ثم اشترى او باع لم يلزم
الوكيل الثمن وانما يلزم الامر بمنزلة الصبي قال الاية
مسيلة الوكيل بالطلاق والعناق لان الملتبس منه عبادة
لانه لاعمدة عليه فاذا وكل غيره به فقد خالف بخلاف
البيع والنكاح والاجارة فان المطلوب من الوكيل رايه
وقد وجد حيث عرضته على رايه فاجاز كذا في المنتقطات
قال والخلع والكتابة والبيع كما في مينة المفتى اقول وهذا
خلط في الحكم لان الذى في المينة وغيرها ان الوكيل
بالطلاق والعناق اذا وكل او فعل اجنبى فاجاز لا يجوز
لان المطلوب عبارته بخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والخلع
والكتابة اذا وكل وفعل لثاني محضته او فعل اجنبى فاجاز
فان ذلك جائز انتهى والظاهر ان لفظه بخلاف سقط
من الاصل واسقطها الكاتب ثم رايت في نسخة صحيحة
والخلع والكتابة كالبيع وهي التي عليها المعول وفي غالب
النسخ قال الشى المقوض الى اثنين لا يملك احدها اطلق
ذلك وهو مقيد قال في البدائع الوكيلان في البيع والشرا

والطلاق على مال والعق على مال والمخلع والكاتب وكل
عقد فيه بدل وهو مال وكذا ما خرج مخرج التملك يملك
احدهما الافراد واما الوكيلان بالطلاق على غير مال
والعق على غير مال والوكيلان بتسليم الهبة وورد الوعد
وقضا الدين فينفرد احدهما بالتصرف فيما وكلاهما لان
هذه التصرفات مما لا يحتاج الى الراي فكان اضافة التوكيل
اليهما تفويضا للتصرف الى كل واحد منهما بافتراده انتهى
وهو ايضا مقيد بما اذا كان وكلاهما بكلام واحد اذا وكلها
بكلامين فيجوز لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الاخر
لانه اذا وكلها بكلامين فقد رضى برأي احدهما بخلاف
الوصيين اذا اوصى لكل واحد منهما بكلام على حدة حيث لا
ينفرد احدهما بالتصرف في احد القولين لانه وجد الوصية
بالموت وعند الموت صار اوصيين جملة كما في المشرع ولم
ارحم الناظرين في كلامهم والظاهر ان المؤلف خرج دون
كافي الحاكم واذا دفع رجل الى رجلين الف درهم ليدفعها
الى رجل فدفعها احدهما فهو ضامن لنصفه في القياس لكن
استحسن ان لا ضمنه قال والوصيين اطلق ذلك من غير
استثناشي وفي مختصر الظهيرية قال القدوري احد
الوصيين يملك ان يوجر الصبي في قول ابي حنيفة ولا يجوز
عبدك وفيها من البيوع وعن ابي يوسف في المنقذ وصيان
اشترى بالبشرط الخيار فاجار احدها ونقض الاخر فلا جارة
اولى قال الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر والاستبدال
مع فلان فان للواقف الافراد لان الواقف هو الذي شرط
لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه قال
الوكيل لا يكون وكلا قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة ما اذا
علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل لان التوكيل ثبات الوكلاء
فلا يصح بغير علمه كاثبات الملك بالبيع والهبة كما في الوالوجية

اقول اطلاقه للاستثنا مشكل لانه يوهم انه متفق عليه
مع ان صاحب النزاية حكى اولا انه يصير وكلا قبل العلم
ثم حكى ثانيا عن الثاني جوازه في المسئلة المذكورة وقال
ذكر في الماذون ما يدل عليه ثم عقبه بانه لا يصير وكلا
قبل وعزاه للزيادات انتهى وافصح في قاضي خان عن
الخلاف حيث قال رجل قال لغيره اشتر عبدي من فلان
فاشتره ان علم فلان بذلك جاز بالاتفاق وان لم يعلم
فلان بذلك جاز في رواية الوكالة وفي الزيادات لا يجوز
انتهى وصاحب منية المفتي نص على انه لا يصير وكلا
قبل العلم على ما هو المختار ثم نقل ما حكاه في النزاية مطلقا
ثم ذكر في مسئلة الماذون انتهى وقال العيني في مختصر الظهيرية
الوكيل لا يصير وكلا قبل العلم بخلاف الوصي وعن ابي يوسف
وكل رجل بان يطلق امراته ويبيع عبده او وكلت رجلا
امرأة بان يزوجهما ففعل ذلك الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة
فهو جاز على الامر قال ولا احفظه عن ابي حنيفة انتهى فعمل
من هذا ان الاستثنا ليس في محله وانما قال الثاني بنفوذ
التصرف في حق جواز الامر وحسب وفي الخلاصة اذا
ارسل رسولا ونماه قبل تبليغ الرسالة يصح من غير علم
الرسول قال وفي مسئلة ما اذا امر المودع المودع ببيع
الى فلان فدفعها فان المالك يجيز في تضمينهما ماشا، اذا
هلك وهي في الخانية ايضا ونصه رجل اودع رجلا الف
ثم قال في غيبة المودع امرت فلانا بقبض الف التي هي
وديعة لي عند فلان فلم يعلم المامور بذلك الا انه قبض
الف من المودع فصاعت فرب الوديعة الخيار ان شا
ضمن القابض ولو كان المودع علم بالتوكيل والامر ولم
يعلم به المامور فدفع المودع المال الى المامور فهو جاز
ولا ضمان على احدهما انتهى اقول ليس في الخانية ما يدل على

ما قاله المؤلف فنامله تمة قال في الوالوجية رجل وكل
رجلا بالخصومات واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون
وكيلا فيما يدعى على هذا الموكل فصم هذا التوكيل ولو ان
الوكيل المال لموكله ثم ادعى يريد الدفع لا تسمع على الموكل
شرط ان لا يكون وكيلا فيما يدعى عليه ودعوى الدفع
على الموكل فلا تقبل انتهى كتاب الاقرار المطلق من الافراد
هو قوله لفلان على كذا وما جرى مجراه خاليا عن الفرار
كذا في البدائع الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء
فان الرجل اذا قال لغيره قم هذا القدر على ان اعطيتك
ماية درهم فاقربصير بيعا كما في قاضي خان وفي الوالوجية
من الوصايا ولو قال رجل لرجل جميع ما في هذا الكيس لك
وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا هو اكثر من الالف او
فيه دنانير او جواهر فافيه للموهوب له والاصل في جنس
هذه المسائل ان ينظر الى الانشاء والاحبار فيعتبر الانشاء دون
الاحبار وعلى ذلك يخرج المسائل وتلقى به سايرها انتهى وفي
الناظر الخانية ويجوز اقرار المحبوس بالدين بعد ان يخلف له
على ما اقربه على وجه التجبية وهذا قول ابي يوسف انتهى وفي
الشافى لابن الصيا واذا اقر المحبوس بالبيع يخلف المشتري له
اشتراه منه شرعا صححوا ودفع الثمن وما كان تجبية انتهى اقرار
المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء اقراره للاجنبي
يجوز حكاية عن جميع المال او ابتداء من ثلث المال ولو اقر
المريض لوارثه بدين عليه بينة يصح ذكره شيخ الاسلام
في شرح الاصل كذا في العمادية الاقرار لمولى العتاق والمؤا
في الصحة او المرض سوا كان في النسب كذا في خزانة الاكل
من العتق قال المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره لانه
اسقاط يتم بالمسقط كما في البرازية اقول ولذلك قال في
الذخيرة من اقر لانسان بشئ وكذبه المقر له فقال المقر ان

اقيم البينة على ذلك لا تقبل بينة انتهى قال ويزاد الوقف
فان المقر له اذا رده ثم صدقه صح كما في الاسعاف اقول لا
يثبت زيادة الوقف على المسائل الثلاثة الا على رواية
القول بصحة الوقف وعدم بطلانه بقوله لا اقبل قال
الزيلي والاشبه ان يكون هذا قول ابي يوسف قال
والطلاق والنسب والرق كما في البرازية قال في الخلاصة
ان الرق لا يبطل بالنجود من المولى قال في خزانة الاكل لوقفا
انا عبدك فقال الاخر لا ثم قال نعم انت عبدى فهو عبد
سوا كان في يده او لم يكن عبد في يدى رجل فقال الاخر
هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال هو عبدى فقال الذى
في يده هو عبدى فانه عبد صاحب اليد قال الاقرار
لا يجامع البينة لانها لا تنقام الا على منكر الا في اربع اقول
تقدم انما سبعة وزدت ثامنة فارجع اليها قال
الاقرار للمجهول باطل الا في مسئلة ما اذا ارد المشتري البيع
بغير فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه
قبل وسقط حق الرد كذا في بيوع الذخيرة اقول هذا الانشاء
غير صحيح لانه ليس فيه الامنع المشتري من الرد لا عن اقره بالبيع
اما بالنسبة الى المقر له فلا قال في منية المفتى اذا ارد المشتري
بيع فاقام البائع بينة على اقراره انه باع العبد تقبل
انتهى وتظيره كما في البرازية ادعى دينيا في تركة فقال الوارث
لم يخلف تركة فبرهن المدعى ان عينات من الاعيان التي في يده
من التركة فبرهن انه باعه من رجل غايب يندفع وان لم
يذكر اسم المشتري ونسبه انتهى قال اذا اقر بشئ وادعى
الحظ لم يقبل كما في الخانية الا اذا اقر بالطلاق بنا على ما
اقتى به المفتى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع الواجب على
المؤلف تقييد ذلك بالديانة لان صاحب بيتة الدهر
قال له ذلك فيما بينه وبين الله ولكن لا يصدق في الحكم

فعلى هذا فلا محل لهذا الاستثنا ولو مثل بما أقر الرجل ان
هذه المرأة له او اخنه او بننه من الرضاع ثم اراد ان يتزوجها
وقال وهمت او اخطات او نسيت فصدقته المرأة فهما
مصدقان على ذلك وله ان يتزوجها وكذا لو اقرت
المرأة بذلك وانكر الزوج كما في غالب الكتب وعلواله
بان هذا مما يجري فيه الغلط فاذا ادعى انه وهم فيها
اقر به واخطا فقد ادعى الرجوع عما اقر به وله دليل
ظاهر وجب ان يصدق كما في الوالوجية ويقرب من
هذا ما في جامع الفقه بنص ولو قال لامرأة هي طالق
ثلاثا ثم تزوجها وقال لم اكن تزوجتها حين طلقها صدق
وجاز النكاح انتهى وفي الملتقط من الطلاق ولو ظن ان
النكاح فاسد فقال تركت الذي بينه وبين امراته ثم
ظهر ان النكاح كان صحيحا لا يقع الطلاق انتهى وفي التبيين
من مسائل متفرقة الاقرار بالحلف لا يكون اقرارا بالطلاق
ولو قال ما نويت به طلاقا ولا غيره لا يصدق قال
الاقرار اجبار لا انشا قال في البرازية من الدعوى وهو الاقرار
والله اعلم قال فلا يطيب له لو كان كاذبا قال في البرازية
الاقرار لا يثبت الملك من غير تصديق ويرتد بالرد لكن
اذا علم المقر له ان المقر كاذبا في اقراره لا يحل له في البداية
ان ياخذ على كره منه وفي قاضي خان قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان
اراد المقر بهذا الاقرار تمليكا مبتدا قال لا يملك لان الاقرار
اجبار وليس بتمليك انتهى وفيما فان سلم المقر طوعا بطيب
قلبه حل له بالهبة المبتدأة انتهى وفي الملتقطات من الشهادة
رجل اقر لرجل بشي من غير ان يكون بينهما سبب فالقرار
جائز ويملك المقر به ظاهرا اما فيما بينه وبين الله تعالى
ان لم يكن بينهما سوى الاقرار لا يملك ولا يسعه اخذ لانه

اقرار كذب وان اراد بالاقرار التمليك لا يملك لان اللفظ
لا يثبت عنه فصار كمن قال قم واراد به القعود انتهى وفي
الوجيز ولو كان المقر له صغيرا او سعة ان ياخذ منه قال
ولو اقرتم انكر بحلف على انه انما اقر بنا على انه انشأ ملك
لكن الصحيح تخليفه على اصل المال الذي قاله في قاضي خان
رجل اقر بعين لرجل ثم انكر اختلفا المشايخ فيه قال ابو
نصر الدبوسي يحلف بالله ما اقررت له بكذا وقال ابو القاسم
الصفار لا يحلف على الاقرار الا ان في الدين يحلف بالله ما
له عليك كذا وفي العين يحلف على العين انتهى قال المقر له
اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له قيده
البرازية بما اذا كان دينا او عينا انتهى ولا يقبل عليه بينة
ان اقامها كما في خزائن الاكمل وفي الذخيرة انما يصير الاقرار
اظهارا في حق ملك المقر به حتى يحكم بملكية المقر به للمقر
له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له اما في
حق الرد يعتبر تمليكا مبتدا بالهبة حتى يبطل برد المقر له
قال الا في الوقف اقول هذا المحصر في حيز المنع لما قالوه في
اليوم بعثك هذا العبد بالف فقال الاخر لم اشتره
منك ثم عاد الى التصديق في مجلس خرجاز وكذا في
النكاح وفي كل شي يكون لهما جميعا فيه حق اذا رجح المنكر
الى التصديق قبل ان يصدقه الاخر على الاقرار اما كل
شي يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة والاقرار
فلا ينفعه اقرار بعد انكاره انتهى وفي الحاكم الكافي ولو قال
فلان على الف درهم فقال فلان مالي عليك شي فقد برز
المقر بما اقر به فان عاد الاقرار فقال بل لك على الف
درهم فقال المقر له اجل هي لا اخذ بما انتهى وزاد في خزائن
الاكمل وكذا في الجارية او متاع اذا اعادته **فروع**
رجل ادعى على وارث رجل مالا واخرج صكبا باقراره

المدعي عليه بالمال فادعى الوارث ان المقر له قدر اقراره
وطالب يمين المدعي على ذلك كان له ان يجلفه كما في النكاح
قال اقرب جرية عبد ثم اشتراه عتق عليه اي باقراره ولا
يعتبر في حق الرجوع بالعتق على البايع كما في الايضاح و
العادية الرجل يقرب جرية العبد ثم اشتراه صح الشراؤ
العتق عليه ثم يعتق عليه انتهى اقول يوخذ من هذا صحة البيع
فيما هو محل للبيع في راي البايع دون المشتري والله اعلم
وفي خزائن الاكمل لو اشتراه على انه حر لم يعتق عليه انتهى قيد
العتق بما اذا اقرب جريته ثم اشتراه لما في الملتقطات عبد
في يد رجل اقرانه لفلان ثم قال هو حر ثم اشتراه فهو للمقر
له لانه اقرب جرية عبد الغير ولو بدا فقال هو حر ثم لفلان
ثم اشتراه فهو حر انتهى وفي جوامع الفقه زيادة تفصيل
فليراجع من رآه قال قضى له بسالم اي بالشهود به لا بالقر
به لان البينة اقوى قال فلو اشتري الوارث بزيغ صح و
قيمه اي قيمة بزيغ للموصى له ولورجع اليه بمبسة او صدقة
او ميراث لزمه تسليم العبد المقرب للموصى له انتهى قال في
الخزانة وفي الذخيرة واذا اقر الوارث على مورثه بدين في
حياة المورث وكذا المورث في ذلك فاقراره باطل فان
مات المورث واخذ الوارث المقر تركته كان للمقر ان يأخذ
ذلك من المقر بما اقر به من تركته مورثة لان اقراره على
مورثه صح من الابند لان المال في يده وهو مقر على اقراره
قال الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره شرعا
فلو اقر الموارثان الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة قال في
البدائع اذا اجر داره ثم اقر بها الى لسان ينفذ في حق نفسه
ولا ينفذ في حق المستاجر بل يتوقف الى ان يمضي مدة الاجارة
فاذا مضت نفذ الاقرار في حقه ايضا فيقضى بالدار
للمقر له انتهى وفي شرح الطحاوي لو باع عقارا وسلمها

الى المشتري ثم اقرانه كان غصبه من رجل وصدقه
المقر له وكذبها المشتري فلا يصح اقراره في حق المشتري
ولكن البايع هل يغرم قيمة العقار للمقر له ام لا في قول ابى
حنيفة وابى يوسف لا يغرم لان مذهبهما ان العقار لا يضمن
بالمفصوب وعند محمد يضمن قيمتها للمقر له لان من مذهب
انها تضمن بالغصب وفي مختصر المحيط واذا اقر الراهن
بالرهون لرجل لم يصدق ثم المقر له ان شا ادى المال وقبض
الرهون ورجع بما قضى على الراهن وان شا ضمن الراهن قيمته
وللمقر ان يستخلف المرتين على علمه انتهى اقول والظاهر
انه يستخلف على العلم في مسيلة الاجارة ولم اره قال
ولو اقرت مجهولة النسب بانها بنت اب زوجها وصدقها
الاب انفسخ النكاح بينهما واقرت انها ابنة هذا الرجل
وهو جد للزوج او ابوه فصدقها ثبت النسب منه ثم
يبطل النكاح ضرورة الا ترى الى مجهولين لو كانا توأمان
في بطن واحد لا يعرف لهما اب فتروجت احدهما ثم اقرت
الاخرى بانها ابنة ابن الزوج او جده فصدقها ثبت نسب
الاخرى ويبطل النكاح كما في خزائن الاكمل قال بخلاف
ما اذا اقرت بالرق قال في كافي الحاكم ولو ان امرأة لا
يعرف اصلها تزوجت رجلا ثم اقرت بالرق لرجل جعلها
امه له ولم اصدقها على فساد النكاح فان كان الزوج
اعطاها المهر قبل اقرارها فهو بري منه وان اعطاها
بعد الاقرار لم يبرأ منه وما ولدت من ولد قبل ذلك او
بعده لا قل من ستة اشهر فهو حر وان ولدت اكثر من ستة
اشهر فهو عبد في قول ابى يوسف وقال محمد هو حر على
كل حال وطلاقها بطلاقان وعدتها حيضتان فان كان
قد طلقها قبل اقرارها اثنتين لم يصدق على ابطال حقه
واقرار مهمات الاولاد والمدبرات بالرق لا يجعل في حق

اولاد هن كما في البرازية قال وطلقها اثنين بعد الاقرار
لم يملك الرجعة اقول وكذا لو علق تطبيقين بفعل نفسه
قفعل بعد اقرارها بانث كما في جوامع الفقه قال الاقرار
بشيء محال باطل اقول ومنه رجل اقرانه باع عبده من فلان
ولم يذكر الثمن ثم مجد صرح بمجوده لان الاقرار بالبيع بغير
ثمن باطل كما في قاضي خان وفي الوالوجية اذا باع بغير ثمن
هل ينعقد فيه روايتان في رواية ينعقد وفي رواية لا
ينعقد وفيها الاب اذا زوج ابنته ثم طلبوا منه ان يفر
بقبض شيء من الصداق فالأقرار باطل لان اهل المجلس
يعرفون انه كذب حقيقة انتهى اقول يوخذ من هذا كثير من
مسائل الاقرار الواقعة في زماننا قال لواقربار شريك
التي قطعها حنسية درهم ويداها صحيجتان لم يلزمه شيء كما
في الثاثير خانية من الحيل وفي شرح الزيارات رجل اقر
ايديهما عين اقر كل واحد منهما به للاخر معا بطلا لظهور
التناقض وكذا مجهولان اقر كل واحد بالرق لصاحبه
ان خرج كلاهما معا بطلا لرد كل واحد اقرار الاخر قال
وعلى هذا اثبت ببطلان اقرار انسان بقدر من السهام
لوارث وهو ازيد من الفريضة الشرعية لكونه محالا
شرعا مثلا لومات عن ابن وبنث فاقرار الابن ان التركة
بينهما نصفين بالسوية فالأقرار باطل كما ذكرنا اقول ظاهر
كلام المؤلف ان هذا من المحال من كل وجه والظاهر خلافه
لما في فصول الاستروشنى انسان قال لبنية وبنائه اقسما
التركة بينكم بالسوية وماتوا اقسما ذلك بالسوية
ثم اراد واحد منهم ان ينقض القسمة قيل ليس له ذلك انتهى
فنامله قال اقران لهذا الصغير على الف درهم قرصة
اقرضيه او من ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار بالمال وكذا لو
اقر له على وجه القصب والودعية او هبة او عارية او

اجارة كما في خزائنه الاكمل قال لكونه محالا لانه غير متحقق
الوجود حتى يحكم له او عليه وفي المحيط لان المبايع والاقول
لا يتصور من الجنين ولا ولاية لاحد عليه حتى يكون تصرف
بمثله تصرف الجنين فيصير مضافا اليه فلم يكن الجنين اهلا
لاستحقاق الدين بهذا السبب فلعنى الاقرار انتهى قال
يملك الاقرار من لا يملك الانشا فلواراد احد الدينين باجل
حصته من الدين المشترك وابتى الاخر لم يجز قال في الوالوجية
كل دين مشترك بين اثنين بسبب واحد من ثمن او هلاك
او اقراض وارث فلوارادها نصيبه لم يجز عند ابي حنيفة
وعندها يجوز انتهى وفي خزائنه الاكمل ولو كان لرجلين اقر
رجل فصالحه احدهما على مائة على ان اخر عنه الباقي حصته
سنة لم يجز لنا خير عند ابي حنيفة وما قبض فهو بينهما
وعندها جاز تاخيرها في حصته انتهى اقول وهذا اطلاق
في محل التقييد حيث لم يجز خلافا قال في قاضي خان
وان كان دينهما واجبا باذانه احدهما بان كانا شريكين
شركة عنان فان اقر الذي وفي الادانة صح تاجيله في جميع
ذلك وان اخر الذي لم يباشر الادانة على قول ابي حنيفة
لا يصح تاخيره في صحته وعلى قولها يصح وان كانا متقاضين
فاجل احدهما دينا كان من المفاوضة صح تاجيله عند الكل
ايهما اجل وفي خزائنه الاكمل لو قال احدهما للغيرم برئت الى
فانه اقرار بالقبض حتى يرجع عليه شريكه بنصف ذلك
انتهى وفي شرح الخلاطى من باب الشهادة في الدين ان احد
الشريكين اذا قبض شيئا من الدين المشترك فالمقبوض ملكه
حتى ينفذ تصرفه فيه ويملك عليه خاصة لكن للاخر حق
المشاركة فيه لان المقبوض غير الدين حقيقة وعينه حكما
عملا بالشبهين قال ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف
قبل الدعوى او بعدها قال في الايضاح واذا ثبت الحد لم يجز

الاسقاط ولا العفو ولذا اذا عفا قبل المرافعة او ابر او
صالح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله ان يطالبه
بالحد بعد ذلك وهذا عندنا قال ولو قال المقذوف كنت
مبطلا في دعوى سقط الحد كذا في حيل الثاثر خانية وفي
الايضاح ولو امر الامام بقطع سارق فعفى السرور عنه
كان عفو باطلا لان القطع ليس محققا فلا يؤثر عفو ولو قال
المسروق منه شهد الشهود بالزور او قال لم يسرق مني لم
يقطع لان هذا ليس بعفو ولكنه بيان ان السرقة لم توجد
اصلا وهذا الاقرار يورث شبهة فسقط انتهى اقول انه
متناقض والله اعلم قال ولو جعله لغيره لم يصح قال في الدخيل
واذا جعل بعض الشفعة نصيبه لبعض لم يصح الجعل وسقط
حقه وقسمت على عدد من بقى لان نقل الحق في الشفعة
لا يستقيم ولكن سقط حقه بدلالة الاعراض فبقى حق
الباقين وقد قدمنا هذا عند الكلام على الوظائف قال
وعلى هذا لو قال المريض في مرض الموت لاحق على فلان
الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث اخر وهي الحيلة
في ابر المريض وارثه من مرض موته اقول هذا اذا كان
على الوارث دين لا غير وفي الوالوجية من الحيل ولو قال
لم يكن عليه دين ثم مات لم تقبل بينة الورثة على ذلك
ومضى اقراره في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز
ولو كان الدين على الوارث لا يجوز ميراثه انتهى وفي القنية
بعلامة مع عبد مريض قال في حال مرضه ليس له شيء في
الدنيا ثم مات فلبعض الورثة ان يخلفوا زوجته زوجة
الموتى وابنته على انهما لا يعلمان شيئا من تركه المتوفى
بطريقة انتهى قال وعلى هذا يقع كثيرا ان الميت في مرض
موتها تقر بان الامتعة الفلانية ملك ابها للاحق لها فيها
وقد اجبت مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها فيها

مستدا لما في الثاثر خانية من باب اقرار المريض معزيا
الى العيون اذا ادعى على رجل مالا وابنته وبراءه لا يجوز
براته ان كان عليه دين وكذا الوارث الوارث لا يجوز سوا
كان عليه دين او لا ولو قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم
مات جاز اقراره في القضا انتهى الصواب ان ذلك اقرار
للوارث بالعين بصيغة التقي ولا نزاع في عدم صحة ذلك
للوارث في مرض الموت والمستند له المذكور مفروض في اقرار
بصيغة التقي في دين لا في عين والدين وصف قائم بالذات
وانما يصير مالا باعتبار عاقبة القبض قال في شرح الزياد
للسرخسي الدين ليس بمال لاحقيقة ولا حكما اما حقيقة
فلانه عبارة عن وجوب تمليك طائفة من المال في ذمة
الغير وانه من قبيل الجوهر الاعراض والمال من قبيل الجوهر
والعرض يستحيل ان يكون جوهر او اما حكما فلان من لا
يملك الا ديونا على الناس لو حلف ان الامال له لا يختم في يمينه
بالاجماع انتهى وفي شرح المحصيري للجامع الكبير ولو اقر
المريض المديون انه قبض من وارثه ودبعة كانت عنده او
عارية او مضاربة فهو مصدق لانه ليس في اقراره منفعة
مالية له قال وفي الجامع اقر الابن انه ليس له على والده
شيء في تركه امه صح بخلاف مال ابراه او وهبه اقول
الذي نقله صاحب الخلاصة عن الجامع الكبير خلاف هذا
حيث قال ولو كان للفلام على الوالد دين من تركه امه
فاقر بقبضه من ابيه لم يصدق ولو كان اليتيم ما ذونا
ولو اقر لاجنبى صح وكذا الوارث انه ليس له على ابيه شيء
بخلاف مال ابراه او وهبه قال وكذا الوارث بقبض ماله
منه وان كان ما ذونا ولو اقر لاجنبى صح هذا تمهة كلام
البرازية قال فهذا صريح فيما قلنا اقول بل هو صريح في
صحة كمالا شتره به قال وكان المدعى عليه وارث المدعى

وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على ان ابانا قصد
حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسمع اى تسمع
دعوى الورثة على الوارث المقر له مع وقوع الاقرار له
بصيغة النفي المحرد وليس ذلك الا لاختصاص جواز الاقرار
بصيغة النفي في الدين للوارث دون ما اذا كان بالدين
والعين لتعلق حق الوارث بمال المريض مرض الموت ولا
يمكنه ابطال حقه باقراره لبعضهم قال الزيلعي وهو
القياس في الاقرار للاجنبي الا ان تركاه لانه لو لم يقبل
اقراره لانتفع الناس من معاملته حذرا من اتوا اموالهم
فيبد عليهم طريق التجارة والمدابنة فيخرج حرجا عظيما
فلا يحرج عليه في حقه حاجته الى المعاملة كما لا يحرج عليه
في حقه من التبرع الى الثلث حاجته الى التقرب الى الله
تعالى بخلاف الوارث لان المعاملة منه فادارة اذ يمكن
التحرز عنه من غير حرج فلا يودى الى سد بابها انتهى
قال لكونه متما في هذا الاقرار ليقدّم الدعوى عليه
والصلح معه على بسير والكلام عند عدم قرينة التهمة
اقول هذه الدعوى في التفرقة غير صحيحة لما ذكرنا ولو
كانت صحيحة لقيد وامسيلة العيون المتقدمة بما اذا لم
يتقدم ذلك دعوى توجب التهمة مع انها مفروضة انه
ادعى واثبت دينه الا انه بعد ذلك قصد ابراه وقالوا
فيها يجوز اقراره من غير قيد وهو الحق للفرق المذكور
وعلى تسليم ان علة عدم سماع الدعوى والبينة وجود
التهمة فما حكاها من الافنا الصادر منه مرارا يجب تقييده
بما اذا لم يكن هناك تهمة الايثار والاختصاص اقراره غير
معتبر وعليه فلا يصح الاستدلال بالملف ولا قاض
بما افتى به من صحة الاقرار للوارث بالعرض في مرض
الموت الواقع في زماننا لان الخاص والعام يعلمون ان

المقر مالك لجميع ما حواه داره لاحق فيه للمقر له بوجه
من الوجوه لانه فقير معدم لا يملك الا بارية ملقاة وانما
ذلك وانما قصد حرمان باقي الورثة فاي تهمة بعده
التهمة يا عباد الله مع انه قارة يقبض ذلك المقر به
قبل الموت وقارة يدعى ذلك ويطلبه بعد وقد نصوا
على ان الاقرار متى علم انه كذب كان باطلا قال ولا ينافيه
ايضا ما في البرازية اقربيه بعبد لا مرات ثم اعتقه فانه
صدقة الورثة فيه فالعتق باطل وان كذبه فالعتق من
الثلث قال في العاربية والمسيلة في اقرار الصغرى قلت
والمسيلة باطلا قها تدل على ان المريض اذا اقر لوارثه بعين
وصدقة بقية الورثة في حياته بذلك فلا حاجة الى التقيد
بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ
الا باجازة الورثة بعد موت الموصى انتهى وفيها من الاقرار
وان اقربوقف من حصة غيره ان صدقة ذلك الغير ووارثه
جاز في الكل وان اقر مطلقا فهو من الثلث قال ويبقى
ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو حال الشركة
والعاربية والمعنى في الكل انه ليس فيه ايثار البعض قال في
خرانة الاكل اذا اقر في مرضه انه اخذ من مورثه وديعة
كانت له عنده فهو مصدق وان كان عليه دين يحيط به
وكذا المضاربة والعاربية وكل ما هو في اصله امانة ومثله
في كافي الحاكم قال وقد ظن كثير من لا خبرة له بنقل كلامهم
وهم ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته
اقول الخطا بعيد عند قول الكثير لاجماع كلمة علمائنا رحمهم
الله تعالى ان قول الانسان هذا العبد كان لفلان لاحق في
او قال لفلان عام اول لاحق في فيه او قال كنت اقررت عام
اول انه لفلان لاحق في فيه ثم اقام بيينة على الشرا لا تقبل الا
بتاريخ بعد ابراه لانه فرق بين انشا الاقرار وبين الاخبار

عن الاقرار كذا في شرح الجامع للحصيري ولو قال هذا
العبد لفلان ثم يهين انه اشتراه منه قبل الاقرار تضمن
ابراه عن المحضومة فلا تقبل البينة الا على حادث بعده
كذا في شرح المجمع وفي خزانة الاكمل وغيرها ولو قرأه
لاحق قبل فلان جاز وبرى وفي البرازية عن الوثاق
اقرانه لاحق له في كذا وانه ملك فلان ثم ادعاه لاسمع
لاقضايه ابطال ملك الغير وفيها قول الانسان هذا الحق
ليس ملكي قيل اقراره بعدم الملك وقيل لا والتوفيق انه
عند وجود المنازع اقراره بانه ملك المنازع وعند عدم
المنازع ليس باقرار انتهى كلامهم فهو كما ترى فاطو في كون
التنفي مجرد اقرار من غير حكاية خلافا في ذلك غير ان كلام
الاصلي اختلف في اعتباره ويستوي في الاقرار الوارث
وعيره وقول المرأة هذه الامتعة ملك ابى وامى لاحق
فيها وزان ذلك لا وزان مسئلة العيون قال وليس من قبيل
الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا لفلان قلنا مال
ويراجع المنقول اقول روجع المنقول فلم يكن فيه الا ان
قول المكلف لاحق اقراره والحضر المدعى لا دليل عليه
في كلام علمائنا قال في خزانة المقتبين اذا قال ذواليد
ليس هذا لي او ليس ملكي او لاحق في فيه او ليس في فيه حق
او ما كان له ونحو ذلك ولا منازع له حين ما قال ثم ادعى
ذلك احد فقال ذواليد هو لي صح منه والقول قوله
وهذا التناقض لا يمنع لان قوله ليس هذا لي واشباه ذلك
مما ذكرنا لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار للمجهول باطل
والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق لاحد ولو كان
لذي اليد منازع يدعى ذلك حين ما قال هذه الالفاظ
التي ذكرنا فعلى ذرواية الجامع يكون اقراره بالملك
للمنازع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراره للمنازع لكن

القاضي

القاضي يسئل ذاليد عن ملك المدعى فان اقر به امره
بالتسليم اليه وان انكر امر المدعى باقامة البينة عليه انتهى
وفي الصيرفية اقرار اب لولده الصغير يعين من اعيان ماله
يحمل على التملك ان اضاف ذلك الى نفسه في الاقرار وان
اطلق فعلى الاظهار والرواية في الوصايا اذا قال سدس
داري هذه لفلان فهو وصية واذا قال تلك هذه لدار
لفلان اقرار في حق الولد وقالوا اذا قال هذا ثوب فلان
بالاضافة فهو اقرار انتهى وفي الوالدية لو قال عبدى
هذا لفلان ولم يكن في ذكر وصية كان هبة لانه اضاف
العبد الى نفسه فاقتضى ان يكون ملكا له ثم صار ملكا
لفلان بتملكه فكانت هبة ولو قال هذا العبد فهو
اقرار لانه لم يصنف العبد الى نفسه وانما اضاف الى فلان
بتملكه فكان اقرارا انتهى **تكميل** قال في الثاثر خاتمة
فاقلا عن واقعات الناطفي اذا شهدت المرأة شهودا على
نفسها لابنها او لاجنها بما لا تريد بذلك اضرار الزوج
او اشهد الرجل شهودا على نفسه بما لا يضره ولا يضر
به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم
ان لا يقبلوا الشهادة وان شهدوا بذلك فيه نظر فقد
صح ان رسول الله صلعم قال في مثل هذا حق وانما لا يشهد
على الجور والصحيح انه لا ينبغي للمرأة ان يتجمل هذه الشهادة
انتهى وبهذا علم ان ما يفعله كثير من الجملة بل وبعض من
لا يعمل بعلمه من الاقرار بصيغة التنفي لبعض ورثة قاصدا
بذلك حرمان البعض الاخر سامع علمه بهذا وبما قاله
علماء وانا من ان الانسان اذا كان له ابن وابنة وقصد
ان يهب لهما شيان الافضل في حقه ان يجعل ذلك
لذكر مثل حظ الانثيين عند محمد وعند ابى يوسف الافضل
انه يجعله بينهما نصفين وهو المختار لان بذلك وردت

الاثر وان وهب ماله كله لابن جاز كله في القضا وان
نص عليه محمد لان رسول الله صلعم قال في مثل هذه
الصورة اتق الله اتقى وهذا في حال الصحة فما بالك في
حال المرض والعبد قادم على مولاه ولا ينفعه ابن ولا غيره
والدين النصيحة وشاع بين العامة تسمية هذا الاقرار بالاعتذار
ولم يقع ذلك في كلام احد من علمائنا وانما قالوا في الكفاية
عند الكلام على حبس المديون ولا يعاقب الا بعد الاعتذار
والانذار كما في شرح الطحاوي وجامع الفصولين وشرح
الاقطع والله اعلم قال واذا ادعى انه في المرض او في كونه
في الصغر والبلوغ فالقول لمدعي الصغرى وما ذكر مع
يمينه ولا شئ عليه وكذا اذا قال اقررت في نومي لك او
قبل ان اخلق كما في خزانة الاكمل قال في البرارية لكونه
اسنده الى حالة مناقية للضمان قال وان اسنده الى حال
الجنون فان كان معهودا قبل والافلا لان الاقرار في
الاصل ملزم فيجب العمل بهذا الاصل فان لم يظهر المانع
منه والمانع اضافة الى حالة معهود تنا في صحة والاضافة
الى حالة غير معهودة لا يصلح ما نفا بل يكون دعوى
للسقوط بعد ظهور السبب الملزم فلا يقبل الابحجة كذا في
المحيط وقال في الكافي للحاكم ولو قال اقررت لك وانا عاقل
العقل عن برسام او لم فان كان علم ان ذلك اصابه
لم يلزمه شئ وان لم يعرف ان ذلك اصابه كان المالك
لازم له انتهى وفي الثاثير خانية ولو ان رجلا عرف انه
جن مرة فقالت امراته انه ارتد الباردة او قالت طلقني
ثلاثا وقال الزوج عاودني الجنون الباردة فتكلمت بذلك
وانا مجنون فالقول قول الزوج مع يمينه وان لم يعرف
بالجنون مرة لم يقبل قوله ويفرق بينه وبين امراته
انتهى وفي خزانة الاكمل ولو قال اخذت منه الفاء وانا

صبي او ذاهب العقل من مرض اصابه ضمن المال انتهى هـ
اقول ووجه ذلك ظاهر لان الاخذ فعل موجب للضمان
على الاخذ مطلقا صبيا كان او مجنونا لانهما يؤخذان
بافعالهما دفعا للضرر عن الملاك كما في المحيط قال اقر في مرض
بشيء وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض
من غير اسناد الى زمن الصحة اقول هذا الاطلاق غير صحيح
لما في خزانة الاكمل ولو اقر المريض انه كان ابوقلافا من الدين
الذي عليه في صحته لم يجز بخلاف ما لو اقر بقبضه فرقا
بين الاقرار بالقبض وبين الاقرار بالابرا واذا اقر المريض
باستيفادين وجب له في الصحة فهو جاز من اي جهة وجب
له وفيها ولو امر رجلا ان يعتق عبده في صحته ثم فعل الوكيل
ذلك بعد ما فوض الامر فيكون من الثلث وكذا لو اقر بالبيع
فيه مخافة انتهى من الوصية وفيها قال رجل ما داب لك على
فلان فهو على او ما قضى لك عليه فهو على ثم مرض ثم اقر
فلان بالف لذلك الرجل لزم المريض في جميع ماله انتهى
وفي الاقرار من شرح الطحاوي دين الصحة ان يكون ثبوت
عليه بالبين في الصحة او في المرض او بالاقرار في حال الصحة
وفي شرح الجامع الكبير لابن مازة ولو ان رجلا وهب
رجلا عبدا وهما صحبان ثم ان الواهب رجع في مرض الموهوب
له فرده بغير قضا القاضي فانه يعتبر من ثلث ماله وجعله
كالتمليك المبتدأ لانه لما مرض مرض الموت تعلق حق الورثة
بالموهوب فاذا رده باختياره يعتبر من ثلث ماله انتهى
وفي المحيط من الاقرار ولو وكله بان يطلق امراته بايتنا
فابانها الوكيل في مرض الزوج ان قدر الزوج على عزله
ولم يعزله يصير فارا لانه يصير كانه هو الذي ابانها في
المرض وان لم يقدر على عزله لا يصير فارا انتهى قال
اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان

في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق
في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمارة
لا يصدق على استيفائه على الثمن الا ان يكون العبد قدما
قبل مرضه قال في خزانة الاكل وجل مريض قال الرجل
بعثك هذا العبد الذي في يدك بالفدية صحي وقبضتها
منك وصدقة المقر له لم يصدق المريض وكذا لو كان
في يد البائع وكذا لو كان حيا في مرضه ثم مات في يد المقر له
وقد زعم انه قبضه ثم اودعه ولو كان لم يعرف قيام العبد
في مرض موت المقر صح اقراره انتهى وفي العمادية المريض
مرض الموت اذا انشا الكفالة في المرض يعتبر من الثلث
ولو اقر في مرضه بانه كفل لفلان في الصحة يعتبر من جميع
المال في كفاالة الجامع الصغير للعنابي وفيها لو استقرض
في مرضه بمعاينة الشهود فهو كدين الصحة ولو اقر المريض
لوارثه بدين عليه بينة ذكره شيخ الاسلام في شرح الاصل
قال مجهول النسب اذا اقر بالرق لانسان وصدقة المقر صح
وصار عبده ويصنع المقر له به ما يصنع بمملوكه وقيل
بمجهول النسب لانص عليه في خزانة الاكل بقوله رجل
معروف بالحرية او بانه معتق فاقر لانسان بالرق لم يجز
قال في شرح الجامع المحصيري لانه مكذب فيه شرعا
لان اقراره باطل الحرية واجبا بالرق على نفسه وذلك
ليس تحت يد احد وهذا الاجوز استرقاق الحرب ضاه ولما
اذا كان معتقا فلان ولاية ثابت للذي اعتقه لان المانع
حقه انتهى وفي خزانة الاكل لو ادعى الرق على مجهول النسب
وانكر المدعى عليه فضالحه على حاية جاز فهو بمنزلة العتق
حتى لو اقام المدعى بعبه بينة لم تقبل وليس له ولاه انتهى
فهذا معتق ليس لاحد عليه ولا قال ان كان قبل تاكد
حرية بالقضا اما بعد قضا القاضي عليه مجد كامل

او بالقصاص في الاطراف لا يصح الخاوشى مما يجوز في
المردون العبد فانه لا يصح اقراره لانه صار مكذبا في
اقراره شرعا والمقر اذا الكذب الفرع لا يعتبر اقراره قال
وفي النشف يصدق الا في خمسة وفي نسخة وفي القنية
اقول وتزاد سادسة لا يصدق على اولاده كما في كافي
الحاكم الا اذا كان المقر امرأة مجهولة كان في يدها ابن
صغير انت به من مجور واقرت انها امة لفلان وان ينما
عبد له فهي مصدقة على نفسها وابنها فان كان ابنها يتكلم
فقال انا حر فالقول قوله وهو حر كما في الكافي ولم يذكر
المولف ما الذي يصدق فيه قال في الخلاصة اقرار الرجل
يصح بالابن والاب والزوجة ومولى العناق واقرار المرأة
بالاب والزوج ومولى العنائة والمعنى الصحة وعدم
الصحة يعنى ان في الاربعة يرث المقر له الوارث المعروف
ويشاركه في الميراث وفيما وراء الاربعة لا يرث مع الوارث
المعروف اما الاقرار صح في نفسه حتى لو لم يبق له وارث
كان الميراث له لا لبيت المال انتهى وسوا كان الوارث عبدا
او قريبا وقيد الوارث بغير الزوجين فانه يرث معها
وفي النشف اذا لم يكن الرجل وارثا معروف فاقربولده
ولده او بنجده او بنجده او باخيه او باخته او غيرهم ولا
يكون له وارث معروف ذو سهم ولا عصبية ولا مولى
عناقة ولا مولى موالاة فانه مال له اقرب من ذكرنا
على درجاتهم قال جهالة المقر تمنع صحة الاقرار بخوان
يقول على رجل منا الف او على رجلين لم يلزمه شي وجهما
المقر له كذلك بخوان يقول لزيد على دينار فان زيدا في
الدنيا كثير وفي الملتقطات ولو قال هذا العبد لواحد من
الناس لم يجز اقراره لانه اقر لمجهول جهالة متفاحشة ولو
قال هذه الجارية لاحد هذين الرجلين صح اقراره ومخلف

لكل واحد اذا ادعياها انتهى قال الا في مسئلة اذا قال
لك على احد الف درهم وجمع بين نفسه وعبده قال الاقرار
فيها صحيح اقول هذا الاستثناء من حيث اللفظ قال في خزنة
الاكل لو قال لك على عشرة او على عبيدي وليس عليه دين
نلزمه العشرة يضيفها الي ايهما شا علة له في شرح الطحاوي
بقوله ويقال له بين الذي عليه الحق لانه يملك الاقرار على
نفسه ويملك على عبد الذي ليس عليه دين قال
الا في مسيلتين فلا يصح اذا كان العبد مديونا او مكاتبنا
كما في الملتقط اطلق عدم الضمة وهو مقيد قال في خزنة
الاكل فان قضى عنه دينه يوما من الدهر وهو عبد على
حاله يلزمه الاقرار اقول ويزاد على المستثنى ثالثة وهي
ما لو قال لك على الف او على هذا الحمار او اضاف الى شي
لا يكون عليه دين لزم المقر في قياس قول ابي حنيفة
وعندهما لا يلزمه ولو ضم الى نفسه صبيا محجورا او عبد
او حربيا او ذميا او رجلا لا يعرف او ميتا فعلى المقر حصة
على عدد هم كذا في خزنة الاكل قال الاقرار بالمجهول صحيح
الا اذا قال على عبد او دار فانه غير صحيح كما في النزاهية
وهذا عند ابي حنيفة كما في الخلاصة وسيشرح الجمع ويبيد
بوجوب قيمة وسطا ما شا يعني ابا يوسف وقال محمد البيان
اليه فيعين قيمة ما شا والقول قوله في ذلك انتهى وفي خزنة
الاكل ولو قال لفلان على دار او ارض او نخيل او بستان فان
هذا محال ياخذ بادني ما يكون من ذلك ليدفعه اليه قال
اذا اقر بمجهول لزمه بيانه اي اقر بمجهول الجنس والقدر
والوصف فانه يوجب بيانه وان قل نحو جوزة وقد ذكرنا
من قبل لا بد وان يبين بماله قيمة يتمانع الناس على مثل
ذلك ولورد المدعي بيانه بطل ما اقر به فيحتاج المدعي
الى بيته فيما ادعى او يحلفه عليه وكذا ان اقر بما هو معلوم

الجنس مجهول الصفة فبيان الصفة اليه بما شا كما في خزنة
الاكل وفي شرح الطحاوي ولويين شيئا لا يثبت ذلك
دينا في الذمة وقال كان كفا من تراب او رماذ او حتى لا يثب
ونحوها فلا يصح بيانه ويجوز على بيان ما يثبت دينا في
الذمة في العرف والعادة انتهى وفي البدائع وهل يشترط
مع ذلك ان يكون مالا متقوما قال مشايخ العراق لا يشترط
وقال شايخنا يشترط حتى انه لو بين انه غضب صبيا حرا
او غضب جلدا ميتة او حمر مسلم يصدق الاولين ولا
يصدق عند الاخرين قال اذا تعدد الاقرار بموضعين
لزمه البيان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان
ثم قال ابن فلان وكان له ابنان وكذا العبد الخ يعني اذا
قال المقر قتل ابنين او عبيدين لا فالقول للمقر له وهو
اقرار باين وعبد واحد الا ان يكون المقر سمي باسمين
مختلفين ولا يشبه هذا الاقرار بالمال في موضعين علة في
الملتقطات بانه اقر بقتل ابن واحد الا انه كرهه مرتين وذكر
في الدعوى من خزنة الاكل خلاف هذا حيث قال لو قال
قتلت عبدا لفلان او ابنه وسمي او لم يسم ثم اقر مرة اخرى
فهذا اقرار بقتل عبدا حرا ادعى المولى عبيدين قال
اذا اقر بالدين بعد الابرار منه لا يلزمه كما في النافخانية
قال في جوامع الفقه ولو قال ابرائك من مالي عليك فقال
لك على الف فقال صدقت فهو بري استحسانا لا جوار
وكذا لو قال استوفيت منه الف كانت عليه فقال
وهبتها ولم استوفها فهو بري فاما لو قال ما كان عليك
شي فقال كان ذلك على الف فقبضتها قال لم اقبضها اخذها
بعد ان يحلف انتهى وينبغي تقييد عدم اللزوم بغير صورة
ما اذا قضى ببراءة ثم اقر المدعي عليه قال في الاجناس
قال في نوادر ابن سماعة عن محمد لو قال لرجل اخر بحضرة

القاضي كان في عليك الف درهم قبضتها منك و ابراه
القاضي باقراره بالقبض فلما قاما من عنده قال المطلوب
والله ما قبضها مني الطالب وشهد عليه بذلك فان القاضي
يا امر المطلوب باد المال الى الطالب انتهى والله اعلم
كتاب الصلح قال في مختصر الاصل ولو وكل الطاعن
بالغيب من يباح عنه بشئ ياخذ ف ابراه الوكيل بشئ
ياخذ لم يجز لانه خالف حين ابراه قال الصلح عن اقرار بيع
الا في مسيلتين في المنتقى الاولى اذا صالح عن العين على عبد
وقبضه ليس له ان يبيعه مراجه بلا بيان قال في الوالوجية
لا يجوز بيعه مراجه بلا بيان لان مبني الصلح على التخيرون
بدون الحق فصارت بالصلح كما ابراه عن بعض الذين لا يتراب
العبد بالباقي فاذا قال اشترت بالف كان خيانه بخلاف
الشرا قال الثانية لو تصادقا على ان لا دين بطل الصلح قال
في الايضاح ذكر في الجامع الكبير انه اذا صالح عن الدعوى
على انكار على خمسمية درهم فاعطاه بهما رهن تصالح فر
تصادقا ان ذلك المال كان باطلا فان عليه ان يرد على
الراهن خمسمية درهم وروى عن ابي يوسف انه لا يضمن
شيا فوجه قول محمد وهو ان القبض انما وقع بمال يضمن
في الظاهر فصا ركا لدين الثابت حقيقة و ابو يوسف
يقول بانها اذا تصادقا على ان لا دين فقد تصادقا على
انعدام الضمان وحكم الرهن ثبت فيما بينهما فيقبل
تصادقا كما قال الحق اذا امله صاحبه فانه لا يلزم وله
الرجوع في ثلاث مساليل في شفعة الوالوجية ووقع في
بعض النسخ باسقاط لا والصواب اثباتها لان المراد لا يضمن
ويصح التاجيل قال اجل الشفيع المشتري بعد الطلين
للاخذ وله الرجوع لان التاجيل انما يلزم فيما صار مستحقا
في الذمة دينا وليس هنا دين ليلزمه التاجيل فكان هذا

ناخرا الحقه بمترلة التوقيت في الغاية فلا يكون لازما قال
الصلح يرفع النزاع ولا يصح مع المودع بعد دعوى
الهلاك ولا نزاع قال في جوامع الفقه ويجوز الصلح
عن الامانة قبل ان يدعى الهلاك او الرد وقال
محمد اذا ادعى الطالب الاستهلاك وهو قول ابي حنيفة
كالوسكن المودع وقد ذكر ابو الليث اذا كذب المالك
في دعوى الهلاك او الرد جاز الصلح وان صدقه لم يجز
وفي البدائع ولو طلب المودع الوديعة فخذها المودع
وقال لم تودعني شيئا ثم قال هلك او ردتها وقال
المودع بل استهلكها فنصا لاجاز لان المالك يدعى
عليه ضمان الغصب بالبحود وهو سبب الضمان وفي
شرح المجمع لابن الضياكل مال اصله امانة كالاجارة
والمضاربة والبضاعة والعارية فالجواب فيه كالجواب في
الوديعة وفي قاضي خان فاذا ادعى صاحب المال عليه
الاستهلاك والمدعى يدعى الرد والهلاك ثم صالح على
شي جاز الصلح في قول محمد و ابي يوسف الاخر واختلفوا
في قول ابي حنيفة والصحيح انه لا يجوز الصلح وهو قول
ابي يوسف الاول وعليه الفتوى **تمت** وفي مجموع
النوازل تشاجرث مع زوجها فتوسط بينهما للمصالحة
فقال لا اصالحه حتى يعطيني خمسين درهما محل لها
ذلك لانها حقا عليه من مهر وغيره **قلت** هذه دعوى
لا دليل عليها فقد يكون لاشي لها وتطلب ذلك انتهى
كلام شيخ مشايخنا على المقدسي رحمه الله اقول
المقصود ان لها عليه حقا من قبل الشرع وان كان المهر
قد استوفى جميعه لان النفقة والكسوة لا يخلو الحال
منها ما دام زوجين لان سبب وجوبها قائم الى ان
ترولا العصمة فتأمله وظن من لا خبرة له بالعلم وفرغ

بل مجرد ضلال ان ذلك من قبيل الوعد الذي لا يلزم
نفوذ بالله من ذلك قال ولو برهن المدعي بعد على اصل
الدعوى لم يقبل الا في صلح كالوصي عن مال اليتيم على انكار
اطلق المال فشمئ الدين والعين اما العين فاليتيم وغيره
في ذلك سوا في حق جواز الطلب بالبينة قال في مئنة الفقه
ادعى ارضا فصالحه على البعض منها لم تبطل الخصومة
في الباقي انتهى وفي خزانة الاكمل امرأة ادعت ميراث
زوجها وحجبت الورثة انما امراته فصالحوها على اقل
من حصتها او مهرها صح فان اقامت لها بينة بعد ذلك
انما امراته يبطل الصلح انتهى واما في الدين فغير اليتيم لا
يقبل منه البينة كما هو مقتضى حصر المولف مع ان صاحب
المجتبى حكى الخلاف في ذلك حيث قال ولو صالح على الف
بماية عن انكار ثم اقام بينة ليرجع بتمام الالف وقيل لا
يرجع انتهى وجزم في الخلاصة بعدم الرجوع وفي خزانة
الاكمل لو اختلف الزوج والمولى في ان المهر الف فاصطفا
على مائة مع الالف ثم ظهر ان المهر كان الف لم يرجع الى
الى الزيادة وكذا في ثمن المبيع بخلاف العتق على مال
والصلح عن قصاص وجعل الطلاق اما في اجرة الدار
فاختلاف قال الثانية اذا ادعى ديننا فاقربه وادعى
الايفاء والابرا فانكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان
الصلح هنا ليس لا فدا اليمين لان الثمن هنا على المدعى فلا
يتصور ان يكون البديل للفداء عنها فاذا برهن على القضا
او الابرا يريد بدله بخلاف ما اذا ادعى عليه الف فالفكر
فصالح على شئ ثم برهن المدعا عليه الايفاء والابرا لا
يقبل لان ما دفعه من البديل فدا اليمين لان اليمين عليه
هذا هو المعروف كما في البرازية قال في الذخيرة هذا
فتوى بعض مشايخ زماننا وقد كتبنا في الدعوى فيه

اختلاف

اختلاف المشايخ والوجه بقول هذا القائل انه ساج
في نقض ما تم ولو ادعى الابرا قبل الصلح ان كان الصلح عن
انكار لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته لانه ساج في ابطال
الصلح وان كان الصلح عن اقرار تسمع دعواه لانه لا يبطل
الصلح قال ولو برهن المدعي عليه على اقرار المدعي انه
مبطل في الدعوى ان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل
وان كان بعده يقبل ويبطل الصلح والقضا وفي الذخيرة
ولو قال القاضي قد قضى عليه بمال بينة ثم اقام المد
عليه بينة ان المدعي اقر قبل ان يقضى له القاضي انه ليس عليه
شئ يبطل المال انتهى اقول والفرق واضح للفقيه والله اعلم
قال ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذ الصلح بعد الصلح
باطل كما في العارية قال في الذخيرة ذكر في بعض الكتب اذا
صالح ثم اعاد الصلح على مال اخر لان البطل الثاني قبل الاول
فالصلح هو الاول وان كان الثاني اكثر من الاول او دون الاول
فالصلح هو الثاني وهو نظير ما لو باع ثانيا قال
الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة كما في القنية وفي الظهير
سيل شيخ الاسلام ابو الحسن عن الصلح على انكار بعد دعوى
فاسدة هل هو صحيح ام لا قال لا ولا بد ان تكون صحيحة
لان المدعي ياخذ ما ياتى اخذ في حق نفسه بدلا عما ادعاه
فلا بد من صحتها ليكون ثابتا في حقه انتهى اقول هكذا
التفصيل صحيح وفي شرح الطحاوي للاسبغابي الصلح الذي
هو فاسد من قبلها جميعا كما اذا ادعى خمر او خنزيرا
فصالح من الدعوى على شئ فالصلح فاسد وكذا الوادعت
المرأة على زوجها الحرمة بتطبيقات ثلاث فصالح معها
على مال على ان تترك الخصومة فالصلح فاسد لانه غير
جائز من قبلها جميعا فحل على الفساد والاصل ان
الصلح على معلوم عن معلوم او عن مجهول جائز والصلح

على المجهول عن معلوم او عن مجهول لا يجوز الا اذا كان
ما وقع عليه الصلح مما هو مستغن عن القبض فجهالة
لا يوجب فساد الصلح لان الجهالة ليست تفسد الصلح
بعينها وذاتها انما تفسد لمعنى تحتها وهو وقوع المنازعة
عند القبض والقاضي لا يدري باى القولين يقضى فيحتاج
الى فسخ العقد والعقد متى عقد على خطر الفسخ بطل انتهى
رسول الله صلعم عن الفرر والخطر واما اذا كان مستغنا
عن القبض والتسليم فهذا آمن عن وقوع المنازعة في
ثاني الحال فلذلك لا توجب جهالة فساد عقد الصلح
وهذا نقول بان جهالة ما يدعى لا توجب فساد الصلح
لانه مستغن عن القبض والتسليم وجهالة ما وقع عليه
الصلح توجب فساد عقد الصلح لانه يحتاج الى القبض
والتسليم فلذلك لا يجوز الا اذا كان مستغنا عن القبض
حينئذ يجوز الصلح كما اذا ادعى كل واحد منهما على صاحبه
حقا مجهولا فاصطحا على التبادل جاز الصلح وبرى كل
واحد منهما من دعوى صاحبه وبيان هذا الاصل ان من
ادعى على اخر عينا من الاعيان في يده او ببعض ذلك العين
ويبين ذلك البعض ولم يبين فضائه من دعواه على معلوم
جاز سوا كان ما ادعاه معلوما او مجهولا انتهى فقد افاد
ان الاستدراك الواقع من المؤلف ليس في محله لما علمته
قال ولكن في الهداية من مسائل شتى من القضا ان الصلح
انكار جاز بعد دعوى مجهول فليحفظ قال في المشرع ان
عن الجلاية قيل انما يصح الصلح عن حق مجهول اذا ادعى
اقرار صاحب اليد بحق المدعى في الدار لان الاقرار بالمجهول
يصح ودعوى المجهول لا يصح وقال انما يصح الصلح لدفع
المنازعة وقطعها والفساد كالصحيح في هذا المعنى قال
ذكره في الفوائد قال ويحمل فسادها بسبب ما قصده المدعى

لا لترك شرط المدعى كما في القنية وهو توفيق واجب
والذي في المحتبى والفساد ما يمكن تصحيحها وفي البراة
والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك الحد او غلط في احد
الحدود انتهى قال وصلح الورثة مع الوصي له بجنين الامة
صحيح قيد ذلك بما اذا كان المصالح الوارث لانه لو صلح
غير الوارث لم يحز قال في خزنة الاكمل وفي جوامع الفقه
ولو صلح اجنبى عنهم او الوصي عن الصغار جاز انتهى واطلق
المصالح به ولم يقيد ايضا وقيد في خزنة الاكمل حيث
قال حتى لو صلحوه على ما في بطن امة اخرى لم يحز وعلى
هذا لو وصى بما في بطن الغنم وضرو عنها انتهى وفي الثناخا
فان كان اشترى ابن الميت من الموصله بالجنين بدرهم
سماة لا يجوز الشرا لان الجنين ليست له ثمنية ولا مالية
انتهى قال طلب الصلح والابرا عن الدعوى لا يكون اقرارا
قال في البرازية دعوى البراة عن الدعوى لا يكون اقرارا
بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المناخرون ودعوى
البراة عن المال اقرار وقول المتقدمين اصح قال وطلب
الصلح والابرا عن المال اقرار قال في البرازية صلح عن
دعواها هنا في دار على عبد الى اجل او موصوف في الذمة
لم يحز ثم ان كان صالحه من حقه فقد اقر بالحق له والقول
في بيان المقدار له وان صالحه من دعوى الحق لم يكن اقرارا
انتهى وفي الخلاصة ادعى على اخ الف درهم ثم صالحه
على ان باعه بها عبدا جاز وهذا اقرار بالدين بخلاف
قوله صالحتك على هذا العبد فانه لا يكون اقرارا انتهى
وفي جوامع الفقه ولو صالحه انكار على ان يشتري منه
المدعى شيئا بما ادعى فباعه فهو اقرارا انتهى وفي العارية
ادعى المهر على الحتن فقال صالحت معى على دينار ولو
بقر البينة عليه ثم ادعى الحتن ان ابنتك ابراتي في حال

حياتها او قال صاحبتني من المال المدعى على دينار لا تقبل
ببينة على الا بر الوجوب المال على نفسه ولو قال صاحبتني
عن الدعوى لا يكون اقرارا وتقبل ببينة على الا بر الان
التوفيق ممكن لانه يمكن ان يقول ابر اتني ابتك في حال
حياتها لكن لما ادعت على ثانيا صاحبتك عن دعواك التي
قال الصلح على انكار انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب
الا ان قال صاحبتك عن كذا و ابرائك عن الباقي فيه اشارة
الى انه اذا صاح على انكار جاز و يرى عن الباقي في الدنيا
قال ابرائك او لم يقل كما في خزائن الفناوى ولو ان
المطلوب قضاء الالف فانكر الطالب قضاءه فصالح
المطلوب على مائة درهم جاز قضاءه ولا يجمل للطالب
ان ياخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضاء كما في قاض خان
قال الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة وكذا اذا
وقع بمال عن منفعة وعن منفعة على منفعة اذا كان
مختلفي الجنس كما في الزبلي قال في شرح المجمع لان معنى
الاجارة حاصل فيه وهو وقوع المال في مقابلة المنفعة
فيشترط العلم بالملك ويبطل الصلح بموت احدهما في المدة
لانها اجارة معنى انتهى قال ولو كان على خدمة العبد المالك
او الدار قال في شرح المجمع لابن الضيا وفي الذخيرة اذا
ادعى دارا في يد رجل فاصطلمها على ان يسكنها صاحب
اليدي سنة ثم يدفعها الى المدعى يجوز وكذا اذا اصطلمها
على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعى
لا يجوز قال اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى
اي ولم يرجع على الذي صاححه لان الصلح تعلق بعين العبد
فانفسخ بقواته فعاد المدعى الى الدعوى كما في ولو الجبة
قال الصلح جاز عن دعوى المنافع الادعوى اجارة
كما في المستصفي وصورة دعوى المنافع ان يدعى على

الورثة ان الميت كان اوصى له بخدمة هذا العبد وانكر
الورثة لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استجار عين
والمالك ينكر ثم تصالح المخرج قال لا يصلح عن الحد ولا
يسقط الا اذا كان قتل المرافعة كما في الخائنة اي فان
الحد يسقط وان كان الصلح لم يجز اما اذا كان بعد المرافعة
فلا يسقط الحد اقول هذا الذي في الخائنة بنا في ما ذكره
في الايضاح من ان له ان يطالب بعد العفو والصلح عن
ذلك فراجع في الاقرار والله اعلم قال الصلح يقبل الا في
والنقض قيده في البدايع بما سوى القصاص معللا بان
ما سوى القصاص لا يتخلو عن معاوضة المال بالمال وكان
محتملا للفسخ كالبيع ونحوه فاما القصاص فالصلح عنه
اسقاط محض لانه عفو والعفو اسقاط فلا يجتمل الفسخ
كالطلاق ونحوه قال ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعوده
ان لاشي عليه بطل الصلح كما في العادية قال في الفواكه
وكذا الواسم بدله وكتب الصلح بذلك واما الاقرار
بعدم الاستحقاق والابرا العام ثم ظهر بعد ذلك فساد
الصلح بفتوى الايمة يبطل الاقرار والابرا المترتب عليه
حتى تسمع دعواه على المخاراتني وفي القنية ولو ظهر
ان المدعى يبطل في دعواه بطل الصلح ويرد العوض
وهو الصحيح وفي مجمع الفناوى احد الورثة اذا صالح
من الميراث و ابر ابرا مطلقا عاما ثم ظهر من التركة شي
لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل له ان يدعى لنفسه بعد
الابرا العام لارواية عن اصحابنا في المسئلة قال ابو بكر
الاعمش لقابل ان يقول ليس له ذلك ولقابل ان يقول له
ذلك وهو الاصح كتاب المضاربة قال في اليتاميين
اوها امانة فاذا اشترى بها صارت وكالة فاذا ربح
فيها صارت شركة واذا افسدت صارت اجارة واذا

خالف فيها صارت غصبا القول قول المضارب لا يمين
التجارة تكون بالنقد وقد تكون بالنسيئة هذا هو المظن
فيما بين التجار فالظاهر شاهد للمضارب فيكون القول
قوله وكذلك لو قال امرتك ان تفعل بالكوفة او امرتك
بان تشتري كذا فالقول قول المضارب لما قلنا كما في
الولوية وفي كافي الحاكم اذا مضارب على العاشر
بمال المضاربة فاخبر به فاخذ منه العشر فلا ضمان على
المضارب فيما اخذ منه وان اعطاه هو تبرعا من غير
اكره من العاشر ضمنه وكذلك ان صاغه بشئ من المال
حتى كف عنه قال اذا فسدت كان للمضارب اجر مثل ان عمل
سوارج او لم يرحم وعن ابي يوسف انه اذا لم يرحم لاجر
له كما في مختصر الظهيرية وفي شرح التجر يد عن ابي يوسف
لا يجاوز القدر الذي شرط وقال محمد يجب بالغماطع
انتهى قال الا في الوصي باخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة
فلا شئ له اذا عمل اي لاجر له وهو مشكل فان المضاربة
اذا فسدت تكون اجارة فاسدة والمنافع تقوم الاجارة
الفاسدة فينبغي ان يجب الاجر والجواب انه قد برهن على
ان المنافع غير متقومة وانه الاصل فيها فلو وجب لزم
اجاب التقويم في غير المتقوم نظرا الى الاصل وانه لا
يجوز في مال اليتيم والصغير والمتقوم بالعقد الصحيح
بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد في الفاسد والوارد
في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير كذا
في البرازية كتاب الهبة الهبة في الشرع عبارة
عن تملك شئ بطريق التودد والتحب من اهل التبرع
وركنها الاعلى الاجاب وهو قوله وهبت ولا يثبت
الملك بالقبول وانما يثبت بالقبض كما في مختار النوازل
ويصدق الموهوب له في القبض اذا كان به ولا يصدق

بعد موت الواهب ولا يصدق انه امره بقبضه اذا
لم يكن الموهوب في يده وحاضر عنده كذا في العنابية
الاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض كما في قاضي
خان ولو استولدها الموهوب له فاقامت بينة ان الواهب
كان دبرها اخذها الواهب وعقرها وقيمة ولدها
والولد حر بالقيمة كما في جوامع الفقه وفي الذخيرة ما يمنع
جواز الهبة اذا زال عند القبض يحكم بجواز الهبة ويجعل
كانه لم يكن وقته كما اذا وقعت الهبة في المشاع او الموهوب
مجهول او الموهوب له انتهى وفي الصغير المريض مرض
الموت اذا وهب عينا لا مال له غيره ثم رجعت الورثة
في الثلثين لا تبطل الهبة في الكل وبه تبين ان الرجوع
مقصود على الحال اذ لو كان نقضا من الاصل لبطلت الهبة
في الكل لانه تبين انه وهب المشاع وفي العنابية ولو قبض
في المشاع فهلك يضمن القيمة لانه فاسد وعن اصحابنا ان
الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقيمة وكذا ذلك في المشاع
وفي خزانة الفناوى ولو دفع الى ابنه مالا فتصرف فيه
الابن يكون للاب الا اذا دلت دلالة التملك قال
هبة المشغول لا تجوز قال في المتقطعات رجل تصدق بخاوة
وسلمها فالثياب والحلى للمتصدق والهبة جائزة بخلاف
ما اذا وهب دارا فيها امتعة الواهب حيث لا يجوز لان
الجارية لا تسلم عريانة عادة فلم يعتبر هذا الشغل
الدار فانها تسلم فارغة قال الا في مسئلة ما اذا وهب الاب
لولده الصغير كما في الذخيرة وفي المحيط روى هشام عن ابي
حنيفة انه لم تجز الهبة وفي المنقح والمجرد قال ابو حنيفة
تجوز وهو قول ابي يوسف وهو الصحيح انتهى لان الشرط
قبض الواهب وهنا وكون الدار مشغول بمناع الواهب
لا يمنع قبض الواهب كما في المشرع ولو كان ساكنا فيها غير

باجر لا يجوز الهبة وكذا لو كانت في يد الغاصب وفي يد
المرتبهن كافي الشئ ومبيوعا بيوعا فاسدا كما في السراج
وفي خزانه الاكل ولا رجوع فيها وان احتاج وكل شيء
وهبه لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشئ معلوم فهو
جائز والقبض ان يعلم ما وهبه ويشهد عليه انتهى وهذا
المحصرة حين المنع لما في الولو الجية اذا وهبت المرأة دارها
من زوجها وهي ساكنة فيها ولها امتعة فيها والزوج
ساكن معها حيث يصح انتهى وعلل له في الملقطات بان
المرأة وما في يدها في الدار في يد الزوج فكانت الدار
مشغولة بالزوج وعياله فلا يصح صحة قبضه انتهى وفي
قاضي خان ولو تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكن
فيها لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول ابي
يوسف يجوز وعليه الفتوى لما قلنا في الهبة قال قول ابي
العاقل الهبة صحيح أي الصبي المميز قال في خزانه الاكل ولو
دفع الواهب الى الصبي وقبضها الصبي وهو يعقل غير انه لم
يقارب الاحتلام جاز قبضه استحسانا انتهى وفي المجتبى
لانه تقع محض وجعل الذي يعقل القبض في البرازية من كان
لا يرمى به ولا يجرد عنه ذكره في الزكاة قال اذا وهبه
اعمى تقع له او وهبه ترابا من دار وكان يشتري منه
ذلك بشئ قال ويلحقه موته أي نفقة العبد وموته نقل
التراب قال فان بقوله باطل أي لا يصح كما في الذخيرة وانما
الي ان رد الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح ذكره شيخ الاسلام
كما في الذخيرة قال تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل
ليس هذا على اطلاقه قال في البرازية اوصى بماله من الدين
على مديونه لاخر صح انتهى وفي الذخيرة من الفصل الحاد
والعشرون تمليك الدين من غير من عليه الدين انما لا يجوز
اذا حصل التمليك من غير من عليه الدين من كل وجه فاما

اذا حصل التمليك من عليه الدين من وجه يجوز كما في
الكفيل انتهى وفي الصغرى ولو كان لسان دين على عبد
الغير فوهبه لمولاه صح سواء كان على العبد دين او لم يكن
في رواية الماذون الكبير وفي شرح خواهرزاده في
باب هبة العبد الناجر انتهى وبيع الدين من غير من عليه
الدين لا يجوز في الديون كلها وبيع الدين من عليه الدين
يجوز الا في الصرف والسلم ففي السلم لا يجوز في الابتداء
ولا في الانتهاء وفي الصرف لا يجوز في الابتداء ويجوز في الانتهاء
كما في شرح الطحاوى وفي جوامع الفقه ولو وهب رب المال
مال المضاربة من الضارب وهو دين وامره بقبضه فان
كان فيه ربح لم يجز قال الا اذا سلطه على قبضه أي مع
قبضه وقبضه فانه يجوز استحسانا والقياس انه لا يجوز
لان الدين ليس بمال في الحال وانما يصير مالا عند القبض
كما في الولو الجية وعلل له في الذخيرة بان القبض يصير الهبة
عينا وتام الهبة بالقبض فصار كانه قال لم يقبضه ثم اجعله
لنفسك هبة انتهى وفي البايع لا بد في ذلك من الاذن
بالقبض صريحا ولا يكتفى فيه بالقبض بحضرة الواهب بخلاف
هبة العين انتهى وفي المحيط وجه الاستحسان ان الهبة تقيد
المالك عند القبض وعند القبض الموهوب عين الدين
حكما لانه قائم مقامه شرعا وعرفا فلذا يجبر المديون
على تسليم مثله وللمالك ان ياخذ بغير رضا المديون متى
ظفر بجنسه ولا حد الشريكين ان يشارك في قبض صاحبه
من الدين واذا كان المقبوض عين الدين حكما وعرفا فالله
له يصير قابضا او لا للواهب بحكم النيابة ثم يصير قابضا
لنفسه بحكم الهبة انتهى وفي البرازية ولو مات الواهب ولم
يقبض الموهوب له لا يتمكن من اخذ لانه صار ملك الورثة
قال ولو وهبت من ابنتها ما على ابيه لها فالمقصد الهبة

للتسليط يعني اذا امرته بالقبض والا لا كما في البرازية
وفي القنية ولو وهبت مهرها الذي على زوجها لولدها
الصغير وقبل الاب لا يجوز لانه غير مقبوض وبه ناخذ
قال ويتفرع على الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون الدين
له لم يجز اطلاقه وهو مقيد قال في جوامع الفقه ومن قضى
دين غيره على ان يكون له ما على المطلوب ورضى به فامر
الطالب بقبضه جاز انتهى وفي القنية لو قال الاجنبي
للدائين هبه دينه لي وحلله لي او قال اجعل ذلك لي فقال
فعلت يبر السخسانا ولو وهبه ابتدا لا يبر قال اذا اقر
الدائين ان الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح
قال في الحاوي وحق القبض للاول دون الثاني لكن مع
هذا الوادي الى الثاني بربى وجعل الاول كالوكيل
والثاني كالموكل قال الهبة مجاز عن الاقالة في البيع والجار
اقول وكذا الاقالة تكون مجازا عن الهبة بدليل ما في خزائن
الاكمل بنص ولو تصدق على رجل وسلمها ثم استقاله
فاقاله لم يجز حتى يقبض وكذا في هبة ذى الرحم المحرم وكذا
كل شئ لا يقسمه القاضى الا اذا اختصما اليه فهذا حكم
انتهى وفي خزائن الفناوى اذا وهب ابنته من رجل كان
نكاحا ولو وهب امراته من نفسها كان طلاقا ولو وهب
عبده من نفسه انتهى وفي المعراج الدين ولو وهب الدين
لمن عليه كان ابرا فاللفظ واحد والعقود مختلفة لا اختلاف
المعنى والمقصود انتهى قال لاجير في الصلوات الصلوة بد
مال شرعه الشارع من غير عوض كما في المستصفي قال في
المعراج الصلوة عبارة عن اداء مال ليس بمقابلة عوض
حالى كالزكاة وغيرها من النذر والكفارات انتهى وفي
المحيط ورزق القاضى في بيت المال صلوة معنى انتهى قال
الافى مسايل منها نفقة الزوجة وان كانت صلة من وجه

عوض من اخر لا يهاجر الاحتباس كما في الذخيرة وفي
البدائع يجبر فيها ولو بالحبس والجبر والحبس لا يتفیان
معنى الصلوة قال قلت الرابعة الى اخره اى زيادة على ما
في الادب اقول ولنا خامسة ايضا وهي ما يجب على العاقلة
حيث قال في الايضاح الا يجب على طريق الصلوة والتبر
انتهى ولم يتعرض المؤلف لحكم اخذ الصلوة هل يجبر عليها
ام لا قال في خزائن الاكمل اوصى انه يخدم جميع الورثة
سنة ثم هو حر فهو جائز فان كره بعضهم اجبر عليه ثم
يعتق من الثلث اما لو اوصى ان يخدم فلان سنة وهو غير
وارث ثم هو حر فهو جائز من الثلث فان ابنى ان يفعل الخدم
لم يجبر عليه ولم يبطل عتقه كتاب المدائيات واذا اشترى
الرجل سلعة شرا جازيا وقبضها باذن البائع ثم ما اشترى
او افلس قبل ان يدفع ثمنها او يقد ما دفع طائفة من ثمنها
وعليه ديون لاناس شتى فالغرم جميعا في ثمن السلعة
اسوة وليس بايعه احق بها منهم عندنا وان كان البائع
لم يسلمها الى المشتري فبها احق بثمنها من ساير
الغرماء في قولهم كما في شرح الطحاوى والمرتهن احق
بالرهن وكذا المستاجر وزاد الابن كما في الزيلعي والقنية
من الماذون مح قال لعبد اشترى نفسك منى فاستدان
من انسان ومات العبد قبل ان يشتري نفسه وبقي العين
في يد المولى فلصاحب العين ان يستردها منه انتهى
ثم رايت خامسة قال في التحرير الحصري ولو اقام البينة
على دراهم بعينها انها له عقبها اياه الميت فهو احق بها
من غرماء الميت لانه اثبت بالبينة ملك العين لنفسه فان
الدراهم تعين في الغصب ولهذا لا يملك الغاصب مساك
العين ورد المثل وحق الغريم انما كان في ذمة الميت فيقتل
بعدموته بماله لا بمال المعصوب منه انتهى ثم رايت خامسة

وسابعة قال في مختصر المحيط ولو اقرض المولى عبد الماذون
الفا المولى احق بهما وكذلك ان اودعه ودعيته فاشترى
العبد بهما متاعا فالمولى احق بالمتاع قال لا تعلق عليك
كان ابراما كقولنا لا حق له قبله قال في النافذة خانية دخل
تحت البرارة كل حق هو مال وما ليس بمال وفي القناوى
العنابية لو قال لا حق له قبله برارة من كل عين ودين انتهى
وفي البرازية من العيوب قال المشتري للبائع انت برى من
كل حق قبلك دخل تحت البراة الا بر عن العيوب لا عن
الاستحقاق في المختار وفيها وهل يشترط لصحة الرجوع
الابرا اختلفوا فيه قال شمس الائمة يشترط في هبة الدين
من المديون قال الابرا يرتد بالرد الا في مسائل عددها الموفى
ثلاثا وزاد في فتح القدير رابعة وهي مالو وهبت المرأة
صداقها ثم رده فرده باطل وزاد في العنابية لو كان عليه
دين فوهبه رب الدين فرده في مرضه لم يصح رده وزاد
في معراج الدراية سابعة وهي مالو قال لعبد وهبت لك
رقتك فرده لا يرتد قال الاولى اذا ابر المخلال المحال عليه
فرده لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز وفي العنابية ولو
رد المحويل الابرا لا يرتد بخلاف الهبة ولذلك قال في
الولوالجية ولو وهب المخلال له الدين للمحيل لم يجر والمحوالة
لم تبطل لانه قد برى منه بالحوالة فالهبة لم تصادف محلا
قال الثانية اذا قال المديون ابرنى فابراه لا يرتد كما في
البرازية وفي جوامع الفقه وان وهبه الوديعة من
المودع فمات قبل ان يقبل لم يجر ولو قال هبها فقال
وهبت ثم قال لا قبل جازت الهبة وكذا البراة بخلاف
الابتداء قال الثالثة اذا ابر الطالب الكفيل فرده لم يرتد
لان ابرا الكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرتد
بالرد كما في هبة المبسوط كما في النهاية وفي جوامع الفقه

ولو اجره عن الكفيل فرده بطل قال الابرا لا يتوقف على
القبول في ساير الديون باتفاق الروايات كما في النهاية عن
المفتي وفي جوامع الفقه وتصح هبة الدين بغير قبول
وتبطل بالرد الا ان يموت والابرا عبارة عن ازال الحق
له تعلق بالغير كما في المشرع وفي التجنيس من الطلاق البراة
عن الشيء ترك له واعراض عنه انتهى قال الا في الابرا في بدل
الصرف والسلم كما في البدائع قيل في الفرق بينهما ان الابرا
عن بدل الصرف والمسلم فيه يوجب انفساخ العقد لانه
يوجب فوات القبض المستحق بالعقد فلم ينفرد احد العقاد
به فيتوقف على قبول الاخير بخلاف الابرا عن ساير الديون
لانه ليس فيه معنى فسخ عقد ثابت وانما فيه معنى التملك
من وجه وهو معنى الاسقاط من وجه فلا يتوقف على
القبول كما في الذخيرة قال الابرا بعد قضا الدين صح لان
الاسقاط بالقضا المطالبة لا اصل الدين قال في الذخيرة من
الاقالة الدين الواجب في الذمة فيما لا يسقط بالقصاص الا
ان الطالب لا يطالب الغريم بعد القضا لان المطالبة لا
تفيد فانه لو طالبه الطالب بما بقي في ذمته طالبه الغريم له
بما وجب له في ذمة الطالب لان الديون تقضى بامثالها
لا باعيانها انتهى واطلق الدين فتمثل القرض وعن البيع
كأنص عليه في خزنة المقتنين قال فرجع المديون بما اذاه
اذا ابراه راة اسقاط واذا ابراه استيفاء فلا رجوع
قال في الولوالجية من الشهادة البراة بالابرا تخالف البراة
بالايقان لان البراة بالايافبيع تملك ما في الذمة بعوض
والبراة بالابرا تبرع تملك ما في الذمة بغير عوض والبيع بخلاف
التبرع لفظا ومعنى قال واختلفوا فيما اذا اطلقها كذا في
الذخيرة من البيوع الذي راينا فيها نص واذا اطلق
البراة اطلاقا انصرف الى البراة من حيث القبض لانه اصل

واذا انصرف اليه صار كأنه قال ابرافك براءة قبض واستيفاء
ولو نض على هذا لا يسقط الواجب عن ذمة المشتري ولا
يجب على البائع رد ما قبض انتهى وفيها من الشفعة واذا
اطلق البراءة اطلاقا انصرف ذلك الى البراءة من حيث الاستيفاء
لانه اقل فصار كأنه نض عليه فقال ابرافك براءة قبض
واستيفاء قال تبرع بقضا دين انسان على انسان ثم ابر
الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلم يشترى ان
يرجع بما تبرع به انتهى اطلق الدين الشامل للثمن والمهر
 وغير ذلك لان المال راجع الى ملك من دفعه لا الى ملك
 من دفع عنه وفي السراج الوهاج هذا كله اذا ادى
 القابل فاما اذا امتنع عن الاداء فانه لا يطالب بالاداء
 الا اذا ضمن حينئذ يؤخذ لاجل الضمان انتهى اقول
 وهذا الحكم اذا استوفى رب الدين دينه قال في مختصر
 الظهيرية رجل له على اخر الف درهم وبها رهن عند
 صاحب المال فقضى رجل دين الراهن تطوعا سقط الدين
 وكان للمطلوب ان ياخذ رهنه فان لم ياخذ حتى هلك
 كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما اخذ ويعود ما اخذ
 من المتطوع الى ملك المتطوع لا الى ملك المتطوع اليه
 انتهى وفي الصيرفية ولو ادى بعض بدل الكفاية متبرع
 ثم اعتقه المولى يرجع المتبرع **تمت** قضى دين غيره بغير
 امر لا يجبر الطالب على القبول وفي الوكيل يجبر كذلك
 فروق المحبوبي قال منها لو هلك الرهن بعد ابراعن
 الدين فانه يكون مضمونا الحياى قياسا وبملك امانة
 في الاستحسان وبه اخذ علما ونا الثلاثة هذا اذا برى
 الراهن من الدين من غير اداء ولا ايفا اما بالهبة او بالابرا
 وقيد بعدم منعه حتى لو منعه منه ضمن واما اذا برى الراهن
 بالا يفا ثم هلك الرهن من يد المرتهن هلك مضمونا حتى

يجب على المرتهن اذا ما استوفى على الراهن كذا في الذخيرة
 وفي العادية ذكر في العدة ولو تبرع انسان بقضا الدين ثم
 هلك الرهن رد ما اخذ على المتبرع انتهى قال هبة الدين
 كالا برا على ما هو الصحيح والا فقد قيل بانه لا يسقط ما لم
 يقبل كما في مختصر الظهيرية وفي الصغرى هبة الدين من
 عليه لا يصح من غير قبول عندنا خلافا لغيره ذكره الصدر
 الشهيد وهو اختيار شمس الائمة السرخسي والمذكور في
 اكثر الكتب والروايات والشروح ان القبول ليس بشرط
 عندنا قال ومنها الكفالة كذلك يعني اذا وهب الطالب
 للكفيل يرجع على الاصيل لان الهبة في معنى الاداء لا لما
 وهبه منه فقد ملك ما في ذمة الاصيل فيرجع عليه
 كما اذا ملكه بالاداء بخلاف ما لو ابر الطالب الكفيل حيث
 يرجع على الاصيل لان الابر اسقاط وهو في حق الكفيل
 اسقاط المطالبة لا غير ولهذا لا يوجب براءة الكفيل براءة
 الاصيل فلم يكن فيه معنى تملك الدين اصلا فلا يرجع كذا
 في البدايع اقول استقيد من هذا ان تملك الدين من غير
 من عليه الدين جائز في حق الكفيل والله اعلم ابراعن
 الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا يصح تغليفه
 بصريح الشرط قال في النهاية وجه الفرق ان الدين مال
 من وجهه بدليل وجوب الزكاة وصحة وجوب الشرايه ووجوب
 من وجهه وليس بمال بدليل انه لو حلف لا مال له وله ديون
 على الناس لا يحت فبالنظر الى المالك مال وبالنظر الى الحال
 وصف فكان تملكها بالنسبة الى المال واسقاطها بالنسبة
 للحال وهذا قلنا يرتد بالرد والله اعلم قال ولو وكل المدين
 بابراعن نفسه قالوا صح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط
 ولو نظرا الى جانب التملك لم يصح الخ اقول في المسئلة روايتا
 انه لا يكون وكيل بل يكون رسولا لانه لا يحتاج فيه

الا الى مجرد العبارة وليس بوكيل من كل وجه بل هو وكيل
من وجه لانه يعمل لنفسه من حيث انه يفرغ نفسه عن
الدين فلا يكون وكيلاً ومن حيث انه يتصرف في دين رب
الدين بالاسقاط عامل لغيره فلا يكون وكيلاً من كل وجه
ووجه الرواية الثانية وهي الاصح لان محمداً قال بوكيلاً
الدين فان قيل الوكيل من يعمل لغيره وهو عامل لنفسه
بتفرغ ذمته قيل له وان كان يعمل لنفسه من هذا الوجه
وقد ورد الاثر فيه بان الشرع جوز تخيير المرأة في الطلاق
والتخيير في اختيار نفسها عاملاً لنفسها من وجه ولزوجها
من وجه واقضى ما في الباب انه ينتفع بعد الابراكن انفاً
به لا يمنع كونه وكيلاً انتهى من التخيير للتخصيص وتقدم قبل
هذا زيادة بيان فراجعه قال كل قرض جرت فعا حرام قال
في الايضاح شرح التجرى لما روى عن رسول الله صلى
انه نهى عن قرض جرت فعا والفقهاء فيه انه من باب التبرع
فاذا شرط نفعا فقد خرج من ان يكون تبرعاً ويصير
ذلك المشروط كالعوض فلا يجوز ولانه اذا رد المثل
فتلك الزيادة فضل لا يقابله شيء فيكون ربا او شبهة
ذلك ثم قال وانما يكون ذلك اذا شرط في القرض نحو
ان يقرضه غلة ليرد عليه صحاحا وما استبه ذلك فاما
اذا لم يكن مشروطاً فاعطاه الذي عليه الحق ايجاد فلا
باس به لان هذه الزيادة لم يوجبها العقد وانما هو متبع
فجاز وهذا لما روى عن النبي صلى انه استقرض فلما
رد قال للوزان ارجحه ولم يكن الرجحان مشروطاً في
العقد فجاز انتهى قال وروى عن الامام انه كان لا يفت
في ظل جدار مديونه فقال لم يثبت كذا في كراهيتها
اي الظاهرية اقول دعوى عدم الثبوت لا يقوى مع
نقل الثقات للواقعة والمثبت مقدم على النافي قال

في خزانة الاكل قال يزيد بن هارون رايت ابا حنيفة يوماً
جالساً في الشمس عند باب انسان فقلت له يا ابا حنيفة لو
تحوّلت الى الظل فقال لي على صاحب هذه دراهم لا احب
ان اجلس في ظل فناداه انتهى قال ذا القول للمالك حجة
التعليك اي فالقول قول الدافع باى جهة دفع فيسقط ذلك
من ذمته كما في العارية الا فيما اذا كان عليه الف من متاع
والف كفالة فجا بالف يوديه عن كفالته واني الطالب لاخذ
الامنهما فلطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض
ولم يقل شيئاً للمودي ان يحمل المقبوض عن ايها شالان له
في التعيين فايذة فيعتبر بعينه تحصيلاً للفايدة كذا في شرح
الزيادات ولم يتعرض المؤلف لما فيه القول للمديون قال
في شرح الطحاوى الاختلاف متى وقع بين من له الدين
وبين من عليه في قدر الدين او في صفته او في جنسه فالقول
قول من عليه الدين مع يمينه انتهى وفي البرازية قال له
المستاجر دفعت عن الدين وقال الاخر من الاجرة فالقول
قول الدافع لانه علم بجهة الدفع ولو كان بعد موت
المديون بين الورثة والطالب تحتاج الورثة الى اقامة
البينة لانه لا علم لهم انتهى من الاجابة قال اذا كان من
جنسين لم يصح بعينه من خلاف جنسه كالذهب والفضة
لانه معاوضة وهي لا تتم الا بالطرفين كما في جامع الفتاوى
وتفاصيل ذلك فيه قال كل دين اجله صاحبه فانه يلزم
الا في سبعة الاولى القرض يعني ولو فعل ذلك كان حلالاً
سوا اجله بعد القرض او اقرضه موجلاً وان تفضل
بتأجيله فهو محمود مثاب وهذا قول علمائنا رحمهم الله
تعالى لانه بمعنى العارية لان ما يسترده في القرض في الحكم
كانه عين ما دفع اذ لو لم يجعل كذلك كان مبادلة المستقرض
بجنسه نسيئة وانه حرام وليس منه ما روى ابن سامة

عن محمد رجل قال لغيره اضمن عنى لفلان الالف التي له
على ففعل واداهها الضامن ثم ان الضامن اخر المضمون
عنه فالناخير جازر وليس هذا بمنزلة القرض ولو قال
اقض عنى هذا الرجل الف درهم ففعل ثم اخرها لم يجز
التاخير لان هذا ادى عنه فصار مقرضا والتاخير في القرض
باطل والاول ادا عن نفسه انتهى قال الثانية الثمن عند
الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية ونفهما
اجل المشتري البايع منه عند الاقالة صححت الاقالة وبطل
الاجل وان تفا يلا ثم اجله ينبغي ان لا يصح الاجل عند اى
خليفة رضى الله عنه فان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق
باصل العقد عنده انتهى قول اما عدم الصحة في المسئلة
الاولى فظاهرا واما الثانية فلا وجه للبطلان وقوله ان
الشرط اللاحق يلحق باصل العقد ساقط لان الغرض ان
الناجيل وقع بعد العقد لا على وجه الشرط بل على وجه
التبرع كما في سائر الديون ويؤيد ان تغل جواز تاجيل
التمن بعد الرد بالعب حيث قال ولو اجله بعد الرد بالعب
صح سوارده بقضا او غيره انتهى والعجب من المؤلف كيف
اقره على ذلك ورايت في الذخيرة ما يؤيد ذلك ايضا حيث
قال الناجيل فيما عدا القرض من قيم المتلفات وثمان
المستملكات وثمان البياعات صحيح قال والرابعة اذا
مات المديون المستقرض فاجل الدين الوارث قال
القلامه شيخ مشايخنا صلى بن غانم المقدسى الحنفى هذه
الرابعة هي الاولى اقول ليست هي الاولى لما في الذخيرة
بنص تاجيل رب الدين المال الذي على الميت لا يجوز صح
انه قول الكل لان الاجل صفة الدين ولا دين على الوارث
فلا يثبت الاجل في حقه فبعد هذا امان يثبت الاجل
للميت لو ثبت الاجل في المال والاوجه الاول ان يسقط

عن ذمة الميت بالموت والاوجه الى الثاني لان المال عين
والايعان لا تقبل التاجيل وفي البرجندى واذا ماتت
عليه الدين واجل صاحبه وارثه لا يجوز لانه تعلق بالزكوة
والايعان لا تقبل التاجيل ذكره الحضاف قيل هذا قول
محمد واما على قول انى يوسف رحمهما الله يجوز قال
صاحب المحيط الاصح عندي ان تاجيله صحيح هكذا افق
الامام قاضى خان لانه اذا كان هذا الدين متعلقا بالزكوة
لكن تثبت في الذمة فلا يكون عيننا فيصح التاجيل وافق
بعض المشايخ بعدم الصحة كذا في الفصول العمادية وفي
شرح الطحاوى ومن مات وعليه سلم او دين سواء الى
اجل حل ما عليه وصار حلالا وموت من عليه الدين يبطل
الاجل لان الاجل من حقه وقد يبطل بموته وموت من له
الدين لا يبطل الاجل لان الاجل من حق المطلوب وهو
حي وليس لغريمه ولا لوارثه ان يطالبوه قبل الاجل قال
القرض لا يلزم تاجيله الا فيما اذا كان محودا فانه يلزم
قال في قاضى خان رجل له على رجل الف درهم قرض صلح
على مائة منها الى اجل صح الحط والمائة حالة وان كان
المستقرض جا حدا للقرض فالمائة الى الاجل اقول وتزاد
خامسة وسادسة قال في جوامع الفقه ولو كفيل بالقرض
فاخر عن الكفيل جاز ولا يتاخر عن الاصل وفي الذخيرة
وان كان المال حلالا على الذى عليه الاصل من قرض وحال
بها على رجل الى سنة فهو جاز وان كان هذا تاجيلا
القرض لان المال انما يجب على المخال عليه بحكم الحوالة لا
بالقرض والتاجيل في الحوالة جاز قال الدين الموجل اذا
قضاء قبل حلول الاجل يجبر الطالب اى على قبوله كما في
فروق المحبوس والمراد من الجبر معلوم للفقهاء قال
وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فلقية

الدين بالصعيد فطلب تسليمه منه مسقطا عنه مائة
الحل الى بولاقي فمقتضى مسيلة الدين ان يجبر على تسليمه
بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم المديون بتلك البلد
وقد اقيمت به في تلك الحادثة اقول وقع في خزانة الاكل
ما يرشد الى ذلك حيث قال اقرضه بالكوفة على ان يوفيه
بالبصرة جاز ولا شبهة في هذا القرض واذا حل المال له
ان يأخذه بالكوفة لانه لا مائة فيها اما ما فيه مائة مثل
الحظية ليس له اخذ الا حيث شرط انتهى وفيها في محل اخر
ولا يجبر على تسليمه الا في الموضع المشروط انتهى في شرح
الطحاوي وكذلك لو اراد المشتري ان يسلم في غير الموضع
المشروط فابي البايع هذا الا في الموضع المشروط فهو
على هذا انتهى فهذا يدل على عدم الجبر وان كان في اسقاط
مائة الحل قال واذا اقر بان دينه لفلان صح وكذا مالي
من الوديعة كما في البرازية وفي مختصر الاصل ولو اقر ان
دينه الذي على هذا لفلان لم يجز الا ان يستوفي الفرما
دينهم المعروف فيجوز بعد ذلك انتهى من اقرار المريض
واطلق المؤلف الصحة وهي مقيدة قال في مينة المفتي المقر
له بالدين اذا اقران الدين لفلان وصدقه فلان صح وفي
الاجناس لو قال هذه الالف التي على فلان هي لزيد فقال
زيد ما هي بي عليه لم يبر الذي عليه وان قال زيد مالي عليه
شي برى هذا لفظ نوادر ابن سامة انتهى قال وحمل على انه
كان وكلاء عنه قال في خزانة الاكل من الكفالة اقر الطالب
بان المال الذي باسمه على المطلوب هو هذا الكفيل وان
اسم في ذلك عارية ووكله بقبضه فهو جاز وفي البرازية
عن المسوط ادعى بصلك باسمه على اخر حقا ثم ادعى له
لفلان الاخر وان وكيل عنه في المطالبة يصح لما مر ان

الوكيل

الوكيل قد يضيفه الى نفسه وانما ذكر ليعلم ان الدين كالعين
انتهى وفي خزانة الاكل رجل له على اخر مال فاراد ان يحوله
لرجل اخر ينبغي ان يقول المديون للرجل الذي يريد ان
يتحول المال اليه مع عبدك من فلان بالالف التي على مفتي
فعل ذلك وقبل صاحب المال المبيع تحول المال اليه انتهى
قال وفي القبض للمقر ويبر المديون بالدفع اليهما كما في
الخلاصة قال في مينة المفتي وحق القبض للاول دون
لكن مع هذا الوادي الى الثاني برى وجعل الاول كالوكيل
والثاني كالموكل انتهى اقول الظاهر ان هذا مفرع على
غير المعتمد لان صاحب المجتبى قال وحق القبض للمقر
على الاصح قال فشا به ما اذا كان احد الحقيين جيدا والاخر
رديا لا يقع القصاص قال في شرح الطحاوي الصغير
كل شي له مثل من جنسه فانه ياخذ الردي بالردي والجيد
بالجيد وليس له ان ياخذ الجيد بالردي لان زيادة الجودة
حق الغير ولا ياخذ الا برضاه ولو اخذ الردي بالجيد فذلك
له لانه رضى بدون حقه انتهى قال في الروضة فان اشترى
الف درهم بعينها بمائة والدرهم بيض فقال اعطني
سودا لم يكن له ذلك الا برضا البايع ولو اقرضه زيفا
فاراد ان يعطيه جيادا بغير شرط ليس له الامتناع وكذلك
في ثمن السلع ليس للبائع الامتناع وفي الخلاصة من الاجابة
ناقلا عن المحيط اذا كان للمستاجر على الاجر دينار قرص
والاخر عليه عشرة دراهم اجرة البيت فنقاصا يجوز ان
كان الجنس مختلفا بالراضى انتهى وفي قاضي خان من الصرف
رجل له على رجل مائة درهم لا يقيد الصرف والسلم
والمديون عليه مائة دينار قرصا او غصبا لا تنفع القفا
بينهما ما لم يتقاصا فاذا تقاصا تصير الدرهم قصاصا
بمائة من قيمة الدنانير ويبقى لصاحب الدنانير على صاحب

الدرهم سبعون دينارا وفيه رجل له على رجل درهم
فطفر به درهم مديونه كان له ان ياخذ درهم المديون
اذ لم يكن درهم المديون اجودا ولم يكن موجلا وان طفر
به فاني مديونه في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذ الدراهم
وذكر في كتاب العين والدين ان له ان ياخذ والصحيح الاول
قال وان في يده يكفي الاجتماع بلا قيد قبض ولذلك
قال في النصف ومن كان عنده شيء امانة فاشتره من صاحبه
فلا يكون قبضا حتى يرجع اليها وينظر فيها وياخذها انتهى
وفي شرح الطحاوي الصغير ولو كان لرجل على رجل الف
درهم فخذ وحلف ولم يكن له بينة ثم انه اودع عنده
الرجل الف درهم له ان يجسبه وينكر الوديعة فصام
لحقه قال وحكم المفضوب عند قيامه في يد رب الدين
كالوديعة وفي شرح الطحاوي بعد قوله وليس له ان
ياخذ خلاف جنس حقه واما في الغصب ونحوه ان كان
عينه قائما ليس له ان ياخذ لان حقه عين ذلك الشيء
مثله الا اذا هلك عنده ان كان مثليا له ان ياخذ مثله
وان لم يكن مثليا كالثياب والحيوان له ان ياخذ قيمته
درهم او دنانير وليس له ان ياخذ ثوبا مكانه ولا جونا
مثله اقول وهذه عكس مسئلة الكتاب قال اذا عارض
بينه الدين وبينه البراءة ولم يعلم التاريخ بينهما قدمت
بينه البراءة اي بينة البراءة اولى علة في الولوجية
بان البراءة انما تكب فتكون حجة نامة وانما تكون حجة
اذا صحت وانما تصح بعد وجوب المال وتصرف العاقل
يحمل على الصحة ولا صحة الا بعد وجوب المال ثبت تأخير
البراءة دلالة قوله ولم يعلم التاريخ اي لا تاريخ بينهما
كما في خزائن الاكل وفي مختصر المحيط قامت بينة على المال
وبينة على البراءة وارجح ان كان تاريخ البراءة سابقا ليقضي

بالمال

بالمال وان كان لاحقا يقضي بالبراءة وان لم يؤرخ او
ارخا وتاريخهما سوا فالبراءة اولى انتهى من باب الاقرار
بالبراءة وفي خزائن الاكل عن الاجناس في رواية بشر
ابن الوليد اقام البينة على رجل بالف واقام المطلوب
بينة عليه بالبراءة فانه يوخذ بالوقت الاخير كيف ما وقتا
اما للوقت وقتا واحدا ولا يعلم ايها اول اخذنا بشهو
البراءة وكذا بينتهما اذا اقاما على الاقرار بالدين والبراءة
منه انتهى وفي الولوجية وان كان صك المال مورخا
وصك البراءة غير مورخ او العكس ففي الحالين البراءة اولى
لان البراءة انما تكب لتكون حجة وانما تكون حجة اذا كانت
صحيحة وصحتها بعد وجوب المال فالظاهر انه كان بعد
وجوب المال انتهى وفي الثا تاريخية ولو شهد فريق
بالبيع والطلاق والعاق من الوكيل فالعق اولى من الرق
كتاب الاجارة قال في الذخيرة المتاجر اذا اجر من غيره
او دفع الى غيره مزارعة ثم ان المتاجر فسخ العقد الاول
هل يفسخ العقد الثاني اختلف المشايخ فيه والصحيح
انه يفسخ اتمدت المدة واختلفت اما اذا اتمدت
فظاهر واما اذا اختلفت فلانه لما فسخ الاجارة الاولى
بين ان الثاني كان فضوليا في الاجارة من الثاني في هذه
المدة بعد فسخ الاولى والمالك يملك فسخ تصرفه انتهى وقا
فيما اذا اجر المشتري بيع وقام من اخر ثم ان المشتري
والبائع تفا سحا البيع ان المدة ان كانت متقاربة لا تفسخ
الاجارة وان لم تكن متقاربة كعشرين سنة انفسخت كما
في جامع الفصولين اجارة المشاع اختار بعضهم انها
باطلة وتحمّل الفاسدة حتى يجبر المثل هو الصحيح
كذا في الحقايق اذا اجر المتاجر لا تفسخ الاجارة
كما في الذخيرة وفي العمادية من الاجارة المصاغة اذا باع

او وهب قبل محي الوقت الفتوى على انه يجوز ما صنع
وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الايمه
المحلواني قال والاجارة عندنا تتوقف على الاجارة فان
اجازها المالك قبل استيفا المعقود عليه فالاجر له
كانت بعد فلا لان العقد جاز باجازته فصار كأنه عقد
ابتداء بامر وان اجاز بعد استيفا المنفعة لا تقيد الاجارة
وكانت الاجارة للعاقدين لان المنافع قد انعدمت وقتئذ
وابتداء العقد عليها لا يصح فلا تلحقها الاجارة قال
وان كان بعد مضي البعض فالكل للمالك عند ابي يوسف
وقال محمد الماضي للغاصب والمستقل للمالك لابي يوسف
ان العقد قائم فلحقه الاجارة فيقع له ومحمد يقول بان
العقد ينقذ ساعة فساعة ففي حق ما مضى من المنفعة
انقدم فلم تلحقه الاجارة وشمل كلام المؤلف مالواجر
عبد سنة بمائة درهم فخدمه ستة اشهر ثم اعتقه
ولم يقبض الاجر بخير العبد فان فسح عقد الاجارة كان
اخرا ما مضى للمولى وان مضى على الاجارة كان نصف الاجر
للمولى ونصفه للعبد فان عمل الاجرة او شرط التجيل
فان فسح الاجارة فالمولى نصف الاجرة وان مضى فالاجرة
لكل المولى لان المولى ملك جميع الاجرة قبل القبض فيبقى
مملوكا له بعد ذلك كما في الوالوجية وفي شرح نظم الكفر
ولو اجر عبده سنة فبرهن انه اعتقه قبل الاجارة فالاجرة
للعبد ولو قال اني حر وفسخ الاجارة فلم يبرهن ودفه
القاضي لمولاه فاحبره على العمل فبرهن انه حر وان المولى
اعتقه قبل الاجارة فلا اجر له ولا للمولاه ولو لم يقبل
فسخ فله الاجر ولو العبد غير بالغ فادعى العتق وقد اجر
فقال فسخت ثم عمل فالاجر للفلان لانه كلقط في حجر رجل
اجر رجل اخر وفي الملتقط ولو غضب دارا فاجرها ثم

اشتراها

اشتراها فالاجارة ماضية وان استقبلها فهو افضل
وعليه في الوالوجية لوقوعها في ملك الغير انتهى وعندنا
تقسم الاجارة على الاشهر على السواء ولا يعتبر تفاوت
الاسعار باختلاف الزمان كما في الزبلي قال الغصب
يسقط الاجارة عن المستاجر اى جميعها ان كان الغصب
لجميع المدة المستاجرة وان وجد الغصب في بعض المدة سقط
من الاجارة بقدره اذ لا انفساخ في بعضها واذا غضب
الدار لا تنقض الاجارة وليس له ان يفسخها بل تسقط
الاجرة ما دامت الدار في يد الغاصب وفي الهداية
ان العقد يفسخ وفي الظهيرية ايراد المستاجر ان يمتنع
من قبضها في بقية المدة او زاد الاجران يمتنع من التسليم
ليس للمستاجر ان يمتنع من التسليم في بقية السنة والاجران
يتمتع من التسليم قال بعض مشايخنا هذا اذا لم يكن في
السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله اما اذا كان
ولم تسلم اليه الدار في ذلك الوقت فان المستاجر يتخير
انتهى قال التمكن من الانتفاع يوجب الاجرة لان المنافع
لا تصير مقبوضة بقبض الدار ولكن باعتبار التمكن من
الاستيافا كما في المحيط قال الا في مسايل الاولى اذا كانت
الاجارة فاسدة فلا تجب الا بحقيقة الانتفاع كما في
فصول العمادية وظاهر الاسعاف اخراج الوقف يجب
اجر الفاسد بالتمكن اقول هذا فتمه المؤلف من قول الاسعاف
ولو لم يزرعها او لم يسكنها لا يلزمه اجرة بنا على قول
المتقدمين ولم نزرع المسيلة للمتأخرين كلاما غير دخول
ذلك في عموم كلامهم والذي راينا في اوقاف الناصبي
واذا كانت الاجارة فاسدة فقبضها المستاجر فلم يزرع
الارض ولم يسكن الدار فلا شئ عليه وليس يلزم الاجر
في الاجارة الفاسدة بكونها في يده انتهى اقول يوجب من

هذا انه لا يعد غاصبا ولا يجب عليه الاجران لم ينتفع بها
وفي الاجناس ولو اجر الوصي دار الوقف اجارة فاسدة
فان على المستاجر اجرتها فيما استغلها ولا يزداد على ما رضى
به الوصي انتهى فهذا صريح في المسئلة قال الثانية اذا
استاجر دابة الركوب في المصر فحسبها ولم يركبها التمكن
من الانتفاع في المدة في مكان اضعف اليه العقد وهو
المصر كما في جامع الفصولين اما اذا اتفقت فلا ضمان
عليه لان مونة الرد على الموجه كما في خزائن الفناوى
علل لوجوب الضمان في المسئلة الاولى بان هذا الجنس لا
يجب الاجر ولم يوزن بمسالك لا يجب به الاجر قال
الثالثة استاجر ثوبا كل يوم بدائق فامسكه سنين
من غير لبس لم يجب اجرا بعد المدة التي لولبسها التخرق
كالمدة الحلاصة يجب عليه لكل يوم دائق مادام في الوقت الذي
يعلم انه لو كان لبسه لكان لا يتخرق لانه لا يمكنه ان
يكون الثوب منتفعا به في ذلك الوقت واذا مضى وقت
يعلم انه لو كان لبسه يتخرق سقط عنه الاجر لان بعد
مضى ذلك الوقت تعذر جعله منتفعا به كما في الذخيرة
من البيوع قال الزيادة في الاجرة من غير ان يزيد عليه
احد فان بعد مضي المدة لم يصح اي بعد مضي كلها اما اذا
مضى بعضها فقال في خزائن الاكل لو استاجر دارا شهرين
او دابة ليركبها ليركبها فرسين فلما سكن فيها شهرا
او سافر فرسخا زاد في الاجرة فالقياس ان تعتبر الزيادة
لما بقي غير ان محمدا يقول استخنت واجعلها موزعة لما بقي
ولما بقي انتهى قال وهي شاملة لما لا يبيتم بعمومه اي عدم
قبول الزيادة اقول هذا ما لم نقل بانه في الحكم كالوقف
والله اعلم قال وان ادعى رجل ايمنا بغير فاحش رجح
القاضي الى اهل البصر والامانة فان اجبروا ايمنا كذلك

فمنها

فمنها ظاهر كلامهم وجوبا وان سكنه المستاجر لزمه
اجر مثله بالغا ما بلغ على ما اختاره المناخرون كما في
جامع الفصولين وفي الفيض لو اجره بثمانية واجر مثله
عشرة لا تنسخ انتهى اقول وكذا المرجع فيما اذا باع مال
الميت ثم استامه انسان باكثر كما في الولولجيه من
الفصل الثامن وفيها من الحدود وما يشكل على القفا
يرجع فيه الى من له بصيرة ذلك الباب انتهى فتبنيه
قال العلامة الحافى في فتاويه سيل نور الدين على الطولي
عالم الحكم حاكم بصحة اجارة الوقف وان الاجرة اجرة
المثل بعد ان اقيمت البينة بذلك ثم اقيمت بينة انما ذلك
اجرة المثل يعمل ببينة بطلانها ام لا اجاب بينة الاثبات
مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد
اتصل بها القضا فلا تنقض واجاب بذلك ناصر الدين
اللقاني المالكي واحمد بن البخار الحنبلي انتهى كلامهم ثم رأت
تفصيلا فيه زيادة قال الامام الاستروشنى قال في احكام
الصغار من البيع والشرا ذكر في الاقضية قيل ما يجوز فيه
قضا القاضى وما لا يجوز ابن سماعه عن محمد رحمهما الله تعالى
في قاض باع على صغار دارا بالف قيمتها خمسة الاف
فاقاموا بعد بلوغهم البينة على المشتري عند غير ذلك
القاضى ان قيمة الدار يومئذ كانت خمسة الاف فان
هذا القاضى يبطل هذا البيع لانها اثبتوا ان هذا
البيع لا نظر لهم فيه فاراد القاضى الاول وهو قاض
على حاله ان يكتب الى القاضى الثانى بعد حكمه ببطلان
البيع ان قيمتها يومئذ كانت الف لا يفتى الى ذلك ولو
كتب قبل الحكم بعد الشهادة تقبل ولا يقضى القاضى
بشهادتهم لان اخباره جرح في الشهادة فاذا كان قبل
القضا لا يقضى وبعد القضا لا يقدح الا انه لو شهد به

شهود المشتري ان ذلك القاضى اشهدهم حين باعها ان
قيمها الف لا تقبل الشهادة على زيادة القيمة لان قوله
حجة وكذلك انقض الفسخ ان فسخ البيع اذا شهدوا على
ان القاضى اشهدهم على الفسخ ان قيمة الدار عند البيع
كانت الفالان الثابت بالبينة كالثابت معاينة ولو عاينا
ان القاضى قال ذلك بطل الفسخ كذا هذا انتهى اقول
ولا ريب ان الوقف كذلك لان الولاية فيه نظرية والله
اعلم قال فان كان اضراوا وقفنا لم يقبل اى لا تقبل
هذه الزيادة من هذا المتعنت لان شرط قبولها غلو
السعر عند الكل لا لزيادة منعت الزيادة في السعر
ليست بزيادة حقيقة انما هي زيادة رغبة الناس انتهى
وفي المبسوط نقصان السعر غير معتبر في العقود لانه
فتور في رغبات الناس فيه وليس فيه فتور جز من العين
وفي المشرع ناقلا عن الفوائد الظهيرية المتعنت لغة
من يطلب الغنى وهو وقوع الانسان في امر شاق
لا يستطيع الخروج عنه قال وان كانت لزيادة اجر
المثل فالمختار قبولها فيفسخها المتولى ويمضيه القاضى
قال في الينابيع لو زاد بعض الناس في اجرتها لم يلتفت
اليه لعله متعنت لان الصحيح ان الاجارة تنفسخ عند
كثرة الرغبات وزيادة الاجر قال في عمدة القناوى
رجل استاجر ارض وقف ثلاث سنين فلما دخل السنة
الثانية كثرت الرغبات وازدادت اجرة الارض ليس
للمتولى ان ينقض الاجارة لان اجرة المثل تقدر وقت
العقد هذا على رواية شرح الطحاوى واختاره قاضى
خان كما في العادية والصحيح ان له ان ينقض الاجارة
انتهى وفي الحاوى المحصيرى وفي قناوى النسفى سئل
عن استاجر ارض الوقف ثلاث سنين وتلك الاجرة

للسنة الاولى كان اجر المثل ثم كثرت رغبات الناس
فزاوا اجر المثل هل للمتولى ان ينقض فقال لا لان
العقد صح وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة السعر
في القيمة ثم ذلك غير مفسد للعقد فكذا هذا قال مولايا
ان زاد زيادة فاحشة كان للمتولى ان يفسخ الاجارة والزيادة
الفاحشة مقدرة بنصف الذى اجر اول لان الاجارة
تتقد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة فكأنه اجر سنة
هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير
سعر البيع انتهى اقول افاد بهذا ان المراد بزيادة السعر
سعر العين الموقوفة لا الاجرة فانه لا فائدة ولا مصلحة
في غلو سعرها للوقف ولا للمستحقين بل فيه مضرة ورايت
العلامة الطرابلسى فاد ذلك في فتاويه ورد به ما وقع
في شرح المجمع وجعله من المواضع التى تنفذها عليه فانهم
وفي شرح المصنف للمجمع ولا تنقض ان زادت الاجرة لكثرة
الرغبة اذا اجر الوقف باجر المثل وفي قوله لكثرة الرغبة
فائدة وهى ان الاجرة اذا زادت في نفسها لا لرغبة راجع
ولا لزيادة من قبل متعنت بل لغلو سعرها عند الكل
فان الاجارة تنقض انتهى وفي الرجوع المحموم نقصان
السعر عبارة عن فتور رغبات الناس انتهى قال وان زاد
اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد للمتولى ففسخها وطبع
الفتوى قال في يتيمة الدهر اذا كان الارض وقفا استاجر
من المتولى الى طويل المدة فانه ينظر ان كان السعر بحاله
ولم ينقص كما كان وقت العقد فانه يجوز فان غلا اجر
مثلا فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد ذلك
العقد ثانيا وكذلك اذا استاجرها باجرة المثل فلو
الى سنة فلما مضى النصف غلا سعرها وازدادت اجرتها
فانه يفسخ ذلك العقد وفيما مضى من السنة يجب المسبق

وبعد ذلك يحدد العقد ثانيا على اجرة معلومة ولو كانت
الارض مجال لا يمكن فسخها تفسخ ولكن الى وقت زيادته
يجب المسمى بقدره وبعد الزيادة الى تمام السنة يجاز
مثلها وكذلك الحافوت والطاحون وجميع ما كان وقفا
قال لانه فيما اذا كانت العين في يد المورث ما في الوالدية
كما صرح به بنص اجرداره وعجل الاجرة ولم يسلم الى المشتري
حتى مات المورث وانفسخ العقد لا يكون للمستاجر ولا لاية
المحس ليستوفي الاجرة المتحقة لان ما عجل لا يكون عوضا عن
الدار قال وما ذكره الزبلي انما هو فيما اذا كانت في يد
المستاجر قد صرح به في الاجارة الفاسدة وفي حكام
الفصولين اقول وكذا في الخلاصة وزاد ما نصه وان لم يكن
حتى مات الاجر وانقضت المدة ليس له ان يحدث به على
المستاجر في الاجارة الصحيحة والفاسدة وفي البرازية
وفي الاجارة الطويلة اذا انفسخت الاجارة يبقى المستاجر
محبوسا بمال الاجارة كما في موت احد المتعاقدين انتهى
وفي الصفري يبقى المستاجر محبوسا بمال الاجارة كما في موت
احد المتعاقدين انتهى قال ومن اعدارها المجوزة لفسخها
على المستاجر دين ولا وقاله الامن ثمنها قال في المشع
هذا اذا كان الدين ثبت قبل عقد الاجارة ولو ثبت
الدين بلا قرار بعد عقد الاجارة فعند ابن حنيفة كذلك
وقال ابو يوسف لا تنقض الاجارة هذا لفظه وفي
جوامع الفقه ولم يفصل بين القليل والكثير وفي
الزيادات لا تنفسخ بدون فسخ القاضى ثم يبدأ بدين
المستاجر من ثمنها فما فضل للفرما حتى لو لم يكن في الثمن
فضل لم يفسخ انتهى وفي البرازية والدرهم دين قاذح
يفسخ واقل منه لا وفي الوالدية رجل اجرداره ثم
اراد ان ينقض الاجارة ويبيع الدار لنفسه ونفقة

اهله وعياله لكونه معسر له ذلك كما اذا كان عليه دين
قاذح له ان ينقض الاجارة كذا هنا وفي شرح الزيادات
للسرخي قيل ان القاضى يفسخ الاجارة ثم يبيع الدار
والمخار ان يفسخها بتنفيذ البيع وهو ان يبيعها المورث
على الرواية التي يجوز بيع المستاجر ويحكم القاضى بنفاذ
البيع وانفساخ الاجارة ويجب الاجرة الى وقت الفسخ
وفيها والحاصل ان كل عذر لا يمكنه مع استيفاء المعقود
عليه من غير ضرر يلحق نفسه او ماله يثبت له الفسخ اقول
يؤخذ منه ان الرحم الذي يقع كثيرا في البيوت ويقال
بانه من الحان عذر في فسخ الاجارة لما يحصل منه من الضرر
وقد سئلت عن ذلك مرارا لم افتى فيه بشي وهذا يصلح
ان يكون جوابا والله اعلم قال اجر الغاصب ثم ملك فسدت
اقول هذا في حيز المنع بل الاجارة باقية كما قدمناه اول
الباب عن الملتقط وعمدة الفتاوى ايضا قال وكذا
استيجار طريق المرور ان بين مدة اى جاز ذلك لطفه المؤلف
وفي تمذيب القلا نسي استاجر طريقا في الدار ليرفده او
استاجر منزلا ليبنى عليه لا يجوز خلا فالها بنا على اجارة
المشاع قال استاجر مشغولا او فارغ اصح في الفارغ
فقط لصحة تسليم الفارغ كما في عمدة الفتاوى وفي الظهيرية
ولو اجار ارضا فيها زرع لا يجوز في ظاهرها الرواية قال
شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده ان كان الزرع لم
يدرك فكذلك وان كان قد ادرك جازت الاجارة
ويومر بالمحصاد والتسليم فعلى هذا اجازت البيوت
المشغولة جازة ويومر بالتفرغ وهكذا ذكر الكرخي
في مختصر رواية عن محمد وعليه الفتوى وفي قاضى
خان في اخر الاجارة في الصحيح من الرواية الصحيحة وفي
جواهر الفتاوى ارضا بعضها مزروعة وبعضها فارغة

ففي المزروعة فاسدة وفي الفارغة فاسدة لفسادها
وفي جوامع الفقه ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الاجر
والارض مزروعة قيل لا تصح الاجارة والصحيح ان يبيع
لكن لا يجب الاجر ما لم تسلم فارغة او يبيع ذلك منه ولو
فرغ الدار وسلم لزمت الاجارة انتهى وفي قاضي خان
اذا استاجر ارضا في وسطها شجرة عظيمة لا تجوز الاجارة
ولم يقل بجواز الاجارة فيما لم تكن مشغولة بالشجر لان ثمة
قدوما يكون مشغولا بعروق الشجرة غير معلوم انتهى قول
وهو الفرق قال استاجر نصراني مسلما للخدمة لم يجز
لان ذلك اذلالا للمسلم وانه حرام بخلاف ما لو استاجر
لعمل غير الخدمة حيث يجوز لانه لا اذلال فيه وفي
الحاوي الحصري سيل محمد بن الفضل في فتاويه عن
اجر نفسه من نصراني قال اما خدمته لا تجوز وما ورا
الخدمة فهو في سعة من ذلك اذا لم يكن استدلالا له انتهى
استفيد منه المنع متى حصل الاستدلال والله اعلم
وفي الظهيرية ذكر القدوري اذا استاجر الذي مسلما
للخدمة فهو جائز واكره للمسلم خدمة الذي انتهى قال
استاجرت زوجها الغمر رجلا لم يجز قال في الوالوجية
بان قالت له اغمر رجلي على ان لك الف درهم فالاجارة
فاسدة لان هذا ليس من اجارة الناس ولا نه هذا جدير
وحد وشرط صحته بيان الوقت ولم يبين انتهى وقاضي
خان قالوا هذه الاجارة باطلة ولا شي عليها لان خدمة
المرأة حرام على الزوج لانه قوام عليها قال استاجر لي
ماية سنة لم يجز وكذا الى موته وابدأ فاسد يجز اجر
المثل كما في الخلاصة وعلل له في الملتقط بان العلم انه لا
يعيش الى تلك المدة فبها اجارة وقعت بعضها في الحياة
وبعضها بعد الموت قال دفع داره الى اخر ليرمها ولا

اجر عليه فهي عارية اي ليست باجارة لانه لم يشترط الا
والمرمة نفقة على الدار ونفقة المستعار على المستعير
قال قاضي خان ولا تبطل الاجارة بذلك قال المستاجر
فاسدا اذا جرح صحح اجازت اليه اشار في اجارات الفقيه
رحم الله تعالى وعليه عامة المشايخ وكان للاول ان ينقض
الثاني كما في الذخيرة وفي الفتاوية وان انهدم بسكناه
ضمن لرب الدار ويرجع على الاجر قال وقيل لا يجوز اي
من المشايخ من قال لا يجوز كما في الذخيرة قال ولا يجوز اجارة
الشجر والكرم الخ لانها عقدت على استحقاق العين وفي
شرح الطحاوي الاجارة على استهلاك الاعيان باطلة كما
لو استاجر كرها الى مدة معلومة لياكل ثماره او استاجر
غنما او بقرا لياكل لبنها وسمنها او استاجر مرغى ليرعى بهائم
وما اشبه ذلك لم تصح الاجارة انتهى فهذا صريح في ان
الاجارة باطلة وليس في كلام المؤلف ما يشعر بالعدم الجواز
الدال على ان الاجارة فاسدة وهو الذي وقع في الوالوجية
بنص اذا استاجر مرغى ليرعى غنمه فيه فهو فاسد لان
المعقود عليه في الاجارة هو المنفعة لا العين وهذا المستوفى
العين قال وبعد مه لان المنفعة المقصود منها الثمرة
ولقائل ان يقول بعدم الجواز لما ذكره لان مطلق الاجارة
ينصرف اليه ما لم يوجد التنصيص بخلافه كما في الوالوجية
قال لا يستحق الحياط اجر التفصيل بلا حياة قال قاضي
خان رجل دفع الى حياط ثوبا ليخيطه فقطعه ومات
قبل الحياطة قال ابو سليمان الجورجاني له اجر القطع
وهو الصحيح وفي شرح الكثر للقدس وصح في
الخلاصة خلافه قال والصير في اذا ظهرت الزيادة
الكل استرد الاجر في البعض بحسبه لانه انما اعطاه الاجر
ليميز الزئوف من الجياد وهو لم يميز كما في عمدة الفتاوى

تمة رجل انتقد الدراهم وهو لم يجلس للانتقاد ولا
يجس لا يضمن لانه مجتهد اخطا في اجتهاده ولا اجر له
لانه لم يعمل ما امر به انتهى وفي الذخيرة فان انكر الدافع
وقال ليس هذا من دراهمي فالقول قول القابض لانه لو
انكر القبض اصلا كان القول قوله فكذا اذا انكر القبض
فيما عدا هذا قال دفع الموجد المفتاح فلم يقدر على الفتح لظنا
اطلقه فمثل ما اذا ادعى انه لم يقدر على الفتح بعد مضي
المدة قال في خرافة الاكمل ولو دفع المفتاح الى المستاجر
فلما مضت المدة قال المستاجر ما قدرت على فتح الباب
فلم اسكنها وكذب رب الدار فالقول قول رب الدار
وفي القنية ولو قاب المستاجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح
الى الاجر فله ان يتخذ فيه مفتاحا اخر ويواجره من غيره
بغير اذن الحاكم قال امرأة اجرت دارها من زوجها ثم
سكنها فيها فلا اجر قال في عمدة الفناوى ان الدار بيد
قال قاضي خان قالوا لا اجر لها وهي بمنزلة ما لو اساجرها
لخزبه وطحنه وانما ارادوا بهذا الاطلاق ان منقذ سكن
الدار تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار والبار
في يد المرأة والمستاجر اذا اجر من الاجر او اعاره لم يكن
له اجر الدار على زوجها اقول وفي الاحاق بالطح الخبز
لا يخفى وجهه ثم رايت ذلك منقولا قال العيني في مختصر
الظهيرية وهي بمنزلة استيجارها للطح والخبز قيل فيه
نظر وينبغي ان يجوز لانه ليس عليها في الحكم ولا في الديانة
اسكانه دارها فصارت كالواجرت نفسها فيما ليس من
اعمال البيت يجوز وسكنها معها لا يمنع التسليم والتخية
لانها تابعة للزوج انتهى وعلل به في الذخيرة ايضا اقول
وهو فقه حسن يويك انهم قالوا اذا وهبت المرأة دارها
من زوجها وهي ساكنة فيها ولها امتعة بينها والزوج

ساكن فيها حيث تصح لانها وما في يدها في الدار في
يده فكانت الدار مشقولة بعياله وهذا لا يمنع صحة
قبضه انتهى ثم رايت في حاشية شيخ مشايخنا العلامة
المقدس ما نصه ذكر في المضمرات عن قاضي خان الفتوى
انه يصح لان سكنها معها لا يمنع التسليم انتهى ثم رايت في
تلخيص الكبرى اجرت زوجها دارها فسكنها ها ذكره انه
لا اجر لها وفيه نظر وينبغي ان يجوز قال فخر الدين
والفتوى على انه يصح انتهى اقول ولم اراه في فتاويه
المشهوره والله اعلم قال من دلني على كذا فله كذا فهو
باطل لان كلمة من للغاية كذا في عمدة الفناوى قال
ان دللتني على كذا فلك كذا الخ اى قال ذلك لرجل بعينه
ومشى معه ودله عليه بجر المثل في المشي لان ذلك
عمل غير مقدر فيجبر المثل فان دل عليه ولم يمش
معه لا شئ عليه كذا في عمدة الفناوى قال اجارة المنامة
والسمسار والحمام ونحوها جائز للحاجة قال في الذخيرة
وفي اجارات النوادر دفع للمنادى ثوبا لبيعه فنادى
ولم يبع فباع صاحبه بنفسه فلمنادى اجر مثله قياسا
وفي الاستحسان لا شئ له بحكم العرف فان الناس لا
يعدون هذا العمل اجرا فعلى هذا الدلال اذا عمل ولم
يبيع يكون في وجوب الاجر قياسا واستحسان وفي قاضي
خان اذا لم يبيع لا شئ له في قول الفقيه ابى الليث وهو
المخار قال في الخلاصة قال في المحيط وهو الاستحسان
وعليه الفتوى انتهى اقول هذا يدل ان الاجرة في مقابل
البيع دون مقد مائة والله اعلم وعد في الوالوجية الثلاثة
ثم قال وما اشبه ذلك مما لا تقدر فيه للوقت ولا مقدرا
لما استحوذوا بعقد وللناس فيه حاجة فكانت جائزة
وان كانت في الاصل فاسدة لحاجة الناس الى ذلك اقول

وفي البناية قبيل المكاتب فاقلا عن المحيط اشترك اثنان
في اجارة دابة على ان يتعاقبا في الركوب ولم يبين مقدار
ركوب كل واحد جاز للعرف وبه قالت الثلاثة انتهى
اقول يوحى من هذا ما تفورف الان ويقع كثير من حجاج
الشام انهم يدفعون لبعض عمال الدولة ارباب الجبال
قدرا معيناً للركوب والزااد والماء وغيره الى مكة وكذا
في الذهاب الى الشام وكانت واقعة الفتوى واجبت
فيها بفساد الاجارة وجات للحاجة كما فيما تقدم والله
اعلم والمنادي والسمسار والتخاس كل منهم اجير مشترك
قال في الذخيرة التخاس اجير مشترك لانه يبيع للناس
ويشترى لهم باجر حتى لو ضاعت جارية او ضاع عبد
لا يصغه لا يضمن عند ابي حنيفة وكذلك السمسار
اجير مشترك لانه يحفظ مال الناس باجر فمتى ضاع شيء
لا يصغه كان في وجوب الضمان خلاف بين ابي حنيفة
وصاحبه وكذلك الدلال اجير مشترك اقول الدلال
فارة لا يبيع بل يبي المناداة والمالك هو الذي يبيع
وقارة يليه بالامر قال في القاضى الدلالة في النكاح
قال محمد بن الفضل لا اجر لها لانه لا منفعة للزوج بكنها
بغير عقد وانما منفعة الزوج بالعقد والعقد ما قام بها
وقال غيره من المشايخ لها اجر مثلها لان معظم الامر في
النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بقدمتها
تكون من الدلالة فكان لها اجر المثل بمنزلة الدلالة في
البيع فانه يستحق الاجر وان كان البيع يكون من صاحب
المتاع وفي العمادية من الفصل الثالث رجل دفع شيئا
الى دلال يبيعه فباعه وسلمه وغاب الدلال فجاء الامر
وادعا على المشتري واقرا انه دفع الى فلان ليبيعه
ولكنه انكر البيع هل يملك الدعوى عليه ان صدقه ان

المأمور دفعه اليه لا يملك الدعوى لتصادقهما على انه
وصل اليه من جهة فلان الغايب وان اقام ذو اليد البينة
انه اشتراه من وكيله تندفع دعوى المدعى انتهى وفي
القضية حج فيمن رهن متاع غيره بغير اذنه فوجه المالك
في يد المرتهن له ان ياخذ منه ووجه ان للمالك ان ياخذ
ملكه من مودع او غاصب او مرتهن وغيرهم الا اذا ثبت
بانه مودع فحينئذ تندفع عنه الخصومة فاما قبل دعواه
فجواب المفتي ان للمالك طلب ملكه منه انتهى وفيها من
الوكالة اخذ الدلال الثمن ليسله الى صاحبه او كان بمكة
ليطفر بصاحبه يسلمه اليه فضاغ منه يصالح بينهما بالنف
انتهى وفي النافذ خانية دلال باع متاع الغير باذن الدراهم
واستوفى الدراهم فقبل ان يدفعها الى صاحب المتاع كسرت
الدراهم فليس للدلال محل المشتري انتهى وفي عمدة القضاة
رجل يبيع عنده بضائع الناس فامروه ببيعها فباع بثلث
مسمى وسلم المبيع ومحل البيع الثلث من مال نفسه ثم
افلس المشتري فللبائع ان يسترد من اصحاب البضائع ما
اعطاهم انتهى وعلة في الخلاصة بانه اعطى بشرط الرجوع
قال فاذا استاجر للزراعة فاصطلم الزرع وجب منه
لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده قال في الوالدية رجل
استاجر ارضاً يزرعها فاصاب الزرع آفة او غرق فلم
تثبت فعليه الاجر تاما لانه قد زرع ولو غرق قبل
ان يزرعها فلا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها
قال صاحب المحيط والفتوى على انه اذا سبق بعد هلاك
الزرع مدة يتمكن من اعادة الزرع لا يجب الاجر على المتأجر
والا يجب اذا تمكن من زرعه مثل الاول او دونه في الضرر
انتهى وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رجل استاجر
ارضا فانقطع عنها شربها وقد بقي من الاجارة شيء قال ان

كان مما يصلح ان يزرع فيها فلم يخاصم في الاجارة فلم
ينقصها حتى مضت المدة يلزمه الاجر تاما فان خاصم فيها
كان له ان يوديها ويعطيه من الاجر بحسبه وان كان بها
لا يزرع فيها لم يلزمه اجرها فيما بقي من السنة وان لم
يخاصم في ردها كذا في الذخيرة قال اجر تك بمثل ما يتكاد
الناس ان يتفا وتالم يصح والاصح قال في البرازية تكاري
بمثل ما تكاري به اصحابه ان لم يكن ما يتكاري به اصحابه
مثل هذه الدابة معلومة بل مختلفا فسدت ولو معلوما
بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كالبيع
بمثل ما باع به فلان ان كان معلوما وقت البيع او علم
في المجلس صح وان كان مختلفا بان كان اجر مثل هذه الدابة
يختلف باختلاف الاحوال قد يكون عشرة او اقل واكثر
يلزم الوسط نظرا للجانبين ولو قال استاجرتها بما يجر
غيرك اذا كان ما يجرها غيره معروفا صح وقيل فاسد
مطلقا قال داري لك هبة اجارة الخ لانه ذكر في اخر
كلامه ما يغير اوله واوله يحتمل هذا التغير بذكر العوض
قال الولوالجي وفيه اشارة الى ان الاجارة تتعقد بكل
لفظ تتعقد به الاجارة الا انه يحتاج لكونها صحيحة ذكر
الاجر ذكره في جوامع الفقه وزاد في الذخيرة داري
هذه لك هبة اجارة كل شهر بدرهم ولم يذكر في الكتاب
ان هذه الاجارة لازمة وذكر المحض انهما لا تكون
لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع فيها قبل القبض
واذا سكنها يجب عليه اجر المثل انتهى قال اجير القضا
امين الخ وكذا ساير الصناعات وانما الضمان على استاده
لان عمله ينتقل اليه كذا في جوامع الفقه وزاد في
الايضاح ولا يرجع الاستاد بما ضمن على التلميذ لانه
اجير خاص انتهى اقول ويسمى اجير الواحد قال في المصنف

الوحد مصدر بمعنى الوحيد اي اجير المستاجر الواحد
كما في المغرب قال والقضا على الاختلاف في المشترك
ومحله عند عدم اشتراط الضمان عليه اما معه فيضمن
انفاقا اقتصارا للمولف على هذا قصور لما في جامع الفصول
ولو شرط الضمان على الاجير المشترك قيل يضمن وفاؤا وقيل
الشرط وعدمه سوا وشرط الضمان على الامين باطل
اذ يخالف قضية الشرع وبه ناخذ وفي الحقايق الفنوي
في الاجير المشترك على قول ابي حنيفة سوا شرط الضمان
عليه او لم يشترط وفي الظهيرية اخثار المشاخر والصلح
على نصف القيمة وقال في العيون ربما لا يقبلان الصلح
فاخترت قول ابي حنيفة وكان الامام الحلواني يكتب
في الفنوي لا يضمن عند اكثر اصحابنا وفي بيتية الدهر
وهل فيه فرق بيننا اذ ادفع الاجر ولم يدفع قال لا
فرق ولكن يسترد منه الاجرة التي دفعها اليه اذ احلف
على ذلك عند ابي حنيفة قال وكذا بشرط الورق على
الكاتب قال في خزائن الاكمل شرط الخبر على الوراق
جايز وشرط البياض لا يجوز وقال في محل اخر منها الخيط
على الخياط والصبغ على الصباغ والخبر على الوراق الا
اذا تعا ملوا في بلد بخلافه على ما يتعا هدون قال
ترح بيت الخلا بفتح الخاء والمد موضع الحاجة سمي بذلك
لخلايه في غير اوقات الحاجة وهو الكنيف والمرق والمرحاض
ايضا قال لا يجب على المجر ولكن يجبر الساكن للعب
الاولى في التعبيران يقول عمارة الدار وتطيينها واصلاح
الميزاب وبيد الما والبالوعة على رب الدار وان كان املا
من قبل المستاجر لكن لا يجبر على ذلك ويجبر المستاجر
قال في التمهيد ولو احتاج الدار الى عمارة لا يمكنه
الانتفاع به كالجدار او الجردوع اذا انكسر او البالوعة

إذا امتلأت فعلى الاجراء صلاحها فان امتنع يكون عذرا
في الفسخ انتهى اقول اطلق الفسخ وقيد القاضى حيث قال
وما كان من البناء يكون على رب الدار وكذلك كل ستره
تركها يخل بالسكنى يكون على رب الدار فان ابي صاحب
الدار ان يفعل كان للمستاجر ان يخرج الا ان يكون اسنجرها
وهي كذلك وقد راها جنيذ يكون رضا بالعيب فلا يرد
لاجله قال واخراج تراب المستاجر وكأسة رماده الخ
لانه اجتمع بفعله وكذلك ما اشبه ذلك مما هو ظاهر
على وجه الارض كما في مختصر الظهيرية وان انكر المستاجر
ان يكون الرماد من عمله فالقول قوله ولو اشترط في
العقد نقل ترابه وسرقينه وغسلته جاز وان اشترط
على رب الحمام يفسد قال اسنجرها العمل سنة ولم يسلم
مدة من السنة ثم اذ ان يسلم اجير المستاجر على قبضه
ولا خيار له الا اذا اختلفت كالارض اذا مضى وقت الزمان
قال الاجارة من المشاجرة والمستاجر للموخر لا يقع ولا
تنقص الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع الصحيح وهو
وهو الاصح كما في الخلاصة قال اجرها ثم اجرها من غيره
فالثانية موقوفة على اجازة الاول اى فان بطله بطل
بخلاف البيع والفرق ان عقد الاجارة انما يقع على المنفعة
ومنفعة ذلك للمستاجر وان اجاز المستاجر الاول صحت
الاجارة والاجرة له وليس لصاحب الدار شي كالاولوية
ويبقى تقييده بغير صورة ما لو قال لانسان اجرتك
دايتى هذه عدا بدرهم ثم اجرها من اخر ثلاثة ايام
فمن اصحابنا روايتان للاول فسحة في الغد في رواية
وفي رواية لا والفتوى انه ليس للاول ان يأخذه كافي
خزانة الاكل وفي الخلاصة عن الذخيرة اذا باع المستاجر
من رجل بغير اذن المستاجر ثم باعه من المستاجر جاز البيع

من المستاجر وهو تقضى البيع الاول قال تفسخ الاجارة
بموت الموخر العاقد لنفسه قال في البتقى عشرة اشيا
تنفسخ بها الاجارة بموت احدها وخراب المعقود عليه
وجفاف الماعن الضيعة وانقطاع الماعن الرجاء ولحق
الاجر دينا لا يمكنه القضا الامنها وانتقال الملك منه
الى غيره والارتداد مع اللحق والمحر والمرض والسفر
والافلاس قال الا لضرورة كموت في طريق مكة ولا
قاضي في الطريق ولا قاضي سلطان يوجرها منه او من
غيره نظرا للورثة قال قبضى الى مكة اطلق ذلك وقيد
القاضى بما اذا لم يبلغ مامنا اما اذا بلغ مامنا لا يخاف على
نفسه وماله بطلت الاجارة انتهى وفي جوامع الفقه وكذا
السفينة اذا مات في بعض طريق البحر قال فان برهن
المستاجر على قبض حرة الاياب الذي وقع في الذخيرة الاطلاق
حيث قال فان كان المستاجر مجل الاجر الى رب الدابة
قال او يبيعها اى القاضى ويبيعه حفظا للمال على الغايب
لا قضا على الغايب كما في الذخيرة قال وتقبل البينة
هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده والذي في
الذخيرة ان القاضى يامر ان يقيم البينة على دعواه
لانه يدعى دينا على الميت لانه لا تسمع الاعلى خصم والفقهاء
ولاية نصب الموصى عن الميت انتهى اقول الذي وقع في
الذخيرة ليس بقيد لازم وله ان يفعل ذلك من غير
نصب الوصى لان الخصم مشروط لقبول البينة ان
اراد ان ياخذ منه شيئا من يده اما اذا اراد ان ياخذ
من ثمن مال كان في يده وهو يد المقيم للبينة لا يشترط
الخصم لقبول البينة كما في الوالدية قال واذا اعتق
الاجر في اثنا المدة خير فان فسحها فللمولى اجر ما مضى
فان اجازها فلا اجر كله للمولى هذا مقيد بما اذا كانت

الاجر مجعلا او مشروطا تعجيله لا مطلقا وقد قدمنا
عن الولوالجية فكن على ذكر منه ثم رايت تقييد الاجر
في العنابية حيث قال ان لم يكن على العبد دين وان كان
صرفه الى غير ما به فمما افضل يكون له لانه كسب عبده انتهى
قال ادعى نازل الخان وداخل الحمام وساكن المعد للاسفل
التغيب لم يصدق والاجر واجب اي يواخذ بالاجر هكذا
وقع في غير هذا الكتاب ووقع في الذخيرة انه يلزم
اجر المثل ثم قال في حجر القصار ان كان المعروف عندهم
ان من شاع عمل عليها وادى الاجر فعليه الاجر لان المعروف
كالمشروط ثم ان كان لهذا الحجر معرفة فيما بينهم
يجب ذلك والايحى اجرة المثل انتهى فاطلاق المؤلف
مع هذا وقع في محل التفصيل وكذا الدلال باع ضيعة
فقال صاحبها بعته بغير اجر وهو يدعى الاجر كزومه
الاجر ان كان معروف فابمذمة الحرقة كما في خزانة الاكل
وفي الحاوي القدسي قال ابو يوسف ان كان ذلك حرفة
فله الاجر وان لم يكن فالقول قوله انه عمله بلا اجر
وقال محمد ان كان الصانع يضرب نفسه لذلك فلا اجر
والا فلا اجر له قال اختلفا في كونها مشفولة او فارغة
بحكم الحال قال في الحاوي اختلفا في المنافع من الانتفاع به
فادعى المستاجر انه عرض في المدة ما منعه من الانتفاع به
كمرض العبد وابقه وانقطاع ما الرحا ونحوها وانكر
المواجر فان كان المنافع قائما عند الخصومة فالقول للمستاجر
انتهى وفي الذخيرة ولو اقام المستاجر البينة ان المنافع
منقطعا فيما مضى فانه يقضى بالبينة وان كان جاريا والحال
قال واذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول لمدعى الصحة
لان مدعى الفساد لا ينكر العقد حتى لو كان احدهما
منكر للعقد كان القول فيه قول المنكر كما في قاضي خان

قال لا يطيب له الزيادة ويتصدق بها قال في المشرع
لان الفضل ربح ما لم يضمن لان المنافع لا تدخل في ضمان
المستاجر بدليل انه لو هلك المستاجر قصار بحيث لا يمكن
الانتفاع به كان الهلاك على المجر وكذا لو غصبه غاصب
في يده سقط الاجر لفوات التمكن فكانت الزيادة ربح
ما لم يضمن وبه نهى صلعم قال وان يعمل بها عملا كبناء
في البرازية وحفر وتطيين او تجصيص وفي اجرة الدابة
اذا زاد جوالقا والحافا وما اشبه ذلك الا ان اعلقها
كما في المشرع قال اختلفا في الحشب والاجر والغلق والنزاع
يعني اذا كان مربكا وكذا الباب والسريركنا قيده في جوامع
الفقه قال الا في اللبن الموضوع والباب هذا مقيد بما اذا
كان الباب جميعه موضوعا اما اذا كان احد مصراعيه
الباب موضوعا والاخر مربكا ولو لم يعلم انه سقط من
السقف فهو للاجر وفي السريركنا يعرف وفي الواح
الحانوت القول قول رب الحانوت وفي حانوت العاني
يحتاج الباني في العرف كالرفوف على باب الحانوت ونحوه
فالقول فيه قول المستاجر ينظر في هذا الى العرف كما
في جوامع الفقه فرع قال في الذخيرة الصحيح انه اذا
انقضت المدة فرب الارض ان يطالب المستاجر بتفريغ
ارضه اذا كان فيما غرس بخلاف ما اذا كان فيها زرع
حيث يترك لان ادراك الزرع نهائية ولا كذلك الغرس
وليس لرب الارض ان يملك الاشجار على الغارس اذا
لم يكن في فعلها ضرر فاحش بالارض انتهى تنبيه اكثر
سفينة الى بند معين فعطيت او حصل ما نفع من الوصل
الى ذلك البند يلزم المستاجر الاجر بقدر ما سارت
اذا كان المستاجر معها كما هو ظاهر تلخيص الكبرى والايضاح
وجوامع الفقه اما اذا اكرى على حمل الحمل في السفينة

الى بندر كذا ففرقت بعض سير بعض المسافة فافتى
شيخ الاسلام قارى الهداية بعدم وجوب الاجر واقره
العلامة ابن نجيم عليه و فرق بين المسيلتين بان المسيلة
الاولى المعقود عليه المنفعة لا العمل بخلاف الثانية فان
المعقود عليه العمل اقول الذى يظهر مما فى الايضاح و
الاجر بقدر ما سارت حيث قام ولو استاجر جمالا ليجل
له دفا من السوق الى منزله فبلغ الباب للبيت كسره انسان
فلا ضمان على الجمال فى قول ابى حنيفة وله الاجر مجتمعة
لانه اوفاه العمل الى الموضع الذى يبلغ لما مر ما لا اثر لعله
يصير مسلما جزا جزا انتهى **تمت** وفى الظهيرية ولو
زلق الجمال وانشق الرق وذهب ما فيه ضمن وكذا لو
انقطع الجبل لانه لما شده بجبل واه كان مضيقا انتهى
وفى العمادية ولو اجر البنادون الارض لا يجوز وكذا لو
كان البناء ملكا والعرضة وقفا فاجر البناء لا يجوز واذا
كان البناء لرجل والعرضة لآخر فاجر صاحب البناء
لا من صاحب العرضة اختلف المشايخ فيه والفتوى
على انه يجوز ولو اجر صاحب العرضة لا اشكال ان يجوز
ولو استاجر العرضة دون البناء يجوز انتهى وفى المحيط
فى حكم بيوت مكة ما يدل على جواز اجارة البناء لاجم
اقول بل هو صريح فى ذلك والله اعلم وفى لسان الحكم
وعن محمد بن استاجر ارضا بنى فيها بنا ثم اجرها من
صاحبها استوجب من الاجر حصة البناء ولو كان البناء
ملكا والعرضة وقفا اجر المستولى باذن مالك الوقف
ولم يبين وجه ذلك انتهى ووقع فى الولو الجية ما يدل
على ذلك حيث قال فى باب الدعوى ولو ان الذى فى يده
الارض بنى فيها بنا واجرها فقال رب الارض امرتك
بالبناء فيها والاجارة وقال الاخر لا بل غضبها وبنيت

فيها ثم اجرتها فالقول فى البناء قول البانى لان صلاح الارض
اقران البانى هو الاصل ان العامل انما يعمل لنفسه لا لغيره
فرب الارض يدعى ذلك لنفسه وهو يدعى فالقول قوله
فبعد ذلك تقسم الاجرة على قيمة الارض يوم البناء وعلى
قيمة البناء فما اصاب البناء فهو للغاصب وما اصاب قيمة
الارض فهو لرب الارض انتهى فنامله فانه جيد فافع والله
اعلم كتاب الامانات من الوديعه والغارية وغيرها
من المستاجر فى يد المستاجر ومال المضاربة والبضاعة
وغيرها من الامانات كذا فى شرح الطحاوى ومن احكام
الوديعه قال فى الولو الجية المختار انه اذا قال وضعت
فى دارى فنسيت المكان لا يضمن لان له ان يضع فى يده
ولو قال وضعت الوديعه بين يدي ثم تممت ونسيتهما
فضاعت يضمن لان نسيتهما تضييع منه قوم دفعوا
الى رجل دراهم ليذبح الخراج عنهم فاخذ الدرهم وشدها
على منديل ووضع فى كفه فدخل المسجد فذهبت الدرهم
منه ولا يدري كيف ذهبت وهم لا يصد قوته لا يضمن
لانه نصر فى كتاب الوديعه اذا قال ذهبت الوديعه
ولا ادري كيف ذهبت ان القول قوله مع يمينه لانه
امين رجل اودع مالا عند رجل فوضعهما فى بينه او
صندوقه او دفعها الى بعض من هو فى عياله نحو المرأة
والابن الكبير الذى فى عياله والاب عياله اذا كان او
اجيره فهلك فلا ضمان عليه لان المودع امين ولا يضمن
انما يضمن بالتعدى وانه نوعان اطلاق وترك الحفظ
ولم يوجد واحد منهما لانه وضع الوديعه فى موضع يودع
لحفظه ودفع المال الى من هو ما ذون بالدفع اليه لان
المودع لما اودع المال عنده فقد رضى بكون الوديعه فى
يده رضا بكونها فى يده من هو فى عياله رجل غاب عن منزله

وخلف امراته وكان في يده ودفعه فلما رجع طلب فلم
يجد فان كانت امراته امينة لا يضمن لانه غير مضيع فان
له ان يحفظ الوديعة بيد من في عياله وان كانت امراته
غير امينة متهمة يضمن لانه مضيع ولو سقط من يد مرتبة
البيت شئ على وديعة فاقسدها كان ضامنا وكذلك
لو عثر فسقط عليه لان المودع ما ذون في الحفظ والامانة
والفساد ولم يتولد من الحفظ فيكون الفساد من عمل غير
ما ذون فيه حتى لو سقطت الوديعة من يد المودع ففسد
لا ضمان عليه لان الفساد حصل من الامساك وانه ما ذون
فيه انتهى قال الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تخميل
اي كل من في يده امانة من وديعة او عارية او اجارة او
رهن او بضاعة او وكيل في يده امانة مما وكل ولا يعرف
كله في تركته صار ذلك كله ديناً في تركته ويكون اسوة
للغير ما لانه ضيع الامانة بالتخميل وترك البيان فصار
دينا كذا في شرح الطحاوي وقال الشمني لان اليد المجهولة
عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذ امانات
مجهلا لتركه الحفظ والمضمون يملكه الضامن ولا يملك
من حال من حضره الموت ان يبين ما كان عنده من
الودائع والفصوب فاذا لم يبين فالظاهر انه ملكه انتهى
من فصل الرجوع عن الشهادة ولو قال في دعوى تخميل
الوديعة لم يبين وقت الموت لم يصح ولو مات مجهلا ومات
من غير بيان يصح كذا في القنية وفي جوامع الفقه والودع
ان يجازم القاصب في الرد والضمان قال الا في ثلاث النكاح
اذ امانات مجهلا غلات الوقف اقول هكذا وقع مطلقا
في الولولجية والبرازية وقيد قاضي حان بموتى المسجد
اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان انتهى وفي
الاجناس موتى الوقف اذ امانات ولا يعرف حال غلتها

التي اخذها ولم يبينها بل مات مجهلا لا ضمان عليه
انتهى اقول اما اذا كانت الغلة مستحقة لقومها بالشرط
فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كان لدار
وقفا على اخرون غاب احدهما وقبض الحاضر غلتها تسع
سين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب
بنصيبه من الغلة قال الفقيه ابو جعفر اذا كان الحاضر الذي
قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب ان يرجع
في تركه الميت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر الذي قبض
الغلة هو القيم على هذا الوقف الا ان الاخرين اجرا جميعا
فكذلك وان اجر الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يظن
له انتهى كلامهم فامله اقول ويلحق بغلة المسجد ما اذا شرط
ترك شئ في يد الناظر للعمارة والله اعلم قال والقاضي اذا
كان مجهلا اموال اليتامى عند من اودعها اي اذا علم انه
دفع ذلك الى احد ولا يعلم من هو اما اذا قال في حياته ضاع مال
اليتيم عند او قال انفقتها عليهم لا ضمان عليه ولو مات قبل
بيانه ضمن وكذا ان كان القاضي جن جنونا لا يرجي بروه كما
في خزانة الاكل وفي الملتقطات القاضي اذا قبض اموال اليتيم
ولم يبين انه وضعها في بيته ولا يدري اين وضع ضمن لانه
مودع مات مجهلا للوديعة فيضمن وان دفعها الى قوم لا يدرك
الى من دفع لا يضمن لان المودع عنه انتهى قال السادسة
اذ امانات الصبي مجهلا لما اودع عنده محجورا عاقلا ابن اثني
عشر يعقل البيع والشر لا ضمان عليه في ماله اذ امانات
بلا خلاف ولو مات بعد البلوغ ولا يدري متى هلكت
الوديعة وكيف حالها لم يوجب القاضي ضمنا في ماله
بالعقد الموقوف حتى يقيم المدعي البيينة انهم راوها في يده
بعد بلوغه ولو اذن للصبي وليه في التجارة قبل بلوغه
ومات مجهلا قضى عليه بالضمان كالومات بعد بلوغه

كذا في خزانة الاكمل قال فصار المستثنى عشرة اقوال
وراية خزانة الاكمل سنيلتين الاولى منها رجل اودع عبدا
كبيرا الفاقمات مجحلا قبل عتقه ينظر ان كان ما ذونا في
التجارة يوم الايداع قضى بالضمان في مكاسبه وان لم يكن
ما ذونا في التجارة ثم مات لم يقض بالضمان في مكاسبه
الا ان يعرف قيامها في يده بعد الاذن ثبت ذلك بالبينة
فيكون ديننا في كسبه والثانية لو كان العبد صغيرا يوم
الايداع او معتوها غير انه يعقل التجارة ثم اذن له ثم مات
او بلغ او عتق ثم مات او بلغ وفاق ثم مات فلا ضمان في
شي من هذا حتى يشهدوا على قيام الوديعة في يده بعد هذه
الاحوال وان كان ما ذونا وهو صغير ينبغي ان يؤخذ بدينه
من كسبه بعد عتقه والله اعلم قال ولذلك قال في البرازية
والمودع انما يضمن بالتجھيل اذ لم يعرف الوارث الوديعة
اما اذا عرف والمودع يعلم انه يعلم ولم يبين لا يضمن قال
في المشرع من المضاربة ولو عين الميت المال في حال حياته
او علم ذلك تكون تلك الامانة في يدا ووراثته كما كان
ويصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق
الميت في حال حياته وفيه ناقلا عن شرح الطحاوي والبياع
من المضاربة ولو مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة
فيما خلف المضارب فانه يعود ديننا فيما خلف المضارب وكذا
المودع والمستعير والمستبضع وكل من كان المال في يده
امانة قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه
ديننا لانه بالتجھيل صار مستهلكا ولا يصدق ورثته على
الهلاك والتسليم الى رب المال انتهى وفي البرازية من اخرج
الوديعة من كان المال في يده امانة اذا مات مجحلا يكون ديننا
في تركته ولا يصدق الوارث في التسليم والهلاك فان عين
الميت المال في حياته او اعلم بذلك يكون امانة في يده كافي

يد مورثه فيصدق في دعوى التسليم والرد انتهى قال
ومعنى ضمانه صيرورته ديننا في تركته قال في خزانة
الاكمال وتعتبر قيمة الوديعة حال الضمان على المستودع
او في تركته اخر ما يروى وما بيده ازادت او نقصت وكذا
في العارية والاجارة وفي جوامع الفقه ولو مات المستعير
مجحلا فهي دين كدين الصحة قال الوارث انما كانت قايمة
يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في
الصحيح كذا في البرازية لان الوديعة صارت ديننا في التركة
ظاهرا فلا يقبل قول الوارث مورثا رد الوديعة في حياته
لم يقبل قولهم ولو برهنوا انه قال في حال حياته ردتها
تقبل كما في البرازية وفي منية المفتي وارت المودع بعد موته
اذا قال ضاع في يد مورثي فان كان هذا في عياله حين
كان مودعا يصدق وان لم يكن في عياله لا قال ثم باع المعير
المجذر فان المشتري لا يتمكن من رفعها وقيل لا بد من شرط
ذلك في وقت البيع كذا في القنية اي كونه لا يتمكن من الرفع
الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فحينئذ لا يتمكن المشتري
ان يطلب ذلك والا كان له ذلك كما في القاضي ونص في
البرازية وضع جذوعه على حائط جاره باذنه وحفره با
في داره باذن جاره ثم باع الجار داره وطلب المشتري
رفع الجذوع وسردابه له ذلك الا اذا كان شرط وقت
البيع بقا الجذوع والوارث فيه كالمشتري لكن للوارث
ان يامر برفع الجذوع والسرداب بكل حال وفي اللو الجذوع
من القضا لو اذن له في الاستداله في الاستداله يضع الحطب على
حائطه وان يلقى الدابة الميتة في ارضه كان هذا اعادة
منه فمقتله كان له ان يطالبه بالرفع عن ارضه وان باع
منه ذلك لا يجوز لان هذا بيع الحق لا يجوز وان صاحبه
ذلك السئ لا يجوز وان اجر الارض كذلك لا يجوز ذلك

هذا الحق متى ثبت لا يتصور سقوطه انتهى قال اذا تدرى
الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستاجر لانها
ما موران بالحفظ تبع الاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع
الاستعمال لم يبق ثابتا فلا يبرأ بالعود وهو الاصح بخلاف
المودع كما في السراج اما المودع اذا خالف ثم عاد الى
الوفاق برى عن الضمان كما اذا اودع المودع عند اخر
ثم اخذ منه او ركب الدابة ثم ترك اوليس الثوب ثم خلغ
كما في مختارات النوازل وكذا المرتين فان ضاع في الاستعمال
يضمن وان ضاع بعد الفراغ لا يضمن كما في الحاوي والحصر
قال والوديعة لا تودع اى قصدا اما اذا وقع حريق او
غرق خالجه منزله او مات المودع وليس له احد في عباله
فيسلمها الى جاره لانه تعين طريق الحفظ هذه في هذه
الحالة فيرضى المالك دلالة كما في مختارات النوازل وزاد
في الحاوي القدسي او يهب قال المستاجر يوجر ويعار
ولا يرهن قال في الخلاصة لم يذكر حكم الرهن ويبقى ان
يرهن وفي البرازية يعار ويودع ويوجر ويهرن انتهى
قال والعارية تعار هذا اذا كانت مطلقة ولو قيدت
ليس له ان يعير قال ولا يوجر وقيل يودع قال في خزانة
الاكمل ناقلا عن الطحاوي اختلفوا في ايداعها وفي
مختارات النوازل دلت المسئلة على ان المستعير لا يملك
الايداع قصدا كما قال البعض وقيل يملك قصدا لانها
دون الاعارة وعليه الفتوى وفي الحاوي الحصري عن
الجامع الاصغر قال صاحب الكتاب ولا تزال طائفة
من اصحابنا يقولون ان الوديعة لا تودع ولا تعار ولا
تواجر والاعارة توجر وتعار وتودع والعارية تعار
وتودع ولا تواجر لان في العارية ايداع وزيادة والمستاجر
متاجرها كان فيها ايداعا وزيادة فلما ملك الاعلى ملك

الادنى

الادنى ضرورة وقالت طائفة بل لا يودع في الفصيل لان
ذلك امانته في يده وليس للامين ان يعلم الامانة الى من لا يدخل
في حوزة والايداع الثابت في العارية والاجارة تثبت دلالة
وضمنا وتبعالا قصدا وذلك مما يختلف ليس انه لو باع جارا
حاملادخل الحمل تبعا ولا يجوز بيع الحمل قصدا ونظايرها
كثيرة قال مولانا الصحيح ان بيع الاجارة يملك الاجارة والاعارة
والايداع وفي العارية ان كان شيئا يتفاوت الناس بالانتفاع
به لا يملك الاعارة والايداع وان كان شيئا لا يتفاوت الناس
فيه يملك الاعارة بالاتفاق وهل يملك الايداع فيه لخلاف
المشايخ والصحيح انه لا يملكه وفي الوديعة لا يملك شيئا من ذلك
الاتفاق وفي الرهن لا يملك الايداع ولا الاجارة ولا الرهن
والله اعلم قال اذا استاجر المودع المودع صح وزاد في تلخيص
الكبرى المستعير وقال لان الحفظ ليس بلازم عليها فيجوز
بخلاف ما اذا استاجر المشتري البائع لحفظه فالاجارة باطل
ولا يجب الاجر لان الحق مستحق على البائع قال كل امين اذا ادعى
ايصال الامانة الى مستحقيها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
قال في الذخيرة من اقرار الوكيل بالبيع الامين متى اعاد هلاك
الامانة او تسليمها الى ربهما كان القول قوله لكن مع اليمين
انتهى وشمل ذلك ما لو ادعى المستعير الرد واما المرتين فلا
يقبل قوله في الرد كما في جامع الفصولين قال القول قول
الامين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل اقول وان اقر
فيما اذا كان وصيا او وكيل انه قبض كل دين لفلان الميت
الناس ثم ادعى عدم القبض قال في الحاوي الحصري وفي
كتاب الاقرار عن الاصل اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان
على الناس فادعى عريم الميت على الوصي انى دفعت اليك
كذا كذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه
كان للميت عليك دين فالقول للوصي مع يمينه ولو قامت

بينت على اصل الدين لم يلزم القاضي شيئا لانه لم يقبض
شيئا من رجل بعينه ولم يصفه الى اخره وهو مجبول وكذا
في قوله قبضت كل دين لفلان بالكوفة واصافه الى مصر
اوسواد وكذا الوكيل يقبض الدين والوديعة والمضاربة
في جميع ذلك سوا انتهى قال قول الوصي في نفقة زانية
الظاهر وكذا المتولى اي قول الناظر مع اليمين على ما عليه
اكثر المشايخ كما مر بيانه وفي احكام الاوصيا القول في الالة
قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امر ايكذب الظاهر فيزيد
نزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق ويأتي بعد الوصايا
زيادة بيان قال فالمودع اذا خلطها بما له بحيث لا يتميز
ضمنها قيد ضمائه بما اذا كان الخالط احد من عيال المودع
لا يضمن المودع ويضمن الذي خلط فيستوى فيه الصغير
والكبير كما في قاضي خان قال اتفق بعضها وخلط بعضها
بما ضمنها اي ضمن كل الوديعة لان ما جابه ماله فصاره
خالصا له كالوديعة كذا في قاضي خان قال والمتولى اذا خلط
اموال اوقاف مختلفة يضمن الخابان كانت لغير المسجد اما
اذا كانت الاوقاف المختلفة لمسجد واحد لا بأس بخلطه وان
كان الواقف مختلفا لان المعنى يجمعها كما في مختار النوازل
وعبرها قال والسماز اذا خلط اموال الناس وامان ما باء
اقول وكذا الراعي قال في خزانه الاكمل من الاجارة ولو لفظ
الراعي المشترك غنم بعضهم بغير اخر لم يعرفها اهلهما فالقول
فيه قول الراعي مع يمينه وان قال لا اعرفها فهو ضامن
لقية الغنم كلها والغنم المخلوطة له والقول قوله في قيمتها
يوم خلطها قال والوصي اذا خلط مال اليتيم ضمنه وفي الاحكام
للاوصيا ناعلا عن المشق الوصي اذا خلط ماله بما له لا يضمن
ومثله في القنية عن الامام برهان الدين صاحب المحط قال
في الخلاصة وذلك لتعذر الاحتراز عند اول تقسره والنتيجة

ايضا انه لو خلط ماله بما ل اليتيم يضمن ان ضاع اقول
فعل هذا فاطلاق الضمان في كلام المؤلف اطلاق في محل
التعديد وفي القنية عن الحلبي ان الوصي خلط النفقة المفروقة
للصبي في ماله ان كان خيرا للصبي اذن له القاضي فيه ولم ياذن
له ولذا له ان يخلط نفقة الايتام بعضها ببعض وينفقها
عليهم جملة واحدة اذا كان خيرا لهم اتخذ مورثهم واخلف
قال حتى لو ادعى شيئا وغاب فليس للمولى اخذ سوا كان العبد
ما ذونا او محجورا عليه دين او لم يكن كما في الخاتبة عليه في
الولوية بان في الايداع صار اليد حيا للمودع من وجه
لانه لا يمكنه الحفظ الا باثبات اليد على المال واذا صار
اليد حقا له من وجه فان كانت الوديعة من املاك المولى
او كسب العبد كان للمولى ابطال يد المودع وان كان من
املاك الغير وكان العبد وكيل بالايدي لا يكون له
ابطال يد المودع قال فعمرا لارجوع للمستاجر على الشريك
الساكن لانه متطوع في نصيبه وكذا الحكم في الطاحونة
كما في الولوية قال ولو عمر احد الشريكين الحمام بلا اذن
شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته يعني عند خراب
بعضه اما اذا اتتدم الكل وصار صحرا فقد قالوا انه لا
يجز على العمارة فمقتضى ذلك انه يكون تطوعا والله اعلم
قال لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب قال في المتبقي معبر
طلب عاريتة فقال المستعير نعم ادفع ولم يدفع حتى
سرقته ينظر ان كان المستعير عاجزا عن ردها عند
الطلب لم يضمن وان كان قادرا يضمن ان نص المستعير
على السخط قال الا في سائل اقول وتزاد ثانية قال في الحاشية
الحصري وضع الكتاب في يد متوسطه وامره بان يسلم
الصك الى غريمه ان دفع اليه دراهم قبل مضي ثلاثة اشهر
فلم يدفع الا بعد مضي ستة اشهر الطالب يريد ان يسرد

الصك منه قال ان علم انها حقة قبل المدة وبعدها
يدفع المتوسط الصك الى المطلوب دون الطالب انتهى
قال المودع اذا زال الضمان زال التعدي اي على الاصح
والافقد قيل انه لا يزول الضمان كما في المجتبى فعلى خلاف
الاصح لا فائدة حينئذ في الاستثناء قال وفيما اذا استفاد
ارضا للزراعة وزرعها حتى تحصد ولو لم يوقت وترك
باجرة اي باجرة المثل لان فيه رعاية الحقين كالاجارة
وقيد الكرخي رحمه الله تعالى بما اذا قرب الحصاد فلو
كان في اوله فكالفرس قال مونة رد العارية على المستعير
والغصب وان كثرت المونة كما في الملتقط قال الا في رعية
الرهن كما في المبسوط قال في الظهيرية رجل اعار شيئا له
حمل ومونة ليرهنه المستعير بدينه فزهنه قالوا ان رد العار
يكون على المعير فرق بينها وبين غيرها من العواري حيث
يكون الرد فيها على المستعير لان هذه اعادة فيها منفعة
لصاحبها فانما غير مضمونة في يد المرتمن والمعير ان يرجع
على المستعير بقيمتها عند الهلاك انتهى والمراد من قول علي
ماله حمل ومونة مالة ثقل يحتاج في حمله الى ظهر او اجرة
كمال كما في النهاية قال الماذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا
فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالفصل
قال في البدائع كالمغصوب في يد الغاصب او الدين على
الطالب فامر الطالب والمغصوب منه لرجل ان يدفعه
الى فلان فقال الماحور قد دفعته اليه وقال فلان
ما قبضت فالقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصدق
الوكيل على الدفع الا بيينة او بتصديق الموكل لان الضمان
قد وجب عليه وهو يدعي الدفع الى فلان يريد ابراء
نفسه عن الضمان الواجب فلا يصدق الا بيينة او
تصديق الموكل فان صدقه الموكل براء ايضا لانه اذا

صدق فقد ابراء عن الضمان ولكنها لا يصدق ان على
القابض ويكون القول قوله ان لم يقبضه مع يمينه لان
قولها حجة في حق انفسهما الا في ابطال حق الغير مع يمين
الطالب لانه منكر للقبض والقول قول المنكر مع يمينه
ولو كذبه الموكل في الدفع وطلب الموكل في الدفع وطلب
الوكيل بيمينه فانه يحلفه على العلم بالله ما يعلم انه دفع فان
حلف اخذ منه الضمان وان نكل سقط الضمان عنه انتهى
قال ومن الثاني اذا اذن المودع للمستاجر بالتعير من الاجرة
فلا بد من البيان قال في الخلاصة ان كان رب الدار امر
بالبناء فيما يحسبه من الاجرة فاتفقا في البناء واختلفا في
مقدار التفة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المشاء
وفي قاضي خان ولوان رجلا قال لغيره انفق في بناء دار
ولم يقل على ان ترجع بذلك على اختلفوا فيه قال شمس
الائمة السرخسي الصحيح انه يرجع قال استاجر بغير الى مكة
فهو على الذهاب دون المحي لان مونة رد المستاجر على
المودع قال في الحاوي وعلى المستاجر رد المفايع عند
انها المدة وليس عليه رد الاعيان المنقولة وعلى المودع
قبضها من منزل المستاجر بخلاف العارية انتهى وفي المستعير
وعلى المستاجر تسليم الدابة الى موضع العقد حتى لو ساقها
الى بلدة اخرى كان مالهما فيها يضمن ان عطبت الطريق
لتعير مكانه العقد للتسليم والرد اليه انتهى اقول كذا مونة
الرد في الاجارة على رب المال وفي العارية على المستعير
هذا اذا كان الاخراج باذن المالك اما اذا حصل الاخراج
بغير اذنه فمونة الرد على الذي اخرجه مستعيرا كان او
مستاجرا لانه صار غاصبا بالاخراج ومونة الرد على
الغاصب كما في الذخيرة قال ولو استعار بغير اذن علمها
اي على الذهاب والمحج لان الرد عليه كما في خزائن الاكل قال

وفي البرازية المستبضع لا يملك الا بضاع والايديع ومثله
في منية المفتي وفي قاضي خان والمستبضع لا يملك الا بضاع
فان ابضع وهلك فرب المال ان يضمن ايها شا وان سلم
وحصل الربح كان الكل لرب المال والمستبضع لا يملك
الا يديع انتهى وفي تخيص الكبرى بعث الى اخو دراهم بظا
ليشترى به متاعا فدفعه المبعوث اليه الى سمسار واشترى
متاعا ثم بعثه الى صاحبه فاصيب في طريقه لم يضمن
ولو لم يقل صاحب المال بضاعة والمسيلة مجاها يضمن الا
ان يكون السمسار اشترى بحضرتة انتهى وفي العيون رجل
وجه الى رجل الف درهم بضاعة يشترى بها متاعا فدفعها
المبعوث الى سمسار فاشترى بها متاعا ثم وجهه الى صاحبه
فاصيب في الطريق قال الا يضمن الا ان يكون السمسار اشترى
بحضرتة قال محمد استحسن في البضاعة ان يجعلها بمنزلة
المضاربة انتهى وفي الذخيرة المستبضع لا يملك الا بضاع
والايديع واستدل بما في العيون والله اعلم قال
القول للمودع في دعوى الرد والهلاك اي مع عينه وكذا
اذا ادعى ان غيره استعملها بغير امره لانه موثوق بذلك
وقول اليمين يقبل ولانه ينكر وجوب الضمان فكان
القول قوله مع اليمين كما في الايضاح وفي الخلاصة من
باب الدفع قال في الاقضية ادعى على اخو الف درهم
ودفعة فانكر فلما اقام المدعى البيينة على الايديع ادعى
المدعى عليه الرد والهلاك لا يخلوا اما ان قال في الجواب
والانكار ليس لك على شي او قال ما اودعتني اصلا ان قال
ليس لك على شي يسمع الدفع والتوفيق ممكن ليس للمدعى شي
لانه هلك او ردته عليك اما لو قال ما اودعتني اصلا
لا يسمع هذا الدفع لعدم الانكار لان رد الوديعة او هلاك
يستدعي وجودها انتهى قال الا اذا قال امرتي ببيعها

الى فلان قد فعتها اليه وكذبه وبها في الامر بالقول
لربها والمودع ضامن عند اصحابنا قال قال في الايضاح
وان اخرجها من يده الى يد غيره فاستهلكا او شققا
وادعى ان هبغ ذلك كان باذن المودع لم يصدق على ذلك
الا بيينة لان ما فعل ليس من مقتضيات عقد الوديعة
انه سبب الضمان فقد اقر بالسبب وادعى المسقط وهو
الاذن فلم يقبل قوله الا بيينة وان لم يكن له بيينة كان له ان
يخلف المودع لانه يدعى عليه اذا فسقط الضمان وهو
ينكر فكان القول قول المنكر **تمت** احترق بيت المودع
ولم ينقل الوديعة الى مكان اخر مع امكانه يضمن اذا تمكن
من حفظها بنقلها الى مكان اخر انتهى قال رضي الله عنه ويعرف
من هذا كثير من الوقعات كذا في القنية وفيها فيمن رهن متاع
غيره بغير اذنه فوجده المالك في يد المرتهن له ان ياخذ منه
ووجهه ان للمالك ان ياخذ ملكه اينما وجده وله ان يجتال
بما قدر عليه من الحيلة حتى يصل الى حقه فله ان يطلب ملكه
من مودع او غاصب او مرتهن وغيرهم الا اذا ثبت ذو
اليديع انه مودع فحينئذ تندفع عنه الحضومة واما قبل
فجواب المفتي من ان للمالك طلب ملكه منه انتهى وجامع
القضولين ادعى انه له وفي يد ذي اليد غضب وبرهن ذو
اليديع انه وديعة فلان قيل تندفع الحضومة لانه لم يدع
فعلا على ذي اليد وقيل لا تندفع وهو الصحيح كتاب الحجر
قال في خزائن الاكل واذا ادرك اليتيم لم يجعل بدفع ماله
اليه ولكن يتاقي ويحرم به بالشي بعد الشيء فان وجده مصليا
دفع اليه ماله وان وجده ماجنا مفسدا فانا بيئته وبين
ان ياتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح
اولم يصلح وفي البدائع ولا باس للولي ان يدفع اليه شي من
امواله ويأذن له بالتجارة للاختبار عند فاقان ان من شئنا

دفع اليه الباقي والرشد هنا الاستقامة والاهتداء في حفظ
المال واصلاحه انتهى وفي النصف ومعنى الرشد عند فان
ينفق فيما يحل ويمسك عما يجرم ولا ينفقه في البطالة
والمعصية ولا يعمل فيه بالتبذير والاسراف وان لم يونس
منه الرشد والصلاح وكان سفيها او ضعيف العقل سبي
التمييز غير حافظ للمال ولا ضابط له منع ماله منه والنفق
عليه بالمعروف وعلى عياله انتهى قال المحجور عليه بالسفه
على قولها المفتي به قال في قاضي خان محجور القاضى على السفيه
المبذر بطلب اوليائه وذكر صورة الحكم فيما اذا ادرك
الرجل ديننا وطلب الغرما حجه انه يقول اشهد والى قدحجر
على هذا وعلى فلان بن فلان ان كان غايبا لاجل دين فلان
ويمنع عنه ماله اذا سال غريمه انتهى اقول والظاهر انه
فيما اذا بلغ سفيها كذلك قال الصبي المحجور عليه مواخذ
بافعاله فيضمن ما اقلفه من المال واذا قتل فالدية على
عاقلة الا في مسائل لو ائلف ما افترضه قال في الذخيرة
واذا اقرض محجورا عليه او معتوها ما لا ودفعه اليه
فاستهلكه فلا ضمان عليه اطلق المسيلة في نسخ ابن خض
وفي نسخ ابن سليمان لا ضمان عليه في قول ابن حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وفي قول ابن يوسف هو ضمان هو الصحيح
قال وما اودع عنده بلا اذن وليه حتى لو اذن وليه
في اخذ الوديعة يضمن اتفاقا كما في المصنف احترز به عما
اذا ائلف ما اودع عنده فانه يضمنه وهو على عاقلة
كما في المشرع واطلق عدم الضمان في الوديعة وهو
مقيد بما سوى العبد والامة اما اذا كانت عبدا وامة
واستهلكه يضمن اجماعا كما في البدائع قال ويستثنى من
ايداعه ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرها
فلما لك تضمن الدافع والاخذ اما اذا اودع عبد محجورا

ملا ودفعه الى مثله لم يضمن الاول ما لم يعتق وليس له
تضمن الثاني كما في حنية المفتي قال الاذن في الاجارة
اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية هذا اذا اذن
في الاجارة المكورة كذا بان قال اجر نفسك من المحالين او
البقالين اما اذا قال اجر من فلان لا يكون اذنا كما في
البرازية وفي خزائن الاكمل ولو اجر عبده من رجل فليس
هذا باذن اما لو اجره على ان يبيع له البر ويشترى منه
جازت الاجارة وصار العبد ما ذونا فيما لزم العبد من
دين فيما اشترى للمستاجر رجوع به عليه وما اشترى لنفسه
فدين في رقبته انتهى وفي الحاوي القدسي واذا دفع المولى
الى عبده حمارا او دابة فقال استبق هذه الرواية على
هذا الحمار وبعدا واودع اليه حمارا وقال انقل عليه كما
كذا بالاجر كان ما ذونا وكذا ان وضع عليه كل يوم غلة
او كل شهر او كل سنة اشهد بذلك او لم يشهد وعلله
في البدائع بانه لا يتمكن من اداء الغلة الا بالكسب فكان
الاذن باء الغلة اذنا بالتجارة قال لا يصح الاذن
للاتبق والمفصوب المحجور ولا بينة اقول قدم المؤلف في
القواعد ان الاذن للاتبق صحيح وذكره هاهنا انه غير صحيح
قال شارح المجمع هذا محمول على اختلاف الرواية وقوله
والمفصوب ولا بينة اى للمولى عليه وزاد في قاضي خان
او كان الغاصب مقرا وعلل بانه لو باعه في هذا الوجه
جاز بيعه فصح اذنه قال لا يصير محجورا بهما في الصحيح
اقول كونه لا يصير محجورا بالغصب على الصحيح نص عليه
قاضي خان اما الاباق فنص القاضى انه يصير محجورا
وان عاد من الاباق والاصح انه لا يعود ما ذونا فهذا
يدل على ان المعتمد انه يصير محجورا عليه بالابق فامله
الا انه نص ان المدير اذا كان ما ذونا لا يصير محجورا الا اذا

قال اذن لعبدك ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال باقوا
عبدى قال في الوالوجية وذكر في بعض المواضع انه لا يصير
ما ذونا فصار فيه روايتان قال اذا قال اجر نفسك ولم
يقبل من فلان او بيع ثوبى ولم يقبل من فلان كان اذنا بالتحاق
كما في الحائنة بخلاف من فلان لان بيع ثوب واحد من رجل
بعينه واجارة نفسه من فلان لا يتكرر كذا في الحائنة قال
قلوا اشترى ثوبا ولم يقبل من فلان ولا للبس كان اذنا وهي
حادثه الفتوى فليحفظ وفي البرازية قال اشترى ثوبا لثياب
استخدام لا اذن وفي الملتقطات ولو امره ان يشتري له ثوبا
لكسوة او لها بدرهم او بقل او غيره من الطعام للاكل لم يصير
ما ذونا لان هذا استخدام عرفي لانه فوض اليه عقدا واحدا
لا غير وتقويض عقد واحد الى العبد يعد استخداما عرفيا
لا اذنا في التجارة ضرورة ان لا يتعطل على الناس استخدام
مما ليكهم قال اذا راي المولى عبده يبيع ويشترى فسكت
كان ما ذونا الا ان ينهيه ولكنه فيما باع من مال مولاه لا يجوز
حتى ياذنه بالنطق كما في البرازية وفي جوامع الفقه لو اشترى
بمال المولى وهو براه اذن يرجع المولى بماله على من وجه في
يده ثم رجع البايع على العبد انتهى وزاد قاضي خان ولا يبطل
ذلك البيع ولو راي عبده يبيع متاع غيره فهو اذن وفي
البدائع راي عبده يبيع ويشترى ولا ينهيه يصير ما ذونا
عندنا الا في البيع الذي صادفه السكوت واما في الشرايفير
ما ذونا وسوا كان البيع صحيحا او فاسدا وفي مختصر المحيط
ومن راي عبده يبيع ويشترى فسكت صار ما ذونا خلافا
لرفز والتصرف الذي حايته ان كان شرايينقد وان كان
بيعا لا ينقد قال السفينة اذا زوجت نفسها من كفوص
فقصرت عن مهر مثلها كان المولى الاعتراض اقول المسئلة
مفروضة في امارة بلغت مفسدة فخر عليها فزوجت الا

ولم

ولم يتعرض المولى لصورة ما اذا كان التزوج بغير كفو
قال في خزانة الاكل فرق القاضى بينهما وان كان ذلك
مثلا قال ولو اختلفت على مال وقع ولا يلزمها الا انما لا
تملك التزام المال بدلا عما ليس بمال قال ولو دفع الوصى
المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولو لم يحجر عليه
لانه اذا بلغ سفيها يمنع عنه ماله الى خمس وعشرين سنة
بلا خلاف كما في البدائع وفي الوالوجية ولو دفع الوصى
المال الى اليتيم بعد ما ادرك ولم يونس رشدا ثم ضاع بعد
ذلك فانه ضامن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه
قال ولو حجر القاضى على سفيه فاطلقه اخرجنا اطلاقا
لان الحجر ليس بقضا قال في شرح الادب وما صنع في ماله
من شراء وبيع قبل اطلاقه عنه وبعد اطلاقه جاز انتهى
قوله لان الحجر الخ لان القضا لا بدله من المقضى عليه والمقضى
له والانكار والدعوى فيكون ذلك فتوى وبالفتوى لا
يصير المختلف فيه متفقا عليه كما في المشرع وفي الادب
وكان للقاضى ان يعمل به ثم قال وجه اخر في جواز اطلاق
بقوله والثاني ان كان بنفس القضا مجتهد فيه فلا يكون
حجة تامة بل يتوقف على قضا قاض اخر ان امضاه نفذ
وصار قول القاضى بيانا في محل مجتهد والبيان من الثاني
في محل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ولا يكون للثاني ان ينقضه
فكذا اذا بين في محل مجتهد لا يكون للثالث ان يرده قال
وقف المحجور عليه بالسفه باطل واختلفوا فيما اذا وقف
باذن القاضى الخ قال في الفتح وينبغي انه اذا وقفها في الحجر
للسفه على نفسه ثم جهة لا تنقطع ان يصح على قول ابى يوسف
وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به الحاكم
انتهى وفي اجابة السائل للشيخ عمر بن نجيم ودفعه الاخ
بان الوقف تبرع وليس هو من اهله واحسن ما قيل كيف يصح

على قول الثاني مع انه يرى صحة الحجر عليه وفي الذخيرة
رجل عليه ديون وله صنعة تساوي عشرة الاف درهم
فوقفها وشرط غلامها الى نفسه قصدا منه الى الماطلة
وشهد الشهود على افلاسه جاز الوقف وجازت الشهادة
قال ولا يصير السفه محجورا عليه بالسفه عند الثاني
ولا بد من حجر القاضي لان حاله متردد بين الرشد وبين
السفه فاحتج الى القضا ليحقق السفه فكان القاضي
مخاجا اليه ليحقق سبب الحجر عليه وهو السفه كذا في
الملتقطات قال ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد كان الاول ان
يذكر صدق المسئلة الاولى وهو ما اذا بلغ رشيدا ثم صار
سفهيا قال في مختصر الظهيرية اذا بلغ مطلقا ثم صار سفهيا
لا يخرج الا بحجر القاضي انتهى وفي خزائن الاكل ولو بلغ رشيدا
ثم صار مفسدا فهو محجور عليه وان لم يحجر عليه القاضي
قال وقعت حادثة حجر القاضي على سفهيه ثم ادعى الرشد
وادعى خصمه البقا على السفه وبرهنا فلم ارفقها نقلا
صريحا ويبنى تقديم البقا على السفه اقول مقتضى ما في الراد
تقديم بينة الزوال حيث قال ولو قال بعته في صغري قال
بل بعته في الكبر فالقول المدعى الصغر والبينة المدعى الكبر
لا ثباته العارض انتهى ومقتضى جامع الفصولين خلافه
عند عدم البينة المدعى جاحظ البراءة فقال المدعى عليه
كنت صبيا وقت الابرا فالقول له لانه اسنده الى حال
معهودة انتهى ثم راي في ذخيرة الناظر الجزم بالحكم
حيث قال ادعى زوال السفه واقام البينة بهما وادعى
خصمه بقا السفه واقام البينة تقدم بينة زوال السفه
لانها تثبت امر الم يكن ثابتا انتهى فله الحمد والمنة قال
وهنا بينة زوال السفه شهد بها الظاهر فلم تقبل
وفي الذخيرة من الاجارة وابدا البينة بينة مدعى خلاف

الظاهر

الظاهر وفي بيعة الدهر ذكر خلافا للمشايع فيما اذا قام
البينة انه باع عاقلا واخرى على انه مجنون قال بعضهم
بينة صحة العقل اولى وقال بعضهم بينة المجنون اولى
قال الماذون اذ الحقه دين تعلق بكسبه ورقبته قال في
الولوية اذ الحق العبد الماذون ديون قيل لمولاه بعه
في الديون او اقضه من مالك ان لم يكن في يد العبد وفاق
بالديون لان هذا دين وجب في ذمة العبد فظهر الوجوب
في حق المولى فيتعلق برقبته عند عدم الكسب كدين
الاستهلاك ولا يجوز بيعه الا برضا الغرما او بابر القايض
لان للغرما حق استسما العبد حتى يصل اليهم كمال حقهم
وهذا الحق يبطل عليهم ببيع المولى فاحتج الى رضاهم
ولو باعه وهو عالم بذلك فانه يلزمه قضا ديونهم من ماله
ولو رض المولى على ان يفدى عن العبد الماذون المديون
لا يلزمه ان يفدى ولا يبيع القاضي العبد الماذون الا بخبرة
مولاه لان الخصم في رقبة العبد المولى فلا يجوز الا بخبرته
او نايبه انتهى ويصح اقراره بدين باي وجه كان وان كذب
المولى والغرما الا اذا باعه القاضي ثم اقر بدين لغيره
لم يصدق على الغرما كذا في مختصر المحيط الرضوي قال
الا اذا كان اجيرا في البيع والشرا كما في اجارة مينة المفتي
فان الضمان يتعلق بالاذن وهو المستاجر وما قال العلامة
المقدسي من انه لا يحتاج الى استثناءه اذ ليس بما ذون
بل كوكيل المستاجر مجت في معرض النقل والله اعلم قال
لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد قال في خزائن
الاكل جازت مبايعتهم وهو ما ذون مطلق اما لو لم يبايعوه
هولا القوم ولكن بايعه قوم لا يعلمون باذن المولى
ولا يعلم العبد ايضا لم يجز انتهى كتاب الشفعة قال في
البرازية ولا حيلة لاسقاط الحيلة وطلبناها كثيرا فلم نجد

اقول هذا خاص بالحيلة في الشفعة اما في بقية الحيل فقد
راينا الحيلة في ابطال الحيلة قال في الثنا رخانية وفي فتاوى
اهل سمرقند اذا اراد ان يستخلف رجلا وخاف ان يستثنى
في السرفا لوجه في ذلك ان يامر به حتى يقول عقب اليمين كلاما
لا يصح الاستئنا ولا تعليقا وفي الحاوي الحصري خشي الشفع
انه لو قال طلبت من الوقت المتقدم يحتاج الى البينة فقال
الساعة علمت وانا اطلب الشفعة يسه ان يقول ذلك وحلف
عليه ويستثنى بشي يقول ان شاء الله تعالى في اخره ذكره في
نوادير محمد بن مقاتل والله اعلم اقول فيه دلالة على ان لا يتم
فيما اذا حلف كاذبا واستثنى والله اعلم قال هي بيع في جميع
الاحكام الا في ضمان الغرور والخبر والاصل فيها انها تحب
بالبيع وتستحق بالطلب وتلك بالاحذ ومعنى انها تحب بالبيع
ان الشفع لو طلب الشفعة قبل البيع لا يصح طلبه ولو سلم
الشفعة قبل البيع تسليمه باطل ولو سلم بعد البيع وهو لا
يعلم بالبيع بطلت شفيعته لان التسليم حصل بعد الوجوب
واذا اثبت الشفع شفيعته بطلبه وانى المشتري ان يسلمها
اليه فهو على شفيعته ابدا ولا تبطل شفيعته بعد ذلك ترك
الطلب في ظاهر الرواية وروى عن محمد انه اذا قال مضي
شهر ولم يطلب مرة اخرى بطلت شفيعته وهو احد الروايات
عن ابى يوسف وروى عنه في رواية اخرى انه قال له
ان يطلب في كل مجلس من مجالس القاضى فاذا لم يفعل ذلك
بطلت شفيعته وكذلك اذا اختصما الى القاضى فان القاضى
يوجع الشفع لاحضار الثمن قدر ما يرى فان احضر الثمن
في تلك المدة قضى له ولا يبطل شفيعته ولا يملك الشفع
الدار الا بعد القضا له بالشفعة او بتسليم المشتري وان
اثبت شفيعته بالطلبين حتى ان المبيع لو كان كراما فاكل
المشتري من ثماره سنين فانه لا يكون مضونا عليه ولا

يطرح عن الشفع شي من الثمن لما اكل من ثماره اذا كان
حدوث الثمار بعد ما قبض المشتري من الكرم وفي شرح
الطحاوى ويملكها اما بالقضاه بالشفعة او بتسليم
المشتري اليه بالثمن الذى اشتراه به فاذا ملكه ثم مات
بعد ذلك يكون ميراثا عنه ولا تبطل شفيعته بموته قال
فاذا استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفع
كالموهوب له والمالك القديم بخلاف الباع الصواب كما
قال شيخنا العلامة المقدسى للشفيع على المشتري
وقوله بخلاف الباع فانه يرجع عليه بالثمن وبقية البناء
لدفع الغرور وذلك لان الباع التزم السلامة ولا غرور
في حق الشفع الا من جانب الباع ولا المشتري لانه يملك
على صاحب اليد جبر من غير اختيار كما في النهاية وفيه
شرح الطحاوى ويرجع بقية البناء مبنيا لانه غره حيث
اخذ عوضا وضمن له والغرور يرجع على الفاع قال
ودلت المسئلة على الفسخ دون التحويل قال الاسيمايى
والتحويل اصح قال في الذخيرة عامة المشايخ على انه يملكها
بعقد جديد وقد ذكر محمد مسائل تويد قول قول العامة
والله اعلم وفي المشرع لابن الصيا والمذكور في الكتاب
هو مشهور المذهب وهو انه بين الباع والمشتري والرا
بمبدأ الانتقاض في حق الاضافة الى المشتري وفي العناية
وتحويل الصفقة اليه وبصير كانه المشتري منه قال
ولو حضر احد الشفعين قضى له بملكها قال في المنتظا
الدار اذا كانت لها شفيعان احدهما غايب يقضى بالدار
كلها للحاضر واذا حضر الغايب والدار في يد الحاضر طلب
من الحاضر دون المشتري لان المشتري تنزل منزلة المشتري
من الباع وهذا اذا طلب الحاضر جميع الدار اما اذا طلب
بعضها على ظن انه لا يستحق الا نصفها بطلت الشفعة

وكذلك اذا كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة
في نصف الدار بطلت شفعته لان سكوتة عن طلب
الشفعة في النصف الباقي تسليم للشفعة في النصف
فتبطل في النصف واذا بطل في النصف بطل في الكل
صروقة انتهى وقال العلامة العيني في مختصر الظهيرية
اذا كان الشفيعان جازان احدها غائب فخاصم الحاضر
المشتري الى قاضي لا يرى الشفعة باجوار فقال القاضي
لا شفعة لك او قال ابطلت شفعتك ثم قدم المشتري
الاخر فخاصم المشتري الى قاضي يرى الشفعة باجوار
فانه يقضى له بجميع الدار ثم ان طلب الاول القضا من
هذا القاضي لا يقضى له انتهى قال اذا اشترى الاب دار
لابنه الصغير كان له الاخذ بها قال في المجتبى يقول الاب اشترى
واخذت الشفعة والوصي يقول اشتريت وطلب الشفعة
ثم تخاصم الى القاضي فينصب القاضي وليا على الصبي
فياخذ منه انتهى وفي المشرع ولاية الاب يقوم مقام
شخصين فيقوم بالظرفين الا ترى ان الاب ان يشترى لنفسه
شيئا من مال الصغير ويبيعه من مال نفسه انتهى وفي الذخيرة
وياخذها من غير قضا انتهى قال والوصي كالاب اي في
الطلب لا في الاخذ بغير قضا كما في خزانة الاكل والمجتبى
لكن رايت في تلخيص الكبرى جعل الوصي كالاب لكن عارضا
حيث قال ولو كان مكان الاب وصي فعلى قول من يملك
الوصي شري فهو كالاب وعلى قول من لا يملك فله الشفعة
لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الى قاضي
فينصب قيا عن الصبي فياخذ وصيه من الشفعة ويبلغ
اليه ثم يسلم الثمن الى الوصي قال اذا كانت دار الشفيع
ملاصقة لبيع المبيع كان له الشفعة فيما لاصق فقط
هذا مفروض في بيتين في دار لا طريق لها في الدار وكل

بيت في ناحية من الدار فباعها صاحبها فالشفعة في
البيت الذي عليه لا في الاخر قال في الوالوجية وكذا
الحكم في القرية والاراضي لان السبب موجود في البعض
فلا يثبت الحكم في الكل وان كان فيه تفرق الصفقة
على المشتري قال الفتوى على جواز بيع دور مكة ووجه
الشفعة فيها قال في تلخيص الكبرى وفي الجامع الصغير
بيع ارض مكة لا يجوز وانما يجوز بيع بناها فلا تجب الشفعة
وعن الحسن عن ابى حنيفة انه يجوز وعلى الشفيع شفعة
وهو قول ابى يوسف ومحمد وعليه الفتوى انتهى وفي
القنية عن مح لا شفعة في بيع البناء في الارض المسبلات انتهى
اقول هذا صريح في عدم وجوب الشفعة في بيع بنا منى
والله اعلم ولا شفعة في بيع الوفا كما في الحاوي المحصيري
قال سمع بالبيع في طريق مكة يطلب طلب المواثبة
قال في الذخيرة ولم ينقل عن محمد طلب المواثبة اي الصيغة
وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح انه اذا اتى باى لفظ يفهم
منه طلب الشفعة جاز قال ثم يشهدان قدر وعدم قدر
بان لم يكن البايع في الرقعة كما في قاضي خان قال والاول
او كتب كتابا وارسله والابطلت اي اذ وجد فيها ولم
يوكل ولم يكتب كتابا بطلت شفيعته ولو لم يجد وكلا ولا
فيحتمل تبطل شفيعته حتى يجد فيها كذا في تلخيص الكبرى
قال تسليم الجار مع الشريك صحيح الجار الملاصق هو ان
يكون كل حد من حد ودهادون المقابل كما في شرح الطحاوي
وفي السراج الوهالج والجار على سبيل الملاصقة اي
الذي الى ظهر الدار المشفوعة وبابه من سكة اخرى
دون المحاذي اما اذا كان الجار محاذيا وبينهما طريق فاذا
فلا شفعة له وان قربت الابواب لان الطريق الفارقة
بينهما تنزل الضرر الذي يلحقه فان كان محاذيا وبينهما

طريق غير نافذ فله الشفعة بالشركة في الطريق قال
حتى لو سلم الشريك لم يأخذ الجار قول الاصل كما في الذخيرة
اذا كان بعض الشفعا اقوى من البعض فقضى القاضي
بالشفعة بطل حق الضعيف حتى اذا اجتمع الشركاء
وسلم الشريك الشفعة قبل انفصاله كان للجاران ياخذ
الشفعة ولو قضى القاضي بالدار للشريك ثم سلم الشريك
الشفعة فلا شفعة للجاران انتهى وفي الملتقطات باع نصيب
من دار فاحترشريكه وجاره وهما في موضع واحد فطلب
الشريك ولم يطلب الجار ثم ترك الشريك الشفعة قارا
الجاران ياخذها بالشفعة ليس له ذلك لان لم يوجد
منه شرط ثبوت حق الشفعة في حقه وهو الطلب عند
السمع انتهى وبه علم ان كلام المؤلف مطلق وبيد في
تقييده بصورة ما اذا لم يطلب الجار عند السماع بالبيع
وان كان الشريك مقدا عليه في الاخذ اما اذا طلب
عند السماع وترك الشريك الشفعة كان للجار اخذها
انتهى فثامله قال اذا صبغ المشتري البناء الشفيع
فهو مخير ان شاء اعطاه ما زاد الصبغ وان شاترك كان
في الولو الجية لان نقض صبغه لا يمكن قال وفيه نظر
لان المشتري اذا بنى على الدار المشفوع بها كان للشفيع
ان ينقض البناء ياخذ الدار ولا يعطيه ما زاد فيها انتهى
وجه النظر من الولو الجية وقال في تلخيص الكبرى ان المشتري
لو بنى في دار اخذت شفعة بنا له نقضه واخذ دار ورد
ما زاد انتهى اقول لعل في المسئلة خلافا لان صاحب العيون
نقل ذلك عن محمد خاصة بنص قال محمد لو ان رجلا اشترى
دارا ثم زخر فيها بمدة الاصباغ بشي كثير فجاء الشفيع فزور
بالخيار ان شاأخذها واعطاه ما زاد فيه وان شاتركها
انتهى وقال في النهاية وهو بالاتفاق ذكره في العيون

قلت قيل هو ايضا على الاختلاف كما في البناء وفرق
محمد بين البناء والصبغ فقال البناء انقض لا يلحق المشتري
كبير ضرر لانه يسلم له النقص ولا كذلك اذا انقض الصبغ
قال وكذا لو طلب من القاضي احضار من عنده الشفعة
فانتع فاحترسوا كان سلطانا وغيره كما هو ظاهر الاطلاق
وصوره في الذخيرة بما اذا كانت عند السلطان والله اعلم
قال تعليق ابطال الشفعة بالشرط جائز حتى لو قال سلط
لك شفعة هذه الدار ان كنت اشتريت لنفسك وان كان
اشترها لغيره كان الشفيع على شفعة كما في مختصر الطبري
ناقلا عن الصغرى وفي الملتقطات اذا قال الشفيع ان لم
احضر الثمن غدا والافانث برى من هذه الشفعة في الغد
ولم يحضر سقطت شفعة لان تعليق تسليم الشفعة بالشرط
صحح لانه اسقاط فان حضر الدنا نير والتمن دراهم هل
تسقط شفعة قال بعض المناخرين لا تبطل وبعضهم
توقف والفتوى على انها تبطل قال انكر المشتري طلب
الشفعة حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم اي يحلف
المشتري على العلم بالله ما تعلم انه طلب وان انكر الطلب
عند لقايه يحلف على البتات لانه محيط علما بذلك كما في
الملتقطات وفي البرازية طلبت كما علمت وقال المشتري
لا بل اخرت الطلب فالقول قول الشفيع قال الشفيع علمت
يوم كذا او زمان كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب
فالقول قول المشتري انتهى قال ارفع الشفيع على المشتري
انه احال لا بطلها يحلف فان نكل فله الشفعة اي يحلف
المشتري بالله ما فعل ضررا واضرارا من الشفعة على وجه
التجيه كما في تلخيص الكبرى وفي الولو الجية دار جنبها دار اخرى
فصدق صاحب الدار بالحايط الذي يلجاره على رجل
بما تحنه وقبضه ثم باع منه ما بقى فليس للجار شفعة لانه

لم يبق جار فان طلب الحارمين المشتري بالله ما
فعل الاولى ضررا وفرارا من الشفعة على وجه التلجية
كان له ذلك لانه يدعى عليه معنى لو اقر به لزمه
وهو خصم فان حلف فلا شفعة له وان نكل كان له
الشفعة لانه ثبت كونه جارا ملازقا انتهى وفيها اخر
الدعوى ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابني الصغير
لا يحلف على ذلك لان فائدة النكول ولو نكل لا
يصدق في حق الصغير ولو قال المدعى انه استملك
داري باقراره للصغير وانا اخمته خلفه على ذلك
لا يحلف لان العقار لا يضمن بالنصب والائلاف وفي
البرازية لو اراد الشفيع ان يحلفه بالله ما اردت ابطال
الشفعة لم يكن له ذلك لانه لو اقر لا يلزمه شيء ولو حلف
ان البيع الاول لم يكن تلجية له ذلك لانه ادعى عليه معنى
لو اقر به لزمه فيكون خصما قال اشترى الاب لابنه
الصغير ثم اخلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول
للأب بلا يمين لانه ينكر حتى التملك للشفيع بما يدعى
كما في عمدة القناوي قال القاضي ولا يمين على الاب
لان فائدة الاستحلاف الاقرار ولو اقر الاب بما ادعى
الشفيع لا يصح اقراره على الصغير وفي الذخيرة نالفا
عن المتبعي اشترى دار الابنه الصغير وقبضها ثم
اخلف المشتري والشفيع في الثمن قال لا يحلف المشتري
وفي الدعوى من القناوي جال الشفيع بخاصم المشتري
وانكروا قران الدار لابنه الصغير ولا بينة للشفيع على
قال لا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه في
يجوز الاقرار لغيره وفي الاجناس اذا قال المشتري اشترى
هذه الدار لابني وانكر شفعة الشفيع فلا يمين على المشتري
ان كان الشفيع اقر له ابنا صغيرا وفي الواقيات اذا

الشفيع انما قال المشتري ذلك لدفع اليمين عن نفسه
فخلفه القاضي انه ما اشترىها لنفسه فلا يمين عليه وان
انكر الشفيع ان له ابنا يحلف الشفيع بالله ما يعلم ان له ابنا
صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع عن
نفسه المحضومة وقيل يسلم الدار وهو خصم الشفيع قال
له دعوى في رقبته الدار وشفعته فيها وقد ابعت فان
طلب الشفعة بطلت دعواه لانه يصير مناقضا ولو اراد
ان لا تبطل دعواه يقول طلبت الشفعة وان لم يثبت لي
الحق الذي ادعى فيها والا فكما قال المؤلف قال يقول هذه
الدار داري وانا ادعيها فان وصلت الي والافا فالشفيع
فيها لان الجملة كلام واحد لم يوجد فيه سكوت عن طلب الشفعة
كذا في الملتقطات تمت القراح المزارعة التي ليس عليها
بنا ولا فيها شجر والجمع اقرحة كما في الصحاح وفيها الفاصل
جدار ورهص والرهبص بالكسر العرق الاسفل من الحايض
والرواهص الصنور المترصعة التي يقال لها رهصت الحايض
بما يقميه انتهى الهراذي هو ان يكون قصبيا موضوعا على
راس الحايض وقيل هو كالمخلات المعلقة براس الدابة لا
تستحق الدابة بالمخلاة وكذلك الهراذي كذا في شرح الطحاوي
كتاب القسمة قال في شرح الطحاوي الاشياء التي
لا تختم القسمة كالحمام والبيت الصغير والحبل والريق
والدابة والثوب وما اشبه ذلك مما لا يتبعض انتهى وفيه
من القسمة ثم يقرع بين اهله وانما يقرع بينهم لتطيب
الانفس والقرعة ليست بواجبة لكل واحد الرجوع
عن هذا سوا خرجت القرعة او لم تخرج ما دام الباقي
اثان فاذا خرج الكل وبقي الواحد فقد تقين نصيب
الباقي فليس لواحد ان يرجع وفيه ولا يجمع نصيب بعضهم
مع بعض الا بالتراضي لانه يحتاج الى القسمة ثانيا فيؤد

الى الضرر والرضا شرط وفي التحرير للحصري جبر القارة
الشركا على المهاييا اذا طلب بعضهم واني البعض الاخر
والذي اني لم يطلب قسمة العين واذا طلب بعد المهاييا
القسمة بطلت المهاييا ولا تبطل بموت احدها كذا في
الوصية بالمنافع منه قال الفرقات وان كانت تحفظ
الا ملاك فالقسمة على عدد الملك لانها مونة الملك
فصار مونة حفر البير قال وان كانت تحفظ الانفس
فهي على عدد الروس اي ان كانت لتحسين الابدان
قسمت على الروس التي يتعرض لهم لا مونة الراس ولا
شي على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهما كما في الولول
قال وفي فتاوى قارى الهداية اذا حيف الفرق وانفقوا
على القا الامتعة منها فالفرم بعد الروس لانها تحفظ
الانفس انتهى قيد الحكم بشيئين الاول انهم انفقوا على
الالقا والثاني انهم خافوا الفرق حتى لو اتى المتاع من
غير اتفاق ضمن قال في جوامع الفقه من الكفا لولو كانا
في سفينة فخافا الفرق فقال لصاحبه التمتعك على
ان متاعى بيننا فالقاه ضمن الامر نصف قيمة متاعه
كذا عن ابى يوسف ولو قال من رمى بشي من السفينة فهو
علينا با حصص فهو باطل ومن رمى بمتاع صاحبه خوفا
الفرق ضمن انتهى وعلة في الثا فارجانية من آخر كتاب الكفالم
وطريقه ان يصير مشتريا متاع الملقى بنصف متاع انتهى
وفي التنف من الدعوى ولو ان السفينة حترى غرقها فالقاه
ما فيها من المتاع الى البحر وفي قول ابى حنيفة واصحابه من طرح
منها شيئا غيره ضمنه وكذلك لو شرط ان ما اتى فعل الجميع
وما بقي فعلى الحصاص فالشرط باطل وان اتى شيئا غيره
ضمن في قول مالك والليث بن سعد الشرط جائز وتراضوا
ومتى طرح بعض ما فيها للجميع من له متاع في الركب شركا

في ذلك وما قاله الشيخ محمد بن صاحب ان من اتى شيئا لنفسه
فلا شيء على احد فيه شرطوا ان يضموا له او لم يشترطوا ومن
التي شيئا لغيره على ان يضمه له فهو ضامن لذلك وان
شرط ان يكون ما يلقا عليهم جميعا على حصص ما لهم
من المتاع فالشرط جائز عندنا وهو ضامن لما ضمن منه هـ
وكذلك الشركا ان ضمنوا على ذلك فعليه حصصهم انتهى
وفي تلخيص الكبرى من الفصب سفينة اوقرت باحمالها
بعض اربابها فاستقرت في جزيرة فرفع بعض احوال
لتخف السفينة فذهب اخرها اخرج فلو لم يخف غرقها
ضمن مخرجه ولو خيف غرقها فلو ذهب باحوال قبل
امن الفرق لم يضم ولو ذهب بما بعد من غرقها ضمن
انتهى قال القسمة الفاسدة لا تقيد الملك بالقبض هـ
هكذا فيما راينا من النسخ والظاهر ان المؤلف ظن ان
الباطل والفاسد فيها على حد والمنقول ان الباطل غير
الفاسد فيها قال في الملتقطات دارين قوم اقتسموها
ووقع في نصيب احدهم بيت فيه حمامات ان لم يذكر
الحمامات في القسمة فهي بينهم كما كانت وان ذكرها ان
كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة فاسدة لانها في معنى
البيع ومع الحمامات التي لا يمكن اخذها الا بصيد فاسد
هكذا القسمة انتهى وفي حاوى القنية كل قسمة على
شرط هبة او صدقة او بيع من المقسوم او غيره فاسد
والمقبوض في القسمة الفاسدة يثبت الملك فيه كالمقبوض
بالشرط الفاسد وينفذ التصرف قال يجوز بنا المسجد
في طريق العامة اذا كان واسعا لا يضراى لا يضرا للمسلمين
لان الطريق لهم والمسجد لهم وفي الظهيرية وعن محمد
في مسجد ضاق باهله لا باس بان يلحقه به من طريق العام
اذا كان واسعا وقيل يجب ان يكون باذن القاضي هـ

وقيل انما يجوز اذا فتحت البلدة قهرا او عنوه اما اذا
فتحت صلحا وسلمنا فلا يجوز انتهى قال وكذا اهل المحلة
ان يدخلون شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضر
هكذا وقع هنا والذي في التولوية المنع حيث قال
وان اراد اهل المحلة ان يدخلوا دورهم شيئا من الطريق
وهو لا يضر بالطريق ليس لهم ذلك لان الطريق للمسلمين
وهنا خاص بهم انتهى ونقل في الملتقطات عن العيون
المنع ايضا وفي عمدة الفناوي من الشهادة سكة غير
نافذة ليس لاحد ان يتخذ على بابها ازاوية ان يربطه
على دابته لان الربط من السكنى فله ذلك واتخاذ الأري
بنا وليس له ذلك ولو كانت نافذة فله ذلك بشرط
السلامة قال رضي الله عنه مجله ذلك في الفصلين
اذ لم يضيق الطريق على العامة انتهى وفيها من
القسمه داران يمينه ويسرة وبينهما طريق للمسلمين
فبنى عليها ظلة لا تضر بالمارة وسعة ذلك وان اضر
بالمسلمين فليس له ذلك ولكل واحد المنع من البناء
والهدم بعده وفي الملتقط من الزكاة للواهي ان يعطى من
طريق الجادة ان لم يضر بالمسلمين وان كان يضرهم
لا يعطيهم وليس له ان يقطع الطريق وان كان لهم طريق
اخر فان فعل ذلك فهو اثم انتهى الطرق ثلاثة اقسام
الاول باب الدار قال في الايضاح المعتبر عرض باب الدار
لانه المدخل انتهى ووقع في الذخيرة تقدير ذلك بمقدار
ما يمر فيه الرجل لا المحمولة وفي الارض ما يمر فيه ثور
لا ثوران معا وفي الفناوي في الارض المشجرة ما يمر فيه
بجنشبة وحملاته ودوابه لان هذا طريق اخر اجه
ومن رام زيادة القايمة فعليه بمولفنا القول الصواب
في حكم الباب قال له التصرف في ملكه وان تضر رجلا

في ظاهر الرواية الذي استقر عليه راي المتأخرين ان
الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا
بيننا وهو ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه او
يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الخواج الاصلية
كسد الصوب بالكلية والفتوى عليه قال فله ان يجعل فيها ثوبا
او حماما ولا يضمن ما تلف به اى الحمام والتوروزاد في خزائن
الاكل بيرا او بالوعة تضر بجايط جاره لم يجبره على تحويله
وان سقط لاشمان عليه انتهى اقول عدم المنع وان اضر جاره
هو الاصل والخيار للمتأخرين خلافة كما علمته قال في التولوية
من اضر الصلح رجل اراد ان يتخذ في داره بستان ليس لجاره
ان يمنع عن ذلك ان كانت الارض صلبة لا يتعدى ضررها
الى جداره وان كانت رخوة ذات تر و يتعدى ضرره الى
جداره فله ان يمنع لان له ان يدفع الضرر عن نفسه ولا
عبارة للقرب والبعد وفيها من اضر الجارة رجل اراد ان
يتخذ جرسا في بيت له ولم يكن في القديم ذلك فان كان ذلك
يضر بالجار ضررا بيننا بان يعلم ان دورانه وريحه يوهن
الحايط فانه يمنع من ذلك لان له ان يتصرف في ملكه نفسه
لكن بشرط ان لا يضر بغيره وفيها من البيوع رجل اشترى
دارا وبستانا في سكة واراد ان يدبغ واراد الجيران ان
يمنعوه فان ذلك يؤذى جيرانه على الدوام فله منعه لقوله
عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وتزل
ضرر غير الاثلاف على الدوام بمنزلة ضرر الاثلاف في
شرح الاستبصار ولو ان بيت سفلى لرجل وعليه بيت علو
لاخر لكل واحد منهما ان يسكن في بيته ويرتفق فيه من جميع
انواع مرافق السكنى من طبخ وحبز وايقاد نار وغسل
ووضوء ونحوها من انواع مرافق السكنى وليس لصاحبه
ان يمنع من ذلك ويجوز ان يكون الملك لرجل وعليه

حق لاخر كالسقف بين العلو والسفل ملك لصاحب العلو
عليه حق القرار فاذا اراد صاحب السفل ان يرفع بناءه
فليس له ذلك وفيه من الشرب فاذا اراد صاحب السفل
ان يرفع السقف ويبطل على صاحب العلو حقه ليس له ذلك
انتهى قال تنقض القسمة بظهور دين او وصية لانه ظهر
في التركة شريك اخر وقد قسموا دونه كما في الذخيرة قال
ولا بد من رضی الموصى له بالثلث وكذا الوارث لان حقهما
عين التركة فلا ينتقل الى مال اخر الا برضاها ولو ارادوا
ان يقسموا التركة ويوطوا حق الغريم والموصى له بالالف
مرسلة من مالهم كان لهم ذلك لان حقهما في معنى التركة وهي
المالية لا في عين التركة وفيما يرجع الى المالية التركة ومال
الوارث سوا كذا في الذخيرة وقوله والموصى له بالثلث ليس
بقيد لانه مبل والموصى له بالربع كذلك كما في الذخيرة قال
واختلفوا في ظهور الموصى له يعني اذا كانت القسمة بالقضا
والعجب من المؤلف الذي لم يقتصر على القول الاصح قال في
الذخيرة لم يذكر محمد هذه المسئلة في الكتاب وقد اختلف
المشايخ فيه بعضهم قالوا ليس له ان ينقض القسمة اذا عزل
القاضي نصيبه لان الموصى له بالثلث كاحد الورثة فيكون
الحكم فيه كالحكم في احد الورثة اذا كان غايبا وبعضهم قالوا
انه ينقض القسمة وان عزل القاضي نصيب هذا القابل
يفرق بين الورثة وبين الموصى له والقول الاصح انتهى
كتاب الاكراه قال وينتقض تصرف المشتري منه
من بيع او هبة او تصدق به والفرق بينه وبين البيع الفاسد
ان في المشترا فاسدا والموهوب له هبة فاسدة حصل
التسليط من جهة المالك لانه لما نك وهو طامع يصح
التسليط فلم يكن له النقص اما هنا فلا تسليط من المالك
كما في الوالدية وفي شرح الطحاوي فان تصرف تصرفا

يلحقه الفسخ كالبيع والكتابة والاجارة ونحوها فله ان
يفسخ بخلاف سائر البياعات الفاسدة فان تصرف المشتري
من المكروه باعه من اخر ثم باعه المشتري الثاني من اخر حين
تداولته الا يدى فله ان يفسخ العقود كلها واي عقدا جازا
جازت العقود كلها لان العقود كلها كانت نافذة الا انه
كان له حق الفسخ لعدم الرضا فلما اقدم على اجازة بعض
العقود فقد زال الاكراه فجازت العقود انتهى قال
وتعتبر القيمة يوم الاغناق دون القبض اقول فيه نظر
قال في الوالدية ولو اكرهه على هبة جاريتيه فوهب جاريتيه
وقبض فاعتقها جاز وضمن قيمتها وكذلك لو دبرها واستولها
له ان يضمن الذي اكرهه قيمتها وكذلك لو اكرهه على البيع
والدفع اليه لان هذا عقد لملك فاسد لغوات الرضا
واتصل به القبض فيفيد الملك فهذه التصرفات صدرت
من المالك في المملوك فنقضت وهذه التصرفات لا تحتمل
التنقض والمكروه عاجز عن الوصول الى عين حقه فكان له
تضمين القيمة ان شا اخذ والمكروه يوم تسلم وان شا اخذ
الموهوب له والمشتري يوم قبض وان شا قيمتها يوم الاعتاق
انتهى قال والتمن امانة في يد المكروه مضمون في غيره قال
في الصفري المشتري مكرها اذا هلك في يده المشترا او
هلك من غير تعد لا يضمن وهلك امانة ذكره خواهر زاده
قال امر السلطان اكراه وان لم يتوعد لانه يخاف ان لم
يفعل قتله لان الاجبا باعتبار خوفه التلغ على نفسه ان لو
امتنع من الاقدام وقد يحقق ومن عادة المتجبرين الرفع
عن التمرد بالقتل ولكنهم يامرون ثم لا يعاقبون من
خالف امرهم الا بالقتل قال اكرهه عن الفعوق دم العمد
لم يضمن المكروه اى عن قصاص في النفس او في ادمائها جاز
ولا ضمان على الجاني ولا على المكروه اما لو اكرهه بامر اياه

على انسان لم يصح الا برا وكذا تسليم الشفعة مكرها لم يصح
كذا في خزائن الاكل وعلله في الوتو الجية بان لم يستملك
عليه ما لا مستقوما ولهذا لا يضمن شهود العفواذ اجمعا
قال اكره على التلاق وقع الا اذا اكره على التوكيل به
فوكل قال في الايضاح ولو اكره على ان يوكل رجلا بطلاق
امرأة التي لم يدخل بها ففعل الوكيل فهو جائز وهذا
استحسان والقياس ان لا تقع الوكالة مع الاكراه لان
الوكالة تبطل بالترك فكذا مع الاكراه والله اعلم والبرازية
اكره على ان يوكل انسانا بطلاق امرأته وجعل امرها بيدها
او بيد رجل ففعل مكرها وطلقها المفوض اليه يقع انتهى
ولو قال الا اذا اكره على ان يكتب على قرطاس امرأته طالق
او امرها بيدها لم يصح الا اذا نوى كما في البرازية كتاب
الغصب قال في الحاروي القدسي فاذا غضب عقارا فهلك
في يده لم يضمنه عند ابي حنيفة وابي يوسف وفي قول ابي
يوسف الاول وهو قول محمد يضمن وبه ناخذ وفي البدائع
الغصب مضمون الرد بالاتفاق في العقار وفي المحيط الرضا
العقار لا يضمن بالغصب عندها وعند محمد يضمن والصحح
انه يضمن عند الكل لان العقار يضمن بالشهادة الباطلة
عند الكل انتهى من الدعوى وفي البرازية ذكر ابو الفضل
الكرمانى في اشارات الجامع ان غضب المشاع لا يتحقق
وذكر في الاقضية انه يتحقق وعليه الفتوى وفي الخبر
عن فناوى ابي الليث ان من احرق صك انسان يضمن قيمة
الصك مكتوبا على قول اكثر المشايخ وهو ينظر الى المال
لان الاثلاف صادف الصك وما صادف المال وقال
بعضهم يضمن قد رما ينفع به صاحبه انتهى قال
المغضوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب
اقول وكذا الحكم فيما اذا رهه الغاصب واجره او اعاره

فملاك كما في شرح الطحاوى وقال في الحاروي القدسي الغاصب
اذا اودع المغضوب عند انسان فهلك فلصاحبه ان يضمن
ايهما شا فان ضمن المودع رجع به على الغاصب وان ضمن
الغاصب لم يرجع بشئ ولو غضب من الغاصب فهلك يرد
يد الثاني ان ضمن الثاني لم يرجع على الاول وان ضمن الاول
رجع على الثاني انتهى وفي سنية المفتى وله ان ياخذ بعض
الضمان من الاول والبعض من الثاني ولورده على الغاصب
برى كما لورد على المالك وقيل لا يبرأ بالرد على الغاصب انتهى
وفي العمادية ولو هلك المغضوب في يد غاصب الغاصب
وادى القيمة الى الغاصب يبرأ ايضا حتى لا يكون للمالك
بعده ان يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين وهذا اذا
كان قبض الاول معروفا بقضا القاضى او بغير قضا وانما
يصير معروفا باقامة البينة او بتصدق المالك فاما
اذا اقر الغاصب بذلك فلا يصدق في حق المالك ويصدق
في حق نفسه والمالك بالخيار في تضمين ايما شا قال الا اذا
كان في الوقف اى بان غضب رجل ارضا موقوفة قيمتها
الف ثم غضب من الغاصب رجل اخر بعد ما ازادت قيمة
الارض وصارت تساوى الف درهم فان المولى يتبع الغاصب
الثاني ان كان مليا لان تضمين الثاني انفع للفقرا وان
كان الاول املى من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول
انفع للوقف اقول استفيد من هذا ان قولهم يفتى في الوقف
بالانفع شامل للوقف ومستحقه قال فالقول قول الزوج
بشهادة الظاهر كما في البرازية وفي حاروي القيمة امرأة
انفقت على زوجها عشرة دنانير حال الصحة ثم ماتت
فادعى وارثها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة
فيه فالقول له ومنها في فصل ما يتعلق بالتميز اقرقا
وفي بيته اجارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة

والزوج عالم ساكن ثم ادعاها فالقول له لان يده كانت
باقية ولم يوجد المزيل قال ومن هدم حايط غيره فانه
يضمن نقصانها ولا يومر بجارتها اقول هذا في غير الوقف
وطريقه كما في القية هدم جدار غيره يقوم داره مع جدارها
وتقوم بدون هذا الجدار فيضمن فضل ما بينهما اما الوقف
فقد قال في الذخيرة واذا غضب الدار الموقوفة فهدم
بنا الدار وقطع الاشجار كان للقيم ان يضمنه قيمة الاشجار
والتحيل والبنا اذ لم يقدر الغاصب على ردها ويضمن قيمة
البنا سببيا وقيمة التحيل ثابتا في الارض لان الغصب ورد
هكذا انتهى وفي البرازية هدم حايط غيره حتر ما لك
بين تضمين قيمة الحايط وتسليم النقص له وبين ان ياخذ
النقص ويضمنه قيمة النقصان وليس له الجبر على البنا
كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان كان الحايط
جديدا امر باعادةه والا لا انتهى وفي المجتبى من احيا
الموات من هدم جدار غيره ضمن النقصان وهو الصحيح
وفي خزانة المفنيين هدم حايط انسان ان كان متخذاً
من الخشب ضمن القيمة وان كان متخذاً من الطين ان كان عتيقا
فكذلك الجواب وان كان جديدا امر باعادةه كما كان انتهى
وفي البرازية هدم جدار غيره من التراب وبناء نحو ما كان
برى من الضمان وان من خشب وبناء من الخشب كما كان
فكذلك يبرأ وان بناء من خشب اخر لا يبرأ لانها متفاوت
حتى لو علم ان الثاني اجود يبرأ انتهى وفي البرازية هدم
جدار فيه صورة رجال مصبوغ بالوان يضمن قيمة الجدار
والاصباغ بلا صور لانه حرام وفي الذخيرة قيل في نقصان
الارض بسبب الزراعة انه ينظر ان هذه الارض بكم تشتري
قبل استعمال الغاصب اياها وبكم تستاجر بعد ذلك يتقارن
ما بينهما نقصان الارض وقيل ينظر بكم تستاجر هذه الارض

وهذا هو الصحيح سيل ابو القاسم عن قطع اشجار رجل في
ارضه غصبا قال تقوم الارض وفيها اشجار وتقوم بغير اشجار
ثم يفرم قدر النقصان وكذا في الزرع من الحاوي الحصيد
وفي شرح العيون الغاصب بنى في الارض ثم اجرها فقال
رب الارض امرتك ان تبني ولو اجر وقال اجر غصبتك
وبنت فاجرت قال تقسم الاجرة على قيمة الارض البنية
دون البنا فهو للغاصب وما اصاب الارض فهو لرب الارض
انتهى قال الاجازة لا تلحق الاثلاف لا يتوقف حتى تلحقه
الاجازة وفي البرازية احد الورثة حال غيبة الاخرين
اتخذ دعوة من التركة واكله الناس ثم قدم الباقيات
واجازوا وما صنع ثم ارادوا تضمين ما تلف لهم ذلك لان
الاثلاف لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة الا ترى ان من تلف
مال انسان ثم قال المالك رصيت بما صنعت او اجرت
ما صنعت لا يبرادل ما ذكرنا انه اذا تلف شيئا لاخر واد
اجازته بعد الاثلاف بالاثلاف لا يكون المالك خصما له
ولا يخلف انتهى من الدعوى اقول لا نزاع في ذلك وقال
في الذخيرة الاجازة في الاثلاف يلحق الافعال في الصحيح والاصح
كما في جامع الفصولين وفي العاديات من غير خلاف في الاصح
قال الامر لا يضمن الا في خمسة اقول ومن مهمات ذلك ما
في خزانة الاكل لو امرت زوجها برفع غلاتها فامر الزوج
رجلا ليرفعها وقال له اصنع ما شئت فاستم بلكها المأمور
في حاجة نفسه فلا ضمان على المأمور دون الزوج قال
اذا امر صبيا باثلاف مال الغير فاتفقه ضمن الصبي
ويرجع به على الامر هذا اذا اصاب الي نفسه اما اذا لم يصب
ضمن المالك ولا يرجع على الامر كما لو قال لاخر اشترى
عبدا ولم يقل فهو للمشتري دون الامر كما في خزانة
الاكل قال الخامسة اذا امره بجفر باب من حايط الغير

فجعل الضمان على الحافر ويرجع به على امره قال في عمدة
الفتاوى رجل قال لا خرا نقتب بابا فنقب والحابط لغيره
يضمن ويرجع وكذلك لو قال احفر في حايطي او دارى
ولم يكن ساكنا فلا رجوع عليه انتهى قال لا يجوز التقرف
في مال غيره بغير اذنه ولا ولايته الا في مسيلة في السراجيم
يجوز للولد والوالد الشرا من مال المريض ما يحتاج اليه بغير
اذنه اطلق المؤلف الحكم وحصر الجواز في الاب والابن
والصواب ما في الايضاح شرح التجريد ونصه قال ابو يوسف
اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه او ولده بغير امره ما يحتاج
اليه جاز استحسانا ولا يجوز في المتاع لان الاذن ثابت
باختيار العادة مما يحتاج اليه من الطعام والدواخيل
كالمرح وكذا اذا كان في سفر فاشترى رقيقة لانه بمنزلة
اهله في السفر انتهى وفي عمدة الفتاوى مريض اجتمع عليه
الاقارب والورثة واكلوا ماله ان احتاج الى التريض ليموت
وان لم يجز ضموا ويحسب للورثة بقدر حصته انتهى وفي
الولوية الصحيح انهم اذا اجتمعوا تعاهد المريض وله
حاجة لا يضمنون قدر ما انفقوا استحسانا لان فيما لبيت
به حاجة بقية التركة على ملكهم وهم اكلوا بامرهم فلا
يضمنوا سوا كان وارثا او غير وارث انتهى قال ورد البقية
الى الورثة لانه يقيم الحسبة كما في الولوية وفي خزانة الاكل
فان جاورثته فوجد المتاع ان شاوا واجازوا وان شاوا
اخذوا بمنزلة اللقطة ولا ينفقون على رقيقه ولكن ان كان
معهم طعام ياخذ العبد من غير دفع احد اليه وكذا ادراهم
يشترى لنفسه ما يحتاج اليه وفي رواية يجوز الانفاق على
رقيقه بقدر الحاجة استحسانا قال ذبح شاة قصاب فشد
لم يضمن قال في الصغيرى قصاب اشترى شاة فجاء انسان
وذبحها فان كان اخذها القصاب وشد رجلها للذبح لا

يضمن

يضمن الذابح وان لم يكن شد يضمن قال وكذا الرجل حمل حلة
الساقط فتلف الذبيحة الصغيرى اذا سقط حمل انسان
عن دابة في الطريق فجاء انسان وحمل بغير اذ المالك
فهلكت الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة في هذه
المواضع انتهى ولو رمى سهما في ملكه فاصاب انسانا ضمنه
لانه المباشرة فلا يبطل حكمها بالعدو والسبب ليس بعادة
وانما جعل ذلك صيانة لحكم الدم عن الهدر ومراعاة لحق
المجنى عليه كذا في شرح الجامع الصغير للزعفرانى قال
للمجمل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في رضاع الهداية
المراد ان المجمل في دار الاسلام يحكم الشرع لا يعتبر عدرا
لانا لم نعتبر لدفع حكمه وانما اعتبرنا لدفع قصد الفساد
واذا لم يقصد لا نصير العلة موجودة مع المجمل فكان
هذا عدم الحكم لعدم العلة لا عدم الحكم مع وجود العلة
لعدم المجمل كذا في الزعفرانى ايضا قال واذا باع الغائب
وسلكه اى العقار كما في قاضى خان يضمن بالبيع والتسليم
عند الكل لان البيع والتسليم استهلاك انتهى وفي المشرع
هلاك الموهوب مانع من الرجوع اما حقيقته بالموت
والثلاثى او كما بصير ورثة شيئا اخر كطبخ الحنطة
وكسر اللبن وجعل السكن شيئا اخر وقلع الشجر حتى يسهل
حطبا انتهى وفي البناء الهلاك على نوعين هلاك حقيقته
كهلاك العبد او الطعام اذا اكله والثوب اذا احترق
ونحو ذلك مما يوجب الفوت وهلاك حكمى وهو ان
يخرج من ملكه كله او بعضه وخروج البعض من ملكه
كخروج الكل عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد
خروج الكل لا يسقط التحالف انتهى وفي شرح الطحاوى
من الاكراه الغائب اذا باع والمشتري والمشتري منه
باع من اخر حتى تداولته الايدى فالمغضوب منه

اي عقد اجاز جاز ذلك العقد خاصة ولو ضمن احدهم
جازت العقود التي كانت بعده دون ما كان قبله لان هذه
العقود كلها كانت نافذة فتوقف العقود كلها على اجازة
فاذا اجاز شيئا من ذلك جاز ذلك خاصة وان لم يجز ولكن
ضمن جازت العقود التي كانت بعده لان في التضمين تليكا
فيستند الضمان الى وقت الجناية فيملك من ذلك الوقت
والعقد كان بعده مجاز انتهى وفي البرازية غضب عبدا
وباعه من اخر ثم اجاز المالك البيع ولا يعلم ان العبد قائم
او هالك قال محمد اولاً تصح الاجازة ثم رجع وقال لا تصح
حتى يعلم حياته انتهى وفي المحيط من الغضب واذ باع الغاصب
المفصوب من رجل واجازة المالك صححت الاجازة اذا استجف
الاجازة شرابطها قيام الباع والمشتري والمعقود عليه
وان تكون الاجازة قبل الخصومة حتى لو كان المالك قد
خاصم الغاصب في المفصوب وطلب من القاضي ان يقضى له
بالمالك ثم اجاز البيع فعلى قول ابي حنيفة لا يصح اجازته
هكذا ذكر شمس الائمة الحلواني وشيخ الاسلام جواهر زاده
وذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه ان الاجازة صحيحة في
ظاهر الرواية وذكر في النوازل انما لا تصح انتهى وفي
الخلاصة من الايمان رجل باع ثوب الغير وسلم فاجاز ب
الثوب ان كان هالكاً يجوز وان كان قائماً ولا يدري
جاز انتهى وفي الوالوجية ان عرف ان الثوب قائم او لم
يعرف انه قائم او هالك يجوز وان عرف انه هالك لا
يجوز وفي الخلاصة ولو هلك الغاصب المفصوب من جهة
المفصوب منه ببيع او هبة او ارتب بعد ما باعه من غيره
بطل البيع لطريان الملك اليه على الملك الموقوف قال
مناقع الغضب لا تضمن لان مجرد المنافع لا قيمة لها الا بالعقد
او بالشرط او ما يقوم مقامهما كما في شرح الطحاوي من

الغضب

الغضب وعلل ذلك في شرح البديع لعدم النفاذ والاهل
فكانت كالميتة والخزيرة في عدم المالية وقدوا الضمان
بالعقد اي بقصد المنافع فيجوز حكماً شرعياً لا حقيقة
معقول المعنى لقيام العيب في الشرع مقام المنفعة لاحتياج
الناس الى المنافع اذ لا بد للقصد من محل فاذا حدث التلف
ثبت حكم العقد فيها فيثبت الاحراز ضرورة انتهى وشمل
ما اذا سكن الغاصب الدار المفصوبة ورب الدابة او عطلها
كما في البرازية قال الا في ثلاث فنضمن المنافع ووجه ذلك
يعلم مما ذكرناه قال منافع المعدل للاستقلال مضمونة قال
في الذخيرة قالوا في المعدل للاستقلال انما يجب الاجر على
الساكن اذا سكن على وجه الاجارة وعرف ذلك منه
بطريق الدلالة وفي البرازية منها المعدل للاجارة اذا سكنها
الساكن فانه يحل على الاجارة قال الا اذا سكن بناو بل ملك
قال في القنية رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها
المرتمن لا شئ عليه لانه لم يسكنها ملتزماً للاجر كما لو رهنها
المالك فسكنها المرتمن انتهى اقول بل الاجر على الراهن
لانه غاصب فثامه وفي العمانية عن ملتقط السيد ان
الا ليق بمذهب اصحابنا ان لا يجب الاجر في الرهن والبيع
وان كان معدة للغلة انتهى وفي المتغنى من سكن الدار سين
بزعم الملك ثم استحق للوقف ببينة لم يجب عليه اجر ما
مضى وكذا من ادعى متراً لا وقفاً في يد شخص فخذ فاقام
عليه البينة وحكم عليه بالوقفية لا يجب عليه اجر ما مضى
الا اذا اقر بالوقفية فحينئذ يجب عليه اجر ما مضى انتهى
اقول كانه التزم الاجرة دلالة وفي العمانية عن فوايد
صاحب المحيط اذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر انها وقف
او كانت للصغير يجب عليه اجر المثل صيانة للوقف والصغير
انتهى اقول الذي في المتغنى هو المذهب او غيره اخيراً المشايخ

وعلم عليه قال كبيت سكنه احد الشريكين في الملك
فان الساكن لا يضمن شيئا لشريكه الا ان لشريكه ان يكن
مقدار ما سكن كما نص عليه في الحائنة وعلل له في جامع
الفصولين بان المدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو
من توابع السكنى تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين
على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك لمنع كل منهما من
دخول وقعود ووضع امتعة فتعطل منافع فلكها
وهو لم يجز ولما كان كذلك صار الحاضر ساكنا في ملك نفسه
بلا اجر انتهى وفي المزارعة من قاضي خان وفي الدار
المشتركة اذا غاب احدها وخاف الحاضر انه لو سكن
تخرت الدار عن محمد ان للحاضر ان يسكن في الكل لان
فيه صيانة مال الغائب قال مولانا وعندى له ان
يسكن كل الدار وان كان يخاف خراب الدار يترك
السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا تنقصها لان السكنى
تخص من منفعة الغائب والحاضر لها منفعة الحاضر ظاهرة
وكذلك منفعة الغائب لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر
الغائب كان له ان يسكن مقدار ما سكن الحاضر هذا كما
روى عن ابى حنيفة في الثمرة اذا كان بين اثنين للحاضر
ان يأكل نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن
فاذا حضر الغائب واخذ الثمن جاز وان لم يجز يضمن الحاضر
قيمة نصيب الغائب ان كان من ذوات القيم والمثل ان كان
مثليا ولم يقطع وان انقطع ضمنه القيمة وهكذا روى
عن محمد رحمه الله تعالى واستحسن مشايخنا رحمهم الله تعالى
هذا وعليه الفتوى وان كانا حاضرين وزرع بلا اذن
ان كان الزرع لم يدرك كان لشريكه ان يقاسمه الارض
فما وقع في نصيب شريكه يقلعه ويضمن نقصان وان
ادرك الزرع غرم نصف نقصان الارض كما في الخلاصة

قال واما الوقف اذا سكنه احدهما بدون اذن الاخر
سوا كان موقوفا للسكنى او الاستقلال فانه يجزى على
الساكن لانه يعد غاصبا وان كان في المشاع قال في المبني
احد الشريكين متى استعمل الوقف كله بالقبلة بغير اذن
الاخر عليه اجر حصة الشريك انتهى اقول ولم يتعرض للوقف
بحكم ما اذا اجرها الشريك قال في البرازية وغيرها اخوان
دار موقوفة عليهما غاب احدها وقبض الحاضر فلها سبع
سنين ومات عن وصي ثم حضر الغائب وطالب الوصي بحصة
من الفلة ان كان الحاضر الذي قبض الفلة هو القيم كان للغائب
الرجوع في تركة الميت بحصته من الفلة وان لم يكن القابض
قيما الا انها كما نأجراه معا فذلك وان اجره الحاضر
كانت الفلة كلها له ولا يطيب له بل يتصدق بحصة الغائب
انتهى اقول كونه يتصدق به محل نظر بل يجب عليه دفعه
لشريكه لانه غاصب على مخار المناخر من فنامله قال
ويستثنى من مال اليتيم مسيلة سكت امه مع زوجها بلا
اجر ليس لها ذلك ولا اجر عليها كما في وصايا القتيبة قال
مولانا شيخ شيخنا العلامة المناخر على القدسي في حاشيته
اقول ان كان هذا بنا على ان الزوج لا يلزمه شئ اذا سكن
في بيت زوجته بعد ان نقل عن قاضي خان خلافا للعرض
انه لليتيم لالهها والاجرمه وان كان بنا على المشترك لاشئ
فيه فهذا ونحوه كالوقف مستثنى منه فحب حصة اليتيم
والله اعلم اقول ورايت في احكام الصغار من الاجارة تفصيلا
ما نضه رايت في كتاب الفوائد سيل صاحب المحيط عن امرأة
لها ولد صغير وللصغير دار قبلها ان تسكن في دار ولدها
الصغير قال ان لم يكن زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان
كان لها زوج ليس لها ذلك لان سكنها واجب على الزوج
فلا تكون محتاجة الى السكنى فلذلك ان كان لها مال

وان سكنها بغير امر الزوج هل قائم قال نعم وهل يجب عليها
اجر المثل قال ينظر ان كان للصغير يد قائمة بحيث يفيد
على المنع والتسليم بان كان الولد ولد عشر سنين او اكثر لا
اجر عليها لانه لم يوجد التسليم وان يكن للصغير يد قائمة
بان كان الولد صغيرا يجب عليها اجر المثل وهو جواب
المشايخ اما على جواب الكتاب لا اجر عليها لانها صارت
غاصبة والفتوى على جواب المشايخ انتهى اقول والحاصل ان
صاحب القنية استثنى من مال اليتيم سكنى الام مع زوجها
وصاحب المحيط فصل في ذلك بما سمعته وغيرهما من المشايخ
اوجب الضمان مطلقا والعجب من المؤلف كيف عدل عما
عليه الفتوى بلا موجب فاحذره والله اعلم قال لا تقصير
الدار معدة له باجارتها انما تقصير معدة اذ بناها لذلك
واشترها ههنا الدار اما في الارض فقال في الذخيرة قالوا
ان كانت الارض معدة للزراعة بان كانت الارض في قريته
اعنادا ههنا زراعة ارض الغير وكان صاحبها من البرع
بتفسيه ويدفع ارضه مزارعة فذلك على المزارعة وانما
الارض ان يطالب المزارع بحصة الدهقان على ما هو
متعارف اهل القرية النصف والربع او ما اشبه ذلك
وهكذا ذكر في فتاوى النسفي وهو نظير الدار المعدة للاجر
اذ اسكنها انسان فانه يحمل على الاجارة وكذا ههنا على
هذا ادركت مشايخ زمانى والذى تقره عندي وعرضته
على من اتق به ان الارض وان كانت معدة للزراعة تكون
هذه مزارعة فاسدة الا ان هذه مزارعة ليس فيها بيان المدة
ومزارعة ليس فيها بيان المدة مزارعة فاسدة على جواب
الكتاب فيجب ان يكون الخارج كله للمزارعة وعلى المزارع
لرب الارض اجر مثل الارض انتهى قال الغاصب اذا اجر
ما منافع مضمونة من وقف او يتيم او معدة فعلى المستاجر

المسج لا اجر المثل للغاصب كما في قاضي خان وجامع الفصول
اقول ههنا بنا على ان المستاجر لا يكون غاصبا اجر المثل
في ظاهرها رواية وقال بعضهم يضمن الغاصب اجر المثل للوقف
وللصغير كما في قاضي خان قال انما يرد ما نقصه اى على
وجه التزهر وفي القنية ان ما قبضه وهو المسج لا يطيب
له بل يرد له جمة الوقف انتهى وفي فتاوى الشيخ الحانوتى
المصرى وعلى هذا فقوله ان منافع الغصب غير مضمونة
الا في مسائل من جعلتها الوقف فانها مضمونة بجمة الوقف
محله ما لم يكن هناك اجازة من الغاصب انتهى اقول الصواب
ان هذا مفرغ على ما هو ظاهر الرواية من عدم الضمان
بالغصب مطلقا اما على ما عليه المناخرون فعليه اجر
المثل قال في الذخيرة وفي فتاوى النسفي استاجر ارضا
موقوفة على مصالح المسجد من متوليه سنة بكذا ثم دفعها
مزارعة بالنصف ففعل ثم ان اهل المحلة زعموا ان الاجر
لم يكن متوليا قال ثبت المستاجر بالينة كون الاجر
متوليا فان لم يجد فالغلة للمستاجر وعليه اجر المثل للمجد
انتهى وفي الحاوى الحصري قال مولا نا وعليه الفتوى
لانه سكنه بجمة الاجر انتهى وفي جامع الفصولين من اجر
ارض غيره بلا اذنه ولم يجزه ربها وقد زرعهها المستاجر
فالزرع كله للمستاجر لا على المزارعة وان كانت الارض
معدة للزراعة اولا وعلى هذا استقر فتوى عامة المناخرين
قال اللهم قبي قال في الحقايق ما يكون كيليا او وزنيا لا
ضرورة بتغيضه او عدويا متقاربا وهو ما لا يتفاوت
احاده في القسمة كالجوز والبيض عن المحيط كتاب الصيد
قال الصيد مباح الا للتملى او حرقة كذا في البرازية قال
في الثنا فارخانية قال ابو يوسف اذا طلب الصيد هو وعشا
فلا خير فيه واكرهه وان طلب منه ما يحتاج اليه من بيع

او ادم او حاجة اخرى فلا باس به انتهى وفي القصة بعلما
الح اذ لم يجد اصحبه بله وقربته يلزمه المشي لطلبها الى موضع
يمشون اليه من بلده لسرا الشاة انتهى وفي الطحاوي الصغير
ولو ضحى قبل الصلاة لم يجز وان كان في موضع لا يجوز فيه
صلاة العيد جاز ان يضحى قبل انشقاق الفجر من يوم الاضحية
وانما ينظر الى موضع الاضحية لا الى موضع المضحى انتهى
اقول يوحى من هذا ان معنى لا يجوز فيها الاضحية الا بعد
الزوال لانها موضع يجوز فيه صلاة العيد الا انها سقطت
عن الحاج ولم نرى في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة
العيد بمكة يوم النحر لا فاما من ادركناه من المشايخ لم يصط
بمكة والله اعلم ما السبب في ذلك قال فانه لا يكون لصاحبه
الابا لتهيئة ما لم يكن قريبا منه الح اقول وكذا ما المطر والتلج
اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا له الا باحرازه
كذا في خزانه المقتنين وبهذا علم حكم ما السهارج الموقوف
والتي بالربط قال لا يجوز ذبيحة الجبري ان كان ابوه سنيا
وان كان جبريا حلت اصل المسئلة في يتيمة الدهر قال
ابو علي اذا كان ابا وهم من اهل الجبر تصعب ذبايحهم وكانوا
بمترلة اهل الذمة وان كان ابا وهم من اهل العدل لم تحل
ذبايحهم لانهم بمترلة المرتدين انتهى قال ذبح لقدم
الامير واحد من العظا يحرم ولو ذكر الله تعالى قال في
البرازية لانه ذبح لتعظيم غير الله تعالى ولهذا لا يضعف
بين يديه بخلاف الاولى فانه يقدم بين يديه وهو القاد
واراد بالاولى انه للضيف والله اعلم ووقع في حاشية
شيخ شيخنا ايمام عظيم حيث جعل التقي داخل على قوله
للضعيف لانه داخل على التمر على الامير فقال ذكر في
البرازية من الكراهة نثر الدرهم قيل لا وقيل لا باس به
ورجح في الذخيرة الجواز وذكر في البرازية من الصيد

كاهنا وهو الذي نقله المؤلف ولا حول ولا قوة الا بالله
قال وفي العرس جاز قال في الحاوي ولا باس باكل نثار العرس
وليس ذلك النهية فانها اذا لم تكن عن طيب انفس اصحابها
قال العضو المنفصل من حي كميته قال في البرازية ولو ابا ان
اللحم فتعلق بجلده فهو مبان ولو ضرب سيفا على سمكة
فقطعت بعضها يوكل ما قطعه بخلاف الصيد لان الميتة من
السمكة حلال انتهى وفي شرح الطحاوي اذا كان بعضه
متعلقا ببعض فان كان يتعلق بالجلد فهو والمبان سوا
وان كان يتعلق باللحم فانه يوكل الكل في الاحوال كلها انتهى
قال الامس مذبح قبل موته من شاة ونحوها كتاب
الحظر والاباحة تتبع في ذلك الكرخي والقدروري وصاحب
الايضاح والتممة والحنفة وقاضي خان وسماه محمدا في
الجامع الصغير باسم الكراهة وفي المحيط الكراهة عند
الاطلاق يراد بها التحريم كذا في المشرع وقيد بما اذا كان
في باب الحظر والاباحة لا مطلقا ورايت بخط شيخ شيخنا
العلامة محمد بدر الدين الشماوي الحنفى فاقلا عن التثنية
المختار ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى
ان المكروه الى الحرام اقرب وقالوا المستحب الى الصواب
اقرب والمباح الى الحظر اقرب انتهى وفي الكفاية شرح
الهداية وعن ابى حنيفة وابى يوسف انه الى الحرام اقرب
وهذه رواية شاذة لانه ذكر محمد في المبسوط ان ابا
يوسف قال لا ابى حنيفة اذا قلت في اكرهه فارايك فيه
قال التحريم انتهى فلا ينافيه ما في الولوجية ان المختار
ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف انه الى الحرام اقرب كيف
وقدر روى عن محمد نضا ان كل مكروه حرام ما لم يقم
الدليل بخلافه انتهى فتأمله وفي المحيط الرضوى حرم
المكروه ما يجمع فيه دليل الحظر والاباحة لانما حرم

عطلنا دليل الاباحة ومتى اجنا عطلنا دليل الحظره
فانبتنا الكراهة عملا بالدليلين وفي شرح رضي الدين
معنى كراهة التنزيه هو ما يكون تركه اولى من تحصيله
ومعنى كراهة التحريم عند محمد هو الحرام الذي ثبتت
حرمته بدليل فيه شبهة وعندهما هو قريب من الحرام
فان الحرام هو ما يستحق المر عقوبة النار كترك الواجب
والقريب من الحرام ما يتعلق به محذور دون استحقاق
العقوبة كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة
النار ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته النبي صلعم
لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنتي لم تنله شفاعتي
فترك السنة المؤكدة قريب من الحرام وليس حرام انتهى
واعلم ان قولهم لا بأس معناه الاذن والرخصة فيما لا
نص فيه على انه حلال كما ان قول محمد يكره معنى الزجر
والمنع عما لا نص فيه على انه حرام كذا في اوضح ومز قال
ليس زماننا زمان اجتناب الشبهات يعني اذا اجتنبت
عن الحرام كفاك كما في الفروق وفي الحقايق الشبهة الى
الحرام اقرب هكذا قال ابو يوسف لانه لو لم يجعل حقيقه
يجعل كذلك احتياط **فروع العين** في الجملة حتى اى
الاصابة بها حتى خلف عن ابى يوسف فيمن اشترى
جاريين زعمتا انهما اختان قال ان وقع في قلبه انهما
صادقتان فلا يفتر بهما وان وقع انهما كاذبتان فليس
عليه شيء كما في الحاوي الحصري الاكل في اليوم ثلاث مر
من الاسراف والاكل مرة من التقدير كما في الوالوجية
من الايمان وفي الثاوارخانية عن العتابية سئل ابو
يوسف رحمه الله تعالى عن الدف في غير العروس
ايكره قال ما لم يحى منه اللعب الفاحش والفتافا
المراة في منزلها والصبية فلا كراهة وفيها عن ابى

يوسف من يدعي النظر في اللعب والزند والشطرنج انا
ان يصير فاسقا ومنها عن العتابية المجامة بعد نصف
النهار يوم السبت حصن نافع جدا ويكره قبل نصف
النهار انتهى قال الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد
في حق المجتهد قال في خزانه الاكمل ويجب الاجتهاد على
كل مكلف فيما ابتلى به بقدر استطاعته طالما كان او
عاميا ذكر اكان او اتى غير ان اجتهاد العامي في طلب
الفتوى عن المفتي ويخترى من فنياهم ويعزم على العمل
فيما هو واقع في قلبه عند اختلاف الفناوى وكذا
يجتهد في النظر في احوال المفتي فيخترى الافضل والاوثر
انتهى وفي الايضاح والمقلد متعبد بالتقليد كما يتعبد
المجتهد بالاكتفاء وكما يجب على المجتهد ان يعمل بما مضاه
ولم يجز نقض ذلك بتبدل الراى فكذلك المقلد اذا
عزم على العمل بما افتى به لم يسعه ان ينقض ذلك
بفتوى اخر انتهى وفي خزانه الاكمل لا يلزم العامي من
الفناوى الا ما عزم عليه وقيل يلزمه الاول وقيل
يجتاط انتهى قال الحرمة تنعقد في الاموال مع العلم بها
الا في الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته من
قول والذى وقع في المحيط الرضوى وفي الثاوارخانية
ان هذه الرواية غير ما خوذ بها حيث قال وفي فناوى
اهل سمرقند رجل مات وكسبه من بيع البادق وفي
الينابيع وكسبه خيث ان تورع الورثة عن اخذ ذلك
كان اولى ويردون على اربابها وان لم يعرفوا اربابها
فالميراث حلال لهم في الحكم ولا يلزمهم التصديق
ولسنا فاخذ بهذه الرواية بل هو حرام مطلق على
الورثة قال وان تورعوا او تصدقوا كان اولى
وكذلك الجواب فيما اخذ رشوة وظلما انتهى وبهذا

انذفع ما قاله شيخ شيخنا العلامة القدسي رحمه
الله تعالى قال من قبل يد غيره فسق قال في الولوجية
تكلما فيه فمنهم من قال ان كان الرجل يامن على نفسه
وينوي حسبة وتعظيم العلم وكرامه لا باس به والخار
ان لا رخصة فيه وفي المنقح وكان الصدر الشهيد يفتي
بالكراهة من غير تفصيل ولا باس بالمصافحة والمعانقة
فوق الثياب كما في الحاوي القدسي وروى انه منى عن
المكاملة وهي المعانقة وعن المكاملة وهي التقبيل كما في
المصنف قال الا اذا كان ذا علم وشرف وفي الحاوي
ولا باس بتقبيل يد الرجل العلم او السلطان العادل
وتقبيل راسه اجود وتقبيل الرجل والدير على الراس
والوجه وولده على الحدوز وجته وعلى الفم والحنان
على الجبهة انتهى فروع قال في العنابية في السلام فاذا
التقيا فافضلها بسبقهما فان معاير لكل واحد وعن
اصحابنا لا يسلم على الغاسق المعلن ولا على الذي الكافر
ولا على الذي يتغنى وفي ترتيب الملتقط ولا ينبغي لاحد
ان يقول لمن فوقه في العلم والجاه حان وقت الصلاة
سوى الماذون لانه استغفال وحين افاض النبي صلعم
في عرفات واخر المغرب ولم يذكره احد من كبار الصحابة
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وكذلك حين صلي الظهر
ركعتين لم يذكره الصديق وعمر رضي الله عنهما الا بعد
الاستشهاد وانما ذكره ذوالبيدين وفي حديث اللفظة
اسامة وكان من شبان الصحابة انتهى وفي الحاوي
الحصيري وفي الماخوذ للحسن بن زياد قال ينبغي ان
يعطس الانسان وهو مكثون وفي تلخيص الخلاطي
سمى محمد رحمه الله تعالى الصيارفة علما لانهم يعاونون
شيا من مصالح الناس وهذا من باب ادب الكلام

ذكر المسلمين بالحرقة انتهى وفي الحاوي الحصري سئل
عن يمين الوجه في الدعاء اذا فرغ قال ليس بشئ قال
صاحب الكتاب وارى كثيرا من اصحابنا فعل ذلك
وقد ورد الخبر عنه صلعم بذلك وهو الصحيح عندنا انتهى
حكم الخضب قال في شرح الوقاية لابن الشحنة واختلفت
الرواية في ان النبي صلعم هل فعل ذلك في عمره الاصح انه
لم يفعل كذا في المبسوط اما سيدنا ابو بكر رضي الله عنه
فقد اخضب بالحناء والكم انتهى والمراد من الاحاجر
في المحظر والاباحة هم المجوس كما في المحيط الرضوي
قال الخلف في الوعد حرام اطلق المؤلف ذلك والذي
في الذخيرة فيما اذا كان فيما يتقرب به الى الله تعالى
كما اذا اشترى سبع شياه ثم باع ستة منها قالوا لو
فعل ذلك قبل الشراء كان احسن لان الاشتراك بعد
الشراء خلف في الوعد وانه حرام وفي المناسك اذن
لعبه بالاحرام فاحرم ثم منعه كره لانه خلف في الوعد
انتهى وفي الاسبيجاني من الوقف اذا وهب ولم يقبض
ثم امتنع لا يهبر على التسليم لكنه يكون مخالفا عنه ثم رايت
في شرح حيل الخضاف في الوكيل اذا ائتمل واشترى
ذلك لنفسه هل يسهه ذلك قال الخضاف هو موسع
قال بعض المشايخ هذه المسئلة على التفضيل ان كان وقت
قبول الوكالة في اعتقاده انه يفي بذلك الشرط ثم خالف
لا يكره واما اذا نوى هذا الخلاف وقت قبول الوكالة
فانه يكره وقاسوا هذا على مسائل ذكرها محمد في السير
الكبير وفرق بينهما اذا اعتقد الوفا وقت قبول العقد
ثم بداله فابي وبينما اذا لم يعتقد الوفا وبه قبول العقد
قال من وعد غيره باعارة شئ ثم اخبر بان هذا الشخص
يمنع العواري فابي ان يعيد بعد ذلك قال لا يا ثم وكذا لو

وعد باستقراض شيء فقبل له انه فنوع مطول بمحمد
حقوق الناس فابي ان يقرضه بعد ذلك لا ياتم قال
في القنية وعده ان ياتيه فلم يات له لا ياتم اقول وقع في
خزانة الاكل ما يشعر بتأثيره حيث قال عن زيد بن ارم
عن النبي صلعم انه قال اذا وعد الرجل اخاه ومن نيته
ان يفي به فلم يفي ولم يفي للميعاد فلا تخم عليه يعني اذا
كان له عذر انتهى وفيها من كتاب الاستحسان ويجب
الوفاء بالعهود والمواعيد ولا يخلفه ان كان صادقا
الا ما وجب عليه بطلب القاضي ويكافي من انعم عليه
كايام من كان انتهى قال العلامة العيني في شرحه للتجاري
الوعد يستعمل في الخير والشر يقال وعدته خيرا ووعدته
شرا فاذا سقط الخير والشر يقال في الخير الوعد والوعده
وفي الشر الابعاد والوعد انتهى قال ولا يلزم الوعد الا
اذا كان معلقا الخ بان قال ان لم يوده فلا فانا دفعه
اليك ونحوه يكون كماله علم ان المواعيد باكتساب صور
التعليق تكون لازمة فان قوله انا حج لا يلزم له شيء
ولو علق وقال ان دخلت الدار فانا حج يلزم الحج كما في
البرازية وفي الوالوجية رجل قال ان دخلت الدار فله
علي ان تصدق مثلا لا يلزمه شيء لان المثال بمنزلة التشبيه
وليس التشبيه ايجاب الا ان يريد الايجاب ولو قال انا
احرم ان فعلت كذا وان احرم او اهدى او اسنى البيت
الله ان فعلت كذا ان نوى الاستقبال وهذا يعد من
نفسه علة كان كما نوى ولا يلزمه شيء لان نوى ما يحتمل
كلامه والافريه وبين ربه جل جلاله فيصدق
وان نوى الحال وهو الايجاب او لم يكن له نية لزمه
ما قال اذا حث لان هذا اللفظ وان كان للاستقبال
لكن صار للحال وبالشرع والعرف فيه فيصرف الى الحال انتهى

وفي المشرع من الايمان ولو قال انا احرم او اهدى او اسنى
الى بيت الله فان نوى الايجاب يكون ايجابا لانه يذكر
ويراد به الايجاب كشمادة الموحد والشاهد على ما مروان
نوى ان يعد من نفسه علة ولا يوجب شيئا لانه لانه
اللفظ يحتمل العدة لانه يستعمل في العادات وان لم يكن له نية
فهو على الوعد لغلبة استعماله في الوعد فعند الاطلاق يحل
عليه هذا اذا لم يعلقه بالشرط فان قال ان فعلت كذا فانا
احرم فعلى هذه الوجوه التي بينا انتهى وفي رسايل المؤلف
الوعد لا يكون للايجاب الا بالنية والوعد المعلق للايجاب
الا اذا نوى خلافا انتهى قال استخدام اليتيم حرام قال في الكفاية
من الحضانة استخدام الصغيرة لا يحل لغير الام والجدة انتهى وفي
حاوي القنية يتيمة ليس لها ولي تسكن عند انسان يطعمها
ويستعملها في اعمال البيت يجوز اذا صلح ما يدفع اليها عوضا
انتهى وفي الذخيرة من الوكالة استعمال صبي الغير بغير اذن
الولي لا يجوز وباذنه يجوز قال الحرير الخالص حرام قال في
الحقايق وفي جمع التفاريق الحرير ما كان مصمما اي سداه ولحمته
حرير من المغرب والديباج الثوب الذي سداه ولحمته ابرسيم
وعندهم اسم المنقش والحرير الا ابرسيم المطبوخ وسمى الثوب
المتخذ منه حريرا ورايت العلامة الشهاوي قد نقل عن الوجيز
انه لا يكره لبس العتاني وفي شرح الطحاوي ولو خاط الديباج
على طرف ثيابه فان كان مقدارا رابعة اصابع او اقل فلا بأس
به وان كان اكثر من ذلك يكره لبسه وفي ترتيب الملتقط
وكان ابو حنيفة رحمه الله لا يري باسا بلبس الخرز للرجال
وان كان سداه ابريسما حريرا قال العبد الخرز في زفافهم
كان من اوبار ذلك الحيوان المائي الذي يسمى خرزا وقضاء
وبالتركي فندد واليوم يتخذ خالصا من الحرير الغض فيجب
ان يكره كالتقرا انتهى قال وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار شريك

قال في القنية ينبغي ان يجوز اذا كان يعلمه قال والخلو بالاجنية
حرام الذي في الحاوي ويكره ان يخلو بامرأة اجنبية وفي
القنية يكره كره تحريم وعن ابي يوسف ليس بتحريم والله اعلم
قال الخلو بالمحرم مباحة اي بمن كانت من ذوات محارم قال
الا الاخت من الرضاع الخ قال في القنية ينبغي ان لا يخلو
بها لان الغالب هناك الوقوع في الجماع انتهى اقول الظاهر ان
ذلك على وجه الوجوب وفي خزائن الروايات عن الحائنة في
صلاة المسافر قال حماد لا بأس للمرأة ان تسافر مع قوم صالحين
بلا محرمة انتهى اقول وهو فرع غريب قال استماع القران
اثوب من قرأته قال في خزائن الاكمل من فتاوى المتأخرين قال
بعض مشايخنا الاستماع الى قراءة القران افضل انتهى وفي الحاوي
القدس قراءة القران بقراءات معروفة وشاذة دفقة واحدة
بترجيح الكلمات مكروه واستماع القران اثوب من قرأته
انتهى وكان يقر عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بالخط
ويجبهما وكره ذلك بعضهم وقال انما هو غنا قال في الثنا خاتمة
قال في الخلاصة وقال اكثر المشايخ مكروه ولا يجزى ولا يجب
الاستماع اليه لان فيه تشبيها بفعل الفسقة في حال فسقهم انتهى
والافضل ان لا يفضل بعض القران على بعض اصلا هو المختار
كما في الثنا خاتمة وفي خزائن الاكمل وفي الحديث الشريف
خير الناس حال المرئيل يعني الخاتم المفتوح ومن اراد ان يقرأ
اية من القران او اكثر ما مور بان يقرأ التهود ثم يتبع التسمية
وكذا في سورة التوبة فان ترك التسمية فقد اخطا الا ان يول
باخر الانفال القراءة في المصحف احب الى فروع مهمة اذا
حضر القوم وابطا الاخرون فال حاضر احق من المتخلف
اقربهما با باحق بالجبر هذا اذا استوت مراتبهم والا فاقربهما
مودة ومحبة اولى بالاجابة من لقم اخاه لقمه حلوم يذوق مرارة
الآخرة واذا دعاه اثنان يجب السابق واذا دعاه معا يجب

اقربهما

اقربهما با با انتهى كما في الرهن المرتمن ان يطالب الراهن
بدينه ويحبسه وان كان الرهن في يده واذا سلط الراهن
المرتمن على بيعه ثم مات الراهن فله ان يبيع بغير حضرة الورث
كما في الحاوي وفي شرح الطحاوي عين الرهن امانة في يد المرتمن
بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لموضع المودع بالوديعة
فعلا لا يغرم فكذلك المرتمن بذلك الرهن لا يغرم الا ان
الوديعة اذا هلك لا يغرم شيئا والرهن اذا هلك سقط
الدين ولو ان الراهن مع المرتمن تراصيا بان يكون الرهن
في يد صاحبه فانه لا يصح الرهن ولا يسقط شي من الدين
بملاكه وبعد التراضي لو اراد المرتمن ان يقبضه ليحبسه رهنا
ليس له ذلك لان الرهن لم يصح وفي قاضي خان رجل اعتق
ما في بطن جاريته ثم رهنها عن ابي يوسف رحمه الله ان
الرهن جاز فان ولدت فتقتصمها الولادة لا يذهب بالدين شي
بنقصان الولادة وفي كافي الحاكم ولو سافر العدل او انتقل
من ذلك البلد فذهب بالرهن معه لم يضمن وكذلك المرتمن
نفسه اذا كان في يده انتهى بيع المرهون موقوف ولا يفسخ
بفسخ المرتمن في الاصح كما في منية المفتي وغيرها وفي العاوية
اذا انكر الرهن واقام الراهن بينة على الرهن ولا يدري حال
الرهن فالمرتمن يضمن فيه المرهون كالمودع اذا جحد الوديعة
فاقام المالك بينة على الوديعة انتهى قال في البرازة لانه
صار غاصبا وفيها ولا يبطل الرهن بموت الراهن او المرتمن
او بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة والرهن باي دين كان جائز
انتهى اذا ادعى رجل في رهن له وانه سرق وسأل المرتمن
ان يخرج حتى يقيم عليه البينة فابي ذلك المرتمن فانه
يجبر على ذلك كذا في كافي الحاكم الشهيد ولم يبين وجه الجبر
والله اعلم وفي الوالوجية رجل جحر رهن عبدا فابق العبد
بطل الرهن كما لو هلك فلو وجده عاد رهنا وسقط من

الدين بحساب ما نقصه ذلك لان الا باق عيب حدث في يد
هذا اذا ابق اول مرة فان كان ابق قبل ذلك لا يسقط من
الدين شي لانه ما تعيب بعيب حادث بل بعيب قديم انتهى
وفي البرازية وان انتقص الرهن عند المرتهن قدر الووصفا
سقط من الدين بقدره بخلاف تراجع السعر فانه لا يفيض
منه شي انتهى قال بيع المشاع جاز لا رهنه سوا كان يحتمل
القسمة ولا يحتمل وسوارهن من اجنبي او من الشريك واطلق
عدم الجواز في المشاع فشمع الشيوخ الطاري واخذ عدم
الجواز السرخسي وهو الصحيح كما في الذخيرة وفي الخلاصة
وذكر الصدق والشهيدان فيه روايتين قال بيع المشغول جاز
لا رهنه كما اذا رهن الارض دون البناء او رهن الارض دون
التحليل لم يحرز في ظاهر الرواية وكذا لو رهن الاشجار دون الثمار
لا يجوز قال في شرح الطحاوي الا اذا فصل احد هاتين صاحبه
وسلمه اليه مقصودا كما في الذخيرة وفي شرح المجمع ولو رهن
تخلابلا ذكر ثمه يصح وتكون الثمرة رهنا تبعا وكذا الزرع
والبنابيد خلة في الارض تبعا قال بيع المتصل بغيره جاز لا
رهنه لان شرط جوازه ان يكون ميزان اتصاله بغيره
اتصال حلقه كرهن الثمرة على راس الشجرة دون الشجرة قال
بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جاز
لا رهنه كذا في شرح الاقطع قال في التمرقاشي ناقلا عن
روضة القضاة علق عتق عبده بصفة ثم رهنه جاز خلافا
للساقي لنا يجوز بيعه فجاز رهنه ثم نقل ما في الاقطع ثم قال
وفي الشاقي يجوز بيع المعلق بشرط سوى الموت وفي النظم
يجوز اعناق المعلق عن الكفارة وفي التفاروق قال لعبدك
اعتق نفسك غدا لم يحرز بيعه بعه قال اذن الراهن
للمرتهن في الاجازة الخ قال في الملتقطات والاجرة للراهن
لان اجرة بامره وليس للمرتهن ان يعيده الى الرهنية الا بعد

جدید لان القبض بسبب الاجارة يبطل قبض الرهن لان
كل واحد منهما قبض ضمان انتهى وفي التجريد ولو اجره الراهن
من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد ابدا والراهن اذا اجره
من انسان واجازه المرتهن فاجازه الراهن يبطل الرهن انتهى
وفي عمدة الفتاوى ولو امره ان يعيد غيره فقد خرج عن
ضمان الرهن وليس للمرتهن ان يسرده الا برهن جديد انتهى
وان اذن له ان يرهنه فرهنه خرج من الرهن الاول كما في
خراتمة الاكل قال في شرح الطحاوي فصار كان المرتهن الاول
استعار مال الراهن الاول ليرهنه فرهنه وليس للمرتهن ان
يعيد الراهن فان اعاره بغير اذن الراهن وسلمه الى المستعير
كان للراهن ان يبطلها وليس له ايضا ان يرهن الرهن فان
رهنه بغير اذن الراهن كان للراهن الاول ان يبطل الرهن
ويعيده الى يد الاول ولو اعار الراهن الرهن من المرتهن او
المرتهن من الراهن لا يبطل الرهن لان حق المرتهن حق لازم
فلا يبطل الا بابطاله كما في الوالوجية وفي خراتمة الاكل اذا
مات الراهن والرهن في يده عارية فالمرتهن احق به قال
اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار فاكلها لم يضمن ولا يسقط
من دينه شي كما في التقنية يعني اذا افتكها بجميع الدين
ولذا قال في المجتبى ولو رهن شاة بعشرة قيمتها عشرة
وقال للمرتهن احلب الشاة فما حلب فهو لك فحلب وشاة
لا ضمان عليه لان الاباحة ليست بتملك يصح تعليقها
بالشرط فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد المرتهن قسم
الدين على قيمة اللبن الذي يصير كانه اخذ من المرتهن
فيصير مضمونا عليه بالتلف وكذا ولد الشاة وجميع الثمار
الذي يحدث على هذا القياس وفي جوامع الفقه وما
اكله المرتهن باذن الراهن من لبن او ولد او لبس ثوب
فنقصه كان حصة ذلك الدين عند الهلاك على الراهن

يعني لم يستقط حصته من الدين وكذا يجب ان فعل ذلك
غيرها باذنها وفي خزائنه الاكمل ولو هلك الشاة ثم
حضر الراهن فان الدين يقسم على قيمة اللبن فيبقى حصته
الدين وجعل كأنه استرد الراهن اللبن انتهى وقيد ذلك
بالاذن حتى لو استهلك المرتمن بغير اذن المرتمن ضمنه
ويكون رهنا مع الاصل كما في خزائنه الاكمل وفي الخلاصة
غلة الدار والارض والعبد لا نصير رهنا قال باع الراهن
من زيد ثم باعه من المرتمن انفسح الاول لان البيع البات
اذا طرأ على الموقوف رفعه وكذا المستاجر واذا
باعه المورث فالبيع الثاني ينفذ دون الاول وكذا في بيع
الوفا وبمذا فتى صاحب المحيط وقال غيره من المتأخرين
ينفذ الاول وبه كان يفتى قاضي خان وقيل الرواية مردودة
هكذا ينفذ الاول دون الثاني كذا في العمانية وفي الذخيرة
من الاجارة باع بغير اذن من المستاجر بطل البيع الاول
وجاز الثاني انتهى وفي القاضى الراهن اذا باع الراهن ثم باع
من اخر فجاز المرتمن البيع الاول والثاني نفذا ما اجاز
والاجرا اذا باع المستاجر ثم باعه ثانيا من رجل اخر
فجاز المستاجر البيع الاول والثاني نفذ البيع الاول
وبطل الثاني انتهى فروع اعتق الراهن العبد الموهوب
وهو معسر سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين
وكل شئ سعى به رجع به على المولى لانه قضا دينه عليه
باللزام الشرع اياه ولو دبره سعى المدبر مع يسار مولاة
في الدين بالغاما بلغ لانه ملك المولى ولا يرجع به على
المولى كما في الوالدية واذا وهب الراهن وسلمه الى
الموهوب له بغير اذن المرتمن فان اجاز المرتمن الهبة
نفذت الهبة وكانت اجازته ابطالا لحقه كما في شرح
الطحاوى الكبير قال رهنه على دين معهود فذفع للبغ

البيع

وامتنع

وامتنع لا جبر وكان رهنا في ذلك القدر كما في القنية
وفي الحاوى ومن باع عبدا على ان يرهنه المشتري بالثمن
شيا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجبر عليه
وكان البائع بالخيار ان يرضى بتك الرهن وان شافى
البيع الا ان يدفع المشتري مالا او يدفع قيمة الرهن
رهنا انتهى وفي خزائنه الاكمل ولو شرط في ثمن مناع باع
فقبض المتاع واذا دفع الرهن ومحمد الراهن واقام المرتمن
البينة انه باعه على ان يرهنه هذا العبد لا اجبره على
دفع الرهن ولكن للبائع ان ياخذ المتاع حتى يعطيه
رهنا وفي الذخيرة قال المشتري اعطيه رهنا اخر
سوى العبد وللبائع ان يمنع منه انتهى قال ولا يبيع
القاضى الرهن بغية المرتمن وخرج العادى في فضوله
جواز بيعه بالغيبة على مسيلتين ذكرهما وهو فقه حسن
وقد ذكرنا الكل عند قول المؤلف وينصب القاضى الوصى
واطلق المؤلف عدم الجواز بالغيبة لكن وقع في البرازية
عن المنية ان المرتمن بيع الرهن باجازه الحاكم واخذ بينه
اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى وفي
الووالدية الراهن يجبر على بيع الرهن فاذا امتنع مبيع
باعه القاضى وامينه للمرتمن واوفاه حقه لان الراهن
امتنع عما هو مستحق عليه وهو ما يجرى فيه النسيئة
فينوب القاضى منابه ثم العمدة على الراهن لان القاضى
وامينه فايبا عن الراهن والغايب لا يجوز ان يلزمه العمدة
انتهى وأشار الى ان المسئلة اتفاقية وبين وجه الفرق
للإمام في عدم جواز بيع مال المديون وحرره هنا وفيها
وبيع ما يخاف الفساد عليه باذن الحاكم ويكون رهنا
في يده لان اسماكه ليس من الهلاك وان باعه بغير امره
ضمن لان ولاية البيع نظر المالك لا تثبت الا للحاكم انتهى

اقول يوخذ من هذا جازيعة الدار المرهونة اذا اخذت في
التداعي للخراب وكانت واقعة الفتوى قال المقبوض على
سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح الذي
في القنية اذا لم يبين المقدار الذي رهنه به وليس فيه دين
لا يكون مضمونا في اصح الروايتين قال رضي الله عنه وفي
ط قال ابو حنيفة واني يوسف ومحمد يعطيه المرتمن ماشا
وعن محمد لا استحس اقل من درهم وعن ابى حنيفة في رواية
اذا ضاع فعليه قيمته انتهى وفي شرح الطحاوي ولو اخذ الرهن
بشرط ان يقرضه كذا فبذلك في يده قبل ان يقرضه هلك بالاقبل
من قيمته وما سمي به من القرض لانه قبضه بسوم الرهن والمقبوض
بسوم الرهن كالمقبوض بسوم البيع اذا هلك في يد المساموم يضمن
قيمته لان قبضها باذن صاحبه انتهى قال القول لمكره مع اليمين
وفي تعيين الرهن ومقدار ما رهن به قال في البرزانية رهن الرهن
انه رهنة شيئا وقبضه ولم يعرفه الشهود يوم المرتمن يبيانه
والقول له في ذلك ولو قرانه ارتمن منه رهنا ثم جاء بثوب
وقال هذا ذلك فالقول له مع يمينه ان لم يصدق الرهن فيه
برهن الراهن انه رهنة منه هذا الشيء وبرهن المرتمن انه رهنة
من غيره والدين والعين واحد فبينه المرتمن ولى انتهى وفي
الولوية وان اثبت ان الرهن بالف واختلفا في قيمة الجارية
فالقول قول المرتمن في حق المثل في قيمة وقت الهلاك لانه ينكر
الزيادة كالغاصب والبينة بينه الراهن في زيادة القيمة انتهى
وفي خزانة الاكمل اختلف الراهن والمرتمن في عين الرهن والقيمة
البينة فالبينة بينه المرتمن وفيها قال المرتمن ما رهنتني الجارية
الا وقيمتها حسامية يومئذ وهي هذه وادعى الراهن ان قيمتها
الف وهي غير هذه فالقول قول المرتمن فانه منكر كما في الغصب
وفي الحاوي اذا اختلف المرتمن في الدين والقيمة بعد ما هلك
الرهن فالقول للراهن في مقدار الدين مع يمينه والمرتمن في قيمة

الرهن فان نكل لزمه ما ادعى الراهن انتهى وفي كافي الحاكم واذا
اختلف الراهن والمرتمن في قيمة الرهن بعد هلاكه فالقول قول
المرتمن والبينة بينه الراهن وكذلك لو كان ثوبين فملك واحد
منهما ثم اختلفا في قيمة المالك وفي العمادية وفي الجامع الفوائد
المرتمن اذا ركب الدابة المرهونة ليرد ها على المالك فملك في
الطريق لا يضمن ان سلمت من ركوبه ولكن لا يصدق الا بينة على
سلامتها انتهى قال اختلفا الراهن والمرتمن فيما باع به العدل
الرهن فالقول للمرتمن قال العدل بعته بماية ودفعت الى المرتمن
وقال المرتمن بعته بخمسين واعطيه فالقول قول المرتمن مع
يمينه كما في خزانة الاكمل قال في حاوي القنية قال الراهن للمرتمن
اعط الرهن لدلال حتى يبيعه وخذد راهمك فاعطاه وهلك
في يده لا يضمن المرتمن تكميل من استعار شيئا ليرهنه بدينه ليس
له ان ينشع به لا قبل ان يرهنه ولا بعد ان يفتكه كما في خزانة
الاكمال ولو اعسر الراهن فان اراد رب الثوب ان يفتكه ليس
للمرتمن ان يمتنع منه فاذا قضاؤه رجع على الراهن وفيها لو استعأ
جارية ليرهنها بالف ففعل ثم مات الراهن ولم يدع مالا فان كان
طلب المرتمن بيعها بدينه لم يجبه القاضي الى ذلك ولو طلب الغير
بيعهما بالدين وادى المرتمن فان كان في ثمنه وقابا لدين اجبره
القاضي عليه وان لم يكن وفالم يجبر فان كان فيه وقابا للقاضي
واستوفى المرتمن دينه ثم ظهر للراهن مال رجع فيه المعير فكا
اخذه المرتمن ولو مات المعير دون المستعير وعليه ديون
فامر القاضي المستعير ليقضى دينه ان كان موسرا ليصغر الرهن
لغير المعير وان كان الراهن معسرا لم يسترد الرهن الا ان
يقضى ورثة المعير دين المرتمن فان اجتمع ورثة المعير وعزما
ليبيعوا الرهن ينظران فيه وفاي باع ولا يلتفت الى ابا المرتمن
لانه تمنعت وان لم يكن فيه وفا بدينه ودين عزما به المعير
لا يباع الا برضاه ولو رضى المرتمن ببيعه وعزما المعير ولم يرض

ورثة المعير لم يبيع الابرضاهم وكذا ان رضى المرتمن والورثة
واباغرا المعيرة ببيع الابرضاهم وانما يباع اذا اجمعا جميعا
وكذا الوقات المعير والمستقر انتهى كتاب الجنایات
من لم يكن له عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر
الرواية وبه يفتى كما في الصغرى قال العاقلة لا تقبل العدا
في مسيلة ما اذا عني بعض الاوليا وصاح فان نصيب العاقلة
ينقلب ما لا ليلا يسقط لا الى عوض ولم يجب على العاقلة
فوجب على العاقلة لانه مال ووجب بغير قصد من العامل ضار
كلخطا وليس للعاقلة منه شيء لسقوط حقه بعفوه كما في شرح المجمع
وقيد بعفو بعض الاوليا لان الولي لو كان واحدا وعنى عن نصف
القصاص سقط الكل ولا ينقلب مالا كما في القية قال
عز رز وجهه ومات لان ضربه لنفع نفسه بخلاف تغزير
القاضي لانه لنفع المصروب قال ومنه ضرب الاب ناديا
عند ابي حنيفة وكذا المعلم بغير اذن الاب او الوصي اقول
هذا خلاف ما هو الاصح في الاب قال في كفاية النجيب اذا
ضرب الرجل ابنه على وجه الثايب فمات لم يرثه الاب
وعليه الضمان عند ابي حنيفة وقال لا يرثه ولا ضمان عليه
وروي محمد عن ابي حنيفة في المعلم اذا ضرب الصبي باذن الاب
فمات انه لا ضمان عليه قال محمد وهذا عندنا ترك من ابي
حنيفة لقوله من اصحابنا من قال هذا دعوى المناقضة
ومنهم من قال هذا حكاية الرجوع قالوا وهو الاصح قال
او ضرب الام او الوصي والمعلم باذن الاب فمات لا اى ضمان
على احد لان الاذن ثبت مطلقا لا مقيدا كما في المنتقات
قال ومحل في الضرب المعتاد الخ وزاد في تلخيص الكبرى في
موضع معناد وعليه الفتوى قال القصاص يجب لليت ابتداء
قال شارح المجمع من وجه لصحة عفو وتنفيد وصاياها اذا
انقلب مالا وحق الورثة من وجه لصحة عفوهم قبل موت المرحوم

انتهى وفي الايضاح شرح التجرید القصاص من يجب حقا للورثة
ابتداء بطريق الوراثة في قول ابي حنيفة والدية يجب حقا
للميت تقضى ديونه وتنفذ وصاياها ثم ثبتت للورثة على
طريق الخلفا فانتى وكان المؤلف اخار قول الامامين في
وجوب القصاص للميت ابتداء وصاحب الدرر والفرار اختار
قوله حيث قال القود يثبت للورثة بدالارثا والله اعلم
قال فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فعنى احدها سقط القصاص
ولا شيء لغير العاقلة عند الامام اقول وليس هذا خاصا بهذه العوة
بل الحكم كذلك الا اذا كان الولي واحدا وعنى عن نصف القصاص
كما قدمناه عن الفقيه وليس ذلك ما لو قطع يمين رجلين فقطع
يمينه اليهما وارش يده في ماله تكون بينهما نصفين ولو عفا احداهما
فقطعت يمينه للباقي كما في خزائن الاكل قال وصح عفو المرحوم
ديونه ولو انقلب مالا قال في الحاوي رجل قطع يد رجل فعنى
عن القاضي ثم مات فعلى القاطع الدية واذا عنى عن القطع وما
يجد منه او عن الجناية ثم مات من ذلك فهو عفو عن النفس
فاذا كان خطأ من الثلث وان كان عمدا فمن جميع المال وقال الفقيه
عن القطع عفو عن النفس فان قطع يد رجل عمدا فصالحه منها
وما يجدت على شيء جاز وان مات فلا شيء غير ما صالح عليه قال
دية القتل خطأ او شبه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقرار
قال في المبسوط للسرخسى ولو امر رجل صبيا بقتل رجل كانت
الدية على عاقلة الصبي لمباشرة القتل باختياره يرجعون بها
على عاقلة الامر لان الامر جائز استعماله الصبي وامره اياه
بالقتل وهو الذي تسبب لوجوب الضمان على عاقلة الصبي
فثبت لهم حق الرجوع بها على عاقله فان قيل امره قول وما
يجب على المرء بقوله من ضمان الجناية لا تقبله العاقلة قلنا نعم
اذا كان القول خبرا محتملا بين الصدق والكذب ليكون محمولا
على الكذب حتى العاقلة فاما اذا كان امرا فلا تردد في كونه

تسبيها واستعمالا واذا ثبت السبب في حق العاقله ثبت الحكم
انتهى وفيه ايضا ولو سقى رجل سما واوجره اياه فقتله لم يكن
عليه قصاص والدية على عاقلته لانه اذا دفعه اليه حتى
شرب بنفسه لم يضمن شيئا لان الشارب مختار في شربه لكون
قاتلا نفسه ومن اعطاه غره حين لم يجبره بما فيه من السم ولكن
الغرور لا يجب عليه ضمان النفس والاصل فيه ان اليهودية
حين اتت بالثأمة المسمومة هدية الى رسول الله صلعم فاكل
من ذلك بشر بن البراء فمات لم يضمنها رسول الله ديته لانه
تناوله باختياره فاما اذا اوجره اجمارا فقد صار متلفا له
فيكون ضامنا ديته وقيل هذا اذا كان سما قد يقتل وقد لا
يقتل فيكون ذلك بمنزلة الخطا فاما اذا كان دغا فاعلم انه
يقتل لا محالة فانه يجب عليه القصاص عند ابي يوسف ومحمد
بمنزلة ما تقدم من الفعل الذي لا يثبت وفي شرح الجمع للمولف
ولو سقاه سما فقتله فهو سبب لعدم المباشرة وذلك ليس
بموضع القتل فانه يختلف باختلاف الامزجه ولو دفعه اليه
فشربه هو لا شيء عليه ولا على عاقلته لانه هو الذي قتل
نفسه والحكم ينقطع عن السبب اذا امكنت الاضافة الى
العلة فالمتحقق بالموقع نفسه في البير انتهى وفي الصيرفية
سيل وح عن امرأة سحرت زوجها ومات قال ان كان
سحرها بالتعويذ لا يجرم وبالذواجر انتهى وفي الحاوي
المصيري سيل ابو بكر عن سقى امراته دوا الجمل فمات من
ذلك قال ان لم يعرف ان ذلك الدوا قاتل فلنزوج الميراث
ولا اثم عليه بما فعل اقول يوحى من هذا ان من سبب في هلاك
غيره بالدعوة والاسمالا ياتم وفي القلب من ذلك شيء ثم رايته
في حاوي القنية ولو قرانه اهلك فلا نابا لادعا وبالسهم
الباطنه او بقراءة الاثقال لا يلزمه شيء لانه كذب محض لانه
يودي الى ادعاء علم الغيب المنفي بقوله تعالى لا يعلم الغيب الا الله

ولم يوجد نص باهلاكم بهذه الاشياء وبلاقرار كاذبا يلزم
شيء كما لو اقر بنبوة رجل هو اكبر من المقر سنا ولو قرانه اهلك
فلا نابا لقراءة اسم الله القهريه اخلف المشايخ فيه لوقوعها
والاصح انه لا يلزمه شيء لان الشرع لم يجعله من الة القتل وسببه
انتهى قال لكل احد التفرغ علم من شرع جنحا في الطريق يعنى
للعمامة وان كان لا يضر احد على الصحيح من مذهب الامام ابي حنيفة
ولكل احد حق المنع وحق الطرح وقال محمد له حق المنع من الاحداث
وليس له حق الطرح وقال ابو يوسف ليس له حق المنع ولا حق
الطرح وان كان ذلك يضر بالمسلمين فلكل واحد من احاد
المسلمين حق الطرح والرفع كذا في المحيط وفي البرازية ويضمن
ما تلف به اضر بالمسلمين ام لا الا ان يكون باذن الامام وان اضر
بالعمامة لا يجمل للسلطان ان ياذن قال في الحاوي ومن اخرج
الى الطريق الا عظم جرحنا او كنيفا او ميزابا لله طر او بنى دكانا
او حفر بالوعة فلرجل من عرض الناس ان يمنع ذلك ويترع
مسما كان او كافرا ويسع الذي عمل ان ينتفع به ما لم يضر
بالناس فاذا اضرهم كره له ذلك وان كان السلطان امره
بعلمه او اذن فلا ضمان عليه ان تلف به شيء قال ولا ياتون
بالسكوت فيه لان ذلك من الامور المشتركة قال لا اعتبار
برضى اهل المحلة في السكة النافذة لانها للعمامة وهي التي ياتي
الاصلا اختطت بان يبنوا دورا ويتركوا هذه الطريق للمرور
فحكمه حكم الطريق العمامة لا ترى ان لهما ان يدخلوها عند
الزحام كذا في جامع الفضولين والسكة غير النافذة هي ان
يكون دارا مشتركة بين قوما وارضا مشتركة بين قوما واذا
مشتركة بينهم بنوا فيها مساكن وحجرات ورفعوا بينهم طريقا
حتى يكون الطريق ملكا لهم كذا في جامع الفضولين ايضا
ثم قال في حكم الزقاق والطريق ليس لاهل السكة ان ينصبوا
على روس سكتهم دربا ويسدوا راس السكة لان مثل هذه

السكة ولو كانت ملكا ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق
وهو انه اذا ارحم الناس في الطريق كان لهم ان يدخلوها
حتى يخف الزحام وليس لصاحبها بيعها ولو اتفقوا عليه ولا
ان يقسموها فيما بينهم اذ الطريق الاعظم اذا كثرت الناس فيه
كان لهما ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام اقول يوخذ
من هذا ان عند اتفاق اهل السكة على جعل الساحة طريقا
يتمتع على كل واحد منهم الرجوع عن ذلك ولم يبق لهم الا
الانتفاع بذلك للمرور وغيره دون تجره والله اعلم قال
ولا يبرأ من ظلم المورث ومظله اى عليه وزر ما ظلمته
ووجوده وان لم يفيض فالاجر للطالب دون المورث قال
وعفو الولي يوجب براءة القاتل في الدنيا عن الدية والقود
لانها حق الوارث قال ولا يتبنة الوارث ان فلا ناقته
لان هذا حق المورث وقد كذبه البينة بقوله قتلني كذا في
الظهيرية وفي خزانة الاكل ولو جرحه بالسيف عمدا
فاشهد المجرع على نفسه ان فلا نام مجرحه ثم مات من ذلك
الجرح فلا شئ على فلان ولا تقبل البينة على الجناية وبمينا
علم ان ما ذكره المؤلف من قبول بينة الوارث من الجرح خلا
المنقول قال يصح عفو المجرع والوارث قبل موته لا انعقاد
السبب قال في الملكيات عفو الوارث مع موت المورث
لا يصح قياسا لان العفو حق غيره وفي الاستحسان يصح لان
سبب الحق لهم قد انعقد فيصح عفو الوارث لان العفو
استقاط فيعتمد صحته صحة قيام الحق او سبب الحق وقد وجد
انتهى كتاب الوصايا للمرء ان يقيم غيره مقام نفسه في
التصرفات ويوصى بها بعد المات والوصايا العقلية البليغة
ثلاثة امين قادر وامين عاجز وخاين او فاسق كما في الحاوي
القدسي الوصي ينصرف بالولاية عند ابي حنيفة وعند محمد
بالامر كما في البدائع والوصية تملك بدون القبض لما ان المتبرع

بين

الخبر

لم يبق اهلا للتسليم وحق الورثة متاخر عن الوصية كما في هـ
مخارات النوازل ومن اقر من الورثة بوصية لا يوخذ منه الا
ما يصيبه لان الوصية تتعلق بالتركة على جهة الشروع لا على
جهة ان كل جزء من اجزا التركة يصير مشغولا بجميع الوصية
كما قالوا به في اقرار الوارث بالدين والفرقة في كفاية المحيب
قال وقسم الوصي ما لا مشترك بينه وبين الصغير يجوز ان
كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلا فالمحمد ولم يعرض ^{للمسئ}
الورثة قال في الخلاصة وفي الاصل الوصي لو قسم بين الورثة
وعزل نصيب كل انسان فهذا على حمسة اوجه فليراجع انتهى
الوصي اذا امتنع من التصرف لا يجبر كما في الخلاصة وفي الحاوي
المصيري قال محمد بن مقاتل لو كان الميت على القاضى ديون
فليس للورثة ان ياخذوا الوصي باستخراج ذلك وقضاياه انتهى
قال يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق قال في احكام
الاصياء وان كان اخرجه الحاكم من الوصاية وقيد القبول
بما اذا ادعى نفقة المثل لا الزايد على نفقة المثل وان اقام
الوصي البينة بذلك كما في تلخيص الخلاطى وان زاد يسر اصدق
وعليه اليمين ان اتهموه كما في خزانة الاكل وفي تلخيص الخلاطى
ونفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقتير وفي احكام
لان القول في الامانة قول الامين مع يمينه الا ان يدعى امرا
يكذبه الظاهر فيزيد نزول الامانة وتظهر الحيانة في الا
يصدق قال ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه
من الصرف على المستحقين بلا بينة اقول لم يظهر وجه اشكاله
لان الناظر وكيل اخلف في جهة وكالته والوكيل اذا اخبر عن
ايصال ما هو مسلط عليه صدق والقول قول من يشهد له الظاهر
اذا كان يدفع شيا عن نفسه كما في الذخيرة وفي الثنا فارخانية
القوام يقبل قولهم في مقدار ما حصل في ايديهم من الغلات
والاموال والوصي والقيم في ذلك سوا والاصل في الشرع ان

القول قول القابض في مقدار المقبوض وفيما يجوز بالاتفاق
على اليتيم او على الصنعة وما صرف منها في موافاة الاراضي
قال الثالثة ادعى انه ادى جعل عبده الا بق من غير اجازة
حتى اذا قال اسنا جرت رجلا حتى رد الغلام يصدق قال
ولولا بيعة فله تخليف الوارث اى يخلف الوارث على العلم
والله اعلم قال فقد علم ان الوصى لا يقبل قوله في قضاء دين
على الميت سوا كان المتازع له اليتيم بعد بلوغه ولا قيد التيمم
بما اذا كانت من البائع اما من غير البائع فلا يقبل منه دعوى
وليس ذلك على اطلاقه قال في عمدة الفتاوى رجل اشترى
من امرأة كرمات ابنتها وهو غير بالغ وادعى انه ميراث
ابيه وصدقته المرأة ويزعم انها حين باعت لم تكن وصية
ابيه وقد كانت اقرب بذلك عند البيع لا تسمع دعوى الابن
الا ان يكون ما ذواته في التجارة او ياذن له بالمخضومة من له
ولاية من جملة ابية انتهى وفي التاثير خاتمة من له الولاية
كالقاضي والوصى ونحوها قال الا في مهر امراته فانه لا
ضمنان عليه اذا دفعه بلا بيعة كما في خزائن الاحكام المفيد
قال في العبادية ناقلا عن ابى القاسم ان ادعت مقدار
مهر مثلها فذلك واجب وكفى بالنكاح شاهدا قال
الفقيه ابوالليث ان كان الزوج بنى بها يمنع منها مقدار
ما جرت به العادة في التجميل والقول في ذلك القدر للورثة
وفيما زاد على ذلك القول للمرأة وفي الخلاصة من الفصل
السابع من الوصية للمرأة ان تاخذ مهرها من التركة من غير
رضا الورثة ان كانت التركة دراهم او دنانير وان كانت التركة
شيا يحتاج الى البيع ما كان اصله يستوفى صداقتها ان كانت
وصية من جهة زوجها ولم تكن قال وانفق ثمنه عليه
وهو نفقة مثله فهو مصدق ان كان العبد ها لكا واما لو
كان قائما وكذا به الورثة فلا يصدق هذه عبارة خزائن الاكل

قال والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل
فانه لا يصدق الا بيعة لان الامين يصدق في الدفع لا في
الاجاب كما في شرح الخلاصى قال الثامنة ادعى الاتفاق
على رقيقه الذين ماتوا قال في البرازية فان كان مثل هذا
الميت يكون له مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصى وان كان
لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لامثاله هذا الرقيق لا يكون
القول له قال التاسعة اجترورج ثم ادعى انه كان مضاربا
الاصل ان الوصى ان يجزى مال اليتيم ان شايد دفع مضاربه
ويعمل بنصيبه مضاربه ويشهد وان لم يشهد كان ما اشترى
لليتيم اما الاول فلفوه كفا ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن
والتصرف من حيث التجارة ليزداد مال احسن من ترك التجارة
واما الثاني وهو ما اذا لم يشهد فلان الوصى قد يعمل بمال الصبي
مضاربه والرج تبع مال الصبي فلا يستحق الوصى الا بحجة تثبت
عند القاضي قال الثانية اذا خصه القاضي تخصص كالمحفظ
والاتفاق لان نصيب القاضي اياه قضا والقضا قابل للتخصيص
بخلاف وصى الاب في شى خاص فانه وصى في جميع الاشياء لقيامه
مقام الاب كما في البرازية من اخر القسمة قال وذكر ضابطا وهو
ان كل شى كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا لانه
امين والامين يقبل قوله فيما يدعى الخروج عن الولاية لكن مع
اليمين كذا في صلح الولو الجية قال الخامسة ليس للقاضي ان يعزل
وصى الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت فليس للقاضي الولاية
المحجج على العدل الرشيد وكذا على من قام مقامه ومع هذا الوعد
ينفرد ويصير القاضي حائرا لان قضا القاضي وقع في محل القضا
فينفذ كما في الولو الجية قال وله عزل وصى القاضي العدل الكافي
كما في الفتية خلا فالما في اقول قال في حاوى الفتية نصب
القاضي وصيا امينا كافييا ثم عزله لا يعزل لانه اشتغال بالقيود
وفي البرازية وصى القاضي اذا عزل نفسه ينبغي ان يشترط علم

القاضي بعزله يشترط علم الموكل في عزل الوكيل نفسه
وعزل القاضي نفسه يشترط علم السلطان انتهى قال
السادس لا يملك وصي القاضي القبض الا باذنه مبتدئ القاض
بعد الايضاً لان القيم كالوكيل والوكيل بالخصومة وان كان
يملك القبض عند اصحابنا الثلاثة لكن الفتوى على انه لا
يملك فلا بد من ذكر الاذن بالقبض وفي الحصاف وينبغي
للقاضي ان يشرف على كاتبه واصحاب المسئلة وامانيه
ويتفقد احواله وامورهم ليكون على احواله بصيرا ومحاسبا
الامنا على ما يعملون في كل سنة وعلى ما يجري على ايديهم من
اموال اليتامى وعلائهم في كل سنة اشهر على حسب ما يراه
حتى ينظر كل واحد منهم هل ادى الامانة فيما فوض اليه واخذ
من ادى اقره عليه ومن خان استبدل غيره وكذا يحاسب
القوام على الاوقاف قال بخلاف وصي الميت فيملك ذلك
اي يملك القبض بلا اذن قال في الحصاف يتم له وصي امره
في يدي وصيه لان الاب اقام الوصي في التصرف لولد الصغير
مقام نفسه خلفا عن نفسه فكان رايه باقيا بقا خلفه ولو كان
باقيا حقيقة لم يكن للقاضي ان يتعرض لماله فكذا اذا كان باقيا
حكما انتهى فاذا ان القاضي ليس له سوال وصي الميت عن مقدار
التركة ولا التكلم معه في امرها بخلاف ما اذا كان وصي القاضي
كما قالوا لوماته عن زوج واخوة فسا لوماته القاضي ان يبيع
امينا ليحصن ماله لان زوجها متهم وقال جميع ما في البيت
لم يتعرض القاضي وكذا لومات الزوج فقال اولياؤه مثل ذلك
وكذا لومات عن امراة وصفار وسال الجيران ختم الابواب
للفصار وقال جميع ما في البيت لم يتعرض القاضي لها ولا يبيع
امينا في اسبابه ذلك الا في رجل يموت عن صفار وليس يدعى
احد شيئا ما في البيت فيبيعت في ذلك امينا يحفظ للفصار
انتهى وفي الوالدية رجل مات وترك ابين فاوصى الى احدهما

فاذا زاد الاخران يعلم مقدار الوصايا والمال له ان يستخرج ذلك
ليلا يضيع المال انتهى وفي جامع الفصولين ولو ترك ودايع
وامواله قبضها بعض ورثة ولم يامر بقبضهم ولا الحاكم فيقبض
استحسانا لو دونه محيطا اذ له الحفظ فيصرف قبضه الى
الحفظ لا الى التملك اذ الاحاطة تنافي التملك فلو لم يكن عليه
دين ضمن حصة باقيم ولو كانت التركة في موضع لا يخاف
عليها بقبضه ملكا مشتركا فتعدى واما لو يخاف عليها
ضمن قيا سالا استحسانا سمي ضمن لو دين الا اذا قبضها
ضرورة ويكون باقيم صفارا عاجزين عن الحفظ فحينئذ
لم يضمن ولو كانت الاموال في منزل الميت فاخذها بعض
الورثة ليقضى دينه او اخذ الودائع من منزله ليردها على
ملاكها حيث يضمن استحسانا وضمن الاجنبى بكل حال الا
اذا كان يلحق في قوارع الطريق فقبضه الاجنبى لا يضمن
انتهى قول يوخذ من هذا ان متى كان قبض الوارث للتركة
وفيهم صغيرا وكانت ودايع ليردها على اربابها ويقضى
دينه اذا هلك لا يضمن ان له ان يقبضها حفظا بخلاف
اذا لم يكن واحدا من ذلك فيضمن حصة باقي الورثة وكانت
واقعة الفتوى قال وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه اذا
كانت الوصية عامة ومثله في الخانية والذي وقع في القنية
مطلقا حيث قال وصي الميت وصى الى غيره بذلك او وصى
القاضي ففعل ذلك جاز وصار وصي الميت والقاضي انتهى قال
تبرع المريض في مرض الموت انما ينفذ من الثلث كالمهبة والصدقة
والعتق والتدبير والمحاباة بمقدار ما يتغابن فيه وما اشبه
ذلك وكذا اذا ابر اعزيمه من الدين او عفى عن دم الخطا وطلق
المولف الثلث ولم يقيد بزمن وقته في خزانة الاكل بنص
ولو اوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسبه يعتبر من ثلث ماله
يوم وفاته ولا يشترط ملك الموصى به يوم الوصية حتى لو

او وصى له بعبد لا يملكه ثم ملكه بوجه ما فهو جائز من ثلثه
كما في خزانه الاكل وفي البرازية ولو استفاد ما لا بعد الوصية
ثم مات يعطى ثلث المستفاد ايضا قال الا في تبرعه في
المنافع فانه ياخذ من جميع المال قال في المحيط حق الغرما
والورثة يتعلق بما يجري فيه الارث وهو الاعيان ولا
يتعلق بما لا يجري فيه الارث كالمناقع وما ليس بمال لان
الارث يجري فيما يبقى زمانين لينتقل بالموت اليهم من جهة
الميت والمنافع لا تبقى زمانين انتهى من المزارعة اقول
هذا المحصر في حيز المنع لان العفو عن القصاص من جميع المال
قال في شرح الزيادات القصاص بالنفس ليس بالمال ولهذا
صح عفو المريض عنه من جميع المال انتهى وفي السراج الوهاج
اذا عفى عن دم العمد فانه يجوز ولا يعتبر من الثلث لان ذلك
ليس بمال وفي منية المفتى تبرع المريض بالمنافع تعتبر من
جملة المال وكذا الواجب دون اجر المثل لا يعتبر من الثلث
لانه لو عاها فهو كذلك انتهى وفي التكملة وان عفى عن
القطع وما يحدث منه او عن الجناية ثم مات فهو عفو
عن النفس في قولهم فان كان القطع عمدا يعتبر العفو من
جميع المال وان كان خطأ فمن الثلث لان موجب الخطا
المال وموجب العمد القود انتهى وفي جامع الفقهاء والمريض
ان يحيل بعض غرمايه على من ليس له عليه شئ ويخص به
المحال له انتهى تمت اجازة الوصية من الوارث كوصية
مبتدأة الا انها تفارقها من وجه وهو ان الحكم في الوصية
مضاف اليه وفي اجازته لا يكون مضافا اليه لانه تنفيذ
تصرف الاول فينفذ من جهة الاول كما في شرح الخلاطي قال
واذا ابر الوصي من مال اليتيم لم يجب بعقده لم يصح والاصح
وضمن اى عندها ولا يصح عند الثاني كما في البرازية وان
بعقده صح خلافا لابن يوسف وفي البحر الزاخر وكذا اقول

الصغير لا يجوز البراة منها الا في الشفعة وكذا سكوتة عن
المطالبة بما انتهى وزاد في الجناية ولا يوجله وفي خزانه الاكل
ولو قبض دين الميت يكتب الوصي البراة بما قبض لا من كل قليل
وكثير لعل للميت عليه مال اخر وفي الخلاصة من الفصل
الثاني وفي المنتقى وصى او وكيل او عبد ما ذون اشترى
عبدا بالف درهم وقيمتة ثلاثة الاف ثم وجد به عيبا ليس
ان يرد به بالعيب انتهى قال في الخانية القاضى اذا اتم الوصي
لا يخرج على قول ابن حنيفة رضى الله عنه وله ان يضم اليه
اخر وقال ابو يوسف يخرج به وعليه الفتوى لان الوصي قائم
مقام الاب ولو كان الاب حيا وحيف منه على مال ولله الصغير
فان القاضى يخرج المال من يده فالوصى اولى منه انتهى وفي احكام
الاصوية وفي الوالوجية والخلاصة وعامة الكتب لو كان الاب
مبذرا متلفا مال ابنه الصغير فالقاضى ينصب وصيا
ويوزع مال الابن من يده ويحفظه انتهى اقول فالوصى متى تحقق
منه ذلك فعزله واجب شرعا قال القاضى لا يعزل وصى الميت
الا في ثلاث الصواب اربع على ما هو المفتى به قال في تلخيص
الكبرى وصى اتمه القاضى قال ابو حنيفة ضم القاضى اليه
اخر وقال ابو يوسف يخرج به وهو القياس وبه نفتى قال
اوادعى على الميت دينه وعجز عن اتيانه ولكن في هذا يقول
له اما ان تبرى الميت او عزلتك لانه يستحل ما له فلو لم يبره
عزله وجعل مكانه اخر هذا اختيار ابن الليث ولو اقام البينة
على ما ادعاه وجعل القاضى وصيا حتى يقيم البينة عليه ابو
نعيم الحاكم يجيز فيتركه خارجا من وصايته او اعاده اليها
بعد قضا دينه قال ابو الليث ذكر الحنصاف ان القاضى يجعل
وصيا في قدر دينه خاصة ولا يخرج من وصايته بلا ضرورة
وذلك القول اصح وبه فاخذ كذا في تلخيص الكبرى والبرازية
المخار ان يقول له الحاكم اما ان تبرهن على الدين او تبر او

مخرجك عن الوصاية قال لا يملك الوصي بيع شيء باقل من ثمن
المثل كما لا يملك بيع التركة بسبب لكن فيه ضرر على اليتيم
قال في الوالوجية ولو باع الوصي شيئا من تركة الميت بسبب
فان كان ذلك ضرر على اليتيم لا يجوز وان لم يكن فيه ضرر
بان كان لا يخشى عليه المحمود والمنع عند حلول الاجل يجوز ولو
استباع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والاخر بالف ومائة
والاول امل من الثاني ينبغي ان يبيع من الاول الذي لا يخشى
عليه المنع والمجود عند الطلب وكذلك اجارة دار اليتيم
وكذلك ستولى الوقف وكذلك جميع اشياء الوقف على هذا
القياس انتهى وفي العادية الوصي يملك عقار بيع الصبي
عدة وامانة وقال عمي وكان شيخ الاسلام علا الدين العلاء
 وغيره من ائمة سمرقند على انه لا يملك ذلك وفي القنية
 باع الوصي من التركة شيئا فقال الورثة باعه بغير فاحش
 وقال المشتري بل بعدل فالقول قوله قال الا في مسئلة
 ما اذا اوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض والذي في تلخيص
 الكبرى ولو اوصى بان تباع امته من اجب جاز وتجبر ورثة
 على بيعها ممن اجبت ولو ابى ذلك الرجل اخذها بقيمتها
 حط عن قيمتها قدر تلك مال الوصي انتهى وزاد في الحاوي
 المحصري ويكون كالوصية قال الوصي لا يملك الا ايضا
 سوا كان وصي الميت او القاضى كما في الخانية قال في كفاية
 المجيب على وجه التعليل انه لما فوض اليه امر الصبي بعد
 موته مع علمه بان يجوز ان يموت الوصي قبل بلوغ الصبي
 كان ذلك اذنا له في تفويض امر الصبي الي غيره اذ ركنه
 المنية قبل بلوغ الصبي لانه معلوم انه لم ير ان يترك امر
 الصبي مهملا والله اعلم اقول ظاهره ان ملك الوصي للايضا
 حاصل بطريق التضمن والله اعلم وفي الحاوي وصي الميت
 اوصى الي غيره بذلك او اوصى لقاضى فعمل ذلك جاز وصار

وصي الميت والقاضى انتهى وفي مختصر الاصل الوصي لو وكل
 بالخصومة في عيب لم تقبل وكالته بذلك اذا وجبت اليمين
 حتى يحى ويخلف قال الوصي اذا خلط مال الصغير بماله لم
 يضمن لتقدير الاحتراز عنه او غيره كما في البرازية قال
 لا يضمن الوصي ما نفقه على وليمة خزان اليتيم الخ اقول ولم
 يتعرض المؤلف للجهاز قال في الوالوجية وصى في حجره يتيمان
 جهزها واشترى لها متاعا وحليا وغيرها وانفق عليها
 فلما بلغا طلبا منه تفصيل الحساب ليعلم كم انفق على كل
 واحد منهما ان امكنه ذلك فيفضل وان لم يمكنه ذلك
 فالقول قوله في نفقة مثلها وجهاز مثلها ولا يجبر على
 البيان ولو بين كان احسن لانه انفى للتمهة قال اذا مات
 احد الوصيين قام القاضى الخ وصيا اقول هذا مشكل على
 ما في الحاوي فنامله قال في شرح الزيادات ولو اوصى
 الى شخصين فمات احدهما واوصى رجل نزل مترلته ولو
 اوصى الثاني يكتفى به في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة
 يضمن اليه غيره لان الوصي ماضى الا برأى شخصين كما لو لم
 يوصى لاحد انتهى وكذا اذا فسق وفي الحاوي القديسي فان
 مات احد الوصيين وقدا وصى في حياته الى صاحبه جاز عند
 ابى حنيفة وروى عن ابى حنيفة انه لا يجوز وبه ناخذ انتهى
 وصى الابوين في ولد الجارية المشتركة في رواية ينفرد كل
 منهما بالتصرف وفي رواية كالوصيين كما في البدائع قال
 ولا تبطل الا اذا اوصى لها بالتصدق الخ بالثلث الخ
 قال في الوالوجية بان قال لها اصرفا مالي حيث شئتما
 واجلا ذلك حيث شئتما ووجه ذلك انه تعلق ذلك
 بمشئتهما ولا يتصور ذلك بعد الموت ولو قال جعلت
 ثلث مالي للمساكين يضمنه الوصيان حيث شئتا من المساكين
 فمات احدهما قال يجعل القاضى وصيا انتهى قال

أوصى إلى رجل ثم آخر فهما شريكان يعني لا يتفرد واحد منهما
بالنصرف بل يشترط اجتماعهما هذا على رأي بعض المشايخ
ومنهم من قال يتفرد كل واحد منهما بالنصرف كما لو جعل وكلا
بيعه شيء بعينه ثم وكل آخر ببيع ذلك والفرق لمن قال بأنهما
شريكان هو أن الوصاية ما بعد الموت سواء قدم وصية
هذا أو وصية ذالاقصارا وأن وجودهما ما بعد الموت
فصارا أيضا إليهما في وقت واحد ولا كذلك التوكيل لأن
أوان وجوده أو أن التوكيل ووقت التوكيل متفرقة فلم
يكن هنا توكيلا لهما كما في الوالوجية ولو اختلف الوصيان
في المال عند من يكون فإن كان ما لا يحتمل القسمة يكون
عند كل واحد منهما نصفه وإن كان لا يحتمل القسمة يتناوبا
زمانا وإن شاستود عاها رجلا لأن لها ولاية الأيداع
كما في البدائع قال إذا قضى بامر القاضى فإنه لا يقضى
شياء ولكن الغريم يبيع القابض بجنسه كذا في خزانة الأكل
قال اتفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم أراد الرجوع لم
يقبل الأبيينة لأنه يدعى لنفسه ديناً على اليتيم فلا يستحقه
بجرد الدعوى كما في شرح الأدب وغيره وفي خزانة الأكل
ما اشتراه الأب للصغير من طعام وشراب ولباس ونفقة
من مال نفسه لم يرجع وهو متطوع أن لم يشهد وإن اشهد
رجع إن كان للابن مال والأب لا يرجع لأنه حينئذ يجبر على
طعامه وكسوته وإن اشتراه عبداً أودابة أو شيئاً لا يجبر
عليه وإن شهد أنه يرجع به سواء كان له مال أو لم يكن وإن لم
يشهد لا يرجع انتهى وفي أحكام الصغار للاسترواشي
من النكاح الوصي لو استدانه لأجل اليتيم يصح ولو أقر
بالاستئانة لا يصح إقراره في هذا بالاتفاق كما
الفرايض أي مستحقها وعدم أسباب الاستحقاق النكاح
الصحيح لا الفساد كما في الشافعي من النكاح وقال مولانا

عليه

المفتدى

المفتدى في شرحه استحقاق الأثر لا يكون بنفس النكاح بل
بنكاح صحيح انتهى وفي المحصرى القياس أن لا يورث بنكاح
مألا لأنه يبطل بالموت وإنما ورثناه بالنص وهو قوله
تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم والزوجة المطلقة
بالنكاح الصحيح المطلق ولم أر من قيد ذلك من شرح السراج
قال الميت لا يملك بعد الموت إلا إذا نصب شبكة الصيد ثم
مات فتعقل الصيد فيها فإنه يملكه ويورثه عند قول
وزاد في خزانة المفتيين ما المطر والثلج إذا اجتمع في ملك
الإنسان لا يصير ملكاً له إلا بالأحرار انتهى ومن الأحرار جعل
الصهاريج في الأربطة والمدارس ولا ريب حينئذ إنما تحدث
في ملك الفاعل لها فتكون وقفاً مع الأصل ويسلك به مسلكه
وكانت واقعة الفتوى والله أعلم قال ولا يورث كذا في اليتيم
أراد الأغرابة فإنه لا خلاف في كونها تورث عنه قال العطاء
قال في جواهر الفتاوى علوى له مشاهرة من مال الخراج يورث
إليه كل سنة فوهبها لغيره ووكله بقبضها لا يجوز لأن العلو
لا يملكها قبل القبض ولا يصح منه جعلها لغيره ولا يورث عنه
لأنه لا يملكها انتهى **قديماً** قال مولانا العلامة صاحب
الخزانة ناقلاً عن مبسوط فتح الإسلام بنصه وأذا مات من له
وظيفة في بيت المال فحق الشرع وأغزاز الإسلام كالأمان
والثاذين وغير ذلك مما فيه صلاح الإسلام والمسلمين
والميت ابن يراعون ويقومون حق الشرع وأغزاز الإسلام
كما يراعى ويقوم الأب فللامام أن يعطى وظيفة الأب لابن
الميت لا لغيرهم لمقصود مقصود الشرع وأبجار كسر قلوبهم
والامام مرتبى تخلف الموتى بأذن الشرع والشرع أمر بايقا
ما كان على ما كان لابن الميت لا لغيره انتهى قول هذا مويد
لما هو عرف الحرميين الشريفين ومصر والدوم المعمورة من غير
تكبير من أبقا ابن الميت ولو كانوا صغاراً على وظايف آبايهم

مطلقا من امامة وخطابة وغير ذلك وامضا والى التفسير
الفراغ لهم بذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفا مرضيا
مقبولا لان فيه احيا خلف العلماء ومساعدتهم على بذل
الجهد في الاشتغال بالعلم وقد افتى بجواز ذلك طائفة
من اكابر الفضلاء الذين يعول على انبيائهم والله اعلم قال
وقايدة الخلاف فيما اذا قال الوارث لجارية مورثة ان
مات مولاي فان حره فعلى الاول تعتق لا على الثاني اى
وهي زوجته وفي شرح السراجية وقايدة الخلاف تظهر
فيما اذا قال لامرأته وهي امه الغير اذا مات مولاي فان
طالق تثنين فمات المولى والزوج وارثة لا تطلق عند مشايخ
العراق انتهى قال الارث مجرى في الاعيان المالية قال
واما الحقوق قال في التنف لا تورث ولا توهب قال
فمنها ما لا مجرى فيه كحق الشفعة وخيار الشرط قال في الدرر
والفرر لانها مجرد حق التملك وهي لا يبقى بعد موت صاحب
الحق فكيف يورث وقالوا في الخيار انه مشيئة وارادة قائمان
به فلا يتصور انتفاها والارث فيما لا يتصور انتقاله محال
وفي شرح المجمع لابن الضيا واما خيار الروية فالصحيح انه يورث
واجمعوا على ان خيار القبول لا يورث وكذا خيار الاجارة
في بيع الفضولى وكذا الاجل لا يورث قال وحسب المبيع
والرهن يورث قال الاكمل في شرح السراجية من الحقوق
ما مجرى فيه الارث كحسب المبيع والرهن وخيار العيب
والقصاص على قول قال في شرح الطحاوى الشرب وحق
المرو والكفالة بالدين والقصاص مورثة قال والوكالات
والعوارى والودائع لا تورث زاد في التنف والرجوع في
الهبة والولا لا يورث من عصبه المعتق وهو ان يكون
للمعتق ابنان ومعتق فمات الرجل فيكون ولا المعتق بين
الابنين فاذا مات احد الابنين وترك ابنا فلا يكون لهذا

الابن المتروك شى من الولا بل يكون جميع الولا لابن البلية
فاذا مات الثاني وترك ابنين فيكون الولا بين ابنيه وهدى
وبين ابن الاخ اثلا ثا كانهم ورثوا من جد هم لامن ابايهم
انتهى وفي البرازية في بيع الفضولى واذا مات المالك قبل
الاجازة فاجاز وارثه الا ينفذ بخلاف القسمة فانها تنفذ
عند الثاني واجازة الورثة استحصانا قال واختلفوا في
خيار العيب الذي رايته في خيار العيب ان الوارث قائم
مقام المورث فيما هو له من الاستحقاق والوارث استحق المبيع
سليما كما في شرح المجمع والدرر والفرر ثم رايته في شرح
الطحاوى مانصه وخيار العيب موروث بالاجماع واما خيار
التعيين فقال ابن الضيا واما خيار التعيين فهو ثابت للورثة
بالاصالة دون باعتبار اختلاط ملكه بملك غيره وفي
شرح الخلاطى لو اشترى عبيد على انه بالخيار ثلاثة ايام
ياخذ اياها شاء ومات قبل البيان انتقل الى الورثة وان كان
الاجال من الميت لامن الورثة قلنا نعم يقومون مقام الميت
بطريق الخلافة في محل الحق ثم يثبت الحق لهم ابتداء بطريق
الارث قال ولو اوصى لا قربا فلان لا يدخل الابن ويدخل الجد
في رواية الزيادات وبه يفتى كما في العياثية وفي عمدة القضاة
ولو اوصى لذوى القرابة وله جدا وجة لا يرثان منه شيا
لا يدخلان في الوصية انتهى وفي العياثية وهي التي ليس الاب
فيها كالجدة في ظاهر الرواية قال لا يجوز اقراضه اتفاقا لان
الاقراض تبرع قال في الذخيرة انما جعل تبرعا وان كان
يستوجب بذلك بدلا لان القرض يخرج عن ملكه للمحال
ببدل يجب في ذمة المفلس كالثاوى من وجه في الغالب
وزاد في خزنة الاكمل ولا ببينة قال ويجوز اقراض الاب
في رواية اما القاضى فيملك ذلك قال في شرح الطحاوى
لانه يتأكد حق اليتيم بمعرفة القاضى ولا يحتاج الى شهادة

الشهود فاذا راه خير المقيم جاز ويجل للمستقرض ذلك انتهى
واما اذا وجد من يدفع اليه مصاربه فلا يقرض كما في النافذة
اقول فاذا ان الوصي اذا تعدى واقترض لا يجمل للمستقرض وقال
ابن الصياح وفي المحيط قال في كتاب الاقضية وانما يملك الفاني
الاقراض اذا لم يجد ما يشتري به لليتيم ما يكون لليتيم فيه غلة
فاذا وجد لا يملك الاقراض بل يتعين عليه الشرا هكذا روى
عن محمد انتهى اقول في شمول قوله ما يكون فيه غلة التزول
لليتم بالصبر والحب والوظيفة محل فطر قال الثانية تشتري
ويبيع لنفسه بشرط الخيرة قال في البرازية ولو باع الوصي
ماله ثم بلغ فالعده الى الاب والوصي قال للاب ان ياكل من
مال وله عند الحاجة قال في البرازية اذا احتاج الاب الى مال
وله ان لفقره ياخذ بلاعوض وان لعدم كما في المفازة فبالغنة
وفي الجامع الصغير وسيل عن بسط الوالدين في مال الولد
اذا لم يكن في مال الولد فقال اذا لم يكن بالولد لومر ومنع فلا
باس به وان كان به بجل فليس لها التناول اي عند الحاجة
كذا في الحاوي الحصري قال الخامسة للاب ان يرهن مال
وله على دينه بخلاف الوصي والذي في البرازية اذا رهن
الوصي مال اليتيم لدين نفسه يجوز استحسانا خلافا للثبته
واجمعوا انه لو اراد ان يفا دينه من مال اليتيم لا يملك وفي
كما في الحاكم ولو استدان الوصي على نفسه ورهن متاع اليتيم
في ذلك فهو جائز لانه يجوز رهنه ويبيع على اليتيم وكذا
اذا رهنه لنفسه وهو ضامن له وكذلك الوالد وفيه واذا
ارتمن الوصي بدين لليتم على احد جاز وكذلك لو اجتر
لليتم فرهن فارتمن جاز انتهى قال ولا بد ان يقولوا لا
نعلم له وارثا غيرهم قال في البدائع قولهم لا وارث له غيره
معناه في متعارف الناس وعادتهم لا يعلم له وارث غيره
اولا وارث غيره في علمنا انتهى وفي البرازية من الشهادة

ويشترط ذكر لا وارث له غيره لا سقاط التلوم عن القم
انتهى وفي الخلاص معنى ان بلده ومولده كذا ولا يعلم بها وارثا
غيره فاحرى ان لا يكون له في مكان اخر انتهى وقد بسطنا
الكلام باكثر من هذا في الدعوى فراجعه قال الخرجاني في
الخزانة قال ابو العباس لنا طفي رايت بخط بعض مشايخنا
في رجل جعل لاحد بنيه دارا بنصيبه على ان لا يكون له
بعد موت الاب ميراثا جاز واقى به ابو جعفر محمد بن ايمان
رحمه الله تعالى اقول ومن ذلك ما في فصول الاستروشي
ناقلا عن فوايد الصدر الشهيد له بنون وبنات قال قسموا
التركة بينكم بالسوية ومات فقسموا التركة بينهم بالسوية
فقبض كل واحد نصيبه ثم اراد واحد منهم ان ينقض القسمة
هل له ذلك فقد قيل ليس له ذلك لان قول المريض لو رثته
اقسموا تركتكم بينكم بالسوية ايضا لبنائه ببعض ماله والقسمة
بين البنين بالسوية اجازة لتلك الوصية فنقدت ولا يكون
لواحد منهم بعد ذلك نقضها انتهى وليس من ذلك ما في خزانة
الاكمل بنص قال محمد ابيكم له اخوة اتفقوا على واحد منهم
ان ينفق عليه فاذا مات ميراثه له واتفقوا على ذلك فانفق
فهو منتطوع وميراثه بينهم اما لوقاطع مع هذا الرهن المبطل
يرجع في ماله والله سبحانه اعلم الفن الثالث في الجمع والفرق
وفيما فرقا بين العلم والجمل قال ونهت فيه على احكام يكثر
دورها ويقبح بالفقيه جهلا اقول كيف يحكم له بالفقاه
وهو لا يعلم احكام الفروق فنامله قال وقالوا لو استامر
جارية منتقبة او ثوبا ملفوفا وظهر انه ملكه بعد الكشف
قيل يغدر اذا ادعا الجمل في موضع الخفا وقيل لا والمقصد
الاول اقول ظاهر كلامه اختصاص المسيلتين المذكورتين
بالاعتماد دون ما ياتي والذي نص عليه ابن الفرس ما
عدا مسيلة الحجارية المنتقبة الا انه ذكر عوضا ما اذا

استاجر دارا وادابة ان الدعوى تسمع فيها لموضع المفتى
به وفي الظهيرية في مسيلة الاجارة اختلفت اجوبة المفتين
فيها والصحيح ان هذا لا يصح دفا لدعوى المدعى وان كان
هذا منه تناقضا الا ان هذا التناقض لا يمنع صحة الدعوى
لما فيه من الحق فان الاب يشتغل بالشر للصغير ومن
الصغير لنفسه والابن لا علم له بذلك انتهى وفي البرازية
في مسيلة ما اذا استاجر دابة ثم ادعى انما كانت له اشتراها
ابوه في صغره ويبرهن تقبل لان التناقض يعنى فيما جرى
فيه الخفا ثم قال في مسيلة المفتى انما اقتسموا التركة ثم ادعى
احدهما ان اباه جعل له هذا الشيء المعين من الذي كان دخلا
تحت القسمة ان قال له ان كان في صغري يقبل وان مطلقا لا
انتهى ومن مهمات ذلك ذكر في المنقذ جل شهيد على رجل
انه طلق المرأة ولم يشهد انما امراته فاجاز القاضي شهادته
عليها ثم ادعى الشاهد انما امراته وقال لم اعرفها ولم اكن دخلت
بها قال يقبل منه ذلك وكذا لو شهد على اقرار المرأة انما امراته
هذا الرجل فاجاز القاضي عليه الاقرار بها وجعلها امراته ثم
ادعى الشاهد انه تزوجها منذ سنة وانى لا اعرفها واقام
البينة قال تقبل بينه ويبطل للقاضي قضاءه ويردها على
الشاهد كذا في القاضي من الدعوى قال ولا يصدق في الحكم
اقول هذا عجيب من المؤلف لانه فيما تقدم اطلق التصديق
وهنا قيده بالديانة والذي رايناه التقييد كما نص عليه هنا
وقيدناه فيما تقدم نقلا قال وفي وكالة الوالوية اذا عفى
بعض الورثة عن الفاتل عمدا ثم قتله الباقي ان علم ان عفو
البعض يسقط القصاص اقتض منه والا لا الخ اقول وقع في
خرانة الاكل تفصيلا حسنا حيث قال ولو عفى احد الورثة
ثم قتله الاخر عمدا عليه الدية علم بالعفو ولم يعلم ويجب
فيه نصف الدية ويودى الباقي اما لو كان فقيها وعلم انه

اذا عفى احدهما سقط القود علم بالعفو من صاحبه فعليه القود
انتهى قال وللدافع تضمين الوكيل صورة المسيلة في البدائع فما
اذا وهب الموكل الدين من الذي عليه قال للدافع ان ياخذ
الموكل ولا ضمان على الوكيل لان يد الوكيل يد نيابة عن الموكل
ولو كان كذلك لرجع عليه فكذا هذا والله اعلم احكام الصبي
من بني آدم وفي خزانة الاكل صلح الصبي الناجز الا الخط
من غير عيب قال ويصلح وصيا ويقم القاضي مقامه بالغا
الى بلوغه الخ اعلم ان هذه المسيلة اختلف فيها المشايخ فالذي
اقتصر عليه في الاجناس ان الصبي لا يجوز ان يكون وصيا
وان ادركه بعد ونقله القاضي ايضا والذي في خزانة الاكل
ولو اوصى الى صبي او عبدا وضمي لا يصح كيف ما كان وفي
شرح ادب الحضاف ولو لم يخرج الصبي حتى ادرك قال ابو
حنيفة لا يكون وصيا وقال ابو يوسف يكون وصيا وهكذا
قول محمد واختلف المشايخ في تصرفه وهو صبي فقال بعضهم
ينفذ لان لا ايضا انا بة مناب نفسه من التصرف وانا بة
الصبي صحيحة ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح انتهى وفي
الحاوي القدسي ومن اوصى الى عبدا وكافرا وصبي او فاسق
اخرجهم القاضي من الوصية ونصب غيره فان لم يخرجهم
حتى عتق العبد او اسلم الكافر وبلغ الصبي وانصلح الفاسق
فالوصية ماضية وليس للقاضي اخراج الوصي من الوصية
الا هولا وغير الامين انتهى وفي قاضي خان ولو قال ابن فلان
اذا ادرك وصي جاز وينبغي للقاضي ان يجعل له وصيا ما
دام الابن صغيرا فاذا ادرك الابن يصير وصيا وبطلت
وصية الذي جعله وصيا قال واما قيامه في صلاة الفر
قطا هر كلا مهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت ركائها
وشرائطها لا توصف بالوجوب قال شيخ مشايخنا مولانا الفقيه
علي بن جابر الله القرشي الحنفي قوله لا بد منه يفيد فرضية القيام

وهو لا يلزم قوله وان كانت اركانها وشرايطها لا توصف
بالوجوب في حقه لان القيام من جملة اركانها انتهى اقول
بل الملازمة ظاهرة لان الغرض انه قصد ان يؤدى الظهر
المفروض مثلا على غيره ولا ريب ان تركه لما هو فرض فيه
لا يكون مع ذلك موديا له وفي شرح الطحاوى للاستيعاب
لو صلى الصبي بغير طهارة يومه بالطهارة واعادة الصلاة
وكذلك لو صلى عريا فاما اذا كان قادرا على ستر العورة
والصبية اذا وصلت بغير قناع جازت صلاتها ولا تؤمر
بالاعادة ولو وصلت عريانة تؤمر بالاعادة انتهى قال
واما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا يسقط قال
الاستروشنى اذا لم في صلاة الجنابة ينبغي ان لا يجوز وهو
الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من اهل الفرض
ولكن يشكك برد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جواب
السلام انتهى قلت في المسئلة خلاف قال في الصيرفية من
الكراهية وبرد الصبي والمرأة لا يسقط عند البعض لعدم
الاهلية لا قامة الفرض فلا ينوب ومنهم من قال يسقط به
لانه من اهل اقامة الفرض في الجملة الا ترى انه تخل ذبيحة
ان كان يعقل الذبح انتهى وفي خزانه الاكل ومن يعقل التسمية
والذبح ويضبطهما من الصبيان معناه انه يعلم انه ما مورب
جاز وكذا المجنون والسكران والاخرس انتهى وفي شرح الفدر
للإمام الكرخي معللا لذلك بان لا يعقل التسمية فذكره لها
كذكر غيرها فكان ذبح بغير تسمية وفي شرح الحقايق من كان
ذاكرا التسمية لكن لا يعلم ان التسمية شرط الحل فهو في معنى
الناسي ولم ار ما لو غسل الصبي الميت او دفنه هل يسقط به
الفرض ام لا الظاهر من كلام المؤلف السقوط والله اعلم
قال وفي الملتقط لا تصح المحصومة من الصبي الا ان يكون
ما ذوقا قد قدما الحكم في كتاب الوصية قال ويجعل بوطيه

التجليل للمطلقة قلا اذا كان مرهقا تحرزا لله ويستثنى
قال في احكام الصغار وفي الجامع الصغير غلام لم يبلغ وشبهه
بجامع يريد به اذا كان وجب عليه الفسل وجله للزوج
الاول وذكره في العدة في خلوة الصبي يجب كالالمهر واحاله
الى الجامع الصغير وذكر فخر الدين ولا يصح خلوة الغلام
الذي لا يجمع مثله ولا خلوة الصغيرة التي لا يجمع مثلها
انتهى قال والتقاطه كالتقاط البالغ قال شيخ مشايخنا القاه
على ظاهره وجوب التعريف عليه وهو بعيد لعدم تكليفه
ومتقضى القواعد وجوب التعريف على وليه اقول وهو
ظاهر الوجه كما قالوا في وجوب العدة قال ولا يضمن الصبي
بالغصب الا اى الصبي الحر لان الحر لا يضمن بالغصب صغيرا
كنا وكبيرا لان ضمان الغصب يقتضى التمليك والحر لا يتقبل
التمليك ويضمن بالجناية لان الجناية اتلاف قال الا اذا نزل
الى ارض مسبعة او مكان الوبا والحما قال في المنتقطات اذا
مات الصبي بسبب لا يختلف باختلاف الاماكن فلا ضمان
عليه وان كان مختلفا ففليه الضمان لان الصبي لا يقدر
على حفظ نفسه فاذا حمله الى ذلك المكان فقد قربه من
سبب التلف اذا كانه اتلفه وعلى عاقلة الضمان لانه
من ضمان الاسباب واذا غرق الصبي عند الغاصب واصابه
دابة او قتل او اذى على بصره او يده او رجله بوجه من الوجوه
فعله ضمان ذلك ما خلا الموت او افة تنزل من السماء ليست من
فعل النساء وكذا لو قتل الصبي نفسه او اركبه دابة فالتلف
منها انتهى قال ولا تولى على صبيان بنى تغلب قال في المصنف
التغلبى بكسر اللام هو الشايع وان كان الفتح جازا كذا في
المفصل احكام العبيد اى المماليك قال في الحاوى المحصرى
فيما يطلق الاضرار بالادى وعن ابى يوسف لا باس بان يمتى
الغلام مع مولاه ومولاه راكبا بعد ان يطبق ذلك ولا يجلب له

ان يكلفه مالا يطيق الا ترى ان الرجل يا مرخادمه الخبز
والطبخ واسقاما في الليل الشاتية الماطرة وكذا يكلف
ان يرعى غنما او ابلا ونحوها انتهى وفي خزائن الروايات
عن تيبه ابى الليث روى ابو هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلعم اذا جاء احدكم خادمه بطعام فان لم يجلس
معه فليناول له اكلة او اكلتين فانه ولي حره ودخانه فيها
عن اليتيمة سيل على بن احمد عن يخبز الخبز على نوعين حور
وخشكارى لعبيده وامائه وياكل الحورى هل ياتم قفا
يكره له ذلك انتهى اقول هذا امر قد ابتلى الله به كثير من
اهل الوقت المبارك نسيل الله الحماية والعافية مما هم فيه
مع خدامهم قال ولا يملك وان ملكه سيده اقول الا في صورة
ما اذا احصر قال في المستصفي من الطهارة فان قيل يشكل
اذا ما احرم العبد باذن المولى فاحصر فاراق المولى عنه
وما فانه يجوز وههنا لو كفر المولى عنه بالمال لا يصح قلنا
العبد انما لا يملك المال اذ لم يكن مضطرا اليه فانه يملك
وفي الاحصار مضطرا الى ملك المال لعدم شرعية الصوم
فلو قلنا بانه لا يملك يبقى في الاحرام ولا كذلك هنا لا يفيد
ان يصوم لشرعيته انتهى قال ويباع في نفقة زوجته
اطلقه وهو مقيد قال في خزائن الاكل يفترض على العبد
نفقة امراته قدر ما يكفيها ويكون ديناً في رقبته فان
اجتمع ما يعجز عنه بيع العبد ان لم يؤد عنه مولاة حرة كانت
امراة او امة انتهى فقد افاد بظاهره انه لا يباع بمجرد وجوب
النفقة عليه بل لا بد من ان يجتمع عليه قدر ما يعجز عنه ومن ذلك
كما يوجد من قيد الولو الجية بنص وما جاز فيه دعوا الحر من ابناء
النسب من امة او حرة جاز فيه دعوى العبد التاجر لان العبد
التاجر شبه الملك في كتابه والشبهة تكفي لتثبيت النسب انتهى
قال ولم ار حكم التقاطه الا اقول ظفرنا بالثقل في ذلك قال

في الظهيرية بما نضه واذا وجد العبد لقيطا ولم يعرف ذلك
الابقوله والمولى يقول لعبده كذبت بل هو عبدي فان كان العبد
مجورا عليه فالقول قول المولى وان كان ماذونا فالقول قول
العبد لان الماذون يدا معتبر فيعتبر قوله فيما في يده وكذلك
المجور والله اعلم وفي جعل الاحكام للناطقى مانصه العبد اذا
اودع ودعيه ثم غاب فليس للمولى ان ياخذها سوا كان العبد
ماذونا او مجورا لان المولى انما يستحق ما هو كسبه وهذا يعلم
انه كسب له فيجوز ان يكون ودعيه عنده او عضيا او لفظ انتهى
احكام الاعمى قال هو كالصير الا في مسائل ولا يصلح للشهادة
مطلقا على المعتمد اشار به الى رد ما قاله زفر وهو روي عن
ابى حنيفة انما تقبل فيما يجري فيه التسمع او الى رد ما قاله
ابو يوسف من انه يجوز فيما طريقه التسمع وفيما لا يثبت
بالتسمع اذا كان وقت التحمل بصيرا او كان يعرف المشهود
له والمشهود عليه باسمه ونسبه كما في الشئ وفي الحقايق بعد
ذكر خلاف ابى يوسف قال في الذخيرة الخلاف فيما لا يجوز
الشهادة بالشهرة والتسمع اما خلافة فتقبل شهادة الاعمى
بلا خلاف انتهى وفي التمر تاشي المشهود له او المشهود عليه اذا
كان معروفاً وليس على اسمها ونسبها غيرها فشهد الاعمى
لا حد لها على الاخر تقبل هكذا عن ابى حنيفة وعنه تقبل
شهادته فيما يجوز الشهادة بالتسمع وهو قول زفر والشاهد
وذلك كالنسب والموت والنكاح والقضا قلت وفي
العتق على ما ذكره الحلواني وفي الولا على قول ابى يوسف
على ما ذكره الخفاف وفي الدخول في النكاح على ما ذكره
السرخسي وفي المهر في صحيح المذهب على ما ذكره السرخسي
وعلى قول محمد على ما ذكره الاقطع وعلى اطلاق ما ذكره
السماني انتهى الاحكام الاربعة قال والاستناد وهو ان يثبت
في الحال ثم يستند قال في شرح الطحاوي من شرط صحة

المستندان يقع في الحال ثم يستند ولذا قال في الوالدية رجل
اوصى لرجل بدار ولم يعلم الموصله حتى بيعت دارا بخيها
ثم قبل الموصله الوصية فادعى الشفعة لاشفعة له لان
يملك الدار وقت البيع فلم يحقق السبب انتهى قال ويرد
الزوج بدل الخلع اليها لو خالفها في خلاه ثم مات فلان
وفي التمرناشي وفاية الاستناد في الطلاق انه لو كان خلعها
في الشهر استرد بدل الخلع ولو وطبها فلها مهر اخر ولا يرثها
في قوله قبل موتك بشهر وعدتها من اول الشهر انتهى وفي
شرح الطحاوي رجل قال لامرأته انت طالق قبل موت فلا
بشهر فخلعها في وسط الشهر فمات فلان لتمام الشهران
كانت غير مدخول بها او كانت مدخول بها ولكن انقضت
العدة بوضع الحمل صح الخلع ولا تطلق بالموت وان كانت العدة
تطلق ويستند الطلاق ويسترد من الزوج ما ادت عنه
وعندها تطلق للحال ولا تسترد ما ادت قال رحمه الله تعالى
ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على
القدوم لا يستند الى فلو قدم بعد تمام الشهر يقع ولا يستند
عندنا وعند زفرية مستندا او زاد ما لو قضى نصف شعبان
ثم قال انت حر قبل شهر رمضان بشهر يقع في الحال ولا يستند
لانه وقع العتاق في الحال واصناف العتاق الى وقت ماض
ولا تصح اضافته الى وقت ماض ولا يداع صح فيه من
اخر الايمان اذا اجاز البيع يعتق لان الاجازة تستند الى وقت
العقد لا ترى ان الزوايد الحادثة بعد العقد قبل الاجازة
تدخل في العقد انتهى ومن فروع المهمة ان الطلاق الرجعي
متى زال الملك به عند انقضاء العدة يثبت من وقت التكلم
من وجه لان الابانة فعل الزوج وفعله هو الطلاق السابق
كذا في المحيط كذا في تحفة الفقهاء لو قال انت طالق قبل قدوم
زيد بشهر فقدم قبل مضي الشهر لم تطلق وان حكى لو قال

انت طالق قبل موتك بشهر فمات قبل شهر لم تطلق وان
ماتت بعد شهر طلقت قبل موتها بشهر ولا ميراث له منها
وان كان جامعها في ذلك الشهر فلها عليه مهر سوى مهر
النكاح هذا مذهب ابي حنيفة اما عندها الموت والقدوم
سواء تطلق قبل الشهر والقتل والفرق بمنزلة الموت ههنا
بالاتفاق كما في خزائنه الاكمل احكام النفقة يتعين منه وما لا
يتعين منه اي الدنانير والدرهم من الذهب والفضة قال
لا يتعين في المعاوضات اي لا يتعين بالتعيين في حق الاستحقاق
ولا تعلق للعقد به بل يتعلق بما في الذمة وانما هو وسيلة
من وجه اما في حق القدر والجنس والوصف فيتعينان كما في
المشروع وفي التحرير للخصيري وكان الشيخ ابو الحسن الكرخي
يقول الدرهم والدنانير يتعينان للعقد تعليقا وان كانا
لا يتعينان استحقاقا يعني ان العقد يقع على الدرهم بعينه
لكن للمشتري ان يدفع غيرها لقله التفاوت بين المشايير
اليه وبين مثله الا ان الصحيح ان الدرهم والدنانير يتعينان
في المعاوضات لا تعلقا ولا استحقاقا وفي تمذيب
الفلاسي النقدان لا يتعينان في عقود المعاوضات خلافا
لزفر والشافعي لانه مال عينه مال كسائر الاموال
وكذلك الفلوس النافقة انتهى وقوله في المعاوضات اي
عقودها وفسوحها وفي الحاوي وللبايع ان يدفع في
التصرف والمشتري ان يدفع في الثمن غير ما عين وشرط
انتهى وفي شرح الطحاوي للاسيدي من باب المهر الا اذا
كانت تبرا او نفرة او ذهبا او فضة فانما يتعين اذا عيئت
واذا ورد الطلاق قبل الدخول ففي كل موضع كان للرجل
ان يعطى غيره كان لها ان تقطى غير ما قبضت كالدراهم
والدنانير والكيل والوزن اذا كان بغير اعيانها لانها
لم يتعين للعقد فلا يتعين بالرد وكل ما لم يكن للزوج

ان يعطيا غيره لم يكن لها ذلك انتهى اقول فعليه فكلام المولى
مطلق احتراز بقوله المعاوضات عن الوديعة والشركة
والفصب كما في المعراج قال وفي تعيينه في العقد الفاسد
روايتان قال في المعراج قال الامام البرغزي في جامعه
الدراهم والدنانير في البيع الفاسد انما يتعين اذا كان البيع
الفاسد صريحا وان لم يكن صريحا لا يتعين الا ترى ان البيع
الفاسد بمنزلة الفصب انتهى وفي البزاية والنقود يتعين
في الفاسد في الاصح في اخذ القاييم ويرد مثل الهالك وفيها
وهلاك المبيع قبل قبضه عند البايع يلزمه رد الثمن ليس
انتهى وفي المحيط ويملك المقرض بالقبض الفاسد لان
الاقراض الفاسد تملك بمثل مجهول ففسد التملك وملك
بالقبض كما لقبوض في البيع الفاسد والمقبوض بحكم قرض
فاسد يتعين للرد فاما في القرض الجايز اذا كان قائما في يد
المستقرض لا يتعين للرد وهو بالخيار ان شارده عينه وان شا
مثله انتهى قال الا فيما انتقض بعد صحته لوقوع القبض صحيا
وجوب الدين بعده كما في التحرير للحصري قال والصحح يتعين
في الصرف بعد فساده قال الخلاطي الاظهر ان التيقين هو الصحيح
المذكور في عامة الروايات انتهى قال فيومر برد نصف ما قبض
على شريكه سوا كان المقبوض مثل حقه ما واجود اودرى
كما في جامع الفصولين قال فعلى المدعي رد عين ما قبض ما
دام قائما اي يجب عليه رد عين ما قبض كما في القنية وقيد
بما اذا كان قائما لانه لو وهبها او قضى بها دين اورد مثلها
كما في القنية تمتة قال في شرح الطحاوي من الصلح الاصل
ان الكيلبي والوزني اعيانها سلع واوصافها ثمن فاذا اعيانها
تعلق العقد باعيانها واذا وصفا ولم يعينها صار حكمها
حكم الدراهم والدنانير والله اعلم ما يقبل الاسقاط من
الحقوق وما لا يقبل ظاهره ولو كان حقا مجردا قال

وبيان الساقط لا يعود يوخذ من لوجه قال ولو قال
وارث تركت حتى لم يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك
ومنه ما في خزانة الفناوي ولو قال انا بري من هذه التركة
او قال ابرائك عن التركة او قال من حقوق التركة ونحو ذلك
فانه لا يصح الا بر او البراءة وفي القنية من الدعوى عن السابلي
قال لا دعوى لي على تركة امي ولا حق في تركة اخي وهو
احد الورثة لا يبطل حقه ولا ندفعه الورثة بهذا اللفظ
وفيها من باب الدعوى والاختلاف في الموارث من احد الورثة
اقام البينة على اقرار صاحبه انه بري من ميراث ابيه والميراث
اعيان لا تقبل انتهى وفي الصيرفية سيل عن المستاجر اذا ملك
حتى انفسخت الاجارة فقال ورثة المستاجر نحن برانا من
هذه الدار هل يبر من مال الاجارة قال لا يبر بل يبطل حق
حبس الدين وب عن امرأة المتوفى قالت اجت صداي
وحق من الثمن لاولاد الزوج هل يبر الزوج من التركة قال
لا من الفناوي انتهى وفي لسان المحكام ولو قال ابرائ منه
وتركت حتى من الميراث او حصتي فانه لا يصح الا بر او البراءة
وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه انتهى وفي القنية
اوصى بثلث ماله الى صلاة عمره وعليه دين فاجاز القرم
وصيته لا يجوز لان الوصية متأخر عن الدين ولم يسقط
الدين باجازته قال وظاهره ان كل حق يسقط بالاستسقاء
الا اقول هذا الظاهر في حين المنع قال في القنية وجبت اليمين
للمدعي بعد الانكار وعدم البينة فقال اسقطت اليمين او
حتى في اليمين او قال ان لم اقم البينة الى وقت كذا فقد اسقطت
اليمين او حتى في اليمين لا يسقط وله ان يحلفه وفي البدايع لو
قال لعبد ان دخلت هاتين الدارين فانت حر فدخل احداهما
وقال المولى اسقطت عنك دخول الدار الاخرى لم يسقط
قال والوقف يبطل قال في الاسعاف ومن قبل ما وقف عليه

ليس له الرد بعهده ومن رده اول مرة ليس له القبول قال
الناظمي قال ابو جعفر الهندواني يجوز رده للوقف في
المستقبل لان له حقا وليس له ملك وابطال الحق جاز
كالشفعة وقال المؤلف في الرسايل وينبغي ان يلحق بمسئلة
وقف المدرسة المذكورة في قاضي خان كل شئ يتعلق بالوقف
قال صاحب المسيل بطلت حق المسيل لا يبطل ذلك بالابطال
يعني اذا كان له رقبة المسيل اما اذا كان اجرا ماء بغير رقبة
بطل حقه كذا في تلخيص الكبرى وفي الذخيرة وان كان
له رقبة المسيل لم يبطل لان الملك في العين لا يبطل بالابطال
قال ومنها خيار الغيب يبطل به اقوال الا في صورة قال في
في مختصر الظهيرية وعن محمد اذا قال المشتري للبايع في خيار
الغيب ان لم ارده اليوم فقد رضيت بالغيب فهذا القول
باطل وله الرد والله اعلم وفي قاضي خان لو قال في خيار
الغيب ان لم ارده اليوم فقد ابطلت خياري ولم يرده اليوم
لا يبطل خياره ولو لم يقل كذلك ولكنه قال ابطلت خيار
غدا او قال ابطلت خياري اذا جاء غد فجا ذكره في المستقى
انه يبطل خياره قال وليس هذا كالاول لان هذا وقت
يحيى لا محالة بخلاف الاول انتهى قال ومنها ان الواقف اذا
شروط لنفسه في اصل الوقف شرط الادخال والاخراج
والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذا
الشرط وينبغي ان يقال بالسقوط في الكل الحق اقول افتى
الشيخ العلامة الحافظ قاسم بن قطلوبغا بعدم السقوط
وتبعه العلامة الكافي وفي فتاوى الشيخ الحانوتي المصري
واقفى العلامة علي بن يس الطرابلسي فين اسقط حقه
ومنع نفسه من الادخال والاخراج والتبديل والتغيير
والزيادة والنقصان المشروط له من الوقف والمحكوم به
بان ذلك لا يسقط حقه والله اعلم اقول رايه خزانة الاكمل

يقضي صحة السقوط حيث قال لو قال ارضي هذه صدقة
موقوفة على بني فلان على ان لي ان افضل من شئت منهم
فله ذلك وليس له ان يحرم واحدا منهم وقوله على ان
احصص بعض اولادي بمنزلة قوله على ان افضل ثم قال
لا اري ان احصص واحدا منهم بطل تخصيصه انتهى
قال بيان الساقط لا يعود ومن ذلك ما قاله الامام محمد
فيما اذا جعل المسلم داره مسجدا وخرب واستغنى المسلمون
منه عاد ملكه او اولى وارثه عند محمد وكذا لو كفن ميتا ثم
وقع الاستغناء عنه بان افترسه سبع او اشترى احصيرا
او قنديلا وقال ابو يوسف اذا زال ملكه الى الله تعالى
وصحت الازالة والزایل ساقط متلا شئ فلا يجتمل العود
انتهى من المحيط الرضوي قال في الذخيرة من فصل الصلح
والا بر على الشرط يجوز ان يسقط الدين ثم يعود الا ترى
انه اذا برى غريمه عن الدين يسقط الدين فان رده الغريم
عاد بعد السقوط الا انه يتوقف السقوط على وجود القبول
بيان انه اذا كان لرجل دين على ابيه المريض فقال الابن يا ابي
قد حلتك مالي عليك من الدين فقال الاب لا اريه لا
يعمل رده لان الدين قد سقط بابرائه وهو بالرد يعيده
فيكون وصية لولده ولا وصية لو ارث ذكره في النوادر
انتهى وفي عمدة القناوي اذا ابق العبد من يد المرحم سقط
الدين فان عاد عاد الدين قال وعلا هذا الخلاف المشايخ
في بعض مسائل الاختيارات في البيوع اقول وقع الاختلاف
بين الامامية في غير ذلك قال في الظهيرية وهب العبد
المديون لصاحب الدين بطل الدين وكذا لو وهب العبد
الجاني واذا رجع مولى العبد في هبة العبد لا يعود الدين
والجناية في قول محمد وفي القياس لا يصح الرجوع في الهبة
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والمعلّى عن ابي يوسف

وهشام عن محمد واذا وهبت الامة لزوجها بطل النكاح
فان رجوع في الهبة صح رجوعه ولا يعود النكاح كما يعود
الدين والجنابة وعلى قول ابي يوسف يعود الدين والجنابة
واما النكاح ففيه روايتان عن ابي يوسف في رواية
يعود النكاح انتهى فهو من باب المانع ومن صورته كمانع
مختصر الظهيرية اذا قضى القاضى بابطال الرجوع والمانع
ثم زال المانع عاد حق الرجوع بيانه اذا بنى في الدار الموهوبة
بناوا بطل القاضى رجوع الواهب بسبب البناء وعادت
كما كانت فله الرجوع فيها قال ولو لم يقبله صح الدفع
لاحتمال الردى لو لم يقل قبلت الا برأيه منه دفع الدفع
لانه اذا لم يقل قبلت الا برأيه من المال المدعي
عليه يرد الا برأيه والبرأيه بالرد بخلاف ما اذا قال
قبلت الا برأيه ان البرأيه يرد بالرد بعد القبول كذا في
مختصر الظهيرية وفي العادية اذا اقام المدعي عليه بينة
ان مورث المدعي اقران هذا ملكي في حال حياته فهذا دفع
وان لم يقل وانا صدقته وقال بعضهم وان لم يقل وانا صدقته
لا يكون دفعا والاول اصح لان الاقرار صحيح بدون تصديق
المقر له لكنه يبطل بتكذيبه انتهى وفي الثاقل خانية من كتاب
الاقرار لو قال لا حق لي عليك فاشهد لي ثم اشهد ان له عليه
الف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا
ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه لان ما تقدم من تضاد قهرا
على انتفاحقه عنه تبين ان المراد الاشهاد بالزور والباطل
وما ليس بواجب لا يصير بالاشهاد واجبا الا ترى انه لو فعل
ذلك بين يدي القاضى لم يكن للقاضى ان يقضى عليه بشيء
فكذا لا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه انتهى من التحرير
للخصير قال وفرغت على قولهما الساقط لا يعود قول
اذا حكم القاضى برده شهادة الشاهد مع وجود الاهلية

بفسق او تهمة فانه لا يقبل بعد ذلك في ذلك الحاد وهو
قيد ذلك بما اذا حكم والذي في الوالوجية الاطلاق وهو
ان القاضى متى رد الشهادة لتهمة الفسق لا يقبل بعد ذلك
ابدا لاحتمال بقاء الفسق انتهى ويمكن الجمع بينهما بان يقال
رده حكم ونسبه في تقييد ذلك بما اذا لم يتب اما اذا تاب
فتقبل كما قدمناه عن الشافعي اقول ومن ذلك ما وقع في
الذخيرة عند الكلام على شر الاغمى ما نصه ولو وصف
له ثم ابصر فلا خيار لان العقد قد تم حين وصف له واستقط
الخيار فلا يعود بذلك انتهى ومن ذلك من له الدين الموجل
اذا اشترى عبدا عينا فرده بغير قضا لا يعود الاجل
كما في الذخيرة من الاقالة قال الوالوجي في اخر فتاواه اليوم
كالمستيقظ في خمسين وعشرين مسئلة الصواب في نسخة
وعشرين كما في الحاوي القدسي احكام الخنثى المشكل قال
ولو قال المشكل انا ذكرا وانثى لم يقبل قوله قال في الشرع
لانه مجاز في فيما يخبر به عن نفسه وان لم يكن مشكلا
ينبغي ان يقبل قوله لانه اعلم بحاله وفي البدائع لانه
متم وفي مختصر الاصل ولا يقبل قول الخنثى المشكل انه
ذكر او انه امرأة الا ان يعرف ذلك قال ولو تزوج مشكلا
مثله لم يجر حتى يتبين يعني زوجا على ان احدهما رجل
والاخر امرأة وعلل في شرح الكافي بان الذكر يدخل في
النكاح دخول المالكين والانثى تصير مملوكة بالنكاح ولا
يمكن اثبات واحد من الوصفين في حقه من غير دليل انتهى
ولم يذكر المؤلف صورة ما اذا زوجه ابوه رجلا وامراه وهو
صغير وقف نكاحه فلا يجيزه ولا ينطله ولا يتوارثان
حتى يستبين امره هكذا في مختصر الاصل وقد نص على
الصورتين في الشمني لكنه اخر الصورة التي ذكرها المؤلف
ثم عقبها بقوله ولا يتوارثان اذا مات احدهما قبل

النبيين لان الارث لا يجرى الا بعد الحكم بصحة النكاح انتهى
وفي المستصفي ذكر في الفناوى انما يتاقي الاشكال مادام
صغيرا فاذا بلغ يزول الاشكال لوجود العلامة ومن
خروج اللحية ووجود الحبل وهذا يشير الى ان الاشكال
لا يبقى بعد البلوغ وما ذكر في كتابنا هذا والهداية يشير
الى انه يبقى انتهى احكام الانثى من بنى ادم قال ولا يسخن
وانما هو مكرمة قائل الوالوجى النسا يختن في زمن الصحابة
رضى الله عنهم وانما ذكر مكرمة لانه يكون الذلل رجال
عند الواقعة انتهى وفي خزنة الروايات عن الحائض في
صلاة المسافر قال حماد لا بأس للمرأة ان تسافر مع قوم
صالحين بلا محرم انتهى احكام الذمى قال حكيم حكم المسلمين
شرعا قال في احكام القرآن للرازي في قوله تكايايما الذين
امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم الاية قال في هذه الاية
دلالة على انه لا يجوز الاستعانة باهل الذمة في امور
المسلمين من العمالات والكنبة انتهى وفي الوجيز الرضوي
وجوز الاستعانة بالذمة على القتال اذا احتاج ولم
نظيرهم الفينة ولا يجوز لغير حاجة انتهى ولم يذكر المؤلف
حكم الشرايع المحرمات في حقهم قال في البدائع الكفار
مخاطبون بشرايعهم محرمات عندنا هو الصحيح من الاقوال
على ما عرف في الاصول قال بخلاف تلاف حرم المسلم فانه
لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا اقامة للحسبة الشرعية
قال في التجنيس مسلم له حمر فشق رجل رقه او اهرق الحمر
على سبيل الحسبة لا يضمن الحمر ويضمن الرق اما الاول فلا
ليس مستفوع به واما الثاني فلا نه متقوم فيضمن الا اذا فعل
ذلك وهو امام يرى ذلك فلا شئ عليه لانه مختلف فيه
انتهى قال وينبغي ان يكون اظهر شرايها كاظها ربيعها
ولم اره الان قال في المحيط الرضوي الاصل ان اهل الذمة



وما يعتقدونه مباحا في دينهم الا ما استثنى في عهدهم
وهو ان لا يحد ثوابه ولا يظهر والفسوق والمعاصي امصار
المسلمين لا في السواد مستاجر مسلم يشرب في الدار ويجمع
القوم ضمهم يمنع ولا يخرج وكذلك الذمى لان المعنى للفسق
يستحق عليه المنع ولا يستحق عليه ابطال حقه ومملكه انتهى
وقال في النزاهة في اول الحدود ويمنع الذمى عما يمنع المسلم
الاشرب الحمر فان غنوا وضربوا بالعيدان منعوا كالمسلمين لانه
لم يهمل عنهم وفي الوجيز الرضوي ويمنع اهل الذمة من اظهار
الفواحش والربو والمزامير والطنابير والغنا وكل ما هو محرر
في دينهم وامصارهم انتهى قال الاسلام يهدم ما قبله والهجرة
تمدم ما كان قبلها والحج يهدم ما قبله هذا يقتضى تكفير
الصغار والكبار ولو من حقوق العباد قال في التمهيد الربو
ذلك من الحربى فقالوا لوقتل واخذ المال واحرزه بداره ثم
اسلم لم يواخذ بشئ من ذلك لكن قال الاكمل في شرح المشارق
ان الهجرة والحج لا يكفران المظالم فلا يقطع فيها بحج الكبار
وانما يكفران الصغار وذكرها انما كان للتاكيد في شأن الحرب
والترغيب مباحته ويجوز ان يقال انما يكفران الكبار التي
ليست من حقوق العباد ايضا كالاسلام من اهل الذمة وحينئذ
لا شك ان ذكرها كان للتاكيد انتهى قال ومنها اذا دعاه
احد ابويه في الصلاة وجب اجابته الا ان يكون عالما بكونه
فيها اطلق وجوب الاجابة في الصلاة والصواب بالتفصيل
قال في الوالوجية المصلي اذا دعاه ابويه فلا يجيبه ما لم يفرغ
من صلاته الا ان يستغثه بشئ هذا اذا كان في الفرض
فاما النوافل اذا دعاه احد ابويه فان علم انه في الصلاة
وناداه لا بأس بان يجيبه وان لم يعلم يجيبه انتهى قال
ولم اره الان حكم الاجداد والجدات وينبغي الاتحاق اقوال
ظاهر كلام علمائنا انهم كذلك لانهم قالوا في الخروج الى الحج

اذا ذكره احد ابويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمته والاجدا
والجدات عند عدم الابوان بمنزلة كما في الطرابلسي قال
والظاهر عدم الاختصاص الخ اقول بل ظاهر الاطلاق
الاختصاص لان مفهوم الرواية معتبر عندنا احكام الجلا
قال ولا خلاف في انهم مكلفون مومنين في الجنة وكافرهم
في النار قال شيخ مشايخنا في شرح النظم الملايكة هي السائر
الروحانية على الاطلاق اجسام لطيفة قادرة على التشكل
باشكال مختلفة وسما السماوية منها ملايكة والارضية
بالجن ان كانت غير شريرة وبالشياطين ان كانت شريرة
قال النسوي ولا يوصفون بذكورة ولا انوثة اذ لم يرد به نقل
فلادل عليه نقل فان قيل كفر ابليس وكان من الملايكة استثناء
منهم قلنا بل كان من الجن ففسق عن امر به لكنه لما كان في
صفة الملايكة من باب العبادة ورفعة الدرجة وكان
جنا واحدا معورا فيما بينهم صح استثناءه منهم تغليبا
واما هاروت وماروت فالاصح انهما ملكان لم يصدرا
عنهما كفر ولا كبيرة وتقديهما على وجه المعاتبة كعتاب
الانبياء على الزلة والسهو وكانا يعظان الناس ويقولان انما
نحن فتنة فلا تكفروا ولا كفر في تعليمهم السحر بل في اعتقاده
والعمل به انتهى احكام غيبوية الحشفة من الادمي قال
لا فرق في الاصلاح بين ان يكون مجايل ولا يكون بشرط ان
تحصل الحرارة معه هكذا ذكرنا في التحليل فيجري في ساير الابدان
اقول نصوا عليه في الحج وفي الوالوجية وان كان يمنع وصول
الحرارة يصير كالمندبل لايجل لان وجوده وعدمه بمنزلة
فيما يرجع الى الوطى انتهى قال وان لم يبق منه قدره لم يتعلق
بشي من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره الا في
قال في الاجناس ذكر ابو يوسف في نوادره على اذ اتوارت
الحشفة في قبل او دبر في الادمي وجبا الغسل انزل او لم ينزل

وهذا هو الصحيح لان موضع الختان من الرجل في اخر الحشفة
فاذا بلغ في ذلك الموضع منه موضع ختان المرأة يوجد هناك
مواراة الحشفة فيجب الغسل ومتى لم توجد الموارة لا يجب
الغسل على واحد منهما الموارة بعض ذكره وقد ذكر في كتاب
الحيض لابي علي الدقاق الرازي سمعت موسى بن نصر صاحب
محمد بن الحسن يقول في الرجل ياتي امراته وهي عذرا انه لا يغسل
عليه الا ان ينزل لان العذرة تمنع عن المخالطة ومعناه العذرة
تمنع من موارة الحشفة ولا تحصل موارة جميعه فلا يجب
الغسل وفي الثيب مثله اذ لم يكن متوارى الحشفة قال ولا يجب
الحديث عند الامام الا اذا تكرر فيقتل على المفتي به اقول
الظاهر يقتل في المرة الثانية لصدق التكرار عليه وفي شرح
الزيادات للسر حسي رجل اتي امرأة اجنبية في دبرها ولا حظ
يجد عندها وعنده لا ويقتل ان تقوده وراي الامام الصلاة
فيه وان شاذ به وجبته انتهى وفي المبغى الفاسق المسلم
اذا اشترى عبدا والكافر اذا كان عادة ابتغاء المرديجبر
على بيعه د فعلا للفساد انتهى احكام العقود قال تكيل
الباطل والفساد عندنا في العبادات متراد فان استعلا
ففيها واطلق المؤلف في العبادات فشم الحج والمراد في الحج
حجه باطل لا فاسد وايضا الفساد في الحج ليس هو كالفاسد
في باقي العبادات كما يعلمه الفقيه قال وفي النكاح كذلك
لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عندنا في حنيفة فلا حد عليه وبال
عندها فيحد وهذا هو الفرق وفي التمرقاشي وفي جمع برهان
نكاح المحارم عندنا في حنيفة فاسد وقال بعضهم باطل وسقوط
الحد لشبهة الاشتباه والاصح انه لشبهة العقد انتهى وان دخل
بالتى لا نقل له ففي رواية هذا الكتاب لها مهر مثلها وهو الاصح
عندنا في حنيفة لان نكاح المحارم له حكم الصحة عندنا في حنيفة
حتى يثبت النسب به وجب العدة بالوطى ويسقط الحد مع العلم

بالحرمة قاله في المعراج في المهر والله اعلم وفي شرح جيل
الخصاف ذكر صاحب الكتاب جهات فساد النكاح وانما
كثيرة منها التزوج بغير شهود ومنها المتعة ومنها التزوج
بمكروه الغير ومعتدة الغير ومنها التزوج بامرأة بينهما
حرمة المصاهرة او حرمة الرضاع او حرمة بسبب النكاح
باطل والا ثم موضوع عن المباشر ان لم يعلم انتهى قال واما
الرهن فقال في جامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان
وباظه لا يتعلق به الضمان بل جامع قال في كفاية البيهقي ذكر
القدوري ان الرهن بالمحر فاسد وليس يبطل فينعلق به
الضمان ما يتعلق بالبيع الفاسد والرهن الباطل كرهن
المشاع وغيره لا يتعلق به الضمان قال ولم يتضح الفرق
بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا
اقول الفرق واضح لان المراد من قول جامع الفصولين اذا
ادى بحكم كفالة فاسدة رجع بما ادى مصور فيمن اشترى
عبدا وكفل للبايع اخر بالثمن وانقله اياه ثم جاء مستحق
فاستحق العبد من يد المشتري فان الكفيل مخير ان يشارع
بما ادى على البايع لان الكفالة وقعت فاسدة وما قبضه
قبضه بحكم كفالة فاسدة ثم قال ايضا لان بالاستحقاق
تبين ان الكفيل لم يود شيئا واجبا عليه وان الكفالة باطلة
انتهى فقد سوا بين الباطل والفاسد في الكفالة وكذا وقع
في الاستيعاب تارة يقول فاسدا وتارة باطلا والله اعلم
قال في الذخيرة واما الرهن فقد قال في الفتاوى كل موضع
كان الرهن مالا والمقابل به مضمون الا انه فقد بعض شرائط
الجواز فينقذ الرهن لوجود شرط الانقضاء لكن يصفه الفاسد
لانعدام الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل
به مضمونا لا ينقذ الرهن اصلا فعلى هذا تخرج المسائل
انتهى احكام الفسوخ اى في عقد البيع قال فيله ثمانية عشر شيئا

اقول ويزاد ناسعا وهو فسخ البيع الفاسد قال وكلها
يباشرها العاقل قال في البرازية البيع اذا كان فاسدا لا
اختلف فيه يبر المشتري بالرد الى منزل البائع قبله البائع
ام لا وان كان مختلفا في فساده لا بد من قبوله او القضاة
ونحو الرد الى منزله لا يبر قال خاتمة جود ما عدا
النكاح فسخ اذا ساعد صاحبه اى اذا وافقه صاحبه بالترك
في جميع العقود كما في الزيلعي وعلل الاكل بكون المحود غير
فسخ في النكاح بقوله لم يكن جود النكاح فرقة يعنى يستعار
للطلاق لان المحود يقتضى عدم النكاح في الماضي والطلاق
يقتضى وجوده فكانا متقابلين ولا يجوز استعارة احدهما
للاخر انتهى وفي القباية وجود الزوج النكاح لا يوجد
الفرقة اذا قامت البينة على النكاح بخلاف الاقراء بالفسا
وفي الوالوجية من البيوع المحود فيما عدا النكاح جعل
كناية عن الفسخ كما في الشركة والبيع وغيرها وفيها من
الوصية ولو محود الوصية الاولى فهو رجوع وذكر في
الجامع الكبير لا يكون رجوعا فصارة المسئلة روايتان
وقيل ما ذكر في الجامع قول محود وما ذكر في غيره قول ابي
يوسف على هذا الخلاف محود الوكالة من الموكل او الوكيل
ومحود الشركة من احد الشريكين ومحود الوديعة من الودع
ومحود المتبايعين ومحود المستاجرين والصحيح ما ذكر في
غير الجامع انه يكون رجوعا وعليه الفتوى لان المحود
صار مجازا عن الفسخ حتى لا يلغوا انتهى وفي التحرير للخصير
بخلاف ما لو قال لامرأة لم اتزوجك لانه تعذر ان يحمل
كناية عن الطلاق لانه ليس بينهما مشاهمة لان المحود يبنى
العقد والطلاق مما لا يبنى النكاح وانما يقطع ملك النكاح
لا النكاح انتهى وفي المحيط عن المنتقى اصله ان محود الشيء
كفسخه ويرفعه فيما يقبل الفسخ والرفع لان المحود اخبار

عن النفي والعدم فيصير مكذبا للبيننة القائمة على ثبوته
قال الفسخ هل يرفع العقد من أصله او فيما يستقبل قال
شيخ الاسلام انه يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيما
مضى قال في البدايع الاقالة والرد بالعب وجار الروية
فسخ للعقد واذا انسخ جعل كان لم يكن ضادا الامر على ما كان
من قبل وكذا استحق انتهى احكام الكتابة قال يصح البيع بها
قال في الهداية والكتابة كالمخطاب ويقال الكتاب احد السانين
الاترى ان النبي صلعم كان ما موراً يتبليغ ما انزل اليه
وقد بلغ البعض بالكتاب والبعض بالمخطاب وقد بلغ ما
انزل اليه كذا في المصنف وفي الخلاصة الكتاب بمنزلة الخطاب
من الحاضر الا ان الكتاب مع من الغائب مع المخطاب من
الحاضر يفترقان من وجه فان الحاضر اذا خاطبها فلم تجبه في
مجلس المخطاب واجابته في مجلس اخر لا يصح النكاح واذا
بلغها الكتاب وقرات ولم تزوج نفسها منه في ذلك المجلس
وانما زوجت نفسها منه في مجلس اخر بين يدي الشهود وقد
سمع الشهود كلامها وما في الكتاب يجوز النكاح وفي
مختصر المحيط من الطلاق ولو كتبت الى امرأة كل امرأة الى
غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محي اسم الاخيرة ثم بعث
الكتاب لا تطلق وهذه حيلة عجيبة قال واما اعتماد الراوي
على ما في كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته
عند عدم التذكر فغير جائز عند الامام وجوزه ابو يوسف
للاوى والقاضي دون الشاهد وجوزه محمد للكل ان يتيقن
به وان لم يتذكر توسعة على الناس قال في الجوهره وفي
البرزوى الصغير اذا استيقن انه خطه وعلم انه لم يزد
فيه شي بان كان مخنوما عنده او علم بدليل انه لم يزد فيه
لكنه لا يحفظ ما سمع فعندها لا يسعه ان يشهد وعند
ابي يوسف يسعه وما قاله ابو يوسف هو المعول عليه

وقال في النقوم قولها هو الصحيح انتهى قال مولانا الشيخ
بدر الدين الشهاوى الحنفى ومن خطه نقلت قلت قوله
في النقوم الا عبارة النقوم وقال ابو يوسف في باب القضا
ان القاضي اذا راى خطه بقضا فلم يتذكر حل له العمل بذلك
اذا كان قطرة بخاتمه وقال الشاهد ايضا انه يحل له اذا
الشهادة بخطه وان لم يتذكر فعلى هذا يحل له الرواية وان
لم يتذكر وعلى قياس قول ابي حنيفة ومحمد لا يحل له الا بعد التذكر
ولا تقبل روايته عن الخط بنفسه وهذا هو الصحيح لان الخط
في الاصل لم يوضع الا للتذكير فيما في عينه علام وانما الكتاب
للقب بمنزلة العين فانه لا عبرة للمرأة اذا لم تر بها العين
وجبه فكذا الكتاب اذا لم يتذكر القلب به معنى انتهى وفي
الخلاصة وفي النوادر اذا عرف خطه والمخط في حوزة
ونسى الشهادة عند ابي يوسف ومحمد يسعه ان يشهد قال
الفقيه ابوالليث وبه فآخذ وفي تصحيح القدورى للشيخ
قاسم لا يحل للشاهد اذا راى خطه ان يشهد الا ان يتذكر
الشهادة وعلى هذا مشى الائمة الملتزمون للتصحيح وحكى
انه قول ابي حنيفة وقيل انه قول الكل انتهى وبالله التوفيق
والهداية لا قوم طريق حيث اختلف التصحيح فالعبرة بالخرج
ويبقى التعويل على حل الشهادة ويتبرح جانب القبول فان
المشايع صرحوا بان الفتوى عليه والله اعلم بالصواب
تمتة قال في البدايع لو راى اسمه وخاتمه وخطه في
الكتاب لكنه لا يذكر الشهادة لا يجوز له ان يشهد ولو
شهد وعلم القاضي به لا يقبل شهادته عنده وعند هاله ان
يشهد انتهى قال وفي اجازات البرازية امر الصك كالبيكاته
الاجازة واشهد ولم يجز العقد لا ينعقد بخلاف صك الاقرار
والمهر زاد في الخلاصة الامر بالطلاق والبيع قال
وجوز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة اى يعمل بما فيها

ما لم يخالف الكتب المشهورة قال ابن وهبان في الشربع في
الفتية اذا كان مخالفا للقواعد لا الثقات اليه ما لم يعضد
نقل قال في فتح القدير من القضاة طريق نقل المفتي في زماننا
عن المجتهد احد امرين اما ان يكون له سند فيه اي بان
يكون اخذ من شيخ وهلم جرا قال او ياخذ من كتاب معروف
ندا وله الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف
المشهوره بين اهل المذهب ومشايخه لان وجود ذلك على
هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر والاستفاضه لا يحتاج
نقله الى اسناد وفي بستان ابي الليث في باب الاخذ من الثقات
ولو ان رجلا سمع مقالة فان لم يكن القائل ثقة فلا يسم
ان يقبل منه الا ان يكون قولها يوافق الاصول فيجوز العمل
به والا فلا وفي دستور السالكين فان قيل لو كان المقلد غير
المجتهد عالما مستد لا يعرف قواعد الاصول ومعاني النصوص
والاخبار هل يجوز له ان يعمل عليها وكيف لا يجوز لانه قيل
لا يجوز لغير المجتهد ان يعمل الا على روايات مذهبه وفتاوى
امامه ولا يشتغل بمعاني النصوص والاحاديث هذا في اللغة
الصرف الجاهل الذي لا يعرف معاني النصوص والاحاديث
وقاويلها اما العالم الذي يعرف معاني النصوص والاحاديث
وهو من اهل الدراية وثبت عنده صحتهما من المحدثين او من
كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة يجوز له ان يعمل عليها وان
كان مخالفا لمذهبه انتهى من خزانه الروايات وفي نهاية
النهاية لابن السخنة زيادة اقول وذكر السلسلة في الفقه
من الامور المهمة قال النووي هذا من المطلوبات المهمات
والنفايس الجليات التي تنبغي للمتفقه والفقيه معرفتها
ويصححها لئلا فان شيوخه في العلم ابا في الدين ووصلة بينه
وبين ربه الكريم الوهاب مع انه ما مور بالدهاهم وذكر
ماثرهم والتشاعيلهم والشكر لهم قال الشيخ ابن حجر في

فتح الباري سمعت بعض الفضلاء يقول الاسانيد انساب
الكتب انتهى قوله ونحوها من التصانيف كالهداية والكنز
لانها بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور كما في انفع الوسائل
والعمل على ما في المتون اذا وقع في الفتاوى ما يصادها
الا انه يستحسن بما في الفتاوى اذا لم يوجد خلاف ذلك
قال ويجوز الاعتماد على خط المفتي اخذ من قوله مجوز
على اشارته فالكتابة اولى المشهور عند العامة ولو كان من بعد
للان من التزوير غالبا لانه يجب على العامي اتباع العلماء في
فتاويهم باجماع الامة كما في شرح الهداية تكميل قال في
الولواجية من القضاة واما من يقبل قوله في الرواية رجل
عنده كتب الفقه واقاويل بعض العلماء واقاويل المتقدمين
من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
يجل له ان يروي قوله عنهم اذا كان حافظا لقوالهم موثوقا
عليه بالامانة فمن سمع منه كان في سعة من ذلك وفي خزانه
الاكمل قال ابو بكر الاسكاف ليس للمفتي ان يترك رايه ويأخذ
براي غيره اذا كان محل الاجتهاد ولا يجوز ان يدل المستفتي
او يقول اذهب الى فلان فانه يفتيك بان الطلاق فيه لا
يقع الا ان يكون في غير نص وكان مستنبطا جاز ولا محل
للفقيه ان لا يفتي اذا اخرج الناس اليه وهو من اهل ذلك
ويجوز للفقيه البارع ان يشتغل بالعبادة ويعرض عن
التعليم الناس وفتياهم اذا كان في الناس غنا عنه بمثلته انتهى
وفي فتح القدير من باب الصرف لا باس للمفتي اذا اجاب ان
يبين للسائل طريق تحصيل مطلوبه كما فعل صلعم حيث قال
لا تفعل ولكن بيع التمر بشئ اخر فاشتره انما المحطور تعليم
الحيل الكاذبة لاسقاط الواجبات وفي البرازية بنص تعليم
كاتب المحضر من المفتي ما هو الخلل في المحضر من الدعوى وغيره
واصلح الخلل فالانتم فيه على الكاتب لا المفتي وفي شرح البخاري

للإمام العيني الفتوى هي الرياسة الحقيقية وذم من تقدم
اليها بغير علم وفيه إذا وسد الأمر الخ المراد به جنس الأمور
التي تتعلق بالدين كالحلقة والقضا والأفنا ونحو ذلك انتهى
أحكام الإشارة الإشارة ابلاغ في التعريف من التسمية لأنها
تقطع الشركة كما في المصنف قال الإشارة من الأخرس معتبرة
قائمة مقام العبارة في كل معنى الخ والذي في الحاوي في سائر
عقود على نفسه بالإشارة المعنوية جاز انتهى في الوالدية
الأخرس إذا خصم إلى القاضي فإشارته عند القاضي بإشارة
بإقرار بالطلاق أو غيره فإن كانت تلك الإشارة معروفة
منه محرمة نفذ القاضي ذلك وجعله كالعبارة من أدي
ذلك أن يموت جايغا لأنه إذا لم يبيع ولم يتعامل معه فيضطر
فيؤدي إلى انلافه لكن هذا إذا عرف القاضي إشارته أما إذا
لم يعرف ينبغي أن يستخبر من يعرف إشارته أما إذا لم يعرف ينبغي
وهو أخوانه وأصدقاؤه يستخبر منهم من يعرف إشارته حتى يقول
بين يدي القاضي إرادته بهذه الإشارة كذا هي ويقر ذلك ويترجم
حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي أن يكون عدلا مقبول
القول لأن الفاسق لا قول له انتهى قال الألف في الحدود لأن
الشرط في إيجاب حد الزنا الإقرار بلفظ الزنا ولم يوجد الإقرار
في حق الأخرس بلفظ الزنا وفي البدائع لأن مبنى الحدود على
صريح البيان قال ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته
لأن لفظ الشهادة شرط في باب الشهادة ولم يوجد كما في
الولوية قال وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود
فقط صحة إسلامه بالإشارة ولم أر إلا فيها نقلا صريحا
أقول قد نصوا على القراءة في الصلاة أن الأصح أنه يحرك لسانه
ويجزئه ذلك وهي من أعمال اللسان وعن محمد أن تحريك اللسان
شرط وظاهر الحزانة يفيد تصرجه أنه لو كان كافرا وقصد
الإسلام أنا إذا قلنا له تشهدان لا إله إلا الله وأن محمدا

قال

وجوز

رسول

رسول الله وإشارته كان ذلك منه إقرارا فامله وفي
قاضي خان ولو وجب يمين على الأخرس فإنه يحلف بصورة
تحليفه أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه إن كان
كذا فامى برأسه بنعم بصير حالفا ولا يقول له بالله إن كان
كذا لأنه لو أشار برأسه بنعم في هذا الوجه بصير مقرا بالله
ولا يكون حالفا انتهى فهذا صريح بان إشارته كافية في
إسلامه وهو المطلوب قال ولم أر إلا أن حكم أنت هكذا مشيرا
بأصابعه ولم يقل طالق أقول مقنض ما في قاضي خان عدم
الوقوع حيث قال لزوجهما طلقني فإشارتها بثلاث أصابع
ونوى به ثلاث تطبيقات لم تطلق ما لم يتلفظ به في الولائية
امرأة قالت لزوجهما طلقني فإشارتها بثلاث أصابع وأراد
بذلك ثلاث تطبيقات فإنه لا يقع الثلاث ما لم يقل لسانه
ذلك هكذا كذا هنا انتهى ومثله في تلخيص الكبرى قال
إشارة الأخرس بالقراءة وهو يجب ينبغي أن يحرم عليه أخذ
من قولهم الأخرس يجب عليه تحريك لسانه فجعلوا التحريك
قراءة أقول الأصح أنه لا يحركه في القراءة في الصلاة كما في
الطرا بلسي قال الشارحون أن هذا الأصل متفق عليه في النكاح
والبيع والإجارة وسائر العقود أطلق المؤلف الحكم الشامل
للكالة وقيد الولوية في الكالة ذلك بما إذا لم يود ذلك
إلى الغرور فإن أدي كان المعتبر التسمية دون الإشارة وصورة
ذلك فيما إذا قال الأخرس شترى لي جاريتي بهذا الألف الجاردي
التي في هذه الكيس وكان ما في الكيس خلاف ما وقف الكالة
عليه ومن رام زيادة الفائدة فعليه بالمرحمة وفي الإحساس
التعريف يقع باحدا من أحدهما بالإشارة في العين والأخر
بالاسم فإذا اجتمع الحكم للعين دون التسمية بذلك عليه
لو قال لعبد وإشارته إليه هذا المحارح عتق وكذلك لو
قال بعنتك هذا المحارح وقع البيع على العبد إلا أن تقع الإشارة

على الشرط فيكون مقصورا على وجود الشرط واذا انفردت
تعلق الحكم على واحد منهما وفي خزانة الاكمل لو اشار الى امرأة
من نسائه يا زينب انت طالق فاذا هي عمرة وقع على العمرة
وان لم يكن عمرة امراته لم يقع على زينب انتهى اوصيت له بثلث
مالي هذا لم تعتبر الاشارة كذا في التجريد قال الذكر والانتى
من بني ادم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد قال في التبريد
لان الصورة وان كانت مختلفة والمعنى واحد لان ما ينبغي من
الذكورة العمل والاكل ينبغي من الانتى وفي منفعة الولاد فيسكن
والمقصود راجح على الصورة فيرجح ما يوجب اتحاد الجنس
فجعلنا الجنس واحدا قال فله الخيار اذا كان الجنس متحدا والثابت
الوصف كما اذا اشترى فضة على انه يا قوت احمر فاذا هو قوت
اصفر فالبيع جائز والمشتري الخيار لانه شرط له زياده وصف
في المشار اليه حيث قال على انه احمر واذا وجد اصفر فقد
فات الوصف المذكور في المشار اليه فلما كان له الخيار كما في
الذخيرة قال واستنبط من مسئلة الاقناب شيخ الاسلام
العيني في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلاة في مسجد
هذا افضل من الف صلاة فيما سواه ان الاعتبار للتسمية عند
اصحابنا فلا يختص في الثواب بما كافي في زمنه صلعم قول
وجه ذلك ظاهر لان كون الحكم للاشارة اذا كانت عارية
عما يفيد ما افادته الاشارة وزيادته بالنص نقل الوالي العرا
عن مؤرخ المدينة المنورة ان عمر رضي الله عنه لما فرغ من بنا
الزيادة في مسجد النبي صلعم قال لو انتهى الى الجبانة لكان الكل
مسجد رسول الله صلعم وفي رواية اخرى لو مد الى ذي الحليفة
لكان منه وعن ابى هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
صلعم يقول لو زيد في هذا المسجد ما زيد في مسجدى فهو منه
ولو بلغ ما بلغ انتهى ما افاده وجمعه مولانا العلامة محمد جار
الله الحنفى الظهيرى المكي قال ومقتضاه انه لو قال زوجتك

هذا الفلام و اشار الى بنته الصحة تقويلا على الاشارة قال
في تلخيص الكبرى زوج ولده خنثى مشكل برضا وليه فكبر فالزوج
امراة والمراة زوج قال ابو بكر جاز عندي نكاحهما وعليه الصو
وقال ابو الليث عندي لو بان الزوج غلاما والزوجة جارية جاز
اما لو بان بخلافه فلا يجوز انتهى فعلى ما عليه الفتوى صح ما قاله
من المقتضى ولا يصح على قول ابى الليث وتقدم شئ من هذا عند الكلام
على الخنثى المشكل فراجعه فائدة في الملك اى في الاشياء التى
من شأنها ان تملك قال في التحقيق الامر الموقوف فان تم كان للمشتري
فيكون الزوايد له من حينه قال في شرح الجامع الكبير للحصيرى
ساير التصرفات الموقوفة اذا تزحمت جهة التفاد ينفذ وقت
وجوده قال السادسة اختلفوا في القرض هل يملك المقرض
بالقبض او بالتصرف قال الحصيرى في شرح الجامع الكبير المقرض
يملك القرض بنفس القرض ويجب عليه مثلها عندها وعند ابى
يوسف لا يملك الا بالاستهلاك فلا يكون له ان يعطيه غيرها انتهى
وفي المحيط عن ابى يوسف المقرض ان ياخذ عينه وليس للمستقرض
ان يعطيه غيره الا برضاه لان القرض اعادة لا مبادلة له انتهى
وبه ظهران قول المؤلف فيه دليل على انه يملك بنفس القرض
ليس له معنى وامر عجيب منه قال والدين المستغرق للتركة
يمنع ملك الوارث حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط
الدين لا ينفذ ولو اعتق ثم سقط نفذ كذا في القنية وفي قاضى خان
من القنوق رجعات وترك جارية وعليه دين يحيط بماله قال نصر
لا يجزى للوارث وطى الجارية قيل له ان لم يكن الدين محيطا قال
وان كان الدين قليلا فكذلك ولو ترك الميت عقارا وجارية
وعليه دين فقال الورثة اجعل الدين في العقار وحسب الجارية
روى عن محمد انه قال له ذلك قيل له لو كان دين الميت قدر قيمة
الجارية وله مال سوى الجارية فاعتق الوارث الجارية ثم هلك
تملك الاموال قال الجارية حرة وبضئ الوارث قيمتها للفرما انتهى

وفي عمدة الفناوى اجتمع الورثة لبيع التركة لقضا الدين
وتنفيذ الوصايا فعليهما ان يرفعا الامر الى القاضي فان لم
يرفعا فالبيع فاسد لانه لاحق لهم في التركة اذا كان الدين
مستغرا للتركة انتهى قال الا ابرالميت واداه وارثه بشرط
التبرع بان نص على التبرع اما اذا ادى عن مال نفسه مطلقا
فلا لانه يوجب على التركة ديناً فيمنع ملكه كذا في القنية قل
استغراق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع
الارث اى لا يمنع جريان الارث ان لم يكن له وارث غيره كما في
القنية ايضا قال قايبة قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة
لا يوجره لامن الوارث ولا من غيره كما في الكافي وفي خزائن الاكل
وليس للموصى له ان يوجر العبد او الدار ولا يخرج العبد من الكوفة
الا ان يكون اهل الموصى خارج الكوفة فيخرج اليهم لخدمتهم
هناك وفيها ولو اوصى له بفلته ليس له ان يخدمه عند بعض
مشايخنا ويجوز عند البعض انتهى والاول هو الصحيح كما في البدائع
قال وينبغي ان له الاعارة قياسا ما قالوه في الوقف لعدم الفرق
ثم رايت في البدائع ما يشير الى ذلك حيث قال وليس للموصى
له بالخدمة والسكنى ان يوجر العبد او الدار من غيره عندنا
وعند الشافعي له ذلك وجه الفرق ان الموصى له بالمنفعة
قد ملك المنفعة كالمستأجر ان له ان يوجر من غيره كذا هذا
وهنا ملك الاعارة وكذا الاجارة ولنا ان الثابت للموصى له
بالسكنى الخدمة ملك المنفعة بغير عوض فلا يحتمل التملك بعض
كالملك الثابت للمستعير بالا عارة حتى لا يملك الاجارة كذا هذا
القول في الدين عرفه في الحاوى القدسي بانها عبارة عن مال
حكى يحدث في الذمة ببيع او استهلاك او غيرها وزاد في
البدائع او عبارة عن الفعل انتهى وفي المستصحب الدين هو الفعل
على الحقيقة فانه عبارة عن تملك مال بمال بدلا عن مال وعلى
هذا اكثر المحققين خلافا لما يقوله البعض ان الدين هو المال

وفي السراج الوهاج من السير الادانة هي البيع بالدين والاستدانة
هي الاتباع بالدين وقوله اذ انتهى بالتشديد من باب الافعال
اى فعل الدين والدين غير القرض لان القرض اسم لما يقرض
ويقبض والدين اسم لما يصير في الذمة بالعقد وقيل ان اسم
الدين شامل لجميع ما يجب في الذمة بالعقد والاستهلاك والدين
انتهى والمراد بالذمة في الشرع نفس ورقبة لها دية وعهد فغناه
انه وجب على الذمة هذا ما ذكره فخر الاسلام وفي المغرب الذمة
العهد لان نقضه موجب الذم ويفسر بالامان والضمان وكذلك
مقارب ومنها قيل للعاهد من الكفار ذمى لانه او من ذمى ماله
ودمه بالجزية وجعل عمر اهل السواد ذمة اى عاملم معاملته
اهل الذمة وسمى محل التزام الذمة بهما في قولهم ثبت ذمى
كذا ومن الفقهاء من يقول هي محل الضمان والوجوب ومنهم
من قال هي معنى يصير به الادى على الخصوص اهلا لوجوب
الحقوق له وعليه والاول هو التحقيق قال واستيفايه لا يكون
الا بطريق المقاصة عند ابي حنيفة قال السرخسي في شرح
الزيادات الديون تقضى بامثالها لا باعيانها فان من له على
اخر ذمى لا يملك ان يستوفى منه عين ماله عليه لكن يقبض منه
ماله وفاقا بالدين فيجب ذمته مثل ماله فيلحقان قصاصا انتهى
وفي شرح النخعي للخلاطى الديون تقضى بامثالها فيجب على
صاحب الدين عند القبض مثل ما كان عليه ثم يصير قصاصا
بدينه انتهى وفي البدائع وهذا طريق قبض الديون وهذا يعني
لا يوجب الفصل بين ان يكون المقبوض من جنس ما عليه او
من خلاف جنسه لان المقاصة انما تحقق بالمعنى وهو المالمالية
والاموال كلها في معنى المالمالية جنس واحد انتهى وفي الخلاصة
رجل اشترى عينا بعشرة دنانير ودفع الدراهم عوضا عن
الدنانير ثم تقايلا العقد وقد رضت الدراهم يرجع على البائع
بما وقع عليه العقد وهو الدنانير دون ما دفع وكذا الورده

بعيب وكذا في الاجارة لو انفسخت رجع على الاجر بما وقع
عليه العقد دون ما دفع ولو اشترى عبدا بالف درهم
وتناصت كسدت الدراهم ثم تقايلا فانه يرد تلك الدراهم
الكاسدة انتهى وفيها من جنس فساد الثمن اذا باع بالدراهم
واخذ الحظ بالدنانير الواجب عليه الدراهم فيما بينه وبين
الله اما القاضي فيطالب بالدنانير بحكم الاقرار فلوقام المشتري
البينة على ان العقد كان بالدراهم تقبل هذه البينة ويقضي
عليه بالدراهم وان لم يكن له بينة عند ابي يوسف يحلفه
وعليه الفتوى انتهى وفيها من مسائل الحلوة ولو حط المهر
بماية دينار والعقد بالدراهم تجب الدراهم ولا تجب الدنانير
قال رضي الله عنه وتاويله بينه وبين الله اما القاضي فيجوزه
على الدنانير الا اذا علم ان العقد بالدراهم انتهى وفي القضية
من فصل العيوب لو اشترى حمرا بثلاثة دنانير ذهبا ثم
اعطاه عوضها دراهم ثم رده بعد شهر بعيب وقد انقص
سعر الدراهم فله ان يطلب من الباع عين الذهب وبمثله اجاب
في الاقالة اذا دفع مكان الذهب حنطة انتهى وفي فتاوى
الديناري اشترى عينا بدراهم ودفع الدنانير عوضا عن
الدراهم البيع يرجع على الباع بالدنانير ولو اعطى عوض
الدراهم عروضا يرجع بالدراهم لان بيع العوض قد صح ان لم
يصح البيع الاول بخلاف الدنانير مكان الدراهم لانه تبين
انه لم يكن عليه دراهم فلم يصرف ايضا لان القبض شرط من
المجانين في الصرف كذا في الفصول العمادية وفي الذخيرة
اذا قال لغيره اقرضني عشرة دراهم بدينار فعليه مثلها
معنى المسئلة اذا قال لغيره اقرضني عشرة دراهم على ان اعطيك
مكاهم دينار ففعل فعليه عشرة دراهم مثل دراهم الدين
وانما كان كذلك لانه شرط في القرض ما لا يقتضيه القرض
لانه شرط ان يكون القرض مضمونا بغيره لا بمثله والقرض

يوجب ضمان المثل فهو في معنى اشتراط في القرض ما لا
يقتضيه القرض لان القرض لا يبطل بهذا الشرط لانه تبرع
والتبرع لا يبطل بالشرط الفاسد فيصح القرض ويبطل
الشرط والقرض متى صح بوجوب المثلية قال والرهن بالامانة
باطل فاذا هلك لم يجب شي قال في الفتاوى زاد في شرح الطحا
على هذا فرعا فقال ليس له ان يجسه وهناك ولو هلك في
يده قبل الجبس هلك امانة ولو هلك بعد الجبس هلك مضمونا
عليه قال ومنها صحة الابرار عنه فلا يصح الابرار عن الاعيان
قال في البرازية الاسقاط لا يتصور في الاعيان والاستيفاء
يتصور فيصح الاقرار بالاستيفاء بالاسقاط وفيها لو
قال ابرائك من هذا العبد له ان يدعيه بعده لانه ابراعن
الضمان الواجب فيبقى امانة في يده فتصح دعواه حال قيام
الدين واستهلاكه لاحال هلاكه كما نص عليه في الذخيرة
وفي الظهيرية من الصلح الابرار عن الاعيان لا يصح وتعذر
تجويزه مبادلة بل كان الربا قال ولو قال برئت من هذه
الدار ومن دعوى هذه لم تسمع دعواه وبينه وفي المحيط
الرضوى ولو قال انا بري من هذه الدار كان هذا اقرارا منه
بانه لاحق له فيها لان تيرية العين يكون اقرارا بانقطاع سبب
اتصاله وذلك بالملك والحق انتهى ولو قال ابرائك نعمها وعن
حصولتي فيها فهو باطل اي ليس باقرار كما في المحيط وله
ان يجاصم وانما ابراه عن ضمانه لان قوله ابرائك خاطب الواحد
فله ان يجاصم غيره بخلاف برئت لاسناده الى نفسه فعليه
الامتناع المطلق كذا في البرازية وفي الذخيرة لو قال
برئت من هذه الدار او قال ابرأت من دعوى هذه الدار
كان جائزا ولا حق له فيها ولو جاببينة لم اقبلها انتهى وفي
العناية وفي ذكر لفظ البراة دون الابرار اشارة الى انه لو
قال ابرائك عن دعوى او حصولتي في هذه الدار كان باطلا

وله ان يخاصم فيها بعد ذلك والفرق بينهما ان ابرائيل
انما يكون ابرا من الضمان لا من الدعوى وقوله برت براءة
من الدعوى كذا قالوا ونقله في النهاية عن الذخيرة ونقل
بعض الشارحين عن الواقات في تعليل هذا ان قوله ابرائيل
عن خصومتي في هذه الدار خطاب للواحد فله ان يخاصم غيره
في ذلك بخلاف قوله برت لانه اضاف البراءة الى نفسه مطلقا
فيكون هو مبريا ويعلم من هذا التعليل ان قول صاحب
الذخيرة وله ان يخاصم فيها بعد ذلك معناه غير المطالب
وهو ظاهر انهم وفي البدايع من الكفالة لو قال الطالب للكفيل
برت من المال ان هذا اقرار بالقبض والاستيفاء وانه
جعل نفسه غاية لبرائه والبراءة التي هي غاية نفسه هي
براءة القبض والاستيفاء وبرئ جميعا لان استيفاء الدين
يوجب برائتهما جميعا وفي الحاوي القدسي وان اقرانه برى
من هذه الدار فهو اقرار بانه لاحق له فيها قال في كتاب
الحاكم من الاقرار لا يثبت له قبله يبرأ من العين والدين والكفالة
والاجارة والحدود والقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من
الاعيان في الابر العام اقول نعم لكن ليس هذا مناف لما نقل
عنه لان المتقن والابر اعني الاعيان قصدا وفي مسئلة الكفا
ما حصل لابر الا ضمنا فنام له ثم رايت في الذخيرة غير ذلك
حيث قال ولو قال هو برى مما لي عنده فهو برى عن كل شئ
اصله امانة ولا يبرأ عن المصفون فان قيل ليس ان البراءة عن
الاعيان باطلة حتى ان من قال لغيره ابرائك عن هذا العين
كان باطلا والابرا هنا حصل عن العين قلنا الابر اعني الاعيان
بطريق الاسقاط باطل لان العين لا تقبل الاسقاط فاما
ثبوت البراءة عن العين برد العين على صاحبه او بالنق من
الاصل ممكن فاذا قال لغيره ابرائك فهذا اسقاط وليس
باخبار عن حكم البراءة حتى يحمل على سبب صحيح والعين لا

يحمل الاسقاط واما قوله فهو برى مما لي عنده او عليه
اخبار عن حكم البراءة حتى يحمل على سبب صحيح والعين لا
تحمّل الاسقاط واما قوله فهو برى مما لي عنده او عليه
اخبار عن حكم البراءة وليس بانشا ابرا واذا كان هذا اخبار
عن حكم الابر وهو البراءة يحمل على سبب يتصور البراءة بذلك
وهو النقي من الاصل والرد على صاحبه انتهى قال لكرنجي في
المدائيات افترق الزوجان وابر كل واحد منهما صاحبه
من جميع الدعوى وكان الزوج بدر في ارضها واعيان
قائمة فالحصار والاعيان القائمة لا تدخل في الابر من جميع
الدعوى اقول هذا الاستدراك غير وارد على ما في الكافي
لان سبيلته فيما اذا نفى الحق من اصله وحصلت البراءة عن
الاعيان ضمنا بخلاف مسئلة القنية فان البراءة حصلت للاعيان
بطريق الاصاله فنام له وفي القنية من الهبة وهبت لزوجها
جميع املاكها لا يدخل المهر فيه انتهى قال وفي الخاتمة الابر
عن العين المقصوبة ابرا عن ضمناها اي عن ضمان الرد لا عن
ضمان القيمة لان الواجب عليه حال قيامه رده لا القيمة كما
في البرازية وزاد في الخلاصة فكان ابرا عما ليس بواجب قال
قولهم الابر من الاعيان باطل معناه لا يكون ملكا له بالابر
قال في الذخيرة معنى قولنا الابر اعني الاعيان لا يصح ان العين
لا تصير ملكا للمدعي عليه بالابر الا ان يبقى المدعي على دعواه
انتهى وفي الاجناس ذكر في نوادر ابن رستم لو قال ابرائك من
هذه العين ملك العين وظاهر رواية الكتاب انه يفيد اسقاط
المطالبة فقد نص عليه في كتاب اقرار الاصل انه لا يملك به
العين لكن لا يقبل دعواه فيها بعد الابر ولو قال انت منه
في حل وهو غضب لا يصير له ولكن يبرأ عن الضمان انتهى
قال الرابع لا يصح من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه
فيكون وكيفا قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عمله

عن التسليط قبل القبض اقول نص علما ونا في الهبة ان الواجب
لونها عن القبض ليس له ان يقبض ولله ان يفعل بها
ما شا قبل القبض كما في المجتبى وهذا صريح في صحة عزله
ولا نظر للمقتضى مع الصريح قال في الواقات الحسامية
لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
منه فقبض مكانها فاني جاز لانه صار الحق للهوب له
فيملك الاستبدال اقول كون الحق صار له اي بعد القبض
للدناير عوضا عن الدراهم لا قبل قبضها فانه لا يثبت الملك
للهوب له كما في النهاية وغيرها فعلى هذا فقوله وهو
مقتضى لعدم صحة الرجوع الخ غير صحيح والله اعلم قال
وخرج تملك الدين لغير من هو عليه الحوالة اقول دعوى
خروج الحوالة غير مسلم لانها لم تدخل قال في المشرع
فان قيل لم جاز تملك الدين من غير من عليه الدين الحوالة
قلت ذكر في الجامع الكبير لغاضي خان انما جاز لانه تملك
حكما وكم من شئ يثبت ضمنا لا قصدا وهو كثيرا للنظر
وفي الذخيرة تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز ولكن
بالحوالة يثبت للمحال له دين على المحال عليه مع بقا دين
المحيل ودينه على ملكه الا ان المحيل لا يملك اخذ ذلك
الدين من المحال عليه قال اجتمعت جنازة وفاينة قدمت
الجنازة اقول تقديم الجنازة على الفايئة لا يظهر مع قولهم
وبعد المغرب يبدأ بالمغرب ثم بصلاة الجنازة ثم بسنة
المغرب انتهى فلا ريب في كون الفايئة اكد من الجنازة الا انه
ينبغي ان يفصل ان خاف فوت صلاة الجنازة قدمت على
الفايئة لانها اذا قامت لا تقضى ويصير ذلك نظير قولهم
في تقديم الوقوف على صلاة العشاء لما في فوات الحج من
المشقة العظيمة وان كانت الصلاة اكد والله اعلم قال
ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة

لانها اكد اذا خاف فوتها قال وينبغي ايضا تقدم الحسوف
على الوتر والزاويج اقول كون الحسوف مقدا عندنا
في حيز المنع لان الوتر واجب الا ان لزم منه الا تجلا والوتر
لم يضق فلا يضق فلا ريب في القول بتقديم الحسوف للذيك
بالكل مع شرف الوقت وفي النزاهة وان اجتمع العيد وكسوف
قدم العيد لان العيد واجب كما قدم على صلاة الجنازة لانه
واجب عينا والجنازة كفاية ولا يبعد الاجتماع لان سيره
بتقدير الله العزيز العليم قال ولم ار الا ان ما اذا اجتمع
القصاص والردة والزنا اقول وقع النص فيما عدا الردة
قال في الايضاح شرح التجر يد ولو ان رجلا قذف قوما
بزنا وشرب الخمر وسرق وزنى وهو غير محصن ثم اتى به
الى الامام قال يبدأ فيضرب حد القذف لان حد القذف
فيه حق الادمى وما سواه من الحدود حق الله تعالى والحق
اذا اجتمعت يقدم حق العيد على حق الشرع باذن الشرع
قال ويجبس حتى يبرأ لانه لو اجتمعت الحد ودادى الى
الثلف والاحترار بما يودى الى الثلف واجب ما امكن
ثم الامام مخير بين البداية بحد السرقة وحد الزنا لانها
يتثبتان حق الله تعالى وهما يجران في التاكيد مجرى واحد
قال ويؤخر حد الشرب عنهما لانه اجتمعت بثوتها فانه
ثبت بالاجماع على ما مر من قبل قال واذا كان مع ذلك
قتل ضرب للقذف ثم يضمن السرقة ثم يقتل ويدير عنه
ما سوى ذلك من الحدود وكذلك ان كان زنى وهو
محصن بلغنا ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما
انتهى قال ولم ار الا ان الاصحابنا انه يتيم في اوله ويصلى فاذا
وجاه اخر الوقت توصا وصلى ثانيا ولا يبعد القول بافضلية
اقول وقع في كلام علمائنا ما يشمل ذلك من حيث الافضلية
والاحتمياط قال في خزانة الفناوى عن ابى نصر فيمن قضى

صلاة عمره من غير ان فاتة شي يريد الاحتياط فان كان
لاجل النقصان او الكراهية لحسن وان لم يكن كذلك يفعل
والصحيح انه يجوز لا بعد العصر والفجر وفي البدائع يجوز
ويكره وقيل لا يكره ويقرا في الركعات كلها الفاتحة مع
السورة انتهى قال فالمعتبر قيمته يوم غضبه اتفاقا اما
في زوايده اذا منعها منه او تقدي عليها بان ذبحها او كلها
او باعها وسلمها المشتري فالمالك بالخيار ان شامخ
قيمته يوم الغضب وان شامخ المشتري قيمته يوم القبض
كما في مخارقات النوازل قال ومنها المقبوض بعقد فاسد
تعتبر قيمته يوم القبض قال ومنها الرهن اذا هلك اي يجب
قيمة الرهن يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك لان الرهن
يصير مضمونا بالقبض والزيادة تصير مقصودة بالفكاك
فيقال به بشي اذا قصد كذا في المشرع وغيره وبهذا علم ان
قول المؤلف فالمعتبر يوم الهلاك لقولهم ان يده بيد امانة
فيه مخالفة للنقول فلا يعول عليه قال فالمعتبر القيمة يوم
الاعتاق وفي خزانة الاكل ولو اختلفا في قيمة يوم اعتق
اخذ بقيمته يوم ظهر العتق قال ومنها قيمة ولد المغرور
الحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة قال في الوالدية
لان هذا الولد امانة وانما يعتبر مضمونا بالمنع والمنع يتحقق
يوم الخصومة انتهى وفي البدائع وتعتبر قيمته يوم الخصومة
لان وقت وجود سبب الضمان وهو منع الولد عن المتحق
لانه علق عبدا في حقه ومنع عنه يوم الخصومة انتهى
اقول ومن هذا يعلم حكم قيمة اللقطة الاتية قال ثم حكى
الاسيحاقي انه تعتبر قيمته يوم القضا وقصد ولد المغرور
حربا اتفاق الصحابة ويفرم قيمة الولد يوم القضا لان الولد
تعلق في حق المستولد حرا ويعلق رقيقا في حق المستحق ولا
يتحول حقه في العين الى البدل الا بالقضا فتعتبر قيمة الولد

يوم القضا وفي فروق الكرابيسي قبيل الاقرار والمولى
اذا ادعى ولد جارية المكاتب فانه يراعى قيمته يوم الولادة
على ظاهر الرواية وروى ابن ساعدة انه يراعى في ولد
الجارية المكاتب قيمته وقت الدعوى انتهى قال
ولم يذكر الزمان والظاهر فيها يوم قتله كما في الثلث
اقول قال الطرابلسي قال الكافي في شرحه مبسوط شيخ
الاسلام وكذلك يعتبر الزمان الذي اصابه فيه لان القيمة
تختلف باختلاف الزمان انتهى قال فالمعتبر قيمتها يوم القضا
لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه
ولم اراه صريحا اقول وقع في الوالدية التصريح بما يشمل
ذلك حيث قال غضب شاة او بقرة فولدت ولدان ثم
ذبح الولد او باعه فعليه قيمة الولد يوم مات لان الولد
كان امانة يضمن بالانلاف فيعتبر قيمتها انتهى ولا ريب في
كون اللقطة امانة في يد المنقط والله اعلم قال
ومنها قيمة جارية الابن اذا اجعلها الاب وادعها الظاهر
من كلامهم ان الاعتبار بقيمتها يوم العلق اقول ظاهر
كلامهم فيما اذا زنى الفاصب بامه الغير فحلت فردها
فما نسي في نفاسها ضمن قيمتها يوم علق كذا في جوامع
الفقه وفي البدائع في مسئلة ما اذا باع امة ولد لسته
فادعى الولد بعد ان اعتق المشتري الام او دبرها دون
الولد قال صحت دعواه الولد ولم يصح في الام وفسخ البيع
في الولد فقط فيعتبر الثمن على قدر قيمتها فتعتبر قدر
قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد يوم الولادة لانه
انما صار ولدا بالولادة فيعتبر قيمته يوم يفسد
قدر قيمة الام او يرد قيمة الولد انتهى قال ومنها قيمة
الصدوق اذا انتصف بالطلاق قبل الميسرة وكانها كفا
ولم اراه صريحا اقول حكى في الوالدية خلافا في ان المعبر

في القيمة حال العقد او حال التسليم ونضه ولو تزوج المرأة
على ثوب قيمته ثمانية ولم يقبض حتى مات صارت قيمته
عشره فلما الثوب ودرهان لان العبرة بحال العقد
لانه الموجب للمهر وعن ابي حنيفة ان في الثوب وما ليس
من ذوات الامثال تعتبر القيمة يوم التسليم وفي المكمل
والموزون تعتبر القيمة يوم العقد اذ لم يكن معيناً في العقد
لان القيمة اصل في الثوب ولهذا لو جابها تجزير المرأة على
القبول فاما في المكمل والموزون بعد استحكام الوجوب في
الذمة انتهى وفي الاجناس من الغصب وفي كتاب نكاح الاصل
اذا تزوج امرأة على جارية بعينها وسلمها اليه فزادت
في البدن خيراً ثم طلقها قبل ان يدخل بها كان للزوج نصف
قيمتها يوم قبضها في قول ابي حنيفة وقال محمد نصف
الجارية قال فهذه تسعة عشر فاعتنمها اقول ويلحق بذلك
تكملة العشرين قال في القنية من المضاربة اعطاء هادئة
مضاربة ثم اراد القسمة له ان يستوفي دنانير وله ان
ياخذ من المال بقيمتها ويعتبر قيمتها يوم القسمة لا يوم
الدفع انتهى وفي شرح الطحاوي من المضاربة لرب المال
مثل ماله وقت الخلاف الكلام في اجر المثل الى حكمه
قال في العتابة ولو تكارى دابتين من رجلين صفتاه
واحدة يقسم الاجر على اجر مثليهما الا على قدر حملهما
وكذا استاجر غلامين للخيطة ونحوه قال ومنها الوصي
اذا نصبه القاضى وعين له الاجر بقدر اجر المثل جاز وما
وصى الميت فلا اجر له على الصحيح اى وان جعل له اجرا
كما هو ظاهر اطلاقه قال في عمدة القناوى ولو اوصى
لرجل واستاجر به بما ينفيد وصايته فالماية صلة
له من الثلث والاستيجار باطل لانه بقبوله الوصية صار
العمل واجبا عليه انتهى وفي القنية وصى اليتم اشترع عن

القيام

القيام باموره الا باجر فللقاضى ان يفرض له انتهى وفي
خراتة الاكل ولو جعل القاضى لوكيل الايتام جعلاً في
مالهم فهو جائز انتهى قال تنبيهها ن الاول قولهم في الزرع
بعد انقضاه مدة المستاجر الاجارة يترك باجر المثل معناه
بالقضا والرصا والافلا كما في القنية قال في قاضى خان
رجل استاجر ارضاً فزرع فيها ثم مات المستاجر قبل
انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان
يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاعدار تبقى بالاعدار
وكذا الوقات المواجر وتبقى المستاجر تبقى الاجارة الى ان يدرك
الزرع قيل في القياس يوم المستاجر بقطع الزرع وفيه
الاستحسان يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال
وان شئت فتركه في الارض الى ان يدرك وعليك لصنا
الارض اجر مثل الارض ولا يقال عندنا المنافع لا تقوم
الا بالعقد وشبهه العقد فكيف تتقوم المنافع ها هنا
بغير عقد لانا نقول القاضى يقضى باجارة مستقبله
في تلك المدة ينظر الى مقدار اجر المثل في تلك المدة
فيقضى بذلك على المستاجر ولا يقضى باجر لانهما مجعولة
وابتداء العقد بالاجر المجهول باطل وما لم يقضى القاضى
عليه بذلك لا يلزمه الاجر كما قاله الشيخ محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى وفي الذخيرة من اجر بيتنا ووضع فيه جنا
وانقضت مدة الاجارة والمستاجر يابى تفريغ الحانوت
وان كان الخلع بلغ مبلغاً لا يفسد بالتحويل بل يومسك
بالتحويل وان كان يفسد لا يومسك ويقال للمستاجر ان شئت
ان فرغ الحانوت وان شئت فاستاجر منه الى وقت
ادراك فالمراد من قوله استاجر منه الحكم باجر المثل
عليه لا الاستيجار ابتداءً ببدل مسمى لان هذا بمنزلة مدة
نقل المتاع وتفريغ الدار والواجب هناك اجر المثل

دون الاجارة ابتدا انتهى قال وان كان مجهولا وجبت بالغا
ما بلغ اى الاجرة وكذا اذا كان بعضه مجهولا كما اذا استجر
دارا كل شهر بعشرة على ان ينزلها هو واهله وعلى ان
يعمرها ويعطى اجر راسها ونوايبها فالاجارة فاسدة عليه
اجر مثلها بالغا ما بلغ فرق بين هذا وسائر الاجارات الفلانة
فان ثمة لا يجاوز المسمى والفرق ان في سائر الاجارات
الفاسدة المسمى معلوم القدر فامكنا تقدير القيمة به لان
اصل القيمة المنافع ثبت بالنسبة فيجب تقديرها بالنسبة
ما يمكن اما هنا بعض المسمى مجهول لانه اذا لم يخرج الى العارة
والى الحارس ولم تقع نايبة لا يدري اى قدر يعطيه فكان
بعض المسمى مجهولا ولا يمكن تقدير القيمة بجميع المسمى فيجب
قيمتها بالغة ما بلغت كما لو كان جميع المسمى مجهولا كما في القيمة
قال الثالث يجب اجر المثل من جنس الدرهم والدنانير
لانها جعلتا في حق ايقاف الحقوق جنسا واحدا حتى كان القاضى
ان يقوم المثلن بايهما شا وتقوم المثلن مشروع لا يفالحق
قال في الذخيرة وفيها واذا جعل جنسا واحدا في ايقاف
الحقوق كان بيع القاضى احدهما بالآخر ايقافا معنى والعبارة
للمعنى وفي شرح الطحاوى الدرهم والدنانير جنس واحد
لانها تمث الاشياء بما تقوم قيم الاشياء وارث الجنائيات
فصار اكش واحدا انتهى وفي البدائع الدرهم والدنانير
في حق التمنية كجنس واحد لانها اثمان الاشياء وقيمتها تقوم
الاشياء بما تقومها واحدا اعنى انهما تقوم بهما مرة وبذلك
اخرى قال مجلا في التقويم لو اختلف المقومون في المثلن
فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل
وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب السكرفه
اقول وقع في الذخيرة تقييد ينبغي اعتباره رب الدار
امر المستاجر على ان يبني في الدار وعلى ان يجب ذلك

من الاجر واختلفا فقال المستاجر امرتني بالبناء وقد بنيت
وقال رب الدار ما بنيت فالقول قول رب الدار مع يمينه
لانه يدعى عليه ايفا الاجر وهو ينكر وان اقر بالبناء الا
انما اختلفا في مقدار ما انفق ذكر ان القول قول رب الدار
مع يمينه لانه يدعى زيادة انفاق ورب الدار ينكر قالوا
هذا اذا كان مشكلا الحال وان اختلفا في ذلك اهل الصناعة
فقال بعضهم كما يقول رب البيت وقال بعضهم لا بل قد رما
يقوله المستاجر حتى يقرر معرفة قول احدها من جهة الغير
فيقتبر حينئذ الدعوى والانكار والمستاجر يدعى زيادة
انفاق ورب البيت ينكر فيكون القول قوله فاذا اجتمع
اهل تلك الصناعة على قول احدها وقالوا يذهب من النقطة
في مثل هذا البناء ما يقوله احدها فالقول قوله لانه يمكن
معرفة ما وقع التنازع فيه من جهة غيرها ولا يظن للقولها
انتهى وذكرنا في الاجارة عن الذخيرة اذا اختلف اجر المثل
عمل بالوسط ما يقبل التعليق وما لا يقبله اى من العقود
الشرعية والفرق ان الجملة الاولى اسقاطات والجملة
الثانية تملكيات وما يكون اسقاطا يقبل التعليق لانه
لا يخطر له قبل التعليق فاحظر لعدم افضائه الى المنازعة
فاما التملكيات لها خطر فلا يقبل التعليق بالخطر لا يفضاه
الى المنازعة كما في الفروق قال تعليق التملكيات والتقييد
بالشرط باطل كالبيع والشراء ومن صورة ما قاله في العارية
فاقلا عن المنفق ولو قال ان ادبت ثمن هذا العبد فقد بيعت
منك ان دفع الثمن اليه صح استحسانا وقال بعض الفقهاء
هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح انه لا يجوز وان دفع الثمن
اليه في المجلس لان هذا تملك التعليق انتهى وعلل البطلان
بما فيه من شبهة القمار قاله في المشرع والقمار كما في الذخيرة
مشفق من القمار الذي يزداد نارة وينقص اخرى سمي قارا

لان كل واحد من المقامين ممن يجوز ان يذهب ماله الى صاحبه ويستفيد مال صاحبه فيزداد مال كل واحد منهما وينقص اخرى واذا كان المال مشروطا من الجانبين كان قمارا والقمار حرام لانه فيه تعليق تملك المال بالخطر وانه لا يجوز انتهى وفي البدائع من الهبة انها لا تخضع بالتعلق بالخطر والاضافة الى وقت كالباع قال والنكاح اي لا تعلقا ولا اضافة قال في تحفة الفقهاء اما النكاح المضاف الى وقت او المعلق بالشرط لا يصح بالاجماع بان قالت زوجت نفسي منك غدا او شهر رمضان الا اني او زوجت نفسي منك ان دخلت لدار فقال الزوج قبلت قال والابرا الا اذا كان بمنزرا قال في الخلاصة قال لرب الدين دفعت دينك الى فلان فقال له ان كنت دفعته اليه بريت عنك مع لانه تعليق البراءة بشرط كاي قال وعزلا لو قيل هذا اول مسائل التقييدات والفرق بين التقييد بالشرط والتعلق بالشرط من وجهين من حيث اللفظ والمعنى اما لفظا فهو ان التقييد بالشرط لا يستعمل فيه لفظ الشرط صريحا وفي التعليق بالشرط يستعمل لفظ الشرط صريحا كما ان واذا و متى كلف الصلح من المشرع قال وما لا يبطل بالشرط الفاسدة الاقالة قال في القنية عن مح اشترى ثوبا بثمن معين فقال الباع اشتره متى رخصا فقال المشتري ان وجدت من يشتره بازيد لا ينفذ لان هذا تعليق للاقالة بالشرط عرفا لا تعليق الوكالة وتعلق الاقالة بالشرط لا يصح انتهى قال والرجعة قال في التجنيس تعليق الرجعة بالشرط لا يصح كتعليق النكاح اذ كل واحد منهما الزام والذي يصح تعليقه بالشرط هو اسقاط كالطلاق والتفريق او الزام كالثبوت وفيه تزوج امة رجل على ان كل ولد حر كان في النكاح جائزا ويكون الاولاد احرارا لانه بمنزلة تعليق حرية

الاولاد بالولادة ذكره في الجامع الا صغر قال والتحكيم اطلقه وهو محل الخلاف قال في الاسيما على الطحاوي واما التحكيم ففيه اختلاف بين ابني يوسف ومحمد في قول احدهما جائز لان فيه اطلاق الولاية وفي قول الاخر لا يجوز لان فيه تملك الولاية بالشرط انتهى وفي العمادية وفي فؤاد صاحب المحيط سيل بعض الفقهاء عن قال الاخر اذا جا عند فقد اعترت هذه العادة قال لا تصح هذه الاعارة لانها تملك المتفعة والتعلق يبطل التملك وهو اختيار ظاهر الدين المرعيني وقال صاحب المحيط يجوز كما في الاجازة قال فائدة من لا يملك التجيز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك او سببه وقد ذكرنا في الوكالة بعض مسائل وفي الاكل على الجامع الكبير من قال لجارية اذا ولدت ولدا فهو حر صح وان نجز العتق لم يصح من لا يملك التجيز لا يملك التعليق قائله احكام السفر الشرعي قال وضمان النوع لو سافر في البحر قال في البناية واجمعوا على انه لو سافر بالوديعة في البحر يضمن وقال قاضي خان في شرح الجامع الصغير واجمعوا على ان الاب والوصي اذا سافرا بمال اليتيم لا يضمن انتهى وفي شرح الطحاوي الصغير والمضارب ان يسافر بمال المضاربة في البحر والبر الا رواية عن ابني يوسف رواها الطحاوي انه ليس له ان يسافر بمال في المضاربة المطلقة في بر او بحر حتى ياذن له رب المال اقول ولم نرحم الوصي اذا قصد السفر بالصغير من البحر او البر هل يملك ذلك او يجب عليه ان يكون بيده والله اعلم القول في احكام المسجد اي مسجد كان قال الاسيما في الوقف يكره البول فيه والجماعة والدخول فيه جنبا وكذلك على سطحه لان السطح له حرمة المسجد منه الى تحت الثرى والى عنان السماء ويكره الفا الجفاسة

فيه وعلى سطحه لقوله تعالى ان طهرا بيتي للطائفين
والعاكفين والركع السجود وكذلك لو كان المخرج مجنب
المسجد والمحفور دخل في حد المسجد كما نه يقول ويتفوط في
المسجد قال ومنها حرمة البصاق فيه والقاق النخامة
فوق الحصير اخف من وضعها تحته فان اضطرر منه الى البزاق
لحديث البصاق في المسجد خطية وكفار تهادفها الخطية
الاتم والكفارة وهي ما تستر الخطايا قال الاكمل في شرح
المشارك قال ولا يجفر فيه بغير ما علل له في اللؤلؤ الجنب كون
الما المستعمل نجسا في رواية فيجب تنزيه المسجد عنه وفيها
يجب تنزيه المسجد عن بعض الظاهرات كالمخاط والبزاق
ونحوها قال ويكره غرس الاشجار الا لمنفعة بان تكون في
نحوها واسطوانتها لا تستقر فغرس الاشجار فيجب عروق
الاشجار ذلك التز والاقلا لان غرس الاشجار في المسجد
يشبه البيعة وذلك لا يجوز الا الحاجة انتهى وفي البحر
العميق ذكر قاضي خان من الديات في فصل ما يحدث في
المسجد ان كل مسلم مندوب الى عمارة المسجد والى ما كان
من باب التمكن لا قامت الصلاة انتهى قال ولا يجوز اتخاذ
طريق فيه للمرور الا لعذر ودخل المسجد للمرور فلما بلغ في
وسط المسجد ندم على ذلك وكان جاهلا ففعل ذلك
قال بعضهم بغير التنية وتغيره انه اذا كان من عزمه ان يخرج
من هذا الباب يخرج من باب اخر وقال بعضهم يصلي ثم
يخرج قال وهذا انما يتحقق ان لو كان على وضوء وما اذا
لم يكن ينبغي ان يخرج من حيث دخل اعدا ما لما ارتكبه من
المنهي كما في بيعة الدهر قال في العياضية دفعا للمخرج وغيره
يكره ثم موضع العذر محبون على عدم التكثير ما امكن
حتى قالوا يمر في اليوم مرة قال الا لفظ المسجد في رواية
وفي اللؤلؤ الجنب الا ان يقع لها ضرورة قال والاكل والنوم

لغير عذر ومعتكف قال في السراجية واذا اراد ان يفعل
ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف ويدخل فيه ويذكر الله
تعالى بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ما شا قال والكلام
المباح وفي فتح القدير انه ياكل الحنات كما ياكل النار الحطب
فيه في العياضية بحديث الدنيا وفي المدارك ومن الناس
من يشتري لهوا الحديث والمراد بالحديث الحديث المنكر كما جا
في الحديث الحديث في المسجد ياكل الحنات كما تاكل البهيمة
الحشيش انتهى فقدا فادان المنع خاص بالمنكر من القول
اما المباح فلا قال في المصنف الجلوس في المسجد للحديث ما دون
شرعا لان اهل الصفة كانوا يلازمون المساجد وكانوا
ينامون ويتحدثون ولهذا لا يحل لاحد منعه كذا في الجامع
البرهاني قول يوخذ من هذا ان الامر الممنوع عنه منه اذا وجد
بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناولته انتهى ولذلك قال
في الظهيرية ويكره ان يجلس في المسجد للحديث فنام له وفي
خزانة الفتاوى ولا باس للغريب ولصاحب الدار ان ينام
في المسجد في الصحيح والاحسن ان يتورع فلا ينام قال
ورفع الصوت بالذكر حرام اقول ولو بالقران خصوصا في
المسجد الشريف المكي لان البيت لا يخلو من الطائفتين ^{المصلين} ويحجب
بدليل ما في اللؤلؤ الجنب من الاذان رجل يكتب الفقه ويحجب
رجل يقرأ القران ولا يمكن ان يسمع القران كان على الفاري
الاتم لانه قرأ القران في موضع اشغال الناس فيه باعمالهم
ولا شئ على الكاتب ان يسه وفي الخلاصة وعلى هذا لو قرأ على السطح
في الليل جهر والناس ينام يا قرائته انتهى قول يوخذ من هذا ان
الاستماع واجب خارج الصلاة والله اعلم وفي شرح
شيخ مشايخنا المقدسي صبي يقرأ في البيت واهله مشغولون
بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افشحو العمل قبل
القرأة والاقلا وكذا قرأة الفقه عند قرأة القران مدرسا

ليسبق في المسجد وفيه مقرى يقرأ القرآن بحيث لو سكن
عن درسه لسمع القرآن يعذرو في درسه وعن ابن بضر
الدبوسى رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن
ولا يمكنه الاستماع مع الكتابة ولا البراح منه فالاشد
على القارى يكتب الفقه او يكتب منه وغيره يقرأ القرآن
لا يلزمه الاستماع لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على اصحابه في
المسجد وفيه حلقتان حلقة في مذاكرة الفقه وحلقة
في قراءة القرآن فجلس في مذاكرة الفقه ولو لم يكن الاستماع
لما فعل ذلك في المسجد عظة وقراءة قران فالاستماع
الى العظة اولى قال خاتمة اعظم المساجد حرمة المسجد الحرام
اعلم ان الله تبارك وتعالى ذكر المسجد الحرام في خمسة عشر
موضعا ثم اختلف في المراد من المسجد الحرام الذي يتعلق به
المضاعفة في الحديث الشريف فقيل بقاع الحرم وقيل
المراد الكعبة وما حولها في الحجر من البيت وقيل المراد الكعبة
وما حولها من المسجد وجرم به النووي وقال انه الظاهر
وقيل المكان الذي يحرم على الجنب المكث فيه ونقل عن
الامام تقي الدين ابن ابى الصيف اليمنى ان المضاعفة
تختص بالمسجد الحرام المعد للطواف لانه المتصرف عند
الاطلاق في العرف ولا يضر رواية الكعبة ونقل عن الشيخ
ولى الدين العراقى في شرحه لغريب الاسانيد ان التضعيف
في المسجد الحرام لا يختص بالمسجد الذي كان في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه لان المسجد الحرام يعنى الكل بل
المشهور عند اصحابنا ان التنصيص بعم مكة من جميع حرم
مكة الذي يحرم صيده كما صححه النووي انتهى ما افاده
شيخ مشايخنا محمد جار الله بن ظهيرة القرشى الحنفى المكي
رحمه الله تعالى قال واخراج الریح فيه قال في خزائن الفوائد
في اللالى اختلف السلف في الذي يبصق في المسجد فلم يبر

بعضهم باسا وبعضهم لا يبصق بل يخرج اذا احتاج اليه
وهو الاصح ثم نشرع في الجمع والفرق ومسايله مبسوطه
في المحبوتى والكرايبسى لا يحتاج الى طول الكلام عليها
ولذلك لم يذكر المؤلف جميع الابواب بل اقتصر على البعض
كما هو المسطور في غالب النسخ قال يصح اعتاق البايع بعد
قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلاف القبيح قال قاضى
خان رحل باع جارية بيعا فاسدا فقال البايع بعد ما
قبضها المشتري هي حرة لا تعتق لان تعتق الحر البايع صاد
ملك المشتري فان قال مرة اخرى هي حرة عتقت لان
الكلام الاول كان فسخا اذا كان محض من المشتري فاذا
قال بعد ذلك هي حرة فالكلام الثانى صاد فيها بعد ما
صادت الى ملكه فعتقت وان لم يكن الكلام محض من
المشتري لا يصح الكلام الثانى لانه لا يملك الفسخ بغير
محض من صاحبه اذا كان بعد القبض فان كان قبل
القبض فكل واحد منهما ينفر دبا لفسخ انتهى وبهذا ظهر
ان قول شيخ شيخنا العلامة المقدسى يحتاج الى نظر في معنى
التكرير غير واضح بل ليس في محله قاعده لست بكلية
بل غلبية قال اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل
واجبا ام لا قال اصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع
فرضا ولو اطال الركوع والسجود فيها وقع فرضا اقول
رايت في بعض الكتب ما يخالفه ونصه الا ترى ان الصلاة
تكمل بما ليس بواجب بما يتصل بركنه محسنا نحو تطويل
القراءة وتعديل الاركان وفي التنف واما القيام فالقول
في مقدارها كالقول في مقدار القراءة على الاختلاف فاما
الركوع والسجود فمقدار ما يستحق الاسم فريضة والمكث
فيها الى ان يسبح ثلاث مرات سنة وبعد ذلك فضيلة
انتهى وفي المستصحبى فان قيل الزيادة على ثلاث ايات

لو قرأها يكون فرضا ولو تركه لا ياتم قيل هي ليس بفرض في
نفس الامر وانما يصير فرضا بالقرارة فليل لا توصف بانها فرض
قال ولم ار الان ما اذا خرج بعيرا عن خمس من الابل هل يقع الكل
فرضا او سنة اقول الزايد على القدر الواجب نفع منه وقد
قدمنا ذلك في الفوائد عند الكلام على ما اذا تصدق بكل
النصاب قال الفضل فيما زاد في مسيلة الزكاة لو استحق
الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب او الكل
اقول مقتضى ما وقع في الوالوجية انه يرجع بالزايد قال
رجل له اربعمائة درهم فله فظن ان عنده خمسمائة درهم
فادى زكاة خمسمائة ثم ظهر ان عنده اربعمائة درهم فله ان
يحتسب الزيادة للسنة الثانية لانه امكن الزيادة تعجيلا
واذا عجل شاة عن اربعين شاة وسلمها للمصدق فتم الحول
ونصابه ناقص والشاة في يد المتصدق جاز وهو الخنار
فرق بين هذا وبين ما اذا تصدق شيئا على فقير وباقى
المسيلة مجالها يجوز والفرق ان الدافع الى الفقير يزيل
المدفوع عن ملكه ولهذا لو هلك النصاب قبل تمام الحول
لا يملك الاسترداد فاما الدافع الى المصدق لا يزول المدفوع
عن ملكه قبل تمام الحول لانه نائب عن المالك ولهذا لو هلك
النصاب قبل تمام الحول يملك الاسترداد انتهى قال ثم رايتهم
قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة
الفني اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخر حظوما
قال في الوالوجية تكلموا فيه منهم من قال لا يكون الاضحية
الا واحدة والخنار ان يكون الاضحية بهما لان رسول الله صلعم
كان يضحي كل سنة بشاتين وضحي عام الحديبية بمائة بدنة
وفي البرازية ضحى باكثر من واحدة فالواحدة فريضة والزايدة
تطوع في الخنار ويقع الكل عن الاضحية وقيل الزايد انتهى
قال ولم ارحم ما اذا وقف بعرفات ازيد من القدر الواجب

الى

اقول

اقول قالوا ان كان الوقوف نهارا فالفرض لحظة والاستمرار
الى غروب الشمس واجب والله اعلم قال وكشف العورة في
الحللا زايد على القدر المحتاج اليه هل ياتم على الجميع او لا
اقول وقع في الملتقط ما يدل على اختصاص الاثم بما زاد حيث
قال اذا بلغ الصبي عشر سنين يضرب لاجل الصلاة باليد
لا بالخشبة لا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم قال عليه الصلاة
والسلام لمراد من المعلم اياك ان تضرب فوق الثلاث فانك
اذا ضربت اقتصر الله منك انتهى فانظر كيف علق الاقتصار
بما زاد وفي البحر الزاخر من شرب تسعة افداح من هذه الاثم
غير الحمر ثم شرب العاشر فسكر فالحرام هو العاشر دون ما
تقدم وفي شرب الحمر خوفا العطش للمهلك لا باس به كما لو
شرب البول فان سكر لم يجد فان شرب زيادة على قدر
الحاجة وسكر حد انتهى وفي الزيلعي قال الصدوق رضي الله
عنه للذي اقرين يديه بالزنا ثلاث مرات اياك والرابعة
فانها هي الموجبة وقالوا تعلم النجم بقدر الحاجة الشرعية يجوز
والزايد لا يجوز حرام قال ومندوبا وهو التجري في الفقه
قال في الاجناس وفي ادب القاضي للحسن بن زياد طلب الفقه
والعمل به افضل من جميع الاعمال وفي الرسالة العتابية
لنظام الدين الاسيحيابي قال قال عليه الصلاة والسلام
ما عبد الله بشي افضل من التفقه في الدين ولقوله عليه
الصلاة والسلام ولتفقيه واحدا شد على الشيطان من الف
عابد وقال قليل من الفقه خير من كثير من العمل بلا فقه غير
ان تمام الفقه لا يكون الا باجتماع اشياء العلم بالمشروعات
والاقتان في معرفة ذلك بالوقوف على النصوص بمعانيها
وضبط الاصول بفروعها ثم العمل بذلك وتمام المقصود
لا يكون الا بعد العمل بالعلم ومن كان حافظا للمشروعات
من غير اتقان في المعرفة فهو من جملة الرواة بعد الاتقان

اذالم يكن عاملا بما يعلم فهو فقيه من وجه دون وجه
فاما اذا كان عاملا بما يعلم فهو الفقيه المطلق الذي اراد
رسول الله صلعم بقوله اشد على الشيطان من الفعابد
وهو من صفة المتقدمين وكل من دون ذلك فهو متفقه
غير فقيه لقوله عليه السلام خياركم في الجاهلية خياركم
في الاسلام اذا فقهوا وقوله عليه السلام اذا اراد الله بعبد
خيرا يفقهه في الدين وفي رواية يفقه في الدين وقوله تعالى
من يوت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا وقد فسر ابن عباس رضي
الله عنه الحكمة في القران بعلم الحلال والحرام وقال محمد في
ادب القاضى من لا يحسن الحديث او يعلم الحديث ولا يحسن
الراى فلا يصلح للقضا ولا الفتوى وفي شرح النظم الشيخ
شيخنا ولعالم صبي يقدم على الشيخ اخى الجمل الغنى لانه افضل
هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولذا قدم في
الصلاة ركن الاسلام وقالية الايمان والعلماء المراد بابوا
الامر في الآية في الاصح والمطاع شرعا يقدم كيف لا وهم
ورثة الانبياء كما جاء في السنة انتهى قال وحراما عدمه السحر
قال الثماني تعلمه وتعليمه حرام اقول مقضى الاطلاق ولو
تعلمه لدفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزعفراني عند الكلام
على العين والسحر حق عندنا وجوده وتصوره واثره والله اعلم
وقال العلامة العيني ويكون اثره وقال في ذخيرة الناظر
ناقلا عن الكرخي بعض تعلم السحر فرض وحرام وجائز فاذا
تعلم السحر لرد سحر اهل الحرب فهو فرض واذا تعلم
ليوفق بين المرأة وزوجها فهو جائز انتهى قال الافاضل
لا يسع المقلد جهلها قال في اخر المصنفى اذا سئلنا عن مذهبنا
ومذهب مخالفنا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان
مذهبنا صواب يحتمل الخطا اي غالب ظننا ان ما ذهب
اليه اما ما صواب كما ان غالب ظننا ما نكذ له ولو لم يسمع

المقلد ان يعتقد ذلك ان اخبار المجتهد بمنزلة اخبار الشايع
في الوجوب وشمول قوله تعالى فاسئلو اهل الذكر لانه
ومهدنا علم ان ما قاله بعض الناس الاعتقاد يحتاج الى مقدّم
فكيف يتصور من العامي غير منجته فنامله قال ومذهب
مخالفا خطا يحتمل الصواب قال في البرازية سيل الثاني عن
بكر بالغة شافعية زوجت نفسها من حنفي وشافعي بلا رضا
الاب هل يصح هذا النكاح اجاب نعم وان كان يعتقد ان عدم
الصحة لا يوجب بدهنا لا يذهب الخصم لا اعتقادنا انه
خطا يحتمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي لا يجب
الابمقال الامام لان الافنا بما هو خطا عندنا لا يجوز انتهى
اقول وليس هنا بما في لقولهم اختلافا في العلمارحمة لان المراد
انك اذا اخذت بقول احد الفريقين فانه يكون لك خصم
ولا اثم عليك اذالم يكن خطاوه وفساده ظاهرا كما في خزانة
الروايات لا العمل من كل مذهب بما يهواه انتهى وفي الاجتاهل
قلنا مخالفا يخطى في اجتهاده ولا يثبت الما ثم في حقه ومن
ظن ان مذهب ابي حنيفة تحير الانسان ان ياخذ بقوله
او بقول مخالفه فلا حتى يخير العامي بين رفع اليدين في ركوع
وبين ترك الموضوع من دم الحجامة ولذلك قلنا متى حكم بخلاف
مذهبه حال ذكره لمذهب نفسه لا يجوز حكمه بلا خلاف
بين اصحابنا ذكره ابو بكر الرازي في شرح الجامع الكبير انتهى
قال المفرد المضاف الى معرفة للعموم صرحوا به اقول ومن
فروعه الفقهية قولهم اذا وقف على ولد له ولد واحد
كان جميع الغلة له ولو كان له اولاد قسمت الغلة بينهم لان
الولد بصيغته اسم واحد ان وبمعناه اسم جنس لان معنى
الولادة تم الجنس واحدا كان او جمعا فيصح صرفه الى
الواحد بصيغته والى الجمع بمعناه كما في الذخيرة تكميل
قال في شرح الجامع الكبير اسم الجنس عند البعض يقع على

الواحد بحقيقته ويحمل الكل عند الارادة وتكلموا انه
يصرف اليه بطريق الحقيقة ام بطريق المجاز لان بعض
الكل واطلاق اسم الكل على البعض جائز بطريق المجاز
انه يصرف اليه بطريق الحقيقة لان اسم الجنس يطلق عليه
بطريق الحقيقة وقل معهود وان كان فيه ضرب تنكره كل
انتهى اقول ومن هذا يوحى من حكم فرغ بشي من الوظائف غير
لاولاده ولم يبق منهم الا واحدا فانه يستحقه على ما ذكر
فايد مهمته قال في الجوهره ثلاثة من الدناة استقرض
الحبر والجلوس على باب الحمام والنظر في مراة الحمام اقول
ويزاد على ذلك ما قال في خزائن الروايات ولا ياكل كل
الطريق ولا قايم ولا ماشيا فانه دناة كما في الشريعة وفي
المستصفى اخذ اجرة الحمام من الدناة لما روى انه عليه السلام
نهى عن عصب التيس وكسب الحمام وقفير الطحان وهذا
النهى عندنا ليس على سبيل التخيير بل على سبيل الاشفاق
فان ذلك يندب المرء نحسه وقال عليه السلام ان الله يحب
معالي الامور ويبغض سفسا فيها كما في الذخيرة الاجارة على
الارضاع يعود دناه وفي الولوالجية من الشرب رجل اخذ
في داره خضرا وشجرا واراد ان يسقى ذلك بالاواني من غير
غيره اختلفوا فيه قال مشايخ بلخ ليس له ذلك الا باذن
صاحبه انتهى وذكر شمس الائمة السرخسي الاصم انه لا يمنع
من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه والمنع يعد
من الدناة انتهى فهذه ستة فصارت تسعا والله اعلم
قال فايدة من المستطرف ليس في الحيوان من يدخل الجنة
الا خمسة اقول زاد العلماء على ذلك العجل الذي اضافه ابراهيم
الملايكة وذيب يعقوب وحوث يونس وهدد سليمان
والنملة التي خاطبت سليمان وبقرة بني اسرائيل وناقذة النبي
صلعم وقيل ايضا النخلة فايدة في الدعابر وقع الطاعون قال

الوبا اسم لكل مرض عام وان كل طاعون ووبا وليس كل ووبا
طاعون انتهى قال العيني الطاعون الموت من الوبا وقال
ثانيا الوبا مقصور يهمز ولا يهمز وهو المرض العام قال بعضهم
وقال الجوهري الوبا يمد ويقصر ويقال الوبا الموت الذريع
وقال الاطبا هي عفوية الهواء وفي البرازية قالوا لو حمل الصبي
الى مكان يكثر فيه الحمى والوبا بان كان المكان مخصوصا
بذلك يضمن ايضا لا بسبب العدوى لان القول به باطل
بل لان الهواء الخلق لله تعالى يورث في بني ادم وغيره كالغذا
قال واما الخفية فلا ينصوا على خصوص المسيلة ولكن
قواعدهم تقضي ان يكون الحكم كما هو المصحح عند المالكية
اقول وهو الذي يظهر لي قال في شرح الجامع الكبير قال
شمس الائمة السرخسي في الطلاق فالحاصل ان المريض مشرف
على الهلاك فكل سبب يعرض مما يكون الغالب فيه الهلاك
فهو بمنزلة المريض وما يكون الغالب فيه السلامة وقد
يخاف منه الهلاك ايضا جعل بمنزلة المريض انتهى فهذا
كما ترى يدل على انه اذا نزل بالليل لا يحكم فيه بشي وانما
الناس على حالهم من الصحة الا ان كل من نزل به فهو
مريض وغيره لا والله اعلم قال وهو يفيد جواز الفرار
من الطاعون اذا نزل ببيلة اقول وقع في خزائن الاكمل
ما يعمه ونضه ولا باس بالخروج من ارض فيها وبالتيمة
وفي عمدة القناوى اذا كانت افة في الطريق او زلزلة
في الارض لا يكره الفرار منه قال رضى الله عنه وقيل انه
لا يكره الفرار الى موضع لا افة فيه اما اذا فر من البناالى
الصحرى يكره انتهى قال وم ارحم شهادة السفية الخ اقول
التفصيل المذكور حسن يرشد اليه ما في الثنا قارخانية
قال ابوالفاسم ولو ان نصرانيا اسلم وكان فاسقا حال كفره
ثم شهد من ساعته بشهادة كان القياس ان تقبل شهادته

ولكن ثبت فيها حتى يتبين حاله بعد الاسلام لان تهمة الكذب
باقية انتهى وفي خزائن الاكمل وعن علي بن موسى عن ابي يوسف
فمن احتلم وشهد مكانه ذلك لا اجيز شهادته حتى يظهر فيه
خيرا وفي قاضي خان الصبي اذا احتلم ثم شهد قال محمد لا تقبل
شهادته ما لم يسئل عنه وهو بنا على ان عبد ابي يوسف ومحمد
لا يجوز القضا بظاهر العدالة وعليه الفتوى ثم قال اعلم
ان السفة لا يستلزم الفسوق اي جميع صوره اما اذا اصر
في الشهر فهو مستلزمه وفي غمائية ابي الاثير السفة الخفة والطمش
وسفة فلان رايه اذا كان في الاصل مضطرا بالاستقامة
له والسفة الجاهل انتهى شروط الامامة اي السلطنة العامة
قال وان يكون عدلا بالفا ايضا ورا عا ذكرا موثوقا في الدنيا
والفروج والاموال زاهدا متواضعا مسائسا في مواضع
السياسة كما في خزائن الاكمل ثم اذا وقعت البيعة من اهل
الحل والعقد مع صفته ما ذكر صار اما ما يفترض اطاعته
كما في خزائن الاكمل وفي شرح الجواهر يجب طاعته فيما اباح
الدين وهو ما يعود نفعه الى العامة لعمارة دار الاسلام
والمسلمين فيما تاوله الكتاب والسنة والاجماع انتهى ووقع
في زماننا في جمادى الاولى عام سبعين بعد الالف الندام من جمادى
شريف مكة وحاكم الشرع الشريف بالصوم اربعة ايام
والصلاة في كل يوم بسبب حصول امراض في البلد بالتوبا
وغلا في البر عقب ظهور جراد على خلاف العادة فتردد كثير
من حنفية الوقت في وجوب الامساك بمقتضى الامر فبعض
قال الصوم حسن من ذات نفسه لا واجب وبعض قال
مستحب وبعض قال لم ارفيه نضا ولم يصم الا القليل من
الناس وصمت انا وكافة من يلودني الا صدقا وارت كثير
من الطلبة بالصوم لوجوب امتثال الامر شرعا كما يعلم مما
ذكرناه ويدل عليه ما في النهاية وغيره روى عن ابي يوسف

لما قدم بغداد صلى بالناس العيد وكلفه هارون الرشيد
وكبر تكبير ابن عباس رضي الله عنه وروى عن محمد هكنا
وقاويله ان هارون امرهما ان يكبرا بتكبيره ففعلا
ذلك امتثال الامر وقد نصوا في الجهاد على امتثال امره في
غير معصية وفي الثا نار خانية عن ام واذا امر الامير اهل
العسكر بشي فعصاه في ذلك واحد من اهل العسكر فالامير
لا يوديه في اول وهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود الى مثل
ذلك بلا عذر فان عصاه بعد ذلك اذ به الا اذا بين في
ذلك عذرا فعند ذلك يخلى سبيله ولكن يحلفه بالله لقد
فعلت هذا بعذر انتي قال الا القمها فانهم علموا ارادة الله
بهم فجز الصادق المصدق اقول والقضاة ايضا الحديث من
طلب القضا فقد ذبح بغير سكين كما في اللؤلؤ الحية وحديث
قاضي اللجنة الحية وفي الظهيرية ان رسول الله صلعم يقول
القضاة يحشرون مع السلاطين والعلماء يحشرون مع الانبياء
عليهم الصلاة والسلام انتهى اقول فابن الاربع عند من طلب
القضا والله اعلم قال وقد منا عن رسالة ابي يوسف طهاره
الرشيدان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد احد الاجمق ثابت
احترز به من الاخراج بلا حق بل لغرض من الاغراض التي توجب
غضب المولى تبارك وتعالى واتباعا للاهوية لان الحقوق
الشرعية يجب مراعاتها بقدر الامكان خصوصا مع اهملها
المتصفين بالصلاح والعفاف وعقب الاكابر العلماء اذا
كانوا على طريقة ابايهم وسيرتهم الحميدة المرصية الا اذا
قام دليل واضح ثابت لا شبهة فيه فيجوز الاخراج
وتعيين المستحق في ذلك واعانه نصرة للدين وليس هو في
التحقيق اخراج وانما هو في الحقيقة حفظ الحق الشرع واصال
المستحق ورفع يد غيره عنه وتجوز في كونه اخراجا نظرا
لكونه كان مستحقا له سابقا والله اعلم قال فابن

ثلاثة لا يستجاب دعاؤهم مع ورود النص بالتحجاة الدعاء
واللعلماء في ذلك كلام قال رجل له امرأة سيئة الخلق فلا
يطلقها قال في كفاية الشعبي الرجل الصالح مع المرأة السيئة
غريب وتكون فداؤه من النار والمرأة الصالحة مع الرجل
السو غريبة فيكتب بها كذا كذا عبادة فائدة فقهية يعجب
بالطالب جهلها قال معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمتصور
رواية والراجح دراية اى دريلا وفي معراج الدراية وهذا
اشبه بالفقه اى بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة
انتهى وقال في الذخيرة من المداينات العبرة للراجح في حق
الاحكام والمرجوح ساقط الاعتبار بمقابلة الراجح والله
اعلم قال واذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه اقول لم نرفيما ذكر
من الفروع الا ان الشئ اذا كان باطلا كان ما في ضمنه باطلا
والله اعلم ومن فروع قال في البرازية من الدعوى المساوية
اقرار بالملك للبايع او لعدم كونه ملكا ضمنا لا قصدا والى
كالقرار صريحا بانه ملك البايع انتهى وفي شرح الزيارات
ولا يسمع دعواه الملك فيه مكان التناقض الا ان يدعيه
بتاريخ متأخر عن الاقرار والاستيلاء لعدم التناقض والافراد
متى كان في ضمن شئ يبطل ببطلان ذلك الشئ لانه ما ثبت
الا ضمنا له ولا يبقى لبطلانه ادلوكا ثابتا في حال البقا
قصدا لا ضمنا له فيكون ما بقي غير ما ثبت انتهى قال
وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن
بالفتح الخ علله في شرح الزيارات بان الثابت ضمنا يبطل
ببطلان المتضمن لانه لم يثبت الا ضمنا فلا يبقى بعد بطلان
المتضمن لانه لو بقي لكان ثابتا في البقا قصدا لا ضمنا
فيكون ما بقي غير ما ثبت وانه لا يكون انتهى ومن ذلك الافراد
متى ثبت في ضمن البيع يبطل ببطلان البيع لانه تبع له كما
تبطل الوكالة ببطلان الشركة كذا في شرح تجميع الخ

وفي شرح الجامع المحصيري اما الوكالة والكفالة الثابتة
في ضمن المعاوضة تبطل ببطلانها وكذا الوكالة الثابتة في
ضمن شركة العنان انتهى وفيه اذا ثبت ما هو الاصل لا ثبت
ما في ضمنه كالوصية في ضمن المحاباة اذا ثبت في ضمن الوصية
بالبيع تبطل ببطلانه انتهى قال قالوا التعاطي من عقد فاسد
او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة وفي جامع الفصولين
العقد اذا وقع باطلا مثلا ثم سلمه البايع واستلمه المشتري
لا يكون هذا بيعا بالتعاطي لانه تسليم بناء على العقد الفاسد
وانما يكون البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على
العقد الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة لو اجر بيته
او ارضه وهو مشغول بمشاع المجر او زرعه ثم فرغ وسلم
لا يتقلب جازا ولا ينعقد بينهما اجارة مبتداه بالتعاطي
اذا التسليم وقع بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا قال
فرقلت يمكن ان يفرغ عليه لو باع وظيفه من الوقف لم يصح
اقول لقايل ان يقول بالجواز للتعامل كاقيل بجواز بيع الشرب
كيوم واقل مع انه لا يملك قبل الاجراز بما وضع الاحراز
كان المعلوم للوظيفة لا يملك الا بعد القبض وعللوا عد
حرمة الجواز هناك بانه يبيع ما لا يملك لا يجوز واما لان
المبيع مجهول واجاز ذلك بعض مشايخ بلح للتعامل ولا يخفى
ان اهل الحرمين ومصر قد تعاملوا ذلك والله اعلم قال
ولا يسقط حقه منها تخرجا على هذا اقول بل يسقط حقه
منها بدليل ما تقدم ذكره عن الذخيرة فلا نفيه قال
اذا اجتمع الحقان في ذمة العبد قدم حق العبد لا احتياجه
الا في مسائل منها ما اذا كان جالسا على الغدا فسمع النداء
في يوم الجمعة فان خاف ان تقوته الجمعة حضرها وكذا اذا
خاف ذهاب الوقت في سائر الصلوات ترك الطعام وفيها
ولا يحل له التأخير بخلاف ما اذا خاف فوت الجماعة في سائر

